

المشروع الوطني للترجمة
العلوم الإنسانية

وزارة الثقافة
الهيئة العامة السورية للكتاب

القرن العشرون الطويل

المال والسلطة وأصول عصرنا

تأليف: جيوڤاني أريغي
ترجمة: عدنان حسن

القرن العشرون الطويل

المال والسلطة وأصول عصرنا

(طبعة جديدة ومحدثة)

المشروع الوطني للترجمة
العلوم الإنسانية

القرن العشرون الطويل
المال والسلطة وأصول عصرنا

(طبعة جديدة ومحدثة)

تأليـف: جيوڤاني أريغي

ترجمـة: عدنان حسن

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

وزارة الثقافة - دمشق ٢٠٢٥م

العنوان الأصلي للكتاب:

The Long Twentieth Century:

Money, Power, and the Origins of Our Times

الكاتب: Giovanni Arrighi

الناشر: Verso, London – New York, 2010

المترجم: عدنان حسن

القرن العشرون الطويل: المال والسلطة وأصول عصرنا / تأليف جيوڤاني أريغي؛ ترجمة عدنان حسن .- طبعة جديدة ومحدثة .- دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠٢٥م.- ٥٩٢ ص؛٢٥سم. (المشروع الوطني للترجمة؛ العلوم الإنسانية).

١ - ٣٣٠ أ ر ي ق ٢ - ٣٣٠,١٢ أ ر ي ق ٣ - العنوان

٤ - أريغي ٥ - حسن ٦ - السلسلة

المكتبة الوطنية

تقديم وكلمات شكر

بدأ هذا الكتاب منذ نحو خمسة عشر عاماً كدراسة للأزمة الاقتصادية العالمية في سبعينيات القرن العشرين. فقد جرى تصور الأزمة بوصفها اللحظة الثالثة والختامية من سيرورة تاريخية واحدة تتحدد بالصعود والتوسع الكامل والتوقف للمنظومة الأمريكية للتراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي. أما اللحظتان الأخريان فكانتا الكساد العظيم لـ ١٨٧٣ ـ ١٨٩٦ وأزمة الثلاثين عاماً ١٩١٤ ـ ١٩٤٥. إن اللحظات الثلاث معاً قد حددت القرن العشرين الطويل بوصفه حقبة خاصة أو مرحلة من تطور الاقتصاد العالمي الرأسمالي.

عندما تصورت هذا الكتاب أصلاً، شكل القرن العشرون الطويل الموضوع الحصري له. بالتأكيد، لقد كنت مدركاً منذ البداية أن صعود المنظومة الأمريكية لا يمكن فهمه إلا في علاقته بزوال المنظومة البريطانية. لكنني لم أشعر بأي حاجة أو رغبة في التحليل رجوعاً أبعد من النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

مع مرور السنين غيرت رأيي، فتحول الكتاب إلى دراسة ما كانتا تُدعيان بـ"السيرورتين الكبريين المستقلتين للعصر [الحديث]: خلق منظومة دول قومية وتشكيل منظومة رأسمالية عالمية"(تيللي ١٩٨٤: ١٤٧). هذا التغير حفزه نشوءُ الأزمة الاقتصادية العالمية في ثمانينيات القرن العشرين (١٩٨٠). مع مجيء عصر ريغان، أصبحت "مَوْللة" financialization رأس المال، التي كانت إحدى بضع سمات للأزمة الاقتصادية العالمية في السبعينيات (١٩٧٠) هي السمة السائدة بشكل مطلق للأزمة. كما حدث قبلئذ بثمانين عاماً في سياق زوال المنظومة البريطانية، بدأ الراصدون والباحثون مرة أخرى يهللون لـ"رأس المال المالي" finance capital بوصفه آخر وأعلى مراحل الرأسمالية العالمية.

في هذا الجو الفكري اكتشفتُ في المجلدين الثاني والثالث من ثلاثية فرناند برودل Fernand Braudel بعنوان **الرأسمالية والحضارة** *Capitalism and Civilization*، المخطط التفسيري الذي أصبح الأساسَ لهذا الكتاب. في هذا المخطط التفسيري، ليس رأس المال المالي مرحلة خاصة من الرأسمالية العالمية، ناهيك عن كونه آخر وأعلى مراحلها. بالأحرى، إنه ظاهرة متكررة وسمت العصر الرأسمالي منذ أقدم بداياته في أوروبة القروسطية المتأخرة والحديثة المبكرة. فطوال العصر الرأسمالي أشَّرت التوسعات المالية إلى الانتقال من نظام تراكم على صعيد عالمي إلى نظام آخر. إنها جوانب متكاملة من التدمير المتكرر للأنظمة "القديمة" والخلق المتزامن للأنظمة "الجديدة".

في ضوء هذا الاكتشاف أعدت تصور القرن العشرين الطويل بوصفه مكوناً من ثلاثة أطوار: **(١)** التوسع المالي لأواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين الذي تم في سياقه تدمير بنى النظام البريطاني "القديم" وخلق بنى النظام الأمريكي "الجديد"؛ **(٢)** التوسع المادي للخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، الذي ترجمت في أثنائه سيطرة النظام الأمريكي "الجديد" بتوسع عالمي للتجارة والإنتاج؛ و **(٣)** التوسع المالي الراهن، الذي يتم في سياقه بشكل مفترض تدمير بنى النظام الأمريكي "القديم" الآن وخلق بنى نظام جديد. بشكل أكثر أهمية، في المخطط التفسيري الذي اشتققته من برودل، ظهر القرن العشرون الطويل الآن بوصفه آخر القرون الأربعة ذات البنية المشابهة، كل واحد يحتوي على مرحلة خاصة من تطور المنظومة العالمية الرأسمالية الجديدة. لقد بات واضحاً لي أن تحليلاً مقارناً لهذه القرون المتعاقبة يمكنه أن يكشف حول الحصيلة الديناميكية والمستقبلية بشكل محتمل للأزمة الحالية أكثر مما يكشفه تحليل معمق للقرن العشرين الطويل في حد ذاته.

لقد أدت هذه الإعادة صياغة للاستقصاء في إطار زمن أطول إلى تقليص الفضاء الذي تشغله المناقشة العلنية للقرن العشرين الطويل إلى نحو ثلث

الكتاب. مع ذلك قررت أن أحتفظ بالعنوان الأصلي تأكيداً للطبيعة الأداتية الدقيقة لتوغلاتي في الماضي. وهذا معناه أن الهدف الوحيد لإعادة بناء التوسعات المالية للقرون السابقة كان تعميق فهمنا للتوسع المالي الراهن بوصفه اللحظة الختامية من مرحلة خاصة من تطور المنظومة العالمية الرأسمالية ـ المرحلة المشمولة بالقرن العشرين الطويل.

قادتني هذه التوغلات في الماضي إلى الأرض الغادرة للتحليل التاريخي العالمي. تعليقاً على رائعة برودل التي استمددت منها الإلهام، حذرنا تشارلز تيلي بحكمة من مخاطر المغامرة على هذه الأرض:

((إذا كان الاتساق هو بعبع العقول الصغيرة، فإن برودل لا يعاني أي مشكلة في الإفلات من العفريت. عندما لا يعذبنا بمطالبتنا بالاتساق، .... فإنه يظهر.... الحيرة. ففي كل المجلد الثاني من كتاب **الحضارة المادية** *Civilisation Materielle*، يبدأ بشكل متكرر بمعالجة العلاقة بين الرأسماليين وصناع الدولة، ثم ينحرف بعيداً ...بالضبط لأن النقاش يتراوح ضمن مجال واسع للغاية، فإن نظرة إلى الوراء على موضوع المجلد الثالث تثير الدهشة. فقد اختفت الثيمات الكبرى للمجلد الأول ـ السكان، الغذاء، اللباس، التقانة ـ بشكل شبه كلي..هل ينبغي لنا أن نتوقع أي شيء آخر من رجل له مزاج برودل؟ إنه يقارب المشكلة بتعداد عناصرها؛ بتلطيف سخرياتها وتناقضاتها وتعقيداتها؛ بمواجهة النظريات المختلفة التي اقترحها الباحثون؛ وبإعطاء كل نظرية استحقاقها التاريخي. للأسف، إن مجموع كل النظريات ... لا يساوي نظرية. إذا لم يكن بمقدور برودل أن يحدث الانقلاب، فمن بمقدوره ذلك؟ ربما سينجح شخص آخر في كتابة "تاريخ كلي" يمثل مجمل تطور الرأسمالية والنمو التام لمنظومة الدولة الأوروبية. في هذا الوقت على الأقل، نحن نحسن معاملة مقالة برودل العملاقة بوصفها مصدراً للإلهام أكثر من كونها أنموذجاً للتحليل. باستثناء أن برودل قد منحها قوة زائدة، فإن سفينة بهذه الضخامة والتعقيد يبدو أن مصيرها هو أن تغرق قبل أن تبلغ الشاطئ البعيد.)) (تيلي ١٩٨٤: ٧٠ ـ٧١، ٧٣ ـ ٧٤).

إن نصيحة تيللي هي أن نتعامل مع وحدات التحليل الأكثر قابلية للتحكم من المنظومات العالمية الكاملة. فالوحدات القابلة للتحكم التي يفضلها هي مكونات المنظومات العالمية الخاصة، كشبكات القهر coercion التي تتعنقد في الدولة، وشبكات التبادل التي تتعنقد في أنماط الإنتاج الإقليمية. بالمقارنة المنهجية لهذه المكونات، يمكننا أن نكون قادرين على "أن نثبّت أوصاف بنى وسيرورات محددة ضمن منظومات عالمية خاصة على تعميمات مؤسسة تاريخياً لتلك المنظومات العالمية" (تيلي ١٩٨٤: ٦٣، ٧٤).

في هذا الكتاب سعيت إلى طريقة أخرى للخروج من الصعوبات المتضمنة في تفسير التطور الكامل للرأسمالية العالمية وتطور المنظومة الدولية الحديثة. فبدلاً من القفز من سفينة برودل للتحليل التاريخي العالمي، بقيت عليها لأنجز أنواعاً من الشيء لم تكن واردة في المزاج الفكري للقبطان ليفعلها، بل كانت ضمن مدى عيني الأضعف ورجلي الأكثر ارتعاشاً. لقد تركت برودل يشق بدلاً مني عباب البحار العالية للواقع التاريخي العالمي، واخترت لنفسي المهمة الأصغر لمعالجة معروضه المفرط من الحدوس والتفسيرات [وتحويلها] إلى شرح اقتصادي متسق ومعقول لصعود النظام العالمي الاقتصادي وتوسعه التام.

هكذا حدث أن مفهوم برودل للتوسعات المالية بوصفها أطواراً ختامية [تقفل] أطواراً من التطورات الرأسمالية الكبرى قد مكنني من تفكيك مجمل فترة حياة المنظومة الرأسمالية العالمية (الأمد الطويل longue duree لبرودل) إلى وحدات تحليل أكثر قابلية للتحكم، أطلقت عليها اسم دورات التراكم المنظومية. بالرغم من أنني أسميت هذه الدورات بأسماء مكونات بعينها للمنظومة (جنوا، هولندا، بريطانيا، والولايات المتحدة)، فإن الدورات نفسها تشير إلى المنظومة ككل وليس إلى مكوناتها. إن ما تجري مقارنتها في هذا الكتاب هي بنى وسيرورات المنظومة العالمية الرأسمالية ككل في مراحل مختلفة من تطورها. وإن تركيزنا على إستراتيجيات وبنى القوى الفاعلة الحكومية والأعمالية

[البزنسية] الجنوية والهولندية والبريطانية والأمريكية يعزى حصراً إلى مركزيتها المتعاقبة في تشكيل هذه المراحل.

هذه بؤرة ضيقة جداً بشكل معترف به. كما سأشرح في المقدمة، فإن دورات التراكم المنظومية هي سيرورات "الذرى القيادية" لاقتصاد العالم الرأسمالي ـ "البيت الحقيقي للرأسمالية" على حد تعبير برودل. بفضل هذه البؤرة الضيقة، كنت قادراً على أن أضيف إلى مسح برودل للرأسمالية العالمية شيئاً من الاتساق المنطقي، وشيئاً من المدى الإضافي ـ القرنين اللذين يفصلاننا عن عام ١٨٠٠، إذ أنهى برودل رحلته. لكن لضيق البؤرة تكاليفَ باهظة. فالصراع الطبقي واستقطاب الاقتصاد العالمي في موضعين مركزي ومحيطي ـ اللذان لعبا كلاهما دوراً بارزاً في تصوري الأصلي للقرن العشرين الطويل ـ قد سقطا سقوطاً شبه كامل من الصورة.

إن قراء كثيرين سيرتبكون أو يُصدمون بهذه الإغفالات وغيرها. كل ما يمكنني قوله لهم هو أن التصور المقدم هنا ليس سوى واحد من بضع روايات للقرن العشرين الطويل، صحيحة بالقدر نفسه، وإن كانت غير وثيقة الصلة بالموضوع بالقدر نفسه بالضرورة. لقد قدمت في أمكنة أخرى تفسيراً للقرن العشرين الطويل يركز على الصراع الطبقي وعلاقات المركز ـ المحيط (انظر أريغي ١٩٩٠b). أما وقد أكملت هذا الكتاب، ثمة تبصرات جديدة كثيرة كنت أود أن أضيفها إلى ذلك التفسير الأبكر. مع ذلك، توجد أشياء قليلة جداً كنت سأغيّرها. بقدر ما يمكنني إخباركم، فإن ذلك الوصف لا يزال صامداً من زاوية رؤيته الخاصة. لقد كان الوصف المقدم في هذا الكتاب، كما يشير عنوانه الفرعي، هو الأوثق صلة بفهم العلاقة بين المال والقوة في تكوين عصرنا.

لكي أجلب نسختي الأكثر إيجازاً من سفينة برودل إلى الشواطئ البعيدة لأواخر القرن العشرين، كان عليَّ أن أتعهد بالبقاء خارج السجالات والجدالات التي نشبت في جزر المعرفة المتخصصة التي زرتها وأغرتُ عليها. إنني، مثل أرنو

ماير Arno Mayer، "أعترف بحرية بأنني "عامل تحميل وتفريغ" متحمس ومعلم بناء أكثر من كوني 'مصدعاً' شرهاً وهادماً للمباني. وكل ما أطلبه هو "الاستماع الصبور"، وأن "'يؤخذ' [الـ]كتاب، ويُحكم عليه ككل' وليس فقط بأجزائه المنفصلة" (ماير، ١٩٨١: x).

لم تكن فكرة أنني ينبغي أن أكتب كتاباً حول القرن العشرين الطويل هي فكرتي بل فكرة بيري أندرسون Perry Anderson. فقد أقنعني منذ زمن طويل يعود إلى عام ١٩٨١، بعد نقاش حام حول واحدة من بضع أوراق طويلة كنت قد كتبتها عن الأزمة الاقتصادية العالمية في السبعينيات من القرن العشرين (١٩٧٠)، بأن كتاباً كاملاً فقط هو السبيل الملائم لأجل النوع من الإنشاء الذي أفكر فيه. وظل بعدئذ مترقباً لجولاتي عبر القرون، فكان دائماً يقدم النصائح الجيدة حول ما ينبغي فعله وما لا ينبغي فعله.

إذا كان بيري أندرسون هو المتهم الرئيسي بتوريطي في هذا المشروع مفرط الطموح، فإن إيمانويل ڤالرشتاين Emmanuel Wallerstein هو المتهم الرئيسي بجعل المشروع حتى أكثر طموحاً مما كان أصلاً. بإطالتي لأفق زمن الاستقصاء ليشمل الأمد الطويل longue duree لبرودل، كنت في الحقيقة أسير على خطاه. إن إلحاحه في عملنا اليومي في مركز فرناند برودل على أن نزوعات وأزمات قرني العشرين الطويل يمكن أن تعكس البنى والسيرورات التي كانت قائمة منذ القرن السادس عشر كان مشوشاً بما يكفي لجعلي أدقق في صحة الزعم. وعندما دققت، رأيت أشياء مختلفة عما كان قد رأى؛ وحتى عندما رأيت الأشياء نفسها، أعطيتها معالجة وتطبيقاً مختلفين عما كان يقوم به في كتابه **منظومة العالم الحديث** *Modern World – System*. لكن بالإلحاح على أن الأمد الطويل للرأسمالية التاريخية هو الإطار الزمني المناسب من أجل النوع من الإنشاء الذي كان في ذهني، فقد كان صائباً على نحو مطلق. لولا تحفيزه الفكري واستفزازه، لما كنت حتى قد فكرت في كتابة هذا الكتاب بالطريقة التي كتبته بها.

بين تصور كتاب كهذا وكتابته فعلاً، ثمة هوة ما كنت قد ردمتها قط لولا الجماعة الاستثنائية من الطلاب الخريجين الذين كنت محظوظاً بالعمل معهم في سنواتي الخمس عشرة في سوني ـ برمنغهام. بدراية منهم أو دونها، زودني أفراد هذه الجماعة بمعظم الأسئلة وبكثير من الأجوبة التي تؤلف قوام هذا العمل. إنهم، مجتمعين، العملاق الذي سافرت على كتفيه، وإليهم أهدي هذا الكتاب بحق.

إن ترنس هوبكينز Terence Hopkins، بوصفه العقل المدبر لبرنامج تخرج في علم الاجتماع في سوني ـ برمنغهام، هو المسؤول إلى حد كبير عن تحويل برمنغهام إلى المكان الوحيد الذي كان من الممكن أن أكتب فيه هذا الكتاب. وهو أيضاً مسؤول عن أي شيء ذي قيمة في المنهج الذي استخدمته. ولعبت بيڤرلي سيلڤر BeverlySilver بوصفها أقسى المنتقدين وأقوى المؤيدين لي، دوراً مركزياً في تحقيق هذا الكتاب. فلولا إرشادها الفكري، لكنت قد تهت؛ ولولا دعمها المعنوي، لكنت قد استقريت عند أقل بكثير مما فعلت في نهاية المطاف.

إن طبعة أبكر من الفصل الأول قد جرى تقديمها في مؤتمر ESRC الثاني حول التغير البنيوي في الغرب الذي عقد في إيمانويل كوليج، كامبردج، في أيلول\ سبتمبر ١٩٨٩، ونشرت لاحقاً في مجلة **رڤيو** ***Review*** **(**صيف ١٩٩٠**)**، وأعيد طبعها في جيل Gill **(**١٩٩٣**)**. جرى تقديم مقاطع من الفصلين الثاني والثالث في مؤتمر ESRC الثالث حول الموضوع نفسه الذي عقد في إيمانويل كوليج في أيلول\ سبتمبر ١٩٩٠. إن المشاركة في هذين المؤتمرين إضافة إلى المؤتمر السابق المنعقد في أيلول ١٩٨٨، قد أضافت البخار إلى سفينتي في وقت كان من الممكن فيه أن تغرق لولا ذلك. إنني ممتن جداً لفرد هاليداي Fred Halliday ومايكل مان Michael Mann من أجل دعوتي إلى السلسلة الكاملة من مؤتمرات ESRC، ولجون هوبسون John Hobson من أجل تنظيمها بشكل كفءٍ، ولكل المشاركين الآخرين من أجل النقاشات المحفزة التي أجريناها.

إن بيري أندرسون، غوبال بالاكريشنان، روبن بلاكبرن، ترنس هوبكينز، رسات كاسابا، رافي بالات، توماس ريفر، بيفرلي سيلفر، وإيمانويل ڤالرشتاين، قرأوا المخطوط وعلقوا عليه قبل الجولة النهائية من التنقيحات. وقد ساعدتني اختصاصاتهم وآفاقهم الفكرية المختلفة بشكل هائل في تثبيت ما كان يمكن تثبيته في نتاج هذا المشروع المحفوف بالخطر. وساعدني توماس ريفر أيضاً في مراجعة اللحظة الأخيرة للإحالات والاقتباسات. بمسوغ أكبر مما هو معتاد، أتحمل المسؤولية كاملة عما بقي غير مثبت وغير مدقق.

أخيراً، أتقدم بشكر خاص إلى ابني أندري. فعندما بدأت هذا العمل كان على وشك أن يدخل المدرسة الثانوية. وفي الوقت الذي كنت أكتب فيه المسودة الأخيرة، كان قد أكمل امتحانه tesi di laurea في الفلسفة في الجامعة الحكومية Universita' Statale في ميلانو. طوال هذه الفترة، كان بحق أفضل الأبناء. لكن عندما كان هذا العمل يقترب من نهايته، كان قد أصبح أيضاً مستشار تحرير لا مثيل له. فإذا وجد الكتاب مقروئية خارج اختصاصات العلم التاريخية والاجتماعية، فإنني أدين بذلك إليه إلى حد كبير.

جيوفاني أريغي

آذار ١٩٩٤

المقدمة

على مدى ربع القرن الأخير يبدو أن شيئاً ما أساسياً قد حدث في الطريقة التي تعمل بها الرأسمالية. ففي سبعينيات القرن العشرين، تكلم كثيرون عن أزمة. وفي الثمانينيات، تكلم معظمهم عن إعادة الهيكلة وإعادة التنظيم. وفي التسعينيات، لم نعد متأكدين من أن أزمة السبعينيات قد حُلت حقاً، وبدأ ينتشر الرأي القائل إن التاريخ الرأسمالي قد يكون عند نقطة تحول حاسمة.

إن أطروحتنا هي أن التاريخ الرأسمالي هو بالفعل في منتصف نقطة تحول حاسم، لكن الوضع ليس وضعاً غير مسبوق كما قد يبدو للوهلة الأولى. كانت الفترات الطويلة من الأزمة وإعادة الهيكلة وإعادة التنظيم، باختصار، [فترات] التغير المتقطع، أكثر نموذجية لتاريخ الاقتصاد العالمي الرأسمالي بكثير من تلك اللحظات القصيرة من التوسع المعمم على امتداد مسار تطوري محدد كالتوسع الذي حصل في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. في الماضي، انتهت هذه الفترات الطويلة من التغير المتقطع بإعادة تكوين الاقتصاد العالمي الرأسمالي على أسس جديدة ومضخمة. يهدف استقصاؤنا بالدرجة الأولى إلى تعريف الشروط المنظومية التي يمكن في ظلها أن تقع إعادة تكوين جديدة من هذا النوع، وإذا ما حصلت، فكيف يمكن أن يكون شكلها.

كانت التغيرات ملحوظة على نطاق واسع منذ نحو عام ١٩٧٠ في الطريقة التي تقوم بها الرأسمالية بوظائفها محلياً وعالمياً؛ بالرغم من أن الطبيعة الدقيقة لهذه التغيرات لا تزال مادة لبعض السجال. لكن كونها ترقى إلى شيء أساسي هو الثيمة المشتركة لأدب يتنامى بسرعة.

لقد كانت هذه تغيرات في التشكيل المكاني لسيرورات تراكم رأس المال. في السبعينيات من القرن العشرين كانت النزعة السائدة تبدو باتجاه ترحيل سيرورات تراكم رأس المال من البلدان والمناطق ذات الدخل العالي إلى البلدان والمناطق ذات الدخل المنخفض. (فروبيل، هاينريشز وكرييه، ١٩٨٠؛ بلوستون وهاريسون ١٩٨٢؛ ماسي ١٩٨٤؛ والتون ١٩٨٥). في المقابل، في الثمانينيات ظهر أن النزعة السائدة هي باتجاه إعادة تمركز رأس المال في البلدان والمناطق عالية الدخل (غوردون ١٩٨٨) لكن مهما كان اتجاه الحركة، فقد كانت النزعة منذ ١٩٧٠ باتجاه تنقلية mobility جغرافية أكبر لرأس المال (ساسن ١٩٨٨؛ سكوت ١٩٨٨؛ ستوربر ووكر ١٩٨٩).

لقد كان ذلك مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات في تنظيم سيرورات الإنتاج والتبادل. فقد زعم بعض المؤلفين أن أزمة إنتاج الجملة "الفوردي" ـ القائم على منظومات الآلات المتخصصة، العاملة ضمن الحقول التنظيمية للشركات العملاقة، المندمجة عمودياً، المدارة بيروقراطياً ـ قد خلقت فرصاً فريدة من أجل إحياء أنظمة "التخصص المرن" ـ القائمة على إنتاج حِرف العجنة الصغيرة small batch، الذي يجري في وحدات الأعمال [البزنس] الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تنسقها سيرورات التبادل السوقية (بيوري وسابل ١٩٨٤؛ سابل وزايتلين ١٩٨٥؛ هيرست وزايتلين ١٩٩١) ركز آخرون على الضبط القانوني للنشاطات المولدة للدخل ولاحظوا كيف أن "الرسمنة" formalization دائمة الازدياد للحياة الاقتصادية ـ أي، تزايد القيود القانونية على تنظيم سيرورتي الإنتاج والتبادل ـ قد استدعت النزعة المعاكسة باتجاه " اللارسمنة" informalization ـ أي، تزايد النشاطات المولدة للدخل التي تتفادى الضبط القانوني من خلال نوع أو آخر من المقاولاتية "الشخصية" أو"العائلية" (لومنيتس ١٩٨٨؛ بورتز، كاستلز وبنتون ١٩٨٩؛ فيغه ١٩٩٠؛ بورتز ١٩٩٤)

ثمة دراسات عديدة، تتخطى جزئياً هذا الأدب، سارت على خطا "مدرسة الضبط"regulation schoolالفرنسية وفسرت التغيرات الراهنة في نمط

عمل الرأسمالية بوصفها أزمة بنيوية لما يدعونه بـ"نظام التراكم" الفوردي ـ الكينيزي (من أجل نظرة عامة انظر بوير ١٩٩٠، جسوب ١٩٩٠، تيكل وباك ١٩٩٢). يُفهم هذا النظام على أنه يشكل طوراً خاصاً من التطور الرأسمالي يتميز بالاستثمارات في رأس المال الثابت التي تخلق الإمكانية لأجل ازديادات منتظمة في الإنتاجية والاستهلاك بالجملة. لكي تتحقق هذه الإمكانية كانت تتطلب سياسات وأفعال حكومية كفؤة ومؤسسات اجتماعية ومعايير وعادات سلوك ("نمط الضبط"). توصف الكينيزية* بأنها النمط من الضبط الذي مكن النظام الفوردي الناشئ من أن يحقق إمكانيته بشكل كامل. وهذا بدوره يجري تصوره بوصفه السبب الضمني لأزمة السبعينيات (أليتا ١٩٧٩ب؛ دي فروي ١٩٨٤؛ ليبيتز ١٩٨٧، ١٩٨٨).

على العموم، إن "الضبطيين" هم لاأدريون فيما يتعلق بما هو الخلف الممكن للفوردية ـ الكينيزية، أو في الواقع بما إذا كان سيوجد نظام آخر للتراكم ذو نمط ضبط ملائم. بمزاج مشابه، لكن باستعمال جهاز مفاهيمي مختلف، تكلم كلاوز أوفه (١٩٨٥) Claus Offe، وبشكل أكثر صراحة، سكوت لاش Scott Lash وجون أوري John Urry (١٩٨٧) عن نهاية "الرأسمالية المنظمة" organized capitalism ونشوء "الرأسمالية غير المنظمة". يُنظر إلى السمة الأساسية "للرأسمالية المنظمة" ـ الإدارة والضبط الواعي للاقتصادات الوطنية عن طريق تراتبيات إدارية وموظفي الحكومة ـ على أنها معرضة للخطر عن طريق اللاتركيز المكاني والوظيفي المتزايد ولامركزية السلطات النقابية، التي تترك سيرورات رأس المال في حالة من "الانفلات" disorganization الذي لا علاج له ظاهرياً.

يرى ديفيد هارڤي (١٩٨٩) David Harvey، متبنياً هذا التركيز على تفكك الرأسمالية المعاصرة بدلاً من تماسكها، أن الرأسمالية، في الحقيقة، قد تكون وسط "انتقال تاريخي" من الفوردية ـ الكينيزية إلى نظام جديد للتراكم، يدعوه مؤقتاً بـ"التراكم المرن" flexible accumulation. فكما يجادل، بين عامي ١٩٦٥

و١٩٧٣، أصبحت الصعوبات التي واجهتها الفوردية والكينيزية في احتواء التناقضات المتأصلة للرأسمالية أكثر فأكثر وضوحاً. "ظاهرياً، يمكن تلخيص هذه الصعوبات حصراً على النحو الأفضل بكلمة واحدة: الصرامة rigidty". كان ثمة مشكلات مع صرامة الاستثمارات الطويلة الأجل والكبيرة في أنظمة الإنتاج بالجملة، مع صرامة أسواق وعقود العمل المضبوطة ومع صرامة التزامات الدولة ببرامج التأهيل والدفاع.

((وراء كل هذه الصرامات المحددة كان يكمن شكل راسخ صعب المراس شديد الضخامة من السلطة السياسية والعلاقات التبادلية التي تقيد العمل الكبير ورأس المال الكبير والحكومة الكبيرة بما كانت تبدو قبضة مسببة الخلل الوظيفي لمثل هذه المصالح المكتسبة المعرفة تعريفاً ضيقاً إلى حد يقوض التراكم الرأسمالي أكثر مما يؤمنه.)) (هارفي ١٩٨٩: ١٤٢).

إن محاولة الحكومتين الأميركية والبريطانية للحفاظ على زخم الازدهارالاقتصادي بعد الحرب من خلال سياسة نقدية رخوة بشكل استثنائي قد لاقت بعض النجاح في أواخر الستينيات (١٩٦٠)، لكنها أعطت عكس النتائج المرجوة في أوائل السبعينيات (١٩٧٠). فقد ازدادت الصرامات أكثر، وتوقف النمو الحقيقي، وخرجت النزعات التضخمية عن السيطرة، وانهار نظام أسعار الصرف الثابتة، التي كانت قد أدامت وضبطت توسع ما بعد الحرب. منذ ذلك الوقت، كانت الدول كلها تحت رحمة الانضباط المالي، إما من خلال تأثيرات هروب رؤوس الأموال أو عن طريق الضغوط المؤسساتية المباشرة. "بالطبع، لقد وجد على الدوام توازن دقيق بين القوة المالية وقوة الدولة في ظل الرأسمالية، لكن انهيار الفوردية ـ الكينيزية كان يعني بوضوح تحولاً نحو تمكين رأس المال المالي في مواجهة الدولة القومية" (هارڤي ١٩٨٩: ١٤٥، ١٦٨).

أدى هذا التحول، بدوره، إلى "انفجار في الأدوات والأسواق المالية الجديدة، مقترناً بصعود أنظمة عالية التعقيد من التنسيق المالي على الصعيد

العالمي". إن هذا "الازدهار فوق العادي والتحول في الأسواق المالية" هو ما يعتبره هارفي، ليس من دون تردد، الشيء الجديد الحقيقي للرأسمالية في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين والسمة الأساسية لنظام "التراكم المرن" الناشئ. إن إعادة الخلط المكاني لسيرورتي الإنتاج والتراكم، وانبعاث الإنتاج الحرفي وشبكات الأعمال التجارية [البزنس] الشخصية\ العائلية، وانتشار التنسيقات السوقية على حساب التخطيط الشركاتي corporate والحكومي ـ كل هذه، برأي هارفي، مظاهر مختلفة من الانتقال إلى النظام الجديدة للتراكم المرن. مع ذلك، فإنه يميل إلى رؤيتها كتعبيرات عن البحث عن حلول مالية للنزعات الأزمية للرأسمالية (هارفي ١٩٨٩: ١٩١ ـ ٤).

يدرك هارفي تماماً الصعوبات المتضمنة في التنظير للانتقال إلى التراكم المرن ـ مفترضاً أن هذا هو ما تمر به الرأسمالية بالفعل ـ ويشير إلى بضعة "مآزق نظرية".

((هل بمقدورنا أن نفهم منطق الانتقال، إن لم تكن ضرورته؟ إلى أي درجة يتعين تعديل الصياغات النظرية الماضية والحالية للقوى المحركة للرأسمالية في ضوء إعادات التنظيم وإعادات الهيكلة الجذرية التي تحدث في كل من القوى الإنتاجية والعلاقات الإجتماعية؟ وهل يمكننا أن نمثل النظام الراهن بشكل جيد بما يكفي للحصول على بعض الفهم للمسار المحتمل والمعاني الضمنية لما تبدو ثورة مستمرة؟ إن الانتقال من الفوردية إلى التراكم المرن ... قد طرح صعوبات جدية من أجل النظريات من أي صنف. ... إن نقطة الاتفاق العامة الوحيدة هي أن شيئاً مهماً قد تغير في الطريقة التي كانت الرأسمالية تعمل بها منذ نحو ١٩٧٠.)) (هارفي ١٩٨٩: ١٧٣)

إن الأسئلة التي شكلت هذه الدراسة مشابهة لأسئلة هارفي. لكن الأجوبة التي يتم البحث عنها في استقصائنا للنزعات الراهنة في ضوء أنماط التكرار والنشوء، هي التي تستغرق طيلة عمر الرأسمالية التاريخية كنظام عالمي.

عندما نوسع أفق المكان ـ الزمن لملاحظاتنا وحدوسنا النظرية بهذه الطريقة، تبدأ النزعات التي كانت تبدو جديدة ولا يمكن التنبؤ بها بأن تبدو مألوفة.

بشكل أكثر تحديداً، كانت نقطة الانطلاق لاستقصائنا هي رأي فرناند برودل أن السمة الجوهرية للرأسمالية التاريخية على أمدها الطويل longue duree ـ أي، على مدى عمرها الكامل ـ كانت "مرونة" و"انتقائية" eclecticism رأس المال بدلاً من الأشكال الملموسة التي افترضها برودل في أمكنة مختلفة وفي أزمنة مختلفة:

((دعوني أؤكد الصفة التي تبدو لي سمة جوهرية للتاريخ العام للرأسمالية: مرونتها اللامحدودة، مقدرتها على التغير، وتكيفها adaptation. إذا كان ثمة، كما أعتقد، وحدة أكيدة في الرأسمالية، من إيطاليا القرن الثالث عشر إلى الغرب اليوم، فهنا قبل كل شيء يجب تحديد موقع مثل هذه الوحدة ورصدها)) (برودل ١٩٨٢: ٤٣٣ التشديد في الأصل).

في حقب معينة، كان يبدو أن الرأسمالية "تتخصص"، كما في القرن التاسع عشر، عندما "انتقلت بشكل مشهدي للغاية إلى العالم الجديد للصناعة". هذا التخصص دفع "المؤرخين عموماً ... إلى اعتبار الصناعة بمنزلة الإزهار الأخير الذي منح الرأسمالية هويتها 'الحقيقية'." لكن هذه رؤية قصيرة الأمد:

(([بعد] الفورة الأولية للمكننة، ارتد النوع الأكثر تقدماً من الرأسمالية إلى الانتقائية، إلى عدم قابلية المصالح للتجزئة، إذا جاز القول، كما لو أن المزية المميزة للوقوف على الذرا القيادية للاقتصاد، اليوم بقدر ما كان في أيام جاك كور Jacque Coeur (أحد ملوك المال في القرن الرابع عشر) تقوم تحديداً ليس على وجوب تقييد الذات باختيار واحد، على كونه قابلاً للتكيف على نحو بارز، ومن ثم غير متخصص (برودل ١٩٨٢: ٣٨١ ، التشديد في الأصل، الترجمة معدلة كما أشير إليها لدى ڤالرشتاين ١٩٩١ : ٢١٣) .

يبدو لي أن هذه المقاطع يمكن قراءتها كإعادة صياغة لصيغة ماركس العامة لرأس المال: MCM' [نقد ـ سلعة ـ نقد]. فرأس المال النقدي (M) يعني السيولة،

المرونة، حرية الاختيار. إن رأس المال السلعي (C) يعني رأس المال المستثمر في توليفة دخل ـ خرج بعينها بهدف الربح. من هنا يعني ذلك الجمود والصرامة وتضييق الخيارات أو انسدادها. أما'Mفتعني السيولة الموسعة، والمرونة، وحرية الاختيار.

تخبرنا صيغة ماركس، المفهومة على هذا النحو، أن القوى الفاعلة الرأسمالية لا تستثمر النقد في توافقيات دخل ـ خرج معينة، مع كل الفقدان المصاحب للمرونة وحرية الاختيار، كغاية في حد ذاتها. بالأحرى، إنها تفعل ذلك كوسيلة باتجاه غاية تأمين مرونة أكبر حتى وحرية اختيار أكبر في نقطة ما من المستقبل. تخبرنا صيغة ماركس أيضاً أنه إذا لم يوجد أي توقع من جهة القوى الفاعلة الرأسمالية في أن تزداد حريتها في الاختيار، أو إذا لم يتحقق هذا التوقع بشكل منظومي، فإن رأس المال ينحو إلى الارتداد إلى أشكال من الاستثمار أكثر مرونة ـ قبل كل شيء، إلى شكله النقدي. بعبارة أخرى، إن القوى الفاعلة الرأسمالية "تفضل" السيولة وإن حصة كبيرة بشكل غير اعتيادي من تدفقها النقدي cash flow تنحو إلى البقاء في شكل سائل.

هذه القراءة الثانية مستترة في توصيف برودل "للتوسع المالي" كعرض من أعراض نضوج تطور رأسمالي معين. في مناقشة انسحاب الهولنديين من التجارة في منتصف القرن الثامن عشر ليصبحوا "صيارفة أوروبة"، يرى برودل أن مثل هذا الانسحاب هو نزوع منظومي عالمي متكرر. فقد كان النزوع نفسه قبلئذ جلياً في إيطاليا القرن الخامس عشر، عندما تحولت الأوليغارشية الرأسمالية الجنوية من السلع إلى الصيرفة banking، وفي النصف الثاني من القرن السادس عشر، عندما انسحب الشيوخ النبلاء nobili vecchi، المقرضون الرسميون لملك إسبانيا، بالتدريج من التجارة. قلد الإنكليز هذا النزوع، حاذين حذو الهولنديين، في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، عندما خلقت نهاية "المغامرة الخيالية للثورة الصناعية" معروضاً زائداً من رأس المال النقدي **(برودل ١٩٨٤: ٢٤٢ ـ ٣، ٢٤٦).**

بعد المغامرة الخيالية بالقدر نفسه لما تدعى بالفوردية ـ الكينيزية، اتبع رأس المال الأمريكي مساراً مشابهاً في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين. لا يناقش برودل التوسع المالي ليومنا، الذي اكتسب الزخم بعد أن كان برودل قد أكمل ثلاثيته عن **الحضارة والرأسمالية**. ومع ذلك، يمكننا أن نميز بسهولة في هذه "الإعادة ولادة" الأخيرة لرأس المال المالي مثالاً آخر بعدُ على ذلك الارتداد إلى "الانتقائية" التي ترافقت في الماضي بنضوج تطور رأسمالي كبير:" يبدو [كل] تطور رأسمالي من هذه المرتبة، ببلوغ مرحلة التوسع المالي، أنه بمعنى ما قد أعلن عن نُضجه: إنها علامة خريف (برودل ١٩٨٤: ٢٤٦ التشديد مضاف).

لذلك يمكن تفسير صيغة ماركس العامة لرأس المال (MCM') بأنها تصف ليس منطق الاستثمارات الرأسمالية الفردية فحسب، بل نمطاً متكرراً من الرأسمالية التاريخية كنظام عالمي، أيضاً. إن الجانب الأساسي لهذا النمط هو تناوب حقب التوسع المادي (أطوار MC من التراكم الرأسمالي) مع أطوار من إعادة الولادة المالية والتوسع (الأطوار CM'). في أطوار التوسع المادي، "يحرك" رأس المال النقدي كتلة متزايدة من السلع (بما فيها قوة العمل المسلعة وهبات الطبيعة)؛ وفي أطوار التطور المالي " تتحرر" كتلة متزايدة من رأس المال النقدي من شكلها السلعي، ويسير التراكم من خلال صفقات مالية (كما في صيغة ماركس المختصرة MM'). تشكل هاتان الحقبتان أو الطوران معاً دورة تراكم منظومية كاملة (MCM').

إن استقصاءنا هو في الجوهر تحليل مقارن لدورات التراكم المنظومية المتعاقبة في مسعى لتحديد (١) أنماط التكرار والنشوء، التي يعاد إنتاجها في الأطوار الراهنة من التوسع المالي ومن إعادة الهيكلة المنظومية؛ و(٢) شذوذات هذا الطور الراهن من التوسع المالي، التي قد تؤدي إلى قطيعة مع أنماط التكرار والنشوء الماضية. سوف يتم تعريف أربع دورات تراكم منظومية، تتميز كل واحدة منها بوحدة أساسية للقوة الفاعلة الأولية وبنية السيرورات العالمية

للتراكم الرأسمالي: دورة جنوية من القرن الخامس عشر إلى أوائل القرن السابع عشر؛ دورة هولندية، من أواخر القرن السادس عشر ومروراً بمعظم القرن الثامن عشر؛ دورة بريطانية، من النصف الثاني من القرن الثامن عشر انتهاء بأوائل القرن العشرين؛ ودورة أمريكية، بدأت في أواخر القرن التاسع عشر واستمرت إلى الطور الراهن من التوسع المالي. وكما يعني ضمنا هذا التحقيب التقريبي والأولي، تتداخل الدورات المنظومية المتعاقبة للتراكم، وبالرغم من أنها تصبح بشكل مضطرد أقصر أمداً، فإنها كلها تدوم لأطول من قرن: من هنا كان مفهوم "القرن الطويل"، الذي سيعتبر الواحدة الزمنية الأساسية في تحليل سيرورات التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي.

هذه الدورات إجمالاً مختلفة عن "الدورات القرنية" secular cycles (من أجل لوجستيات الأسعار price logistics) وأقصر من دورات كوندراتييف التي علق عليها برودل الكثير من الأهمية. إن الدورات القرنية ودورات كوندراتييف كلتاهما منشآن تجريبيان لموقف نظري غير أكيد مشتقان من تذبذبات طويلة الأمد مرصودة في أسعار السلع (من أجل مسوحات الأدب ذي الصلة، (انظر بار ١٩٧٩؛ غولدشتاين ١٩٨٨). إن الدورات القرنية تحمل بعض التشابهات الصارخة بدوراتنا المنظومية؛ إنها أربعة في العدد، تدوم كلها أطول من قرن، وتصبح أقصر بشكل مطَّرد (برودل ١٩٨٤: ٧٨). مع ذلك، فإن دورات الأسعار القرنية والدورات المنظومية للتراكم هي خارج التزامن synchrony كلياً بعضها مع بعض. إن التوسع المالي من المحتمل بالقدر نفسه أن يأتي في بداية أو منتصف أو نهاية دورة (السعر) القرنية (انظر الشكل ٣.٤ على الصفحة ٢٢٠ من هذا المجلد).

لا يحاول برودل أن يصالح هذا التعارض بين تأريخه للتوسعات المالية ـ الذي يقوم عليه تحقيبنا للدورات المنظومية للتراكم ـ وتأريخه لدورات (الأسعار) القرنية. ولن نحاول نحن القيام بذلك. في مواجهة الاختيار بين هذين النوعين

من الدورات، فقد اخترنا الدورات المنظومية لأنها مؤشرات أكثر صحة وموثوقية على ما هو رأسمالي خصوصاً في المنظومة العالمية الحديثة من الدورات القرنية أو دورات كوندراتييف.

بالفعل، لا يوجد أي اتفاق في الأدب على ما تشير إليه التقلبات طويلة الأمد في الأسعار ـ سواء من النوع اللوجستي أم النوع الكوندراتييفي. فهي بالتأكيد ليست مؤشرات موثوقة على تقلصات وتوسعات ما هو رأسمالي تحديداً مهما يكن في النظام العالمي الحديث. إن الربحية وسيطرة رأس المال على الموارد البشرية والطبيعية يمكن أن يزدادا أو ينقصا نزولاً بقدر ما يفعلان ذلك صعوداً. ويعتمد ذلك كله على من تدفع منافسته الأسعار صعودا أو هبوطاً. إذا كان "الرأسماليون" أنفسهم، كيفما جرى تعريفهم، هم الذين يتنافسون بشكل أكثر(أقل) شدة من مورديهم وزبائنهم "اللارأسماليين"، فإن الربحية سوف ترتفع (تهبط) وتنقص (تزداد) سيطرة رأس المال على الموارد، بغض النظر عما إذا كان النزوع الإجمالي للأسعار هو إلى الارتفاع أو الهبوط.

ولا يبدو أن لوجستيات الأسعار ودورات كوندراتييف ظاهرتان رأسماليتان تحديداً. من المثير للاهتمام أن نلاحظ أنه في تركيبة جوشوا غولدشتاين من المكتشفات التجريبية والمرتكزات النظرية لدراسات الموجات الطويلة، لا يلعب مفهوم "الرأسمالية" أي دور على الإطلاق. إحصائياً، يجد أن الموجات الطويلة في الأسعار والإنتاج تفسرها بالدرجة الأولى شدة ما يدعوها بـ"حروب القوى الكبرى". أما فيما يتعلق بالرأسمالية، فإن مسألة نشوئها وتوسعها موضوعة بإحكام خارج مجال استقصائه (غولدشتاين ١٩٨٨: ٢٥٨ ـ ٧٤، ٢٨٦).

إن قضية العلاقة بين صعود الرأسمالية والتذبذبات طويلة الأمد للأسعار قد شوشت دراسات الأنظمة العالمية منذ البداية. فقد اعتبرت نيكول بوسكيه Nicole Bousquet (١٩٧٩: ٥٠٣) أن من "المربك" أن لوجستيات الأسعار قد

سبقت عام ١٥٠٠ بزمن طويل. للسبب نفسه، تساءل ألبرت برغسن (١٩٨٣: ٧٨) Albert Bergesen ما إذا كانت لوجستيات الأسعار "تمثل القوى المحركة للإقطاعية أم للرأسمالية أم لكليهما." فحتى الصين الإمبراطورية يبدو أنها مرت بظاهرات موجية من النوع نفسه الذي مرت به أوروبة. (هارتويل ١٩٨٢؛ سكينر ١٩٨٥) الأكثر إقلاقاً من بين الكل، آمن باري جيلز Barry Gills وأندريه غندر فرانك (١٩٩٢: ٦٢١ ـ ٢) Andre Gunder Frank بأن "الإيقاعات الدورية الأساسية والنزعات القرنية للنظام العالمي ينبغي الاعتراف بأنها قد وجدت على مدى نحو ٥٠٠٠ سنة، بدلاً من الـ ٥٠٠ سنة الذي كان اصطلاحياً في مقاربتي للنظام العالمي والموجات الطويلة.

باختصار، إن الصلة بين دورات برودل القرنية والتراكم الرأسمالي لرأس المال ليس لها أساس منطقي أو تاريخي واضح. وفي المقابل، فإن مفهوم دورات التراكم المنظومية يشتق مباشرة من مفهوم الرأسمالية لدى برودل بوصفها الطبقة العليا "اللامتخصصة" في هرم عالم التجارة. هذه الطبقة العليا هي التي تصنع فيها "الأرباح الضخمة". هنا تكون الأرباح ضخمة، ليس فقط لأن الطبقة الرأسمالية "تحتكر" خطوط البزنس الأكثر ربحاً؛ والأهم حتى هي حقيقة أن الطبقة الرأسمالية تمتلك المرونة المطلوبة لتحويل استثماراتها بشكل مستمر من خطوط البزنس التي تواجه العائدات المتضائلة إلى الخطوط التي لا تواجه ذلك (برودل ١٩٨٢: ٢٢، ٢٣١، ٤٢٨ ـ ٣٠).

في صيغة ماركس العامة لرأس المال (MCM') [نقد سلعة نقد]، كذلك في تعريف برودل للرأسمالية، فإن ما يجعل قوة فاعلة أو طبقة اجتماعية رأسمالية ليس الاستعداد للاستثمار في سلعة معينة (مثال ذلك، قوة العمل) أو دائرة نشاط (مثال ذلك، الصناعة). تكون القوة الفاعلة رأسمالية بفضل حقيقة أن مالها محبو بـ "القدرة على التوالد" (التعبير لماركس) بشكل منهجي وبشكل دائم، بغض النظر عن طبيعة السلع والنشاطات الخاصة التي تكون بشكل اتفاقي هي الوسط

في أي زمن مفترض. إن مفهوم الدورات المنظومية للتراكم الذي اشتققناه من رصد برودل التاريخي للتوسعات المالية المتكررة ينطلق بشكل منطقي من هذه العلاقة الأداتية بشكل ضيق للرأسمالية بعالم التجارة والإنتاج، ويؤكدها. هذا معناه القول إن التوسعات المالية تعتبر أعراضاً دالة على وضع لا يعود فيه استثمار المال في توسيع التجارة والإنتاج يخدم هدف زيادة تدفق النقد cash flow إلى الطبقة الرأسمالية بشكل فعال بقدر ما يمكن للصفقات المالية الخالصة أن تفعل. في وضع كهذا، ينحو رأس المال المستثمر في التجارة والإنتاج إلى الارتداد إلى شكله النقدي والتراكم بشكل أكثر مباشرة، كما في صيغة ماركس المختصرة MM' **[**نقد نقد**]**.

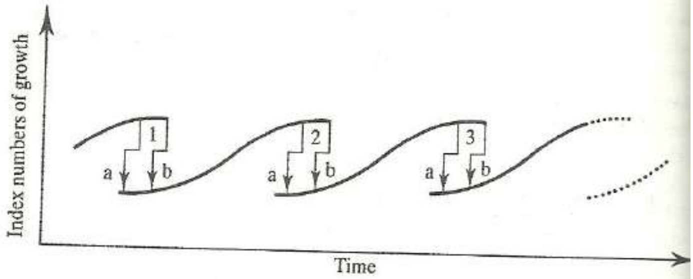
لذلك، فإن دورات التراكم المنظومية، خلافاً للوجستيات الأسعار و**[**موجات**]** كوندراتييف هي ظاهرات رأسمالية بشكل متأصل. إنها تشير إلى استمرارية أساسية في السيرورات العالمية للتراكم الرأسمالي في العصر الحديث. لكنها أيضاً تؤلف انقطاعات أساسية في الإستراتيجيات والبنى التي شكلت سيروراتها على مدى القرون. مثل بعض مفهمات كوندراتييف، ومثل مفهمة منش **(**١٩٧٩**)** Mensch ومفهمة ديفيد غوردون **(**١٩٨٠**)** ومفهمة كارلوتا بيريز **(**١٩٨٣**)** Carlota Perez، فإن دوراتنا تسلط الضوء على تناوب أطوار التغيير المستمرمع أطوار التغيير المتقطع.

هكذا، تحمل سلسلة دوراتنا المنظومية المتداخلة شبهاً شكلياً شديداً بـ "أنموذج تحول" منش Mensch للتطور الاجتماعي الاقتصادي. إن منش **(** ١٩٧٩**:** ٧٣**)**يتخلى عن "فكرة أن الاقتصاد قد تطور في موجات لصالح نظرية **[**تقول**]** إنه قد نشأ من دورات متعاقبة على شكل S " **(**انظر الشكل ١**)** يصور أنموذجه أطواراً من النمو المستقر وفق مسار معرَّف جيداً تتناوب مع أطوار من الأزمة، وإعادة الهيكلة والاضطراب، التي تعيد في النهاية خلق الشروط للنمو المستقر.

يشير أنموذج منش بالدرجة الأولى إلى النمو والابتكارات في صناعات بعينها أو في اقتصادات قومية بعينها، وهذا لا علاقة مباشرة له باستقصائنا. مع ذلك، فإن فكرة الدورات المكونة من أطوار من التغير المستمر على مسار واحد متناوبة مع أطوار من التغير المتقطع من مسار واحد إلى آخر تشكل الأساس لسلسلة دورات التراكم المنظومية. الاختلاف هو أن ما "يتطور" في نموذجنا ليس صناعة بعينها أو اقتصاداً قومياً بعينه، بل الاقتصاد العالمي الرأسمالي ككل على مدى عمره الكامل. لهذا، سوف يتبين أن أطوار (MC) للتوسع المادي تتألف من أطوار من التغير المستمر، الذي ينمو في أثنائه الاقتصاد العالمي الرأسمالي وفق مسار تطوري واحد. وسوف يتبين أن أطوار (CM') للتوسع المالي مؤلفة من أطوار من التغير المتقطع الذي بلغ، أو يبلغ، في أثنائه النمو حدوده على امتداد المسار المثبت، و"تحولات" الاقتصاد العالمي الرأسمالي من خلال إعادات الهيكلة وإعادات التنظيم الراديكالية على مسار آخر.

تاريخياً، لم يكن النمو على مسار تطوري واحد والتحولات من مسار إلى آخر ببساطة الحصيلة غير المقصودة للأفعال التي لا تعد ولا تحصى التي قام بها بشكل مستقل في أي زمن مفترض الأفرادُ والجماعاتُ المتعددة التي ينقسم إليها الاقتصادُ العالمي. بالأحرى، إن التوسعات وإعادات الهيكلة المتكررة للاقتصاد العالمي الرأسمالي قد حدثت تحت قيادة جماعات وكتل بعينها من القوى الفاعلة الحكومية والأعمالية [البزنسية] التي عملت جيداً بشكل فريد لتحول لمصلحتها التبعات غير المقصودة لأفعال قوى فاعلة أخرى. إن الاستراتيجيات والبنى التي من خلالها حفزت هذه القوى الفاعلة القائدة ونظمت وضبطت توسع أو إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي الرأسمالي هي ما سنفهمه عن طريق نظام التراكم على صعيد عالمي. الهدف الرئيسي لمفهوم الدورات المنظومية هو وصف وإيضاح تشكل وتصلب وتفكك الأنظمة المتعاقبة التي توسع من خلالها الاقتصاد العالمي الرأسمالي من جنينه تحت المنظومي القروسطي المتأخر إلى بعده العالمي الحالي.

10 THE LONG TWENTIETH CENTURY



Source: Mensch (1979: 73).

1.1 Mensch's Metamorphosis Model

الشكل (١ـ ١) نموذج تحول منش

يقوم التصور برمته على رؤية برودل غير التقليدية للعلاقة التي تربط تشكُّل الرأسمالية التاريخية وإعادة الإنتاج المضخمة لها كنظام عالمي بسيرورات تشكل الدولة من ناحية أولى، وبسيرورات تشكل السوق من الناحية الأخرى. الرؤية التقليدية في العلوم الاجتماعية، في الخطاب السياسي، وفي وسائل الإعلام الجماهيرية هي أن الرأسمالية واقتصاد السوق هما الشيء نفسه تقريباً، وأن سلطة الدولة هي مضادة لهما كليهما. في المقابل، يرى برودل الرأسمالية بوصفها معتمدة بشكل مطلق من أجل نشوئها وتوسعها على سلطة الدولة وأنها تشكل النقيض لاقتصاد السوق (.cfڤالرشتاين ١٩٩١: الفصول ١٤ ـ ١٥)

بشكل أكثر تحديداً، تصور برودل الرأسمالية بوصفها الطبقة العليا من بنية مكونة من ثلاث طبقات ـ بنية لا يمكن فيها، "كما في كل الهرميات، أن توجد [الطبقات] العليا من دون المراحل الدنيا التي تعتمد عليها." فالطبقة الأدنى والأعرض حتى وقت قريب جداً هي طبقة ذات اقتصاد بدائي إلى أقصى درجة

ومكتف ذاتياً في الأغلب. وبسبب عدم وجود تعبير أفضل، فقد دعا هذه بطبقة الحياة المادية. "طبقة stratum اللااقتصاد، التربة التي تمد فيها الرأسمالية جذورها لكنها في الواقع لا تستطيع اختراقها أبداً. (برودل ١٩٨٢: ٢١ ـ ٢، ٢٢٩)

((فوق [هذه الطبقة السفلى] تأتي الأرض المفضلة لاقتصاد السوق، باتصالاتها الأفقية الكثيرة بين الأسواق المختلفة: هنا توجد درجة من التنسيق التلقائي تربط بشكل اعتيادي العرض والطلب والأسعار. ثم بالتوازي مع هذه الطبقة، أو بالأحرى فوق هذه الطبقة، تأتي منطقة السوق المضادة anti – market، حيث يجوس كبار المفترسين ويعمل قانون الغاب. هذا ـ اليوم كما في الماضي، قبل الثورة الصناعية وبعدها ـ البيت الحقيقي للرأسمالية .)) (برودل ١٩٨٢: ٢٢٩ ـ ٣٠؛ التشديد مضاف)

إن اقتصاد السوق العالمي، بمعنى الاتصالات الأفقية الكثيرة بين الأسواق المختلقة، قد نشأ من عمق الطبقة التحتية للحياة المادية قبل وقت طويل من صعود الرأسمالية كنظام عالمي فوق طبقة اقتصاد السوق. وكما بينت جانيت أبو لغد (١٩٨٩) Janet Abu – Lughud، فقد وجدت سابقاً منظومة اتصالات أفقية مفككة لكنها مع ذلك قابلة للتمييز بين الأسواق الأولية لأوراسيا وإفريقيا في القرن الثالث عشر. ومن أجل كل ما نعرفه، قد يكون جيل وفرانك على حق في زعمهما أن منظومة الاتصالات الأفقية هذه قد نشأت بالفعل أبكر ببضعة آلاف من السنوات.

مهما يكن، فإن السؤال الذي يعتمد مباشرة على بحثنا ليس متى وكيف صعد اقتصاد سوق عالمي فوق البنى البدئية للحياة اليومية؛ إنه متى وكيف صعدت الرأسمالية فوق بنى اقتصاد السوق العالمي الموجود مسبقاً، ومع مرور الزمن اكتسبت قدرتها على إعادة تشكيل الأسواق وحيوات العالم بأكمله. كما يشير برودل (١٩٨٤: ٩٢)، فإن تحول أوروبة إلى "صائغ هائل للتاريخ العالمي" الذي أصبحته بعد عام ١٥٠٠ لم يكن انتقالاً بسيطاً. بالأحرى، كان "سلسلة من

المراحل والانتقالات، تعود أبكرها في التاريخ إلى قبل ما يُعرف عادة بـ"نهضة أواخر القرن الخامس عشر".

لم تكن اللحظة الأكثر حسماً من هذه السلسلة من الانتقالات هي تكاثر عناصر المشروع enterprise الرأسمالي عبر أوروبة. فقد وقعت عناصر من هذا النوع في كل مكان من منظومة التجارة الأوراسية ولم تكن خاصة بالغرب بأي شكل من الأشكال:

((في كل مكان، من مصر إلى اليابان، سنجد رأسماليين حقيقيين، باعة الجملة، مستأجري التجارة والألوف من مساعديهم ـ وكلاء القومسيون، السماسرة، مبدلي العملات، والصيارفة. أما فيما يتعلق بالتقنيات، الإمكانيات لأجل كفالات التبادل، فإن أي فئة من فئات التجار سوف تشكل مقارنة مع نظيراتها الغربيات. ففي داخل الهند وخارجها، شكل التجار التاميل والبنغاليون والغوجيراتيون شراكات وثيقة بالبزنس والعقود المنتقلة بدورها من مجموعة إلى أخرى، تماماً كما ستنتقل في أوروبة من الفلورانسيين إلى اللوكيين Lucchese إلى الجنويين، إلى الألمان الجنوبيين إلى الإنكليز. لقد كان ثمة حتى، في العصور الوسطى، ملوك تجار في القاهرة وعدن وموانئ الخليج الفارسي.)) (برودل ١٩٨٤: ٤٨٦)

لم يحدث في أي مكان، إلا في أوروبة، أن التحمت عناصر الرأسمالية هذه في الخليط القوي الذي دفع الدول الأوروبية باتجاه الغزو الإقليمي للعالم وتشكيل اقتصاد عالم رأسمالي عالمي حقاً. من هذا المنظور، فإن الانتقال المهم فعلاً الذي يتطلب توضيحاً ليس الانتقال من الإقطاعية إلى الرأسمالية بل من السلطة الرأسمالية المشتتة إلى المركزة. والمظهر الأهم لهذا الانتقال المتجاهَل كثيراً هو الانصهار الفريد للدولة ورأس المال، الذي لم يتحقق في أي مكان على نحو أكثر ملاءمة للرأسمالية مما حدث في أوروبة:

((تنتصر الرأسمالية فقط عندما تصبح متماهية بالدولة، عندما تكون هي الدولة. في طورها الكبير الأول، طور دول المدن الإيطالية لفينيسيا وجنوا

وفلورنسا، كانت السلطة تقع في أيدي النخبة الثرية. في هولندا القرن السابع عشر كانت أريستوقراطية الأوصياء Regents تحكم لمصلحة رجال الأعمال والتجار ومقرضي الأموال وحتى وفقاً لتوجيهاتهم. بالشكل نفسه، في إنكلترا شكلت الثورة المجيدة عام ١٦٨٨علامة على ارتقاء لقطاع الأعمال مشابه لذاك الذي [حدث] في هولندا.)) (برودل ١٩٧٧: ٦٤ ـ ٥، التشديد مضاف).

كان الوجه الآخر لهذه السيرورة هو التنافس بين الدول من أجل رأس المال المتنقل. كما أشار ماكس ڤيبر Max Weber في كتابه **التاريخ الاقتصادي العام** *General Economic History*، في العصور القديمة، كما في العصور الوسطى، كانت المدن الأوروبية مستنبتات seedbeds "للرأسمالية السياسية". في الحقبتين، تآكل الحكم الذاتي لهذه المدن على نحو مطرد بفعل البنى السياسية الأكبر. مع ذلك، في حين كانت خسارة هذا الحكم الذاتي في العصور القديمة تعني نهاية الرأسمالية السياسية، كانت تعني في أوائل العصر الحديث توسع الرأسمالية إلى نوع جديد من النظام العالمي:

((في العصور القديمة، أطاحت بحرية المدن إمبراطورية عالمية منظمة بيروقراطياً لم يعد يوجد فيها مكان للرأسمالية السياسية ... [في] تباين مع العصور القديمة [في العصر الحديث فإن المدن] وقعت تحت سلطة الدول القومية المتنافسة في حالة من الصراع الدائم من أجل السلطة في السلم أو الحرب. هذا الصراع التنافسي خلق أكبر الفرص لأجل الرأسمالية الغربية الحديثة. كان على الدول المنفصلة أن تتنافس من أجل رأس المال المتنقل، الأمر الذي كان يملي عليها الشروط التي سيساعدها في ظلها للوصول إلى السلطة ... من هنا فإن الدولة القومية المغلقة التي منحت الرأسمالية فرصتها من أجل التطور ـ وطالما أن الدولة القومية لا تفسح المكان لإمبراطورية عالمية فإن الرأسمالية أيضاً سوف تدوم)) (ڤيبر ١٩٦١: ٢٤٧ ـ ٤٩؛ التشديد مضاف).

رأى ڤيبر (١٩٧٨: ٣٥٣ ـ ٤) أيضاً أكثر من ذلك، وهو يصوغ الفكرة نفسها في كتابه **الاقتصاد** والمجتمع *Economy and Society*، أن هذا التنافس من

أجل رأس المال المتنقل بين "بنى سياسية كبيرة، متكافئة تقريباً وسياسية خالصة قد أدى إلى **((**التحالف البارز بين الدول الصاعدة والقوى الرأسمالية الرائجة والمتمتعة بالامتيازات هو الذي كان عاملاً كبيراً في خلق الرأسمالية الحديثة**....** فلا التجارة ولا السياسات النقدية للدول الحديثة **...** يمكن فهمها من دون هذا التنافس السياسي الخصوصي و"التوازن" بين الدول الأوروبية في أثناء الخمسمئة سنة الأخيرة**.))**.

إن تحليلنا سيثبت هذه الملاحظات بإظهار أن التنافس بين الدول كان مكوناً حاسماً لكل طور على حدة ولكل أطوار التوسع المالي، وعاملاً كبيراً في تشكيل تلك الكتل من التنظيمات الحكومية والأعمالية\ البزنس\ التي قادت الاقتصاد العالمي الرأسمالي عبر أطواره المتعاقبة من التوسع المادي. لكن تأهيلاً جزئياً لأطروحة ڤيبر، سيظهر تحليلنا أيضاً أن تركيز السلطة في أيدي كتل معينة من القوى الفاعلة الحكومية والأعمالية **[**البزنس**]** كان ضرورياً للتوسعات المادية المتكررة للاقتصاد العالمي الرأسمالي بقدر ما كان التنافس بين البنى السياسية "شبه المتكافئة". كقاعدة، حدثت التوسعات المادية فقط عندما راكمت كتلة سائدة جديدة قوة عالمية كافية لأن تكون في موقع **[**يؤهلها**]** لا لأن تتفادى أو تتجاوز التنافس بين الدول فحسب، بل لأن تتحكم به وتضمن التنافس الأدنى بين الدول. بعبارة أخرى، إن ما دفع التوسع المذهل للاقتصاد العالمي الرأسمالي على مدى الخمسمئة سنة الأخيرة لم يكن التنافس بين الدول في حد ذاته، بل التنافس بين الدول بالتضافر مع تركيز دائم الازدياد للقوة الرأسمالية في النظام العالمي عموماً.

إن فكرة التركيز دائم الازدياد للقوة الرأسمالية في النظام العالمي الحديث هي ضمنية في نمط لاحظه ماركس في كتاب **رأس المال**. مثل ڤيبر، نسب ماركس أهمية كبيرة إلى الدور الذي لعبه نظام الديون القومية الذي رادته جنوا وفينيسيا في أواخر العصور الوسطى في دفع التوسع الأولي للرأسمالية الحديثة:

((إن الديون القومية، أي استلاب الدولة ـ سواء كانت استبدادية، أم دستورية أم جمهورية ـ قد وسمت بدمغتها العصر الرأسمالي ... كما بضربة عصا ساحر، [الدين العام] يمنح المال العاقر القدرة على التوالد ولذلك يحوله إلى رأس مال، بدون الحاجة إلى تعريض نفسه للمشاكل والمخاطر التي لا يمكن فصلها عن استخدامه في الصناعة أو حتى في المراباة. إن دائني الدول لا يهبون شيئاً، لأن المبلغ المقرض يحول إلى سندات عامة يمكن التفاوض عليها بسهولة، يمكنها الاستمرار في أداء وظيفتها في أيديهم تماماً بقدر ما ستفعل النقود الصعبة\ السائلة.)) (ماركس ١٩٥٩: ٧٥٤ـ ٥).

إن تركيز ماركس على الجوانب المحلية للتراكم الرأسمالي قد منعه من تقدير الأهمية المستمرة للديون القومية في منظومة من الدول في تنافس ثابت بعضها مع بعض من أجل المساعدة من الرأسماليين من أجل مساعيها لتحقيق القوة. بالنسبة إلى ماركس، كان استلاب الأصول assets والعائدات المستقبلية للدول ببساطة مظهراً من مظاهر "التراكم البدائي" ـ "التراكم السابق" لدى آدم سميث ـ "تراكم ليس نتيجة لنمط الإنتاج الرأسمالي، ولا نقطة البداية له" (ماركس ١٩٥٩: ٧١٣). مع ذلك، أقر ماركس بالأهمية المستمرة للديون القومية، ليس بوصفها التعبير عن التنافس بين الدول، بل كوسيلة لتعاون "غير مرئي" بين الرأسماليين، "أقلع" التراكم الرأسمالي مرة تلو الأخرى عبر الزمكان للاقتصاد العالمي الرأسمالي منذ بدايته حتى يومنا هذا:

((مع الدين القومي نشأ نظام ائتمان دولي، يحجب غالباً أحد مصادر التراكم البدائي في هذا الشعب أو ذاك. لهذا فإن شرور نظام اللصوصية الفينيسي شكلت إحدى القواعد السرية للثروة الرأسمالية لهولندا التي أقرضتها فينيسيا في تدهورها مبالغ كبيرة من المال. كذلك كان الأمر مع هولندا وإنكلترا. في بداية القرن الثامن عشر ... كانت هولندا قد كفت عن أن تكون الأمة المتفوقة في التجارة والصناعة. لذلك أصبح أحد خطوط أعمالها [بزنسها] الرئيسية هو

إقراض المبالغ الهائلة من رأس المال إلى الخارج، خصوصاً إلى منافستها الكبيرة إنكلترا [والـ] شيء نفسه مستمر إلى اليوم بين إنكلترا والولايات المتحدة.)) (ماركس ١٩٥٩: ٧٥٥)

على كل، لقد فشل ماركس في ملاحظة أن تسلسل الدول الرأسمالية القيادية الملخص في هذا المقطع يتألف من وحدات ذات حجم وموارد وقوة عالمية متزايدة. كانت الدول الأربع كلها ـ ڤينيسيا، المقاطعات المتحدة، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة ـ هي القوى العظمى للحقب المتعاقبة التي لعبت زمرها الحاكمة في أثنائها بشكل متزامن دور القائد في سيرورتي تشكل الدولة والتراكم الرأسمالي. على كل، بالنظر إلى الدول الأربع بشكل تسلسلي، يبدو أنها كانت قوى عظمى ذات نظام مختلف جداً ومتزايد. كما سنفصل في سياق هذه الدراسة، تضم الميادين الحاضرية [المتروبولية] لكل دولة في هذه السلسلة أراض وتشكيلة من الموارد أكبر من أراضي وموارد سالفتها. على نحو أكثر أهمية، إن شبكات القوة والتراكم التي مكنت الدول موضوع البحث من إعادة تنظيم والتحكم بالنظام العالمي الذي كانت تعمل ضمنه قد كبرت في المدى والحجم مع تقدم السلسلة.

هكذا يمكن رؤية أن توسع السلطة الرأسمالية على مدى الخمسمئة سنة الماضية كان مرتبطاً ليس فقط بالتنافس بين الدول من أجل رأس المال النقال، كما أكد ڤيبر، بل أيضاً بتشكل البنى السياسية المحبوة بقدرات تنظيمية أكثر اتساعاً وتعقيداً على الدوام على السيطرة على البيئة الاجتماعية والسياسية للتراكم الرأسمالي على صعيد عالمي. على مدى الخمسمئة سنة الأخيرة أعيد خلق هذين الشرطين الأساسيين للتوسع الرأسمالي بشكل مستمر بالتوازي بعضهما مع بعض. كلما وصلت السيرورات العالمية للتراكم الرأسمالي إلى حدودها كما بدأ في أي وقت مفترض، نشأت فترات طويلة من الصراع بين الدول، التي صارت في أثنائها الدولة التي سيطرت أو باتت تسيطر على المصادر الأوفر لفائض رأس

المال كانت تنحو أيضاً إلى اكتساب القدرات التنظيمية اللازمة لتحفيز وضبط طور جديد من من التوسع الرأسمالي ذي مدى وحجم أكبر من الطور السابق.

كقاعدة، كان اكتساب هذه القدرات التنظيمية إلى حد كبير نتيجة للمزايا الموقعية في التشكيل المكاني المتغير للاقتصاد العالمي الرأسمالي أكثر مما هو نتيجة للابتكار في حد ذاته. يمضي برودل (١٩٧٧: ٦٦ ـ ٧) بعيداً إلى حد القول إن الابتكار لم يلعب أي دور مهما كان في التراكم: "أمستردام نسخت ڤينيسيا، كما ستنسخ لندن أمستردام لاحقاً، ومثلما ستنسخ نيويورك لندن ذات يوم". كما سنرى، كانت سيرورة المحاكاة imitation هذه أعقد بكثير مما يعنيه ضمناً التسلسل البسيط الذي تم تلخيصه هنا. إن كل تحول سوف يتبين أنه قد ارتبط بـ "ثورة تنظيمية" حقيقية في إستراتيجيات وهيكليات القوة الفاعلة القائدة للتوسع الرأسمالي. مع ذلك، سيثبت اقتناع برودل بأن هذه التحولات عكست "انتصاراً لمنطقة جديدة على منطقة قديمة" متضافراً مع "تغير هائل للصعيد".

كانت تدفقات رأس المال من المراكز الهابطة إلى المراكز الصاعدة التي لاحظها ماركس هي الأدوات للمساعي من طرف المراكز الهابطة لأن تدعي لنفسها بعض الحق في الفوائض الضخمة التي أصبحت حقاً للمراكز الجديدة. إن التدفقات من هذا النوع قد ميزت كل التوسعات المالية الماضية. في المقابل، يقال إن التوسعات المالية الراهنة تفترق عن هذا النمط.

كما سنوثق في الملحق، شهد التوسع المالي الراهن النمو الانفجاري لليابان والدول الشرق آسيوية الصغرى إلى مركز جديد للسيرورات العالمية للتراكم الرأسمالي. ومع ذلك ثمة أدلة قليلة في ثمانينيات القرن العشرين (١٩٨٠) على تدفق كبير لرأس المال من المركز الهابط إلى هذا المركز الصاعد. على العكس، كما أشار جويل كوركين ويوريكو كيشيموتو(١٩٨٨: ١٢٣)، بعد الاقتباس من المقطع الذي يصف فيه ماركس الدعم "السري" الذي منحه القادة الهابطون لسيرورات التراكم الرأسمالي إلى خلفائهم، "في إعكاس مدوخ لقول ماركس"،

لا تتبع الولايات المتحدة نمط الإمبراطوريات الأخرى المصدرة لرؤوس الأموال (فينيسيا، هولندا، وبريطانيا العظمى)، لكنها الآن تجتذب موجة جديدة من استثمار ماوراء البحار." برأيهما، هذا الإعكاس يُعزى بالدرجة الأولى إلى الجذب الذي مارسه على رأس المال الأجنبي النقص النسبي لسيطرة الولايات المتحدة على نشاط البزنس الأجنبي، وعدد السكان الآخذ في التوسع، والامتداد الفيزيائي، والموارد الهائلة، و"مكانتها بوصفها القوة القارية الأغنى في العالم والأكثر تطوراً". في دعم جزئي لهذا الجدال، ينقلان رؤية كبير الاقتصاديين لبنك ياباني و"القوموي الاقتصادي الشهير" هيروشي تاكيوشي، الذي وفقاً له تمتلك الولايات المتحدة المدى والموارد التي لن تمتلكها اليابان أيضاً. كنتيجة لذلك، تدفقت الفوائض اليابانية إلى الولايات المتحدة تماماً كما تدفقت الفوائض البريطانية في أواخر القرن التاسع عشر. "سيكون الدور الياباني هو مساعدة الولايات المتحدة بتصدير مالنا لإعادة بناء اقتصادكم. هذا هو الدليل على أن اقتصادنا ضعيف أساساً. يذهب المال إلى أمريكا لأنكم أقوياء أساساً" (مقتبس لدى كوركين وكيشومورو ١٩٨٨: ١٢٢ ـ ٣).

إن رؤية تاكيوشي للقوة اليابانية بالنسبة إلى القوة الأميركية هي الرؤية نفسها أساساً التي عبر عنها صموئيل هنتينغتون في حلقة بحث هارفارد حول اليابان المنعقدة في ١٩٧٩. كما ينقل بروس كمينغز (١٩٨٧: ٦٤) Bruce Cumings، عندما افتتح إزرا فوغل Ezra Vogel حلقة البحث بالقول:" إنني في الواقع مشوش جداً عندما أمعن التفكير في تبعات صعود القوة اليابانية". كان رد هنتينغتون هو أن اليابان كانت في الحقيقة "بلداً ضعيفاً بشكل فوق عادي". كانت نقاط ضعفها الأكثر أساسية هي "الطاقة والغذاء والأمن العسكري".

يقوم هذا التقييم على الرؤية التقليدية للقوة بين الدول بوصفها تقوم بالدرجة الأولى على الحجم النسبي، والاكتفاء الذاتي والقوات العسكرية. مثل هذه الرؤية تتجاوز كلياً حقيقة أن "تكنولوجيا القوة" للرأسمالية ـ لنستعير عبارة

من مايكل مان (١٩٨٠) ـ كانت مختلفة تماماً عن النزعة الإقليمية territorialism. كما يؤكد ڤيبر في المقاطع المقتبسة أعلاه، وكما سيكشف استقصاؤنا، فإن التنافس من أجل رأس المال المتنقل بين هيكليات سياسية كبيرة لكنها متكافئة تقريباً كان العامل الأكثر ضرورية والأكثر ديمومة في صعود وتوسع القوة الرأسمالية في العصر الحديث. ما لم نأخذ في الحسبان تأثيرات هذا التنافس على قوة الدول المتنافسة وعلى قوة المنظمات الدولية واللادولية التي تساعدها اقتصادياً في الصراع، فإن تقديراتنا لعلاقات القوى في النظام العالمي محكوم عليها بأن تكون ناقصة أساساً. إن قدرات بعض دول المدن الإيطالية على مدى بضعة عقود على البقاء على أهبة الاستعداد عسكرياً، وممارسة النفوذ سياسياً على القوى الإقليمية العظمى لأوروبة أواخر العصور الوسطى وأوائل العصر الحديث ستكون غير قابلة للاستيعاب بقدر الانهيار المفاجئ والتفكك في أواخر ثمانينيات القرن العشرين (١٩٨٠) وأوائل تسعينياته (١٩٩٠) للقوة العظمى الأكثر اكتفاء ذاتياً وثاني أكبر قوة عسكرية في عصرنا: الاتحاد السوفييتي.

ليس مصادفة أن الإعكاس الظاهري لمقولة ماركس الذي لاحظه كوتكين وكيشيموتو قد وقع وسط تصاعد مفاجئ لسباق التسلح والصراع السياسي ـ الآيديولوجي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ـ الحرب الباردة الثانية بحسب فرد هاليداي (١٩٨٦). وليس صدفة أن التوسع المالي للسبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين أحرز لحظة تألقه الأعظم بالضبط في زمن التصاعد المفاجئ. لتلخيص ماركس، في هذا الوقت سار استلاب الدولة الأمريكية أسرع من ذي قبل؛ ولتلخيص فيبر، فقد كان في هذا الوقت أن التنافس من أجل رأس المال المتنقل بين أكبر بنيتين سياسيتين في العالم قد خلق للرأسمالية فرصة جديدة استثنائية لأجل التوسع الذاتي.

إن تدفق رأس المال من اليابان إلى الولايات المتحدة في أوائل الثمانينيات يجب النظر إليه في هذا السياق. فالاعتبارات السياسية التي أثارها اعتماد اليابان

على القوة العالمية الأميركية، وخضوعها لها، قد لعبت بلا شك دوراً حرجاً في تحفيز رأس المال الياباني على مساعدة الولايات المتحدة في تصعيد صراع القوى، كما يبدو أن تاكيوتشي يلمح ضمناً. مع ذلك، كما أظهرت الأحداث اللاحقة، كانت الاعتبارات السياسية غير قابلة للفصل عن اعتبارات الربح.

بهذا الخصوص، لم يكن تدفق رأس المال من اليابان إلى الولايات المتحدة شاذاً كما اعتقد كوتكين وكيشيموتو. فقد كان ذلك مماثلاً للمساعدة المالية التي قدمتها القوة الرأسمالية الصاعدة (الولايات المتحدة) للقوة الرأسمالية الهابطة (المملكة المتحدة) في الحربين العالميتين. كانت المواجهات الأنغلو ـ ألمانية، خلافاً للمواجهة الأمريكية ـ السوفييتية في ثمانينيات القرن العشرين(١٩٨٠)، بالطبع، "ساخنة" أكثر مما كانت باردة. لكن المتطلبات المالية للمواجهتين والأرباح التي يمكن توقعها من "دعم" الرابح كانت مع ذلك متشابهة.

إن الاختلاف الرئيسي بين المساعدات المالية الأمريكية إلى بريطانيا في الحربين العالميتين وبين المساعدة المالية اليابانية إلى الولايات المتحدة في الحرب الباردة الثانية يكمن في النتائج. ففي حين جنت الولايات المتحدة منافع هائلة، لم تفعل اليابان ذلك. كما سنرى في الفصل الرابع، كانت الحربان العالميتان وعقابيلهما لحظات حاسمة في إعادة توزيع الأصول [المالية] assets من بريطانيا إلى الولايات المتحدة التي عجلت بتغيير القيادة في السيرورات المنظومية للتراكم الرأسمالي. في المقابل، في أثناء الحرب الباردة الثانية وبعدها، لم تكن هناك إعادة توزيع مماثلة. في الحقيقة، ربما لم تسترجع اليابان مالها أبداً.

كانت أكبر الخسائر كنتيجة للهبوط في قيمة الدولار الأمريكي بعد ١٩٤٥. فكان ذلك يعني أن المال المقترَض بالدولارات المثمنة بأعلى من قيمتها بشكل كبير تتم خدمته وتسديده بدولارات مثمنة بأدنى من قيمتها. إن الخسائر التي أصابت رأس المال الياباني عن طريق تخفيض القيمة devaluation كانت بحيث إن البزنس الياباني والحكومة اليابانية سحبا دعمهما المالي غير المشروط

سابقاً لأجل حكومة الولايات المتحدة. في منتصف ١٩٨٧عكس المستثمرون [من القطاع] الخاص الياباني تصدير رأس المال إلى الولايات المتحدة للمرة الأولى منذ أوائل الثمانينيات (١٩٨٠). وبعد انهيار سوق الأوراق النقدية [البورصة] في تشرين الأول\ أكتوبر ١٩٨٧ لم تفعل وزارة المالية اليابانية شيئاً لتشجيع الوسطاء الماليين على دعم المزاد العلني لدين الحكومة الأمريكية المنعقد في تشرين الثاني\ نوفمبر ١٩٨٧(هيلينر ١٩٩٢: ٤٣٤).

إن المصاعب التي لاقتها اليابان في استخدام سلطتها المتزايدة على فائض رأس المال لكي تعيد توزيع الأصول من سيطرة الولايات المتحدة إلى السيطرة اليابانية لم تكن ببساطة نتيجة للقدرة غير المسبوقة تاريخياً للقوى الفاعلة الأمريكية، العامة والخاصة، العاملة بتناغم، على التلاعب بالعرض والطلب، ومعدلات الفائدة، وأسعار الصرف في الأسواق المالية العالمية. إن اكتساب الأصول المادية في الولايات المتحدة قد خلق مصاعب خاصة به. فيما يتعلق برأس المال الياباني، برهنت القوة القارية الأغنى والأكثر تطوراً في العالم أنها ليست خلواً من السيطرة على البزنس الأجنبي كما اعتقد كوتكين وكيشيموتو.

لقد كانت هذه "السيطرة" لا رسمية أكثر مما هي رسمية، لكنها ليست أقل حقيقية بسبب ذلك كله. فقد كانت ثمة حواجز ثقافية من النوع الذي يمثله أفضل تمثيل رد الفعل الهستيري الذي أثير في وسائل الإعلام الأمريكية وعن طريقها عندما اشترى رأس المال الياباني روكفلر سنتر في نيويورك سيتي. بما أن الشراءات اليابانية للعقار الأمريكي كانت باهتة بالمقارنة مع الشراءات الأوروبية والكندية والأوسترالية، فإن رد الفعل قد بعث رسالة إلى المشترين والبائعين على حد سواء مفادها أن المال الياباني لا يملك "الحق" نفسه تماماً في اكتساب الأصول الأمريكية الذي يملكه مال الأجانب من أصل أوروبي.

إذا كانت وسائل الإعلام الجماهيرية هي المتزعمة الرئيسية لنصب الحواجز الثقافية أمام تحويل الأصول الأمريكية إلى رأس مال ياباني، فقد لعبت الحكومة

الأمريكية دورها بنصب الحواجز السياسية. لقد رحبت بالمال الياباني لتمويل عجزها ودينها العام وإنشاء مرافق إنتاج خلقت **[فرص]** عمل في الولايات المتحدة وقلصت عجز ميزان المدفوعات الأمريكي. لكنها أعاقت بقوة ذاك المال نفسه عن تعهد مقاولات مربحة لكنها حساسة إستراتيجياً. لهذا، في آذار\ مارس ١٩٨٧ أقنعت الاحتجاجات من طرف وزير الدفاع كاسبار واينبرغر، ووزير التجارة مالكولم بالدريدج، **[أقنعت]** فوجيتسو Fujitsu بأنه سيكون من الحكمة أن تسحب سعيها إلى وضع اليد على شركة فيرتشايلد لأنصاف النواقل Fairchild Semiconductor Corporation. مع ذلك، كما علق ستيفن كراسنر **(١٩٨٨: ٢٩)**:"لقد كانت فيرتشايلد مملوكة من قبل شركة شلومبرغر Schlumberger الفرنسية، بحيث إن القضية لم تكن ببساطة شركة ذات ملكية أجنبية.

إن ما لم تستطع الحواجز الثقافية والسياسية إيقافه، قد أوقفته الحواجز أمام الدخول الداخلة في تركيب بنية الرأسمالية الشركاتية corporate الأمريكية نفسها. فقد أثبتت تعقيدات الحياة الشركاتية الأمريكية أنها حواجز أكثر استعصاء على التجاوز أمام الدخول من أجل المال الياباني من العدائية الثقافية والارتياب السياسي. إن أكبر الاستيلاءات اليابانية في الولايات المتحدة ـ استيلاء سوني Sony على شركة كولومبيا بيكتشرز Columbia Pictures في عام ١٩٨٩ واستيلاء ماتسوشيتا Matsushita على MCA في العام التالي ـ قد فشلت كلياً في تحقيق هدفها. عندما نجحت صفقة سوني، بالغت وسائل الإعلام في رد الفعل وتحدث غلاف مجلة **نيوزويك** عن "غزو" اليابان لهوليوود. ومع ذلك، كما كتب بيل ايموت Bill Emmott في الصفحة المنشورة من صحيفة **نيويورك تايمز (**٢٦ تشرين الثاني\ نوفمبر ١٩٩٣**:** A19**):**

((مضى أقل من عامين قبل أن يتضح أن التخويفات والمبالغات قد أخطأت ... فالغزو الياباني للبزنس الأمريكي لم يكن على هذا النحو. حتى أفضل

الشركات اليابانية ارتكبت أخطاء فادحة وباهظة، ولم تمتلك السيطرة حتى على الأعمال التي اشترتها، ناهيك عن الثقافة والتكنولوجيا)) (انظر أيضاً ايموت ١٩٩٣)

باختصار، ليس الشذوذ الحقيقي للعلاقات الأمريكية ـ اليابانية في أثناء التوسع المالي الحالي هو أن رأس المال الياباني تدفق إلى الولايات المتحدة في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين؛ بل هو، بالأحرى، أن رأس المال الياباني استفاد استفادة قليلة للغاية من مساعدة الولايات المتحدة اقتصادياً في التصعيد الأخير للحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتي السابق. فهل هذا الشذوذ هو عرض من الأعراض الدالة على تغير أساسي في أواليات التنافس بين الدول من أجل رأس المال المتنقل الذي دفع وأدام توسع القوة الرأسمالية على مدى ستمئة سنة الماضية؟

إن لهذه الإواليات حداً مبيتاً واضحاً. فالقوة الرأسمالية في النظام العالمي لا يمكنها أن تتوسع إلى ما لانهاية دون تقويض التنافس بين الدول من أجل رأس المال المتنقل الذي يستند إليه التوسع. عاجلاً أم آجلاً سيتم الوصول إلى نقطة تصبح عندها التحالفات بين قوى الدولة ورأس المال التي تشكلت استجابة لهذا التنافس رهيبة للغاية بحيث إنها تزيل التنافس نفسه، ولذلك، تزيل الإمكانية لنشوء قوى رأسمالية جديدة ذات مرتبة أعلى. فهل المصاعب التي تلاقيها البنى الناشئة للرأسمالية اليابانية في التربح من التنافس بين الدول من أجل رأس المال المتنقل هي عرض من أعراض حقيقة أن هذه النقطة قد تم بلوغها، أو على وشك أن يتم بلوغها؟ أو، لنعد صياغة ذلك، هل تؤلف بنى الرأسمالية الأمريكية الحد النهائي للسيرورة الممتدة لستة قرون التي من خلالها أحرزت القوة الرأسمالية مداها ومجالها الحاليين الشاملين ظاهريا؟

في البحث عن أجوبة معقولة على هذه الأسئلة، فإن التبصرات المكملة لفيبر وماركس بخصوص دور المالية العالية high finance في العصر الحديث

يجب إلحاقها بتبصرات آدم سميث بخصوص سيرورة تشكل السوق العالمية. فقد رأى سميث، مثل ماركس بعده، في "الاكتشافات" الأوروبية لأمريكا والممر إلى الإنديز الشرقية عن طريق رأس الرجاء الصالح نقطة تحول حاسمة في التاريخ العالمي. ومع ذلك فقد كان أقل تفاؤلاً من ماركس حول المنافع القصوى لهذه الأحداث لأجل الإنسانية:

((لقد كانت تبعاتها حتى الآن عظيمة؛ لكن، في الفترة القصيرة من بين قرنين أو ثلاثة قرون التي انقضت منذ القيام بهذه الاكتشافات، من المستحيل أن يكون المدى الكامل لتبعاتها قد تمت رؤيته. إذ لا يمكن لأي حكمة بشرية أن تتكهن بما هي المنافع، أو المصائب، على الجنس البشري التي يمكن أن تنجم بعدئذ عن هذه الأحداث. بمقياس ما، بتوحيد أبعد أجزاء العالم، بتمكينها من تلبية حاجات بعضها بعضاً، بزيادة متع بعضها بعضاً، وتشجيع صناعة بعضها بعضاً، فإن نزوعها العام سيبدو نافعاً. مع ذلك، بالنسبة إلى السكان الأصليين لكل من الإنديز الغربية والشرقية، فكل المنافع التجارية التي يمكن أن تكون قد نتجت عن هذه الأحداث قد غرقت وضاعت في المصائب البغيضة التي سببتها. ومع ذلك، يبدو أن هذه المصائب قد نشأت من المصادفة أكثر مما نشأت من أي شيء في طبيعة تلك الأحداث نفسها. في الوقت المحدد بعينه عندما تمت هذه الاكتشافات، صدف أن تفوق القوة كان كبيراً للغاية على طرف الأوروبيين، بحيث إنهم تمكنوا من أن يرتكبوا بإفلات من العقاب كل صنف من أصناف الظلم في تلك البلدان النائية. بعدئذ، ربما، يمكن أن يصبح السكان الأصليون لتلك البلدان أقوى، أو أن يصبح سكان أوروبة أضعف ويصل سكان كل ارجاء العالم المختلفة إلى تلك المساواة في الشجاعة والقوة اللتان يمكنهما وحدهما، بإثارة الخوف المتبادل، أن يرعبا ظلم الأمم المستقلة [محولتين إياه] إلى نوع من الاحترام لحقوق بعضها بعضاً. لكن لاشيء يبدو أكثر رجحاناً لأن يرسخ مساواة القوة هذه من التوصيل المتبادل للمعرفة ولكل أصناف التطويرات التي تحملها معها

تجارة شاملة من كل البلدان إلى كل البلدان، أو بالأحرى بالضرورة)). (سميث ١٩٦١: II، ١٤١، التشديد مضاف)

إن السيرورة التي تم تلخيصها في هذا المقطع تقدم بعض التشابهات الصارخة مع رؤية برودل لتشكل اقتصاد عالمي رأسمالي: ثراءات الغرب الفاتح ومصائب اللاغرب المفتوح بوصفهما حصيلتين مشتركتين لسيرورة تاريخية واحدة؛ وأفق الزمن الطويل اللازم لوصف وتقييم تبعات هذه السيرورة التاريخية الواحدة، والأهم لأغراضنا الحالية، مركزية "القوة" في تحديد توزيع التكاليف والمنافع بين المشاركين في اقتصاد السوق.

إن سميث، بالطبع، لم يستخدم مصطلح "رأسمالية" ـ وهو مصطلح لم يُدخَل إلى قاموس العلوم الاجتماعية إلا في القرن العشرين. مع ذلك، فإن تقديره أن "تفوق القوة" كان العامل الأهم في تمكين الغرب الفاتح من الاستيلاء على معظم المنافع ـ وفرض على اللاغرب المفتوح معظم التكاليف ـ لاقتصاد السوق الأوسع المؤسس كنتيجة لما تدعى الاكتشافات، يوازي تقدير برودل أن اندماج الدولة ورأس المال كان المكون الحيوي في نشوء طبقة رأسمالية على اقتصاد السوق وفي تناقض معه. كما سنرى في الفصل الثالث، في مخطط سميث للأشياء لا يمكن صون الأرباح الضخمة لأي فترة من الزمن إلا من خلال الممارسات التقييدية، المدعومة بسلطة الدولة، التي تقيد وتعطل العمل "الطبيعي" لاقتصاد السوق. في هذا المخطط للأشياء، كما في مخطط برودل، فإن الطبقة العليا من التجار والصناعيين "الذين يستخدمون عموماً أكبر رؤوس الأموال، والذين يكسبون بثروتهم لأنفسهم الحصة الأكبر من الاعتبار العام" (سميث ١٩٦١: I ، ٢٧٨)، هي حقاً "ضد السوق" contre – marche عند برودل.

على كل، يختلف تصورا برودل وسميث للعلاقة بين اقتصاد السوق ونقيضه الرأسمالي في جانب مهم واحد. فالعلاقة بالنسبة إلى برودل هي سكونية أساساً. إذ لا يرى ولا يتنبأ بأي توليفة [جميعة] synthesis تنشأ عن الصراع بين

"الطريحة"thesis والنقيضة antithesis. أما سميث، في المقابل، فيرى أن مثل هذه التوليفة تنشأ عن تلاشي تفاوت القوة تحت تأثير سيرورة تشكل السوق العالمية نفسها. كما تشير الجملة الأخيرة من المقطع المقتبس أعلاه، فقد كان سميث يعتقد أن توسيع وتعميق التبادلات في اقتصاد السوق العالمي سيعملان كمسوٍ لا يمكن إيقافه لعلاقات القوة بين الغرب واللاغرب.

إن التصور الأكثر جدلية للسيرورات التاريخية ليس بالضرورة أكثر دقة من التصور الأقل جدلية. فكما تبين، على مدى أكثر من ١٥٠ سنة بعد أن تقدم سميث بأطروحة التأثير الحات corrosive لسيرورات تشكل السوق العالمية على تفوق قوة الغرب، ازداد تفاوت القوة بين الغرب واللاغرب بدلاً من أن ينقص. إن تشكل السوق العالمية والغزو العسكري للاغرب قد سارا على التوازي. في ثلاثينيات القرن العشرين (١٩٣٠)، نجت اليابان فقط تماماً من مصائب الغزو الغربي، لكن فقط بأن أصبحت عضواً شرفياً من الغرب الغازي.

من ثم، في أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها، دارت العجلة. ففي كل أنحاء آسيا وإفريقيا أعيد إنشاء الدول ذات السيادة القديمة وجرى إحداث دول ذات سيادة جديدة. بالتأكيد، إن الزوال الكبير للاستعمار قد ترافق بتأسيس جهاز القوة الغربية الأضخم والأكثر تدميرية بشكل كامن الذي سبق للعالم أن رآه. إن الشبكة الواسعة الانتشار للقواعد العسكرية شبه الدائمة وراء البحار التي أقامتها الولايات المتحدة في أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها، يلاحظ كراسنر (١٩٨٨: ٢١) "كانت بلا سابقة تاريخية؛ إذ لم تقم أي دولة سابقاً ببناء قواعد لجنودها على الأرض ذات السيادة لدول أخرى بمثل هذه الأعداد الضخمة طوال فترة سلام طويلة كهذه". ومع ذلك، في ميادين القتال في الهند الصينية، برهن هذا الجهاز العسكري الشامل للعالم أنه غير كاف كلياً لمهمة إخضاع أفقر الأمم على الأرض لإرادته.

شكلت المقاومة الناجحة للشعب الفييتنامي علامة على أوج سيرورة بدأتها الثورة الروسية لعام ١٩١٧، وفقاً لها أعيد خلط الغرب واللاغرب

وتقسيمها إلى تجمع ثلاثي الأجزاء يتكون من عالم أول وعالم ثاني وعالم ثالث. وفي حين أن اللاغرب التاريخي بات مجمعاً بشكل شبه كامل في العالم الثالث، فقد انقسم الغرب التاريخي إلى ثلاثة مكونات متميزة. إن مكوناته الأكثر ازدهاراً (أمريكا الشمالية، أوروبة الغربية، أوستراليا) التي انضمت إليها اليابان، باتت تشكل العالم الأول. وبات أحد مكوناته الأقل ازدهاراً (الاتحاد السوفييتي، أوروبة الشرقية) يشكل العالم الثاني، وانضم مكون آخر (أمريكا اللاتينية) إلى اللاغرب ليشكل العالم الثالث. إن ثراءات اللاغرب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى حرب فييتنام، التي هي سبب جزئياً، ونتيجة جزئياً، لهذا الانقسام الثلاثي الأجزاء للغرب التاريخي، قد بدت في صعود.

تأمل باولو سيلوس ـ لابيني (Paolo Sylos – Labini (1976: 230 – 2، وهو يكتب للذكرى المئوية الثانية لنشر كتاب **ثروة الأمم***Wealth of Nations*، وبعد زمن قصير من قرار الولايات المتحدة الانسحاب من فييتنام، فيما إذا كانت رؤية سميث على وشك أن تتحقق ـ ما إذا كان قد حان أخيراً الوقت الذي "يصل فيه سكان كل الأجزاء المختلفة من العالم ... إلى تكافؤ الشجاعة والقوة اللتين تستطيعان وحدهما، بإثارة الخوف المتبادل، أن تحولا ظلم الأمم المستقلة إلى نوع من الاحترام لحقوق بعضها بعضاً." لقد بدا أن الأزمة الاقتصادية تؤشر إلى أن بعض التكافؤ في علاقة القوى في النظام العالمي عموماً كان وشيكاً. كانت الموارد الطبيعية لبلدان العالم الثالث في حالة طلب كبير، كما كانت يدها العاملة الوافرة والرخيصة. كان وكلاء صيارفة العالم الأول يصطفون [بالدور] في الحجرات الخلفية لحكومات العالم الثالث (والثاني) يعرضون بأسعار مساومة رأس المال الفائض الذي لم يستطيعوا إيجاد استثمار مربح له في بلدانهم الأصلية. إن شروط التجارة قد انقلبت بشكل حاد ضد الغرب الرأسمالي، وكانت فجوة الدخل بين بلدان العالم الأول وبلدان العالم الثالث تبدو آخذة في التضيق.

ومع ذلك، في غضون ست سنوات بات واضحاً أن أي أمل (أو خوف) بتحقق وشيك لتكافؤ فرص شعوب العالم في الاستفادة من السيرورة المستمرة

لتشكل السوق العالمية كان سابقاً لأوانه، على الأقل. إن منافسة الولايات المتحدة من أجل رأس المال المتنقل في أسواق المال العالمية لتمويل كلٍ من الحرب الباردة الثانية و"شراء" الأصوات الانتخابية في الداخل من خلال الاقتطاعات الضريبية، قد جففت فجأة معروض الأموال إلى بلدان العالمين الثالث والثاني وأحدثت انكماشاً كبيراً في القدرة الشرائية العالمية. لقد ارتدت شروط التجارة لصالح الغرب الرأسمالي بشكل سريع وحاد بقدر ما ارتدت ضده في السبعينيات، وأصبحت هوة الدخل بين العالم الرأسمالي وبين بقية العالم أوسع من ذي قبل (أريغي ١٩٩١).

لاداعي للقول، مع ذلك، إن الحركة الارتجاعية backlash لم تستعد الوضع القائم سابقاً.فمن ناحية أولى، بدا أن تفوق القوة للغرب الرأسمالي قد أصبح أكبر من ذي قبل. إن الاتحاد السوفييتي، المربَك والواقع في الفوضى بفعل الاضطراب المتزايد للاقتصاد العالمي، المضغوط عن طريق الحرب الباردة الثانية، قد جرى لفظه خارج "بزنس القوى العظمى" superpower business. فبدلاً من وجود قوتين عظميين تلعبان لعبة الحسم play off بعضهما ضد بعض، كان على بلدان العالم الثالث آنذاك أن تتنافس مع نتف الإمبراطورية السوفييتية في كسب حرية الوصول إلى أسواق وموارد الغرب الرأسمالي. وانتقل الغرب الرأسمالي، تحت قيادة الولايات المتحدة، بسرعة إلى الاستفادة من الوضع لتمتين "احتكاره" العالمي بحكم الواقع de facto للاستعمال المشروع للعنف.

من الناحية الأخرى، كان تفوق القوة والتراكم الرأسمالي لرأس المالي يبدو أنهما يتباعدان جغرافياً كما لم يفعلا من قبل. كان أفول القوة السوفييتية يقابله بزوغ ما دعاه بروس كمينغز على نحو ملائم بجدارة "الأرخبيل الرأسمالي" لشرق وجنوب شرق آسية. هذا الأرخبيل يتألف من بضعة "جزر" من الرأسمالية، التي تنهض فوق "بحر" من التبادلات الأفقية بين الأسواق المحلية والعالمية من خلال التركيز ضمن حقولها للأرباح الضخمة والنشاطات ذات

القيمة المضافة العالية. تحت هذا البحر تقع الجماهير العاملة الكادحة إلى درجة عالية، الضخمة ومنخفضة التكلفة لمناطق شرق وجنوب شرق آسية برمتها، التي تضرب فيها "الجزر" الرأسمالية جذورها لكن دون أن تزودها بالوسائل المطلوبة للارتفاع إلى "مستوى البحر" أو فوقه.

إن اليابان هي الأكبر حتى الآن بين هذه "الجزر" الرأسمالية. أما "الجزر" الأصغر للأرخبيل الرأسمالي فهي دول المدن لسنغافورة وهونغ كونغ، ودولة الحامية garrison state تايوان، ونصف الدولة القومية كوريا الجنوبية. إن أياً من هذه الدول ليست قوية بالمقاييس التقليدية. فهونغ كونغ لم تحرز ـ وربما لن تحرز أبداً ـ حتى السيادة الكاملة. والدول الأكبر الثلاث ـ اليابان، كوريا الجنوبية، وتايوان ـ معتمدة اعتماداً كلياً على الولايات المتحدة ليس من أجل الحماية العسكرية فقط بل أيضاً من أجل الكثير من إمدادات طاقتها وغذائها بالإضافة إلى التصريف المربح لصناعاتها. مع ذلك، فإن التنافسية الجماعية للأرخبيل الرأسمالي الشرق والجنوب ـ شرق آسيوي بوصفه "ورشة العالم" الجديدة هي العامل الأهم الوحيد الذي يرغم المراكز التقليدية للقوة الرأسمالية ـ أوروبة الغربية وأمريكا الشمالية ـ على إعادة هيكلة وإعادة تنظيم صناعاتها الخاصة، واقتصاداتها الخاصة، وأساليب حياتها الخاصة.

أي ما هو نوع القدرة هذا الذي تستطيع حتى العين الخبيرة أن تميزه بصعوبة؟ إنه نوع جديد من "تفوق القوة"، أو بالأحرى، البداية لنهاية تفوق القوة الذي بنيت عليه الثروات الرأسمالية للغرب على مدى السنوات الخمسمئة الأخيرة. هل التاريخ الرأسمالي على وشك أن ينتهي من خلال تشكيل إمبراطورية عالمية شاملة حقاً تقوم على التفوق الدائم لقوة الغرب كما كان ماكس ڤيبر يتصوره، أم ذاهب إلى النهاية من خلال تشكل اقتصاد سوق عالمي يتلاشى فيه تفوق قوة الغرب كما تصوره آدم سميث؟

بحثاً عن أجوبة معقولة لهذه الأسئلة سوف نباشر بتقريبات متعاقبة. يركز الفصل الأول على سيرورة تشكل وتوسع النظام الدولي الحديث بوصفه الموقع الأولي للقوة العالمية. سيتم تعقب أبكر بدايات هذه السيرورة إلى التشكل في أوروبة أواخر العصور الوسطى لنظام فرعي إيطالي شمالي من دول المدن الرأسمالية. لقد كان هذا النظام الفرعي وبقي مُعتزَلاً enclave للنمط المتفكك لحكم أوروبة القروسطية ـ شكل من إمارة الحرب warlordism الخاضعة إلى، والممسوكة معاً من قبل السلطة المنظومية المزدوجة للبابا والإمبراطور. مع ذلك لا داعي للقول إنه قد استبق، وخلق بشكل غير متعمد الشروط لنشوء منظومة وستفاليا[1] الكبرى للدول القومية بعد ذلك بقرنين.

إن التوسع العالمي لهذه المنظومة سيوصف عندئذ بأنه يتكون من سلسلة من الانتقالات، التي انهارت في أثنائها المنظومة كما كانت مؤسسة سابقاً، فقط ليعاد تكوينها على أسس اجتماعية أوسع. هذا التحليل التمهيدي ينتهي مع أزمة أواخر القرن العشرين لمنظومة وستفاليا المضخمة والمحولة على نحو شامل. تشخيصاً لأعراض الأزمة الحالية، ستصاغ أجندة بحث جديدة تركز بشكل أكثر مباشرة على "فضاء تدفقات" منظمات الأعمال\ البزنس أكثر مما تركز على "فضاء أمكنة" الحكومات. عند هذه النقطة سيبدأ تصورنا ومقارنتنا للدورات المنظومية للتراكم.

إن التحليل المقارن الذي سيتم من خلاله إنشاء الدورات المنظومية للتراكم يتبع الإجراء الذي دعاه فيليب ماكمايكل (١٩٩٠) Philip McMichael "استدماج المقارنة". فالدورات لا تُفترض افتراضاً بل تُنشأ، فعلياً ونظرياً، بهدف

---

(١) منظومة وستفاليا Westphalia هي النظام الدولي الأوروبي الذي تمخض عن الاتفاقيات التي وقعتها في٢٤ أكتوبر\ تشرين الأول ١٦٤٨ الإمبراطورية الرومانية المقدسة وفرنسا والسويد والولايات البروتستانتية التابعة للإمبراطورية ، منهية بذلك حرب الثلاثين عاماً١٦١٨ ـ ١٦٤٨[المترجم]..

واضح هو إحراز بعض الفهم للمنطق والنتيجة المحتملة للتوسع المالي الحالي. إن المقارنة يجري استدماجها في تعريف مسألة البحث بالذات: إنها تشكل المادة وليس الإطار للاستعلام. إن الدورات التي تنشأ عن الاستعلام ليست أجزاء ذات مرتبة أدنى من كل مسبق التصور، ولا هي حالات مستقلة من وضع؛ إنها حالات مترابطة من سيرورة تاريخية واحدة من التوسع الرأسمالي الذي تشكله وتعدله.

ينشىء الفصل الثاني الحالتين الأوليين من هذه السيرورة التاريخية الواحدة للتوسع الرأسمالي: الدورتين الجنوية والهولندية. يضيف الفصل الثالث مرحلة جديدة إلى السيرورة بتعريف الدورة الثالثة (البريطانية) ومقارنتها بالدورتين الأولى والثانية. توضح الفقرة الختامية من الفصل وتسعى إلى تفسير معقول لنمط التكرار والنشوء الذي يكشفه التحليل المقارن للدورات الثلاث الأولى. هكذا يهيأ المسرح لأجل الإنشاء في الفصل الرابع لدورة التراكم المنظومية الرابعة (الأمريكية)، التي يجري تصويرها بوصفها تجاوزاً في النمو للدورات السابقة وأنها الرحم [التي ولد منها] عصرنا. في الخاتمة سنعود إلى المسائل التي طرحناها في هذه المقدمة.

إن لهذه الإعادة بناء للتاريخ الرأسمالي قيودها الخاصة. فمفهوم الدورة المنظومية للتراكم، كما لاحظنا، يشتق مباشرة من مفهوم برودل للرأسمالية بوصفها الطبقة العلوية من هرم عالم التجارة. لذلك، فإن مُنشأنا التحليلي يتركز على تلك الطبقة العلوية ويقدم رؤية محدودة لما يسير في الطبقة الوسطى لاقتصاد السوق والطبقة السفلية للحياة المادية. إن هذه في الوقت نفسه هي [نقطة] القوة الرئيسية و[نقطة] الضعف الرئيسية للمنشأ. إنها [نقطة] قوته الرئيسية لأن الطبقة العلوية هي "البيت الحقيقي للرأسمالية" وفي الوقت نفسه أقل شفافية وأقل [خضوعاً] للاستكشاف من الطبقة المتوسطة لاقتصاد السوق. إن شفافية النشاطات التي تشكل طبقة اقتصاد السوق والثروة من البيانات (البيانات

الكمية على وجه الخصوص) التي تولدها هذه النشاطات، قد جعلت هذه الطبقة المتوسطة "الساحة الممتازة" للعلم الاجتماعي التاريخي وعلم الاقتصاد. إن الطبقتين [الواقعتين] تحت وفوق اقتصاد السوق هما بدلاً من ذلك "منطقتان ظليلتان" (zones d'opacite). إن الطبقة السفلية من الحياة المادية "من الصعب رؤيتها بسبب نقص الوثائق التاريخية الكافية". أما الطبقة العلوية، في المقابل، فمن الصعب رؤيتها بسبب اللامرئية الفعلية .... أو تعقيد النشاطات التي تكوّنها (برودل ١٩٨١: ٢٣ ـ ٤؛ ڤالرشتاين ١٩٩١: ٢٠٨ ـ ٢٠٩):

((عند هذا المستوى المكثف، كان بمقدور عدد قليل من التجار الأثرياء في أمستردام القرن الثامن عشر أو جنوة القرن السادس عشر أن يوقعوا قطاعات بأكملها من الاقتصاد الأوروبي أو حتى العالمي في الفوضى، عن بعد. إذ تكون جماعات معينة من الفاعلين ذوي الامتيازات منغمسة في دوائر وحسابات لا يعرف الناس العاديون شيئاً عنها. فالصرف\ التبادل الأجنبي، على سبيل المثال، الذي كان مرتبطاً بحركات تجارة بعيدة وبالترتيبات المعقدة من أجل الائتمان، كان فناً معقداً مفتوحاً فقط لخبراء قليلين في أقصى الأحوال. بالنسبة لي، هذه المنطقة الظليلة الثانية، التي تحوم فوق العالم المضاء بنور الشمس للاقتصاد العالمي وتؤلف حده الأعلى، إذا جاز القول، تمثل المجال المفضل للرأسمالية ... لولا هذه المنطقة، لما كان من الممكن التفكير في الرأسمالية: هنا تقيم وتزدهر)) (برودل ١٩٨١: ٢٤).

إن دورات التراكم المنظومية يُقصد منها أن تلقي بعض الضوء على هذه المنطقة الظليلة التي بدونها تكون "الرأسمالية من غير الممكن التفكير بها". فليس المقصود منها أن تخبرنا ما الذي يجري في الطبقات السفلية، باستثناء ما هو متصل مباشرة بديناميك [القوة المحركة] للدورات المنظومية نفسها. هذا، بالطبع، يترك الكثير خارج الرؤية أو في الظلام، بما في ذلك الساحات ذات الامتياز من

دراسات المنظومات العالمية: علاقتي المركز ـ المحيط والعمل ـ رأس المال. لكننا لا نستطيع أن نفعل كل شيء في وقت واحد.

لقد دعانا ماركس إلى أن "نأخذ إجازة لفترة من الزمن من الدائرة الصاخبة [للتداول]، حيث يحدث كل شيء على السطح وعلى مرأى من الناس جميعاً، ونتبع [مالك المال ومالك قوة العمل] إلى المقر الخفي للإنتاج، الذي على عتبته تطالعنا في الوجه عبارة "'ممنوع الدخول لمن ليس له شغل'"(١).فهنا، وعد، "سننتزع أخيراً سر صنع الربح". لقد دعانا برودل أيضاً إلى نأخذ إحازة لفترة من الزمن من الدائرة الصاخبة والشفافة لاقتصاد السوق، ونتبع مالك المال إلى مقر خفي آخر، حيث الدخول فقط على الشغل لكنه يقع في طابق واحد فوق، بدلاً من أن يكون في طابق واحد تحت السوق. هنا، مالك المال يقابل ليس مالك قوة العمل، بل مالك السلطة السياسية. وهنا، وعد برودل، سننتزع سر صنع تلك الأرباح الضخمة والمنتظمة التي مكنت الرأسمالية من الازدهار والتوسع "بلا نهاية" على مدى الخمسمئة إلى الستمئة سنة الماضية، قبل وبعد مغامراتها في المقرات الخفية للإنتاج.

هذه مشاريع متممة، وليست بديلة. مع ذلك، لا يمكننا الذهاب إلى الطابقين العلوي والسفلي في وقت واحد. إن أجيالاً من المؤرخين والعلماء الاجتماعيين قد تلقفت دعوة ماركس واستكشفت على نحو واسع الطابق السفلي. بفعل ذلك، قد لا تكون اكتشفت "الـ"سر لصنع الربح في الطور الصناعي للرأسمالية، لكنها بالتأكيد اكتشفت كثيراً من أسراره. ثم دعانا منظرو ومطبقو نظرية التبعية والنظام العالمي إلى أن نلقي نظرة أخرى إلى الطابق الأوسط من اقتصاد السوق لنرى كيف تنحو "قوانين"ـه إلى استقطاب المقرات الخفية للإنتاج إلى مواقع مركزية ومحيطية. بهذه الطريقة تم كشف المزيد من أسرار صنع الربح. لكن قلة غامرت بالصعود إلى الطابق العلوي "للسوق المضادة" – anti

(١) No admittance except on business.

market حيث، على حد تعبير برودل المغالي، "يجول المفترسون الكبار ويسود قانون الغاب" وحيث يقال إن أسرار الأمد الطويل longue duree للرأسمالية التاريخية تكون مخفية.

اليوم ـ عندما يبدو أن الرأسمالية العالمية تزدهر، ليس بمد جذورها بشكل أعمق إلى الطبقات السفلية للحياة المادية واقتصاد السوق، بل بسحبها خارجاً ـ يكون وقتاً جيداً كأي وقت آخر لتلقف دعوة برودل واستكشاف البيت الحقيقي للرأسمالية في الطابق العلوي من بيت التجارة. هذا وهذا فقط هو ما ننوي القيام به.

يترتب على ذلك أن يكون إنشاؤنا مبتسراً وغير نهائي إلى حد ما. فهو مبتسر لأنه ينشد بعض الفهم لمنطق التوسع المالي الحالي مجرداً من الحركات التي تستمر بفعل بخارها وقوانينها الخاصة بها عند مستويات اقتصادات السوق العالمية ومستويات الحضارات المادية للعالم. وهو غير نهائي إلى حد ما للسبب نفسه، أن منطق الطبقة الفوقية مستقل بشكل نسبي فقط عن مناطق [جمع منطق] الطبقات السفلية، ولا يمكن فهمه تماماً إلا بالنسبة إلى هذه المناطق الأخرى.

بالتأكيد، مع تقدم إنشائنا، فإن ما يظهر في البداية أنه مجرد طارئ تاريخي، سيظهر أنه يعكس منطقاً بنيوياً. مع ذلك، فإن التوتر بين النوعين من الظهور لا يمكن حله ضمن حدود أجندة بحثنا. إن الحل التام للتوتر ـ إذا كان ذلك ممكناً ـ يتطلب أن نهبط مرة أخرى لنستكشف الطبقات السفلية من اقتصاد السوق والحياة المادية بالمعرفة والأسئلة التي عدنا بها من الرحلة إلى الطبقة العلوية التي يقوم بها هذا الكتاب.

الفصل الأول

الهيمنات الثلاث للرأسمالية التاريخية

الهيمنة والرأسمالية والإقليمية

إن انحدار القوة العالمية للولايات المتحدة منذ نحو ١٩٧٠ قد أحدث موجة من الدراسات حول صعود وانحدار "الهيمنات"(هوبكينز وڤالرشتاين ١٩٧٩؛ بوسكيه ١٩٧٩؛ ١٩٨٠؛ ڤالرشتاين ١٩٨٤)، "الدول المهيمنة المركزية" (تشايز ـ دن ١٩٨٩)، "القوى العالمية أو الكونية" (مودلسكي ١٩٧٨؛ ١٩٨١؛ ١٩٨٧؛ مودلسكي وتومبسون ١٩٨٨؛ تومبسون ١٩٨٧؛ ١٩٢١)، "المراكز" (غيلبين ١٩٧٥)، و"القوى العظمى" (كينيدي ١٩٨٧). تختلف هذه الدراسات بشكل ملحوظ في موضوع دراستها، ومنهجها واستنتاجاتها، لكنها تتصف بخاصيتين مشتركتين. الأولى، إذا وعندما تستعمل مصطلح "الهيمنة" hegemony فإنها تقصد "السيطرة" dominance (رابكين ١٩٩٠)، والثانية، تركيزها وتشديدها على الثبات الأساسي المزعوم للمنظومة التي تصعد وتنحدر بداخلها قوة الدولة.

يعتمد معظم هذه الدراسات على مفهومي "الابتكار" و"القيادة" في تعريف القدرات النسبية للدول. بالنسبة إلى مودلسكي، فإن الابتكارات المنظومية والقيادة في تحقيقها يفترض أنهما المصدران الرئيسيان "للقوة العالمية" world power. لكن في هذه الدراسات كلها، بما فيها دراسة مودلسكي، فإن الابتكارات المنظومية لا تغير الإواليات [الميكانيزمات] الأساسية التي تصعد

وتهبط من خلالها القوة في المنظومة الدولية. في الحقيقة، يُعتقد عموماً أن ثبات هذه الإواليات هو إحدى السمات المركزية للمنظومة الدولية.

يشير مفهوم "الهيمنة العالمية" world hegemony الذي تم تبنيه هنا، في المقابل، إلى قدرة دولة على ممارسة وظيفتي القيادة والحكم على منظومة من الدول [ذات] السيادة. في المبدأ، قد تشمل هذه القدرة مجرد الإدارة العادية لمثل هذه المنظومة كما أنشئت في زمن مفترض. مع ذلك، تاريخياً، كان حكم منظومة من الدول ذات السيادة ينطوي دوماً على نوع من الفعل التحويلي، الذي غيَّر نمط عمل المنظومة بطريقة أساسية.

هذه القوة هي شيء أكثر من "السيطرة" الخالصة والبسيطة ومختلف عنها. إنها القوة المترافقة بالسيطرة الموسعة عن طريق ممارسة "القيادة الفكرية والمعنوية". كما أكد أنطونيو غرامشي، بالإشارة إلى الهيمنة على المستوى القومي:

((يتمظهر تفوق جماعة اجتماعية بطريقتين: كـ "هيمنة" وكـ "قيادة فكرية ومعنوية". إن فئة اجتماعية تهيمن على جماعات معادية، تميل إلى "تصفيتها" أو إلى إخضاعها ربما حتى بالقوة المسلحة؛ إنها تقود جماعات قريبة أو حليفة. إن الجماعة الاجتماعية يمكنها، ويجب عليها في الواقع، أن تمارس "القيادة" مسبقاً قبل كسب السلطة الحكومية (هذا في الواقع أحد الشروط الأساسية لكسب هذه السلطة)؛ تصبح لاحقاً هي السائدة عندما تمارس السلطة، لكن حتى إذا أمسكت بها بقوة في قبضتها، فإنها يجب أن تستمر في "القيادة" أيضاً.)) (غرامشي ١٩٧١: ٥٧ـ ٨).

هذه إعادة صياغة لتصور مكيافيللي للسلطة بوصفها مزيجاً من القبول والإكراه. فالإكراه يعني ضمنا استعمال القوة، أو تهديداً أكيداً بالقوة؛ أما القبول فيعني ضمناً القيادة المعنوية. في هذا التقسيم الثنائي لا يوجد متسع لأجل الأداة الأكثر تميزاً للسلطة الرأسمالية: السيطرة على وسائل الدفع payment. في صياغة

غرامشي لمفهوم السلطة فإن المنطقة الرمادية التي تقع بين الإكراه والقبول يحتلها "الفساد\ الإفساد" corruption و"الخداع":

((بين القبول والإكراه يقف الفساد\ الخداع **(**الذي هو صفة مميزة لأوضاع معينة عندما يكون من الصعب ممارسة الوظيفة الهيمنية، وعندما يكون استعمال القوة محفوفاً بالخطر أكثر مما ينبغي**)**. يقوم هذا على إضعاف معنويات الخصم **(**أو الخصوم**)** وشله بشراء قادته ـ سواء بشكل خفي أو، في حالة الخطر الداهم، بشكل علني ـ لكي يبذر الفوضى والارتباك في صفوفه.**))**(غرامشي ١٩٧١**:** ٨٠ ن**)**.

في مخططنا للأشياء، فإن أكثر من مجرد الفساد\ الإفساد والخداع يقف في المنطقة الرمادية بين الإكراه والقبول. لكن حتى نتحول إلى استكشاف هذه المنطقة من خلال إنشاء دورات التراكم المنظومية، سنفترض أن لا مصدر مستقلاً للقوة العالمية يقع بين الإكراه والقبول. وفي حين أن السيطرة سيتم تصورها على أنها تقوم بالدرجة الأولى على الإكراه، فإن الهيمنة سيتم فهمها بوصفها القوة الإضافية التي تصبح مستحقة لجماعة سائدة بفضل مقدرتها على وضع كل القضايا التي يدور حولها الصراع على مستوى "كوني" universal:

((صحيح أن الدولة ينظر إليها على أنها لسان حال جماعة بعينها، موجهة لخلق الشروط المؤاتية لأجل إحداث التوسع الأعظمي لهذه الجماعة. لكن تطور وتوسع الجماعة المحددة يتم تصورهما، وتقديمهما، بوصفهما القوة المحركة لتوسع عالمي، تطور لكل الطاقات "القومية".**))** (غرامشي ١٩٧١**:** ١٨١ ـ٢**)**.

إن زعم الفئة المسيطرة أنها تمثل المصلحة العامة هو دائماً احتيالي تقريباً. مع ذلك، باتباع غرامشي، سنتكلم على الهيمنة فقط عندما يكون الزعم صحيحاً جزئياً على الأقل، ويضيف شيئاً إلى قوة الجماعة المسيطرة. سيتم تعريف وضع يكون فيه زعم الجماعة المسيطرة أنها تمثل المصلحة العامة مخادعاً بشكل خالص بأنه ليس وضع هيمنة بل وضع الفشل في الهيمنة.

بما أن كلمة هيمنة، بمعناها الإتيمولوجي* لـ"القيادة"وبمعناها المشتق لـ "السيطرة"، تشير بشكل طبيعي إلى العلاقات بين الدول، فمن الممكن تماماً أن يكون غرامشي قد استعمل المصطلح بشكل مجازي لتوضيح العلاقات بين الجماعات الاجتماعية من خلال التشابه مع العلاقات بين الدول. بنقل مفهوم غرامشي للهيمنة الاجتماعية من العلاقات داخل الدولة إلى العلاقات بين الدول ـ كما يفعل أريغي (١٩٨٢)، كوكس (١٩٨٣؛ ١٩٨٧)، كيوهان (١٩٨٤ أ)، جيل (١٩٨٦؛ ١٩٩٣) وجيل ولو (١٩٨٨) من بين آخرين بشكل صريح أو ضمني ـ فقد نكون ببساطة نعيد تتبع السيرورة الذهنية لغرامشي بشكل معكوس.

تعنى المشكلة الأولى بالمعنى المزدوج لـ"القيادة"، سيما حين يُطبق على العلاقات بين الدول. فالدولة المسيطرة تمارس الوظيفة الهيمنية إذا قادت منظومة الدول في اتجاه مرغوب، وبفعلها ذلك، تصوَّر على أنها ترعى المصلحة العامة. إن هذا النوع من القيادة هو الذي يجعل الدولة المسيطرة مهيمنة. لكن الدولة المسيطرة يمكن أن تقود أيضاً بمعنى أنها تشد الدول الأخرى إلى مسار تطورها الخاص بها. باستعارة عبارة من جوزف شومبيتر(١٩٦٣: ٨٩) Joseph Schumpeter، يمكن أن ندعو هذا النوع الثاني من القيادة بـ"القيادة ضد إرادة المرء" لأنها، مع مرور الزمن، تعزز التنافس من أجل السلطة بدلاً من سلطة المهيمن hegemon. هذان النوعان من القيادة يمكن أن يتعايشا ـ على الأقل لفترة من الزمن. لكن القيادة بالمعنى الأول فقط هي التي تُعرّف وضعاً بأنه هيمني.

المشكلة الثانية تعنى بحقيقة أن تعريف المصلحة العامة على مستوى منظومة دولية أصعب من تعريفها على مستوى الدول المنفردة. فعلى مستوى الدول المنفردة، تكون الزيادة في قوة الدولة في مواجهة vis – a – vis الدول الأخرى مكوناً مهماً وفي حد ذاتها مقياساً للمتابعة الناجحة للمصلحة العامة (أي، الوطنية). لكن القوة بهذا المعنى لا يمكن أن تزداد من أجل منظومة الدول

ككل، بالتعريف. إذ يمكنها، بالطبع، أن تزداد من أجل جماعة بعينها من الدول على حساب كل الدول الأخرى، لكن هيمنة قائدة تلك الجماعة تكون في أحسن الأحوال "إقليمية" regional أو "ائتلافية" coalitional، وليست هيمنة عالمية حقيقية.

إن الهيمنات العالمية كما تُفهم هنا لا يمكنها أن تنشأ إلا إذا كان السعي إلى القوة من قبل الدول في علاقتها بعضها ببعض ليس الهدف الوحيد لفعل الدولة. في الحقيقة، إن السعي إلى القوة في المنظومة الدولية ليس سوى وجه واحد للعملة التي تعرّف بشكل مشترك استراتيجية وبنية الدول بوصفها qua منظمات. أما الوجه الآخر لها فهو تعاظم maximization القوة في مواجهة الرعايا. لذلك قد تصبح الدولة مهيمنة [على] العالم لأنها تستطيع أن تزعم بشكل موثوق أنها القوة المحركة لتوسع عام للقوة الجماعية collective للحكام في وجه الرعايا. أو بالعكس، قد تصبح الدولة مهيمنة على العالم لأنها تستطيع أن تزعم بشكل موثوق أن توسع قوتها بالنسبة إلى بعض أو حتى كل الدول الأخرى هو في المصلحة العامة لرعايا كل الدول.

إن مزاعم من هذا النوع هي الأكثر رجحاناً لأن تكون صادقة وموثوقة في شروط "الشواش المنظومي" systemic chaos . ليس "الشواش" هو "الفوضى" anarchy نفسها. بالرغم من أن المصطلحين يستعملان غالباً بشكل متبادل فيما بينهما، فإن فهم الأصول المنظومية للهيمنات العالمية يتطلب أن نميز بينهما.

تدل [كلمة] "فوضى" على "غياب الحكم المركزي". بهذا المعنى، فإن المنظومة الحديثة للدول ذات السيادة إضافة إلى منظومة حكم أوروبة القروسطية التي نشأت منها هذه الأخيرة، تُصنَّف بأنها منظومات فوضوية. مع ذلك، فقد امتلكت كل واحدة من هاتين المنظومتين أو تمتلك مبادئها ومعاييرها وقواعدها وإجراءاتها الخاصة بها، الصريحة والضمنية، التي تبرر إشارتنا إليها بوصفها "فوضويات منظمة"، أو "أنظمة فوضوية".

لقد جرى إدخال مفهوم "الفوضى المنظمة" ordered anarchy لأول مرة من قبل الأنثروبولوجيين [الإناسيين] الساعين إلى توضيح النزوع الملحوظ للمنظومات "القبلية" إلى توليد النظام من الصراع (ايفانز بريتشارد ١٩٤٠؛ غلوكمان ١٩٦٣: الفصل ١). كان هذا النزوع فاعلاً في منظومتي الحكم القروسطية والحديثة أيضاً، لأن في هاتين المنظومتين أيضاً لم يكن "غياب الحكم المركزي" يعني انعدام التنظيم، وضمن الحدود كان النزاع ينحو إلى توليد النظام.

إن "الشواش " و"الشواش المنظومي"، في المقابل، يشيران إلى وضع الانعدام الكلي، الذي لا علاج له، للتنظيم. إنه وضع ينشأ لأن الصراع يصعد إلى ما فوق العتبة التي يستدعي ضمنها نزوعات موازنة قوية، أو لأن مجموعة جديدة من القواعد ومعايير السلوك تكون مفروضة على مجموعة أقدم من القواعد والمعايير، أو تنمو من داخلها، بدون إزاحتها، أو بسبب اتحاد هذين الظرفين. عندما يزداد الشواش المنظومي، ينحو الطلب على "النظام" ـ النظام القديم، النظام الجديد، أي نظام ـ إلى أن يصبح عاماً أكثر فأكثر بين الحكام، أو بين الرعايا، أو بين كليهما. أياً تكن الدولة أو جماعة الدول التي تكون في موقع [يؤهلها] لإشباع هذا الطلب المنظومي على النظام فإنه بذلك يقدم لها فرصة الصيرورة مهيمنة عالمية.

تاريخياً، إن الدول التي اغتنمت هذه الفرصة بنجاح إنما فعلت ذلك بإعادة تكوين المنظومة العالمية على أسس جديدة ومكبرة، مستعيدة بذلك قدراً من التعاون بين الدول. بعبارة أخرى، إن الهيمنات العالمية لم "تصعد" و "تهبط" في منظومة عالمية توسعت بشكل مستقل على قاعدة بنية ثابتة، كيفما جرى تعريفها. بالأحرى، تم تشكيل المنظومة العالمية الحديثة نفسها عن طريق، وتوسعت على أساس من، إعادات هيكلة أساسية متكررة قادتها ونظمتها دول هيمنية متعاقبة.

إن إعادات الهيكلة هذه هي ظاهرة مميزة لمنظومة الحكم الحديثة التي انبثقت عن الانحلال والتفكك النهائي لمنظومة الحكم الأوروبية القروسطية. كما

جادل جون روغي John Ruggie، يوجد اختلاف أساسي بين منظومتي الحكم الحديثة والقروسطية (الأوروبية). فكلتاهما يمكن توصيفهما بأنهما "فوضويتان"، لكن الفوضى، بمعنى "غياب الحكم المركزي"، تعني شيئين مختلفين، بحسب المبادئ التي على أساسها تفصل وحدات المنظومة بعضها عن بعض: "إذا كانت الفوضى تخبرنا أن المنظومة السياسية هي حقل قطاعي segmental، فإن التمايز يخبرنا على أي أساس تُحدد القطاعات" (روغي ١٩٨٣: ٢٧٤؛ التشديد في الأصل).

كانت منظومة الحكم القروسطية تتكون من سلاسل من علاقات الإقطاعي ـ المُقطع lord – vassal، القائمة على مزيج من الملكية الشرطية والسلطة الخاصة. كنتيجة لذلك، " شُبكت الحالات القضائية المختلفة جغرافياً وقسمت إلى طبقات، وكثرت الولاءات الجماعية، وسلطات الدولة غير المتكافئة والمعتزلات الشاذة " (أندرسون ١٩٧٤: ٣٧ ـ ٨). بالإضافة إلى ذلك، كانت النخب الحاكمة متنقلة إلى درجة قصوى عبر فضاء هذه النطاقات السلطوية السياسية المتداخلة، لكونها قادرة على "الارتحال وتولي الحكم من طرف القارة إلى طرفها الآخر بلا تردد أو صعوبة". أخيراً، فإن منظومة الحكم هذه "المكتسبة للشرعية عن طريق هيئات مشتركة من القانون والدين والعرف تعبر عن الحقوق الطبيعية الشاملة التي تخص المجموع الاجتماعي الذي تشكله الوحدات المكونة" (روغي ١٩٨٣: ٢٧٥):

((بإيجاز، كانت هذه في الجوهر منظومة حكم قطاعي؛ لقد كانت فوضى. لكنها كانت شكلاً من حكم إقليمي قطاعي ليس له أي معنى من معنيي التملكية والحصرية اللذين يحملهما المفهوم الحديث للسيادة. كانت تمثل تنظيماً متغايراً للحقوق والمزاعم الإقليمية ـ للفضاء السياسي.)) (روغي ١٩٨٣: ٢٧٥)

في مقابل المنظومة القروسطية، فإن "منظومة الحكم الحديثة تقوم على مأسسة السلطة العامة داخل نطاقات سلطوية قضائية حصرية بشكل متبادل" (روغي ١٩٨٣: ٢٧٥). إن حقوق الملكية الخاصة وحقوق الحكومة العامة

تصبح مطلقة ومتميزة؛ وتصبح نطاقات السلطة السياسية مطلقة، وتكون مرسومة بحدود واضحة؛ وتتباطأ انتقالية النخب الحاكمة عبر نطاقات السلطة السياسية وتتوقف في النهاية؛ والقانون والدين والعرف تصبح "قومية"، أي، لا تخضع لأي سلطة سياسية سوى سلطة العاهل. كما عبَّر إتيان باليبار (١٩٩٠: ٣٣٧) Etienne Balibar عن ذلك بقوله:

((إن التطابق بين شكل الأمة وكل الظاهرات الأخرى التي تنحو نحوه يمتلك كشرط مسبق له تقسيماً كاملاً (بدون أي "حذوفات") وغير متداخل لأراضي العالم وسكانه (ومن ثم موارده) بين الكيانات السياسية ... فلكل فرد أمة، ولكل أمة "مواطنوها")).

ارتبطت هذه "الصيرورة" لمنظومة الحكم الحديثة ارتباطاً وثيقاً بتطور الرأسمالية كمنظومة للتراكم على صعيد عالمي، كما يُفهم في تصور ڤالرشتاين للمنظومة العالمية الحديثة كاقتصاد عالمي رأسمالي. في تحليله، إن صعود وتوسع المنظومة الدولية الحديثة هما السبب الرئيسي والنتيجة للتراكم اللامحدود لرأس المال: "لقد كانت الرأسمالية قادرة على الازدهار تحديداً لأن الاقتصاد العالمي كان يضم داخل حدوده لا منظومة سياسية واحدة بل عدداً من المنظومات السياسية" (ڤالرشتاين 1974a : ٣٤٨). وفي الوقت نفسه، فإن نزوع الجماعات الرأسمالية إلى حشد دولها الخاصة بكل منها لكي تعزز موقعها التنافسي في الاقتصاد العالمي قد أعاد بشكل مستمر إنتاج التقسيم القطاعي segmentation للعالم الرأسمالي إلى نطاقات سلطات jurisdictions مستقلة. (ڤالرشتاين 1974b : ٤٠٢).

في مخطط الأشياء المقترح هنا، فإن الرابطة التاريخية الوثيقة بين الرأسمالية والمنظومة الدولية الحديثة هي رابطة تناقض بقدر ما هي رابطة وحدة. إذ يجب أن نأخذ في الحسبان حقيقة أن "الرأسمالية والدول القومية قد نمتا معاً، ومن المفترض أنهما اعتمدتا بعضهما على بعض، بطريقة ما، مع أن الرأسماليين ومراكز التراكم الرأسمالي غالباً ما أبدوا مقاومة منسقة لتوسع سلطة الدولة" (تيلي

١٩٨٤: ١٤٠). في روايتنا، إن تقسيم الاقتصاد العالمي إلى نطاقات سلطة سياسية متنافسة لا يفيد بالضرورة التراكم الرأسمالي لرأس المال. فما إذا كان يفيد أم لا إنما يعتمد إلى حد كبير على شكل وشدة التنافس.

لهذا، إذا أخذ التنافس بين الدول شكل الصراعات المسلحة الشديدة والمديدة، لا يوجد ما يبرر لماذا ينبغي لتكاليف التنافس بين الدول على المشاريع الرأسمالية ألا تتجاوز تكاليف الحكم المركز التي سيكون عليها أن تتحملها في إمبراطورية عالمية. على العكس، في ظل مثل هذه الظروف فإن ربحية المشروع الرأسمالي كان من الممكن جداً أن تُقوَّض وتُدمَّر في النهاية عن طريق حرف دائم الازدياد للموارد إلى مشروع عسكري و\ أو عن طريق تمزيق دائم الازدياد لشبكات الإنتاج والتبادل التي من خلالها تستولي المشاريع الرأسمالية على الفوائض وتحول مثل هذه الفوائض إلى أرباح.

في الوقت نفسه، فإن التنافس بين الشركات الرأسمالية لا يحفز بالضرورة التقسيم القطاعي المستمر للمجال السياسي إلى نطاقات سلطات مستقلة. مرة أخرى، يعتمد ذلك إلى حد كبير على شكل وشدة التنافس، في هذه الحالة بين الشركات الرأسمالية. إذا دخلت هذه الشركات في شبكات إنتاج وتبادل كثيفة عبر الدول، فإن تقطيع هذه الشبكات إلى نطاقات سياسية منفصلة يمكن أن يكون له تأثير ضار على الموقف التنافسي لكل شركة على حدة ولكل الشركات بالنسبة إلى المؤسسات اللارأسمالية. في هذه الظروف يمكن أن تحشد الشركات الرأسمالية الحكومات لتقلص التقسيم السياسي للاقتصاد العالمي بدلاً من زيادته أو إعادة إنتاجه.

بعبارة أخرى، إن التنافس بين الدول وبين الشركات التجارية يمكن أن يأخذا أشكالاً مختلفة، والشكل الذي يأخذانه تكون له تبعات هامة من أجل الطريقة التي يؤدي فيها النظام العالمي الحديث وظائفه ـ كنمط من الحكم وكنمط من التراكم ـ أو لا يؤديها. لا يكفي أن نؤكد الصلة التاريخية بين التنافس بين

الدول والتنافس بين الشركات. إذ يجب علينا أيضاً أن نحدد الشكل الذي يأخذانه وكيف يتغيران على مر الزمن. بهذه الطريقة فقط يمكننا أن نقيم تماماً الطبيعة التطورية للنظام العالمي الحديث والدور الذي لعبته الهيمنات العالمية المتعاقبة في صنع وإعادة صنع النظام لكي تحل التناقض المتكرر بين التراكم "اللامحدود" لرأس المال والتنظيم المستقر نسبياً للفضاء السياسي.

إن الشيء المركزي لمثل هذا الفهم هو تعريف "الرأسمالية" و"الإقليمية" territorialism كنمطين متضادين من الحكم أو كمنطقين للسلطة. فالحكام الإقليميون يماهون السلطة بمدى ممالكهم وازدحامها بالسكان، ويتصورون الثروة\ رأس المال كوسيلة أو نتاج ثانوي للسعي إلى التوسع الإقليمي. أما الحكام الرأسماليون، في المقابل، فيماهون السلطة بمدى سيطرتهم على الموارد الشحيحة، ويعتبرون الاكتسابات الإقليمية [الأرضية] كوسيلة ونتاج ثانوي لتراكم رأس المال.

بإعادة صياغة صيغة ماركس العامة للإنتاج الرأسمالي [نقد ـ سلعة ـ نقد] (MCM')، يمكننا أن نترجم الفرق بين منطقي السلطة بالصيغتين TMT' و MTM'، على التوالي. وفقاً للصيغة الأولى، فإن السيطرة الاقتصادية المجردة أو المال (M) هو وسيلة أو صلة وسيطة في سيرورة تهدف إلى اكتساب أراض إضافية (T' minus T = +ΔT). وفقاً للصيغة الثانية، فإن الأرض\ الإقليم (T) هي وسيلة أو صلة وسيطة في سيرورة تهدف إلى اكتساب وسيلة إضافية للمدفوعات (M' minus M = +ΔM).

يمكن التعبير عن الاختلاف بين هذين المنطقين أيضاً بالمجاز الذي يعرف الدول بوصفها "حاويات القوة" containers of power (غيدنز ١٩٨٧). إن الحكام الإقليميين يميلون إلى زيادة قوتهم بتوسيع حجم حاويتها. في المقابل، ينحو الحكام الرأسماليون إلى زيادة قوتهم بمراكمة الثروة ضمن حاوية صغيرة ويزيدون حجم الحاوية فقط إذا كان ذلك تبرره متطلبات تراكم رأس المال.

إن التناقض بين المنطق الرأسمالي والمنطق الإقليمي يجب ألا يُخلط مع تفريق تشارلز تيللي بين نمط " كثيف القسر" coercion – intensive ونمط "كثيف رأس المال" capital – intensive ونمط "مُرسمَل القسر" capitalized coersion وسيط من صنع الدولة وصنع الحرب. هذه الأنماط، كما يشرح تيلي **(١٩٩٠: ٣٠)**، لا تمثل "إستراتيجيات" بديلة للقوة. بالأحرى، إنها تمثل توافقيات مختلفة من القسر ورأس المال في سيرورتي صنع الدولة وصنع الحرب اللتان يمكن توجيههما نحو الهدف نفسه بقدر ما يتعلق الأمر بكسب السيطرة على الأرض\ السكان أو وسيلة الدفع. إن "الأنماط" حيادية فيما يتعلق بهدف سيرورة صنع الدولة التي تساهم فيها.

إن الرأسمالية والإقليمية كما تعرفان هنا، في المقابل، تمثلان إستراتيجيتين بديلتين لتشكيل الدولة. في الإستراتيجية الإقليمية تكون السيطرة على الأرض والسكان هي الهدف، والسيطرة على رأس المال المتنقل هي الوسيلة، لصنع الدولة وصنع الحرب. في الإستراتيجية الرأسمالية، تكون العلاقة بين الغايات والوسائل مقلوبة رأساً على عقب: السيطرة على رأس المال المتنقل هي الهدف، والسيطرة على الأرض والسكان هي الوسيلة. هذا التناقض لا يقتضي ضمناً أي شيء يتعلق بشدة القسر المستخدم في السعي إلى القوة من خلال أي من الإستراتيجيتين. كما سنرى، كانت الجمهورية الڤينيسية في أوج قوتها في الوقت نفسه أوضح تجسيد لمنطق القوة الرأسمالي ولمسار مكثف القسر إلى تشكيل الدولة. إن ما يقتضيه التناقض ضمناً هو أن الجانب الابتكاري فعلاً من سيرورة تشكيل الدولة الفينيسية ومنظومة دول المدن التي كانت فينيسيا تنتمي إليها لم يكن المدى الذي إليه اعتمدت السيرورة على القسر بل المدى الذي إليه كانت موجهة نحو مراكمة رأس المال بدلاً من استدماج الأرض والسكان.

إن الإستراتيجية المنطقية لعمل الدولة فيما يتعلق بالاكتساب الإقليمي والتراكم الرأسمالي ينبغي ألا يُخلط بالنتائج الفعلية. تاريخياً، إن منطقي القوة

الرأسمالي والإقليمي لم يعملا بمعزل أحدهما عن الآخر بل بارتباط أحدهما بالآخر، ضمن سياق مكاني ـ زماني مفترض. وكنتيجة لذلك، فإن النتيجتين الفعليتين قد ابتعدتا بشكل لافت، حتى بشكل تام، عما هو مستتر في كل منطق متصور بشكل مجرد.

هكذا، تاريخياً، نشأ أقوى نزوع نحو التوسع الإقليمي من مستنبت الرأسمالية السياسية (أوروبة) بدلاً من مقر الإمبراطورية الإقليمية الأكثر تطوراً والأفضل تأسيساً (الصين). هذه المفارقة لم تكن تعزى إلى الاختلافات الأولية في المقدرات. "مما يمكن للمؤرخين وعلماء الآثار أن يخبروننا به عن حجم بحرية تشنغ هو وقدرتها وصلاحيتها للإبحار،" يلاحظ بول كينيدي (١٩٨٧) أنه " ربما كان [الصينيون] قادرين جيداً على الإبحار حول إفريقية، وأن 'يكتشفوا' البرتغال قبل بضعة عقود من بدء حملات هنري الملاح بشكل جدي بالاندفاع جنوب كويتا." بعد الحملات الناجحة للأدميرال تشنغ هو في المحيط الهندي، مع ذلك، سحبت الصين [تحت حكم سلالة] مينغ أسطولها، وقيدت التجارة البحرية، وأنهت العلاقات مع القوى الأجنبية. بحسب جانيت أبو لغد، لماذا يفترض بالصين تحت حكم مينغ أن تكون قررت فعل ذلك، بدلاً من أخذ الخطوات الأخيرة لتصبح مهيمنة فعلاً في النظام العالمي الأوراسي، "قد حير الباحثين الجادين ـ في الواقع سَبَّب اليأس بينهم ـ على مدى المئة سنة الأخيرة على الأقل". بشكل أكثر تحديداً، باتت

((قريبة من ممارسة السيطرة على قسم كبير من العالم والتمتع بالامتياز التكنولوجي ليس فقط في الإنتاج السلمي، بل في الجبروت البحري والعسكري أيضاً... لماذا أدارت [الصين] ظهرها، وسحبت قدميها، وبذلك تركت فراغاً هائلاً للقوة لم يكن التجار المسلمون، غير المدعومين بقوة دولة بحرية، مستعدين لسده، لكن نظراءهم الأوروبيين سيكونون أكثر من راغبين وقادرين على سده ـ بعد فجوة تبلغ نحو ٧٠ عاماً؟))(أبو لغد ١٩٨٩: ٣٢١ ـ ٢).

أما لماذا أحجمت الصين تحت حكم سلالة مينغ بشكل هادف عن القيام بالنوع من "الاكتشاف" والغزو للعالم اللذين بدأت الدول الأوروبية المتعاقبة بعدئذ بوقت قصير بتركيز طاقاتها ومواردها فيهما، فله في الحقيقة جواب بسيط جداً. كما أشار إريك وولف Eric Wolfe، منذ العصر الروماني كانت آسية الممون للسلع الثمينة من أجل طبقات أوروبة الحائزة الجزية، وكانت بذلك قد مارست جذباً قوياً على المعادن الثمينة لأوروبة. هذا الاختلال البنيوي للتجارة الأوروبية مع الشرق خلق حوافز قوية من أجل الحكومات وشركات الأعمال الأوروبية للبحث عن طرق ووسائل، من خلال التجارة أو الغزو، لاستعادة القدرة الشرائية التي استنزفت بلا رحمة من الغرب إلى الشرق. كما سيلاحظ تشارلز دافنانت Charles Davenant في القرن السابع عشر، فإن من يتحكم بالتجارة الآسيوية سيكون في موقع [يؤهله] لأن "يمنح القانون لكل العالم التجاري" (وولف ١٩٨٢: ١٢٥).

يستتبع ذلك أن المنافع المتوقعة من أجل البرتغال والدول الأوروبية الأخرى مقابل الاكتشاف والتحكم بطريق مباشر إلى الشرق كانت أكبر على نحو لا يمكن مقارنته من المنافع المتوقعة من الاكتشاف والتحكم بطريق مباشر إلى الغرب من أجل الدولة الصينية. لقد عثر كريستوفر كولمبوس على الأمريكتين لأنه ورعاته القشتاليين كان لديهم كنز ليستعيدوه في الشرق. أما تشنغ هو فلم يكن محظوظاً للغاية لأنه لم يكن يوجد أي كنز ليستعيده في الغرب.

بعبارة أخرى، إن قرار عدم القيام بما سيقوم به الأوروبيون لاحقاً هو قابل للتفهم بشكل كامل بلغة منطق القوة الإقليمي الذي وازن بشكل دقيق المنافع المنظورة وتكاليف ومخاطر التحويل الإضافي للموارد إلى صنع الدولة وصنع الحرب المشمولين في التوسع الإقليمي والتجاري للإمبراطورية. بهذا الخصوص ينبغي أن نلاحظ أن أطروحة جوزف شومبيتر (١٩٥٥: ٦٤ ـ ٥) القائلة إن تشكيلات الدولة ما قبل الرأسمالية قد تميزت بنزوعات قوية "لاهدف

لها" "نحو التوسع القسري، بلا حدود منفعية محددة ـ أي، ميول غريزية خالصة لاعقلانية ولا منطقية نحو الحرب والغزو " ـ لا تصمد للنقد والتحليل في حالة الصين الإمبراطورية. بالإذن من شومبيتر، فإن المنطق الإقليمي الضيق كما جرت مفهمته هنا، وشكلت الصين الإمبراطورية في العصرين ما قبل الحديث والحديث نموذجاً مثالياً له، ليس أكثر ولا أقل "عقلانية" من منطق القوة الرأسمالي الضيق. إنه بالأحرى منطق مختلف ـ منطق تكون فيه السيطرة على الأرض والسكان هي في حد ذاتها الهدف لنشاطات صنع الدولة وصنع الحرب أكثر مما هي مجرد وسيلة في السعي إلى تحقيق الربح المالي. إن حقيقة أن مثل هذه السيطرة يتم تحقيقها كغاية في حد ذاتها لا تعني أن توسعها ليس خاضعاً إلى "حدود منفعية محددة". ولا تعني أن التوسع يتم القيام به بشكل غافل أبعد من النقطة التي تكون عندها منافعه المستقبلية المتوقعة بلغة القوة إما سلبية أو إيجابية لكنها غير كافية لضمان المخاطر المتضمنة في نوع أو آخر من "التمادي الإمبراطوري" imperial overreach.

في الحقيقة، تشكل الدولة الإمبراطورية الصينية أوضح مثال تاريخي على تنظيم إقليمي لم يقع في فخ النوع من التمادي الذي يعزو إليه بول كينيدي **(١٩٨٧)** السقوط النهائي للقوى العظمى الغربية المتعاقبة. إن الأكثر إرباكاً بلغة المنطق الإقليمي الضيق للقوة ليس انعدام التوسع في الصين المينغية، بل التوسعية اللامحدودة ظاهرياً للدول الأوروبية منذ النصف الثاني من القرن الخامس عشر. وإن المنافع الاستثنائية التي استطاعت الحكومات وشركات الأعمال الأوروبية أن تجنيها عن طريق الإمساك بالسيطرة على التجارة في آسية ومعها تقدم جزءاً من التفسير. مع ذلك فإنها لا تقدم إجابة على ثلاثة أسئلة وثيقة الصلة: **(١)** لماذا بدأت هذه التوسعية غير المسبوقة عندما بدأت؛ **(٢)** لماذا انطلقت دون أن يعيقها سقوط القوة الأوروبية تلوالأخرى، إلى أن بات سطح اليابسة بأكمله على الأرض تغزوه شعوب من أصل أوروبي؛ و**(٣)** ما إذا وكيف كانت الظاهرة

متصلة بالتشكل والتوسع الانفجاري بالقدر نفسه، المتعاصرين، للرأسمالية كنظام عالمي للتراكم والحكم.

أصول المنظومة الدولية الحديثة

يمكن البحث عن إجابات أولية لهذه الأسئلة وإيجادها في تقصي أصول المنظومة الدولية الحديثة وبنيتها ونشوئها. لقد كانت السمة الحاسمة لهذه المنظومة هي التضاد الثابت للمنطقين الرأسمالي والإقليمي للقوة والحل المتكرر لتناقضاتهما من خلال إعادة تنظيم الفضاء السياسي ـ الاقتصادي العالمي من قبل الدولة الرأسمالية القائدة للعصر. هذا الجدل بين الرأسمالية والإقليمية يسبق في التاريخ إنشاء منظومة دولية أوروبية جامعة في القرن السابع عشر. إذ تعود أصوله إلى التشكل ضمن منظومة الحكم القروسطية لمنظومة فرعية إقليمية من دول المدن الرأسمالية في إيطاليا الشمالية.

في البداية، لم تكن المنظومة الفرعية الإقليمية لدول المدن الرأسمالية التي نشأت في إيطاليا الشمالية أكثر من واحد من "المعتزلات الشاذة" anomalous enclaves التي كثرت في الفضاء السياسي لمنظومة الحكم القروسطية، كما يذكرنا بيري أندرسون في المقطع المقتبس سابقاً. لكن عندما بدأ تفكك منظومة الحكم القروسطية، أصبح المعتزل الرأسمالي الإيطالي الشمالي منظماً في منظومة فرعية من نطاقات السلطة السياسية المنفصلة والمستقلة، التي يجمعها معاً مبدأ توازن القوة وشبكات كثيفة وواسعة من الدبلوماسية المقيمة. فكما يؤكد ماتينغلي (١٩٨٨) وكوكس(١٩٥٩) ولين (١٩٦٦: ١٩٧٩) وبرودل (١٩٨٤: الفصل ٢) وماكنيل (١٩٨٤: الفصل ٣) بطرق مختلفة لكن متتامة، فإن هذه المنظومة الفرعية من دول المدن، التي تقع مراكزها في ڤينيسيا، فلورنسا، جنوا، وميلانو ـ "الأربع الكبيرات" كما دعاها روبرت لوبيز (١٩٧٦: ٩٩) Robert Lopez ـ قد استبقت بقرنين أو أكثر السمات الأساسية للمنظومة الدولية الحديثة. وعلى حد تعبير روغي (١٩٩٣: ١٦٦)، اخترع الأوروبيون الدولة الحديثة لا مرة واحدة

بل مرتين، "مرة في المدن القائدة للنهضة الإيطالية ومرة أخرى في ممالك شمال الألب بعدئذ ببعض الوقت."

لقد جرى التنبؤ مسبقاً بأربع سمات رئيسية لهذه المنظومة في المنظومة الفرعية الإيطالية الشمالية. الأولى، أن هذه المنظومة الفرعية كونت منظومةً رأسمالية بشكل جوهري لصنع الدول وصنع الحرب. فالدولة الأقوى في المنظومة الفرعية، فينيسيا، هي النمط البدئي الحقيقي للدولة الرأسمالية، بالمعنى المزدوج "للمثال الكامل" و"النموذج للحالات المستقبلية" لمثل هذه الدولة. لقد أحكمت أوليغارشية رأسمالية تجارية قبضتها على سلطة الدولة. فخضعت المكتسبات الإقليمية لتحليلات كلفة ـ فائدة دقيقة، وتم توليها، كقاعدة، فقط بوصفها الوسيلة [لتحقيق] غاية الزيادة لربحية تجارات الأوليغارشية الرأسمالية التي كانت تمارس سلطة الدولة (كوكس ١٩٥٩: الفصول ٢ ـ ٥ ؛ لين ١٩٦٦: ٥٧؛ برودل: ١٩٨٤: ١٢٠ ـ ١؛ مودلسكي ومودلسكي ١٩٨٨: ١٩ ـ ٣٢).

بالإذن من سومبارت Sombart، إذا وجدت دولة تلبي [سلطتها] التنفيذية مقاييس **البيان الشيوعي** للدولة الرأسمالية (بل لجنة لإدارة الشؤون العامة للبرجوازية بأكملها" ـ (ماركس وإنغلز ١٩٦٧: ٨٢)، فقد كانت فينيسيا القرن الخامس عشر. من وجهة النظر هذه، تبدو الدول الرأسمالية المتزعمة للعصور المستقبلية (المقاطعات المتحدة، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة) كطبعات باهتة من المقاييس النموذجية المثالية التي حققتها فينيسيا قبلئذ بقرون.

الثانية، إن عمل " توازن القوة" قد لعب دوراً حاسماً على المستويات المختلفة الثلاثة في تعزيز تطوير هذا المعتزل للحكم الرأسمالي ضمن المنظومة القروسطية. فقد كان توازن القوة بين السلطتين المركزيتين للمنظومة القروسطية (البابا والإمبراطور) مفيداً في نشوء معتزل رأسمالي منظم في إيطاليا الشمالية ـ الموقع الجيوسياسي لذلك التوازن. وكان توازن القوة بين دول المدن الإيطالية الشمالية نفسها مفيداً في الحفاظ على انفصالها المتبادل واستقلالها. وكان توازن القوة بين الدول السلالية الناشئة لأوروبة الغربية مفيداً في منع منطق الإقليمية

من إجهاض صعود منطق رأسمالي ضمن منظومة الحكم الأوروبية (.cf ماتينغلي ١٩٨٨؛ ماكنيل ١٩٨٤: الفصل ٣).

لهذا كان توازن القوة على الدوام جزءاً لا يتجزأ من تطور الرأسمالية كنمط من الحكم. في الحقيقة، يمكن تفسير توازن القوة كإوالية يمكن بوساطتها للدول الرأسمالية، منفردة أو مجتمعة، أن تخفض تكاليف الحماية بشكل مطلق وبالنسبة إلى منافساتها وغريماتها. على كل، لكي يكون أو يصبح توازن القوة مثل هذه الإوالية، يجب أن تكون الدولة (الدول) في موقع [يؤهلها] للتلاعب بالتوازن لمصلحتها بدلاً من أن تكون أطرافاً ثانوية cog (s) في إوالية لا أحد أو أحد آخر يتحكم بها. إذا لم يكن بالإمكان الحفاظ على توازن القوة إلا من خلال الحروب المتكررة والمكلفة، فإن المشاركة في عمله تحبط عندئذ هدف الدولة (الدول) الرأسمالية لأن التكاليف المالية لمثل هذه الحروب تميل بشكل حتمي إلى تجاوز منافعها المالية. إن سر النجاح الرأسمالي هي جعل الحروب تخاض عن طريق الآخرين [الحروب بالوكالة، المترجم]، إذا كانت عملية ممكنة بلا تكاليف، وإذا لم تكن كذلك، فبأقل تكلفة ممكنة.

الثالثة، بتطوير علاقات الأجر ـ العمل فيما دعاه فريدريك لين (١٩٧٩) Frederic Lane على نحو ملائم "صناعة إنتاج الحماية"، أي، صنع الحرب وصنع الدولة، نجحت دول المدن الإيطالية في تحويل جزء من تكاليف حمايتها على الأقل إلى عائدات، وبذلك جعلت الحروب تدفع أجورها بنفسها:

((إن المال (الكافي) المتداول في البلدات الإيطالية الأكثر غنى يجعل من الممكن للمواطنين أن يجبوا الضرائب بأنفسهم ويستعملوا العائدات لشراء خدمات الغرباء المسلحين. عندئذ، فإن الجنود المستأجرين، بإنفاق رواتبهم، فإنهم ببساطة يعيدون هذه الأموال إلى التداول. وبذلك، كثفوا مبادلات السوق التي سمحت لمثل هذه البلدات بأن تتاجر بالعنف المسلح في المقام الأول. هكذا كان النظام الناشئ يميل إلى أن يصبح مدياً لذاته.)) (ماكنيل ١٩٨٤: ١٤)

في الواقع، استطاع النظام الناشئ أن يصبح مديماً لذاته إلى درجة معينة فقط. وفقاً لهذا التوصيف، كانت دول المدن الإيطالية تمارس نوعاً من "الكينيزية العسكرية" على نطاق صغير ـ الممارسة التي من خلالها تعزز الإنفاقات العسكرية مداخيل مواطني الدولة التي صنعت الإنفاقات، وبذلك تزيد العائدات الضريبية والقدرة على تمويل دورات جديدة من الإنفاقات العسكرية. على كل، كما في كل الأنواع اللاحقة من الكينيزية العسكرية، كان "التوسع الذاتي" للإنفاقات العسكرية محدوداً بشكل ضيق بالتسربات الدائمة للطلب الفعلي إلى نطاقات سلطة أخرى، وبتضخم التكاليف، وبتأثيرات أخرى لإعادة توزيع الإنفاقات العسكرية دائمة الازدياد التي خفضت رغبة الطبقات الرأسمالية في جباية الضرائب لأنفسها أو أن تجبى لهذا الغرض.

السمة الرابعة والأخيرة، أن الحكام الرأسماليين في دول المدن الإيطالية الشمالية (مرة أخرى، فينيسيا، في المقام الأول) أخذوا المبادرة في تطوير الشبكات الكثيفة والواسعة للدبلوماسية المقيمة. فمن خلال هذه الشبكات اكتسبوا المعرفة والمعلومات المتعلقة بطموحات ومقدرات الحكام الآخرين (بمن فيهم الحكام الإقليميون لنظام الحكم القروسطي الأوسع الذي كانوا يعملون ضمنه) التي كانت ضرورية للتلاعب بتوازن القوة لكي يقللوا تكاليف الحماية. ومثلما كانت ربحية التجارة بعيدة المسافة تعتمد بشكل حاسم على تحكم شبه احتكاري بالمعلومات فوق أكبر فضاء اقتصادي ممكن (برودل ١٩٨٢)، كذلك كانت قدرة الحكام الرأسماليين على إدارة توازن القوة لفائدتهم الخاصة تعتمد بشكل حاسم على المعرفة شبه الحصرية بسيرورات صنع القرار للحكام الآخرين والقدرة على ضبطها.

كانت هذه وظيفة الدبلوماسية المقيمة. بالمقارنة مع الحكام الإقليميين، كان الحكام الرأسماليون يمتلكون دوافع أقوى وفرصاً أكبر لرعاية تطورها: دوافع أقوى لأن المعرفة المتفوقة المتعلقة بطموحات ومقدرات الحكام كانت ضرورية

لإدارة توازن القوة الذي كان، بدوره، ضرورياً للاقتصاد في صنع الدولة وصنع الحرب؛ أما الفرص الأكبر، فلأن شبكات التجارة بعيدة المسافة التي تسيطر عليها الأوليغارشيات الرأسمالية كانت توفر أساساً جاهزاً وذاتي التمويل لتبني عليه الشبكات الدبلوماسية (ماتينغلي ١٩٨٨: ٥٨ ـ ٦٠). مهما يكن، فإن إنجازات الدبلوماسية في تمتين نظام دول المدن الإيطالي الشمالي ـ أبرزها سلام لودي[1] (١٤٥٤)ـ قدمت نموذجاً لأجل تشكيل منظومة الدول القومية الأوروبية بعدئذ بقرنين (ماتينغلي ١٩٨٨: ١٧٨).

إن تراكم رأس المال من التجارة البعيدة والمالية العالية، وإدارة توازن القوة، وإضفاء الطابع التجاري على الحرب [تتجير الحرب] commercialization of war وتطوير الدبلوماسية المقيمة قد تممت بذلك بعضها البعض وشجعت، لقرن أو أكثر، تركيزاً استثنائياً للثروة والسلطة في أيدي الأوليغارشيات التي حكمت دول المدن الإيطالية الشمالية. في نحو عام ١٤٢٠ قامت دول المدن الإيطالية المتزعمة بوظيفتها ليس فقط كقوى عظمى في السياسة الأوروبية (ماكنيل ١٩٨٤: ٧٨)، بل حصلت على عائدات تقارن بشكل إيجابي بعائدات أنجح الدول السلالية لأوروبة الغربية والشمالية الغربية (برودل ١٩٨٤: ٧٨). فقد أظهرت بذلك أن حتى الأراضي الصغيرة يمكن أن تصبح حاويات ضخمة للقوة بالسعي إلى مراكمة الثروات من طرف واحد بدلاً من اكتساب الأراضي والرعايا. منذئذ فصاعداً، ستصبح "اعتبارات الوفرة" مركزية "لاعتبارات القوة" في كل أنحاء أوروبة.

على كل، لم تحاول دون المدن الإيطالية، منفردة أو مجتمعة، تحويلاً هادفاً لمنظومة الحكم القروسطية. لأسباب ستصبح جلية فيما بعد، لم تكن لديها الرغبة ولا القدرات للقيام بعمل تحويلي كهذا. كان يتعين أن ينقضي قرنان آخران ـ من نحو ١٤٥٠ إلى نحو ١٦٥٠ (القرن السادس عشر "الطويل" لدى برودل) ـ قبل

(١) سلام لودي peace of Lodi ..

أن يزوَد نوع جديد من الدولة الرأسمالية، المقاطعات المتحدة، بالفرصة، فيقتنصها، لتحويل منظومة الحكم الأوروبية لتلبي متطلبات تراكم رأس المال على الصعيد العالمي.

نشأ هذا الوضع الجديد كنتيجة لقفزة كوانتية في صراع القوى الأوروبية، سرَّعتها مساعي الحكام الإقليميين ليستدمجوا ضمن ممالكهم ثروة وقوة دول المدن الإيطالية، أو ليمنعوا الآخرين من استدماجهما. كما تبين، فقد برهن الغزو برمته أنه مستحيل، بالدرجة الأولى بسبب التنافس بين الحكام الإقليميين أنفسهم. مع ذلك، في هذا الصراع من أجل المستحيل، طورت الدول الإقليمية المختارة ـ إسبانيا وفرنسا على وجه الخصوص ـ تقنيات صنع حرب جديدة (الأثلاث *tercios* الإسبانية، الجيوش العاملة الاحترافية، مدافع الحصار المتنقلة، أنظمة التحصين الجديدة، وهلم جرّا)، التي منحتهم مزية قوة حاسمة في مواجهة الحكام الآخرين، بمن فيهم السلطات فوق الدولتية suprastastal وتحت الدولتية substatal لمنظومة الحكم القروسطية (cf. ماكنيل ١٩٨٤: ٧٩ ـ ٩٥).

إن اشتداد صراع القوى الأوروبية سرعان ما تلاه توسعه الجغرافي، لأن بعض الحكام الإقليميين اتبعوا طرقاً أكثر التواء ليستدمجوا ضمن ممالكهم ثروة وقوة دول المدن الإيطالية. بدلاً من السعي إلى ضم دول المدن، أو بالإضافة إليه، حاول هؤلاء الحكام غزو مصادر ثروتها وقوتها بالذات: دوائر التجارة طويلة المسافة.

بشكل أكثر تحديداً، كان ازدهار دول المدن الإيطالية عموماً وفينيسيا خصوصاً يستند قبل كل شيء إلى السيطرة الاحتكارية على حلقة حاسمة في سلسلة المبادلات التجارية التي كانت تربط أوروبة الغربية بالهند والصين عبر العالم الإسلامي. لم تكن أي دولة إقليمية قوية بما يكفي للاضطلاع بذلك الاحتكار، لكن الحكام الإقليميين الممتازين كان بإمكانهم أن يسعوا، وقد سعوا، إلى إقامة رابطة أكثر مباشرة بين أوروبة الغربية والهند والصين لكي يحرفوا تدفقات المال والإمدادات من دائرة التجارة الفينيسية إلى دوائرهم الخاصة. إن البرتغال وإسبانيا، بقيادة ومساعدة الوكالات الرأسمالية الجنوية التي زاحمتها

فينيسيا وأخرجتها من أكثر تجارات البحر المتوسط ربحية، قد أخذتا زمام المبادرة. في حين نجحت البرتغال، فشلت إسبانيا لكنها عثرت على مصدر جديد تماماً للثروة والقوة: الأمريكتين.

إن اشتداد صراع القوى الأوروبية وتوسعه العالمي قد غذيا أحدهما الآخر وبذلك ولّدا دائرة شريرة\\ خيِّرة ـ شريرة بالنسبة لضحاياه، خيِّرة بالنسبة للمستفيدين منه ـ من الموارد الأكثر فأكثر ضخامة ومن التقنيات المتزايدة التعقيد والتكلفة لصنع الدولة وصنع الحرب التي زُجَّ بها في صراع القوى. إن التقنيات التي جرى تطويرها في الصراع ضمن أوروبة قد زُج بها لإخضاع الأقاليم والجماعات خارج أوروبة؛ والثروة والقوة الناتجتين عن إخضاع الأقاليم والجماعات خارج أوروبة زج بها في الصراع داخل أوروبة. (ماكنيل ١٩٨٤: ٩٤ ـ ٥، ١٠٠ ff).

إن الدولة التي كانت في البداية الأكثر استفادة من هذه الدائرة الشريرة\\ الخيرة هي إسبانيا، الدولة الوحيدة التي كانت في الوقت نفسه بطلة صراع القوى على الجبهة الأوروبية وعلى الجبهة خارج الأوروبية. فطوال القرن السادس عشر، تجاوزت قوة إسبانيا قوة كل الدول الأوروبية الأخرى بهامش لا بأس به. مع ذلك، فإن هذه القوة، بعيداً عن كونها قد استعملت للإشراف على انتقال سلس إلى منظومة حكم حديثة، أصبحت أداة لبيت هابسبورغ[1] الإمبراطوري وللباباوية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من منظومة الحكم القروسطية المتفككة.

(١) آل هابسلورغ Hapsburgs أو Habsburgs: سلالة مالكة حاكمة أوروبية قدمت الدوقات والأرشيدوقات للنمسا (منذ ١٢٨٢)، والملوك لهنغاريا وبوهيميا (منذ ١٥٢٦) والأباطرة للنمسا (منذ ١٨٠٤). حكموا الإمبراطورية الرومانية المقدسة (١٤٣٨ ـ ١٨٠٦) وكانوا ملوكاً لإسبانيا (١٥١٦ ـ ١٧٠٠). استمدوا اسمهم من قلعة هابيشتسبورغ Habichtsburg الأثرية (القرن ١١) الواقعة في كانتون آرغاو، سويسرا، وقد وسعوا أراضيهم عن طريق الغزو والمصاهرات لتضم النمسا وهنغاريا وبوهيميا وجنوب بولندا وشمال إيطاليا ونابولي وسردينيا وبورغندي وهولندا. وضاعت معظم أملاك العائلة في عام ١٩١٨ عندما أصبحت النمسا جمهورية. وقد اشتهرت العائلة بدعمها للكاثوليكية ونزعتها المحافظة. [المترجم].

في الواقع، كان بالإمكان إنقاذ القليل أو لاشيء لأن القفزة الكوانتية في صراع القوى الأوروبية منذ منتصف القرن الخامس عشر كانت قد أخذت تفكك النظام القروسطي إلى ما بعد نقطة اللاعودة. من ذلك الصراع نشأت حقائق جديدة للقوة في أوروبة الشمالية الغربية التي كانت، إلى درجات متغيرة، قد أدرجت منطق القوة الرأسمالي ضمن المنطق الإقليمي. فكانت النتيجة تشكيل إمبراطوريات مصغرة mini - empires مدمجة، تشكل مثالاً عليها الدولُ السلالية الفرنسية والإنكليزية والسويدية، التي لم يكن بمقدورها، منفردة، أن تضاهي قوة إسبانيا، لكنها، مجتمعة، لم يكن بالإمكان إخضاعها إلى أي سلطة سياسية مركزية قديمة أو جديدة. إن محاولة إسبانيا، بالاقتران مع البابوية وبيت هابسبورغ الإمبراطوري، لتبديد أو إخضاع هذه الحقائق الجديدة للقوة لم تفشل فحسب، بل تترجمت إلى وضع من الشواش المنظومي الذي خلق الشروط لأجل صعود الهيمنة الهولندية والتصفية النهائية لمنظومة الحكم القروسطية.

لأن النزاع تصعَّد بسرعة إلى ما فوق القدرات الضبطية لمنظومة الحكم القروسطية وحوَّل مؤسساتها إلى أسباب كثيرة للغاية للنزاع. كنتيجة لذلك، أصبح صراع القوى الأوروبية لعبة خاسرة أكثر دوماً، بدأ فيها كل أو معظم الحكام الأوروبيين يدركون أنهم لن يربحوا شيئاً وسيخسرون كل شيء من استمرارها. كان العامل الأهم هنا هو التصعيد المفاجئ للنزاع الاجتماعي على امتداد المنظومة إلى تهديد خطر للسلطة الجماعية للحكام الأوروبيين.

كما كتب مارك بلوخ Marc Bloch ذات مرة، "كانت الثورة الفلاحية شائعة في أوروبة الحديثة المبكرة مثلما هي الإضرابات في المجتمعات الصناعية اليوم" (مقتبس لدى باركر وسميث ١٩٨٥). لكن في أواخر القرن السادس عشر، وفوق كل شيء، في النصف الأول من القرن السابع عشر، كان هذا الاضطراب الريفي مركباً بفعل الثورات المدينية على صعيد غير مسبوق ـ ثورات كانت موجهة ليس ضد "أرباب العمل"، بل ضد الدولة نفسها. فالثورة البيوريتانية [الطهرانية] في إنكلترا كانت الفصل الأكثر دراماتيكية من هذه

التوليفة الانفجارية من الثورات الريفية والمدينية، لكن الحكام الأوروبيين كلهم تقريباً تأثروا بشكل مباشر أو شعروا بأنهم مهددون بشكل خطير بالانتفاضة الاجتماعية. (باركر وسميث ١٩٨٥: ١٢ ff).

كان هذا الاشتداد للنزاع الاجتماعي على امتداد المنظومة نتيجة مباشرة للتصعيد السابق والمتعاصر للنزاعات المسلحة بين الحكام. منذ نحو ١٥٥٠ إلى نحو ١٦٤٠، ازداد عدد الجنود الذين عبأتهم القوى العظمى لأوروبة بأكثر من الضعف، في حين أنه من عام ١٥٣٠ إلى عام ١٦٣٠ زادت كلفة وضع كل واحد من هؤلاء الجنود في الميدان بعامل وسطي قدره ٥ (باركر وسميث ١٩٨٥: ١٤).

بالتوازي مع هذا التصعيد في نفقات الحماية، حدث تصعيد في الصراع الآيديولوجي. كان الانهيار المطّرد لمنظومة الحكم القروسطية قد أدى إلى مزيج من التجديدات الدينية والإحياءات restorations الدينية من فوق، متبعة مبدأ الناس على دين ملوكهم cuius regio euius religio، التي أثارت استياء شعبياً وتمردات ضد كليهما (باركر وسميث ١٩٨٥: ١٥ ـ ١٨). عندما حوَّل الحكامُ الدينَ إلى أداة لصراعاتهم المتبادلة [على] السلطة، حذا الرعايا حذوهم وحولوا الدينَ إلى أداة للعصيان ضد الحكام.

أخيراً وليس آخراً، إن تصاعد النزاعات المسلحة بين الحكام قد مزق شبكات التجارة عبر أوروبة التي اعتمدوا عليها للحصول على وسيلة للحرب واعتمد عليها الرعايا من أجل معيشتهم. إن تكاليف ومخاطر نقل البضائع عبر نطاقات السلطات السياسية قد ازدادت بشكل دراماتيكي، وحُرفت الإمدادات من تأمين وسائل المعيشة إلى تأمين وسائل الحرب. من المنطقي أن نفترض أن هذا التعطيل والحرف لتدفقات التجارة قد ساهما بشكل أكثر حسماً إلى حد بعيد من العوامل الديموغرافية والمناخية في مشكلة التشرد المفاجئة المتزايدة سوءاً وفي "أزمة المعيشة" التي تشكل الخلفية الاجتماعية والاقتصادية لأزمة الشرعية العامة في القرن السابع عشر (.cf برودل وسبونر ١٩٦٧؛ رومانو ١٩٨٥؛ غولدستون ١٩٩١).

مهما تكن النزعات التي سببت العصيان الشعبي، فقد كانت النتيجة وعياً مرتفعاً بين الحكام الأوروبيين لمصلحتهم السلطوية المشتركة في مواجهة رعاياهم. كما عبر جيمس الأول في مرحلة مبكرة من الأزمة العامة، كانت ثمة "رابطة مستترة بين الملوك تلزمهم، بالرغم من أنه لا توجد مصلحة أخرى أو تعهد خاص، بالالتصاق بعضهم ببعض عند تمرد الرعايا" (مقتبس لدى هيل ١٩٥٨: ١٢٦). في الظروف العادية الطبيعية، كان لهذه "الرابطة المستترة" تأثير قليل أو معدوم على سلوك الحكام. لكن في تلك المناسبات التي جرى فيها تحدي سلطة كل الحكام أو معظمهم بشكل خطير من قبل رعاياهم ـ كما كان في منتصف القرن السابع عشر ـ فإن المصلحة العامة للحكام في الحفاظ على سلطتهم الجماعية على رعاياهم قد غطت على شجاراتهم وخصوماتهم المتبادلة.

في ظل هذه الظروف أصبحت المقاطعات المتحدة مهيمنة بزعامة ائتلاف كبير وقوي من الدول السلالية باتجاه تصفية منظومة الحكم القروسطية وإقامة المنظومة الدولية الحديثة. كان الهولنديون، في أثناء كفاحهم الأبكر من أجل الاستقلال القومي عن إسبانيا، قد أقاموا قبلاً زعامة فكرية ومعنوية قوية على الدول السلالية لأوروبة الشمالية الغربية، التي كانت من بين المستفيدين الرئيسيين من تفكك منظومة الحكم القروسطية. عندما ازداد الشواش المنظومي في أثناء حرب الثلاثين عاماً(١) "باتت خيوط الدبلوماسية تُنسج وتُنسَّل في لاهاي" (برودل ١٩٨٤: ٢٠٣) والمقترحات الهولندية من أجل إعادة تنظيم كبرى لمنظومة الحكم الأوروبية الجامعة وجدت مؤيدين لها أكثر فأكثر بين الحكام الأوروبيين إلى أن عزلت إسبانيا بشكل كامل.

هكذا مع معاهدة سلام وستفاليا عام ١٦٤٨، نشأت منظومة حكم عالمية.

---

(١) حرب الثلاثين عاماً (١٦١٨ ـ ١٦٤٨) سلسلة من الحروب السياسية والدينية تسبب بها بشكل رئيسي التنافس السياسي بين الأمراء الكاثوليك والبروتستانت في ألمانيا، وتدخل القوى الأجنبية في الشؤون الألمانية [المترجم].

((إن فكرة **[**وجود**]** سلطة أو منظمة فوق الدول ذات السيادة لم تعد قائمة. إن ما يأخذ مكانها هي فكرة أن تشكل الدول كلها منظومة سياسية على نطاق العالم أو، على أية حال، أن تشكل دول أوروبة الغربية منظومة سياسية واحدة. تقوم المنظومة الجديدة على القانون الدولي وتوازن القوة، قانون يسري بين الدول بدلاً من أن يسري فوقها وسلطة بين الدول بدلاً من فوقها.**))** **(**غروس ١٩٦٨: ٥٤ ـ ٥**)**.

كان لمنظومة الحكم العالمية الذي تم إحداثها في وستفالياهدف اجتماعي أيضاَ. فعندما شرعن الحكام حقوقهم المطلقة الخاصة في الحكم على أقاليم متبادلة الاستبعاد، تكرس المبدأ **[**القائل**]** إن المدنيين ليسوا طرفاً في النزاعات بين الزعماء. كان التطبيق الأهم لهذا المبدأ في حقل التجارة. ففي المعاهدات التي تلت تسوية وستفاليا أقحمت عبارة الهدف منها استعادة حرية التجارة بإلغاء الحواجز أمام التجارة التي أقيمت في أثناء حرب الثلاثين عاماً. أدخلت الاتفاقيات اللاحقة قواعد لحماية ملكية وتجارة غير المتحاربين. وبذلك وجد تحديد التعويضات المالية لمصلحة التجارة النموذجي لمنظومة دول المدن الإيطالية الشمالية **(**سيريني ١٩٤٣: ٤٣ ـ ٩**)** طريقه إلى معايير وقواعد منظومة الدول القومية الأوروبية.

هكذا جرى تأسيس منظومة دولية تم فيها تخفيض تأثيرات صنع الحرب بين الحكام على الحياة اليومية للرعايا إلى الحد الأدنى:

((شهد القرن الثامن عشر حروباً كثيرة؛ لكن فيما يتعلق بحرية وودية الاتصال بين الطبقات المتعلمة في البلدان الأوروبية الأساسية، باللغة الفرنسية بوصفها اللغة المشتركة المنظمة، فقد كانت الحقبة الأكثر "أممية" في التاريخ الحديث وكان بمقدور المدنيين أن يمروا جيئة وذهاباً ويجروا صفقات أعمالهم التجارية بحرية بعضهم مع بعض بينما يتحارب حكامهم**))** (Carr 1945: 4).

هكذا تحول الشواش المنظومي لأوائل القرن السابع عشر إلى نظام فوضوي جديد. إن الحرية المعتبرة الممنوحة إلى المشروع الخاص لتنظيم التجارة

سلمياً عبر النطاقات السياسية حتى في زمن الحرب قد عكست ليس فقط المصلحة العامة للحكام والرعايا في امدادات مؤمَّنة لوسائل الحرب ووسائل المعيشة، بل المصالح الخاصة للأوليغارشية الرأسمالية الهولندية في تراكم غير مقيد لرأس المال. وإن إعادة تنظيم الفضاء الرأسمالي في مصلحة التراكم الرأسمالي تشكل علامة على ولادة ليس المنظومة الدولية الحديثة فقط، بل ولادة الرأسمالية كمنظومة عالمية أيضاً. والأسباب في أن ذلك قد حدث في القرن السابع عشر تحت الزعامة الهولندية بدلاً من حدوثه في القرن الخامس عشر تحت الزعامة الفينيسية ليس من المتعذر الوصول إليها.

السبب الأهم، الذي يشمل كل الأسباب الأخرى، هو أنه في الشواش المنظومي للقرن الخامس عشر لم يكن قد تحقق المدى والشدة اللذان دفعا الحكام الأوروبيين بعدئذ بقرنين إلى الاعتراف بمصلحتهم العامة في تصفية منظومة الحكم القروسطية. وكانت الأوليغارشية الرأسمالية الفينيسية نفسها تعمل جيداً للغاية داخل تلك المنظومة بحيث لم تكن لها أية مصلحة في تصفيتها. بأي حال، كانت منظومة دول المدن الإيطالية منظومة فرعية إقليمية ممزقة باستمرار بفعل القوى الكبرى والصغرى للمنظومة العالمية الأوسع التي كانت تنتمي إليها. إن التنافسات السياسية والتحالفات الدبلوماسية لم يكن بالإمكان حصرها بالمنظومة الفرعية. فقد أدخلت الحكام الإقليميين بشكل منظومي في اللعب، الذين أبقوا الأوليغارشيات الرأسمالية لشمال إيطاليا في وضع دفاعي بشكل دائم.

في المقابل، فإن انبعاث الشواش المنظومي في أوائل القرن السابع عشر قد خلق مصلحة عامة في ترشيد كبير لصراع القوى من طرف الحكام الأوروبيين وأوليغارشية رأسمالية تمتلك الدوافع والقدرات الضرورية لأخذ المبادرة في خدمة تلك المصلحة العامة. لقد كانت الأوليغارشية الرأسمالية الهولندية في جوانب مهمة نسخة a replica عن الأوليغارشية الرأسمالية الفينيسية. ومثل هذه الأخيرة، كانت الحاملةَ لمنطق القوة الرأسمالي، وبوصفها هكذا كانت قائدة في

إدارة توازن القوة وفي المبادرات الدبلوماسية والابتكارات. مع ذلك، خلافاً للأخيرة، كانت [الأوليغارشية الهولندية] نتاجاً أكثر مما كانت عاملاً [من عوامل] القفزة الكوانتية في صراع القوى الأوروبية الذي حفزه نشوء الدول الرأسمالية في إيطاليا الشمالية. كان لهذا الاختلاف بضعة معانٍ ضمنية مهمة.

الأول، كان مدى العمل، ومن ثم القوة، للأوليغارشية الرأسمالية الهولندية في السياستين الأوروبية والعالمية أكبر بكثير من مدى العمل والقوة القائمين على دائرة التجارة، التي كانت نفسها حلقة في دائرة أطول بكثير، لم تكن فينيسيا نفسها تسيطر عليها. كما رأينا، فإن هذه الحلقة المحلية كان من الممكن أن تطيح بها، وقد فعلت ذلك، دوائرُ تجارة أكثر التفافية. في المقابل، كانت ثروة وقوة هولندا تقومان على شبكات تجارية ومالية كسبتها الأوليغارشية الرأسمالية الهولندية من الإمبراطوريات المحمولة بحراً والاستعمارية التي أطاح من خلالها حكام البرتغال وإسبانيا الإقليميون، بالتحالف مع الأوليغارشية الرأسمالية الجنوية، بثروة فينيسيا وقوتها.

كانت هذه الشبكات تلف العالم ولم يكن من السهل تجنبها أو الإطاحة بها. في الحقيقة، كانت ثروة الأوليغارشية الرأسمالية الهولندية وقوتها تستندان إلى سيطرتها على الشبكات المالية العالمية أكثر من استنادها على الشبكات التجارية. هذا يعني أنها كانت أقل تأثراً من الأوليغارشية الرأسمالية الفينيسية بإنشاء خطوط تجارة منافسة أو بمنافسة زائدة على خط مفترض. عندما اشتدت المنافسة في التجارة طويلة المسافة استطاع الأوليغارشيون الهولنديون أن يعوضوا خسائرهم ويجدوا حقلاً جديداً للاستثمار المربح في المضاربة المالية. لذلك كانت الأوليغارشية الرأسمالية الهولندية تمتلك القدرة على تجاوز المنافسة وتحويلها لفائدتها.

ثانياً، إن مصالح الأوليغارشية الرأسمالية الهولندية اصطدمت أساساً مع مصالح السلطات المركزية لمنظومة الحكم القروسطية أكثر مما اصطدمت مصالح الأوليغارشية الرأسمالية الفينيسية. كما أثبت تاريخ القرن السادس عشر

"الطويل"، كانت ثروة فينيسيا وقوتها مهددتين أساساً بالقوة المتزايدة للدول السلالية لأوروبة الجنوبية الغربية والشمالية الغربية التي كانت تنشأ عن تفكك منظومة الحكم القروسطية أكثر مما كانتا مهددتين بالقوة المتضائلة للبابوية والبيت الإمبراطوري.

في المقابل، كانت للأوليغارشية الرأسمالية الهولندية مصلحة مشتركة قوية مع الدول السلالية الناشئة في تصفية الحقوق المزعومة للبابا والإمبراطور بسلطة معنوية وسياسية فوق دولية كما تجسدت في الإدعاءات الإمبراطورية لإسبانيا. كتبعة لحرب استقلالها الممتدة لثمانين عاماً ضد إسبانيا الإمبراطورية، أصبحت [الأوليغارشية] الهولندية مناصرة ومنظمة للطموحات الإرهاصية القومية للحكام السلاليين. في الوقت نفسه، كانوا يبحثون بشكل مستمر عن طرق ووسائل لمنع النزاع من التصاعد إلى أبعد من نقطة تقوَّض عندها الأسس التجارية والمالية لثروتهم وقوتهم. لهذا باتت الأوليغارشية الرأسمالية الهولندية، في السعي وراء مصلحتها الخاصة، تُصور بوصفها المناصرة ليس فقط للاستقلال عن السلطات المركزية لمنظومة الحكم القروسطية بل أيضاً للمصلحة العامة في السلام الذي لم تعد الأخيرة قادرة على خدمته.

ثالثاً، إن قدرات الأوليغارشية الرأسمالية الهولندية على صنع الحرب قد تجاوزت بعيداً قدرات الأوليغارشية الفينيسية. فقدرات هذه الأخيرة كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالموقع الجغرافي لفينيسيا، وكانت لها فائدة قليلة خارج ذاك الموقع، ولا سيما بعد التطورات الكبيرة في تقنيات صنع الحرب للقرن السادس عشر "الطويل". إن قدرات الأوليغارشية الهولندية، في المقابل، كانت قائمة على مشاركة خط الجبهة الناجحة في تلك السيرورة. في الحقيقة، كان الهولنديون قادة ليس في مراكمة رأس المال فقط، بل في ترشيد التقنيات العسكرية أيضاً.

بإعادة اكتشاف التقنيات العسكرية الرومانية المنسية منذ زمن طويل وإكمالها، فإن موريس الناساوي Maurice of Nassau، أمير أورانج، حقق لأجل

الجيش الهولندي في أوائل القرن السابع عشر ما ستحققه الإدارة العلمية لأجل الصناعة الأمريكية بعدئذ بقرنين (.cfماكنيل ١٩٨٤: ١٢٧ ـ ٣٩؛ فان دورن ١٩٧٥: ٩ ff). لقد تم تحويل تقنيات الحصار (١) لزيادة كفاءة قوة العمل العسكرية، (٢) لتخفيض التكاليف بلغة الإصابات، و (٣) لتسهيل الحفاظ على الانضباط في صفوف الجيش. وضعت معايير موحدة للمسير وتلقيم وإطلاق البنادق، وجُعل التدريب نشاطاً منتظماً. لقد جرى تقسيم الجيش إلى وحدات تكتيكية أصغر، وتمت زيادة أعداد الضباط وضباط الصف وتم ترشيد خطوط القيادة.

((بهذه الطريقة أصبح الجيش متعضية مفصلية ذات جهاز عصبي مركزي يسمح باستجابة حساسة وأكثر أو أقل ذكاء للظروف غير المتنبأ بها. فكل حركة كانت تحقق مستوى جديداً من الدقة والسرعة. إن الحركات الفردية للجنود عند إطلاق النار والمسير بالإضافة إلى حركات الكتائب عبر ساحة المعركة يمكن التحكم والتنبؤ بها كما لم يحدث من قبل. كان بإمكان الوحدة المدربة جيداً، بجعل كل حركة محسوبة، أن تزيد مقدار الرصاص المقذوف ضد العدو في كل دقيقة من المعركة. لم تعد براعة وتصميم رجال المشاة الفرديين تهمان نادراً. لكن البسالة والشجاعة الشخصية كلها اختفت تحت روتين مصفح بالدروع ... مع ذلك كان الجند المدربون بالأسلوب الموريسي يظهرون بشكل تلقائي كفاءة فائقة في المعركة.)) (ماكنيل ١٩٨٤: ١٣٠)

إن أهمية هذا الابتكار هي أنه حيَّد المزايا العالية التي كانت تتمتع بها إسبانيا والتي كانت تميل بموجبها إلى مساواة القدرات العسكرية النسبية داخل أوروبة. بالتشجيع الفعال على تبني هذه التقنيات الجديدة من قبل حلفائها، خلقت المقاطعات المتحدة شروط المساواة الحقيقية بين الدول الأوروبية، التي أصبحت المقدمة لمنظومة وستفاليا المستقبلية. وبالطبع، بفعل ذلك، عززت زعامتها الفكرية والمعنوية على الحكام السلاليين الذين كانوا يسعون إلى شرعنة حقوقهم المطلقة في الحكم.

رابعاً وأخيراً، كانت قدرات الأوليغارشية الرأسمالية الهولندية على صنع الدولة أكبر بكثير من قدرات الأوليغارشية الفينيسية. إن حصرية المصالح الرأسمالية في تنظيم وإدارة الدولة الفينيسية كانت المصدر الرئيسي لقوتها لكنها كانت أيضاً القيد الرئيسي لتلك القوة. لأن هذه الحصرية أبقت الأفق السياسي للأوليغارشية الڤينيسية ضمن الحدود التي وضعها تحليل الكلفة ـ الفائدة ومسك الدفاتر مزدوجة القيد double –entry. هذا معناه أنها أبقت الحكام الڤينيسيين بعيداً عن القضايا السياسية والاجتماعية التي كانت تمزق العالم الذي كانوا يعملون ضمنه.

في المقابل، كانت قدرات الأوليغارشية الرأسمالية الهولندية على صنع الدولة قد تشكلت في كفاح طويل للتحرر من الحكم الإمبراطوري الإسباني. فلكي تنجح في هذا الكفاح، كان عليها أن تشكل تحالفاً، وأن تتقاسم السلطة مع المصالح السلالية (آل أورانج)، وكان عليها أن تروض التمرد الشعبي (الكالڤينية). كنتيجة لذلك، كانت سلطة الأوليغارشية الرأسمالية أقل إطلاقية بكثير داخل الدولة الهولندية مما كانت داخل الدولة الڤينيسية. لكن لهذا السبب تحديداً طورت الزمرة الحاكمة الهولندية قدرات أعظم بكثير مما طور الحكام الڤينيسيون على طرح وحل المشكلات التي استعر حولها صراع القوى الأوروبية. لهذا أصبحت المقاطعات المتحدة مهيمنة بفضل كونها أقل، وليس أكثر رأسمالية من ڤينيسيا.

الهيمنة البريطانية وإمبريالية التجارة الحرة

لم يحكم الهولنديون المنظومة التي خلقوها. فحالما وجدت منظومة وستفاليا، بدأت المقاطعات المتحدة تفقد مكانتها التي اكتسبتها مؤخراً كقوة عالمية. على مدى أكثر من نصف قرن استمر الهولنديون يقودون دول منظومة وستفاليا حديثة الولادة في اتجاه محدد ـ على النحو الأبرز، في اتجاه التوسع التجاري إلى ما وراء البحار المدعوم بقوة بحرية وتشكيل شركات مساهمة

مرخصة. لكن هذه القيادة كانت بشكل نموذجي ما دعوناها بالقيادة ضد مشيئة القائد، نظراً إلى أنها كانت تقوض أكثر مما تعزز السلطة الهولندية. لهذا كانت الهيمنة العالمية الهولندية تشكيلاً سريع الزوال يُحطَّم بالسرعة التي يُصنع بها.

بلغة القوة العالمية، كان المستفيدان الأساسيان من منظومة الحكم الجديدة هما الحليفتان السابقتان للمقاطعات المتحدة، فرنسا وإنكلترا. فعلى مدى القرن ونصف القرن التالي ـ من اندلاع الحروب الأنغلوهولندية في عام ١٦٥٢(بعد أربع سنوات فقط من تسوية وستفاليا) إلى نهاية الحروب النابوليونية في عام ١٨١٥ ـ كانت المنظومة الدولية يطغى عليها الصراع من أجل التفوق العالمي بين هاتين القوتين العظميين.

تطورهذا النزاع المطول في ثلاثة أطوار متداخلة جزئياً كانت نسخةً في بعض الوجوه عن أطوار صراع القرن السادس عشر "الطويل". تميز الطور الأول مرة أخرى بمساعي الحكام الإقليميين ليستدمجوا ضمن ممالكهم الدولة الرأسمالية المتزعمة. كما حاولت فرنسا وإسبانيا بالضبط أن تغزوا دول المدن الإيطالية الشمالية في أواخر القرن الخامس عشر، كذلك حاولت إنكلترا وقبلها فرنسا في أواخر القرن السابع عشر أن تستدخلا ضمن نطاقي حكمهما شبكات تجارة المقاطعات المتحدة وقوتها.

كما أكد كولبرت Colbert في نصائحه إلى لويس الرابع عشر، " [إذا] كان على الملك أن يُخضع كل المقاطعات المتحدة لسلطته، فستصبح تجارتها هي تجارة رعايا جلالته، ولن يكون هناك شيء للسؤال عنه" (مقتبس لدى أندرسون ١٩٧٤: ٣٦ ـ ٧). تكمن المشكلة في هذه النصيحة في عبارة "إذا". فحتى بالرغم من القدرات الإستراتيجية لفرنسا القرن السابع عشر (أو للمسألة نفسها لإنكلترا) كانت تتجاوز إلى حد كبير قدرات نظيراتها في القرن الخامس عشر، فإن القدرات الاستراتيجية للمقاطعات المتحدة كانت تتجاوز قدرات الدول الرأسمالية المتزعمة للقرن الخامس عشر بهامش أكبر حتى. بغض النظر عن الجهد

المشترك قصير الأجل، فقد فشلت فرنسا وإنكلترا في إخضاع الهولنديين. مرة أخرى، أثبت التنافس بين الغازيين المدعيين أنه عقبة كأداء على الطريق إلى الغزو.

عندما فشلت هذه المساعي، دخل الصراع طوراً ثانياً أصبحت فيه جهود المتنافستين مركزة بشكل متزايد على استدماج مصادر ثروة الدولة الرأسمالية وقوتها أكثر مما تركزت على الدولة الرأسمالية ذاتها. فكما تصارعت البرتغال وإسبانيا من أجل السيطرة على المتاجرة مع الشرق، كذلك تصارعت فرنسا وإنكلترا من أجل السيطرة على المحيط الأطلنطي. مع ذلك، فإن الاختلافات بين الصراعين هي بنفس أهمية التشابهات.

كانت فرنسا وإنكلترا كلتاهما وافدتين متأخرتين إلى صراع القوى العالمية. وهذا ما منحهما بعض المزايا. كانت أهم هذه المزايا هي أنه حين دخلت فرنسا وإنكلترا شغل التوسع الإقليمي في العالم خارج الأوروبي، كان انتشار "الإدارة العلمية" الموريسية إلى الجيوش الأوروبية قد بدأ يحول مزيتهما النسبية على جيوش الحكام خارج أوروبة إلى فجوة لا يمكن ردمها. كانت قوة الإمبراطورية العثمانية قد بدأت تنحدر على نحو لا يمكن إعكاسه:

((في الشرق الأقصى، أصبح الأسلوب الجديد لتدريب الجنود هاماً عندما بدأ أساتذة التدريب الأوروبيون يحدثون جيوشاً مصغرة بتجنيد القوة البشرية المحلية من أجل حماية مراكز التجارة الفرنسية والهولندية والإنكليزية على شواطئ المحيط الهندي. وفي القرن الثامن عشر، فإن مثل هذه القوات، كيفما كانت صغيرة جداً، قد أظهرت تفوقاً واضحاً على الجيوش الضخمة التي اعتاد الحكام المحليون أن يزجوا بها في الميدان.)) (ماكنيل ١٩٨٤: ١٣٥).

بالتأكيد، لم يحدث حتى القرن القرن التاسع عشر أن أصبح هذا التفوق طاغياً بما يكفي لأن يترجم إلى غزوات إقليمية كبيرة في شبه القارة الهندية وإلى إخضاع الصين الإمبراطورية للأوامر الأوروبية. لكن قبلئذ في القرن الثامن عشر كان التفوق كافياً لتمكين الوافدتين المتأخرتين ـ وبريطانيا على وجه الخصوص ـ

من غزو بعض أغزر مصادر الجزية (الخراج) للإمبراطورية المغولية المنهارة ـ أبرزها البنغال ـ ولذلك تتجاوز مجرد إقامة إمبراطورية بحرية آسيوية كما فعل البرتغاليون والهولنديون. كانت الهوة الناشئة بين القدرات العسكرية الغربية واللاغربية مع ذلك قليلة الفائدة للوافدتين المتأخرتين في إزاحة البرتغاليين والإسبان وقبل كل شيء الهولنديين من المواقع الموطدة عند تقاطعات طرق التجارة العالمية. فلكي تلحقا بالوافدتين الأوليين وتتخطياهما، كان على الوافدتين المتأخرتين أن تعيدا هيكلة الجغرافيا السياسية للتجارة العالمية بشكل جذري. وهذا بالضبط ما حققته التوليفة الجديدة للرأسمالية والإقليمية التي أوجدتها المركنتيلية الفرنسية والبريطانية في القرن الثامن عشر.

كان لهذه [التوليفية] ثلاثة مقومات كبيرة ومترابطة بشكل قوي: الاستعمار الاستيطاني، العبودية الرأسمالية، والنزعة القومية الاقتصادية. كانت المقومات الثلاثة كلها ضرورية لإعادة تنظيم الفضاء الاقتصادي ـ السياسي العالمي، لكن الاستعمار الاستيطاني ربما كان العنصر القيادي في التركيبة. إن الحكام البريطانيين على وجه الخصوص اعتمدوا بشدة على المبادرة الخاصة لرعاياهم في موازنة مزايا الوافدين الأوائل في التوسع ما وراء البحار:

((بالرغم من أنه لم يكن بمقدور الإنكليز أن يجاروا الهولنديين في الفطنة المالية وفي حجم وفعالية أسطولهم التجاري، فقد آمنوا بإقامة مستعمرات استيطانية وليس مجرد موانئ على الطريق... إلى الإنديز ....بالإضافة إلى الشركات المساهمة أو المرخصة طور الإنكليز وسائل لأجل الاستعمار كالمستعمرة التملكية المشابهة للقبطانيات captaincies البرتغالية في البرازيل، ومستعمرات التاج التي تكون بشكل طبيعي تحت السيطرة الملكية المباشرة. إن ما كانت تفتقر إليه المستعمرات الإنكليزية في أمريكا في الموارد الطبيعية والانتظام قد عوضته في عدد وكدح المستعمرين أنفسهم.)) (نادل وكورتيس ١٩٦٤: ٩ ـ ١٠)

كانت العبودية الرأسمالية من ناحية أولى شرطاً للاستعمار الاستيطاني ومن الناحية الأخرى نتيجة لنجاحه. لأن التوسع في عدد وكدح المستعمرين كان

محدوداً باستمرار، ويعاد خلقه باستمرار، فإن نواقص القوة العاملة التي لم يكن بالإمكان سدها بالاعتماد بشكل حصري، أو حتى بالدرجة الأولى، على الإمدادات المولدة بشكل تلقائي من داخل صفوف الجماعات السكانية الاستيطانية أو استخلاصها بالقوة من الجماعات السكانية الأصلية. هذا النقص المزمن في اليد العاملة عزز ربحية المشاريع الرأسمالية المنخرطة في تأمين النقل (في أفريقية بالدرجة الأولى) والاستخدام الإنتاجي (في الأمريكتين بالدرجة الأولى) وعمل العبيد. وكما يلاحظ روبن بلاكبرن (١٩٨٨: ١٣) Robin Blackburn ، فإن "عبودية العالم الجديد حلت مشكلة اليد العاملة الاستعمارية في وقت لم يكن يوجد فيه حل آخر في المنظور". لقد أصبح حل مشكلة اليد العاملة الاستعمارية، بدوره، العامل الرئيسي في توسيع البنية التحتية وتوسيع مخارج التصريف الضرورية لاستدامة الجهود الإنتاجية للمستوطنين.

إن الاستعمار الاستيطاني والعبودية الرأسمالية شرطان ضروريان لكنهما غير كافيين لنجاح المركنتيلية الفرنسية والبريطانية في إعادة الهيكلة الجذرية للاقتصاد السياسي العالمي. لقد كان للمقوم الأساسي الكبير، القومية الاقتصادية، وجهان رئيسيان. الأول هو التراكم الذي لا نهاية له للفوائض النقدية في التجارة الاستعمارية والتجارة بين الدول ـ تراكم غالباً ما تُماهى به المركنتيلية. أما الثاني فكان صنع الاقتصاد القومي أو، بشكل أفضل، المحلي. كما أكد غوستاف فون شمولر Gustav von Schmoller "في أعمق نواتها لم تكن [المركنتيلية] سوى صنع الدولة ـ ليس صنع الدولة بالمعنى الضيق، بل صنع الدولة وصنع الاقتصاد القومي في الوقت نفسه" (مقتبس لدى ويلسون ١٩٥٨: ٦).

لقد تحقق الكمال في صنع الاقتصاد القومي على صعيد مضخَّم بشكل كبير جعل الحروب تسدد [تكاليفها] بنفسها. بتحويل تكاليف الحماية إلى عائدات، الذي كانت دول المدن الإيطالية رائدة له قبلئذ بثلاثة قرون. من ناحية أولى من خلال الإيعازات إلى بيروقراطيات الدول ومن ناحية أخرى من خلال الحوافز

إلى المشروع الخاص، استدمج حكام فرنسا والمملكة المتحدة ضمن ممالكهم كثيراً من العدد المتنامي من النشاطات التي دخلت، بشكل مباشر أو غير مباشر، كمدخلات inputs في صنع الحرب وصنع الدولة بقدر ما كان ذلك ممكناً. بهذه الطريقة نجحتا في تحويل حصة من تكاليف الحماية إلى عائدات ضرائب أكبر بكثير مما فعلت دول المدن الإيطالية، أو بهذا الخصوص المقاطعات المتحدة، أو مما كان بمقدورها أن تفعله. وبإنفاق هذه العائدات الضريبية المعززة داخل اقتصاداتها المحلية، خلقتا حوافز وفرص جديدة لإقامة صلات جديدة دوماً بين النشاطات وبذلك تجعل الحروب تسدد تكاليفها بنفسها أكثر فأكثر.

لم يكن ما يحدث، في الحقيقة، أن الحروب "تسدد تكاليفها بنفسها"، بل أن عدداً متزايداً من المدنيين كان يُعبأ للتعزيز غير المباشر، ودون دراية غالباً، لجهود الحكام لصنع الحرب وصنع الدولة. فقد كان صنع الحرب وصنع الدولة يصبحان شغلاً ملتوياً بشكل متزايد يتضمن عدداً ومجالاً وتشكيلة دائمة النمو من النشاطات غير المتصلة ظاهرياً. إن مقدرة الحكام المركنتيليين على تعبئة طاقات رعاياهم المدنيين في تعهد وتنفيذ هذه النشاطات لم تكن بلا حدود. على العكس من ذلك، فقد كانت محدودة بشكل ضيق بقدرتهم على الاستيلاء على منافع التجارة العالمية والاستعمار الاستيطاني والعبودية الرأسمالية، وتحويل هذه المنافع إلى مكافآت كافية من أجل المقاولاتية entrepreneurship والجهود الإنتاجية لرعاياهم المتروبوليين (.cf تيلي ١٩٩٠: ٨٢ـ ٣).

إن الحكام البريطانيين، بكسر هذه القيود، قد امتلكوا مزية حاسمة على كل منافسيهم، بمن فيهم الفرنسيون. لقد كانت هذه مزية سياسية، وكانت تشبه المزية النسبية لفينيسيا في أوج قوتها:

((في كل من التجارة إلى ما وراء البحار والقوة البحرية، كسبت بريطانيا التفوق، يساندها في ذلك، مثل ڤينيسا، عاملان متداخلان: موقعها [كـ]جزيرة والدور الجديد الذي وقع في يديها، دور الوسيط بين عالمين. خلافاً للقوى

القاريـة، اسـتطاعت بريطانيـا أن توجـه قوتهـا الموحـدة نحـو البحـر؛ وخلافـاً لمنافـسيها الهولنـديين، لم يكـن يتعـين عليهـا أن تحـصن بالجنـد جبهـة بريـة)) (ديهايو ١٩٦٢: ٧٣)

كما سنرى في الفصل الثالث، "أصبحت" إنكلترا\بريطانيا جزيرة قوية من خلال سيرورة مؤلمة [استمرت] قرنين طويلين من "تعلم" كيف تحول عائقاً جيوسياسياً أساسياً في صراع القوى القارية في مواجهة فرنسا وإسبانيا إلى مزية تنافسية حاسمة في الصراع من أجل التفوق التجاري العالمي. ومع ذلك، في منتصف القرن السابع عشر، كانت هذه السيرورة كاملة من أجل كل الأغراض العملية. ومنذئذ فصاعداً، فإن توجيه الطاقات والموارد البريطانية نحو التوسع فيما وراء البحار، في حين كانت طاقات وموارد منافساتها الأوروبيات محصورة في الصراعات القريبة من الوطن، قد ولَّد سيرورة دائرية وتراكمية. إن النجاحات البريطانية في التوسع فيما وراء البحار زادت الضغط على دول أوروبة القارية لكي تجاري القوة العالمية المتنامية لبريطانيا. لكن هذه النجاحات أيضاً زودت بريطانيا بالوسائل الضرورية لإدارة توازن القوة في أوروبة القارية لكي تبقي منافسيها مشغولين قريباً من الوطن. مع مرور الزمن، وضعت هذه الدائرة الخيرة\\ الشريرة بريطانيا في موقع استطاعت فيه أن تزيح كل المنافسين من التوسع فيما وراء البحار وتصبح، في الوقت نفسه، السيد الذي لا ينازَع لتوازن القوة الأوروبي.

عندما ربحت بريطانيا حرب السنوات السبع (١٧٥٦ ـ ٦٣)، انتهى الصراع مع فرنسا من أجل التفوق العالمي. لكنها لم تصبح بذلك مهيمنة على العالم. على العكس، حالما انتهى الصراع من أجل التفوق العالمي، دخل النزاع طوراً ثالثاً تميز بالشواش المنظومي المتزايد. فقد أصبحت بريطانيا، مثل المقاطعات المتحدة في أوائل القرن السابع عشر، مهيمنة بخلق نظام عالمي جديد من هذا الشواش المنظومي.

كما في أوائل القرن السابع عشر، كان الشواش المنظومي نتيجة لإقحام النزاع الاجتماعي في صراعات الحكام على السلطة. ومع ذلك، كان ثمة اختلافات مهمة بين الوضعين. الاختلاف الأهم هو الدرجة الأكبر بكثير من الاستقلال والفعالية التي أظهرها الرعايا المتمردون في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر بالمقارنة مع أوائل القرن السابع عشر.

بالتأكيد، إن الموجة الجديدة من التمرد على صعيد المنظومة كانت لها أصولها الأعمق في الصراع من أجل المحيط الأطلنطي، كما سنرى. مع أنه حالما انفجر التمرد خلق الشروط من أجل تجدد التنافس الأنغلو ـ فرنسي على أسس جديدة كلياً، واستمر التمرد مندلعاً لنحو ثلاثين عاماً بعد أن توقف هذا التنافس. بأخذ الفترة ١٧٧٦ ـ ١٨٤٨ ككل، فقد أدت هذه الموجة الثانية من التمرد إلى تحول شامل في علاقات الحاكم ـ الرعية في كل أنحاء الأمريكتين وفي معظم أوروبة، وثانياً، إلى إقامة نوع جديد كلياً من الهيمنة العالمية (إمبريالية التجارة الحرة البريطانية) التي أعادت تنظيم المنظومة الدولية بشكل شامل لتستوعب ذاك التحول.

يمكن رد الأصول الأعمق لهذه الموجة من التمرد إلى الصراع السابق من أجل الأطلنطي لأن القوى الفاعلة فيه كانت هي تحديداً القوى الاجتماعية التي أوجدها وشكَّلها ذلك الصراع في جماعات جديدة: المستوطنون الاستعماريون، عبيد المزارع، والطبقات الوسطى المتروبولية. بدأ التمرد في المستعمرات مع إعلان الاستقلال الأمريكي في ١٧٧٦ وضرب المملكة المتحدة أولاً. فانتهز الحكام الفرنسيون الفرصة على الفور لبدء حملة انتقامية revanchist [لاسترداد المقاطعات]. مع ذلك، سرعان ما ارتدت هذه الحملة بشكل عكسي مع ثورة ١٧٨٩. إن الطاقات التي حررتها الثورة قد جرى توجيهها تحت حكم نابليون إلى إعادة مضاعفة الجهود الانتقامية الفرنسية. وهذه، بدورها، أدت إلى تعميم تمردات المستوطنين والعبيد والطبقات الوسطى (.cf هوبسباوم ١٩٦٢؛ ڤالرشتاين ١٩٨٨؛ بلاكبرن ١٩٨٨؛ سكاما ١٩٨٩).

في أثناء هذا الصراعات بين الدول والصراعات داخل الدول حدثت انتهاكات واسعة النطاق لمبادئ منظومة وستفاليا ومعاييرها وقواعدها. إن فرنسا النابليونية على وجه الخصوص قد داست على حقوق الحكم المطلق للحكام الأوروبيين بتحريك الثورة من تحت وبفرض الأوامر الإمبراطورية من فوق. وفي الوقت نفسه، تعدت على حقوق الملكية وحرية التجارة لغير المتحاربين، من خلال مصادرات الملكيات، والحصارات، واقتصاد طلبي command economy يغطي معظم أوروبة القارية.

أصبحت المملكة المتحدة المهيمنة الأولى بقيادة تحالف عريض من القوى السلالية بالدرجة الأولى في الكفاح ضد هذه الانتهاكات على حقوقهم المطلقة في الحكم ومن أجل استعادة منظومة وستفاليا. لقد أنجزت هذه الاستعادة بنجاح مع تسوية فيينا لعام ١٨١٥ومؤتمر أيكس لا شابل Aix – la - Chapelle اللاحق عام ١٨١٨. إلى هذه النقطة كانت الهيمنة البريطانية نسخة عن الهيمنة الهولندية. ومثلما كان الهولنديون قد قادوا بنجاح المنظومة الدولية التي كانت على وشك الولادة في الصراع ضد الإدعاءات الإمبراطورية لإسبانيا هابسبورغ، كذلك قاد البريطانيون بنجاح المنظومة الدولية التي كانت على وشك الفناء في الصراع ضد الادعاءات الإمبراطورية لفرنسا النابليونية. (cf. Dehio 1962).

على كل، خلافاً للمقاطعات المتحدة، استمرت المملكة المتحدة في حكم المنظومة الدولية، وبفعلها ذلك، تولت إعادة تنظيم كبرى لتلك المنظومة تهدف إلى استيعاب وقائع القوة الجديدة التي أطلقتها الانتفاضة الثورية المستمرة. إن المنظومة الذي ظهرت إلى حيز الوجود هي ما دعاها جون غالاغر ورونالد روبنسون (١٩٥٣) بإمبريالية التجارة الحرة ـ منظومة حكم عالمية وسعت منظومة وستفاليا وأطاحت بها. وهذا يمكن ملاحظته على ثلاثة مستويات مختلفة لكنها مترابطة من التحليل.

الأول، انضمت مجموعة جديدة من الدول إلى مجموعة الدول السلالية والأوليغارشية التي كانت قد شكلت النواة الأصلية لمنظومة وستفاليا. كانت

المجموعة الجديدة تتألف بالدرجة الأولى من الدول التي تسيطر عليها الجماعات القومية من أصحاب الملكيات التي كانت قد نجحت في نيل الاستقلال عن الإمبراطوريات القديمة والجديدة. هكذا بدأت العلاقات الدولية تحكمها ليس المصالح والطموحات والعواطف الشخصية للملوك بل المصالح والطموحات والعواطف الجمعية لهذه الجماعات القومية. (Carr 1945: 8).

ترافقت هذه "الدمقرطة" للنزعة القومية بمركزة غير مسبوقة للسلطة العالمية في يدي دولة واحدة، المملكة المتحدة. في المنظومة الدولية الموسعة التي تمخضت عن الانتفاضة الثورية لـ ١٧٧٦ ـ ١٨٤٨، انخرطت المملكة المتحدة وحدها في الوقت نفسه في سياسة مناطق العالم كلها وحظيت، بشكل أهم، بموقع قيادي في معظمها. فللمرة الأولى، تحقق بشكل كامل، ولو مؤقتاً، هدف كل الدول الرأسمالية السابقة في أن تكون سيداً وليس عبداً لتوازن القوة العالمي من قبل الدولة الرأسمالية المتزعمة للعصر.

لكي تدير توازن القوة العالمي بشكل أكثر فعالية، أخذت المملكة المتحدة زمام المبادرة في تمتين نظام التشاور الرخو بين قوى أوروبة العظمى الذي كان ساري المفعول منذ معاهدة سلام وستفاليا. فكانت النتيجة هي تفاهم أوروبة[١]، الذي كان، منذ البدء، بالدرجة الأولى أداة للسيطرة البريطانية على توازن القوة القاري. بعد سلام فيينا بنحو ثلاثين عاماً لعب تفاهم أوروبة دوراً ثانوياً في سياسة أوروبة القارية بالنسبة إلى "هرميات الدم والامتياز" التي كانت قد شكلت الحلف المقدس. لكن عندما تفكك الحلف تحت الضغط المتصاعد للنزعة القومية الديموقراطية، برز التفاهم سريعاً بوصفه الأداة الرئيسية لضبط العلاقات الدولية في أوروبة. (بولانيي ١٩٥٧: ٧ ـ ٩).

---

(١) تفاهم أوروبة Concert of Europe: اتفاقية بين النمسا وبروسيا وروسيا على الدفاع عن مصالحهم المشتركة بعد مؤتمر فيينا (١٨١٥) [المترجم].

الثاني، كان تفكك الإمبراطوريات الاستعمارية في العالم الغربي مصحوباً ومتبوعاً بتوسعها في العالم اللاغربي. ففي بداية القرن التاسع عشر، كانت الدول الغربية تطالب بـ ٥٥ بالمئة لكنها في الواقع كانت تسيطر على حوالي ٣٥ بالمئة من سطح يابسة الأرض. في عام ١٨٧٨ ارتفعت هذه النسبة إلى ٦٧ بالمئة، وفي عام ١٩١٤ إلى ٨٥ بالمئة (ماغدوف ١٩٧٨: ٢٩، ٣٦). "لا توجد في التاريخ مجموعة أخرى من المستعمرات بهذه الضخامة"، يلاحظ إدوارد سعيد (١٩٩٣: ٨)، " مسيطر عليها بهذا الشكل الكلي ولا بمثل هذا التفاوت في القوة بالنسبة إلى المتروبول الغربي."

أخذت بريطانيا حصة الأسد من الغزو الإقليمي. بفعل ذلك، أعادت إحياء الحكم الإمبراطوري على صعيد لم يشهده العالم سابقاً أبداً. إن هذا الإحياء للحكم الإمبراطوري هو في الواقع السبب الرئيسي لتسمية هيمنة بريطانيا العالمية في القرن التاسع عشر باسم إمبريالية التجارة الحرة ـ تعبير نستعمله للتشديد ليس فقط على سيطرة بريطانيا على المنظومة العالمية من خلال ممارسة وأيديولوجيا التجارة الحرة، كما يفعل غالاغر وروبنسون، بل أيضاً وبشكل خاص على الأسس الإمبراطورية لنظام حكم بريطانيا للتجارة الحرة والتراكم على الصعيد العالمي. لم يسبق لأي حاكم إقليمي من قبل أن استدمج ضمن ممالكه domains مثل هذا العدد الكبير من الأراضي، بهذه الكثافة من السكان، بمثل هذا الترامي، كما فعلت المملكة المتحدة في القرن التاسع عشر. ولم يسبق لأي حاكم إقليمي من قبل أن استخرج بفعالية مثل هذا الكم من الخراج في مثل هذا الوقت القصير ـ في القوة البشرية، في الموارد الطبيعية، وفي وسائل المدفوعات، كما فعلت الدولة البريطانية وزبانيتها في شبه القارة الهندية في أثناء القرن التاسع عشر. كان جزء من هذا الخراج يستعمل لدعم وتوسيع الجهاز القسري الذي من خلاله أضيف المزيد ثم المزيد من الرعايا اللاغربيين إلى الإمبراطورية الإقليمية البريطانية. لكن جزءاً آخر، واضحاً بالقدر نفسه، كان يُحوَّل بشكل أو بآخر إلى لندن، ليعاد تدويره في دارات الثروة التي كان من خلالها يعاد إنتاج وتوسيع القوة البريطانية

في العالم الغربي. هكذا تلاقح منطقا القوة الإقليمي والرأسمالي ('TMT)و ('MTM)وعززا أحدهما الآخر.

إن إعادة تدوير الخراج الإمبراطوري المستخرج من المستعمرات إلى رأس مال يستثمر في كل أنحاء العالم قد عززت مزية لندن المقارنة كمركز رأسمالي عالمي في مواجهة المراكز المنافسة كأمستردام وباريس (جنكينز ١٩٣٨). هذه المزية المقارنة جعلت لندن البيت الطبيعي للمالية العالية haute finance ـ جسم مشبوك بإحكام من الرأسماليين الكوزموبوليتيين تم تحويل شبكاتهم العالمية إلى أداة أخرى للسيطرة البريطانية على المنظومة الدولية:

((قامت المالية ... بالدور كوسيط قوي في مجالس وسياسات عدد من الدول الصغرى ذات السيادة. فكانت القروض، وتجديد القروض، تتوقف على الائتمان، والائتمان على السلوك الحسن. بما أنه، تحت الحكومة الدستورية (كانت الحكومات غير الدستورية ممقوتة بشدة) ينعكس السلوك في الميزانية ولا يمكن فصل القيمة البرانية للعملة عن تقييم الميزانية، كانت الحكومات الدائنة تنصح جيداً بأن تراقب تبادلاتها بحذر وتتجنب السياسات التي يمكن أن تنعكس على سلامة موقف الميزانية. أصبحت هذه الحكمة المفيدة قاعدة سلوك قوية حالما تبنى بلد ما معيار الذهب، الذي قيد التقلبات المسموح بها إلى الحد الأدنى. كان معيار الذهب والنزعة الدستورية الأداتين اللتان جعلتا صوت مدينة لندن مسموعاً في بلدان أصغر كثيرة كانت قد تبنت هذه الرموز للالتزام بالنظام الدولي الجديد. لقد حقق السلام البريطاني Pax Britannica سيطرته أحياناً عن طريق التسديد المشؤوم لمدفع السفينة الثقيل، لكنه ساد بشكل أكثر تواتراً عن طريق الشد في الوقت المناسب لخيط في الشبكة النقدية الدولية)). (بولانيي ١٩٥٧: ١٤)

أخيراً، وجد توسيع منظومة وستفاليا والإطاحة بها التعبير عنهما في وسيلة جديدة كلياً لحكم العالم. لقد كانت منظومة وستفالياً قائمة على مبدأ أنه لا توجد سلطة تعمل فوق المنظومة الدولية. أما إمبريالية التجارة الحرة، في المقابل، فقد

كرست المبدأ القائل إن القوانين السارية داخل وبين الدول خاضعة للسلطة العليا لكيان ميتافيزيقي جديد ـ سوق عالمية تحكمها "قوانينها" الخاصة بها ـ محبوة على نحو مزعوم بقدرات فوق طبيعية أكبر من أي شيء امتلكه البابا والإمبراطور في منظومة الحكم القروسطية. بتقديم تفوقها العالمي كتجسيد لهذا الكيان الميتافيزيقي، نجحت المملكة المتحدة في توسيع قوتها في المنظومة الدولية إلى أبعد تماماً مما يكفله مدى وفعالية جهازها القسري.

كانت هذه القوة نتيجة لتبني المملكة المتحدة أحادي الجانب لممارسة التجارة الحرة ولآيديولوجيتها.فنظام التجارة الحرة متعددة الأطراف لم يبدأ إلا في عام ١٨٦٠ مع توقيع معاهدة التجارة الأنغلوفرنسية، ومن أجل كافة الأغراض العملية انتهى في عام ١٨٧٩ مع الحمائية الألمانية "الجديدة". لكن منذ منتصف أربعينيات القرن التاسع عشر (١٨٤٠) إلى ١٩٣١، أبقت بريطانيا سوقها الداخلية مفتوحة من جانب واحد لمنتجات العالم بأكمله (Bairoch 1976a). هذه السياسة، بالتضافر مع التوسع الإقليمي إلى ما وراء البحار ومع تطوير صناعة سلع رأسمالية في الداخل، أصبحت أداة قوية للسيطرة على اقتصاد العالم بأكمله:

((إن استعمار الفضاءات الخالية [كذا]، وتطور الصناعة المشغلة بالآلات المعتمدة على الفحم وفتح الاتصالات على نطاق العالم من خلال السكك الحديدية وخدمات الشحن بالسفن قد سارت بخطا سريعة تحت القيادة البريطانية، وحثت في كل مكان على نشوء وتطور الأمم والوعي القومي؛ وكان النظير لـ "توسيع إنكلترا" هذا هي التجارة الحرة المعدة في بريطانيا منذ الأربعينيات [١٨٤٠] فصاعداً من أجل المنتجات الطبيعية والمواد الغذائية والمواد الخام من بقية العالم.)) (كار ١٩٤٥: ١٣ ـ ١٤)

بفتح سوقهم الداخلية، خلق الحكام البريطانيون شبكات عالمية من الاعتماد على توسيع ثروة وقوة المملكة المتحدة والولاء لها. هذه السيطرة على السوق العالمية، مجتمعة مع السيادة على توازن القوة العالمي وعلاقة منفعية متبادلة

متينة مع المالية العالية، قد مكنت المملكة المتحدة من حكم المنظومة الدولية بالفعالية نفسها التي تحكم بها إمبراطورية عالمية. كانت النتيجة "ظاهرة غير مسبوقة في حوليات الحضارة الغربية، أعني بها، سلاماً [أوروبياً] لمدة مئة عام ـ ١٨١٥ ـ ١٩١٤" (بولانيي ١٩٥٧: ٥).

لقد عكس ذلك القدرات الهيمنية غير المسبوقة للملكة المتحدة. إن جهازها القسري ـ بشكل أساسي بحريتها وجيوشها الاستعمارية ـ وموقعها الجزيري قد منحاها بلا شك مزية مقارنة حاسمة بالنسبة إلى كل منافسيها في صراع القوى الأوروبي والعالمي. لكن هذه المزية، مهما تكن كبيرة، لا يمكنها بشكل محتمل أن تفسر القدرة الاستثنائية على إعادة هيكلة العالم ـ وليس فقط المنظومة الدولية الأوروبية ـ ليلائم مصالحها القومية، وهو ما أثبتته بريطانيا في منتصف القرن التاسع عشر.

كانت هذه القدرة الاستثنائية تمظهراً للهيمنة ـ أي، للمقدرة على الزعم بموثوقية أن توسع قدرة المملكة المتحدة قد خدم ليس المصلحة القومية للملكة المتحدة فحسب بل مصلحة "كونية" أيضاً. كان الشيء المركزي لهذا الزعم الهيمني هو التمييز بين سلطة الحكام و"ثروة الأمم" المرسوم بدقة في الآيديولوجيا الليبرالية التي نشرتها الإنتلجنسيا البريطانية. إن التجارة الحرة كان من الممكن أن تقوض سيادة الحكام، لكنها يمكن في الوقت نفسه أن توسع ثروة رعاياهم، أو على الأقل ثروة رعاياهم أصحاب الأملاك.

كانت جاذبية وصدقية هذا الزعم قائمتين على ظروف منظومية خلقتها الانتفاضات الثورية لـ ١٧٧٦ ـ ١٨٤٨. لأن الجماعات القومية التي صعدت إلى السلطة في الأمريكتين وفي أجزاء كثيرة من أوروبة في أثناء هذه الانتفاضات كانت بالدرجة الأولى جماعات أصحاب الملكيات، الذين كان همهم الرئيسي هو القيمة النقدية لأصولهم assets أكثر من السلطة المستقلة لحكامهم. لقد كانت هذه الجماعات هي التي شكلت القوام "الطبيعي" للهيمنة البريطانية على التجارة الحرة.

في الوقت نفسه، كانت الانتفاضات الثورية ١٧٧٦ ـ ١٨٤٨ قد عززت التغيرات داخل المملكة المتحدة نفسها التي عززت قدرة حكامها على تلبية مطالبتها على نطاق المنظومة من أجل الثروة "الديموقراطية". كان أهم هذه التغيرات هي الثورة الصناعية، التي انطلقت تحت تأثير الحروب الثورية والنابليونية الفرنسية. لأغراضنا الحالية، فقد كانت الدلالة الرئيسية لهذه الثورة هي أنها عززت بشكل كبير علاقة التكامل التي ربطت مشاريع الرعايا البريطانيين بمشاريع رعايا الدول الأخرى، ولا سيما الدول التي انبثقت عن تمرد المستوطنين ضد الحكم البريطاني في شمال أمريكا. كنتيجة لذلك، بدأ الحكام البريطانيون يتحققون من أن ريادتهم في صنع الاقتصاد المحلي منحتهم مزية معتبرة في استخدام علاقة الرعية ـ الرعية عبر نطاقات السلطة السياسية بوصفها أدوات لامرئية لحكم دول أخرى ذات سيادة. لقد كان هذا التحقق أكثر من شيء آخر هو الذي أقنع الحكام البريطانيين بعد الحروب النابوليونية بأن يدعموا ويحموا قوى القومية الديموقراطية، أولاً في الأمريكتين، وفيما بعد في أوروبة، ضد النزعات الرجعية لحلفائهم السلاليين السابقين. **(أغويلار ١٩٦٨: ٢٣)** وكما ازدادت القدرة القومية لهذه القوى، كذلك ازدادت قدرات الجماعات الحاكمة البريطانية على أن تقود وتحكم المنظومة الدولية لكي توسع ثروتها وقوتها وهيبتها في الداخل وفي الخارج.

كانت إنجازات القوة العالمية لبريطانيا القرن التاسع عشر غير مسبوقة. ومع ذلك فإن جدة المسار التطوري الذي أدى إلى هذه الإنجازات ينبغي عدم المبالغة فيها. لأن إمبريالية التجارة الحرة لبريطانيا صهرت ببساطة في اتحاد متناغم مسارين تطوريين متباعدين كانت قد فتحتهما قبل وقت طويل الجماعاتُ الحاكمة للدول الأخرى. إن ما كان جديداً هو اتحاد المسارين لا المساران نفساهما.

كان أحد هذين المسارين قد فتحته ڤينيسيا قبلئذ بقرون. في الواقع، أن تكون بريطانيا ڤينيسيا القرن التاسع عشر كان لا يزال هو الهدف الذي دافع عنه

الأفراد القياديون لمجتمع الأعمال التجارية [البزنس] فيها في نهاية الحروب النابوليونية. وجرى استحضار التشبيه نفسه مرة أخرى ـ وإن بدلالات سلبية ـ عندما بدأ توسع القرن التاسع عشر للثروة والقوة البريطانيتين يصل إلى حدوده. (اينغهام ١٩٤٨: ٩)

إذا ركزنا على الميادين المتروبولية[1] وعلى العلاقات بين الدول الأوروبية، يكون هذا تشبيهاً ملائماً بلا ريب. إن أرض بريطانيا الصغيرة نسبياً، وموقعها الجزيري عند التقاطع الرئيسي للتجارة العالمية، تفوقها البحري، البنية الإنتربوتية[2] لاقتصادها الداخلي ـ كل هذه كانت صفات جعلتها تبدو كنسخة مكبرة عن الجمهورية الڤينيسية، أو بهذا الخصوص عن المقاطعات المتحدة، في أوج قوتها الخاصة. من المتعارف عليه، أن ميادين بريطانيا المتروبولية كانت أكبر، وكانت تضم موارد ديموغرافية وطبيعية أكبر بكثير من الميادين المتروبولية لسالفتيها الڤينيسية والهولندية. لكن هذا الاختلاف يمكن اعتباره مناظراً بشكل تقريبي للحجم والموارد الضخمة للاقتصاد العالمي الرأسمالي في القرن التاسع عشر، مقارنة مع العصور الأقدم عندما صعدت القوتان الڤينيسية والهولندية وانحدرتا.

كان المسار التطوري الثاني مختلفاً كلياً، ولا يمكن تصوره إلا بتوسيع زاوية رؤيتنا لتشمل ميادين ما وراء البحار والعلاقات بين البنى السياسية على الصعيد العالمي. من زاوية الرؤية الأوسع هذه، يبدو أن بريطانيا قد سارت ليس على خطا ڤينيسيا أو المقاطعات المتحدة، بل على خطا إسبانيا الإمبراطورية. كما لاحظ بول كينيدي (١٩٨٧: ٤٧)، فإن الإمبراطورية البريطانية في القرن التاسع عشر، مثل كتلة هابسبورغ قبلئذ بثلاثة قرون، "كانت تجمعاً من أراض مبعثرة على نطاق

---

(١) نسبة إلى المتروبول metropolis، العاصمة أو الحاضرة الاستعمارية أو الإمبراطورية. [المترجم].

(٢) الانتربوت entrepot: ميناء، أو مدينة، تجلب إليه البضائع من أجل الاستيراد والتصدير ومن أجل التجميع وإعادة التوزيع [المترجم].

واسع ـ عملاً بارعاً a tour de force سلالياً ـ سياسياً كان يتطلب موارد مستدامة هائلة من المادة والبراعة لكي يبقى مستمراً".

كما سنفصل في الفصل الثالث، فإن هذا التشابه بين التشكيلات المكانية للإمبراطورية البريطانية في القرن التاسع عشر وتشكيلات الإمبراطورية الإسبانية في القرن السادس عشر كان يقابله تشابه صارخ بين استراتيجيات وهيكليات الشبكات المتروبولية للتجارة طويلة المسافة والمالية العالية التي ساعدت مساعي الزمر الحاكمة للتشكيلتين الإمبراطوريتين وراء السلطة. ولم يكن هذان التشابهين الوحيدين. حتى مفهوم منظومة التجارة الحرة الذي يشمل دولاً سيادية متعددة يبدو أنه قد نشأ في إسبانيا الإمبراطورية. (نوسباوم ١٩٥٠: ٥٩ ـ ٦٢)

باختصار، إن توسيع منظومة وستفاليا وإطاحتها اللذين تحققا عن طريق ومن خلال إمبريالية التجارة الحرة لبريطانيا لم يتضمنا ببساطة "تقدماً" باتجاه هيكليات سياسية أعقد فأعقد على طول المسار التطوري الذي فتحته وتابعته الدول الرأسمالية المتزعمة للحقب السابقة. لقد تضمنا أيضاً "نكوصاً" نحو إستراتيجيات وهيكليات الحكم والتراكم على الصعيد العالمي التي كانت تبدو أنها قد أبطلت بفعل التطورات الأسبق على طول ذلك المسار. على وجه الخصوص، إن خلق هيكلية إمبراطورية رأسمالية جزئياً وإقليمية جزئياً، تخطت قوتها العالمية إلى حد بعيد أي شيء شهده العالم من قبل، تظهر أن تشكيل وتوسيع الاقتصاد العالمي الرأسمالي لم ينطويا على كثير من الإطاحة بقدر ما انطويا على استمرار بوسائل أخرى أكثر فعالية للمساعي الإمبراطورية للأزمنة ما قبل الحديثة.

لأن الاقتصاد العالمي الرأسمالي كما أعيد تكوينه في ظل الهيمنة البريطانية في القرن التاسع عشر كان "إمبراطورية عالمية" بقدر ما كان "اقتصاداً عالمياً" ـ نوعاً جديداً كلياً من الإمبراطورية العالمية بالتأكيد، لكنها إمبراطورية عالمية مع ذلك.

لقد كانت السمة الأهم والجديدة لهذه الإمبراطورية العالمية الفريدة من نوعها sui generis هي الاستعمال الواسع من قبل زمرها الحاكمة للسيطرة شبه الاحتكارية على وسائل مقبولة عالمياً للمدفوعات بـ "النقد العالمي" لضمان الإذعان لمطالبها، ليس فقط ضمن ميادينها المبعثرة على نطاق واسع، بل من قبل ملوك ورعايا الميادين السياسية الأخرى أيضاً. إن إعادة إنتاج هذه السيطرة شبه الاحتكارية على النقد العالمي كانت إشكالية إلى درجة عالية ولم تدم طويلاً جداً ـ على الأقل بالمقاييس التي أرستها الإمبراطوريات الأكثر نجاحاً بين الإمبراطوريات العالمية ما قبل الحديثة. لكنها بقدر ما استمرت، فقد مكنت الحكومة البريطانية من الحكم بفعالية كبيرة فوق فضاء اقتصادي سياسي أكبر بكثير مما فعلت أو استطاعت أي إمبراطورية عالمية سابقة.

الهيمنة الأمريكية وصعود منظومة المشروع الحر

مارست المملكة المتحدة وظائف حكومية عالمية حتى نهاية القرن التاسع عشر. مع ذلك، منذ سبعينيات القرن التاسع عشر (١٨٧٠) فصاعداً، بدأت تفقد السيطرة على توازن القوة الأوروبي وبعدئذ فوراً فقدت السيطرة على توازن القوة العالمي أيضاً. في الحالتين، كان صعود ألمانيا إلى منزلة القوة العالمية هو التطور الحاسم (كينيدي ١٩٨٧: ٢٠٩ ـ ١٣).

في الوقت نفسه، كانت قدرة المملكة المتحدة على الإمساك بمركز اقتصاد العالم الرأسمالي تتقوض بفعل نشوء اقتصاد قومي جديد ذي ثروة وحجم وموارد أعظم من ثروتها وحجمها ومواردها. كان هذا الاقتصاد هو الولايات المتحدة، التي تطورت إلى ضرب من "ثقب أسود" ذي قدرة على جذب اليد العاملة ورأس المال وقطاع المقاولات في أوروبة التي كانت المملكة المتحدة، ناهيك عن الدول الأقل ثروة وقوة، تمتلك فرصاً ضئيلة لمنافستها. إن التحديين الألماني والأمريكي للقوة العالمية البريطانية قد عزز كل منهما الآخر، ليشملا مقدرة

بريطانيا على حكم المنظومة الدولية، وأديا في النهاية إلى صراع جديد من أجل التفوق العالمي ذي عنف وشرانية غير مسبوقين.

في سياق هذا الصراع، مر النزاع ببعض الأطوار التي ميزت الصراعات السابقة من أجل التفوق العالمي لا بكلها. فالطور الأولي، الذي سعى فيه الحكام الإقليميون إلى استدماج الدولة الرأسمالية المتزعمة، كان مهملاً كلياً. في الحقيقة، إن اندماج المنطقين الإقليمي والرأسمالي للقوة قد قطع شوطاً طويلاً بين المتنافسين الرئيسيين الثلاثة (بريطانيا، وألمانيا، والولايات المتحدة) من أجل التفوق العالمي بحيث إنه من الصعب أن نميز من هم الحكام الرأسماليون ومن هم الإقليميون.

طوال فترة المواجهة، أظهر الحكام الألمان المتعاقبون نزوعاً إقليمياً أقوى بكثير من الحكام المتنافسين الآخرين. لكن هذه النزوعات الأقوى عكست وصولهم المتأخر إلى الدافع من أجل التوسع الإقليمي. كما رأينا، كانت المملكة المتحدة كل شيء إلا أن تكون شديدة البخل في اكتساباتها الإقليمية، وكان بناء الإمبراطورية في العالم اللاغربي جزءاً لا يتجزأ من هيمنتها على العالم. أما الولايات المتحدة، فإن تطورها إلى القطب الرئيسي للجذب من أجل اليد العاملة ورأس المال والموارد المقاولاتية لاقتصاد العالم قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالمدى القاري الذي أحرزه اقتصادها الداخلي في أثناء القرن التاسع عشر. فكما لاحظ غارث ستدمان جونز (١٩٧٢: ٢١٦ ـ ١٧):

((المؤرخون الأمريكيون الذين يتحدثون برضا عن غياب الاستعمار من النمط الاستيطاني المميز للقوى الأوروبية يخفون فحسب حقيقة أن التاريخ الداخلي لإمبريالية الولايات المتحدة بأكمله هو تاريخ سيرورة ضخمة من الاستيلاء الإقليمي والاحتلال. إن غياب النزعة الإقليمية "في الخارج" قد قام على نزعة إقليمية غير مسبوقة "في الداخل".))

كانت النزعة الإقليمية الداخلية غير المسبوقة داخلية بشكل كامل بالنسبة إلى المنطق الرأسمالي للقوة. فالنزعة الإقليمية والرأسمالية البريطانيتان قد تلاقحتا. لكن الرأسمالية والإقليمية الأمريكيتين لم تكونا قابلتين للتمييز إحداهما عن الأخرى. هذا التناغم الكامل للنزعة الإقليمية والرأسمالية في تشكيل الدولة الأمريكية كان يمثله أفضل تمثيل تعايشهما في فكر بنجامين فرانكلين.

زعم ماكس ڤيبر (١٩٣٠: ٤٨ ـ ٥٥) أن الروح الرأسمالية كانت موجودة في مسقط رأس فرانكلين (ماساشوستس) قبل أن يتجسد النظام الرأسمالي فعلاً، وسند هذا الزعم بالاقتباس مطولاً من وثيقة أيد فيها فرانكلين فضائل الاقتصاد economizingبلا رحمة بسبب كسب المزيد ثم المزيد من المال كغاية في حد ذاته. إن ما لم يلحظه ڤيبر هو أن الروح الرأسمالية المعبر عنها في هذه الوثيقة "بنقاء شبه كلاسيكي" إنما كانت منسوجة في ذهن فرانكلين مع روح إقليمية معلنة بالقدر نفسه. لأن فرانكلين في وثيقة أخرى:

((تنبأ بأن سكان المستعمرات [الأمريكية الشمالية] سيتضاعفون كل ربع قرن وحث الحكومة البريطانية على تأمين فضاء عيش إضافياً لأجل الوافدين الجدد، على قاعدة أن الأمير الذي "يكتسب أرضاً جديدة، إذا وجدها شاغرة، أو يزيح السكان الأصليين ليعطي شعبه متسعاً"، يستحق امتنان الأجيال القادمة.))

إن محاولة الحكومة البريطانية بعد الهزيمة في حرب السنوات السبع أن تكبح توسع مستعمراتها الأمريكية الشمالية نحو الغرب وتجعلها تدفع تكاليف الإمبراطورية بأكملها قد أثارت الانشقاق الذي أدى في نهاية المطاف إلى ثورة ١٧٧٦ (ڤالرشتاين ١٩٨٨: ٢٠٢ ـ ٣). لكن حالما أطلقت الثورة أيدي المستوطنين شرعوا في غزو القارة الأمريكية الشمالية بقدر ما كان مربحاً منها، وأعادوا تنظيم فضائها بطريقة رأسمالية كلياً. من بين أشياء أخرى كان هذا يعني "إزاحة السكان الأصليين" لخلق متسع من أجل السكان المهاجرين الدائمي التوسع، تماماً كما دافع عنه فرانكلين. فكانت النتيجة "إمبراطورية" إقليمية

داخلية متراصة ـ مصطلح كان يستعمل بشكل تبادلي مع الاتحاد الفيديرالي في قواميس واشنطن وأدامز وهاميلتن وجفرسون (فان ألستاين ١٩٦٠: ١ ـ ١٠) ـ تتميز بتكاليف حماية أدنى بشكل كبير من إمبراطورية بريطانيا الإقليمية الشاسعة وراء البحار.

كانت بريطانيا وأمريكا النموذجين لـ"الإمبراطورية" التي حاول الحكام الألمان إعادة إنتاجها بنزعتهم الإقليمية المتأخرة. في البدء، حاولوا أن يحذو حذو بريطانيا بالبحث عن مستعمرات وراء البحار وبتحدي التفوق البحري البريطاني. لكن حالما كانت نتيجة الحرب العالمية الأولى قد أثبتت لا جدوى هذا الهدف، بالإضافة إلى تفوق النموذج الأمريكي، حاولوا محاكاة الولايات المتحدة (نيومان ١٩٤٢؛ ليشتايم ١٩٧٤: ٦٧)

لم تجرب ألمانيا ولا الولايات المتحدة أبداً أن تستدمجا ضمن مجالهما الدولة الرأسمالية المتزعمة، كما حاولت فرنسا وإسبانيا في القرن الخامس عشر وفرنسا وإنكلترا في القرن السابع عشر. كانت القوة العالمية للدولة الرأسمالية المتزعمة قد نمت كثيراً بالمقارنة مع سابقاتها ومع المتحديين المعاصرين لها بحيث لم يكن من الممكن أن يبدأ الصراع إلا مع ما كان سابقاً الطور الثاني ـ أي الطور الذي يجرب فيه المتحديون أن يطيحوا بمزية الثروة والقوة المقارنتين للدولة الرأسمالية المتزعمة. حتى بالرغم من أن السيطرة على التجارة والمالية العالميتين استمرت تلعب دوراً مهماً في تحديد المقدرات النسبية في المنظومة الدولية، في أثناء القرن التاسع عشر فقد كانت المزية الحاسمة في الصراع من أجل القوة العالمية قد أصبحت هي الحجم النسبي وإمكانية نمو السوق الداخلية. فكلما كانت السوق الداخلية لدولة أكبر وأكثر ديناميكية بالنسبة إلى كل الآخرين، كانت فرص تلك الدولة أفضل لطرد المملكة المتحدة من مركز الشبكات العالمية لعلاقات الحامي ـ الزبون patron - client التي شكلت السوق العالمية (انظر الفصل الرابع).

من وجهة النظر هذه، كانت الولايات المتحدة أفضل موقعاً إلى حد بعيد من ألمانيا. إن بعدها القاري، انعزالها، وتنعُّمها المؤاتي إلى درجة قصوى بالموارد الطبيعية، بالإضافة إلى السياسة المتبعة بشكل متسق من قبل حكومتها، سياسة إبقاء أبواب السوق الداخلية مغلقة أمام المنتجات الأجنبية لكنها مفتوحة لرأس المال واليد العاملة والشركات الأجنبية، كانت قد جعلتها المستفيدة الرئيسية من إمبريالية التجارة الحرة البريطانية. ففي الوقت الذي بدأ فيه الصراع من أجل التفوق العالمي، كان الاقتصاد الداخلي الأمريكي في طريقه إلى أن يكون المركز الجديد لاقتصاد العالم ـ مركزاً غير مرتبط ببقية اقتصاد العالم عن طريق تدفقات التجارة بقدر ما هو مرتبط بها عن طريق الانتقالات من طرف واحد تقريباً لليد العاملة ورأس المال والمقاولة المتدفقة من بقية العالم إلى نطاق سلطتها السياسي.

لم يكن بمقدور ألمانيا أن تنافس على هذه الساحة. فتاريخها وموقعها الجغرافي جعلاها رافدة أكثر من كونها مستفيدة من هذه التدفقات لليد العاملة ورأس المال والمقاولة، حتى بالرغم من أن انغماس بروسيا\\ ألمانيا الطويل في خط جبهة صراع القوى الأوروبي قد أعطى حكامها مزية مقارنة في وجه كل الدول الأوروبية الأخرى ـ بما فيها المملكة المتحدة ـفي خلق مجمع صناعي عسكري قوي. منذ أربعينيات القرن التاسع عشر (١٨٤٠) فصاعداً، بدأت الابتكارات العسكرية والصناعية تتفاعل بإحكام أكثر فأكثر داخل المساحة الجغرافية التي كانت في سيرورة الصيرورة ألمانيا. لقد كان هذا التفاعل بالتحديد هو الذي عزز كلاً من التصنيع المشهدي والصعود إلى منزلة القوة العالمية اللذين مرت بهما ألمانيا في النصف الثاني القرن التاسع عشر (.cf ماكنيل ١٩٨٤: ف ٧ ـ ٨؛ كينيدي ١٩٨٧، ٢١٠ ـ ٢١١).

على كل، إن الزيادة المطلقة والنسبية في قدرات ألمانيا الصناعية العسكرية لم تغير بشكل أساسي موقعها الرافد في دوائر ثروة الاقتصاد العالمي. على العكس، فقد تضاعف الرفد إلى المملكة المتحدة بوصفها مركزاً للتجارة والمالية العالميتين

عن طريق الرفد إلى الولايات المتحدة على شكل تدفقات اليد العاملة ورأس المال والموارد المقاولاتية. إن الهوس المتنامي للحكام الألمان بالمجال الحيوي lebenstraum (حرفياً: الفضاء الحيوي، أي الأرض التي يعتقد أنها حيوية من أجل الوجود القومي) كانت له أصول منظومية في هذا الشرط من انعدام القوة في تحويل القدرات الصناعية العسكرية المتزايدة بسرعة إلى زيادة متناسبة في سيطرته على الموارد الاقتصادية العالمية.

كما قلنا، دفع هذا الهوس الحكامَ الألمان إلى أن يجربوا أولاً المتابعة في المسار البريطاني، ومن ثم في المسار الأمريكي للتوسع الإقليمي. ومع ذلك، فقد أثارت محاولاتهم تصعيداً مفاجئاً للنزاعات بين الدول التي قوضت أولاً أسس الهيمنة البريطانية ثم دمرتها، لكنها في السيرورة أنزلت حتى ضرراً أكبر على الثروة القومية لألمانيا وقوتها وهيبتها بالذات. فكانت الدولة التي استفادت أقصى استفادة من تصعيد صراع القوى الدولية هي الولايات المتحدة، بالدرجة الأولى لأنها كانت قد ورثت الموقع الجزيري المعزول لبريطانيا عند نقاط التقاطع الرئيسية للتجارة العالمية:

((إن ما كانت القناة الإنكليزية تفتقر إليه في الانعزال في زمن الحرب العالمية الثانية، كان المحيط الأطلنطي لا يزال يوفره. لقد كانت الولايات المتحدة محمية بشكل ملحوظ من الحرب الهيمنية في ١٩١٤ ـ ١٩٤٥. علاوة على ذلك، عندما تطور الاقتصاد العالمي واستمر الابتكار التكنولوجي في التغلب على تقييدات المسافة، نما الاقتصاد العالمي ليشمل كل أجزاء العالم. فالموقع البعيد لأمريكا، إذاً، أصبح أقل إعاقة من الناحية التجارية. بالفعل، عندما بدأ المحيط الهادىء ينشأ كمنطقة اقتصادية منافسة للأطلنطي، أصبح موقع الولايات المتحدة الأمريكية مركزياً ـ جزيرة بحجم قارة ذات حرية وصول غير محدودة إلى محيطي العالم الكبيرين.)) (غولدشتاين ورابكين ١٩٩١: ٩٤٦)

كما كان الدور الهيمني في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر قد أصبح أكبر مما ينبغي لدولة بحجم وموارد المقاطعات المتحدة [هولندا]، كذلك كان هذا الدور في أوائل القرن العشرين قد أصبح أكبر مما ينبغي لدولة بحجم وموارد المملكة المتحدة. في الحالتين، وقع الدور الهيمني على دولة ـ المملكة المتحدة في القرن الثامن عشر، الولايات المتحدة في القرن العشرين ـ باتت تتمتع "بأجر حماية " ضخم، أي، مزايا الكلفة الحصرية المرتبطة بالانعزال الجيو استراتيجي المطلق أو النسبي عن المقر(ات) الرئيسي(ة) للنزاع بين الدول من ناحية أولى، وبالقرب المطلق أو النسبي إلى التقاطع(ات) الرئيسي(ة) للتجارة العالمية من الناحية الأخرى (ديهايو ١٩٦٢؛ لين ١٩٧٩: ١٢ ـ ١٣؛ تشيز ـ دن ١٩٨٩: ١١٤، ١١٨)؛لكن تلك الدولة في الحالتين كانت أيضاً الحامل للثقل الكافي في اقتصاد العالم الرأسمالي لأن تكون قادرة على تغيير توازن القوة بين الدول المتنافسة في أي اتجاه تراه مناسباً. وبما أن اقتصاد العالم الرأسمالي كان قد توسع بشكل ملحوظ في القرن التاسع عشر، فقد كانت الأرض والموارد اللازمة لأن تصبح مهيمنة في أوائل القرن العشرين أكبر بكثير منها في القرن الثامن عشر (تشيز ـ دن ١٩٨٩: ٦٥ ـ ٦؛ غولدشتاين ورابكين ١٩٩١؛ طومبسون ١٩٩٢) .

ليس الحجم الإقليمي والموارد الأكبر للولايات المتحدة في القرن العشرين، بالمقارنة مع حجم وموارد المملكة المتحدة في القرن الثامن عشر، هما الفرقان الوحيدان بين الصراعين من أجل التفوق العالمي في الحقبتين. كما لاحظنا قبلاً، فإن صراع أوائل القرن العشرين تجاهل الطور الذي تسعى فيه القوى الإقليمية المتنافسة إلى أن تستدمج الدولة الرأسمالية المتزعمة ضمن ممالكها، كما حاولت فرنسا وإنكلترا دون نجاح أن تفعلا في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر.إضافة إلى ذلك، وهو الأهم، إن تصاعد النزاع الدولي في أوائل القرن العشرين قد تبعه على نحو شبه فوري شواش منظومي متزايد. في الصراع السابق من أجل التفوق العالمي بين فرنسا وإنكلترا، استغرق الأمر أكثر

من قرن من النزاعات المسلحة بين القوتين العظميين قبل أن تتحول الفوضى في العلاقات الدولية إلى شواش منظومي تحت تأثير موجة كبيرة من التمردات الشعبية. لكن في أوائل القرن العشرين تحولت الفوضى إلى شواش منظومي تقريباً حالما واجهت القوى العظمى بعضها بعضاً في مواجهة مفتوحة.

حتى قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى كانت حركات الاحتجاج الاجتماعي القوية قد بدأت تُحشد في كل أنحاء العالم. كانت هذه الحركات متجذرة في الإقصاء المزدوج للشعوب اللاغربية من جهة أولى، وجماهير الغرب المحرومة من الملكية من جهة أخرى، الذي قامت عليه إمبريالية التجارة الحرة، وتهدف إلى تدمير هذا الإقصاء.

في ظل الهيمنة البريطانية، لم تكن الشعوب اللاغربية تصنف كجماعات قومية في أنظار القوة المهيمنة وحلفائها وزبانيتها وأتباعها. كانت الهيمنة الهولندية، من خلال منظومة وستفاليا، قد قسمت العالم قبلاً "إلى أوروبة مفضلة ومنطقة باقية من السلوكات البديلة" (تايلور ١٩٩١: ٢١ ـ ٢). وفي حين كانت أوروبة قد تأسست كمنطقة "تفاهم" وسلوك "متحضر" حتى في أزمنة الحرب، كان العالم خارج أوروبة قد تكرس كمنطقة لا يطبق عليها أي معيار للحضارة وحيث يمكن ببساطة القضاء على المنافسين فيها. (هرتز ١٩٥٩: ٦٧؛ كوبلين ١٩٦٨: ٢٢؛ تايلور ١٩٩١: ٢١ ـ ٢). إن إمبريالية التجارة الحرة لبريطانيا قد دفعت هذا التقسيم خطوة أبعد. في حين تم توسيع منطقة التفاهم والسلوك المتحضر لتشمل دول الأمريكتين الاستيطانية المستقلة حديثاً، وتم إعلاء حق الأمم الغربية في السعي إلى الثروة على الحقوق المطلقة لحكامها في الحكم، حُرمت الشعوب اللاغربية في المبدأ وفي التطبيق من الحقوق الأكثر أولية في تقرير المصير من خلال الحكم الاستعماري الاستبدادي واختراع الآيديولوجيات الملائمة، كـ"الاستشراق". (.cf سعيد ١٩٧٨).

في الوقت نفسه، كانت الأمم التي أصبحت الوحدات المكونة للنظام الدولي في ظل الهيمنة البريطانية، كقاعدة، هي جماعات أصحاب الملكيات التي استبعد منها المحرومون من الملكية بشكل فعلي. هكذا تم إعلاء حق الرعايا أصحاب الأملاك في السعي وراء الثروة ليس فقط على الحقوق المطلقة للحكام في الحكم، بل أيضاً على الحقوق الدهرية للجماهير المحرومة من الملكية في أسباب العيش. (بولانيي ١٩٥٧). كانت الديموقراطيات الليبرالية للقرن التاسع عشر، مثل الديموقراطية الأثينية في العالم القديم، "أوليغارشية مساواتية"، "تتقاسم فيها طبقة حاكمة من المواطنين حقوق وغنائم السيطرة السياسية" (ماك إيفر ١٩٣٢: ٣٥٢).

قاومت الشعوب اللاغربية وجماهير الغرب المحرومة من الملكية على الدوام تلك المظاهر من إمبريالية التجارة الحرة التي شكلت أكبر اعتداء على حقوقها التقليدية في تقرير المصير وفي أسباب العيش. على العموم، مع ذلك، كانت مقاومتهم غير فعالة. فقد بدأ هذا الوضع في نهاية القرن التاسع عشر، كنتيجة مباشرة لاشتداد التنافس بين الدول ولانتشار صنع الاقتصاد القومي كأداة لذلك التنافس.

إن سيرورة الجمعنة socialization لصنع الحرب وصنع الدولة، التي أدت في الموجة السابقة من الصراع من أجل التفوق العالمي إلى "دمقرطة القومية"، قد دُفعت خطوة أخرى عن طريق "تصنيع الحرب" ـ أي، السيرورة التي جرى من خلالها تعبئة عدد متزايد ومجال متزايد وتشكيلة متزايدة من المنتجات الميكانيكية المصنعة آلياً في نشاطات صنع الحرب (غيدنز ١٩٨٧: ٢٢٣ ـ ٤). كنتيجة لذلك، أصبحت الجهود الإنتاجية لعديمي الملكية عموماً، وللبروليتاريا الصناعية خصوصاً، مكونا أساسياً لجهود الحكام [في] صنع الدولة وصنع الحرب. فازدادت القوة الاجتماعية لعديمي الملكية بشكل مواز، كما ازدادت فعالية كفاحاتهم من أجل أسباب معيشتهم (كار ١٩٤٥: ١٩).

في ظل هذه الظروف، كان اندلاع الحرب بين القوى العظمى متجهاً إلى أن يكون ذا تأثير متناقض على علاقات الحاكم ـ الرعية. فمن ناحية أولى، عزز القوة الاجتماعية لعديمي الملكية المنخرطين بشكل مباشر أو غير مباشر في جهود الحكام الصناعية العسكرية؛ ومن ناحية أخرى، قلص الوسائل المتاحة للأخيرين لاحتواء تلك القوة. وقد أصبح هذا التناقض جلياً في أثناء الحرب العالمية الأولى، عندما كانت سنوات قليلة من العداوات المفتوحة كافية لإطلاق أخطر موجة احتجاج وتمرد شعبيين مر بها اقتصاد العالم الرأسمالي حتى ذلك الوقت (سيلفر ١٩٩٢؛ ١٩٩٥).

سرعان ما أصبحت الثورة الروسية ١٩١٧ النقطة البؤرية لهذه الموجة من التمرد. بتأييد قادة الثورة الروسية حق كل الشعوب في تقرير المصير ("مناهضة الإمبريالية") وأولية الحقوق في أسباب العيش على حقوق الملكية وحقوق الحكم ("الأممية البروليتارية")، أثاروا شبح انخراط في عمل النظام الدولي أكثر راديكالية إلى حد بعيد من أي شيء جُرِّب سابقاً. مبدئياً، كان تأثير ثورة ١٩١٧ مشابهاً لتأثير الثورة الأمريكية لعام ١٧٧٦. هذا معناه أنها حفزت النزعة الانتقامية revanchism للقوة العظمى التي هُزمت في الصراع من أجل التفوق العالمي (ألمانيا، في هذا المثال) وأدت بذلك إلى جولة جديدة من النزاع المفتوح بين القوتين العظميين.

باتت المنظومة الدولية مستقطبة إلى فصيلين متخاصمين متضادين. كان الفصيل السائد، برئاسة المملكة المتحدة وفرنسا، محافظاً، أي متجهاً نحو الحفاظ على إمبريالية التجارة الحرة. في مقابل هذا، في الصراع من أجل القوة العالمية تآلفت قوى حديثة الثروة لم تكن تمتلك إمبراطورية استعمارية محترمة ولا الصلات الصحيحة في شبكات التجارة والمالية العالمية،في فصيل رجعي تقوده ألمانيا النازية. هذا الفصيل قدم نفسه على أنه بطل القضاء على الاتحاد السوفييتي، الذي كان يقف بشكل مباشر أو غير مباشر في طريق طموحاته التوسعية ـ سواء كانت [هذه الطموحات] هي المجال الحيوي Lebenstraum الألماني، أو التايريكو

Tairiku الياباني أو الماري نوستروم mare nostrum الإيطالي. فلا داعي للقول إنه حسب أن أهدافه الثورية المضادة تخدمها على النحو الأفضل مواجهة تمهيدية أو متزامنة مع الفصيل المحافظ.

هذه المواجهة بلغت ذروتها في التفكك الكامل للسوق العالمية وفي الانتهاكات غير المسبوقة لمبادئ ومعايير وقواعد منظومة وستفاليا. الأنكى من ذلك، أن الحرب العالمية الثانية، مثل الحروب النابوليونية قبلئذ بـ ١٥٠ عاماً، عملت كسير ناقل قوي للحركة transmission belt لأجل الثورة الاجتماعية التي انتشرت، أثناء وبعد الحرب، إلى مجمل العالم اللاغربي كله على شكل حركات تحرر وطني. فتحْتَ التأثير المشترك للحرب والثورة تم كنس آخر بقايا النظام العالمي للقرن التاسع عشر وظهر المجتمع العالمي مرة أخرى في حالة انفلات لاعلاج لها. في عام ١٩٤٥، يلاحظ فرانز شورمان (١٩٧٤: ٤٤) أن كثيراً من مسؤولي الحكومة الأمريكية "باتوا يؤمنون بأن نظاماً عالمياً جديداً هو الضمانة الوحيدة ضد الشواش الذي تليه الثورة."

مثل المملكة المتحدة في أوائل القرن التاسع عشر، أصبحت الولايات المتحدة مهيمنة أولاً بقيادتها للمنظومة الدولية نحو استعادة مبادئ ومعايير وقواعد منظومة وستفاليا، ثم استمرت تحكم وتعيد صنع المنظومة التي استعادتها. مرة أخرى، كانت هذه المقدرة على إعادة صنع المنظومة الدولية تقوم على إدراك واسع الانتشار بين حكام ورعايا المنظومة أن المصالح القومية للقوة المهيمنة تجسد مصلحة عامة. هذا الإدراك عززته مقدرة حكام الولايات المتحدة على طرح وتقديم حل للمشكلات التي استعر حولها صراع السلطة بين القوى الثورية والمحافظة والرجعية منذ عام ١٩١٧. (انظر ماير ١٩٧١ الفصل ٢ حول التمييز بين هذه الأنواع الثلاثة من القوى في الفترة قيد المناقشة).

منذ البدء، أظهرت الفصائل الأكثر تنوَّراً من النخبة الحاكمة الأمريكية وعياً أكبر بكثير من النخب الحاكمة للقوى العظمى الثورية والرجعية لماهية هذه القضايا:

((بطرق كثيرة فإن أهم سمة لكل من برنامج ويلسون وبرنامج لينين هي أنهما لم يكونا مركزين على أوروبة بل شاملين للعالم: أي، إنهما كليهما شرعا يجتذبان كل شعوب العالم ...فكلاهما كانا ينطويان بداهة على نفي للمنظومة الأوروبية السابقة، سواء كانت محصورة بأوروبة أو كانت منتشرة ... فوق العالم بأكمله... فدعوات لينين إلى الثورة استدعت، كضربة مضادة متعمدة، نقاط ويلسون الأربعة عشرة، وتضامن البروليتاريا والثورة ضد الإمبريالية قابلهما حق تقرير المصير وقرن الإنسان العادي)) (باراكلف ١٩٦٧: ١٢١؛ انظر أيضاً ماير ١٩٥٩: ٣٣_٤، ٢٩٠).

كان هذا الرد الإصلاحوي على التحديات التي طرحتها الثورة السوفييتية سابقاً لعصره تماماً. لكن حالما انطلق الصراع بين القوتين المحافظة والرجعية للسياسة العالمية، مؤدياً إلى ازدياد كبير في القوة العالمية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، كان المسرح مهيأً لأجل إعادة صنع المنظومة الدولية لكي تلبي متطلبات الشعوب اللاغربية ومتطلبات المعدمين.

بعد الحرب العالمية الثانية، مُنح كل شعب، سواء كان "غربياً" أم "لاغربياً"، حق تقرير المصير، أي، أن يكوِّن نفسه في جماعة قومية، وحالما يتكون على هذا النحو، يتم قبوله كعضو كامل العضوية في المنظومة الدولية. بهذا الخصوص، كانت "إزالة الاستعمار" العالمية وتشكيل الأمم المتحدة، التي ضمت جمعيتها العامة كل الأمم على قدم المساواة، أهم متلازمات الهيمنة الأميركية.

في الوقت نفسه، أصبح تأمين سبل العيش لكل الرعايا الهدف الرئيسي لأعضاء المنظومة الدولية الذي يتعين السعي لتحقيقه. ومثلما أن الآيديولوجيا الليبرالية للهيمنة البريطانية غلَّبت السعي إلى الثروة من قبل الرعايا ذوي الملكية على حقوق الحكم المطلقة للحكام، كذلك غلَّبت أيديولوجيا الهيمنة الأميركية رفاه كل الرعايا ("الاستهلاك الجماهيري العالي") على الحقوق المطلقة للملكية والحقوق المطلقة للحكم. إذا كانت الحكومة البريطانية قد وسعت المنظومة

الدولية لكي تستوعب "دمقرطة" النزعة القومية، فقد مضت الهيمنة الأمريكية في التوسع أبعد من ذلك عن طريق الاستيعاب الانتقائي لـ"برلتة"[1]النزعة القومية.

مرة أخرى، كان التوسيع ينطوي على الإطاحة. فقد كانت إطاحة المنظومة الوستفالية من قبل إمبريالية التجارة الحرة حقيقية لكنها جزئية. وتركت مبادئ ومعايير وقواعد السلوك التي استعادها مؤتمر فيينا وقتاً ضائعاً كبيراً لأعضاء المنظومة الدولية حول كيف يرتبون علاقاتهم الداخلية والأممية. إن التجارة الحرة قد مست سلطة الحكام العليا، لكن قدرة هؤلاء على "الانفكاك" عن شبكات تجارة وسلطة الدولة المهيمنة إذا اختاروا ذلك بقيت كبيرة. قبل كل شيء، بقيت الحرب والتوسع الإقليمي الوسيلتين المشروعتين اللتين يمكن لأعضاء المنظومة الدولية أن يلجؤوا إليهما في السعي إلى تحقيق غاياتهم.

علاوة على ذلك، في ظل الهيمنة البريطانية لم تكن توجد تنظيمات ذات قدرات مستقلة عن قدرة الدولة على الحكم فوق المنظومة الدولية. استمر القانون الدولي وتوازن القوة يعملان، كما كانا منذ عام ١٦٥٠، بين الدول أكثر مما يعملان فوقها. كما رأينا، فإن تفاهم أوروبة، والمالية العالية، والسوق العالمية كلها عملت فوق رؤوس معظم الدول. مع ذلك، فقد كانت تمتلك استقلالاً تنظيمياً قليلاً عن السلطة العالمية للمملكة المتحدة. لقد كانت أدوات لسيطرة دولة بعينها على المنظومة الدولية أكثر من كونها منظمات مستقلة تتحكم بالمنظومة الدولية.

بالمقارنة مع إمبريالية التجارة الحرة، فإن مؤسسات الهيمنة الأمريكية قد قلصت بشكل معتبر حقوق وقدرات الدول ذات السيادة على تنظيم العلاقات مع الدول الأخرى ومع رعاياها كما تراها مناسبة. لقد كانت الحكومات القومية أقل حرية بكثير من ذي قبل في السعي إلى تحقيق غاياتها بوسائل الحرب والتوسع الإقليمي، وإلى حد أقل لكن ليس أقل أهمية، بانتهاكات الحقوق المدنية

(١) برلتة proletarianization النزعة القومية: إضفاء الصبغة البروليتارية عليها [المترجم].

والإنسانية لرعاياها. في رؤية فرانكلين روزفلت الأصلية للنظام العالمي بعد الحرب لم ترتق هذه التضييقات إلى شيء أقل من إطاحة كاملة بمفهوم سيادة الدولة نفسه.

كانت السمة الحاسمة لرؤية روزفلت هي:

((أن الأمن من أجل العالم كان ينبغي أن يقوم على القوة الأمريكية الممارسة من خلال منظومات دولية لكن لكي يمتلك مخطط جاذبية آيديولوجية عريضة لشعوب العالم المكابدة، كان ينبغي أن ينشأ عن مؤسسة أقل نخبوية esoteric من المنظومة النقدية الدولية وأقل فجاجة من مجموعة من الأحلاف العسكرية أو القواعد.**))** (Schurmann 1974: 68)

هذه المؤسسة كان ينبغي أن تكون الأمم المتحدة باحتكامها إلى الرغبة الكونية في السلام من جهة أولى، وإلى رغبة الأمم الفقيرة في الاستقلال والتقدم والمساواة النهائية مع الأمم الغنية من جهة أخرى. كانت المعاني الضمنية لهذه الرؤية ثورية حقاً:

((للمرة الأولى في التاريخ العالمي، وجدت مأسسة ملموسة لفكرة الحكومة العالمية. في حين كانت عصبة الأمم تستهدي أساساً بروح القرن التاسع عشر لاجتماع الأمم، كانت الأمم المتحدة تستهدي بشكل علني بالأفكار السياسية الأمريكية...لم يكن يوجد شيء ثوري في النوع من النظام العالمي الذي خلقته بريطانيا من خلال إمبراطوريتها. لقد كان ثمة شيء ثوري في منظومة السوق العالمي خرج من بريطانيا في القرن الثامن عشر وخلق الرأسمالية العالمية ... كانت عظمة بريطانيا الإمبراطورية الحقيقية اقتصادية، وليست سياسية. مع ذلك، كانت الأمم المتحدة ولا تزال فكرة سياسية. كانت الثورة الأمريكية قد برهنت أن الأمم يمكن بناؤها من خلال الأفعال الواعية والمتعمدة للبشر. حتى ذلك الوقت كان يُعتقد أنها تنمو بشكل طبيعي فقط على مدى فترات طويلة من الزمن ... منذ الثورة الأمريكية، خُلقت أمم جديدة كثيرة ...

ما كان روزفلت يمتلك الجراءة على تصوره وتنفيذه هو مد سيرورة بناء الحكومة هذه إلى العالم ككل. إن قوة تلك الرؤية يجب عدم التقليل من قيمتها، حتى عندما ينظر المرء إلى الواقع الرديء الذي بدأ يظهر حتى قبل مؤتمر سان فرانسيسكو.)) (Schurmann 1974: 71).

لقد أصبح الواقع حتى أكثر رداءة بعد تشكيل الأمم المتحدة عندما تم اختزال رؤية روزفلت عن طريق عقيدة ترومان إلى المشروع السياسي الأكثر واقعية الذي بات مجسداً في النظام العالمي للحرب الباردة. إن "مذهب العالم الواحد" one – worldism لروزفلت ـ الذي كان يُضمِّن الاتحاد السوفييتي بين الأمم الفقيرة التي يتعين إدماجها في السلام الأمريكي pax Americana من أجل منفعة وأمن الجميع ـ أصبح "مذهب العالم الحر" free – worldism، الذي حوَل احتواء القوة السوفييتية إلى المبدأ الناظم الرئيسي للهيمنة الأميركية. إن مثالية روزفلت الثورية، التي رأت في مأسسة فكرة الحكومة العالمية الأداة الأولية التي ستُمد من خلالها الصفقة الجديدة New Deal الأميركية إلى العالم ككل، قد حلت محلها الواقعية الإصلاحوية لمن جاؤوا بعده، الذين مأسسوا السيطرة الأمريكية على النقد العالمي وعلى القوة العسكرية الأمريكية بوصفهما الأداتين الأوليتين للهيمنة الأمريكية. (شورمان ١٩٧٤: ٥، ٦٧، ٧٧).

عندما باتت هاتان الأداتان الأكثر تقليدية للقوة تُزجان في حماية وإعادة تنظيم "العالم الحر"، أصبحت منظمات بريتن وودز Bretton Woods (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) والأمم المتحدة أدوات متممة تستخدمها الحكومة الأمريكية في ممارسة وظائفها الهيمنية أو، إذا لم يكن بالإمكان استعمالها بهذه الطريقة، كانت تعاق في ممارسة وظائفها المؤسساتية الخاصة بها. هكذا، طوال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين لعب صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي دوراً ضئيلاً أو معدوماً في ضبط النقد العالمي بالمقارنة مع مجموعة مختارة من البنوك المركزية القومية وبالنسبة إليها، بقيادة نظام الاحتياطي

الفيديرالي الأمريكي. مع أزمة الهيمنة الأمريكية في السبعينيات (١٩٧٠)، وقبل كل شيء، في الثمانينيات (١٩٨٠) فقط برزت منظمات بريتن وودز للمرة الأولى إلى الواجهة في الضبط النقدي العالمي. بشكل مماثل، في أوائل الخمسينيات (١٩٥٠) استُخدم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والجمعية العامة بشكل أداتي من قبل الحكومة الأمريكية لشرعنة تدخلها في الحرب الأهلية الكورية، وبالنتيجة فقدا كل مركزيتهما في ضبط النزاعات الدولية حتى إعادة إحيائهما في أواخر الثمانينيات (١٩٨٠) وأوائل التسعينيات (١٩٩٠).

سنعود إلى دلالة هذا الانبعاث الحديث لمنظمات بريتن وودز والأمم المتحدة. أما الآن فدعونا نؤكد أن الاستعمال الأداتي والضمور الجزئي لهذه المنظمات في لحظة التوسع الأعظمي للهيمنة العالمية الأميركية لم يتضمنا عودة إلى استراتيجيات وهيكليات الهيمنة العالمية البريطانية. بعيداً تماماً عن حقيقة أن منظمات بريتن وودز والأمم المتحدة ببقائها ببساطة في المكان قد حفظت كثيراً من قيمتها الآيديولوجية في شرعنة الهيمنة الأميركية ـ في تباين حاد مع غياب المنظمات العابرة للدولstatal - trans والبين ـ دوليةinter - statal ذات المرئية والاستمرارية والشرعية المماثلة في توطيد وإعادة إنتاج الهيمنة البريطانية ـ كان "مذهب العالم الحر" الأميركي نفياً بقدر ما كان استمراراً لإمبريالية التجارة الحرة البريطانية. كان استمراراً لأنه، مثل الأخيرة، أعاد توطيد منظومة وستفاليا ووسعها بعد فترة من الشواش المتزايد في كل من العلاقات بين الدول والعلاقات داخل الدول. وكان نفياً لأنه لم يكن "إمبريالياً" ولا "حر التجارة" ، على الأقل ليس بالمعنى التي كانت به إمبريالية التجارة الحرة البريطانية.

إن العملنة operationalization الاختزالية لرؤية روزفلت من خلال إنشاء النظام العالمي للحرب الباردة، بعيداً عن التقليل من شأنها، قد قوت الزخم "المناهض للإمبريالية" و"المناهض للتجارة الحرة" للهيمنة الأميركية. إن هذه العملنة الاختزالية ببساطة قد مأسست التنافس الآيديولوجي بين الولايات

المتحدة والاتحاد السوفييتي الذي تجسَّد لأول مرة عندما استدعت دعوات لينين إلى الثورة العالمية إعلان ويلسون لحقوق كل الشعوب في تقرير المصير وحقوق "الإنسان العادي" في حياة لائقة. وفي حين أن مأسسة هذا التنافس ضيقت بشكل ملحوظ البارامترات [المتغيرات] التي شرعنت ضمنها الهيمنةَ الأميركيةُ المطالبات بتقدم الشعوب اللاغربية والطبقات عديمة الملكية في العالم، فإنها أيضاً قد سرعت سيرورة إعادة تنظيم االاقتصاد العالمي الرأسمالي ليلبي هذه المطالب وفقاً لقدرات الحكومة الأمريكية.

هكذا، يمكن أن يوجد قليل من الشك في أن سيرورة إزالة استعمار العالم اللاغربي ستكون أكثر إشكالية بكثير مما كانت فعلاً، أو كانت ستستغرق وقتاً لتأخذ مجراها أطول مما استغرقت فعلاً، لو لم تكن، بسبب التنافس الآيديولوجي والسياسي الشديد، قد استعدت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بعضهما ضد بعض في أواخر الأربعينيات(١٩٤٠) وأوائل الخمسينيات (١٩٥٠). بالتأكيد، إن هذا التنافس الشديد بالذات قد دفع حكومة الولايات المتحدة إلى التعدي على حق الكوريين، وفي وقت لاحق، الفييتناميين، في تسوية النزاع، بدون تدخل خارجي، الذي كان قد دفع حكومتي الإقليمين الشمالي والجنوبي إلى شن الحرب ضد بعضهما البعض. لكن هذا التعدي على الحقوق العرفية للدول ذات السيادة لم يكن أكثر من مظهر من مظاهر توسيع منظومة وستفاليا تحت الهيمنة الأميركية من خلال إدخال تقييدات غير مسبوقة على حرية الدول ذات السيادة في تنظيم العلاقات مع الدول الأخرى ومع رعاياها كما تشاء.

هكذا، في أوج الهيمنة العالمية لم تهب الحكومة البريطانية إلى نجدة الحلف Confederacy المؤيد للتجارة الحرة ضد الاتحادUnionالحمائي بشراسة في الحرب الأهلية الأميركية. بدلاً من ذلك، تركت مستعمريها السابقين أحراراً في ذبح بعضهم بعضاً في أكثر الحروب دموية التي خيضت تحت الهيمنة البريطانية، وركزت بدلاً من ذلك على تعزيز سيطرتها على الإمبراطورية الهندية وعلى إرساء

الأسس لأعظم موجة من الاستعمار سبق للعالم أن شهدها.أما حكومة الولايات المتحدة، في المقابل، ففي أوج هيمنتها حلت بنفسها محل نظامي كوريا الجنوبية وفيتنام الجنوبية "المؤيدين للتجارة الحرة" في حربيهما الخاصتين بهما ضد النظامين الشيوعيين لكوريا الشمالية وفيتنام الشمالية. ومع ذلك، في الوقت نفسه، شجعت بشكل فاعل أكبر موجة إزالة للاستعمار شهدها العالم. (حول موجات الاستعمار وإزالة الاستعمار، انظر برغسن وشوينبرغ ١٩٨٠: ٢٣٤ ـ ٥). هاتان النزعتان المتناقضتان في أوج الهيمنتين العالميتين للحكومتين البريطانية والأميركية تقدمان شرحاً حياُ للدافعين المتباعدين للهيمنتين. فإذا سمينا الدافع الرئيسي للهيمنة البريطانية "إمبريالياً"، عندئذ لا يكون لدينا أي خيار سوى تسمية الدافع الرئيسي للهيمنة الأمريكية "مناهضاً للإمبريالية". (أريغي ١٩٨٣)

إن الدافع المضاد للهيمنة الأميركية بالنسبة إلى الهيمنة البريطانية قد أعاد إنتاج النمط من "النكوص" regression الذي كان ظاهراً قبلاً في تطور الهيمنة البريطانية. مثلما قام توسيع وإطاحة منظومة وستفاليا تحت الهيمنة البريطانية على إستراتيجيات وهياكل الحكم والتراكم على صعيد عالمي التي كانت أكثر شبهاً باستراتيجيات وهياكل إسبانيا الإمبراطورية في القرن السادس عشر من شبهها بإستراتيجيات وهياكل الهيمنة الهولندية، كذلك كان توسيع وإطاحة تلك المنظومة نفسها تحت الهيمنة الأميركية ينطوي على "نكوص" باتجاه إستراتيجيات وهياكل للحكم والتراكم على الصعيد العالمي تشبه استراتيجيات وهياكل الهيمنة الهولندية بشكل أشد من شبهها لإستراتيجيات وهياكل الهيمنة البريطانية. إن "مناهضة الإمبريالية"، المُعرَّفة على هذا النحو، هي أحد أوجه التشابه هذه. بالرغم من أن الولايات المتحدة تشكلت من خلال "نزعة إقليمية" داخلية غير مسبوقة، فلا الهيمنة الهولندية ولا الأميركية قامتا على النوع من "الإمبراطورية العالمية" الإقليمية التي قامت عليها الهيمنة البريطانية. على العكس من ذلك، فإن الهيمنتين الهولندية والأميركية كلتاهما قامتا على قيادة حركات تقرير المصير

القومية ـ حركة أوروبية تحديداً في حالة الهولنديين، حركة عالمية في حالة الولايات المتحدة ـ بطريقة لم تكن فيها الهيمنة البريطانية أبداً. فقد قادت بريطانيا الدول التي انبثقت عن الموجة الأميركية لتقرير المصير القومي باتجاه نظام عالمي للتجارة الحرة. لكن ذلك النظام كان قائماً على التحقيق التام للنزعات "الإمبريالية" لبريطانيا في آسية وأفريقية. بالتخلي عن مسار بريطانيا التطوري الإمبراطوري لصالح نزعة إقليمية داخلية تحديداً، أعادت الولايات المتحدة إنتاج المسار التطوري القومي للهيمنة الهولندية على صعيد أكبر بشكل لا يدع مجالاً للمقارنة.

تنطبق اعتبارات مماثلة على دافع الهيمنة الأمريكية "المضاد للتجارة الحرة". إن انحراف الهيمنة الأميركية عن مبادئ وممارسات ليبرالية القرن التاسع عشر لصالح مسؤولية حكومية أكبر عن الضبط الاقتصادي وعن رفاه رعاياها كان ملحوظاً على نطاق واسع. (انظر على سبيل المثال، روغي ١٩٨٢؛ ليبسون ١٩٨٢؛ كيوهان ١٩٨٤ ب؛ ايكنبيري ١٩٨٩؛ مجوست ١٩٩٠). ومع ذلك، فإن التأكيد على "لبيرالية" النظامين المهيمنين بالمقارنة مع "مركنتيلية" الفترة الفاصلة من الصراع الهيمني قد مال إلى التعتيم على الابتعاد الأساسي للنظام العالمي للحرب الباردة عن سياسات وآيديولوجيا التجارة الحرة لبريطانيا القرن التاسع عشر. إن حقيقة الأمر هي أن الحكومة الأميركية لم تفكر حتى بتبني النوع من التجارة الحرة أحادية الجانب التي مارستها بريطانيا منذ أربعينيات القرن التاسع عشر (١٨٤٠) حتى عام ١٩٣١. بالأحرى، إن التجارة الحرة التي أدلجتها ومارستها الحكومة الأميركية طوال فترة سطوتها الهيمنية كانت استراتيجية تفاوض ثنائي الأطراف ومتعدد الأطراف بين الحكومات على لبرلة [تحرير] التجارة، تهدف بالدرجة الأولى إلى فتح دول أخرى للسلع ومشاريع الاستثمارات الأمريكية. لم تصبح اعتقادات القرن التاسع عشر في "السوق ذاتية الضبط" self – regulating market ـ بمفهوم بولانيي (١٩٥٧) ـ الآيديولوجيا

الرسمية للحكومة الأمريكية إلا في ثمانينيات القرن العشرين (١٩٨٠) في ظل إدارتي ريغان وبوش رداً على الأزمنة الهيمنية في السبعينيات (١٩٧٠). على كل، حتى عندئذ كانت إجراءات اللبرلة أحادية الجانب التي قامت بها الحكومة الأمريكية فعلاً محدودة جداً.

بأي حال، لم تلعب التجارة الحرة أي دور في تشكيل النظام العالمي للحرب الباردة. بعيداً عن كونها السياسة التي جمعت الولايات المتحدة وأوروبة الغربية معاً:

((فقد كانت [التجارة الحرة] هي القضية التي فرقتهما ... لم تظهر الجماعة الأطلنطية بعد الحرب إلى حيز الوجود إلا بعد أن بددت الولايات المتحدة، بدافع من خوفها من الشيوعة الروسية والأوروبية المحلية، شكوكها الكبيرة في أهمية "الأمن المتبادل" والتعافي السريع لأوروبة. لقد جرى إخضاع الاقتصاد للسياسة. كانت التجارة تأخذ توجيهات من العلم flag. وأخذت هيمنة أمريكا على أوروبة شكلاً أكثر وضوحاً من إمبريالية التجارة الحرة، وكذلك شكلاً أكثر فائدة ومقبولية بالنسبة إلى الأوروبيين.)) (كاليو ورولاند)

هذا الشكل الأكثر فائدة ومقبولية من الهيمنة ابتعد عن الشكل البريطاني في القرن التاسع عشر في بضعة جوانب. فمن ناحية أولى، بات النقد العالمي يضبطه نظام الاحتياطي الفيديرالي الأميركي الذي يعمل بالتنسيق مع البنوك المركزية المختارة من الدول الأخرى، في تباين حاد مع نظام القرن التاسع عشر للضبط الخاص القائم على والمتحكَّم به من قبل الشبكات الكوزموبوليتية للمالية العالية haute finamce المتمركزة في لندن. إن منظومة الدولار المضبوطة علناً قد منحت الحكومة الأميركية حرية عمل أكبر من الحرية التي تمتعت بها الحكومة البريطانية تحت معيار الذهب المضبوط سراً في القرن التاسع عشر. (مجوست ١٩٩٠: ٣٩). في نهاية المطاف، فإن تقييدات السوق قلصت بشكل عنيف حرية العمل هذه. لكن طالما كانت الحكومة الأمريكية تستخدم السيطرة الفعلية على

السيولة العالمية ـ كما فعلت طوال الخمسينيات (١٩٥٠) ومعظم الستينيات (١٩٦٠) ـ كان بإمكانها أن تستخدم هذه السيطرة لتعزيز وإدامة توسع معمم للتجارة الحرة ذي سوابق قليلة في التاريخ العالمي (انظر الفصل الرابع).

بشكل مماثل، تركت الأداة الرئيسية لتشكيل السوق العالمية تحت الهيمنة الأميركية، الاتفاقية العالمية حول التجارة والتعرفات (GATT)، في أيدي الحكومات عموماً، والحكومة الأميركية خصوصاً، السيطرة على إيقاع واتجاه تحرير التجارة. بتحرير بريطانيا أحادي الجانب لتجارتها الخارجية في القرن التاسع عشر، كانت قد أضاعت فرصة ipso facto إمكانية استعمال مثل هذا التحرير كسلاح في إجبار حكومات أخرى على تحرير تجارتها. بعدم التخلي عن استعمال هذا السلاح من خلال التحارة الحرة أحادية الجانب، أنشأت الولايات المتحدة نظام تجارة أقل "كرماً" تجاه بقية العالم من نظام التجارة البريطاني. لكن كما أشار كراسنر (١٩٧٩)، طالما عملت الولايات المتحدة على مستوى في هرم الحاجات أعلى من مستوى حلفائها ـ كما فعلت طوال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ـ فقد كان بمقدورها أن تتحمل أن تعطي الأولوية لأهداف الحرب الباردة وأن تكون كريمة في مفاوضات التفاوض على الجولات المتعاقبة من تحرير التجارة. وبذلك تم إحراز درجة أوسع بكثيرمن التجارة الحرة متعددة الأطراف في ظل الهيمنة الأميركية مقارنة مع الهيمنة البريطانية. ومع ذلك، فإن ما نشأ في النهاية لم يكن نظام تجارة حرة؛ بالأحرى، كان "ترتيب خليط ملون من أجل التجارة الحرة لا هو انفتاح ولا هو اكتفاء ذاتي". (ليبسون ١٩٨٢: ٤٤٦)؛ أو، ويبقى هو الأسوأ، "بنية سياسية متداعية للسقوط من العلاقات الدبلوماسية لهذا الغرض بالذات ad hoc بين اليابان والجماعة الاقتصادية الأوروبية EEC والولايات المتحدة، واتفاقيات ثنائية الأطراف بين هذه والبلدان الصغرى الأخرى". (سترنج ١٩٧٩: ٣٢٣)

كان الافتراق الثالث والأكثر أساسية للهيمنة الأميركية عن الهيمنة البريطانية هو نزوع نسبة كبيرة ومتزايدة من تجارة العالم إلى أن تكون "مستدخلة" ضمن، ومدارة من قبل شركات كبيرة عابرة للقوميات، مدمجة عمودياً. إن البيانات حول "التجارة" العالمية، التي تقوم في الواقع على المعاملات داخل الشركات، ليست متاحة بشكل فوري. لكن التقديرات المختلفة تشير إلى أن نسبة التجارة العالمية المكونة من المعاملات داخل الشركات قد ارتفعت من شيء من مرتبة ٢٠ ـ ٣٠ بالمئة في ستينيات القرن العشرين إلى شيء من مرتبة ٤٠ ـ ٥٠ بالمئة في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين. بحسب روبرت رايش، "في عام ١٩٩٠ كان أكثر من نصف صادرات وواردات أمريكا، بالقيمة، ببساطة تحويلات مثل هذه البضائع والخدمات المتصلة داخل الشركات العالمية". (رايش ١٩٩٣: ١١٤؛ التشديد في الأصل).

هذه السمة للهيمنة الأميركية تعكس مركزية الاستثمار المباشر أكثر من مركزية التجارة في إعادة بناء الاقتصاد العالمي الرأسمالي منذ الحرب العالمية الثانية. فكما لاحظ روبرت غيلبين (١٩٧٥: ١١) Robert Gilpin، كان جوهر الاستثمار المباشر عن طريق الشركات العابرة للقوميات هو"انتقال السيطرة الإدارية على القطاعات الأساسية للاقتصاد الأجنبي إلى الشركات القومية الأميركية. لذلك، فإن هؤلاء المستثمرين المباشرين في بلدان أخرى هم بصفتهم هذه أكثر شبهاً بالشركات التجارية للعصر المركنتيلي من شبههم بالتجار الأحرار ورأسماليي المالية الذين سادوا في بريطانيا في القرن التاسع عشر". بما أن الشركات التجارية التي يشير إليها غيلبين كانت الأداة الرئيسية في القرن السابع عشر التي من خلالها حولت القوى الفاعلة الحكومية والبزنسية الهولندية تفوقها التجاري الإقليمي القائم بالدرجة الأولى على السيطرة على تجارة بحر البلطيق إلى تفوق تجاري عالمي، فإن التوسع العابر للقوميات لرأس المال المشترك corporateالأميركي في القرن العشرين يشكل مظهراً آخر من "نكوص" الهيمنة الأميركية باتجاه إستراتيجيات وهيكليات نموذجية للهيمنة الهولندية (انظر الفصلين ٢ و ٤).

ثمة مع ذلك اختلاف أساسي بين الشركات المرخصة المغفلة المساهمة للقرنين السابع عشر والثامن عشر من ناحية أولى، والشركات العابرة للقوميات في القرن العشرين من الناحية الأخرى. فقد كانت الشركات المساهمة المغفلة منظمات حكومية جزئياً ومنظمات بزنس جزئياً، تخصصت إقليمياً، لاستبعاد منظمات مشابهة أخرى. في المقابل، فإن الشركات العابرة للقوميات في القرن العشرين هي منظمات بزنس تحديداً، تتخصص وظيفياً في خطوط إنتاج وتوزيع محددة، عبر أقاليم ونطاقات سلطة متعددة، بالتعاون والتنافس مع منظمات مشابهة أخرى.

بسبب تخصصها الإقليمي وحصريتها، كانت الشركات المساهمة المغفلة الناجحة من كل الجنسيات قليلة جداً في العدد. إذ لم يوجد في أي وقت من الأوقات أكثر من دزينة أو حولها، وحتى أقل من ذلك كانت ناجحة حقاً كمشاريع حكومية أو بزنسية. ومع ذلك، لعبت هذه الشركاتت، منفردة أو مجتمعة، دوراً أساسياً في تمتين وتوسيع المدى الإقليمي والحصرية للمنظومة الأوروبية للدول ذات السيادة.

بسبب عابريتها وتخصصها الوظيفي، كان عدد الشركات العابرة للقوميات التي ازدهرت تحت الهيمنة الأميركية أكبر بشكل لا يدع مجالاً للمقارنة. فقد وضع تقدير لأجل ١٩٨٠ عدد الشركات العابرة للقوميات فوق ١٠,٠٠٠ وعدد مؤسساتها الفرعية الأجنبية عند ٩٠,٠٠٠. **(**ستوبفورد ودنينغ ١٩٨٣: ٣**)**. وفي أوائل التسعينيات، وفقاً لتقدير آخر، ارتفع هذان الرقمان إلى ٣٥,٠٠٠ و ١٧٠,٠٠٠ على التوالي. **(**مجلة **الإيكونوميست** ٢٧ آذار ١٩٩٣، كما ورد في ايكيدا ١٩٩٣.**)**

بعيداً عن تمتين الحصرية الإقليمية للدول بوصفها "حاويات للقوة"، أصبح هذا النمو الانفجاري للشركات العابرة للقوميات العامل الأهم الوحيد في تقويض جوهر تلك الحصرية. ففي حوالي ١٩٧٠، عندما بدأت أزمة الهيمنة

الأميركية كما تجسدت في النظام العالمي للحرب الباردة، كانت الشركات العابرة للقوميات قد تطورت إلى منظومة عالمية للإنتاج والتبادل والتراكم، لم تكن خاضعة لسلطة أي دولة وكانت تمتلك القدرة على أن تُخضع لـ"قوانينها" كل عضو في المنظومة الدولية كلاً على حدة ومجتمعة، بما فيها الولايات المتحدة **(**انظر الفصل ٤**)**. كان نشوء منظومة المشروع الحر هذه ـ أي، الحر من القيود المفروضة عن طريق الحصرية الإقليمية للدول على سيرورات تراكم رأس المال على الصعيد العالمي ـ هو النتيجة الأكثر وضوحاً للهيمنة الأميركية. إنه يشكل علامة على نقطة انعطاف جديدة حاسمة في سيرورة توسيع وإطاحة منظومة وستفاليا، ومن الممكن جيداً أن يكون قد باشر إضعاف المنظومة الدولية الحديثة بوصفها الموضع الأولي للقوة العالمية.

يتكلم روبرت رايش **(**١٩٩٢**:** ٣**)** عن الأهمية الآخذة في الانحدار للاقتصادات القومية والمجتمعات تحت تأثير "القوى النابذة للاقتصاد العالمي التي تقطع الروابط التي تربط المواطنين معاً". يرى بيتر دركر Peter Drucker (1993: 141 – 56) تدهوراً مطَّرداً في قدرة الدول القومية تحت التأثير المشترك لثلاثة عوامل**:** "النزعة القومية" للمعاهدات متعددة الأطراف والمنظمات فوق الدولية؛ "النزعة الإقليمية" للكتل الاقتصادية كالاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الشمالية NAFTA؛ والنزعة "القبلية" tribalism للتشديد المتزايد على التنوع والهوية. مهما يكن التشخيص، فقد نشأ إدراك عام أن جدوى الدول القومية آخذة في التضاؤل**:**

((يبدو أن العامل المستقل الأساسي في الشؤون السياسية والدولية على مدى القرون القليلة الماضية لا يفقد سيطرته وسلامته فحسب، بل إنه الصنف الخطأ من الوحدة لمعالجة الظروف الأحدث. من أجل بعض المشكلات، فإنه أكبر من أن يعمل بشكل فعال؛ من أجل أخرى، إنه أصغر مما ينبغي؛ بالنتيجة ثمة ضغوط من أجل " نقل السلطة" نحو الأعلى ونحو الأسفل، خلق هيكليات

يمكننا أن تستجيب بشكل أفضل لقوى التغيير اليوم وغداً.)) (كينيدي ١٩٩٣: ١٣١؛ التشديد في الأصل).

نحو أجندة بحث جديدة

رأى تيرنس هوبكينز (Terence Hopkins (1990: 411 أن الهيمنة الهولندية والبريطانية والأميركية ينبغي تفسيرها بوصفها "لحظات" متعاقبة في تشكل المنظومة العالمية الرأسمالية: الهيمنة الهولندية التي جعلت اقتصاداً عالمياً رأسمالياً كمنظومة اجتماعية تاريخية ممكناً؛ والهيمنة البريطانية وضحت مرتكزاته ونقلته إلى السيطرة عالمياً؛ والهيمنة الأميركية وسعت مداه وإطاره ونفاذه وفي الوقت نفسه حررت السيرورات التي كانت تتسبب في موته". ثمة مخطط مماثل مقترح في هذا الفصل، توسعت بموجبه المنظومة الدولية التي تم تأسيسها تحت الهيمنة الهولندية من خلال تقليصين متعاقبين في القدرات السيادية والاستقلالية لوحداته المكونة.

لقد وسعت الهيمنة البريطانية المنظومة من خلال تضمين الدول الاستيطانية التي نشأت عن إزالة استعمار الأمريكتين ومن خلال تغليب حقوق ملكية الرعايا على الحقوق السيادية للحكام. كانت المنظومة المبنية على هذا النحو لا تزال منظومة سيادات إقليمية متبادلة الحصرية والشرعنة، مثل منظومة وستفاليا الأصلية. لكنها كانت منظومة خاضعة للسيطرة البريطانية ـ سيطرة كانت بريطانيا قادرة على ممارستها بفضل تحكمها بميزان القوى الأوروبي، وبسوق عالمية موسعة وكثيفة متركزة على بريطانيا نفسها، وبإمبراطورية بريطانية عالمية. بالرغم من أن هذه السيطرة كان يجري تصورها على نطاق واسع على أنها تمارس في المصلحة العامة للدول الأعضاء للمنظومة، فقد كانت تنطوي على حصرية للحقوق السيادية أقل من الحقوق التي كان يتمتع بها فعلاً في منظومة وستفاليا الأصلية.

إن هذه السيرورة التطورية للتوسيع والإطاحة المتزامنين للمنظومة الدولية الحديثة قد دُفعت خطوة أبعد عن طريق إعادة تكويتها المضخمة تحت الهيمنة

الأمبركية. عندما باتت المنظومة تتضمن الدول اللاغربية التي نشأت عن إزالة استعمار آسية وأفريقية، فقد تم تغليب ليس حقوق الملكية فقط، بل أيضاً حقوق الرعايا في أسباب المعيشة، في المبدأ على الحقوق السيادية للحكام. علاوة على ذلك، باتت التقييدات والتضييقات على سيادة الدول مجسدة في المنظمات فوق دولية ـ أبرزها الأمم المتحدة ومنظمات بريتن وودز ـ التي مأسست للمرة الأولى في العصر الحديث فكرة حكومة عالمية (وللمرة الأولى في التاريخ العالمي، فكرة حكومة عالمية تشمل العالم بأكمله). مع إقامة النظام العالمي للحرب الباردة، تخلت الولايات المتحدة عن "عقيدة العالم الواحد" لروزفلت لصالح "عقيدة العالم الحر" لترومان وحلت محل الأمم المتحدة في حكم المنظومة العالمية. لكن درجة ومدى وفعالية سيطرة الولايات المتحدة على العالم، إضافة إلى تركيز الوسائل العسكرية والمالية والفكرية المعبأة لهذا الغرض، تجاوزت إلى حد بعيد غايات ووسائل الهيمنة البريطانية في القرن التاسع عشر.

هكذا اكتسبت المنظومة الدولية الحديثة بعدها العالمي الحالي من خلال الهيمنات المتعاقبة ذات الشمول المتزايد، التي قلصت بشكل متناسب الحقوق السيادية التي كان يتمتع بها أفرادها بشكل فعلي. إذا كانت هذه السيرورة ستستمر، فلا شيء أقل من حكومة عالمية حقيقية، كما تصورها روزفلت، سيحقق شرط أن تكون الهيمنة العالمية التالية أكثر شمولاً من الناحية الإقليمية والوظيفية من الهيمنة السابقة. هكذا، نعود، عن طريق مسار مختلف وأكثر التفافاً، إلى أحد الأسئلة المطروحة التي أثيرت في مقدمة هذا الكتاب. هل أحرز الغرب مثل هذه الدرجة من القوة العالمية تحت قيادة الولايات المتحدة على حافة وضع نهاية للتاريخ الرأسمالي كما هي محتواة في صعود وتوسع المنظومة الدولية الحديثة؟

ثمة بالتأكيد علامات على أن هذا هو ضمن مجال الإمكانيات التاريخية كنتيجة للأزمةالهيمنية للسبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين. هكذا، تظهر

إعادة إحياء منظمات بريتن وودز والأمم المتحدة في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين أن الزمر الحاكمة للولايات المتحدة مدركة جيداً لحقيقة أنه حتى دولة بهذه القوة كالولايات المتحدة تفتقر إلى الموارد المادية والآيديولوجية المطلوبة لممارسة الوظائف الحكومية الدنيا في عالم شواشي بشكل متزايد. وما إذا كانت هذه الزمر نفسها راغبة في التخلي عن زخارف ـ ناهيك عن جوهر ـ السيادة الوطنية التي ستكون مطلوبة من أجل العمل الفعال من خلال المنظمات الفوق دولية، أو ما إذا كانت قادرة بالمرة على استنباط وإعلان هدف اجتماعي لعمل كهذا سيجعله مشروعاً على نطاق العالم وبذلك يزيد فرص نجاحه ـ فهذه أسئلة مختلفة كلياً، تستحق في الوقت الحالي جواباً سلبياً بشكل مؤكد. ومع ذلك، لا يوجد مبرر لافتراض أن في الانتقالات الهيمنية الحالية كما الماضية، ما يبدو عند نقطة غير محتمل أو حتى غير وارد، ينبغي ألا يصبح محتملاً ومعقولاً بشكل بارز عند نقطة لاحقة، تحت تأثير الشواش المنظومي المتصاعد.

إن الجانب المعكوس لسيرورة تشكُّل الحكومة العالمية هذه هي أزمة الدول الإقليمية بوصفها أدوات فعالة للحكم. لقد نحت روبرت جاكسون تعبير "أشباه الدول" quasi – states ليشير إلى الدول التي مُنحت الدؤولة [صفة الدولة] statehood القضائية، وأصبحت بذلك أعضاء من المنظومة الدولية لكنها تفتقر إلى القدرات اللازمة للقيام بالوظائف الحكومية المتصلة تاريخياً بالدؤولة. برأيه، إن أوضح الأمثلة على مثل هذا الشرط إنما تقدمها دول العالم الثالث التي نشأت عن موجة التحرر من الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية:

((كانت الدول الاستعمارية السابقة قد مُنحت حق الاقتراع دولياً، وتمتلك الحقوق والمسؤوليات الخارجية نفسها التي تمتلكها كل الدول الأخرى ذات السيادة: الدؤولة القضائية. مع ذلك، في الوقت نفسه، تكشف دول كثيرة ....عن دؤولة تجريبية محدودة: فسكانها لا يتمتعون بكثير من المزايا المرتبطة تقليدياً بالدؤولة المستقلة... المنافع الملموسة التي بررت تاريخياً الأعباء التي لا

يمكن إنكارها للدؤولة السيادية غالباً ما تكون محصورة بنخب ضيقة تماماً ولا تصل إلى المواطنين عموماً ... هذه الدول هي قضائية بالدرجة الأولى. إنها لاتزال بعيدة عن الكمال، إذا جاز القول، والدؤولة التجريبية بالمقياس الكبير لم تُبنَ بعد. لذلك أشير إليها بوصفها "أشباه دول".)) (جاكسون ١٩٩٠: ٢١).

إذا كان شرط شبه الدؤولة يصف انعداماً أساسياً تقريباً لمقدرات صنع الدولة وفقاً لتوقعات مرسومة نظرياً أو تاريخياً، فقد كان إذاً شرطاً لمنظومة دولية حديثة أكثر عموماً بكثير مما يفترض جاكسون. وكما أشار جون بولي John Boli، فإن المظاهر الداخلية والخارجية للسيادة الوطنية هي في الجوهر نظريات حول شرعية السلطة. إن أنظمة الحكم القومية المنظمة على شكل دول ينظر لها بوصفها ذروة السلطة الشرعية، "لا هي خاضعة لنظام الحكم العالمي ولا تتحداها أنظمة الحكم أو المنظمات المحلية." مع ذلك، فإن النظرية غالباً ما تخالفها الحقائق".

لاحظ تشارلز تيلي (١٩٧٥: ٣٩)، وقد تفحص الحقائق، كيف يقدم تاريخ صنع الدولة الرأسمالية نفسه حالات من الفشل أكثر بكثير من حالات النجاح: "التوزع غير المتناسب للنجاح والفشل يضعنا في الوضع المزعج للتعامل مع تجربة تكون فيها معظم الحالات سلبية، في حين أن الحالات الإيجابية فقط توثق جيداً. الأنكى من ذلك، يضيف روغي (١٩٩٣: ١٥٦)، ملخصاً قول هندريك سبرويت Hendrik Spruyt هي حقيقة أنه "لأن الأشكال التالية لمنظومة الحكم القروسطية غير الدول الإقليمية قد استبعدت بشكل منهجي من الاعتبار، فلا يوجد تحول أساسي في الواحدات على الطرف التابع ـ المتحول dependent- variable في نظريات بناء الدولة."

هكذا يستند مفهوم جاكسون لشبه الدولة إلى نظرية للسيادة تقوم على حفنة من التجارب التاريخية "الناجحة" لصنع الدولة التي بات فيها "النجاح" نفسه يُقيَّم حصراً بلغة القدرة على خلق دولة قومية إقليمية قابلة للحياة بدلاً من لغة القدرة الفعلية على ممارسة السلطة في المنظومة العالمية عموماً. هذا التحيز

المزدوج يشرحه جيداً الدور غير المتناسب الذي لعبته فرنسا في إرساء معايير السيادة التي تم بها تقييم "كمال" تجارب صنع الدولة الأخرى. في القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت فرنسا بلا شك المنظمة الإقليمية الأكثر "نجاحاً" في أوروبة بقدر ما يتعلق الأمر بصنع الدولة القومية. وهكذا أصبحت نموذجاً للمحاكاة من أجل منظمات إقليمية أخرى وللدراسة من أجل المؤرخين السياسيين. بالمعايير الواقعية أو المتخيلة التي وضعتها فرنسا في صنع الدولة القومية يمكن القول إن المقاطعات المتحدة طوال حياتها القصيرة البالغة قرنين فقط كانت شبه دولة. بالفعل، لم تصبح دولة قومية تماماً أبداً. ومع ذلك، بقدر ما يتعلق الأمر بصنع المنظومة الدولية الحديثة ـ كمقابل لصنع إحدى أقوى مكونات المنظومة ـ فقد كان الدور الذي لعبته الدولة الهولندية العابرة أكبر على نحو لا يقارن من دور الدولة القومية الفرنسية "النموذج". كما سنرى، فإن اعتبارات مماثلة تنطبق على تجربة صنع دولة المدينة لفينيسيا التي بولغ في تثمينها بشكل ضخم نسبة إلى تجربة صنع المنظومة العالمية لشبه دولة المدينة، جنوا.

ليست المسألة مجرد مصلحة تأريخية. كما نوهنا في المقدمة، بالمقارنة مع المعايير الواقعية أو المتخيلة التي أرستها الولايات المتحدة على مدى القرن الأخير في صنع الدولة، ناهيك عن صنع الحرب، فإن دول الأرخبيل الرأسمالي الشرق والجنوب شرق آسيوي الصاعدة هي إلى درجات متفاوتة كلها أشباه دول. من بين "جزر" الأرخبيل، فإن الجزيرة الأكبر، اليابان، هي وحدها دولة قومية بالمعنى التام للمصطلح، ودولة قومية ناجحة إلى حد كبير في ذلك. لكن حتى اليابان لا تزال محمية عسكرية أمريكية في المنظومة العالمية عموماً. و"الجزيرتان" من الحجم المتوسط، كوريا الجنوبية وتايوان، هما أيضاً محميتان عسكريتان أمريكيتان. بالإضافة إلى ذلك، ليست أي منهما دولة قومية بالمعنى التام ـ كوريا الجنوبية تعيش في أمل دائم أو خوف من أن يعاد توحيدها مع نصفها الشمالي، وتايوان في أمل دائم أو خوف من أن تصبح السيد أو الخادم لصين البر الرئيسي.

أخيراً، الجزيرتان الصغريان لكنهما ليستا أقل أهمية بأي شكل من الأشكال، سنغافورة وهونغ كونغ، هما دولتا مدينة تجمعان التقانات والعمارات ما فوق الحديثة مع رأسمالية سياسية تذكرنا بدول المدن في عصر النهضة ـ وظائف الإنتريبوت التجاري ـ الصناعي التي تمارسها سنغافورة تجعلها تشبه فينيسيا، ووظائف الإنتريبوت التجاري ـ المالي التي تمارسها هونغ كونغ تجعلها تشبه جنوا.

ثمة اجتماع مختلف لكنه صارخ بالقدر نفسه للصفتين ما فوق الحديثة والحديثة المبكرة يوجد في أشباه الدول التي ركز روبرت جاكسون اهتمامه عليها:

((في مناطق العالم الثالث مثل أفريقيا وجنوب آسيا، لا يمكن لدارس للتاريخ الغربي تجنب ملاحظة الفوارق بين وجود جيوش القرن العشرين غربية المظهر، من ناحية أولى، وسيطرة السياسة العسكرية التي تذكرنا بعصر النهضة، بين جهاز الحكومة التمثيلية والاستعمال التعسفي لسلطة الدولة ضد المواطنين، بين تنصيب البيروقراطيات التقليدية ظاهرياً والاستعمال واسع الانتشار للمنظمة الحكومية من أجل الكسب الفردي. هذه الفوارق هي أكثر وضوحاً في الدول التي تحررت أخيراً من الحكم الاستعماري مما هي في بقية العالم الثالث.)) (تيلي ١٩٩٠: ٢٠٤).

إن انبعاث الأشكال الحديثة المبكرة للسياسة العسكرية في عالم ما فوق أو ما بعد حديث ليس محصوراً بمناطق العالم الثالث التي تخلصت حديثاً من الحكم الاستعماري. فقبل أن يتفكك العالم الثاني من الأنظمة الشيوعية إلى طائفة من الأمم الإثنية المتحاربة فعلياً أو بشكل كامن بعضها مع بعض، شدد تقرير راند RAND على النزوع إلى الحرب لكي ترتد إلى الأنماط الحديثة المبكرة:

((مع النزاع المسلح المتقطع، المستمر، غير الواضح في الزمن والمكان، الذي خاضته على بضعة مستويات مجموعة ضخمة من القوى القومية وتحت القومية، فإن الحرب في الربع الأخير من القرن العشرين يمكن أن تصل

إلى أن تشبه الحرب في عصر النهضة الإيطالي أو الحرب في أوائل القرن السابع عشر، قبل نشوء الجيوش القومية والحرب الحديثة الأكثر تنظيماً)) .(جنكينز ١٩٨٣: ١٧) .

إن انبعاث الأنماط الحديثة المبكرة لصنع الدولة ـ وصنع الحرب في نهاية سيرورة ٣٠٠ عاماً من توسع المنظومة الدولية الحديثة قد ترافق بموجة من التحديات للسلطة الدولية ذات السوابق القليلة في التاريخ الحديث. بملاحظة هذه النزعة، تساءل جيمس روزناو James Rosenau (١٩٩٠: ٤ ـ ٥) "ما إذا كانت مثل هذه التطورات، التي تتلاحق بسرعة بعضها فوق بعض، ليست التمظهرات الأولى للافتراقات التاريخية التي تدخل فيها ديناميكيات الثبات والتغير في أشكال جديدة من التوتر التي، بدورها، تبدل البنى الأساسية للسياسة العالمية". إنه يرى إذن أن الحياة العالمية قد تكون دخلت حقبة من "الاضطراب" لم تشهد مثيلاتها منذ التحولات الكبرى في كل أبعاد السياسة العالمية التي بلغت ذروتها في معاهدة وستفاليا في ١٦٤٨.

إن "اضطراب" روزناو يتطابق بشكل واسع مع الشواش المنظومي الذي يشكل في مخططنا التفسيري حالة متكررة للمنظومة الدولية الحديثة. إن حالة الشواش \ الاضطراب المنظومي كانت ظاهرة إلى درجة عالية في ابتداء المنظومة. لكنها تكررت مرتين، كعرض من أعراض انهيار المنظومة كما تأسست تحت هيمنة واحدة وكمكون أساسي في إعادة بناء المنظومة تحت هيمنة جديدة.

إن الشواش\ الاضطراب المنظومي المتزايد للسبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين ينطبق جيداً على هذا النمط من التكرار. إذ يمكن اعتباره يشير إلى انهيار المنظومة كما تأسست تحت الهيمنة الأميركية، ويمكن تصوره بوصفه مكوناً أساسياً لإعادة تكوين مستقبلية ممكنة، لكنها ليست مؤكدة بأي شكل من الأشكال، للمنظومة على أسس جديدة. ومع ذلك، فإن انبعاث الأشكال الحديثة المبكرة من صنع الدولة وصنع الحرب وسط التحديات للسلطة الدولتية على

صعيد ومدى غير مسبوقين يوحي بأنه قد يوجد في الواقع شيء خاص في الشواش\ الاضطراب المنظومي الحالي بالمقارنة مع التمظهرات الأبكر للظاهرة. إنه كما لو أن منظومة الحكم الحديثة، لكونها قد توسعت توسعاً مكانياً ووظيفياً بقدر المستطاع، لم يكن لديها أي مكان تذهب إليه سوى "إلى الأمام" باتجاه منظومة حكم جديدة كلياً أو "إلى الوراء" باتجاه أشكال حديثة مبكرة أو حتى ما قبل حديثة من صنع الدولة وصنع الحرب.

تبدو المنظومة أنها تتحرك "إلى الأمام" و"إلى الوراء" في الوقت نفسه. كانت هذه الحركة المزدوجة على الدوام سمة كبرى للمنظومة العالمية الحديثة. في مخططنا للأشياء، فإن "الأنظمة القديمة" لا "تدوم" فحسب كما وصف آرنو ماير Arno Mayer (١٩٨١) ما كنا نعتبره عصر الهيمنة البريطانية. بالأحرى، إنها يعاد إحياؤها بشكل متكرر حالما تطيح هيمنة جديدة بالهيمنة التي أطاحت بها بدورها. هكذا، أعادت الهيمنة البريطانية تكوين منظومة الحكم الحديثة على أسس مكانية واجتماعية مكبرة عن طريق الإحياء بأشكال جديدة وأكثر تعقيداً لمظاهر الحكم الإمبراطوري التي أطيح بها في ظل الهيمنة الهولندية. وكذلك أعادت الهيمنة الأميركية بدورها تكوين المنظومة على أسس مكانية واجتماعية مكبرة عن طريق الإحياء بأشكال جديدة وأكثر تعقيداً لمظاهر الرأسمالية المشتركة corporate التي أطيح بها في ظل الهيمنة البريطانية.

هذه الحركة المزدوجة إلى الأمام وإلى الوراء في الوقت نفسه يبدو أيضاً أنها تميز الأزمة الحالية. الاختلاف مع الحقب السابقة من الانتقالات الهيمنية هو أن صعيد وتعقيد النظام العالمي الحديث قد أصبحا من الضخامة قبلاً بحيث يتركان متسعاً صغيراً من أجل مزيد من الزيادات. لذلك فإن الحركة المزدوجة والاضطراب المرافق يمكن أن ينتجا ليس إعادة تكوين منظومة الحكم الحديثة على أسس مكبرة، بل تحولها إلى منظومة مختلفة كلياً تعيد إحياء مظهر أو آخر من مظاهر أنماط الحكم الحديثة المبكرة أو ما قبل الحديثة.

بروح مشابهة، أكد جون روغي **(١٩٩٣)** أن السمة الرئيسية والأبرز لمنظومة الحكم الحديثة هي تمايز مجموع رعاياها إلى فضاءات إقليمية منفصلة وثابتة متبادلة الإقصاء لسيادتها الشرعية. بالرغم من الأشكال الملموسة والمسارات الفردية للدول التي أوجدها هذا التمايز قد تغيرت مع الزمن، فقد كان "نوعها" species قابلاً للتمييز بشكل واضح منذ القرن السابع عشر إلى يومنا هذا. أما اليوم، مع ذلك، يبدو هذا الشكل من الإقليمية بوصفه الأساس لتنظيم الحياة السياسية أنه مجزأ بفعل فضاء وظيفي لا إقليمي، قد نما داخل منظومة الحكم الحديثة، لكنه يشكل نفياً مؤسساتياً للإقليمية الإقصائية لتلك المنظومة.

بين المظاهر الرئيسية لهذا الانفجار الداخلي implosion، يذكر روغي مفهوم فريدريك جيمسون **(١٩٨٤)** لـ "الفضاء الفائق ما بعد الحديث" postmodern hyperspace الناتج عن "استدخال" العلاقات الدولية ضمن الأشكال المؤسساتية الخاصة للرأسمالية العالمية. إن روغي غير متأكد بخصوص ما يعنيه جيمسون بالضبط بمصطلح "الفضاء الفائق". مع ذلك، فإنه يجد من المفيد أن يسمي النزعة التي خُلقت بموجبها الروابط الماكرواقتصادية التي جُعلت عابرة للقوميات ... "منطقة" لاإقليمية في اقتصاد العالم ـ فضاء تدفقات لا مركزي مع أنه متكامل integrated، يعمل في الزمن الحقيقي، يوجد إلى جانب فضاءات الأماكن التي نسميها اقتصادات وطنية\ قومية:

((تستمر فضاءات الأمكنة التقليدية هذه في الاشتباك في علاقات اقتصادية خارجية مع بعضها البعض، نستمر في تسميتها التجارة، الاستثمار الأجنبي وما شابه، والتي تتوسطها الدولة بشكل فعلي تقريباً. مع ذلك، في المنطقة الإقتصادية العالمية اللا إقليمية، تكون التمييزات بين الداخلي والخارجي إشكالية بشكل زائد، وأي دولة مفترضة ليست سوى قيد في الحسابات الاستراتيجية العالمية المشتركة**))** **(**روغي ١٩٩٣: ١٧٢**)**

هذا يطابق رأينا أن النمو الانفجاري في عدد الشركات العابرة للقوميات والمعاملات بداخلها وبينها قد أصبح العامل الأكثر حسماً في تلاشي المنظومة

الحديثة للدول القومية بوصفها الموضع الأولي للقوة العالمية. على كل، كما يؤكد روغي، فإن جدة "الفضاء الفائق ما بعد الحديث"الناشئ يمكن المبالغة فيها بسهولة، بسبب عيوب عاداتنا الإدراكية. هذه العادات تشكلت في فضاءات الأمكنة التقليدية وهي غير ملائمة كلياً لوصف، ناهيك عن تفسير، تطور فضاء التدفقات المنفردة التي يولدها "استدخال العلاقات الدولية ضمن الهيكليات التنظيمية للرأسمالية العالمية. نظراً إلى هذا القصور، ربما وجدت فضاءات التدفقات اللاإقليمية دون أن تلاحَظ بالتوازي مع فضاءات الأمكنة القومية طوال تاريخ المنظومة العالمية الحديثة.

يذكر روغي (١٩٩٣: ١٥٤ ـ ٥، ١٧٣) بشكل خاص وجه الشبه الذي تحمله العلاقة اليوم بين الاقتصاد العابر للقوميات ونطاقات السلطة القومية بالعلاقة بين السلطات القضائية القروسطية والمعارض التجارية. فقد كان بإمكان اللوردات المحليين أن يسحبوا الحق في إقامة معرض يقع في نطاق سلطتهم في أي وقت. لكن لم تكن لديهم أي مصلحة في فعل ذلك لأن المعارض كانت مصدراً للريع والخدمات المالية (تبديل العملة على وجه الخصوص) التي سيكون اللوردات الآخرين سعداء فقط باستضافتها في مناطق حكمهم. لذلك ازدهرت المعارض، وبالرغم من أنها لم تكن بديلاً عن مؤسسات الحكم الإقطاعي، فإنها في نهاية المطاف استنزفت حيويتها.

((كانوا يفعلون ذلك بسبب الثروة الجديدة التي كانت تنتجها، الأدوات الجديدة للمعاملات الاقتصادية التي كانت تولدها، الروح الجماعية ethos الجديدة للتجارة التي كانت تنشرها، الترتيبات الضبطية الجديدة التي كانت تتطلبها، توسيع الآفاق المعرفية التي أوجدتها كلها ساعدت في تقويض الروابط الشخصانية وأنماط التعليل التي استندت عليها السلطة الإقطاعية.))

بشكل مماثل، ليست الشركات العابرة للقوميات اليوم بديلاً عن المؤسسات الحكومية لمنظومة الحكم الحديثة، كما ألح كينيث والتز (١٩٧٩)

Kenneth Waltz. ومع ذلك، قد تكون مساهمة في فنائها من خلال السلوكات الجديدة التي تولدها ومنشآت الفضاء ـ الزمن الجديدة التي تجسدها. هذا الكثير لمح إليه جدال ريتشارد بارنت وروناالد مولر (١٩٧٤: ١٥ ـ ١٦) أن "مدراء الشركات العالمية يسعون إلى أن يضعوا موضع التطبيق نظرية للتنظيم البشري ستبدل تبديلاً عميقاً منظومة الدول القومية التي انتظم حولها المجتمع على مدى أكثر من ٤٠٠ سنة. إن ما يطالبون به في الجوهر هو الحق في تجاوز الدولة القومية، وفي السيرورة، تحويلها. "دعماً لهذا الرأي، يستشهدان بكارل أ. غرستاشر، رئيس شركة داو كيميكال، الذي ستصبح مرجعاًlocus classicus للأدبيات حول الشركات العابرة للقوميات:

((لطالما حلمت بشراء جزيرة لا تملكها أي أمة ... وإقامة المقر العالمي لشركة داو على الأرض المحايدة حقاً لمثل هذه الجزيرة، لا تشاهدني أي أمة أو مجتمع لو كنا نقع على مثل هذه الأرض الحيادية حقاً لكان بمقدورنا عندئذ أن نشتغل بشكل فعلي في الولايات المتحدة كمواطنين أمريكيين، وفي اليابان كمواطنين يابانيين، وفي البرازيل كبرازيليين بدلاً من أن نكون محكومين في الأساس بقوانين الولايات المتحدة ... لكان بمقدورنا حتى أن ندفع لأي أشخاص أصلانيين بسخاء مقابل أن ينتقلوا إلى أمكنة أخرى.)) (مقتبس لدى بارنت ومولر ١٩٧٤: ١٦)

من الأهمية بمكان بما يكفي، أن هذا الحلم بلا إقليمية مطلقة يعيد إلى الأذهان نظام "المعارض بلا مكان" الذي حققته الطبقة الرأسمالية الشتاتية الجنوية قبلئذ بأربعمائة عام. فخلافاً للمعارض القروسطية، كانت هذه المعارض مسيطراً عليها بإحكام من قبل عصبة من الصيارفة التجار الذين كانوا يقيمونها أينما شاؤوا إلى أن استوطنوا على أرض بياسنزا المحايدة حقاً. لقد "اخترع الجنويون تبادلاً جديداً"، علق فلورنتين برناردو دافانزاتي ساخراً في عام ١٥٨١، "يسمونه معارض بيسنزوني Bisenzone [الاسم الإيطالي لباسانسون]، حيث

كانت تقام في البداية. أما الآن فإنها تقام في سافوي، في بييدمونت، في لومباردي، في ترنتو، خارج جنوة تماماً، وأينما اختار الجنويون. من هنا، ينبغي أن تسمى بشكل أكثر ملاءمة، يوتوبيا Utopie، أي، معارض بلا مكان". (مقتبس لدى بوير ـ زامبو، ديليبلاس، وغيلارد ١٩٩١: ١٢٣).

حقيقة الأمر هي أن المعارض الجنوية كانت يوتوبيا فقط إذا نُظر إليها من نقطة أفضلية vintage point فضاء أمكنة دول المدن الآفلة ونقطة أفضلية الدول القومية الصاعدة. أما من نقطة أفضلية فضاء تدفقات الطبقات الرأسمالية الشتاتية، في المقابل، فقد كانت أداة قوية للتحكم بالمنظومة الأوروبية للمدفوعات الدولية بأكملها. إن تدفقات السلع ووسائل الدفع التي كانت "برانية" بالنسبة إلى الدول الهابطة والصاعدة كانت، في الحقيقة، "جوانية" بالنسبة إلى الشبكة اللاإقليمية للتجارة والمالية العالية طويلتي المسافة التي تتحكم بها وتديرها نخبة التجار الجنوية من خلال منظومة معارض بيسنزوني. (انظر الفصل ٢).

كما في منظومات الحكم القائمة على القرابة التي درسها علماء الإناسة [الأنثروبولوجيا]، في إعادة صياغة لروغي (١٩٩٣: ١٤٩)، فإن شبكة الوساطة التجارية والمالية التي تتحكم بها نخبة التجار الجنوية احتلت الأمكنة، لكنها لم تكن مُعرّفة بالأمكنة التي كانت تحتلها. فقد كانت الأسواق مثل أنتويرب وإشبيلية ومعارض بيسنزوني المتنقلة كلها حاسمة مثلما كانت جنوة ذاتها لتنظيم فضاء التدفقات الذي سيطرت من خلاله جماعة الشتات الجنوية من الصيارفة التجار على المنظومة الأوروبية للمدفوعات الدولية. لكن أياً من هذه الأمكنة ـ بما فيها جنوة ـ لم يُعرف بحد ذاته المنظومة الجنوية للتراكم. بالأحرى، كانت المنظومة معرفة بتدفقات المعادن الثمينة، وفواتير التبادل، والعقود مع حكومة إسبانيا الإمبراطورية، والفوائض النقدية التي ربطت هذه الأمكنة بعضها ببعض. إذا كان الشبيه "ما قبل الحديث" لمنظومة التراكم الجنوية هي أنظمة

الحكم القائمة على القرابة، فإن أقرب شبيه "ما بعد حديث" لها هو سوق اليورودولار، الصفة المميزة البارزة لها، على حد تعبير روي هارود (١٩٦٩: ٣١٩) Roy Harrod هي "أنها ليس لها مقر أو أبنية خاصة بها .... من الناحية الفيزيائية تتألف من مجرد شبكة من الهواتف وآلات التلكس حول العالم، هواتف يمكن استعمالها أيضاً لأغراض غير صفقات اليورو ـ دولار". لم تكن المنظومة الجنوية تمتلك أي وسيلة اتصال حديثة بتصرفها. ومع ذلك، من الناحية الفيزيائية، كانت تتكون بشكل حصري، كما سوق اليورودولار اليوم، من مجرد شبكة اتصالات يمكن استعمالها لأغراض أخرى غير تبديل العملات.

لم يكن الجنويون الوحيدين الذين يتحكمون بشبكات لا إقليمية من هذا النوع. فـ"الأمم" الفلورنسية واللوكية[1] والألمانية والإنكليزية- كجاليات شتاتية من الصيارفة التجار كانت معروفة في القرن السادس عشر- فعلت ذلك أيضاً. مع ذلك، في النصف الثاني من القرن السادس عشر برزت الأمة الجنوية بوصفها حتى حينه الأقوى بينها. في عام ١٦١٧، ذهب سواريز دي فويغويبروا إلى حد الزعم أن إسبانيا والبرتغال قد أصبحتا "إنديز الجنويين" (مقتبس لدى إليوت ١٩٧٠: ٩٦).لقد احتوى الإطناب على عنصر مهم من الحقيقة. كما سنفصل في الفصل التالي، في نصف القرن الأول أو حوله قبل عام ١٦١٧ نجحت "اليد الخفية" لرأس المال الجنوي، العامل من خلال مثلث التدفقات الذي كان يربط إشبيلية وأنتويرب وبيسنزوني ببعضها البعض، في تحويل مساعي إسبانيا الإمبراطورية وراء القوة، إضافة إلى المساعي الصناعية لفينيسيا المنافسة القديمة لجنوة والدولة المدينة "النموذج"لها، إلى محركات قوية لتوسعها الذاتي الخاص بها.

كانت هذه الشبكة اللاإقليمية القوية للتراكم الرأسمالي بشكل جوهري رأسمالية في البنية والتوجه. بحسب برودل (١٩٤٨: ١١٨)، فإن المقاربة الجنوية

---

(١) نسبة إلى مدينا لوكا Lucca الإيطالية التي كانت جمهورية مستقلة منذ القرن الثاني عشر إلى أن جرى ضمها إلى توسكانيا في ١٨٤٧. اشتهرت بصناعات النسيج والتبغ وزيت الزيتون. [المترجم].

للرأسمالية "كانت أحدث بكثير من [مقاربة] فينيسيا"، وجنوة كدولة مدينة "ربما كانت عرضة للهجوم نوعاً ما بفضل هذا الموقع المتقدم." إذا كانت فينيسيا هي النمط البدئي لكل الدول الرأسمالية اللاحقة، كما جادلنا في هذا الفصل، فإن الشتات الجنوي من الصيارفة التجار كان النمط البدئي لكل المنظومات اللاإقليمية اللاحقة للتراكم الرأسمالي على صعيد عالمي:

((على مدى ثلاثة أرباع القرن ... مكنت "التجربة الجنوية" الصيارفة التجار لجنوة، من خلال إمساكهم برأس المال والإئتمان، من ضبط إيقاع المدفوعات والتعاملات الأوروبية. إن هذا ... بالتأكيد لا بد أنه كان المثال الأكثر استثنائية على التقارب والتركيز اللذان لم يكن اقتصاد العالم الأوروبي قد شهدهما بعد، عندما أعاد توجيه ذاته حول بؤرة شبه خفية. لأن النقطة البؤرية للنظام بأكمله لم تكن حتى مدينة جنوة نفسها، بل حفنة من رجال المال ـ الصيارفة (ندعوهم اليوم بكونسرتيوم متعدد الجنسيات). وهذه ليست سوى واحدة من المفارقات المحيطة بمدينة جنوة الغريبة التي، برغم كونها ظاهرياً ملعونة للغاية عن طريق القدر، كانت تنحو قبل "عصر مجدها" وبعده إلى الانجذاب نحو قمة التجارة\ البزنس العالمية. بالنسبة لي يبدو أن جنوة كانت دائماً، في كل عصر، المدينة الرأسمالية بامتياز.)) (برودل ١٩٨٤: ١٥٧)

هنا كما في أمكنة أخرى، تشي لغة برودل وتردداته بالصعوبات التي ينطوي عليها كشف النقاب عن قوة رأسمالية ليست "محتواة" من قبل دولة بمفهوم غيدنز، بل تضم منظومة من الدول. هذه الصعوبات متجذرة في تحيز جهازنا المفاهيمي لصالح فضاء الأمكنة الذي يُعرِّف سيرورة تشكل الدولة وضد فضاء تدفقات رأس المال الذي يُعرِّف سيرورة التراكم الرأسمالي. ومع ذلك، من الناحية الناريخية، فإن الرأسمالية كمنظومة عالمية للتراكم والحكم قد تطورت بشكل متزامن في الفضاءين كليهما. ففي فضاء الأمكنة، كما يعبر عن ذلك في مقطع مقتبس في مقدمة هذا الكتاب، انتصرت [الرأسمالية] بصيرورتها متماهية

بدول بعينها. أما في فضاء التدفقات، في المقابل، فقد انتصرت ليس بصيرورتها متماهية بأي دولة بعينها بل بإنشاء منظمات بزنس\ أعمال لا إقليمية تشمل العالم.

هذا التطور المتزامن في اتجاهين متعاكسين أوجد أنسابيتين genealogies متصلتين بشكل وثيق، لكنهما متميزتان، للرأسمالية الحديثة. في الأنسابية المرسومة في هذا الفصل، تعود الرأسمالية الحديثة في أصلها إلى النمط البدئي للدولة الرأسمالية المتزعمة لكل عصر لاحق: دولة المدينة الڤينيسية. أما في الأنسابية التي سنسبرها في بقية الكتاب، فإن الرأسمالية الحديثة تعود في أصلها إلى النمط البدئي لمنظمة البزنس\ الأعمال اللاإقليمية الشاملة للعالم، المتزعمة لكل عصر لاحق:"الأمة" الشتاتية الجنوية. الأنسابية الأولى تصف تطور الرأسمالية بوصفه تعاقباً للهيمنات العالمية. أما الأنسابية الثانية فتصف التطور نفسه بوصفه تعاقباً للدورات المنظومية للتراكم.

الفصل الثاني

صعود رأس المال

سابقات الدورات المنظومية للتراكم

إن صعود منظومة الشركات الحرة المعاصرة بوصفها الهيكلية السائدة لاقتصاد العالم الرأسمالي يشكل المرحلة الأخيرة من سيرورة طولها ستة قرون من تمايز شركات الأعمال التجارية عن الحكومات. باتباع فريدريك لين Frederic Lane، يمكننا أن نميز هذين النوعين من المنظمات على أساس أهدافها، والطرائق المستخدمة، وتبعاتها الاجتماعية. فالحكومات هي منظمات توجهها السلطة power- oriented تستعمل الحرب وقوة البوليس والإجراءات القضائية، تتممها الاحتكامات إلى العواطف المعنوية الأخلاقية بوصفها وسائل مميزة لتحقيق أهدافها، التي تخلق منظومات القانون والولاء. أما شركات الأعمال التجارية [البزنس]، في المقابل، فيوجهها الربح profit- oriented، وتستعمل البيع والشراء كنشاطين اعتياديين لها، وتخلق منظومات الإنتاج والتوزيع. (لين ١٩٧٩: ٣٨)

((لدى تفحص المنظمات التي كانت توجد فعلاً في العالم الغربي نحو عام ١٩٠٠ ليس من الصعب جداً أن نصنفها إما كمنظمات أو كشركات بزنس. لكن لدى تفحص التوسع المحيطي للقرنين الخامس عشر والسادس عشر، لا يمكننا أن نصنف بهذه الطريقة المنظمات المشمولة مبدئياً. سواء درسنا أهدافها، أو طرائقها أو نتائجها، نجد أن شركات الابتكار الأساسية كانت عادة تجمع خصائص الحكومة مع خصائص البزنس.)) (لين ١٩٧٩: ٣٨ـ ٣٩)

كما سنرى، فقد أظهرت الشركات التي أخذت المبادرة في التوسع المحيطي للقرنين الخامس عشر والسادس عشر تخصصاً ملحوظاً في ممارسة إما الوظائف الحكومية وإما وظائف الأعمال التجارية، ونحو عام ١٩٠٠ لم يكن التمايز بين المنظمات الحكومية ومنظمات البزنس كاملاً كما يبدو أن تعليقات لين تلمح إليه ضمناً. مع ذلك، فإن ملاحظة لين تمسك بالدافع الأساسي للنمط التطوري لاقتصاد العالم الرأسمالي منذ بداياته في أوروبة أواخر القرون الوسطى إلى اليوم.

في البداية، كانت شبكات التراكم الرأسمالي محتواة بالكامل وخاضعة لشبكات السلطة. في ظل هذه الظروف، لكي تنجح منظمات البزنس في السعي إلى تحقيق الربح كان من الضروري أن تكون دولاً قوية، كما شهدت على ذلك تجربة الأوليغارشيات الرأسمالية لإيطاليا الشمالية التي كانت قائدة ليس فقط في سيرورات التراكم الرأسمالي، بل في سيرورات صنع الدولة وصنع الحرب أيضاً. ومع ذلك، عندما توسعت شبكات التراكم لتشمل الكرة الأرضية بأكملها، أصبحت مستقلة بشكل متزايد عن شبكات السلطة ومسيطرة عليها. كنتيجة لذلك، نشأ وضع يجب فيه على الحكومات لكي تنجح في السعي إلى تحقيق السلطة أن تكون قائدة ليس فقط في سيرورات صنع الدولة وصنع الحرب بل في سيرورات التراكم الرأسمالي أيضاً.

إن تحول اقتصاد العالم الرأسمالي، من منظومة كانت فيها شبكات التراكم محتواة بالكامل في شبكات السلطة وخاضعة لها إلى منظومة تكون فيها شبكات السلطة محتواة بالكامل في شبكات التراكم وخاضعة لها، قد جرى عبر سلسلة من الدورات المنظومية للتراكم تتكون كل واحدة منها من طور (MC) من التوسع المادي يليه طور ('CM) من التوسع المالي. كما رأينا في المقدمة، فإن مفهوم الدورات المنظومية المتعاقبة للتراكم قد اشتق من ملاحظة برودل أن كل توسعات التجارة الكبرى لاقتصاد العالم الرأسمالي قد أعلنت عن نضجهاعن طريق بلوغ مرحلة التوسع المالي. باتباع برودل، فإننا نُعرف بداية التوسعات

المالية باللحظة التي تحول فيها وكالات البزنس القائدة لتوسع التجارة السابق طاقاتها ومواردها من تجارات السلع إلى تجارات المال. ومثل برودل، نعتبر تكرار هذا النوع من التوسع المالي التعبير الرئيسي عن وحدة معينة للتاريخ الرأسمالي من أواخر العصور الوسطى إلى أيامنا. ومع ذلك، خلافاً لبرودل، نتصور بشكل واضح التوسعات المالية بوصفها فترات طويلة من التحول الأساسي لفعالية وهيكلية السيرورات العالمية للتراكم الرأسمالي.

من وجهة النظر هذه، فإن دوراتنا المنظومية للتراكم تشبه مراحل هنري بيرن Henri Pirenne للتطور الرأسمالي. لدى مسح التاريخ الاجتماعي للرأسمالي على مدى آلاف السنوات، من أبكر بداياته في أوروبة القروسطية إلى أوائل القرن العشرين، يلاحظ بيرن أنه مقابل كل حقبة يمكن تقسيم هذا التاريخ إليها كانت توجد طبقة متميزة ومستقلة من الرأسماليين. أي:

((إن زمرة الرأسماليين من حقبة مفترضة لا تنشأ عن الزمرة الرأسمالية من الحقبة السابقة. عند كل تغيير في التنظيم الاقتصادي نجد كسراً للاستمرارية. إنه كما لو أن الرأسماليين الذين بقوا فاعلين حتى ذلك الوقت يعترفون بأنهم عاجزون عن التكيف مع الشروط التي تستدعيها حاجات مجهولة حتى حينه، وتتطلب طرائق غير مستخدمة حتى حينه. لقد انسحبوا من الصراع وأصبحوا أرستوقراطية، إذا لعبت مرة أخرى دوراً في سير الأمور، فإنها تفعل ذلك بطريقة انفعالية فقط، متلبسة دور الشركاء الصامتين.)) (بيرن ١٩٥٣: ٥٠١ ـ ٢)

إن مكانهم في تعزيز المزيد من التوسع تأخذه طبقة جديدة من الرأسماليين "الذين... يسمحون بأن تجرفهم الريح التي تهب فعلاً والذين يعرفون كيف يوازنون أشرعتهم لكي يستفيدوا منها، حتى يأتي اليوم الذي ... يتوقفون فيه بدورهم ويبعدون بمسافة عن طريق مهاراتهم مراكبهم الجديدة التي تمتلك قوى طازجة واتجاهات جديدة."

((باختصار، إن استمرار طبقة رأسمالية عبر القرون، نتيجة لتطوير مستمر وتغيير نفسها للتلاؤم مع الظروف المتغيرة، لا يتطلب إثباتاً. على العكس، توجد

طبقات كثيرة من الرأسماليين بقدر ما توجد حقب قي التاريخ الاقتصادي، ذلك التاريخ لا يكشف نفسه لعين الراصد في إهاب طائرة منحدرة، إنه يشبه إلى حد ما سُلماً، ترتفع كل درجة فيه فجأة فوق الأخرى التي تسبقها. إننا لا نجد أنفسنا في حضرة صعود لطيف ومنتظم، بل سلسلة من الرفعات.)) (بيرن ١٩٥٣: ٥٠٢)

إن متواليتنا من الدورات المنظومية للتراكم تشكل بالفعل "سلسلة من الرفعات"، كل رفعة هي نتيجة لنشاطات مركب بعينه من القوى الفاعلة الحكومية والبزنسية المحبوة بالقدرة على دفع توسع اقتصاد العالم الرأسمالي خطوة أبعد مما كان سيفعل محفزو ومنظمو التوسع السابق أو كان بمقدورهم أن يفعلوا. فكل خطوة إلى الأمام تنطوي على تبديل للحرس في القمم القيادية لاقتصاد العالم الرأسمالي و"ثورة تنظيمية" مصاحبة في سيرورات التراكم الرأسمالي - تبديل حرس وثورة تنظيمية وقعا، تاريخياً، في أثناء أطوار التوسع المالي. لهذا، يُنظر إلى التوسعات المالية على أنها تعلن ليس فقط عن نضوج مرحلة معينة من تطور اقتصاد العالم الرأسمالي، بل عن بداية مرحلة جديدة أيضاً.

هكذا، فإن نقطة الانطلاق لسلسلة دوراتنا المنظومية للتراكم، التي سنعتبرها "نقطة الصفر" في تطور الرأسمالية كمنظومة عالمية، هي التوسع المالي الذي انطلق في نهاية التوسع التجاري للقرن الثالث عشر وأوائل القرن الرابع عشر. وكما بينت جانيت أبو لغد (١٩٨٩)، فإن هذا التوسع التجاري شمل مواقع مختارة (مدناً في معظمها) من مجمل أوراسيا وأجزاء من أفريقيا. لا يمكن القول إن قوة فاعلة واحدة أو مركباً عضوياً من القوى الفاعلة قد حفز أو نظم التوسع. إن دول المدن الإيطالية الشمالية، التي كانت بين المستفيدين الرئيسيين من توسع التجارة وأصبحت قائدات التوسع المالي اللاحق لاقتصاد العالم الأوروبي، قد لعبت دوراً حاسماً في خلق الروابط الإقليمية في سلسلة التعاملات العابرة للقارات التي امتدت من إنكلترا إلى الصين. لكن لا يمكن القول إن هذه الدول كانت المحفزات والمنظمات لتوسع التجارة عبر القارات الذي صنع

ثرواتها، لا منفردة ولا مجتمعة. بهذا الخصوص، كان دورها هاماً لكنه ثانوي بشكل مطلق وبالنسبة إلى منظمات أخرى، أولها وفي طليعتها الإمبراطورية المغولية. (انظر أبو لغد ١٩٨٩: الفصل ٥؛ وبارفيلد ١٩٨٩ حول تأثير صعود وأفول الإمبراطورية المغولية على منظومة التجارة الأوراسية).

بما أن الدورات المنظومية للتراكم تُعرَّف هنا بأنها تتألف من طور من التوسع المادي يليه طور من التوسع المالي تعززه وتنظمه القوة الفاعلة أو الفئة نفسها من القوى الفاعلة، فلا يمكن القول إن التوسع التجاري للقرن الثالث عشر وأوائل القرن الرابع عشر والتوسع المالي الناجم عنه يشكلان دورة منظومية للتراكم. ومع ذلك، فقد كان في سياق هذا التوسع المالي أن تشكلت القوى الفاعلة للدورة المنظومية الأولى للتراكم وأنذر بالسمات الأساسية لكل التوسعات المالية اللاحقة. فلا يمكن فهم أصول ولا بنية الدورات المنظومية للتراكم فهماً كاملاً بدون دراسة أولية للقوى الفاعلة في التوسع المالي لأواخر القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر.

كانت السمة الأهم لهذه الفترة ـ كما لكل الأطوار الختامية للدورات المنظومية للتراكم ـ هي الاشتداد المفاجئ للتنافس بين الرأسماليين. فلم يكن هذا الاشتداد أكثر وضوحاً في أي مكان مما كان في المعتزل الرأسمالي الإيطالي الشمالي، الذي أصبح المقر الرئيسي للتوسع المالي. في أثناء التوسع التجاري السابق كانت العلاقات بين مراكز تراكم هذا المعتزل ـ أي دول مدنه ـ علاقات تعاونية. فالتعاون استند بالدرجة الأولى على تقسيم العمل بين الفعاليات التجارية ـ الصناعية لدول المدن. حتى " [المدن] الأربع الكبيرة احتلت مواقع سوق لائقة متميزة تماماً في منظومة التجارة. فقد انخرطت فلورنسا وميلانو كلتاهما في الصناعة وفي التجارة البرية مع أوروبة الشمالية الغربية؛ لكن في حين تخصصت فلورنسا في تجارة المنسوجات، وتخصصت ميلانو في تجارة المعادن، وتخصصت فينيسيا وجنوا في التجارة البحرية مع الشرق، لكن في حين

تخصصت فينيسيا في الصفقات مع الدائرة الآسيوية الجنوبية القائمة على تجارة التوابل، تخصصت جنوا في الصفقات مع الدائرة الآسيوية الوسطى القائمة على تجارة الحرير.

هذا التمايز البنيوي بين متاجرات الدول المدن لم يمنع توسعاتها التجارية من اعتراض طريق بعضها البعض فحسب. بل إنه، وهو الأهم، خلق روابط تكاملية قوية بين الأعمال التجارية [البزنس] لدول المدن، جاعلاً بذلك نجاح كل مركزعلى حدة مشروطاً بنجاح كل مركز آخر. وكما أكد جون هيكس John Hicks في تفسيره النظري لما يدعوه بـ"الاقتصاد المركنتيلي ... في شكله الأول، عندما يُجسَّد في منظومة الدول المدن،" في التجارة، كما في الصناعة، توجد نزعات حقيقية متزايدة العائدات تعزى إلى حقيقة أن حجماً كبيراً من التجارة يمكن تنظيمه بشكل أفضل من الحجوم الصغيرة لكي يخفض تكاليف التجارة. فمن ناحية، تكون هذه الاقتصادات "داخلية" بالنسبة إلى مركز التجارة الفردية أو المشروع بمعنى أنها يمكن ردها إلى الصعيد الأكبر والمدى الأكبر لعمليات ذلك المركز أو المشروع. ومن ناحية أخرى، مع ذلك، تطابق ما دعاها ألفرد مارشال Alfred Marshal بـ"الاقتصادات الخارجية" ـ اقتصادات، بسبب حقيقة أن مركز التجارة الفردي أو الشركة يستفيد من كونه "جزءاً من جسم أكبر". (هيكس ١٩٦٩: ٤٧، ٥٦)

في منظومة دول المدن، يعني "جسم أكبر" عدداً أكبر وتنوعاً أكبر من مراكز التجارة المستقلة سياسياً. عندما يزداد عدد وتنوع هذه المراكز، فإن مجموعة السلع التي يمكن لكل مركز على حدة أن يحشدها لتوسيع التجارة ضمن موقعه السوقي المتخصص تصبح أكثر تنوعاً، أو يمكن تدبير المجموعة نفسها بشكل أرخص لفائدة الاحتمالية. الأهم من ذلك حتى، كما يرى هيكس، هي مخاطر التشغيل:

((يعمل التاجر في بيئة يمتلك معرفة مناسبة بها فقط بخصوص تلك الأجزاء "الأقرب" إليه؛ إنه يمتلك معرفة أفقر بكثير بالأجزاء التي يمكن أن

تهمه بشكل حميم، برغم أنها "أبعد". سيكون لفائدته دوماً أن يجد طرقاً لتقليل المخاطر التي تأتي من معرفته الناقصة، إما بشكل مباشر بزيادة المعرفة، أو بشكل غير مباشر باستنباط وقايات بحيث إن الأشياء التي يمكن أن تخرج من الظلام يمكن (ربما) أن تؤذيه أقل. إن نشوء مؤسسات الاقتصاد المركنتيلي هو إلى حد كبير مسألة إيجاد طرق لتقليل المخاطر.)) (هيكس ١٩٦٩: ٤٨)

يتابع هيكس بقوله إنه "كلما كبر عدد التجار الذين يكونون في احتكاك بعضهم ببعض، كان من الأسهل اكتساب معلومات حتى أكثر أهمية، وسيكون من الأسهل إزاحة المخاطر ـ مخاطر تنشأ عن جهل التاجر المنفرد ـ إلى أكتاف من هم أقل جهلاً بهذا الخصوص، أو الذين يمكنهم أن يجدوا أنها تستحق من أجلها أن يصبحوا كذلك". (هيكس ١٩٦٩: ٤٩) إن ملاحظات هيكس بخصوص "التجار" تنطبق أيضاً ـ في الواقع، تشير أولاً ـ على مراكز التجارة. لهذا، يمكن أن يوجد قليل من الشك في أن تخصص دول المدن الإيطالية الشمالية في دوائر التجارة المترابطة لكن المنفصلة مكانياً أو وظيفياً قد وسع بشكل كبير معرفتها الجماعية باقتصاد العالم الذي كانت تعمل فيه، وبذلك خفض المخاطر المتضمنة في المتاجرة، في بيئة غير آمنة أساساً أو حتى معادية.

باختصار، إن ازدهار المعتزل الرأسمالي الإيطالي الشمالي في أثناء التوسع التجاري الأوراسي الجامع pan Eurasian للقرن الثالث عشر وأوائل القرن الرابع عشر كان قائماً على الانتشار في وسطه لمراكز التجارة والتراكم المستقلة سياسياً وعلى تقسيم للعمل بين هذه المراكز خفض تكاليف ومخاطر تجارتها. وطالما كان توسع التجارة في طوره الصاعد، بقي اشتداد الضغوط التنافسية المتأصلة في هذا الانتشار للمراكز مجرد إمكانية. فقد كان بمقدور الوافدين الجدد أن يجدوا وفرةً من مواقع niches السوق التي كانت إما "خالية" أو مهجورة بحماس من قبل المراكز المقامة. وعندما احتلوا هذه المواقع وتخصصوا فيها، خلقوا فرصاً لأجل المراكز المقامة لكي تخفض تكاليف ومخاطر العمليات من

خلال توسيع أكثر تخصصاً لتجارتهم. لكن حتى عندما كانت المراكز القديمة والجديدة تعمل في خط البزنس نفسه، ولذلك كانت تبدو أنها في تنافس مباشر بعضها مع بعض، فقد كانت في الحقيقة تتعاون في خلق حجم من التجارة كان كبيراً بما يكفي للسماح بفتح مصادر جديدة للإمداد ـ أو منافذ جديدة لتصريف المنتوجات ـ لكنها من أجل عدد أصغر من الوحدات ستكون أكبر من أن تنظمها بفعالية.

إلى حد أن المراكز كانت تتنافس فعلياً بعضها مع بعض في تدبير بعض المُدخَلات inputs وفي تصريف بعض المُخرَجات outputs، فإن هذا التنافس، لنعيد صياغة قول ماركس (١٩٦٢: ٢٤٨)، قد ضبط العلاقات بين أعضاء "أخوة شغالة" operating fraternity من المراكز الرأسمالية بحيث يجعل الحصة من الأرباح الإجمالية التي جناها كل مركز متناسبة إلى حد ما مع مساهمته في التوسع الكلي للتجارة. لكن حالما برز عدم تناسب كبير ودائم بين كتلة رأس المال التي سعت إلى الاستثمار في التجارة من جهة أولى وبين ما أمكن استثماره هكذا بدون تخفيض كبير في عائدات رأس المال من الجهة الأخرى، تحول التنافس بين المراكز إلى "قتال بين أخوة أعداء". عندما برز هذا اللاتناسب، لم يعد مسألة تقاسم أرباح بل تقاسم خسائر. كنتيجة لذلك، فإن العداء بين مصلحة كل مركز والمصلحة الجماعية للطاقم المكون من كل المراكز قد طفا على السطح وحوَّل الـتنافس إلى "تنافس خناقي" ـ نوع من التنافس، هدفه الأساسي هو إخراج مراكز أخرى من البزنس حتى لو كان ذلك يعني التضحية بالأرباح لأطول أمد يستغرقه تحقيق الهدف.

لا نعرف بالضبط متى حدث التغيير في الحالة. لكننا نعرف أن القيمة الإجمالية لعبور البضائع التي تنبأ بها ملتزمو الضرائب في ميناء جنوة هبطت من ٤ ملايين جنيه جنوي في عام ١٢٩٣ إلى مليونين من الجنيهات في ١٣٣٤، وأنه في النصف الثاني من القرن نادراً ما ارتفعت القيمة قيد البحث فوق المقدار الأخير

(مارتنز ١٩٨٨: ١٧٠). بالنظر إلى أهمية جنوة في ذاك الوقت، كمركز تجاري وكمركز للتراكم الرأسمالي ـ لكون تجارتها البحرية في١٢٩٣ تساوي ثلاثة أضعاف مجموع الدخل الحكومي لمملكة فرنسا من الضرائب (لوبيز ١٩٧٦: ٩٤). يكمننا أن نفترض بشكل آمن أنه عند نقطة ما في أوائل القرن الرابع عشر، لكن بشكل مؤكد قبل عام ١٣٣٤، كان توسع التجارة الأوراسية قد توقف، وباتت الأعمال التجارية [البزنس] لدول المدن الإيطالية متأثرة بتغير جذري ودائم في الوضع. (.cfأبو لغد ١٩٨٩). والحال هذا، فإن

((توقف التوسع لا يعني أن الاقتصاد المركنتيلي يستقر في "توازن" ـ التوازن التنافسي الثابت المحبوب من علماء الاقتصاد النظريين. فكل واحد من المراكز، في الوقت الذي يأتي فيه الانسداد، يظل يحاول أن يوسع تجارته؛ لكن منافسة الآخرين، التي كان يتم التسامح معها سابقاً، هي الآن خطر. كان ثمة نزاعات على الدوام بين المراكز... لكن عند هذه النقطة، عندما يبدأ نموها بأن يصبح مقيداً، يكون من المحتمل أن تندلع الصراعات الرهيبة بينها. هكذا، يمكننا أن نفترض بشكل معقول، كانت الحرب بين فينيسيا وجنوا، التي دامت لمدة أربعين عاماً تقريباً في حوالي عام ١٤٠٠.)) (هيكس ١٩٦٩: ٥٧)

إن سلسلة الحروب التي استعْدَت جنوا وفينيسيا بعضهما ضد بعض في منتصف القرن الرابع عشر انتهت بشكل فعلي بمعاهدة سلام تورينو لعام ١٣٨١، التي بموجبها طردت فينيسيا جنوا من أسواق شرق البحر المتوسط الأكثر ربحية. لكن هذه الحروب بين فينيسيا وجنوا لم تكن سوى فصول من نزاع أطول كثيراً وأعم لدول المدن مزق المعتزل الرأسمالي الإيطالي الشمالي وأعاد تنظيمه. لقد دام نزاع دول المدن العام هذا حوالي قرن وهو ما دعاه برودل بحرب المئة عام "الإيطالية". بعد طرد جنوا من أسواق شرق البحر المتوسط الأكثر ربحية، تابعت فينيسيا بناء منطقة بر رئيسي (Terra ferma). وفي الوقت نفسه، استولت ميلانو على لومبارديا، وأصبحت فلورنسا توسكانيا. انتهت الحرب

أخيراً باتفاقية لودي ١٤٥٤، التي مأسست توازن القوة الإيطالي الشمالي. (برودل ١٩٧٦: i، ٣٣٩، ٣٨٨).

في هذه الفترة، كما لاحظنا، باتت دول المدن الإيطالية الشمالية المنتقاة تقوم بوظيفتها كقوى عظمى في السياسة الأوروبية. لكن هذه أيضاً فترة كانت فيها الفئات المسيطرة على دول المدن الإيطالية الشمالية تنقسم بشكل مستمر إلى فصائل متضادة بفعل العداوات العنيفة. هذه العداوات الداخلية كانت معتدلة ومن السهل إعادة تركيبها في دول المدن التي كانت تفوز في الصراع التنافسي، أبرزها في فينيسيا، لكنها كانت حادة وغير قابلة للاحتواء في حالة دول المدن التي كانت تخسر (أبرزها في جنوا). بأي حال، كانت إيطاليا عصر النهضة، كما صورها ياكوب بوركهارت (١٩٤٥: ٤ـ ٦٤) بشكل نابض بالحياة في دراسته الكلاسيكية، أحد أوضح الأمثلة التاريخية على "حرب الجميع ضد الجميع".

كانت الفئات الحاكمة لدول المدن تهاجَم بشكل ثابت من قبل الأعداء، وبات السعي إلى تحقيق الربح متضمناً بشكل أكثر ثباتاً من ذي قبل في السعي إلى تحقيق القوة:

((كان ثمة منفيون حقودون، قادة فصائل خارج السلطة، يطوفون خلسة أبعد من متناول اليد. كان ثمة مدن منافسة، متلهفة لجني الربح من مصاعب الجار. وكان ثمة في العادة أعداء سريون يتآمرون داخل البوابات. لذلك كانت الدولة، المعتمدة في بقائها على القوة، مجبرة بشكل ثابت على البحث عن مزيد من القوة... لذلك أصبحت الحرب بين المدينة والمدينة مستوطنة في كل أنحاء إيطاليا الشمالية والوسطى. وحدهم العمالقة التجاريون مثل فينيسيا وجنوا كان بمقدورهم أن يتحملوا كلفة شن حروبهم على الممرات البحرية وأن يهزوا نصف شبه الجزيرة بنزاعاتهم. كانت الحرب في الأغلب مع أقرب مدينة مستقلة ... المدن الكبيرة ابتلعت المدن الأصغر منها ... وقد كانت هذه الضحايا مدناً قوية، الغازيات لجاراتها الأصغر قبل أن تغزى بدورها. من غير المحتمل كما كان يبدو

أن أي واحدة من المتنافسات كان بمقدورها أن تنجح في التهام كل الأخريات، ولم تكن أي مدينة قوية بما يكفي لأن تشعر بأنها آمنة فعلاً. في ظل قانون الغاب، كان ثمن البقاء هو التيقظ الدائم.)) (ماتينغلي ١٩٨٨: ٤٩ ـ ٥٠)

هذا هو السياق الذي ولدت فيه الرأسمالية كمنظومة اجتماعية تاريخية. إن اشتداد التنافس بين الرأسماليين والتداخل المتزايد لهذا التنافس مع صراع السلطة داخل وبين دول المدن لم يُضعف بل قوَّى السيطرة على هذه الدول من قبل المصالح الرأسمالية. فعندما نشبت حرب المئة عام "الإيطالية"، واجهت دولة مدينة تلو الأخرى أزمات مالية حتى أكثر خطورة تعزى بالدرجة الأولى إلى "الأموال المنفقة المذهلة حقاً ... من أجل الإنفاقات العسكرية والفائدة المستحقة على الدين العام". (مارتينز ١٩٨٨: ١٧٨) فكانت النتيجة "استلاباً" alienation متزايداً لدول المدن لمصلحة أصحاب الأموال، كما أطلق ماركس على الظاهرة في مناقشته للتراكم البدائي. كان الاستلاب أكثر اكتمالاً في جنوا، حيث وضعت في عام ١٤٠٧ مصادر دخل الجمهورية والإدارة العامة في أيدي مصرف سان جيورجيو Casa di San Giorgio، الذي استدمج الدائنين الخاصين للدولة، وفي فلورنسا، حيث أدت الأزمة المالية الرهيبة التي تلت الحرب مع لوكا Lucca (١٤٢٩ ـ ٣٣) مباشرة إلى سيطرة آل مديتشي[1] على حكومة المدينة. لكن حتى في ميلانو ـ الأقل رأسمالية والأكثر إقليمية من بين "الأربعة الكبار" ـ طورت الخزينة الدوقية صلات وثيقة مع العائلات التجارية والمالية الكبيرة في المدينة. (مارتينز ١٩٨٨: ١٧٩ ـ ٨٠)

هذا التمتين لسيطرة مصالح أصحاب الأموال على حكومات دول المدن هو سمة أساسية ثانية للتوسع المالي لإيطاليا الشمالية لأواخر القرن الرابع عشر

---

(١) آل مديتشي Medici: عائلة إيطالية لعبت دوراً بارزاً في الحقبة الممتدة من القرن ١٤ إلى القرن ١٧ في التاريخ السياسي والثقافي لفلورنسا وتوسكانيا، أولا كتجار صوف وصيارفة، ولاحقا كدوقات أو أمراء (١٤٣٤ ـ١٧٣٧) [المترجم].

وأوائل القرن الخامس عشر. كما في كل التوسعات المالية اللاحقة، حدث استلاب الدول إلى مصالح أصحاب الأموال من خلال تحويل فائض رأس المال ـ أي، رأس المال الذي لم يعد يجد استثماراً مربحاً في التجارة ـ إلى تمويل نشاطات صنع الحرب. إن ما لم يعد بمقدور الفئات الرأسمالية أن تستثمره بشكل مربح في التجارة، فقد استثمرته الآن في الاستيلاء العدائي على أسواق أو أراضي المنافسين كغاية في حد ذاته وكوسيلة لمصادرة أصول ومصادر الدخل الحكومي المستقبلية للدولة التي كانوا يعملون داخلها.

إن سيرورة الغزو والاستيلاء هذه، المربحة كما كانت لأجل الجماعات التي كسبت الصراعات، كانت مع ذلك محدودة في الزمن والمكان بفعل تناقص عائدات رأس المال المستثمر في الحرب. حالما تكون الأسواق المربحة قد انتزعت من المنافسين؛ حالما يكون أقرب المنافسين قد أدمجوا في أملاك المرء، بحيث أن الوحدات الأكبر والأصعب غزواً بدأت تواجه بعضها بعضاً؛ وحالما تكون معظم الأصول والعائدات المستقبلية لدول المدن المتحاربة قد رهنت لمصالح أصحاب الأموال ـ حالما تكون هذه الأشياء كلها قد حدثت، أصبح الاستثمار المستأنف لرأس المال الفائض في نشاطات صنع الحرب مضاداً للإنتاج بشكل متزايد بالنسبة للفئات التي باتت تسيطر على دول المدن الناجية. كما يلاحظ هيكس (١٩٦٩: ٥٧)، فإن الحرب المركنتيلية البينية، مثل تنافس الأسعار الخناقي، تكون مدمرة للأرباح. لماذا لا "يتصرفون كما يتصرف العمالقة الصناعيون عندما يجدون أنفسهم موضوعين في مكان بشكل مشابه ... [لماذا] لا يبحثون عن مخرج، بما هو بعد كل شيء الطريقة المركنتيلية الطبيعية؟ لماذا لا يتوصلون إلى اتفاق، ضمني أو صريح، لتقاسم السوق ـ للخروج من طريق بعضهم بعضاً؟

هكذا كان نوع جديد من التعاون ضمن وبين مراكز التجارة يميل إلى التطور في سيرورة الصراعات التي نتجت عن توقف توسع التجارة. في أثناء توسع التجارة، لم تكن الترتيبات في تقييد التنافس لكن الشدة المنخفضة

للضغوط التنافسية جعلتها غير ضرورية إلا في دوائر خاصة ومحددة. لكن حالما يكون توسع نظام التجارة قد بلغ حدوده والفرص الأكثر ربحية لصنع الحرب قد تم استغلالها، فإن الحاجة إلى مثل هذه الترتيبات أصبحت أكثر إلحاحاً:

((عندما تنغلق الفرص عموماً، أو تبدو أنها تنغلق، فإن الحقول التي يصبح فيها من المغري أن يـ\تحمي نفسه\ها باتفاقيات مع منافسيه\ها تصبح أثمن. تدريجياً، بهذه الطريقة، ينزلق الاقتصاد المركنتيلي إلى العرف؛ التاجر يقبل مكاناً في منظومة الحقوق والواجبات العرفية. إن "الجذب الاجتماعي"، الذي تخضع له [أنواع أخرى من الاقتصادات]، يعبر عن نفسه بهذه الطريقة على الاقتصاد المركنتيلي أيضاً)) (هيكس ١٩٦٩: ٥٧ ـ ٨)

هكذا يختلف التعاون بين مراكز التراكم الذي ينحو إلى النشوء في الأطوار الختامية من توسعات التجارة اختلافاً جذرياً في الأصول والنتائج عن التعاون الذي يسود في الأطوار الافتتاحية. إن هذا النوع الأخير من التعاون متجذر في ضعف بنيوي للضغوط التنافسية، التي تعزى إلى حقيقة أن التوسع التجاري لكل مركز تجارة يكون محمياً "بشكل طبيعي" بالمسافة المكانية و\أو الوظيفية التي تفصل أعماله عن أعمال كل المراكز الأخرى وبتقسيم العمل الذي يجعل ربحية وأمن أعمال كل مركز معتمدين على ربحية وأمن أعمال كل المراكز الأخرى. في المقابل، إن التعاون الذي ينحو إلى النشوء في الأطوار الختامية من توسعات التجارة يكون متجذراً في الشدة intensity البنيوية للضغوط التنافسية، التي تعزى إلى حقيقة أن بعض أو كل مراكز التجارة الأكثر قوة تتطلب رأس مال أكثر مما يمكنها أن تستثمره بشكل ربحي داخل مواقعها السوقية الخاصة بها، ولهذا تكون مدفوعة إلى غزو المواقع السوقية للمراكز الأخرى. كما في "أزمات فرط التراكم" لدى ماركس (التي سنناقشها في الفصل ٣)، فإن رأس المال يبحث عن الاستثمار في شراء وبيع السلع أكثر مما يمكن لبنية منظومة التجارة أن تستوعبه بدون أن تحدث انخفاضاً كبيراً في الربحية والأمن الكليين للتجارة.

في ظل هذه الظروف، لا يمكن للتعاون بين المراكز أن ينجح في تعزيز الأمن والربحية الكليين للتجارة إلا إذا نجح في تقييد نزوع المراكز إلى إعادة زرع أرباح التجارة في مزيد من توسيع التجارة. وكما عبر هيكس عن ذلك، فإن هذه اللحظة، عندما يُقيَّد التوسع، قد تكون من وجهات نظر أخرى لحظة رائعة. إن الأرباح تظل عالية، لكن شرط صونها هو ألا تُستثمر في مزيد من التوسع. فحالما يُحقق هذا الشرط، توجد الثروة، ويوجد الأمن" (هيكس ١٩٦٩: ٥٨ التشديد من عندنا).بعبارة أخرى، حالما تكون توسعات التجارة قد بلغت حدودها، تصير الثروة والأمن معتمدين على اعتراف القوى الفاعلة ذات الصلة بأنه في ظل الظروف التاريخية القائمة لا يمكن تجاوز هذه الحدود وبأن المساعي للقيام بذلك، بدلاً من الحفاظ على الثروة والأمن، فإنها تنحو إلى تدميرهما. إلى حد أن هذا الاعتراف يتجسد بشكل فعلي في تقييد نزوع مراكز التجارة إلى إعادة الاستثمار وأس المال الفائض في مزيد من توسيع بزنسها، فإن الصراعات التنافسية يمكن وضعها تحت السيطرة، ويمكن لمراكز التراكم أن تتمتع بأفضل الأوقات:

((ما الذي يمكن أن يكون أفضل؟ إن جلبة السوق قد أخضعت للنظام. والناس يأخذون مكانهم في المجتمع، أمكنة يجب أن يتقيدوا بها، .... تكون مصانة لأجلهم، بالحماية من تطفل الآخرين. بالرغم من أن نقاباتهم وروابطهم المشابهة، التي هي الوسيلة لأجل هذه الحماية، يمكنهم أن يستكشفوا أشكالاً جديدة من الزمالة الإنسانية.... إنه يمتلك بركات أخرى أيضاً. إن العنفوان الذي ميز التوسع قد لا يضيع فوراً؛ إذ يجب أن يتحول من تجارة الابتكارات، لكن مع الأمن والثروة يمكن أن يُحول إلى حقول أخرى. لقد كان توسع التجارة حافزاً فكرياً؛ لكن عندما تأتي النقطة التي لا يعود عندها يمتص الطاقة نفسها، يمكن السعي إلى الفن من أجل الفن والتعلم من أجل التعلم ... فبعد أن اكتمل توسع فلورنسا وفينيسيا أصبحتا موطنين للنهضة العالية. هذه هي الثمار التي نتذكرهما لأجلها؛ لكن الخريف هو الفصل الذي تأتي فيه الثمرة.)) (هيكس ١٩٦٩: ٥٨_٩).

ليس مصادفة أن برودل استعمل المجاز نفسه ـ "علامة الخريف" sign of autumn ـ لتوصيف التوسعات المالية (انظر المقدمة). لأن جني ثمار طور ماض من التوسع المادي هو سمة نمطية أخرى لكل الأطوار الختامية للدورات المنظومية للتراكم الذي تم التنبؤ به في التوسع المالي لأواخر القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر. بالتوازي مع تطور المالية العالية (الذي سنناقشه حالياً) كان الاستهلاك الباذخ للمنتجات الثقافية هو الطريقة الأهم التي جنيت بها هذه الثمار.

من ناحية أولى، كان الاستهلاك الباذخ للمنتجات الثقافية نتيجة مباشرة للأزمة التجارية المعاكسة التي جعلت الاستثمارات في رعاية الفنون شكلاً من استخدام رأس المال الزائد أكثر فائدة أو حتى أكثر ربحية من إعادة استثماره في التجارة. (لوبيز ١٩٦٢؛ ١٩٦٣)، ومن ناحية أخرى، كانت ظاهرة مدفوعة بالعرض supply driven مترافقة باختراع الهويات الجمعية الأسطورية كوسيلة للتعبئة الشعبية في الحرب بين دول المدن. (بارون ١٩٥٥)؛ ومن ناحية أخرى، كان نتيجة مباشرة للصراع من أجل المكانة status بين الفصائل المتنافسة من التجار الذي بموجبه "أصبح البناء بشكل فخم إستراتيجية لتمييز بعض العائلات عن العائلات الأخرى" (بيرك ١٩٨٦: ٢٢٨).

إن المزيج الخاص من الظروف التي أنتجت عصر النهضة قد اختلف من دولة مدينة إلى أخرى، وكذلك اختلفت حصيلتها. لكن بقدر ما يتعلق الأمر بمنظومة دول المدن، فإن الاستهلاك الباذخ للمنتجات الثقافية كان جزءاً لا يتجزأ من سيرورة صنع الدولة، أي، من إعادة تنظيم المعتزل الرأسمالي الإيطالي الشمالي في منظومة مكونة من منظمات سياسية أقل وأكبر وأقوى. إن الخصيصة الشاذة للفئات الحاكمة لدول المدن تعني أنها لم تكن تستطيع الاعتماد على الولاء المعتاد التلقائي الذي كان متاحاً لأنواع أكثر تقليدية من السلطة. من هنا، فإن هذه الفئات "كان عليها أن تكسب ذلك الولاء وتحتفظ به بتقوية وعي الذات لدى الجماعة"(ماتينغلي ١٩٨٨: ٤٩).

كانت الحروب التي تضع على نحو ثابت دول المدن بعضها ضد بعض تركز الوفاءات وتكسب الولاءات، خصوصاً من أجل الفئات الحاكمة التي كسبت الحروب. ومع ذلك، فإن توسع نطاقات سلطة دول المدن التي كانت تكسب الحروب من خلال استدماج الأراضي ومجاميع السكان لدول المدن الذين كانت تخسرهم، قد طرح مرة أخرى مشكلة الوفاء والولاء نفسها بأشكال معقدة على نحو متزايد. الأكثر من ذلك، عندما باتت دول المدن الآخذة في التوسع تلعب دور القوى العظمى في السياسة الأوروبية، كانت مشكلات الشرعنة الداخلية تعقدها مشكلات الشرعنة الخارجية. فكانت الأولية في الفن والتعلم وسيلة جيدة كأية وسيلة أخرى لكسب الشرعية على الجبهتين.

لقد كانت أيضاً وسيلة تتناسب جيداً مع مهارات وميول الفئات الحاكمة لدول المدن.

((لقد كان ... طبيعياً بالنسبة للفئات الحاكمة ـ التجار والمهنيين ـ معظمهم ذوو تدريب قانوني أو توثيقي... أو كانوا في معظمهم ذوي خبرة في مساومة المنتدى والسوق ـ أن تؤمن بأن الكلمات يمكن أن تكون فعالة كالسيوف. إن إيمان التجار والسياسيين بفعالية الإقناع الدبلوماسي والقضائي كمساعد أو بديل عن القوة العسكرية قد تعاظم بشكل محتمل عن طريق إحياء الاهتمام بالأدب الكلاسيكي. هذا الإيمان، بدوره، بلا شك، قد عزز النزعة الإنسانية الجديدة وساعد في إعطائها انحيازاً سائداً نحو الخطابة العامة. إن الفعالية الحقيقية لهذا الشكل من الحرب النفسية لا يمكن أن يأمل أحد في تقييمها الآن. بالتأكيد كان الرأي العام بين الطبقات المتعلمة أكثر أو أقل تأثراً بالدعاية وبالتأكيد، منذ زمن بترارك Petrarch وكولا دي ريينزي Cola de Rienzi فصاعداً، كان ثمة نزوع متزايد إلى تجريب التلاعب بالرأي بوسائل أدبية.)) (ماتينغلي ١٩٨٨: ٥٣ ـ ٤)

إن الاستبدال المتزايد لكن غير الكامل أبداً للسيوف بالكلمات كوسيلة إلى السلطة كان جانباً أساسياً من منظومة دول المدن الإيطالية في قرن الحرب

المتواصلة التي انتهت بمعاهدة سلام لودي لعام ١٤٥٤. لكن لا الكلمات ولا السيوف ستكون كافية لخلق النمط البدئي للمنظومة الدولية المستقبلية لاقتصاد العالم الرأسمالي لو لم يتم إكمالها، أو بالأحرى، إسنادها بقوة المال. إن مآثر الكلمات والسيوف يتم تذكرها بشكل أسهل كثيراً من مآثر المال. لكن المساهمة الأكثر حسماً وديمومة للنهضة الإيطالية في تطور الرأسمالية كمنظومة عالمية كانت في مجال المالية العالية. لقد كانت هذه الدائرة "اللامرئية"هي التي تشكلت فيها القوى الفاعلة والبنى لدورة التراكم المنظومية الأولى والتي سننكب عليها الآن.

تكوين المالية العالية High Finance

إن المالية العالية في شكلها الحديث، الرأسمالي، هي اختراع فلورنسي. فقد وُضعت أسسها في أثناء توسيع التجارة في أواخر القرن الثالث عشر وأوائل القرن الرابع عشر. لكنها لم تنضج إلا بعد أن وصل هذا التوسع إلى نهايته.

كانت الصفقات المالية الموسعة الأولى وراء جبال الألب قد أجراها رجال أعمال سيينيون[1] كانوا قد سافروا إلى إنكلترا والممالك الشمالية كجباة باباويين؛ وهذا العمل التجاري\ البزنس مع روما وعلى حساب روما، الذي كان يشمل "صادرات لامرئية" كرحلات الحج وصكوك الغفران والإعفاءات، قد بقي جوهرياً للامتداد والازدهار القارين لدور الصيرفة الفلورنسية والسيينية طوال فترة ذروتها في القرنين الرابع عشر والخامس عشر. كان هذا العمل التجاري الضخم يتطلب إدارة خبيرة، وكما لاحظ التاجر والمدون جيوفاني ڤيللاني Giovanni Villani، فإن الفلورنسيين "اعترفوا بسرعة بمزية أن يصبحوا صيارفة للبابا؛ لهذا كان ينبغي على أكبر رأسمال حر أن يمر من خلال أيديهم". (مقتبس

---

(١) السيينيون: نسبة إلى سيينا Siena : مدينة مسورة في وسط توسكانيا، إيطاليا، كانت جمهورية غنية مستقلة منذ القرن الثاني عشر إلى أن استولى عليها الإمبراطور شارل الخامس في عام ١٥٥٥. اشتهرت ببرجها وكاتدرائيتها المبنيين بالأسلوب الغوطي كما اشتهرت بمتاحفها الفنية وجامعتها العريقة التي تعود إلى عام ١٣٠٠. [المترجم].

لدى كوكس ١٩٥٩: ١٦٥؛ انظر أيضاً دي روفر ١٩٦٣: ١ـ ٣، ١٩٤ ـ ٢٢٤؛ جلبرت ١٩٨٠: ف٤ ؛ بيرك ١٩٨٦: ٢٢٤).

إن قيادة مشاريع الأعمال [البزنس] الفلورنسية في المالية العالية الأوروبية قد أقيمت على أساس التجارة بالدين على حساب روما بالتضافر مع التجارة بالصوف على حساب فلورنسا الخاص. كان التوسيع السريع لصناعة الصوف الفلورنسية في أواخر القرن الثالث عشر يتضمن توسيعاً مضطرداً لـ"منطقة الاصطياد" catchment area التي كانت تشتري منها مدخلاتها inputs والتي تباع إليها مخرجاتها النهائية. عندما نفدت العروض المحلية من الصوف الخام، تم استيراد كميات كبيرة من القماش المنسوج تقريباً بشكل رئيسي من الأراضي المنخفضة [هولندا] وفرنسا لكي تتم معالجته أكثر وإكماله finish من قبل الحرفيين الفلورنسيين المهرة. ولما كانت عروض تنافسية جديدة من الصوف الخام توجد في إسبانيا والبرتغال وإنكلترا، فقد توسع إنتاج القماش في فلورنسا، فقط ليعاد نقله مرة أخرى على نطاق مكبر من خلال إنشاء الورش من أجل المراحل الأولى والأخشن من سيرورة التصنيع في برابانت وهولندا وإنكلترا وفرنسا، حيث كانت توجد أفضل أنواع الصوف. (كوكس ١٩٥٩: ١٦٢ ـ ٦٣). أما على طرف الطلب من المعادلة، فكانت منافذ التصريف في الدول الإيطالية تستكمل بمنافذ تتوسع بسرعة في المشرق حيث كانت البضائع الصوفية المجهزة في فلورنسا تجري مبادلتها بالتوابل والأصبغة والمنتجات الآسيوية الأخرى. و"عندما استمرت الجودة في التحسن"، لاحظ جيوفاني فيللاني، "وجدت طريقها إلى فرنسا وإنكلترا والأسواق نفسها التي جاءت منها أصلاً، ومن هناك كانت تباع في مقابل المنسوجات غير المدبوغة" (مقتبس لدى كوكس ١٩٥٩: ١٦٢).

كان تشكيل وتوسيع الشبكات الفلورنسية للمالية العالية متضمنين في البدء في الشبكة الواسعة والكثيفة للتعاملات التي خلقتها تجارة الصوف، وبُنيا عليها:

((كان الصيارفة الكبار في الوقت نفسه أعضاء في... نقابات الصوف بحيث إن الصيرفة والتجارة الدوليتين في القماش تطورتا بشكل متواز. بوصفهم صيارفة كانوا يحولون المال والديون المستحقة في البلدان الأجنبية إلى صوف؛ فقد كانوا يقبلون الصوف ككفالة لأجل القروض؛ وسمحوا بأن تسدد المستحقات البابلوية في البلدان الأجنبية بالصوف؛ وحصلوا على امتيازات تجارة من الأمراء الإقطاعيين، وخصوصاً احتكار السوق لأجل الصوف، عندما طلب هؤلاء الحكام عربونات مالية... وقد مولوا أيضاً إنتاج القماش في الداخل والخارج... [و] قدموا قروضاً قصيرة الأجل من أجل تسويق المنتج الجاهز)) (كوكس ١٩٥٩: ١٦٤)

طالما استمرت تجارة الصوف في النمو بسرعة وكانت تغل عائدات عالية، فقد شكلت العنصر الديناميكي الرئيسي في توسع شبكات الصيرفة الفلورنسية عبر أوروبة. لكن عندما انخفض معدل نموها وهبطت عائداتها، بحث الصيارفة التجار الفلورنسيون، ووجدوا في النهاية، أساساً جديداً في الطلب المتزايد بسرعة على رأس المال المتنقل الذي ولده صراع القوى بين الدول الرأسمالية الصاعدة لأوروبة الغربية. لأن تناقص توسع التجارة الأوراسية كان مترافقاً ليس فقط بتصاعد الصراعات التنافسية ضمن منظومة دول المدن الإيطالية الذي نوهنا إليها قبلاً، بل ترافق أيضاً بتصاعد صراعات القوى في بقية أوروبة. لقد كان قرنُ حرب المئة عام "الإيطالية" أيضاً قرنَ حرب المئة عام "الأنغلو-فرنسية" (١٣٣٧ ـ ١٤٥٣) الأشهر، قرنَ الانقسام الذي شق البابلوية (١٣٨٧ ـ ١٤١٧)، قرن النوبات المتكررة من الفوضى والشواش في شبه الجزيرة الأيبرية، وقرن السلسلة الطويلة من الحروب في أوروبة الشمالية التي خفتت في سياقها قوة العصبة الهانزية[1] وازدادت الحظوظ الهولندية.

---

(١) العصبة الهانزية Hanseatic League: عصبة تجارية مؤلفة من مدن شمال ألمانيا. تأسست في القرن الثالث عشر للتحكم بالتجارة في بحر البلطيق، وكان مركزها في لوبيك. في القرن ١٤ باتت تضم أكثر من ٧٠ مدينة وفي القرن ١٥ كانت تهيمن على تجارة شمال أوروبة. انتهت في القرن ١٦ بحرب الثلاثين عاماً. [المترجم].

إن الصلات التي ربطت هذه الخيوط المختلفة للتصعيد في صراع القوى الأوروبية بعضها ببعض وبخفوت توسع التجارة الأوراسية هي أعقد من أن تناقش هنا. مع ذلك، فيما يتعلق بحرب المئة عام الأنغلوفرنسية، التي لعبت دوراً حاسماً في تطور المالية العالية الفلورنسية، ينبعي أن نلاحظ أنه في أثناء توسع التجارة السابق كانت إنكلترا قد أصبحت أكبر وأهم مصدر للصوف الناعم من أجل مراكز التصنيع الإيطالية والفلمنكية. كما أشار بارينغتون مور (١٩٦٦: ٥) Barrington Moore، فإن هذا التوسع لتجارة الصوف خلق " الحافزالتجاري القوي الذي سيحكم المجتمع الإنكليزي في نهاية المطاف". فقد كانت ارتداداته "محسوسة ليس فقط في المدن بل في الريف أيضاً، وربما أكثر هناك، وبالتأكيد في السياسة."

لقد كان للحافز التجاري انعكاسات ليس على نشاطات صنع الدولة فحسب، بل على نشاطات صنع الحرب أيضاً، كما شهدت على ذلك حقيقة أنه عشية الغزو الإنكليزي لفرنسا كان حكام إنكلترا متفوقين ظاهرياً على منافسيهم الفرنسيين الأقوى منهم من نواح أخرى في تجرنة الحرب [تحويل الحرب إلى تجارة]. (ماكنيل ١٩٨٤: ٨١ ـ ٢). لذلك يمكننا أن نفترض أن الحكام الإنكليز، بغزو فرنسا، حسبوا أن الوقت قد حان ليحولوا زعامتهم على الفرنسيين في تجرنة الحرب إلى مكاسب إقليمية، أو أن التعاظم الإقليمي كان مطلوباً لأجل التعويض عن الارتدادات السلبية للتباطؤ أو الانكماش في تجارة الصوف على قدراتهم على صنع الدولة وصنع الحرب. إن ما نعرفه هو أنه في أثناء ربع القرن السابق لغزو فرنسا كان ميزان المدفوعات الإنكليزي قد مر بانحدار دراماتيكي، كما أظهر الانخفاض الحاد في العقدين الثاني والثالث من القرن الرابع عشر للعملات الفضية في إنكلترا (انظر الشكل ٢. ١). بما أن نسبة كبيرة جداً من العملة الإنكليزية قد سُكَّت من عملة أجنبية أعيد صهرها ـ بنسبة ٩٠ بالمئة أو أكثر في العقدين المذكورين ـ فقد كانت التغييرات في مستوى إنتاج دار السك

الإنكليزية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً وإيجابياً بالتغيرات في ميزان المدفوعات (ميسكيمين ١٩٦٩: ١٣٩) .

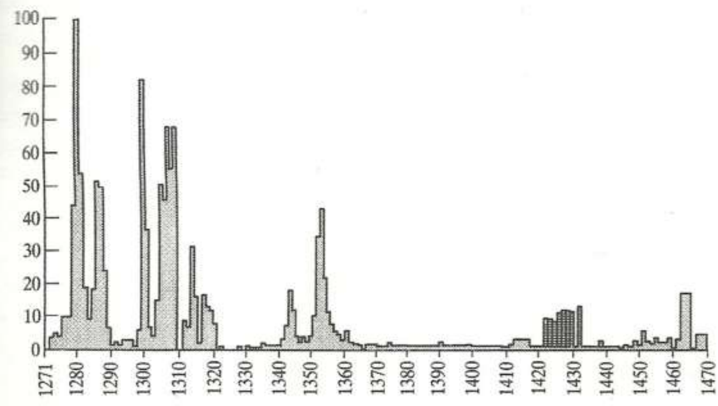
إن الفئات الحاكمة لإنكلترا، التي باتت معتادة العرض الآخذ في الاتساع لوسائل المدفوعات الأجنبية في ممارستها لوظيفتي صنع الدولة وصنع الحرب، ردت على التغير في الوضع بالسعي من خلال الحرب إلى ما لم يعد بمقدورها الحصول عليه من خلال التجارة. إن الدليل المباشر على أهمية اعتبارات ميزان المدفوعات في الغزو الإنكليزي يمكن التحري عنه في حقيقة أن الهدف الأول الذي كان الإنكليز يسعون إلى تحقيقه على القارة هو استخلاص شروط تجارة أفضل من زبائنهم الفلمنكيين. لهذه الغاية، فرض الإنكليز حظراً تجارياً على تصدير الصوف إلى فلاندرز تواطؤاً مع ملك قشتالة Castile، ثم هاجموا الفلمنكيين وهزموهم في معركة كانساند (١٣٣٧). عند هذه النقطة، استؤنفت الصادرات الإنكليزية إلى فلاندرز، لكن بأسعار مؤاتية أكثر بكثير للإنكليز وبشرط أن يقدم الفلمنكيون قروضاً مباشرة إلى إدوارد الثالث. (ميسكيمين ١٩٦٩: ٩٢ـ٣).

إن انتزاع أسعاراً أعلى وقروضاً إجبارية من الزبائن، في ذاته وبحد ذاته، لم يكن طريقة جيدة لتمويل حرب طويلة ومكلفة لأن مثل هذه السياسة، عاجلاً أم آجلاً، ستقتل الإوزة التي وضعت البيضة الذهبية، كما فعلت في نهاية المطاف بإخراج صناعة القماش الفلمنكية من البزنس. ومع ذلك، لم يكن هذا الانتزاع سوى حركة تكتيكية في إستراتيجية أوسع هدفت إلى "استدخال" صناعة الأقمشة داخل إنكلترا. لهذا، عندما أخضع عمال النسيج الفلمنكيون لتحريمات التجارة وللاعتداء العسكري، فقد كانوا في الوقت نفسه يشجعون على الانتقال إلى إنكلترا. وفي نهاية القرن الرابع عشر، عندما انهارت الصناعة الفلمنكية بشكل نهائي، فعل كثيرون منهم ذلك بالضبط (ميسكيمين ١٩٦٩: ٩٣ـ ٩). إن نجاح سياسة العصا والجزرة هذه يمكن الحكم عليه من النزعات الموصوفة في الشكل ٢ – ٢ الذي يبين توسع

صناعة القماش الإنكليزية في أثناء حرب المئة عام وإزالة التصنيع "القسرية" لأحد المراكز الرئيسية الثلاثة لإنتاج القماش الفلمنكي، ايبرز Ypres.

تعليقاً على هذه النزعات، فقد فهم هاري ميسكيمين "لعبة المبلغ صفر" التي كانت تشكل الأساس لها:

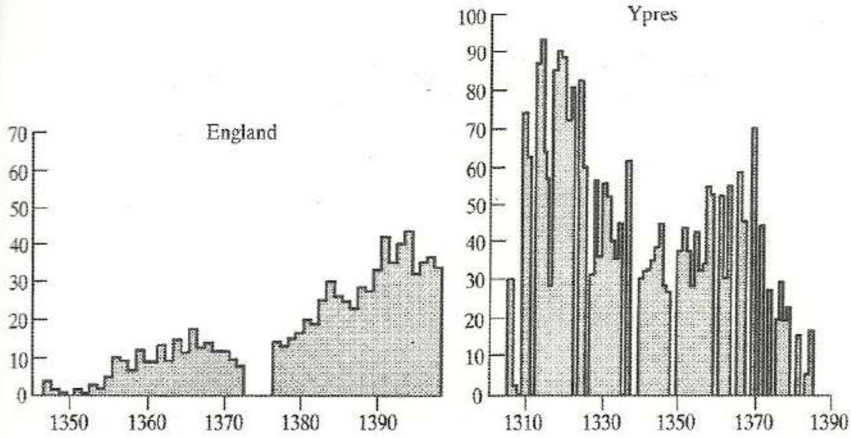
((لقد كان إدوارد الثالث ناجحاً بشكل ظافر في تدمير الصناعة الفلمنكية وفي نقل جزء منها إلى إنكلترا، لكن الكساد الفلمنكي لا بد أن يخفف المزاعم المتاحة للنجاح الإنكليزي. كان الإنجاز الإنكليزي يكمن في استزراع صناعة أكثر مما في خلق منطقة جديدة للمشروع الصناعي... في وجه سوق عالمية آفلة ـ الأفول في مدينة ايبرز وحدها كان أكبر من تجارة الصادرات الإنكليزية برمتها ـ كانت إنكلترا، من خلال ممارسة السلطة القومية والسيطرة الاقتصادية على المواد الخام ـ قد جنت ازدهاراً اقتصادياً إقليمياً على حساب فلاندرز.)) (ميسكيمين ١٩٦٩: ٩٥ـ٦)



Source: Miskimin (1969: 140).
Note: Checkered bars indicate coinage of Calais.

2.1 Total Silver Coinage in England, 1273–1470 (1280 = 100)

الشكل ٢ـ ١ إجمالي سك العملة الفضية في إنكلترا، ١٢٧٣ ـ ١٤٧٠ (١٢٨٠ = ١٠٠)



Source: Miskimin (1969: 94)

2.2 Trends in the Cloth Trade: Shipments from England and Production at Ypres (thousands of cloths)

الشكل(٢ ـ ٢)الاتجاهات في تجارة الأقمشة: الشحنات بالسفن من إنكلترا والإنتاج في إيبرز (ألاف قطع القماش)

إن استنتاج أن توسع صناعة الأقمشة في إنكلترا لا يتكون من شيء أكثر من استزراع صناعة، وأن الاستزراع كان مترافقاً بانحدار كلي في الازدهار الاقتصادي، أصبح أكثر حتمية لا مفر منها عندما ندخل في الصورة إزالة التصنيع "التلقائية" لفلورنسا، التي سبقت إزالة تصنيع ايبرز وكانت حتى أضخم. بحسب جيوفاني فيللاني، في عام ١٣٣٨، كان ثمة ٢٠٠ ورشة أو أكثر في فلورنسا تنتج ما بين ٧٠,٠٠٠و ٨٠,٠٠٠ قطعة قماش بقيمة إجمالية قدرها أكثر من ١,٢٠٠,٠٠٠ فلورين ذهبي. قبلئذ بثلاثين عاماً، كان ثمة نحو ٥٠٠ ورشة تنتج ما يربو على ١٠٠,٠٠٠ قطعة قماش، بالرغم من أن هذه الأقمشة كانت أخشن وأقل قيمة بنحو النصف. (لوبيز ورايموند ١٩٥٥: ٧١ ـ ٤؛ لوزاتو ١٩٦١: ١٠٦).

هكذا بدأ التجار والصناعيون الفلورنسيون بتخفيض إنتاج الأقمشة والتركيز على المواد ذات الجودة الأعلى والقيمة الأكبر قبل عام ١٣٣٨. لكن بين عامي ١٣٣٨ و ١٣٧٨، أصبحت هذه النزعة متقطعة. فقد كان الإنتاج مركَّزاً بشكل شبه حصري على القماش ذي الجودة الأعلى ـ الذي يساوي بشكل وسطي ضعفي المنتج السابق ـ وهبط إلى ٢٤٠٠٠ قطعة، ولم يرتفع إلى أكثر من ٣٠٠٠٠ قطعة في العام في أثناء المدة الكاملة للقرن الخامس عشر (سيبولا ١٩٥٢؛ لوزاتو ١٩٦١: ٩٧ـ٨، ١٠٦، ١٤١).

كان انخفاض الإنتاج الصوفي في فلورنسا بين ١٣٣٨ و ١٣٧٨ أكبر من الهبوط في ايبرز منذ بداية حرب المئة عام وانتهاء بثمانينيات القرن الرابع عشر (١٣٨٠) أو من مجمل النمو في صادرات الأقمشة الإنكليزية على مدى القرن الرابع عشر. مع ذلك، فإن هذا البتر الكبير للإنتاج الصناعي في فلورنسا لم يكن نتيجة لأي استخدام للعنف أو تهديد به من جانب الحكام الإنكليز، أو أي طرف آخر. بالأحرى، كان تعبيراً عن المنطق الرأسمالي الضيق للفعل الذي كان يوجه مشروع البزنس الفلورنسي.

عندئذ، كما الآن، كان هذا المنطق يملي على رأس المال أن يستثمر في التجارة والإنتاج فقط طالما كانت العائدات في هذين النشاطين ليست موجبة فحسب، بل أعلى من أي معدل كان يبرر تعريض رأس المال للمخاطر والمصاعب التي لا يمكن فصلها عن تشغيله في التجارة والإنتاج ، وثانياً، كان يعوض مالكيه عن العائدات التي كان من الممكن أن يكون رأس المال قد جناها في الصفقات المالية. وعندئذ، كما الآن، كان اشتداد الضغوط التنافسية في كل أنحاء منظومة التجارة ينحو إلى زيادة هذا المعدل وبذلك حث على إعادة تموضع كبرى لرأس المال من شراء ومعالجة وبيع السلع إلى أشكال أكثر مرونة من الاستثمار، أي، بالدرجة الأولى إلى تمويل الديون االعامة المحلية والأجنبية. إن هذه الإعادة تحصيص reallocation لم تكن انتقالاً نحو نوع ما من "التوازن". بل

على العكس، كانت تعبيراً عن الاضطراب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الكبير وسبباً له.

بلغ الاضطراب الاقتصادي ذروته في "الانهيار العظيم" great crash في أوائل أربعينيات القرن الرابع عشر (1340) الذي فجره في عام ١٣٣٩ تخلف إدوارد الثالث عن سداد القرض الضخم البالغ ١٣٦٥٠٠٠ فلورين ذهبي ـ يجب أن ننوه، كان أكبر من مجموع قيمة إنتاج الأقمشة الفلورنسي في عام ١٣٣٨ـ الذي كانت شركتا باردي Bardi وبيروتزي Peruzzi الفلورنسيتان قد مولتا به الغزو الإنكليزي لفرنسا. يؤكد فرديناند سكيڤيل **(١٩٣٦: ٢١٩)** Ferdinand Schevill أن الصيارفة الفلورنسيين كانوا يعرفون أن الاستثمار كان محفوفاً بالمخاطر لكنهم كانوا قد أصبحوا واقعين للغاية في شرك ماليات العرش الإنكليزي بحيث لم يكن بمقدورهم أن ينسحبوا. ربما يعني هذا أن باردي وبيروتزي كانتا تعرفان أن العصر الذهبي لعائدات الإنفاق في تجارة الصوف قد ولى تماماً وأن أفضل فرصة لهما لاستعادة الأموال المقدمة سابقاً إلى التاج الإنكليزي تكمن في سلفة كبيرة جديدة، من شأنها أن تمكن إدوارد الثالث من توسيع عائداته ـ ومن ثم قدرته على خدمة وتسديد ديونه ـ من خلال الغزوات الإقليمية أو من خلال استزراع صناعة الأقمشة الفلمنكية ضمن نطاق سلطته. وكما تبين، فقد كان ذلك خطأً جسيماً في الحسابات نظراً إلى أنه خلال عامين من بداية الحرب أعلن إدوارد الثالث نفسه عن إفلاسه. بفعله ذلك، فقد عجل في حدوث أزمة كبرى في نظام الائتمان الأوروبي، وتزاحم على المصارف في فلورنسا وفي أمكنة أخرى، وانهيار شركتي باردي وبيروتزي نفسيهما.

نشر الانهيار العظيم لأربعينيات القرن الرابع عشر **(١٣٤٠)** الخراب في حياة الآلاف من المستثمرين العاديين والعمال وأدى إلى اشتداد العداوات التي كانت قد وضعت تقليدياً الفصائل المختلفة من الفئات الحاكمة للمدينة بعضها ضد بعض. إن الاضطراب في السوق، الذي ضاعفته منذ ١٣٤٨ خرابات

الموت الأسود [الطاعون] والأوبئة اللاحقة، قد زعزع استقرار حكم طبقات التجار وخلق فرصاً جديدة لأجل التحرر السياسي للطبقات العاملة. في عام ١٣٣٨، عشية الانهيار العظيم، كان أكثر من ٣٠٠٠٠ نسمة، حوالي ثلث عدد سكان فلورنسا، يعيشون على الأجور الذي كان يدفعها صناع الأقمشة. عندما هبط إنتاج الأقمشة على مدى الأربعين سنة التالية، انتفضت الشرائح الدنيا من قوة العمل المأجور ـ التي كانت منخرطة بشكل هامشي فقط في إنتاج القماش ذي الجودة الأعلى ـ لحماية الذات، مطالبة بأجور أعلى، والحفاظ على المستوى القائم للإنتاج، وحق التنظيم المستقل. بلغت هذه الصراعات أوجها فيما تدعى ثورة المعدمين Ciompi عام ١٣٧٨ عندما استولى عمال القماش المعدمين على السلطة، ونصبوا مشاط الصوف، ميشيل دي لاندو Michele di Lando، على رأس حكومة الجمهورية (كوكس ١٩٥٩: ١٥٢ ـ ٣؛ دوب ١٩٦٣: ١٥٧ ـ ٨؛ ميسكيمين ١٩٦٩: ٩٨ ـ ٩).

تمت السيطرة على الثورة البروليتارية بسرعة من قبل أرباب العمل من خلال الإغلاق التعجيزي للمعامل الذي حول العمال المتمردين إلى جمهور من العاطلين عن العمل الجائعين. وعندما لجأ هؤلاء العاطلون الجائعون إلى أعمال الشغب من أجل الطعام وساروا مهددين إلى الحكومة Signoria، فإن دي لاندو نفسه على رأس عمال النقابة العليا upper guild أنزل بهم هزيمة ساحقة (كوكس ١٩٥٩: ١٥٣). كما لاحظ سكيفيل (١٩٦٣: ٣٠٨)، فإن "صراع القرن الرابع عشر [في فلورنسا] الذي يشكل فصلاً مبكراً في النزاع الحديث جداً بين رأس المال والعمل، وفي النصر السهل نسبياً الذي كسبه رأس المال، يكشف المصاعب التي واجهت آنذاك ومنذئذ مناوئي رأس المال."

عندئذ، كما بعدئذ، نشأت هذه المصاعب من حقيقة أن رأس المال كان محبواً بمرونة وحركية أعظم بكثير من مناوئيه. فعندما اشتدت الضغوط التنافسية على المنظمات الحكومية والبزنسية، كانت المنظمات الرأسمالية تحديداً أقل تقيداً

بكثير باعتبارات القوة أو وسائل المعيشة في إعادة تحصيص مواردها من معظم المنظمات الأخرى ـ سواء كانت البيت الملكي الإنكليزي، أو النقابات الفلمنكية، أو نقابات فلورنسا نفسها. لهذا، كانت شركات الأعمال التجارية المتزعمة لفلورنسا غير مبالية إلى حد كبير بما إذا كان التوسع الذاتي لرأسمالها قد حدث من خلال شراء ومعالجة وبيع السلع أم من خلال تمويل الصراعات التي وضعت المكونات المختلفة للاقتصاد العالمي الذي كانت تعمل بداخله بعضها ضد بعض. ولما خفض التنافسُ عائدات رأس المال في التجارة والإنتاج، في حين رفع صراعُ القوى العائدات في المالية العالية، بدؤوا ينقلون الفوائض النقدية من النوع الأول إلى النوع الثاني من الاستثمار ـ تدريجياً في العقود الأولى من القرن الرابع عشر، وبشكل متسرع في العقود الوسطى منه.

كان ثمة القليل جداً مما كانت شرائح الطبقة العاملة الفلورنسية، التي أصابها أقسى الأذى بفعل هذا التحول، قادرة على فعله لإيقاف، ناهيك عن إعكاس، النزوع الذي كان يجعل وجودها بالذات "فائضاً" بقدر ما يتعلق الأمر بالتراكم الرأسمالي لرأس المال. مما يدعو للسخرية، أن ثورتها واستيلاءها اللحظي على السلطة في عام ١٣٧٨، بعيداً عن الإضعاف، قد قويا هذه النزعة، وأديا إلى تصليبها النهائي. لقد فعلا ذلك، من ناحية أولى، بأن دفعا إلى الواجهة صراع المصالح الأساسي الذي وضع الشريحتين العليا والدنيا من الطبقة العاملة الفلورنسيةبعضهما ضد بعض، ومن ناحية أخرى، بخلق حافز سياسي قوي لأحل الفصائل القوية التي انقسمت إليها الطبقة الرأسمالية الفلورنسية لكي تحل نزاعاتها، وتمارس هيمنتها على اليد العاملة بقبضة من حديد.

لم تكن مصادفة ولا بالفهم الخاطئ لمصالحهم أن عمال النقابات العليا قد شاركوا بشكل فاعل في قمع العمال المعدمين المتمردين. لأن النزعات نفسها التي كانت تفقر الشرائح الدنيا من الطبقة العاملة الفلورنسية في سياق القرن الرابع عشر كانت تخلق علاوة bonanza لأجل شرائحها العليا. إن عائدات رأس المال

لم تكن تهبط في كل فروع الصناعة بشكل متساو، وفي بعض الفروع لم تكن تهبط على الإطلاق. عندما جرى تحويل فائض رأس المال بشكل أكثر ضخامة إلى تمويل الحرب في المنظومة الدولية الإيطالية وفي اقتصاد العالم الأوروبي عموماً، ازدهر الطلب على وسائل الحرب لمنفعة أحواض السفن في فينيسيا وحتى أكثر لمنفعة صناعة الأسلحة في ميلانو. لكن رأس المال الفائض كان يُحوَّل أيضاَ إلى الاستهلاك الباذخ، ليس للمنتجات الثقافية فحسب، بل لبضائع أكثر مادية كالمنتجات النسيجية ذات الجودة العالية. كنتيجة لذلك، في حين كانت الشرائح الدنيا من الطبقة العاملة الفلورنسية تُجعل فائضة عن الحاجة بفعل هبوط العائدات في إنتاج القماش الأخشن، الذي كان الطلب عليه في أحسن الأحوال راكداً ويؤمنه بشكل وفير الإنتاج الزائد في إنكلترا وهولندا وبرابانت وفرنسا ـ وجدت مهارات وعمل الشرائح العليا طلباً جاهزاً وثابتاً عليها في إنتاج القماش الفاخر أكثر. (ميسكيمين ١٩٦٩: ٩٩، ١٥٣ ـ ٧).

لقد استغلت عائلات رجال الأعمال والتجار الأثرياء الكبيرة الفلورنسية بمهارة التناقضات التي خلقتها هذه النزعات المتباعدة داخل الطبقة العاملة. فعندما أقفلت المصانع في وجه العمال من النقابات الدنيا، تودد [رجال الأعمال والتجار الأثرياء] إلى حكومة ميشيل دي لاندو وعمال النقابات العليا. بعد أن أثمرت هذه السياسة إخضاعاً نهائياً للعمال المعدمين، لفظوا دي لاندو وعلى مدى نصف قرن بعد عام ١٣٨٢، وحكموا المدينة بوحدة هدف نادراً ما ظهرت قبل ثورة ١٣٧٨. حتى عندئذ، مع ذلك، احتفظوا بمعاملة مختلفة جداً للشرائح الدنيا والعليا من الطبقة العاملة. كانت موارد عيش الشرائح العليا محمية بشكل أكثر عدوانية مما قبل الثورة من خلال رسوم تحظر استيراد القماش الأجنبي وإجراءات أخرى تهدف إلى صون أسرار المهنة وإلى منع احتجاز المدخلات الإستراتيجية عن المنافسين. أما الشرائح الدنيا، في المقابل، فقد جُردت من الحماية وحقوق التنظيم المستقل وبذلك تحولت إلى كتلة عائمة من اليد العاملة الفائضة المجبرة

عن طريق الفقر على البحث عن خبزها اليومي في فورة بناء عصر النهضة. (كوكس ١٩٥٩: ١٥٤؛ ميسكيمين ١٩٦٩: ٩٩؛ مارتنز ١٩٨٨: ١٨٩ ـ ٩٠)

انتهى نصف قرن من الحكم الأوليغارشي من قبل عائلات تجار المدينة الثرية في عام ١٤٣٤ مع الاستيلاء على الحكومة ومؤسسة الحكم الملكي de facto من قبل العائلة التي كانت قد سبقت كل العائلات الأخرى في مراكمة الثروة ورأس المال، آل مديتشي[1]. كما لاحظنا سابقاً، كان هذا الاستيلاء نتيجة مباشرة للأزمة المالية المشلة التي ضربت الجمهورية الفلورنسية بعد حربها مع لوكا. لكن إذا كان بالإمكان القول إن هذه الأزمة المالية قد خلقت الفرصة لآل مدتشي لكي "يشتروا" الجمهورية الفلورنسية مقابل صفقة، فقد كانت القدرة على فعل ذلك نتيجة لسيرورة طويلة من التطور، الذي يمكن رده إلى الانهيار العظيم في أربعينيات القرن الرابع عشر والذي في أثنائه أصبح آل مدتشي المنظمة المتزعمة في المالية العالية الأوروبية. ثمة أربعة وجوه لهذه السيرورة وثيقة الصلة باهتماماتنا.

الأول، أن ثروات آل مديتشي قد نجمت عن خراب الانهيار العظيم في أربعينيات القرن الرابع عشر. فلكون آل مديتشي نجوا من الانهيار، وينطلقون من أصول متواضعة، فقد تحركوا يسرعة لملء الفراغ الذي خلفه انهيار شركتي باردي وبيروتزي العملاقتين ورهط من الممولين الأصغر. ومثل صيارفة تجار إيطاليين آخرين كثيرين، اعتمد آل مدتشي على شبكة من المراسلين غطت اقتصاد العالم الأوروبي بأكمله. ومع ذلك، بالإضافة إلى ذلك أنشؤوا فروعاً أجنبية تتحكم بها بشكل مباشر المقرات الفلورنسية في روما وفينيسيا ونابولي وميلانو وبيزا وجنيف وليون وبازل وآفينيون وبروغز ولندن (دي روفر ١٩٦٣: ١٩٤، ٢٢٥، ٣٤٦).

---

(١) آل مديتشي Medici عائلة إيطالية لعبت دوراً بارزاً من القرن الرابع عشر إلى السابع عشر في التاريخ السياسي والثقافي لفلورنسا وتوسكانيا، أولاً كتجار صوف وصيارفة، ثم كدوقات أو أمراء (١٤٣٤ ـ ١٧٣٧). [المترجم].

الثاني، كان توسع آل مديتشي الاستثنائي المذهل العابر للدول في أواخر القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر قائماً على استراتيجية تراكم أعطت الأولوية للصفقات المالية مع الحكومات لكنها كانت انتقائية إلى درجة عالية في اختيار الحكومات التي تقوم معها بالأعمال التجارية. ففي الفترة ١٤٣٥ ـ ١٤٥٠، أتى ٩٠ بالمئة من إجمالي أرباح الشركة المسجلة والبالغة ٢٨٩٫٠٠٠ فلورين ذهبي من الصيرفة والباقي من ورشتي صوف وورشة حرير واحدة كانت تشغلها الشركة في فلورنسا. أما أكثر فروع الشركة الأجنبية ربحية فكان فرع روما، الذي كان حتى عام ١٤٣٤ قد ولَّد أكثر من نصف عائداتها. لقد كانت الأعمال التجارية مع روما وعلى حساب روما بالفعل حجر الزاوية لإمبراطورية مديتشي المالية، ليس فقط بسبب حجم السيولات النقدية المشمولة، بل لأن المديونية المزمنة للبلاط البابوي Curia إلى آل مديتشي قد مكنت هؤلاء الأخيرين من حشد السلطة الروحية والتنظيمية للكنيسة لتأمين إعادة تسديد القروض المربحة التي قدموها لإخضاع رجال الدين في كل أنحاء أوروبة. (دي روفر ١٩٦٣: ١٩٤ ـ ٢٢٤).

ثالثاً، كان تشكل وتوسع إمبراطورية مديتشي المالية مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بتشكل وتوسع قدرات صنع الدولة لدى آل مديتشي:

((في أوائل سبعينيات القرن الخامس عشر (١٤٧٠)، عندما جلس لورنزو دي مديتشي ليحسب الإنفاقات الإساسية التي أنفقتها عائلته بين عامي ١٤٣٤ و ١٤٧١، لم يزعج نفسه حتى بتمييز الأموال المنفقة من أجل التعهدات المعمارية والفنية عن الأموال المنفقة من أجل الإحسان والضرائب. فكلها جمعت معاً لأنها خدمت الغاية الواحدة، فخامة بيته وسلطته في الدولة. بعيداً عن التأسف على المبلغ الإجمالي المذهل (٦٦٣٫٧٧٥ فلورين ذهبي)، فقد ختم بقوله "أظن أنه يلقي ضوءاً ساطعاً على إقطاعتنا، ويبدو لي أن الأموال قد أنفقت بشكل جيد وأنا مسرور جداً بذلك)) (مارتنز ١٩٨٨: ٢٤٣).

تبين هذه الملاحظة أن لورنزو دي مديتشي كان لديه فهم لمناخ البزنس الذي عمل فيه آل مديتشي أفضل إلى حد بعيد من فهم المؤرخين والعلماء الاجتماعيين اللاحقين الذين أخطؤوا فهم انغماس آل مديتشي في التباهي وتكشف السبب الرئيسي في أن رأس المال المستثمر في شركتهم كان متأخراً بمسافة بعيدة في الجري وراء الأرباح. في الحقيقة، كانت أرباح مديتشي عالية تحديداً لأنها ـ لنلخص قول هيكس المقتبس سابقاً ـ لم يُعدْ استثمارها في زيادة توسع البزنس الذي ولدها. فلو أعاد آل مديتشي الاستثمار في عملياتهم المالية والتجارية والصناعية للـ ٦٦٣٫٧٧٥ فلورين ذهبي التي أنفقوها بين عامي ١٣٣٤ و ١٣٧١ في رعاية الفقراء والفنون والدولة، لكان رأس المال المشغل لشركتهم ـ الذي ارتفع بحسب رايموند دي روفر (١٩٦٣) إلى حوالي ٧٢٫٠٠٠ فلورين ذهبي ـ قد ازداد بعامل قدره ١٠. في كل الاحتمالات، فإن زيادة من هذه المرتبة ستكون قد دفعت آل مديتشي إلى الانغماس في مشاريع أعمال مشكوك فيها، ربما تكون مشكوكاً فيها بقدر المشروع الذي دمر شركتي باردي وبيروتزي. بأي حال، لكانت قد قوضت بشكل خطير شح رأس المال الذي كان يبقي التنافس بين الرأسماليين تحت السيطرة، والطبقة العاملة الفلورنسية في مكانها، والأهم من ذلك، يبقي البلاط الروماني وبضع حكومات أوروبية أخرى في حاجة ثابتة لمساعدة آل مديتشي المالية.

إذا كانت إعادة تشغيل الأرباح الهائلة لآل مديتشي في توسيع عملياتهم المالية والتجارية والصناعية سياسة أعمال سيئة، فقد كان الإنفاق "غير الإنتاجي" ظاهرياً لنسبة كبيرة من هذه الأرباح في الأبهة والاستعراض في الحقيقة سياسة أعمال جيدة ـ بعيداً تماماً عن المتعة الجمالية والمنافع الأخرى التي قدمها لعائلة مديتشي. لأن الأعمال الكبيرة عموماً والمالية العالية خصوصاً كانت داخلة في وظائف صنع الدولة إلى حد أكبر بكثير مما في العصور اللاحقة. كما يلاحظ ماتينغلي (١٩٨٨: ٥٩)، فإن الوظيفة الدبلوماسية لمديري الفروع الأجنبية لآل مديتشي كانت جديرة بالاعتبار دائماً، وبعد عام ١٤٣٤، " كان من الأصعب

بشكل مطرد التمييز بين الممثلين المقيمين لبنك ميديتشي والعملاء السياسيين للدولة الفلورنسية". لقد كانت الأبهة والاستعراض مهمين لأجل العلاقات العامة في فلورنسا حيث كانت تُجرى الإنفاقات، لكنهما كانا حتى أكثر أهمية في تزويد مدراء الفروع الأجنبية بالذخيرة السيكولوجية الثمينة في صراعاتهم اليومية ليكونوا مقبولين كأنداد (أو كمتفوقين) عند التعامل مع زبائنهم الأرستوقراطيين.

بالتسليم جدلاً بذلك كله، كان ثمة مع ذلك مظهر رابع للسيرورة الطويلة لتطور المالية العالية الفلورنسية لم تكن له أي علاقة بالفطنة البزنسية لآل مديتشي ولمديريهم والذي لولاه لكانت الفطنة الأعمالية [البزنسية]قد ذهبت هباء. كان هذا المظهر الرابع، لنلخص قول ڤيبر، هو التنافس السياسي الخصوصي و"التوازن" بين البنى السياسية الكبرى لأوروبة اللذان بدأا بالظهور في النصف الثاني من القرن الرابع عشر. إن ما دمَّر باردي وبيروتزي في أربعينيات القرن الرابع عشر لم يكن حقيقة أنهما كانتا قد وضعتا كل بيضهما في سلة واحدة. إن ما دمرهما بالفعل كان حقيقة أنهما كانتا قد نقلتا كتلة مواردهما إلى المالية العالية "أبكر مما ينبغي"، أي قبل أن يكون التنافس على رأس المال المتنقل بين البنى السياسية الصاعدة والهابطة لأوروبة قد أخذ الصفة الحادة التي أخذها في أواخر القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر. كنتيجة لذلك، لا هما ولا الملك الإنكليزي الذي مولتا حربه كانوا مدركين لعلاقة القوى الضمنية بين الرأسمالية والإقليمية التي كانت على وشك أن تنشأ في أوروبة. لقد اعتقدت الشركتان الفلورنسيتان أن لا خيار لهما سوى أن تستسلما لضغط [الملك] إدوارد وأن تقرضاه مبلغاً هائلاً من المال، في حين كان في الحقيقة من الأفضل لهما إلى حد بعيد أن تصمدا وتنتظرا لكي تزداد الضائقات المالية للمملكة الإنكليزية سوءاً. واعتقد إدوارد، من ناحيته، أن باستطاعته أن يتخلف عن تسديد القرض الفلورنسي بدون أن يقلق أكثر مما ينبغي حول الموقف الإئتماني المستقبلي للتاج

الإنكليزي، بينما في الحقيقة كان التاج، لكي يكسب الحرب التي كان قد أطلقها، يحتاج إلى كل الائتمان الذي استطاع الحصول عليه.

عندما ظهر آل مديتشي على مسرح المالية العالية الأوروبية، كان الوضع مختلفاً تماماً. لقد استطاعوا، بالطبع، أن يتعلموا من التجربة الكارثية لباردي وبيروتزي وأن يكونوا أكثر يقظة في تقديم القروض، كما كانوا يقظين بلا شك في اختيار روما زبوناً رئيسيا لهم. ومع ذلك، فإن استراتيجية آل مديتشي الإقراضية الأكثر يقظة ما كانت قد أثمرت النتائج المشهدية التي أثمرتها، لو لم تكن بسبب الشروط المنظومية التي لم يفعلوا شيئاً لخلقها. كما ذكرنا قبلاً، كان الانهيار العظيم قد خلق فراغاً في بنية المالية العالية عزز الموقع التصافقي للممولين الناجين. علاوة على ذلك، فإن الموت الأسود [الطاعون] قد ضاعف التركات والتبرعات [المقدمة] إلى الكنيسة وبذلك أعطى دفعاً قوياً لتدفقات روما النقدية بعد وقت قصير من دخول آل مديتشي لإدارتها، في حين أن الشقاق Schism في الفترة ١٣٧٨ ـ ١٤١٧، بشق البابوية إلى مقرين متنافسين وبتعقيد تعاملاتها المالية، قد ساعد بلا شك آل مديتشي في توطيد سيطرتهم على البلاط البابوي . **(**فافيير ١٩٦٦؛ ميسكيمين ١٩٦٩: ١٤٤ـ ٧**)**.

كان الشيء المهم بقدر ما كانت الانهيارات المفاجئة ومتاعب الكنيسة في توطيد زعامة آل مديتشي في المالية العالية الأوروبية، التغير الأكثر ديمومة والأكثر أهمية في نهاية المطاف في الظروف المنظومية الذي جعل آل مديتشي ينجحون حيث كانت قد فشلت شركتا باردي وبيروتزي هو التنافس على رأس المال المتنقل بين فرنسا وإنكلترا الذي ولدته حرب المئة عام. كما يمكن أن نفهم من الشكل ٢ ـ ١، فإن فرض إدوارد الثالث شروط تجارة أفضل وقروضاً إجبارية على الفلمنكيين، مجتمعين مع تخلفه عن سداد الفوائد المترتبة على القرض الفلورنسي، كان لهما أثر إيجابي على ميزان مدفوعات مملكته وسيولتها كما تقاس بالزيادة في إنتاج دار السك الإنكليزية في أربعينيات القرن الرابع عشر وأوائل

الخمسينيات منه. في ستينيات القرن الرابع عشر، مع ذلك، كان هذا الأثر الإيجابي قد تلاشى، وباستثناء بعض النجدة المؤقتة من كاليس[1] في عشرينيات القرن الرابع عشر، فقد واجهت إنكلترا على مدى السنوات التسعين المتبقية من الحرب نقصاً مضطرداً في السيولة.

في جذور ذلك كانت تكمن حقيقة أن الحرب ذاتها، لكونها تخاض على التراب الفرنسي، كانت تنحو إلى تدمير غلبة الإنكليز على الفرنسيين في تجرنة الحرب:

((كما من قبل في إيطاليا، كان الجيش في الميدان بشهيته الدائمة إلى الإمدادات يتصرف مثل مدينة مهاجرة. في الأمد القصير كان التأثير على الريف الفرنسي كارثياً في الغالب؛ أما في المدى الطويل، فإن الجيوش ونهبها قد وسعت دور الشراء والبيع في الحياة اليومية.

كنتيجة لذلك، في الوقت الذي بدأت فيه الملكية الفرنسية تتعافى من إضعاف المعنويات الحقير الذي أحدثته الانتصارات الإنكليزية الأولية والاستياء الواسع الانتشار بين النبلاء، سمحت القاعدة الضريبية الموسعة للملك بأن يجمع نقوداً صعبة كافية لدعم قوة مسلحة رهيبة على نحو متزايد. لقد كان هذا الجيش هو الذي طرد الإنكليز من فرنسا في عام ١٤٥٣ بعد سلسلة من الحملات الناجحة.)) (ماكنيل ١٩٨٤: ٨٢ ـ ٣)

عندما توقفت العداوات، فإن العصر الذهبي للمالية العالية الفلورنسية عموماً، ولآل ميديتشي خصوصاً، وصل إلى نهايته بسرعة. ففي وقت متأخر من عام ١٤٧٠، كان لا يزال يقال عن فروع مديتشي في بروغز ولندن أنها"تحكم هذه البلدان، ممسكة في أيديها عقد التجارة بالصوف وحجر الشب وعائدات الدولة كلها، ومن هناك تمارس الأعمال\ البزنس في التبادل مع كل سوق في العالم، لكن

(١) كاليس Calais : ميناء في شمال شرق فرنسا لنقل المسافرين والبضائع من وإلى دوفر. وقع تحت السيطرة الإنكليزية في الفترة ١٣٤٧ ـ ١٥٥٨. [المترجم].

بشكل رئيسي مع روما، وبذلك تجني مكاسب عظيمة." لكن في عام ١٤٨٥، كان الفرع في بروغز قد أغلق واختفى آل مديتشي حالاً من عالم المالية العالية الأوروبية. (إهرنبرغ ١٩٨٥: ١٩٦ ـ ٨)

على كل، طالما دامت حرب المئة عام، فإن التوازن بين المنظمتين الإقليميتين المتنافستين، والحاجة الثابتة إلى المساعدة المالية المفروضة على كلتيهما بفعل تجرنة الحرب، قد خلقا فرصاً غير مسبوقة من أجل التوسط التجاري والمالي التي كان أل مديتشي والصيارفة التجار الفلورنسيون الآخرون في موقع مستعدين فيه جيداً لتحويلها لفائدتهم، اقتصادياً وسياسياً. هذه الفرص قدمت لآل مديتشي فرصاً من أجل نجاح الأعمال لم تمتلكها [شركتا] باردي وبيروتزي. باقتناص هذه الفرص، أصبح آل مديتشي إحدى أثرى وأقوى العائلات في أوروبة. وكما لاحظ إهرنبورغ، فإن "آل مديتشي لم يكد يكون لهم تأثير على مسار التاريخ العالمي أكثر من التأثير الذي مارسوه في زمن الصراعات بين لويس السادس عشر ملك فرنسا، وإدوارد الرابع ملك إنكلترا وتشارلز الشجاع ملك بورغندي. على كل، بفعلهم ذلك، أصبحوا منخرطين بشكل أعمق فأعمق في شغل السياسة، وبرزوا في صفوف الأرستوقراطية الأوروبية، ومع مرور الزمن تركوا نشاطاتهم التجارية والمالية تذوي.

بالإذن من بيرن، لم يكن هذا التحول بالدرجة الأولى تعبيراً عن فشل التكيف مع شروط البزنس المتغيرة. بالأحرى، كان التعبير عن نجاح استثنائي في التكيف مع شروط البزنس التي كانت لاتزال سائدة عندما وقع التحول. لقد كانت سيرة آل مديتشي ببساطة المثال الأكثر وضوحاً على نزعة كانت تتكشف، إلى درجات مختلفة وبأشكال مختلفة، في دول مدن إيطالية أخرى أيضاً. فقد كانت ملحوظة بالشكل الأوضح في فينيسيا، التي كانت أيضاً أنجح دول المدن في التلاؤم مع الأزمة التجارية المعاكسة في أواخر القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر:

((إن وعد وفرص إمبراطورية فينيسيا البرية الرئيسية، المكتسبة بعد ١٤٠٥، أحدثت تغيراً عميقاً في النبالة الفينيسية. بتزويدها بهموم جديدة، بالأرض، والحاكميات، والمناصب المربحة، فقد هدأ البر الرئيسي المبادرة المقاولاتية للطبقة النبلاء، جاعلاً إياها بالتدريج مقيمة أكثر. في صياغة باريتو Pareto الكلاسيكية، تحول المقاولون إلى أصحاب ريوع rentiers**))** **(**مارتنز ١٩٨٨**:** ١٧١**).**

في فينيسيا، كما في فلورنسا، كانت أزمة القرن التي تلت نهاية توسع التجارة الأوراسية تملي أن يتم تحويل فائض رأس المال من التجارة إلى نشاطات صنع الحرب وصنع الدولة. الاختلاف الرئيسي بين الدولتين المدينتين هو أن التحويل في فينيسيا حدث بشكل أكثر سلاسة وأثمر عائدات أعلى مما في فلورنسا، بحيث استطاعت شريحة من طبقة التجار الفينيسيين أكبر بكثير من شريحة التجار الفلورنسيين أن تشارك في الرأسمالية السياسية وأن تستفيد منها. هذا معناه أن النزعة نفسها باتجاه تحويل الموارد من شغل التجارة إلى شغل السياسة ـ وهي ما تجسدت في فلورنسا في الشكل عالي المركزية للصعود الذي لا يمكن مقاومته لآل مديتشي إلى منصب ملوك المدينة ـ تجسدت في فينيسيا في الشكل الأكثر انتشارا، وإن كان أقل مشهدية، لـ"تربيع" rentierization مجمل الشريحة العليا من طبقة تجار المدينة.

بالرغم من أن انسحاب العناصر الرأسمالية النخبوية من التجارة في فينيسيا، كما في فلورنسا، ليصبحوا "أرستوقراطية" كان علامة على سعيهم الناجح إلى تحقيق الربح أكثر مما كان علامة على الفشل في التكيف مع شروط الأعمال\ البزنس المتغيرة، يبقى الحال، كما أكد بيرن Pirenne، هو أنه حالما كان التحول قد وقع، لعبت هذه العناصر دوراً سلبياً خالصاً في التوسع اللاحق للاقتصاد العالمي الرأسمالي. لهذا، عندما دخل الاقتصاد العالمي الرأسمالي في نهاية القرن الخامس عشر طوراً جديداً من التوسع تحت تأثير ما تدعى بالاكتشافات

العظيمة ـ افتتاح ربط تجاري مباشر بين أوروبة والإنديز الشرقية، وغزو ونهب الأمريكتين ـ لم تلعب الطبقات الرأسمالية لفينيسيا وفلورنسا وميلانو أي دور فاعل في تحفيز وتنظيم التوسع. عندئذ، كان فائض رأسمالها قد جرى امتصاصه بأكمله عن طريق سيرورة صنع الدولة وبذلك فقد كثيراً من مرونته السابقة. ويبقى الأسوأ، كما رأينا في الفصل الأول، أن نجاحهم البارز في مراكمة الثروة والقوة قد حث المنظمات الإقليمية المحيطة على حذو حذوهم على طريق التطور لكن على صعيد أكبر كثيراً. عندما سعت هذه المنظمات الإقليمية "المحدثة" إلى تحويل التجارة من دول المدن إلى ممالكها الخاصة، أو إلى غزو دول المدن نفسها، أجبرت هذه الأخيرة على تحويل نسبة متزايدة من مواردها إلى حماية أنفسها.

كانت الاكتشافات العظيمة وتوسع التجارة الذي ولدته جانبين متكاملين من سعي الحكام الإقليميين لتحويل التجارة من دول المدن الإيطالية إلى ممالكهم الخاصة. والحال هكذا، فقد سارت ضد مصالح الفئات الحاكمة والطبقات الرأسمالية لدول المدن هذه، وحدثت من خلف ظهرها أو ضد إرادتها. ومع ذلك كان ثمة استثناء لهذه القاعدة العامة. كان هذا الاستثناء هو الطبقة الرأسمالية الجنوية، التي رعت بشكل فاعل، وراقبت واستفادت من توسع التجارة من البداية إلى النهاية وبذلك خلقت الدورة الأولى من دوراتنا المنظومية للتراكم.

الدورة المنظومية الأولى (الجنوية) للتراكم:

كما أسلفنا في المقدمة، فإن مفهومنا للدورة المنظومية للتراكم يشتق من ملاحظة برودل أن نضج كل تطور كبير لاقتصاد العالم الرأسمالي يمهد له تحول خاص من التجارة بالسلع إلى التجارة بالمال. يسوق برودل هذه الملاحظة بخصوص التحول الهولندي الذي حدث في نحو ١٧٤٠، الذي يشبهه بالتحول البريطاني في أواخر القرن التاسع عشر وبتحولين جنويين أقدم، واحد في القرن الخامس عشر وآخر في القرن السادس عشر. قد يبدو مثيراً للفضول للوهلة الأولى أن الصيارفة التجار الجنويين، وليس الفلورنسيين الأكثر شهرة أو

رأسماليي أوغسبورغ، ينبغي تمييزهم بوصفهم الأسلاف الحقيقيين لرأسمالية المالية الهولندية والبريطانية. لا يكشف برودل أسباب هذا الاختيار، لكن الاختيار مع ذلك مبرر على أسس مختلفة، البعض منها يؤثر مباشرة على تعريفنا للدورات المنظومية للتراكم.

دعونا نبدأ بملاحظة أن رأسمالية المالية الجنوية نشأت في النصف الثاني من القرن الرابع عشر تحت تأثير الظروف المنظومية نفسها التي نشأت في ظلها رأسمالية المالية لدول المدن الإيطالية الأخرى. عندما اشتدت الضغوط وتصعَّد صراع القوى، فإن فائض رأس المال الذي لم يعد يجد استثماراً مربحاً في التجارة تم تسييله واستعماله لتمويل الديون العمومية المتنامية لدول المدن، التي تم بذلك ارتهان أصولها وعائداتها المستقبلية على نحو أشمل من ذي قبل إلى طبقاتها الرأسمالية الخاصة بكل واحدة منها. كانت جنوا في صدارة هذه الحركة، ومع تشكيل مصرف سان جيورجيو في عام ١٤٠٧، أحدثت مؤسسة لأجل السيطرة على الماليات العامة عن طريق الدائنين الخاصين لن تضاهيها بهذا الخصوص في الكفاءة أو التعقيد أي مؤسسة حتى تم إنشاء بنك إنكلترا بعدئذ بنحو ثلاثة قرون.

على كل، منذ البدء كشف تطور رأسمالية المالية الجنوية عن صفات مميزة خاصة به. لهذا، فإن استيلاء الدائنين الخاصين المنتسبين إلى مصرف سان جيورجيو على الماليات العامة الجنوية لم يشكل علامة على بداية الاستيلاء على حكومة الجمهورية من قبل مصالح أصحاب الأموال ولتحويل دائم الازدياد لفائض رأس المال إلى نشاطات صنع الدولة، كما كان يحدث بطرق مختلفة في فينيسيا وفلورنسا. بل على العكس من ذلك، إن إنشاء مصرف سان جيورجيو قد مأسس ببساطة ازدواجية السلطة وعدم استقرار سياسي متأصل كان قد ميز طويلاً الدولة الجنوية وسيستمر في ذلك حتى إصلاحات أندريا دوريا Andrea Doria الدستورية في عام ١٥٢٨. بحسب جاك هيرز Jacques Heers، فإن "التاريخ الكامل للقرن الخامس عشر quattrocento الجنوي هو تاريخ أزمة

اجتماعية وسياسية حقيقية". لكن في قرن الأزمة الاجتماعية والسياسية الدائمة هذا بالذات أصبحت جنوا المدينة التي نشات فيها الرأسمالية.

((في كل أشكالها، بتقنياتها الدقيقة والحديثة؛ حيث [بات] رأس المال يتحكم بكل نشاط اقتصادي؛ حيث [باتت] المصارف تحتل موقعاً ذا أهمية كبيرة. من هنا، فإن مدينة شهدت التشكل السريع لطبقة من رجال الأعمال الأغنياء والأقوياء انخرطوا بشكل متزامن أو متعاقب في الصيرفة، في التجارة، وفي الصناعة؛ باختصار، طبقة من الرأسماليين الكبار بالمعنى الأحدث للكلمة.)) (هيرز ١٩٦١: ٦١٠)

من وجهة النظر هذه، كانت الرأسمالية الجنوية في القرن الخامس عشر تتطور وفق مسار افترق بشكل جذري عن مسار كل دول المدن الإيطالية الكبيرة الأخرى. إلى درجات مختلفة وبطرق مختلفة، كانت الرأسمالية الميلانية والفينيسية والفلورنسية كلها تتطور في اتجاه صنع الدولة وإستراتيجيات وهيكليات "صلبة" بشكل متزايد لتراكم رأس المال. أما الرأسمالية الجنوية، في المقابل، فقد كانت تتحرك في اتجاه صنع السوق وإستراتيجيات وهيكليات "مرنة" بشكل متزايد للتراكم. لقد كان لهذه الاستثنائية جذور عميقة في توليفة فريدة من الظروف المحلية والمنظومية.

محلياً، كانت الجذور الأعمق للاستثنائية الجنوية تقع في الأصول الأرستوقراطية للرأسمالية الجنوية، وفي الاستباق قبل الأوان الذي ألحقت به دولة المدينة الجنوية الريف المحيط بها. ففي الوقت الذي بدأت فيه فينيسيا بضم اليابسة Terraferma، وميلانو ضمت لومباردي، وفلورنسا ضمت توسكانيا، كانت جنوا منذ زمن طويل قد بسطت نطاق سلطتها على معظم ليغوريا ـ من بورتو فينيري إلى موناكو، ومن البحر إلى حافة [سلسلة جبال] الأبينين Apennines، كما أحبت الحكومة الجنوية أن تزعم. لقد كان الزعم مع ذلك اسمياً إلى حد كبير لأن كثيراً من الأرض الطويلة والضيقة والجبلية المغلقة بهذه

الحدود كان مقسماً إلى إقطاعات من الأرستوقراطية المالكة للأرض الجنوية، الصغيرة والحصرية إلى درجة عالية. هذه الأرستوقراطية المالكة للأرض قد أمدت التوسع المركنتيلي لجنوا باندفاعه المقاولاتي الأولي، وكانت قد بقيت على رأس أهم التعهدات التجارية الجنوية وصولاً إلى ذروة ذلك التوسع في القرن الثالث عشر. لكن عندما هبطت عائدات الموارد المستثمرة في التجارة، سارعت الأرستوقراطية الجنوية المالكة للأراضي إلى "إعادة أقطعة" refeudalize نفسها بإعادة تحويل الموارد إلى الاستيلاء على الفضاء الريفي وإلى تشكيل جيوش خاصة قوية ـ فضاء وجيوش لم تكن الحكومة الجنوية تمتلك أي وسيلة للتحكم بهما، ناهيك عن قيادتهما. **(**هيرز ١٩٦١:٥٣٨، ٥٩٠ ـ ١**).**

لهذا، في جنوا، حدثت إعادة تحصيص فائض رأس المال من التجارة طويلة المسافات إلى الاستثمار في ملكية الأرض وصنع الدولة بشكل مختلف، وبنتائج اجتماعية معاكسة، مقارنة مع فينيسيا أو فلورنسا. ففي فينيسيا، وإلى حد أقل في فلورنسا، كانت إعادة التحصيص بتحفيز وتنظيم من طبقات التجار المدينيين نفسها كوسيلة إلى الغاية المزدوجة لإيجاد مخزون آمن من القيمة لأجل فائض رأس المال الذي كانت تتحكم به وتدعيم سلطتها داخلياً ودولياً. أما في جنوة، في المقابل، فإن إعادة التحصيص قد حفزتها ونظمتها أرستوقراطية مالكة للأرض أعاد إنعاشها التوسع التجاري، كوسيلة إلى غاية إعادة تأكيد تحكمها الاحتكاري على صعيد أكبر باستخدام العنف وبالموارد الإقليمية والديموغرافية. بعيداً عن إفادة طبقات التجار المدينيين، فقد خلق هذا النوع من إعادة التحصيص حاجزاً اجتماعياً لا يمكن تجاوزه أمام التوسع المحلي لثروتها وسلطتها. بالتأكيد، كانت طبقات التجار المدينيين الجنويين قد استفادت بشكل كبير من ارتباطها بأرستوقراطية مالكة للأرض ذات عقلية تجارية. لكن عندما اقترب توسع التجارة من نهايته وحولت الأرستوقراطية المالكة للأرض الأملاك الريفية للدولة الجنوية إلى "إقطاعات" fiefs خاصة بها، فإن هذا الارتباط بالذات قد منع تحول طبقات التجار المدينيين الجنويين إلى أرستوقراطية وفق المسارين

الفينيسي أو الفلورنسي، وحكم عليهم بدلاً من ذلك أن يبقوا كتلة فائض رأسمالهم على شكل سائل:

((في حين قد يكون من السهل نسبياً الارتقاء إلى طبقة التجار أو الصيارفة ... واكتساب لقب "نبيل" nobilus بشكل سريع تماماً، فإن الدخول إلى طبقة النبلاء أو الأرستوقراطية المالكة للأرض مغلق بإحكام. بغض النظر عن استثناءات نادرة قليلة، لا يجد المرء أرستوقراطيين يبيعون قلاعهم أو حقوقهم التجارية. إن نظام الملكية المشتركة والإدارة المتقاسمة يحفظ النسب....

إن الخط الفاصل للإثنتين [الطبقتين] واضح: الملكية، أسلوب الحياة، الطموحات. مصالحهما متعارضة كلياً في الغالب. وبالشكل نفسه تكون أفكارهما السياسية. تريد طبقة نظام حكم برجوازي وقد حققت قبلاً مثالها الأعلى في سان جيورجيو؛ فيما ترغب الأخرى في الاحتفاظ بامتيازاتها، وتحلم، إذا كان ذلك ممكناً، بسيادة إقطاعية seignory مثل سيادة دوقية ميلانو. هذا التضاد بين الطبقتين الحاكمتين، اللتين تمتلكان مثل هذه الوسائل المختلفة، وإن كانت قوية بعد تحت تصرفهما، يفسر الاضطراب السياسي الذي تعاني منه المدينة؟)) (هيرز ١٩٦١: ٥٦١ـ ٢)

لهذا يمكن تفسير إنشاء مصرف سان جيورجيو في عام ١٤٠٧ بأنه لحظة حرجة في سيرورة التنظيم الذاتي للطبقة الرأسمالية الجنوية في حالة من المأزق السياسي الأساسي بين سلطة المال وسلطة السيف. إن تصعيد الصراع التنافسي بين دول المدن، بتضخيم الدين العام لجنوا، قد قوى سطوة أصحاب المصالح المالية في المدينة، لكن ليس بما يكفي للتغلب على سلطة الأرستوقراطية المالكة للأرض. فقد كانت هذه الأخيرة تسيطر على وسائل العنف وموارد ريع الأرض في الريف المحيط واستمرت تشارك في السيرورات الحكومية والأعمالية\ البزنسية للمدينة إذا وعندما كان ذلك في خدمة مصالحها الخاصة. مع ذلك، لم تكن حقيقة أن سلطة المال لم يكن بمقدورها أن تتغلب على سلطة السيف تعني أن أصحاب

المصالح المالية لم يكن بمقدورهم أن ينظموا أنفسهم بشكل أكثر فعالية ليعادلوا تضامن الأرستوقراطية المالكة للأرض. هذا هو بالفعل ما حققه إدماج الدائنين الخاصين للحكومة الجنوية في مصرف سان جيورجيو.

إن التنظيم الذاتي لأصحاب المصالح المالية لم يفعل شيئاً لتحقيق استقرار الحياة السياسية في جنوة. منذ ١٣٣٩ ـ عندما نصبت ثورة شعبية ضد حكومة الأرستوقراطية رجلاً من العامة كحاكم Doge ـ كان رئيس الحكومة الجنوية يُختار دائماً من بين صفوف ما يُدعون بـ popolo، أي العامة. اسمياً، كان الحاكم هو القائد العسكري للدولة الجنوية، لكن السلطة العسكرية الحقيقية كانت قد بقيت بشكل ثابت في أيدي الأرستوقراطية المالكة للأرض. مع تشكيل مصرف سان جيورجيو فإن إدارة عائدات الحكومة كان يستولي عليها هذا التنظيم بشكل مضطرد، بحيث كان العجز العسكري للحكومة الجنوية يتزايد بفعل تجريدها من القوة المالية.

إذا كان تجريد الحكومة الجنوية من قوتها المالية لم يساعد في تحقيق جلب الاستقرار إلى الحياة السياسية لجنوا ـ التي بقيت مضطربة كما كانت من ذي قبل ـ فقد ساهم مع ذلك في حل المشاكل المالية للمدينة وفي رعاية البراعة الفنية virtuosity التقنية للطبقة الرأسمالية الجنوية في مهن المال. إن آيديولوجيا "المال السليم" sound money قد بلغت أوجها في بريطانيا القرن التاسع عشر، ووجدت مؤيديها الأكثر دوغمائية في الدوائر المالية الأميركية في أواخر القرن العشرين. لكن ممارستها ازدهرت أولاً في جنوا القرن الخامس عشر.

كانت العقيدة المركزية لهذه الممارسة هي فكرة أن متاحية "المال الرابح" good money ضرورية لسيرورات التراكم الرأسمالي. عندئذ، كما الآن، كانت المنظمات الرأسمالية ـ سواء كانت شركات البزنس، أو الحكومات أو تراكيب من الاثنتين ـ تحتاج إلى واحدة حساب مضمونة وموثوقة تقاس بها أرباح وخسائر عملياتها التجارية والمالية. لو لم يكن مثل هذا المعيار متاحاً، عندئذ كما الآن،

لكانت هذه المنظمات متجهة نحو اعتبار الخسائر أرباحاً، والعكس بالعكس، ببساطة بسبب التحولات في قيمة وسائل المدفوعات التي كانت أعمالها التجارية تنفذ بها. أي، كانت متجهة إلى الوقوع ضحية لما تدعى بالأوهام النقدية. لكن إذا سيطرت على واحدة حساب تحسم بشكل فعلي هذه التحولات، بعيداً عن الوقوع ضحايا للأوهام النقدية، فقد كان بمقدورها أن تربح بسخاء من الأوهام النقدية لأولئك الذين كانوا يشترون ويقترضون منهم، والذين يبيعون ويقرضون إليهم.

لقد فهم الصيارفة التجار لجنوا القرن الخامس عشر جيداً أنه ليس في قوتهم ولا في مصلحتهم أن يلغوا التحولات في قيمة النقد المتداول فعلاً، بما في ذلك النقد الذي كان يتداول في جنوا ـ ما كانوا يدعونه بـ"النقد الجاري" current money. لكن في منتصف القرن كانوا قد أدركوا أنه كان في مصلحتهم وفي قوتهم أن يدخلوا واحدة حساب ثابتة يسوون بها أعمالهم المتبادلة، ويقدرون بدقة ربحية صفقاتهم التجارية والمالية الناجزة، ويكونون في موقع [يؤهلهم] للربح بدلاً من أن يخسروا من التغيرات في الزمن والمكان في قيمة النقد المتداول فعلياً. هكذا، في عام ١٤٤٧ تم تمرير قانون يطالب بأن تجرى حسابات الأعمال المرتبطة بمبادلات العملات currency exchanges بعملة ذهبية ذات وزن ثابت ـ واحدة حساب سرعان ما أصبحت الـ lira di buona moneta، وفي بعض الأحيان تدعى أيضاً moneta di cambio سعر الصرف منذ أوائل خمسينيات القرن الخامس عشر (١٤٥٠) فصاعداً أصبح هذا "النقد الرابح" الواحدة المعيارية لحسابات الأعمال الجنوية ليس فقط من أجل مبادلات العملات بل من أجل كل التعاملات، في حين بقي "النقد الجاري" ذو القيمة المتحولة الوسيلة القياسية للتبادل. (هيرز ١٩٦١: ٥٢ ـ ٥، ٩٥ ـ ٦)

هذا الإصلاح النقدي أعطى زخماً جديداً للازدهار المتواصل للأدوات والتقنيات النقدية. إذا كانت المالية العالية الحديثة اختراعاً فلورنسياً، فقد كان

مكان الولادة الحقيقي لرأسمالية المالية الحديثة بكل أشكالها هي جنوة منتصف القرن الخامس عشر:

((إن التقنيات [النقدية] الجنوية، من منتصف القرن الرابع عشر، هي تلك التقنيات المميزة لرأسمالية اليوم. الشيكات وفواتير التبادل [الصرافة] هي في الاستعمال الدارج ومبدأ التجيير endorsement مقبول؛ فمعظم المدفوعات تنفذ من خلال التحويل المصرفي وتمتلك الدولة تحت تصرفها نقداً ثابتاً وجاهزاً للحساب. هذا هو السبب في أنه كان أقل ضرورية بلا ريب أن يتم اللجوء إلى تخفيض قيمة النقد لزيادة وسائل الدفع... إنها حقبة النقد الأكثر استقراراً بكثير. لأن جنوا، خلافاً للمناطق المجاورة، لكن الأقل تطوراً، (فرنسا خصوصاً) كانت تمتلك بتصرفها وفرة نسبية من وسائل الدفع. إنها تعرف سر النظام الرأسمالي الحديث الذي يقوم على "تأجيل المدفوعات والتسويات وجعل هذه التأخيرات تتداخل بعضها مع بعض باستمرار"؛ نظام "كان سينهار لو تمت تصفية كل الحسابات بآن معاً ". (هيرز ١٩٦١: ٩٦؛ الاقتباسات من بلوخ ١٩٥٥)).

لم تكن القلاقل السياسية ولا الوفرة النسبية لوسائل المدفوعات، ولا في الواقع البراعة التقنية للرأسمالية الجنوية في القرن الخامس عشر نتيجة للظروف المحلية وحدها. على العكس، إن التطورات في جنوة قد شكلتها بشكل جذري السياقات المنظومية الإيطالية والأوروبية والأوراسية الأوسع، التي كانت في جزء صغير منها فقط من صنع جنوة. كان أهم هذه الظروف المنظومية هو بلا شك تفكك منظومة التجارة الأوراسية التي جُنيت ضمنها الثروات التجارية لجنوا أواخر القرن الثالث عشر وأوائل القرن الرابع عشر.

هذه الثروات بنيت بالدرجة الأولى على تنافسية خط التجارة الآسيوية الوسطى إلى الصين وعلى النجاح الذي نجح فيه المشروع الجنوي في إقامة سيطرة

شبه احتكارية على "طرف" البحر الأسود من هذا الخط. طالما كانت الإمبراطورية المغولية تؤمِّن حرية الوصول وأمن الخط الآسيوي الأوسط، وكانت جنوا تحتفظ بتفوقها العسكري في منطقة البحر الأسود، فقد ازدهرت التجارة الجنوية ونما المشروع الجنوي في الصعيد والمدى والعدد. لكن حالما جعل انحدار الإمبراطورية المغولية خط التجارة الآسيوية الوسطى أقل تنافسية وأمناً، وقوض صعود الإمبراطورية العثمانية في آسية الصغرى ومن ثم دمر التفوق الجنوي في منطقة البحر الأسود، فقد دار دولاب الثروة. لقد وهن ازدهار التجارة الجنوية وواجه الجهاز العسكري ـ التجاري الجنوي المتضخم بشكل مفاجئ ضرورة إعادة الهيكلة الأساسية. (هيرز ١٩٦١: ٣٦٦ ـ ٧٢؛ أبو لغد ١٩٨٩: ١٢٨ ـ ٩)

كان رد جنوة على الضغط على فرص التجارة المربحة على طول الخط الآسيوي الأوسط هو السعي إلى سيطرة أكثر إحكاماً حتى على التجارات الأخرى التي كانت تنشأ في منطقة البحر الأسود ـ القمح، الخشب، الفراء، والعبيد. كما يلاحظ هيرز (١٩٦١: ٣٦٧)، كانت حرب كيوجيا Chioggia ضد فينيسيا (١٣٧٦ ـ ٨١) في الجوهر حرباً خيضت في محاولة لفرض احتكار تجاري في البحر الأسود. لكن، كما نعرف، أعطت المحاولة عكس النتائج المرجوة: خسرت جنوا الحرب، وفرضت اتفاقية سلام تورينو سيطرة فينيسية أشد حتى على التجارة الآسيوية عن طريق الخط الجنوبي. منذئذ فصاعداً، هبطت قوة جنوا في البحر الأسود وفي البحر المتوسط الشرقي بسرعة تحت تأثير التقدُّمات التركية السريعة، في حين أن الفرص في إعادة توجيه التوسع أقرب إلى الوطن قد اقتنصتها القوة الكاتالونية\ الأراغونية في البحر المتوسط الشمالي الغربي.

هكذا تلقت التجارة الجنوية ضربة قاسية خصوصاً بفعل تضاؤل التوسع في التجارة الأوراسية. وتلقت أيضاً ضربة أقسى بكثير مما تلقته أي من دول المدن

الإيطالية الكبيرة الأخرى. لقد استفادت تجارات معادن ميلانو بشكل كبير من تصعيد الحرب عبر أوروبة؛ بعد إعادة الهيكلة الرضية المؤلمة في أربعينيات القرن الرابع عشر، وجدت الأعمال الفلورنسية مواقع سوق جديدة محمية جيداً وعالية الربحية في إنتاج المنسوجات عالية الجودة، وفي المالية العالية؛ وربحت فينيسيا أكثر بكثير مما خسرت من النزعات والأحداث نفسها التي كانت تسبب متاعب جنوة. وعلى حد تعبير أبو لغد (١٩٨٩: ١٢٩)، فإن "'رهان' فينيسيا على خط البحر الجنوبي قد برهن أنه رهان رابح."لقد كان الخط الآسيوي الأوسط الذي كانت تتحكم به جنوة والخط الآسيوي الجنوبي الذي كانت تتحكم به فينيسيا متتامين نوعاً ما لكنهما كانا في معظم الأحيان يتنافسان مع بعضهما البعض. من هنا، فإن التمزيق، والإغلاق النهائي للخط الشمالي قد سهلا الضغوط التنافسية على التجارة الفينيسية، وأصبحت الضغوط أكبر بالطبع حالما كان وجود جنوة في البحر المتوسط الشرقي قد تقلص بفعل هزيمتها في حرب كيوجيا.

لقد تأثرت النزعات والأحداث في جنوة في النصف الثاني من القرن الرابع عشر وفي القرن الخامس عشر تأثراً عميقاً بهذا الضغط على الشبكات الجنوية للتجارة طويلة المسافة وبهذا التدهور المصاحب في موقع سلطة المدينة في اقتصاد العالم المتوسطي وفي منظومة دول المدن الإيطالية. إن الإقفال السريع لخط جنوا الآسيوي الأوسط إلى الصين، وإطباق القوة العثمانية والفينيسية والكاتالونية ـ الآراغونية على التجارة الجنوية في البحر المتوسط، وصعود دول المدن القوية حول الممالك المتروبولية لجنوة ـ هذه التشكيلة من الظروف لا بد أنها كانت تبدو محبطة تماماً للجنويين. وهي بالتأكيد تجعل قرار الأرستوقراطية الجنوية المالكة للأرض الانسحاب من التجارة واستثمار أرباح التجارة في الأرض والقلاع والجيوش في المنطقة الليغورية[1]قراراً معقولاً.

---

(١) المنطقة الليغورية: نسبة إلى ليغوريا Liguria منطقة في شمال غرب إيطاليا تتكون من الشريط الساحلي الضيق على امتداد خليج جنوة. غزاها الرومان في القرن الثاني ق. م. ووقعت تحت سيطرة جنوة إلى أن ضُمت إلى سردينيا في ١٨١٥. [المترجم].

إن إعادة التخندق هذه، المنطقية كما كانت، قد عمقت أزمة فرط التراكم التي "أصابت" العنصر البرجوازي من طبقات التجار الجنوية. كما لاحظنا قبلاً، فقد ضيقت بشكل ملحوظ الفرص المفتوحة للبرجوازية في إيجاد مخارج تصريف مربحة لأجل فائض رأسمالها في ملكية الأرض وصنع الدولة. والأنكى من ذلك، أنها حرمت البرجوازية الجنوية من الحماية المطلوبة كثيراً في اقتصاد العالم عموماً.

لأن البرجوازية الجنوية، خلافاً للبرجوازية الفينيسية، لم تكن مكتفية ذاتياً قط في تنظيم الحماية التي تحتاجها تجاراتها طويلة المسافة ـ مهمة كانت تقوم بها دائماً الأرستوطية الجنوية المالكة للأرض التي تحولت إلى تاجر. طالما بقيت مصلحة العنصر الأرستوقراطي في المشروع التجاري قوية، فقد كان للترتيب مزيته لأنه مكَّن البرجوازية من التركيز على المساعي التجارية والتخصص فيها حصراً. لكن عندما تضاءلت تلك المصلحة وانسحبت الأرستوقراطية المالكة للأرض من التجارة، تركت البرجوازية غير محمية في عالم معاد لها بشكل متزايد.

في ظل هذه الظروف كان من الطبيعي فقط أن ينكفئ جزء كبير من رأس المال والطاقم البشري التجاري الجنويين إلى الاقتصاد المحلي الجنوي بالرغم من انعدام فرص الاستثمار الجذابة في ملكية الأرض ونشاطات صنع الدولة. هذا الانكفاء المحلي لنظام التراكم الجنوي كان العامل الأهم الوحيد الذي يشكل الأساس للنزعات التي رأبنا أنها ميزت جنوا في القرن الخامس عشر ـ الاضطراب السياسي، فرط وفرة وسائل المدفوعات، وخلق أدوات وتقنيات نقدية جديدة. مع ذلك، فإن هذه النزعات، في ذاتها وبحد ذاتها، لم يكن بمقدورها أن تحل، ولم تحل، أزمة فرط التراكم التي كانت تعبيراً عنه. حتى البراعة في مهن المال، التي ستصبح فيما بعد مكوناً أساسياً للتوسع الرأسمالي

الجنوي، قد فعلت القليل لحل أزمة الرأسمالية الجنوية على مدى معظم القرن الخامس عشر.

مع ذلك، في العمق واستجابة للأزمة، أعيدت هيكلة شبكات التجارة والتراكم الجنوية بشكل جذري بطريقة حولت الصيارفة التجار الجنويين، مع مرور الزمن، إلى الطبقة الرأسمالية الأقوى لأوروبة القرن السادس عشر. تم إخراج القوة العسكرية ـ التجارية الجنوية من منطقتي البحر الأسود والبحر المتوسط الشرقي من قبل القوة التركية والفينيسية وتم كبحها في الوقت نفسه في البحر المتوسط الشمالي الغربي من قبل القوة الكاتالونية والآراغونية. ومع ذلك، كما يلاحظ جون إليوت (١٩٧٠: ٣٨)، في حين استعرت الحرب بين الدولة الجنوية والاتحاد الكاتالوني ـ الآراغوني بشكل متردد على مدى معظم القرن الخامس عشر، تفوق رأس المال الجنوي على رأس المال الكاتالوني في كل أنحاء شبه الجزيرة الآيبرية. إنه أبكر انتصار تم كسبه في دائرة المالية العالية. فقد اقتنص الصيارفة التجار الجنويون بشكل عاجل الفرص التي خلقها انهيار البنوك الخاصة القائدة لبرشلونة في انهيار أوائل الثمانينيات من القرن الرابع عشر (١٣٨٠) ليصبحوا أهم رجال المال في المنطقة الآيبرية ـ إلى حد كبير مثلما كان آل مديتشي قد استفادوا على صعيد أكبر من انهيار باردي وبيروتزي في انهيار أربعينيات القرن الرابع عشر (١٣٤٠). مع ذلك، فإن النصر الذي برهن أنه الأكثر حسماً في صنع الثروات الجنوية اللاحقة كان سيطرة التجارة القشتالية:

((إن نمو تجارة صوف قشتالة قد خلق فرصاً تجارية جديدة، لم يكن الكاتالونيون، المستعدون للقتال على جبهات كثيرة للغاية، في موقع [يؤهلهم] لاقتناصها. بدلاً من ذلك، كان الجنويون هم الذين استوطنوا في قرطبة وكاديز واشبيلية، وأقاموا تحالفاً صلباً مع قشتالة، وأمنوا السيطرة على صادرات الصوف من موانئ إسبانيا الجنوبية. وحالما كان الجنويون قد حصلوا على موطئ القدم

هذا، كانوا في مكان جيد ليحصنوا أنفسهم في نقطة استراتيجية تلو الأخرى في الاقتصاد القشتالي، وهكذا كانوا يمهدون الطريق من أجل مشاركتهم المستقبلية في التجارة المربحة بين اشبيلية وإمبراطورية قشتالة الاستعمارية. هذه الهيمنة الجنوية أثرت بشكل حاسم في مسار التطور الإسباني في القرن السادس عشر. لو كان الكاتالونيون وليس الجنويون هم الذين ربحوا معركة الدخول إلى المنظومة التجارية القشتالية، لكان تاريخ إسبانيا الموحدة قد أخذ منعطفاً مختلفاً بشكل عميق.)) (إليوت ١٩٧٠ أ : ٣٩)

وكذلك كان تاريخ اقتصاد العالم الرأسمالي. من أجل كل ما نعرفه، كنا سنتكلم هنا عن دورة منظومية "كاتالونية" أو "إسبانية" للتراكم - أو، ربما، لما كنا نتكلم عن دورات منظومية للتراكم على الإطلاق. ومع ذلك، ليس السبب في أننا نتكلم على دورة جنوية هو أن الكاتالونيين في مفصل حرج كانوا "مستعدين للقتال على جبهات كثيرة للغاية"، بما أن الجنويين كانوا مستعدين للقتال على جبهات أكثر حتى. فمن جهة، لنعد صياغة قول أبولغد بخصوص فينيسيا، فإن السبب هو أن "المقامرة" الجنوية على التجارة القشتالية قد برهنت أنها مقامرة رابحة. حتى أكثر مما في حالة "المقامرة" الفينيسية على خط التجارة الآسيوي الجنوبي، كان الحظ مع ذلك جزءاً صغيراً فقط من القصة الجنوية.

كان الجزء الأهم من القصة هو أن الجنويين وضعوا "رهاناتهم" بشكل حذر جداً، والأهم، أنهم دعموها بمخزون من الوسائل النقدية والتنظيمية كان بإمكان قلة، إن وجدت، من منافسيهم الفعليين أو المحتملين أن تضاهيها. بمعنى ما، كان المنبت لحظوظ القرن السادس عشر السعيدة للطبقة الرأسمالية الجنوية هي "نحوسها" في أواخر القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر. فعندما بدأت الإمبراطورية العسكرية - التجارية التي بناها الجنويون في القرون السابقة تتفكك، وانسحبت الأرستوقراطية الجنوية المالكة للأرض

من التجارة "لتعيد الصيرورة إقطاعية"، بات العنصر البرجوازي من طبقات التجار الجنوية "مبتلياً" بتفاوت خطير ومزمن بين احتياطياتها الهائلة من النقد والمعلومات والمعرفة بالأعمال\ البزنس والصلات، من ناحية أولى، وبين قدراتها الهزيلة على حماية نفسها وتجاراتها في عالم تنافسي وعدائي بشكل متزايد، من الناحية الأخرى. لقد كانت شبه الجزيرة الآيبرية هي المكان الذي وفر أفضل الإمكانات لحل عاجل ومؤات لهذا التفاوت الأساسي لثلاثة أسباب رئيسية.

كما يمكننا أن نفهم من الشكل ٢ ـ ٣، فإن الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة الآيبرية والمغرب المجاور كانا المنطقتين من البحر المتوسط اللتان "احتكُرتا" بشكل أشمل من قبل المشروع الجنوي. لقد كان طبيعياً فقط أن ترد الأعمال\ البزنس الجنوية على الضغط المتزايد في مكان آخر بالانكفاء إلى هذا المعقل. وهكذا فعلت، ومن بين أشياء أخرى أنها في النصف الأول من القرن الخامس عشر حولت مملكة غرناطة، التي كانت لا تزال مستقلة ـ وكانت حتى ذلك الوقت المركز الزراعي ـ الصناعي الأكثر ازدهاراً للمنطقة ـ إلى "مستعمرة اقتصادية جنوية حقيقية". (هيرز ١٩٦١: ٤٧٧؛ ١٩٧٩: ف٧)

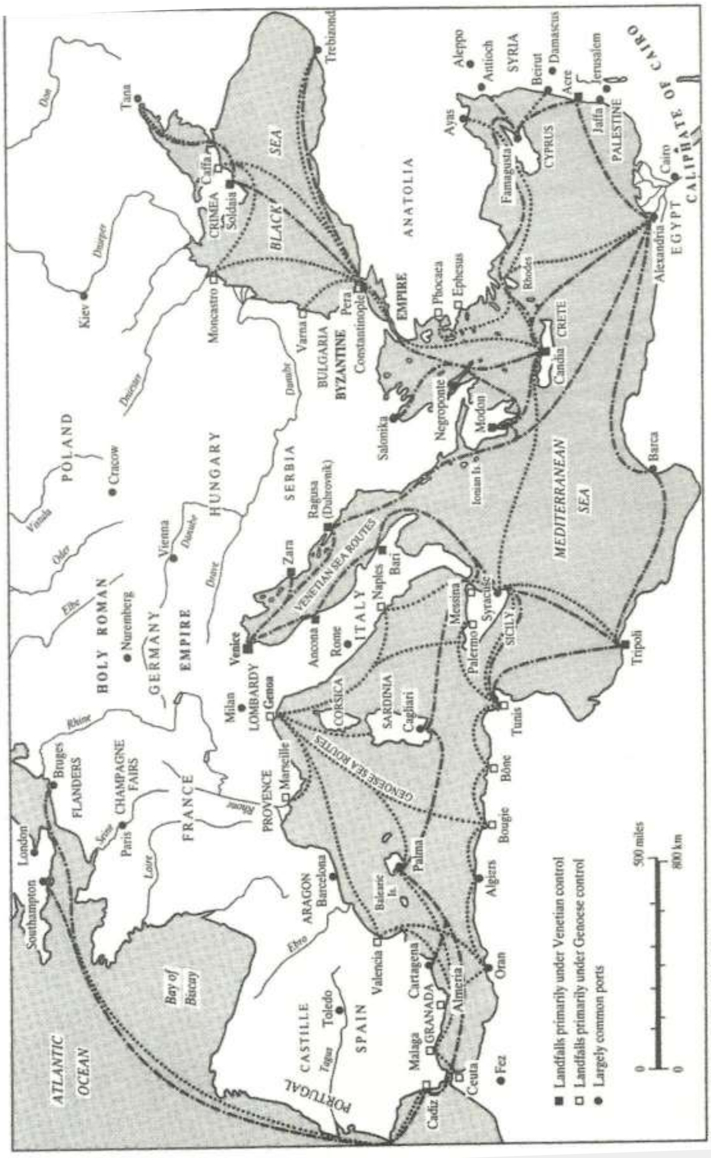
السبب الثاني، إن شبه الجزيرة الآيبرية لم تكن، بالنسبة إلى الأعمال الجنوية، مجرد المعقل الطبيعي الذي ستنكفئ إليه، بل كانت أيضاً القاعدة الأمامية الطبيعية التي ستنطلق منها بحثاً عن الإمدادات التي كانت تُحرم منها. عندما متن الفينيسيون سيطرتهم على الفضة الألمانية والبهارات الآسيوية، أصبح لزاماً على الأعمال الجنوية، في الحد الأدنى، أن تمتن سيطرتها على الذهب الأفريقي الذي كان يُجلب إلى الموانئ المغربية عن طريق تجارة قوافل الصحراء الكبرى، وفي الحد الأمثل، أن تجد خط تجارة آسيوياً إلى الشرق ليحل محل الخط الآسيوي الأوسط المفقود. من وجهتي النظر، كان الحضور القوي في شبه الجزيرة الآيبرية ذا أهمية

إستراتيجية عظيمة. (هيرز ١٩٦١: ٦٨ ـ ٩، ٤٧٣؛ ١٩٧٩: الفصول ٤ و٨؛ بانيكار ١٩٥٣: ٣)

الثالث، والأهم، أن شبه الجزيرة الآيبرية، بالنسبة إلى الطبقة الرأسمالية الجنوية، كانت المكان الأكثر وعداً لإيجاد أكثر ما تحتاج إليه: شركاء "منتجين للحماية" أكفاء ومقاولين مغامرين يمكن إغراؤهم إلى القيام بالدور الذي لعبته سابقاً الأرستوقراطية الجنوية المالكة للأرض. بدا الحكام الإقليميون للبرتغال وإسبانيا الناشئتين بشكل مبكر جداً أنهم ملائمون بشكل واضح لهذا الغرض بفضل اتحاد التعصب الديني والمقاولاتية المغامرة السياسية اللذين جعلاهما تشبهان إلى حد كبير الأرستوقراطيين الذين تحولوا تجاراً في الأزمنة السابقة. كان أشهر المبشرين والملهمين للاكتشافات الأوروبية، الأمير البرتغالي، هنري الملاح، "شخصية قروسطية بشكل وفي... [مهووساً] بفكرة الحرب الصليبية". (باري ١٩٨١: ٣٥ ـ ٦). وكانت أنجح متعهدي الاكتشافات، الملكة إيزابيللا ملكة قشتالة، القائدة لحرب صليبية جديدة تهدف إلى توسيع المجال الإقليمي للسلطة المسيحية والقشتالية:

((كان طرد اليهود، التعميد baptism العنيف لمسلمي [مغاربة] غرناطة، السلطات فوق العادية التي عهدت إلى محاكم التفتيش الجديدة، ... تمثل رد فعل ضد الضغط المسلم المشدد على العالم المسيحي منذ سقوط القسطنطينية، وتشديداً للحماسة الدينية، وكذلك للتعصب الديني، في إسبانيا. إن اشتداد الحماس، هذا الحماس الديني من أجل الهداية، انتقل سريعاً إلى العالم الجديد، حيث سيجد أشكالاً جديدة وأكثر فعالية للتعبير عنه.)) (باري ١٩٨١: ٢٩)

كانت روح الحرب الصليبية تتماشى مع الالتزام العاجل بروح عصر النهضة، وتشجيع التعليم وعبادة الفرد، وقبل كل شيء، فن السياسة الجديد:



Source: Abu-Lughod (1989: 123).

الشكل ٢ـ٣ الطرق البحرية المتوسطية لجنوا وڤينيسيا في العصور الوسطى

((مثل حكام إيطاليين كثيرين، كانت إيزابيلا القشتالية تدين بعرشها إلى مزيج من الحرب والدبلوماسية. كانت الاستعادة المستبدة للنظام العام

والانضباط إحدى إنجازاتها الكبرى... لم يكن لمبادئ مكيافيللي لإدارة شؤون الدولة ممثلون أنجح من فرديناند الآراغوني ويوحنا الثاني البرتغالي... [هذه] العبادة للنفعية الحكومية... ساعدت في تحضير عقول الناس من أجل المهمة الضخمة للارتجال السياسي والإداري التي ستواجه الحكومة الإسبانية في العالم الجديد.)) (باري ١٩٨١: ٣٢ ـ ٣)

لاحظ هنري بيرن ذات مرة أن الجنويين، خلافاً للفينيسيين، لم يكونوا "تجاراً منذ البداية" و"كانوا يذكرون المرء إلى حد ما بمسيحيي إسبانيا. فهم مثلهم شنوا الحرب على الكافرين بحماسة دينية مشبوبة؛ فكانت حرباً مقدسة، لكنها حرب مربحة جداً... ففيهم اندمجت العاطفة الدينية والشهية إلى الربح في روح المغامرة (مقتبس لدى كوكس ١٩٥٩: ١٨١). يمكن المضي أبعد في المقارنة بملاحظة أن توسع التجارة الآيبرية عبر المحيط في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر ـ مثل توسع التجارة الجنوية في الحقب السابقة، لكن خلافاً لتوسع التجارة الفينيسية في أي زمن ـ قد حفزته ونظمته قوة فاعلة مقاولاتية متشعبة تجمعها معاً علاقة عضوية من "التبادل السياسي".

إن المعنى الحقيقي لعبارة "التبادل السياسي" كما تستعمل هنا هو تنويع على رأي شومبيتر (١٩٥٤: ١٣٨) أنه "بدون حماية من قبل فئة برجوازية ما، فإن البرجوازية تكون عاجزة سياسياً وغير قادرة ليس فقط على قيادة أمتها بل حتى على رعاية مصلحتها الطبقية الخاصة. برأي شومبيتر، كان الاستثناء التاريخي الرئيسي لهذه القاعدة هو إدارة شؤون دول مدن كالجمهوريتين الفينيسية والجنوية ـ استثناء يعزوه إلى حقيقة أنه "قبل مجي المتروبول [الحاضرة الإمبراطورية] الحديث، الذي لم يعد شأناً برجوازياً، كانت إدارة المدن مماثلة لإدارة الأعمال [التجارية] ". حتى الجمهورية الهولندية لم تكن سوى استثناء جزئي لهذه القاعدة، كما شهدت على ذلك حقيقة أنه "في كل طارئ كان على [جمهورية التاجر] أن تطلق العنان لأمير حرب ذي مزاج إقطاعي."

إن صعود الدول القومية تحديداً قد وضع شغل صنع الدولة وصنع الحرب بعيداً عن متناول البرجوازية وأنتج هيكلية حكم "برمائية" amphibial تتألف من عنصر برجوازي وعنصر أرستوقراطي. "كان هذا كله أكثر من تأسل[1]. لقد كان تكافلاً لشريحتين اجتماعيتين، إحداهما بلا شك تدعم الأخرى اقتصادياً لكنها بدورها تُدعم من قبلها سياسياً. إن كون هذا ليس مجرد تأسل بل تكافل فاعل إنما تثبته التجربة الإنكليزية أفضل إثبات:

((استمر العنصر الأرستوقراطي [في إنكلترا] في حكم البيت تماماً إلى نهاية الرأسمالية السليمة والحيوية. لا شك في أن ذاك العنصر .... امتص حالياً الأدمغة من شرائح أخرى انجرفت في السياسة؛ لقد جعل نفسه الممثل للمصالح البرجوازية وخاض معارك البرجوازية؛ فكان عليه أن يسلم آخر امتيازاته القانونية؛ لكنه بهذه المؤهلات، ومن أجل أهداف لم تعد أهدافه، استمر في إمداد الآلة السياسية بالرجال، وفي إدارة الدولة، والحكم.)) (شومبيتر ١٩٥٤: ١٣٥ـ ٧؛ التشديد في الأصل).

يتفق رأي شومبيتر بشكل عريض مع زعمنا الأسبق أنه بتعريف **البيان الشيوعي** للدولة الرأسمالية بأنها ("[ليست] سوى لجنة لإدارة الشؤون المشتركة للبرجوازية بأكملها")، تبدو الدول الرأسمالية المهيمنة ذات الحجم والتعقيد المتزايدين التي خلقت ووسعت المنظومة الدولية الحديثة أنها كانت نسخاً مبهتة على نحو متزايد من المقاييس النمطية المثالية للدولة الرأسمالية التي حققتها فينيسيا في أوائل العصر الحديث. في الرأيين كليهما، فإن علاقة التبادل السياسي التي تربط المكون الرأسمالي بالمكون اللارأسمالي للفئات الحاكمة المهيمنة تعنى حصراً بسيرورات صنع الدولة. إن الأطروحة المقدمة هنا، في المقابل، هي أنه حتى في سيرورات تراكم رأس المال على الصعيد العالمي كانت القوة الفاعلة للتوسع ثنائية البنية.

---

(١) التأسل atavism: مصطلح بيولوجي يعني العودة إلى صفات الأسلاف التي ابتعدت عنها الأنسال السابقة، وتوسعاً العودة إلى مرحلة تطورية سابقة تم تجاوزها. [المترجم].

بشكل أكثر تحديداً، يُعتقد أن التوسع المادي للدورة المنظومية الأولى (الجنوية) للتراكم قد حفزته ونظمته قوة فاعلة ثنائية مؤلفة من مكون إقليمي أرستوقراطي (أيبيري) ـ تخصص في تأمين الحماية وفي السعي إلى تحقيق القوة ـ ومكون رأسمالي برجوازي ـ تخصص في شراء وبيع السلع وفي السعي إلى تحقيق الربح. كانت هذه التخصصات تكمل بعضها بعضاً، وجمعت منافعها المتبادلة ـ وطالما دامت فقد دمجت ـ المكونين المتغايرين للقوة الفاعلة للتوسع في علاقة تبادل سياسي خلق فيها سعيُ المكون الإقليمي إلى تحقيق القوة فرصَ تجارة مربحة لأجل المكون الرأسمالي من ناحية أولى، ومن الناحية الأخرى، عزز سعي الأخير [المكون الرأسمالي] إلى تحقيق الربح فعالية وكفاءة جهاز المكون الإقليمي المنتج للحماية.

في القرن الخامس عشر، جُمع الحكام الإقليميون الآيبيريون والصيارفة التجار الرأسماليون الجنويون معاً في علاقة من هذا النوع للسبب البسيط، وهو أن كل طرف استطاع أن يزود الطرف الآخر بأقصى ما يحتاجه؛ ودامت العلاقة لأن علاقة التتامية هذه كان يعاد إنتاجها باستمرار عن طريق التخصص الناجح للطرفين في مساعيهما الخاصة بكل منهما. إن أكثر ما كانت تحتاجه الطبقة الرأسمالية الجنوية في القرن الخامس هو تضخيم فضاءها التجاري الكافي لاستيعاب فائض رأسمالها وطاقمها الإداري وإبقاء شبكات أعمالها المكتملة النمو حية. كان الاستغلال الأكثر اتساعاً لموقعها في السوق في البحر المتوسط الجنوبي الغربي مجرد مُسكِّن في أفضل الأحوال بطأ الانكماش والانحدار. إن ما كانت تحتاجه في الواقع لحل أزمتها الطويلة هو اختراق كبير لم تكن الدولة الجنوية، مع ذلك، المستعدة للقتال على كل الجبهات والمقسومة داخلياً، في موقع [يؤهلها] للتعهد به.

ولم يكن مثل هذا التعهد ضمن أفق الحسابات الضيقة للطبقة الرأسمالية الجنوية العاملة من تلقاء ذاتها. بالتأكيد، لطالما كان السعي وراء الربح قد حث الأعمال الجنوية على استكشاف الساحل الأفريقي الغربي:

((عندما كان الذهب عالي القيمة بشكل خاص ... حاول الإخوة ڤيڤالدي من جنوة أن يبحروا حول أفريقية في القرن الثالث عشر، قبل فاسكو دي غاما بقرنين. لقد ضلوا طريقهم، لكن البحارة الذين أُرسلوا للبحث عنهم من قبل الرأسمالي الذي كان قد مولهم، تيوديسيو دوريا Teodisio d'Oria، أعادوا اكتشاف "الجزر السعيدة" للعصور القديمة، جزر الكناري.... بعد عام ١٣٥٠ توقفت هذه المحاولات لأن نسبة الذهب إلى الفضة عادت إلى مستوى أكثر من الحد النظامي، وتناقص النشاط الاقتصادي في أوروبة؛ في نحو ١٤٥٠ عندما انتعش النشاط مرة أخرى وازدادت قيمة الذهب، بدأت الحملات المحيطية والأفريقية مرة أخرى.)) (ڤيلار ١٩٧٦: ٤٧ ـ ٨)

هكذا، رعى الرأسماليون الجنويون حملة طموحة عبر الصحراء الكبرى في عام ١٤٤٧ ورحلتين بحريتين على امتداد الساحل الأفريقي الغربي في خمسينيات القرن الخامس عشر (١٤٥٠) ـ كلها بحثاً عن طريق مباشر إلى الذهب الأفريقي. لكن العائدات البطيئة لهذا النوع من المغامرة، وقبل كل شيء، عدم إمكانية حساب التكاليف والفوائد المالية المستقبلية للتوسع في مياه مجهولة، جعلت رأس المال الجنوي ممانعاً للسير في هذا الاتجاه بالتصميم والموارد االلازمة لإحداث اختراق. كما يلاحظ هيرز في إشارة محددة إلى الصيارفة التجار الجنويين،

((يصور رجال الأعمال الإيطاليون بسهولة أكثر مما ينبغي بأنهم متلهفون بشكل مفرط للمخاطرة بمشروع محفوف بالمخاطر لكنه مربح. لم يعد ذلك هو الحال في القرن الخامس عشر. فلا التجارة ولا المالية هما "مغامرتان" بل هما صناعتان تسيران على صعيد أكبر فأكبر ولا تترك تقنياتها المجربة والمختبرة سوى القليل للصدفة.)) (هيرز ١٩٦١: ٥٣)

باختصار، يمكن وصف الطبقة الرأسمالية الجنوية في القرن الخامس عشر بأنها كانت عالقة في مأزق أساسي. فمن ناحية أولى، أدى فقدان فرص التجارة بعيدة المدى للأزمنة السابقة إلى صراعات تنافسية محلية ونزاعات لانهاية لها

مدمرة للأرباح وإلى تضاؤل شبكات وموارد الأعمال غير المطروقة أو غير الصالحة للاستعمال المبعثرة في كل أنحاء اقتصاد العالم. ومن الناحية الأخرى، كان انفتاح فرص التجارة الجديدة الطويلة المسافة على صعيد كاف لإعكاس هذه النزعات ينطوي على مخاطر لم تكن عالية للغاية لكنها غير قابلة للحساب وكانت، بحد ذاتها، خارج أفق المشروع الرأسمالي القومي. بعبارة أخرى، إن منطق صنع الربح بالذات قد كبح التوسع الذاتي لرأس المال الجنوي وبذلك هدده بالتدمير الذاتي.

كان الطريق الواضح للخروج من هذا المأزق هو الدخول في علاقة تبادل سياسي مع حكام إقليميين كالآيبريين الذين دُفعوا بذلك إلى فتح فضاءات تجارية جديدة بدوافع غير الربح القابل للحساب، وعلاوة على ذلك فقد كانوا في حاجة ملحة إلى النوع من الخدمات التي كانت الطبقة الرأسمالية الجنوية هي الأفضل تجهيزاً لتوفيرها لكي تتركها حرة لتنظيم تجارتها بالعملات والسلع التي تراها مناسبة. كانت روح الحرب [الصليبية] ضمانة ممتازة لأن ينطلق التوسع الآيبيري في المياه المجهولة دون أن تعوقه الحسابات العقلانية للتكاليف والفوائد المالية. وكان الالتزام بروح عصر النهضة ضمانة جيدة بالقدر نفسه لأن يستمر محفزو ومنظمو التوسع في تثمين مزايا الارتباط بإحدى أكبر طبقات التجار في ذلك العصر وأكثرها قدرة على إيفاء الديون وأفضلها ترابطاً ـ طبقة كانت، علاوة على ذلك، متخندقة جيداً قبلئذ في الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة الآيبيرية. عندما تشكل الارتباط وصلبته ما تدعى بالاكتشافات العظيمة، تحررت الرأسمالية الجنوية بشكل نهائي من أزمتها الطويلة، واندفعت باتجاه لحظة توسعها الأعظم.

في عام ١٥١٩، كان رأس المال الجنوي يمتلك من القوة ما يمكنه من أن يلعب دوراً حاسماً في انتخاب شارل الخامس، ملك إسبانيا، للقب إمبراطور على حساب الملك الفرنسي، فرنسيس الأول. بهذه المناسبة، يؤكد إهرنبورغ (١٩٨٥: ٧٤)، فإن الأمراء الانتخابيون الألمان "ما كانوا ليختاروا شارل لو لم يكن آل

فوغر[1] قد ساعدوا قضيته بأموالهم، وأكثر من ذلك بائتمانهم القوي." لكن العملية ما كانت قد نجحت أبدا لو لم يكن الصيارفة التجار الجنويون قد حشدوا فواتير صرافتهم لتمكين آل فوغر وآل ڤلزر Welsers من أن يضعوا بتصرفهم المال الذي كان مطلوباً بدون مهلة كافية لأخذ الحيطة في أمكنة مختلفة كثيرة لشراء أصوات الأمراء الألمان. (بوير ـ زامبو، دي لابلاس وغيلارد ١٩٩١: ٢٦)

على مدى الأربعين سنة التالية نمت ثروات آل فوغر بشكل ملحوظ، لتهبط بسرعة في مستنقع من الائتمانات السيئة، والأصول المتناقصة القيمة، والمديونية المتزايدة. في هذه الفترة كانت مركزية آل فوغر في المالية العالية الأوروبية تشبه مركزية آل مديتشي قبلئذ بقرن، بالرغم من أن الأسس البابوية لأعمال مديتشي كانت أكثر صلابة من الأسس الإمبراطورية لأعمال آل فوغر. هذه المركزية قادت بعض المؤرخين إلى الكلام عن عصر شارل الخامس بوصفه "عصر آل فوغر". إذا كانت المركزية في المالية العالية هي كل ما تعنيه ضمناً هذه العبارة، فتكون التسمية دقيقة. لكن النزعات الأهم لاقتصاد العالم الرأسمالي في ذلك الزمن لم تكن تتكشف في دائرة المالية العالية. فوراء المشهد استمرت القوة الأقل مرئية للأعمال الجنوية في النمو من خلال تصليب وزيادة توسع شبكاتها التجارية على امتداد المنظومة حتى شعرت، في اكتمال العصر، أنها قوية بما يكفي لأن تقوم بنفسها بالسيطرة على ماليات إسبانيا الإمبراطورية على حساب آل فوغر المستنزَفين ورجال مال أوغسبورغ العاملين خارج أنتويرب.

إن ما استنزف آل فوغر في النهاية ومهد الطريق لأجل السيطرة الجنوية هو قبل كل شيء القاعدة المكانية والوظيفية الضيقة لحظوظ أعمالهم ـ ضيق جعلهم

---

(١) آل فوغر Fuggers: عائلة من التجار ورجال المال الألمان برزت في القرنين الخامس عشر والسادس عشر. كانت تحتكر تجارة النحاس والفضة في أوروبة الوسطى، وامتلكت مساحات شاسعة من الأراضي ككفالات للقروض التي قدمتها إلى الملوك والأباطرة والباباوات. وقد أمنت أموالها انتخاب شارل الخامس إمبراطوراً في عام ١٥١٩. [المترجم].

خادمين أكثر مما هم أسياد للضائقات المالية المستمرة لشارل الخامس. منذ البداية بالذات، جمعت أعمالهم بين التجارة بالفضة والنحاس والقروض إلى الأمراء الألمان. كانت استراتيجيتهم للتراكم بسيطة بما يكفي: كانت أرباح التجارة بالمعادن تُستثمر في القروض إلى الأمراء في مقابل الحقوق أو الملكيات في المناجم، التي مكنتهم بدورها من توسيع تجارتهم بالمعادن وكتلة الأرباح التي كان بالإمكان تحويلها إلى قروض جديدة، وحقوق فلزية، وملكيات، وهكذا دواليك في سلسلة توسعية "لانهاية لها". في بداية القرن السادس عشر، تسارع التوسع الذاتي لرأس المال بشكل مفاجئ وفقاً لهذه الصيغة البسيطة وأصبح انفجارياً حقاً بفضل أزمة مؤاتية بشكل استثنائي لأجل الفضة الألمانية خلقها وصول الإمداد البرتغالي من التوابل الآسيوية إلى أوروبة. ففي أنتويرب، خلق هذا سوقاً بديلة للفضة الألمانية، التي كان إمدادها لذلك إلى حد بعيد تحت السيطرة الاحتكارية للسوق الفينيسية. كنتيجة لذلك، تضاعفت قيمة رأس مال صيارفة أوغسبورغ التجار بشكل مفاجئ فزودتهم بالوسيلة المطلوبة لانتقاء الإمبراطور الذي اختاروه في انتخاب عام ١٥١٩. (إهرنبورغ ١٩٨٥: ٦٤ ـ ٧٤؛ برودل ١٩٨٤: ١٤٨ ـ ٥٠).

على كل، بعد ١٥١٩ مباشرة، بدأت الأزمة المؤاتية التي كانت قد صنعت ثروات تجار أوغسبورغ تقترب من نهايتها بسرعة. على مدى العقد التالي أو أكثر، حوَّل وصول الإمداد الإسباني من الفضة الأميركية إلى أوروبة قسماً لابأس به من التجارة البرتغالية بالتوابل الآسيوية إلى إشبيلية، والأنكى من ذلك أنه بدأ يتفوق في المنافسة على الفضة الألمانية في كل الأسواق الأوروبية، مؤدياً إلى توقف فعلي للإنتاج في المناجم الألمانية بعد عام ١٥٣٥.(برودل ١٩٨٤: ١٥٠). إن الأزمة المعاكسة قد دفعت آل فوغر إلى أن يصبحوا منخرطين على نحو أشد في تمويل الحروب التي لا نهاية لها لشريكهم ـ سيدهم الإمبراطوري. فبحسب أحد وكلاء آل ڤلزر، في منتصف أربعينيات القرن السادس عشر (١٥٤٠) "تعب آل فوغر

من القروض الإمبراطورية؛ فقد تركوا أنفسهم يغوصون عميقاً للغاية بحيث كان عليهم أن ينتظروا زمناً طويلاً قبل أن يتمكنوا من استعادة أموالهم مرة أخرى." في أوائل خمسينيات القرن السادس عشر، اشتكى أنطون فوغر تكراراً إلى وكيله، ماتيو أورتل، أن "لا حل لديوننا سيأتي من البلاط. على نحو شديد في هذا العصر كان لديهم الكثير من الأشياء الأخرى ليفعلوها، لكنها لا تزال محفوفة بالمخاطر وهذه الشؤون مملة". وبالرغم من هذه الشكاوى، فقد تم استدراج آل فوغر إلى قروض جديدة وأكبر في محاولة عقيمة لإغراء شارل الخامس لتسديد ديونه القائمة أو على الأقل لخدمتها. وهذا ما فعلوه بأنفسهم بالاقتراض أكثر فأكثر في سوق أنتويرب المالية.

((وهكذا سار الأمر. فبدلاً من أن يسترد آل فوغر تسليفاتهم القديمة، [في ١٥٥٦ ـ ٧] كان عليهم أن يقرضوا آل هابسبورغ على مدى سنة ونصف، من المال أكثر مما كانوا قد أقرضوا من قبل في مثل هذا الزمن القصير. لقد استنزفهم تماماً [سكرتير الإمبراطور] إراسو Erasso، ولم يتلقوا شكوراً على ذلك منه ولا من سيده.)) (إهرنبورغ ١٩٨٥: ١١٤)

إن آل هابسبورغ، الذين اعتصروا كل ما أمكنهم اعتصاره من آل فوغر، توقفوا عن الاقتراض منهم بعد عام ١٥٥٧، واعتمدوا لهذا الغرض بشكل أكثر فأكثر حصرية على الجنويين، الذين كانوا "قد عرفوا كيف يجعلون أنفسهم لا يمكن الاستغناء عنهم بالنسبة إلى البلاط الإسباني، في حين أن آل فوغر، المقيدين بماضيهم وبافتقارهم إلى المغامرة، التزموا بالأعمال الإسبانية وبالأسواق القديمة، ومُنعوا من الاستفادة من المراكز الجديدة للتجارة والمالية التي كانت آخذة في النشوء آنذاك"(إهرنبورغ ١٩٨٥: ١١٩). بالرغم من أن قوة آل فوغر في أوجها كانت ظاهرياً تشبه قوة آل مديتشي قبلئذ بقرن، لذلك فقد كانت قصتهم نسخة عن تقلبات باردي وبيروتزي قبلئذ بقرنين. فهم لم يفلسوا مثل باردي وبيروتزي لكنهم، مثلهما، أفرطوا في توسيع أنفسهم في التوقيت الخطأ، فكانت النتيجة هي

أن دُمرت أعمالهم بفعل تخلف آل هابسبورغ عن تسديد الديون عام ١٥٥٧وبفعل الأزمة التي هزت على مدى السنوات الخمس التالية المنظومة التجارية والمالية الأوروبية من أسسها.

كان آل مديتشي الحقيقيون في القرن السادس عشر عصبة من الصيارفة التجار، الذين يدعون بالنبلاء الشيوخ*nobili vecchi*، الذين تخلوا في وسط الأزمة عن التجارة ليصبحوا صيارفة حكومة إسبانيا الإمبراطورية باليقين المطلق تقريباً بأنهم في هذا الدور سوف يجنون المال بدلاً من أن يخسروه. هذا التحول للنبلاء الشيوخ من التجارة إلى المالية العالية يعتبره برودل البداية لما يدعوه، حاذياً حذو إهرنبرغ وفيليب رويز مارتن، بـ"عصر الجنويين" (١٥٥٧ ـ ١٦٢٧). في أثناء هذه السنوات السبعين، مارس الصيارفة التجار الجنويون حكماً على الماليات الأوروبية شبيهاً بذلك الحكم الذي مارسه في القرن العشرين بنك التسويات الدولية في بازل ـ "حكم كان كتوماً ومعقداً للغاية إلى درجة أن المؤرخين فشلوا زمناً طويلاً في ملاحظته". (برودل ١٩٨٤: ١٥٧ ـ ١٦٤)

لقد مورس هذا الحكم من خلال التنظيم والتحكم والإدارة لرابط غير مرئي بين العرض المفرط الوفرة أكثر من أي وقت مضى لرأس المال النقدي لإيطاليا الشمالية وبين الضائقة المالية الدائمة لإسبانيا الإمبراطورية:

((بواسطة النظام السائد لمعارض بياسنزا Piacenza، تم تصريف رأس مال المدن الإيطالية كله نحو جنوا. وعهد حشد من المستثمرين الصغار، الجنويين وغيرهم، بمدخراتهم إلى الصيارفة مقابل عائدات متواضعة. لهذا كان ثمة صلة دائمة بين ماليات إسبانيا واقتصاد شبه الجزيرة الإيطالية ـ من هنا الاضطرابات التي تلت بشكل منتظم الإفلاسات في مدريد؛ إفلاس ١٥٩٥ أصاب وأضر كثيراً بالمدخرين والمستثمرين من فينيسيا. في الوقت نفسه في فينيسيا نفسها، كان الجنويون، بما أنهم كانوا يتحكمون بمعروض الفضة التي كانوا يسلمونها

بكميات هائلة إلى دار السك Zecca، قد اكتسبوا السيطرة على تبادل العملات والتأمين البحري.)) (برودل ١٩٨٤: ١٦٨).

إن رجال المال الجنويين الذين خلقوا وأداروا وتربحوا من هذه الرابطة المنظومية بين السلطة الآيبيرية والمال الإيطالي قد تأثروا أنفسهم بسلسلة كاملة من الأزمات ـ في ١٥٧٥، ١٥٩٦، ١٦٠٧، ١٦٢٧، و ١٦٤٧ ـ التي كانت كلها ذات أصول إسبانية. مع ذلك، فإنهم، خلافاً لآل فوغر، لم تدمرهم هذه الأزمات، نظراً إلى أنهم نجحوا دائماً في نقل الخسائر والتمزقات إلى الزبائن أو المنافسين. بالتأكيد، إن الحكم الجنوي للمالية العالية الأوروبية قد ضعف في نهاية المطاف ثم توقف تماماً. لكن ثمار ذاك الحكم بقيت سليمة، وبعد أكثر من قرنين وجدت حقولاً جديدة للاستثمار في التوحيد السياسي والاقتصادي لإيطاليا، الذي كان رأس المال المالي الجنوي أحد الرعاة الرئيسيين له والمستفيدين منه. (برودل ١٩٨٤: ١٦٢، ١٦٩ ـ ٧٣).

استمر الحكم الجنوي على المالية العالية الأوروبية بوسائل أخرى غير العلاقة العضوية للتبادل السياسي التي كانت منذ القرن الخامس عشر قد شبكت ثروات الطبقة الرأسمالية الجنوية مع ثروات الحكام الإقليميين الآيبيريين. فالمالية وليس التجارة كانت آنذاك قد أصبحت الموقع الأولي للعلاقة، لكن العلاقة بقيت مفيدة للشريكين. إن التحول في الموقع قوى ليس فقط ربحية الأعمال [التجارية] الجنوية بل مساعي إسبانيا الإمبراطورية لتحقيق القوة أيضاً. "إن ما جعل التجار الجنويين لاغنى عنهم للغاية لملك إسبانيا كانت قدرتهم على تحويل التدفق المتقطع للفضة من أمريكا إلى اشبيلية إلى تيار ثابت". بعد ١٥٦٧، طالب الجنود الإسبان الذي كانوا يقاتلون في هولندا برواتب شهرية منتظمة بالعملة الذهبية وحصلوا عليها. "لذلك كان على الجنويين أن يحولوا الفضة الأميركية إلى ذهب" (برودل ١٩٨٢: ٥٢٤ ـ ٥). كما أشار إهرنبرغ، "لم تكن مناجم بوتوزي Potosi للفضة، بل معارض التبادل الجنوية هي التي جعلت من الممكن بالنسبة

لفيليب الثاني أن يقود سياسة قوته العالمية عقداً تلو العقد". **(مقتبس لدى كريدت ١٩٨٣: ٤٧)**

مع مرور الزمن، لم يتمكن أي قدر من البراعة التقنية من جانب رجال المال الجنويين أن يبعد تأثيرات الظروف المنظومية غير المؤاتية بشكل متزايد التي كانت استراتيجيات التراكم الجنوية، كما سنرى، تنحو إلى زيادتها سوءاً بدلاً من تحسينها. إن تضاؤل الهيمنة الجنوية في المالية العالية الأوروبية، والتآكل المُطَّرد لقوة إسبانيا الإمبراطورية، وانهيار التحالف الجنوي ـ الآيبيري لا يمكن فهمها إلا في سياق تصاعد صراعات القوى التنافسية التي صنعت ثروات الرأسمالية الهولندية. لكن قبل أن ننطلق إلى دراسة صعود الرأسمالية الهولندية إلى الهيكلية السائدة لاقتصاد العالم الأوروبي، دعونا نشدد على ما كان الأكثر أصالة في التوسع المالي بقيادة الجنويين في أواخر القرن السادس عشر.

خلافاً للتوسع المالي بقيادة فلورنسية في أواخر القرن الرابع عشر، فقد شكل [التوسع المالي الجنوي] نقطة الذروة لنمط من التراكم الرأسمالي كان منظومياً في المدى ومتجانساً في القوة الفاعلة والبنية. في هذا النمط، فإن توسعاً مادياً كبيراً لاقتصاد العالم الأوروبي، من خلال إنشاء خطوط تجارة جديدة وإدماج مناطق جديدة من الاستغلال التجاري، تبعه توسع مالي عزز هيمنة رأس المال على اقتصاد العالم الموسع. علاوة على ذلك، شجعت طبقة رأسمالية قابلة للتعريف بوضوح (الجنوية) وراقبت واستفادت من التوسعين بفضل بنية تراكم رأسمالي كان في معظمه قد ظهر إلى حيز الوجود عندما بدأ التوسع المادي.

هذا النمط هو ما سنفهمه بـ"دورة منظومية من التراكم". فهذا النمط، الذي أنشأته أولاً الطبقة الرأسمالية الجنوية في القرن السادس عشر، تكرر ثلاث مرات أخرى تحت القيادة والسيطرة المتعاقبتين للطبقات الرأسمالية الهولندية والبريطانية والأميركية. في هذا التعاقب، كانت التوسعات المالية على الدوام هي اللحظات البدائية والختامية للدورات المنظومية. لهذا، مثلما أن التوسع المالي

لأواخر القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر كان المهد للدورة الجنوية، كذلك كان التوسع المالي لأواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر المهد للدورة الهولندية، التي سننكب عليها الآن.

دورة التراكم المنظومية الثانية (الهولندية)

كما جادلنا في مقاطع سابقة من هذا الفصل، كان التوسع المالي في أواخر القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر مترافقاً باشتداد التنافس البين رأسمالي على شكل حرب بين دول المدن ونزاعات عنيفة داخل دول المدن من ناحية أولى، وباشتداد مواز لصراع القوى بين وضمن المنظمات الإقليمية من الناحية الأخرى. لقد اعتُبرت حرب المئة عام "الإيطالية" التعبير الأوضح والأهم عن النزعة الأولى، وحرب المئة عام "الأنغلوفرنسية" التعبير الأوضح والأهم عن النزعة الثانية. وكان التوسع المالي في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر أيضاً مترافقا بتصاعد الصراعات البين رأسمالية والبين إقليمية، لكن بأشكال كانت أكثر تعقيداً بكثير، ومن ثم أكثر صعوبة على الراصد لكي يحدد هويتها.

تنشأ الصعوبة الأولى عن حقيقة أن الصراعات البين إقليمية لم تخف في الواقع منذ نهاية حرب المئة عام "الأنغلو ـ فرنسية" وتهدئة الأراضي التي أصبحت إسبانيا. وحالما اكتمل توحيد إسبانيا، فإن الصراع الأنغلو- فرنسي قد حل محله صراع فرنسي ـ إسباني من أجل السيطرة على الفضاء السياسي الإيطالي، حيث كان معظم قوة المال والدين لايزال متركزاً هناك. هذا الصراع ولّد حالة حرب مستمرة في إيطاليا وفي أمكنة أخرى طوال النصف الأول من القرن السادس عشر، وكان يغطي على تصاعد نزاعات النصف الثاني من القرن، التي بدأت مع اندلاع الحروب الدينية في ألمانيا في أواخر أربعينيات القرن السادس عشر (١٥٤٠) وفي خمسينياته (١٥٥٠) وحرب الاستقلال الهولندية في أواخر الستينيات منه (١٥٦٠).

هذه الصعوبة تضاعفها حقيقة أن القوى الفاعلة الرئيسية للتعاون والتنافس بين الرأسماليين لم تعد منظمات يمكن تحديد هويتها بسهولة مثل دول المدن الإيطالية في الأزمنة السابقة. على مدى القرن التالي لاتفاقية سلام لودي (١٤٥٤)، كانت دول المدن قد كفت، منفردة ومجتمعة، عن أن تكون القوى الفاعلة الأساسية لسيرورات التراكم الرأسمالي. إن الانغماس المتزايد لبرجوازياتها المقيمة ـ كمقابل لبرجوازياتها الشتاتية ـ في نشاطات صنع الدولة (إلا في جنوة) قد جعلها غير راغبة في أو غير قادرة على البقاء في صدارة التغيرات المتواصلة في اقتصاد العالم الرأسمالي. الأنكى من ذلك، كما أشار ماتينغلي (١٩٨٨: ٥٢، ٨٦)، أن نجاحها بالذات في هذه النشاطات جعلها "تتعامى عن حقيقة أن أطول العمالقة بين الدول الإيطالية كانوا أقزاماً إلى جانب الملكيات وراء [جبال] الألب". فلكونها صارت "واثقة على نحو متهور بقدرتها على حشد البرابرة عندما يمكن أن يكونوا مفيدين وإرسالهم إلى بيوتهم إذا باتوا معيقين ... فقد فشلت في فهم الكارثة التي أغرقتها" حالما شعرت فرنسا وإسبانيا أنهما جاهزتان لمواجهة كل منهما الأخرى في الميدان الإيطالي.

من دول المدن الإيطالية الأربع الكبيرة، كانت ڤينيسيا الوحيدة التي نجحت في الاحتفاظ بقوة معتبرة بوصفها دولة طوال القرن السادس عشر في مشهد أوروبة السياسي الناشئ. لكنها فعلت ذلك بكلفة التخلف عن المتنافسين القدماء والجدد في مراكمة رأس المال. بالتأكيد، لقد كان في القرن التالي لاتفاقية سلام لودي بالتحديد أن فينيسيا تصنعت بسرعة لتصبح مركز التصنيع الرائد لأوروبة. هذا التصنع المتأخر، مع ذلك، لم يفعل سوى أن وازن التأثيرات السلبية لتقلص شبكات التجارة طويلة المسافة لفينيسيا وأيلولتها إلى الزوال، لكنه لم يعكس انحدارها بالنسبة إلى مراكز مراكمة رأس المال الأكثر ديناميكية (برودل ١٩٨٤: ١٣٦).

لم تعد هذه المراكز الأكثر ديناميكية دولَ مدن ـ كون دولة المدينة الجنوية نفسها قد كفت منذ زمن طويل عن أن تكون الموضع الأولي للتوسع الذاتي لرأس

المال الجنوي. ولم تكن مدناً مثل أنتويرب وأشبيلية وليون، كما يُعتقد غالباً، تجمع بين المدن بوصفها أمكنة والمدن بوصفها قوى فاعلة. فخلافاً لفينيسيا القرن الرابع عشر، لم تكن جنوا وفلورنسا وميلانو، وأنتويرب القرن السادس عشر، واشبيلية وليون قوى فاعلة أو حتى مراكز لسيرورات التراكم الرأسمالي. فهي لم تكن منظمات حكومية مستقلة ولا منظمات أعمال مستقلة. لقد كانت أمكنة أسواق بسيطة، أسواقاً مركزية لاقتصاد العالم الأوروبي بالتأكيد، لكنها مع ذلك خاضعة سياسياً لسلطة إسبانيا الإمبراطورية (انتويرب واشبيلية) أو لسلطة فرنسا (ليون)، واقتصادياً للنشاطات العابرة للدول لمنظمات الأعمال الأجنبية، التي لم تكن تمثل ولا تمتلك أي ولاء للدول قيد البحث سوى كونها أمكنة مناسبة يلتقون فيها ويبرمون صفقات بعضهم مع بعض.

كانت أهم منظمات الأعمال الأجنبية هذه تتكون من جماعات رأسمالية مغتربة تُعرَّف هويتها ويُعترف بها بوصفها "أمماً" في علاقتها بعضها ببعضٍ وبحكومات مدن الأسواق المختلفة التي كانت تقيم فيها، سواء بشكل دائم أو مؤقت. وكما بيَّن بوير ـ زامبو وديليبلاس وغيلارد (١٩٩١) بتفصيل كبير، فقد مارست هذه ا"لأمم" العابرة للدول نفوذاً مهيمناً حقاً على المنظومة التجارية والنقدية لأوروبة القرن السادس عشر. كانت هذه الهيمنة تقوم على البراعة في أداة نقدية ـ الحوالة ـ في فضاء اقتصادي متغاير سياسياً تتشابك فيه تشكيلة كبيرة من العملات المتداولة، نجحت "أمم" الصيارفة التجار في تنظيمه لمنفعتها الخاصة [محولةٍ إياه] إلى فضاء تجاري ومالي متجانس من خلال استعمال واحدات حساب ثابتة ـ سعر الصرف monete di cambio.

بالرغم من أن معظم "الأمم" انخرطت في التجارة بالسلع من نوع أو آخر، فإن أعظم الأرباح قد جُنيت ليس في شراء وبيع السلع، بل في مبادلة العملات بعضها ببعض من خلال الحوالات. لأن الحوالات كانت تمكن الصيارفة التجار المنظمين في "أمم" من أن يستولوا كأرباح على الفروقات في قيم

العملات من مكان إلى آخر في أي وقت مفترض ومن وقت إلى آخر في المكان نفسه. بما أن هذه الفروقات في القرن السادس عشر كانت ضخمة، كذلك كانت أرباح "الأمم" التي كانت في أفضل موقع للاستيلاء عليها.

على النقيض من المعتقدات واسعة الانتشار تماماً في ذلك الوقت، كان هذا النشاط عالي الربحية يقدم خدمة مفيدة للتجار العاديين ولمختلف الحكام الذين كانت تعمل في ظل نطاق حكمهم "أمم" الصيارفة التجار. كانت الخدمة تتكون من تخليص زبائنهم من مخاطر وصعوبة حمل وسائل دفع ثمينة إلى ومن الأمكنة البعيدة التي كانت تجرى فيها مشترياتهم وتباع بضائعهم وكذلك من وجوب أن يتبادلوا وسائل المدفوعات هذه في بيئات غير مألوفة ولايمكن التنبؤ بها. أحد الأسباب في أن نشاطات الأمم متغيرة النقد كانت عالية الربحية هو تحديداً أن هذه الخدمة كانت مفيدة إلى أقصى درجة لشريحة واسعة من الزبائن، ومع ذلك فقد كان تأمينها على درجة خطورة قليلة وصعوبة بالنسبة للصيارفة التجار الذين كانوا منظمين في "أمم" شاملة ومتماسكة. فمن ناحية أولى، كانت هذه المنظمة تمكن أفرادها من القيام بنقل، ليس كل وسائل المدفوعات التي نجحوا في تحريكها عبر الفضاء والزمن، بل جزء صغير جداً فقط يقابل الحركات التي لم توازنها حركات التفافية في الاتجاه المعاكس. علاوة على ذلك، فإن الحضور المتزامن لـ"أمة" في أهم أمكنة أسواق اقتصاد العالم الرأسمالي جعل هذه الأمكنة بيئات مألوفة ويمكن التنبؤ بها من أجل كل أفرادها بغض النظر عن مكان إقامتهم أو عملهم. باختصار، إن ما سيكون مغامرة مكلفة ومحفوفة بالمخاطر بالنسبة إلى زبائن "الأمم" كان مشروعاً عديم الكلفة وخالياً من المخاطر بالنسبة إلى أفراد "الأمم"، وهذا الاختلاف كان يترجم إلى أرباح ضخمة وثابتة.

إن حجم وثبات هذه الأرباح لم يعتمدا على مدى ودرجة التعاون المحقق داخل كل "أمة" وحدها، بل اعتمدا أيضاً على المدى والدرجة اللذين إليهما تعاونت أهم "الأمم" بعضها مع بعض في تنسيق عملياتها وفي استكمال

الاختصاصات المكانية أو الوظيفية لكل منها لاختصاصات الأخرى. فقبل كل شيء في هذه الدائرة يكون تصاعد الصراعات البين رأسمالية ملحوظاً بالشكل الأوضح منذ أزمة ١٥٥٧ ـ ٦٢ فصاعداً.

بحسب بوير ـ زامبو وديليبلاس وغيلار (١٩٩١: ٢٦ ـ٣٢) فحتى تلك الأزمة كانت أهم جماعة في تنظيم وإدارة المنظومة التجارية والنقدية الأوروبية هي "الأمة" الفلورنسية، التي كانت متركزة في ليون، وكانت تمارس نفوذاً طاغياً على معارض المدينة. إن "الأمة" الفلورنسية، المولودة قبلئذ بقرن في ظل هيمنة أل مديتشي، لم تبلغ سن النضج إلا في القرن السادس عشر عندما أنتجت المتاعب السياسية المتجددة لفلورنسا تدفقاً مضطرداً من المنفيين الذين استوطنوا في فرنسا ـ خصوصاً في ليون، التي حولوها إلى "توسكانيا فرنسية". أما ما كانت ذات أهمية أقل لكنها تنمو بسرعة فكانت "الأمة" الجنوية التي نمت ثرواتها بالتوازي مع توسع التجارة الآيبيرية مع أسية والأمريكتين. ولعبت أربع أمم أخرى دوراً أكثر هامشية لكنه مع ذلك ذو أهمية في ضبط المنظومة التجارية والنقدية الأوروبية ـ الألمان والإنكليز في أنتويرب، الميلانيون في ليون، واللوكيون أولاً في أنتويرب ثم في ليون. ينبغي التنويه من أجل الإشارة إلى المستقبل إلى أن لا ڤينيسيا ولا هولندا ـ أعظم قوتين رأسماليتين في القرنين الخامس عشر والسابع عشر على التوالي ـ كانتا ممثلتين في هذه المجموعة الكوزموبوليتية من "الأمم" الرأسمالية.

على مدى معظم النصف الأول من القرن السادس عشر كانت العلاقات بين المكونات المختلفة لهذه المجموعة الكوزموبوليتية علاقات تعاونية أساساً. فقد تخصصت كل "أمة" في موقع سوق بعينه تعرفه بسلعة (المنسوجات لأجل الإنكليزية؛ حجر الشب والفضة والنحاس لأجل الألمانية؛ المنتجات المعدنية لأجل الميلانية؛ التيلة لأجل اللوكيين)، أو بعلاقة سائدة من التبادل السياسي مع إحدى المنظمتين الإقليميتين الأقوى لاقتصاد العالم الأوروبي (مع فرنسا لأجل الفلورنسيين؛ وإسبانيا لأجل الجنويين). فعن طريق الرهان pooling في

المعارض، كما في ليون، أو في سلعة أكثر استمرارية وتبادلات النقود، كما في أنتويرب؛ ووعود الدفع، والمعلومات والصلات المكتسبة في التعامل مع شريحة زبائن متداخلين لكنهم متميزون، تعاونت "الأمم" المختلفة بعضها مع بعض في إحراز ثلاث نتائج رئيسية.

الأولى، ضمنت أن أكبر عدد ممكن من وعود الدفع سوف تعادل بعضها بعضاً بشكل مباشر أو غير مباشر، مقللة بذلك إلى الحد الأدنى من النقل الفعلي للعملات التي كان على "الأمم" أن تقوم به. الثانية، إنها اكتسبت معرفة بالشروط المؤثرة في النزعات والتقلبات في أسعار الصرف أفضل مما ستكون قادرة على اكتسابها من تلقاء ذاتها. والثالثة، إنها أشركت بعضها بعضاً في صفقات تجارية أو مالية مربحة، كانتخاب الإمبراطور في عام ١٥١٩، الذي سيكون أكبر أو أكثر مخاطرة من أن يقوم به أفراد "أمة" واحدة لكنه ليس كذلك بالنسبة إلى شركة مشتركة "متعددة الجنسيات". كانت نتائج التعاون هذه هي السبب الرئيسي لالتقاء مختلف "الأمم" في أمكنة محددة في أزمنة محددة وبذلك خلقت وحفظت أماكن الأسواق حية في أنتويرب وليون. لكن حالما انحدرت أهمية هذه النتائج لأجل واحدة أو أكثر من "الأمم" النواتية، حل التنافس محل التعاون، وتقوضت بشكل مطرد مركزية الأسواق الكوزموبوليتية كأنتويرب وليون ودُمرت بشكل نهائي.

بدأت إزاحة من هذا النوع في ثلاثينيات القرن السادس عشر **(١٥٣٠)** عندما دمر إخراج الألمان، عن طريق إمدادات الفضة الأميركية، المؤسسات التجارية "للأمة" الألمانية وقوى مؤسسات "الأمة" الجنوية. في ثلاثينيات القرن السادس عشر أيضاً بدأ الجنويون يقيمون معارضهم الخاصة بهم في تنافس مع معارض ليون التي كانت تسيطر عليها "الأمة" الفلورنسية. برغم هذه العلامات المبكرة على تصعيد في التنافس بين الرأسماليين، فإن العلاقات بين "الأمم" الرئيسية بقيت تعاونية بشكل أساسي طوال فترة الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن السادس عشر.

لم يبدأ التصعيد الحقيقي إلا مع أزمة ١٥٥٧ ـ ٦٢. كما نوهنا سابقاً، ففي سياق هذه الأزمة تم طرد رأس المال الألماني من المالية العالية من قبل رأس المال الجنوي. الأهم من ذلك، أن الجنويين أدخلوا نظام الامتيازات asientos ـ عقود مع الحكومة الإسبانية منحت الجنويين سيطرة شبه كاملة على معروض الفضة الأميركية في إشبيلية في مقابل الذهب و"المال الجيد" الآخر اللذين يجري تسليمهما في أنتويرب التي كانت تصبح بسرعة المركز الرئيسي لعمل الجيش الإمبراطوري الإسباني. عند هذه النقطة، فقدت "الأمة" الجنوية كل مصلحة في التعاون مع "الأمة" الفلورنسية وبدأت استعمالاً عدوانياً لمعروض الفضة الأميركية لتحويل السيولة الإيطالية (الذهب والكمبيالات) من معارض ليون إلى معارض بيسنزوني " Bisenzone" الخاصة بها. بالرغم من أن هذه المعارض كانت لا تزال تحمل اسم بيسانكون Besancon الإيطالي ـ من اسم المكان الذي كانت تقام فيه في البداية ـ فقد كانت في الحقيقة متنقلة (كانت تقام في شامبيري، بولينيا، ترنتو، كويرا، ريفولي، ايفريا، وآستي) لتناسب الجنويين (بوير ـ زامبو، ديليبلاس وغيلارد ١٩٩١: ٣١٩ ـ ٢٨)

في عام ١٩٧٩، عندما استقرت معارض بيسنزوني في بياسنزا في دوقية بارما، كان قد تم تأسيس مثلث عالي الربح مسيطر عليه بإحكام كان الجنويون يضخون من خلاله الفضة الأميركية من اشبيلية إلى إيطاليا الشمالية، حيث كانوا يبادلونها بالذهب والكمبيالات، اللذان كانوا يسلمونهما إلى الحكومة الإسبانية في أنتويرب في مقابل الامتيازاتasientos التي تمنحهم السيطرة على الفضة الأميركية في اشبيلية (انظر الشكل ٢ ـ ٤). في نهاية ثمانينيات القرن السادس عشر (١٥٨٠) فإن التمركز المطرد لمخزون الفضة الأميركية والذهب والكمبيالات الإيطالية الشمالية داخل المثلث الجنوي قد جعل سقوط ليون بوصفها سوق المال المركزية أمراً لارجعة عنه. بالرغم من أن أنتويرب كانت أحد الأركان الثلاثة للمثلث الجنوي، فقد كانت حيويتها كسوق مركزية للسلع والنقد قد استنزفت

في وقت أبكر من ذلك بكثير. إن طرد الألمان والحصرية المتزايدة للرابطة الجنوية ـ الآيبيرية قد غربا الإنكليز الذين كانوا، في أواخر الستينيات (١٥٦٠)، قد عادوا إلى بلادهم تحت قيادة توماس غريشام Thomas Gresham ليقنعوا الملكة إليزابيث الأولى بأهمية جعل إنكلترا مستقلة عن الأجانب ليس في التجارة فقط بل في المالية أيضاً. (انظر الفصل ٣).

هكذا أشر تعزيز منظومة معارض بياسنزا إلى نهاية منظومة "الأمم" المتعاونة التي كانت قد حكمت الآلة الرأسمالية لاقتصاد العالم الأوروبي في النصف الأول من القرن السادس عشر. كان الجنويون قد ربحوا السباق، لكن هذا الانتصار المبكر في معركة التفوق في المالية العالية لم يكن سوى المقدمة لصراع أطول بكثير. كان هذا الصراع هو حرب الاستقلال الهولندي، التي جعل فيها الجنويون شركاءهم الإسبان يقومون بالقتال الفعلي، في حين كانوا هم يتربحون وراء الكواليس بتحويل الفضة المورَّدة إلى اشبيلية إلى ذهب و"مال جيد" آخر يجري تسليمهما في أنتويرب قرب مسرح العمليات. لولا هذه الحرب ربما لما وجد "عصر الجنويين". لكن هذه الحرب ذاتها هي التي أزاحت في نهاية المطاف الجنويين من المواقع القيادية لاقتصاد العالم الرأسمالي.

عندما ذهب الجنود الإسبان في عام ١٥٦٦ ليحتلوا هولندا ـ بشكل أساسي ليفرضوا دفع الضرائب ـ ارتدت هذه الحركة ضدهم. فقد نزل المتمردون الهولنديون إلى البحر وطوروا قدرات بارزة ليس فقط في التهرب من الضرائب، بل في فرض نوع من الاعتصار النقدي "المعكوس" على ماليات إسبانيا الإمبراطورية من خلال القرصنة والإغارة على السفن المعادية. هكذا على مدى ثمانين عاماً ـ أي، حتى نهاية حرب الثلاثين عاماً ـ كانت ماليات إسبانيا الإمبراطورية خاضعة لاستنزاف كبير ومتزايد، قوَّى المتمردين الهولنديين وأضعف إسبانيا بشكل مطلق وبالنسبة إلى المنظمات الإقليمية التابعة والمتنافسة، فرنسا وإنكلترا على وجه الخصوص. وعندما ضعف المركز الإمبراطوري كثرت

الحروب والتمردات إلى أن أسست [معاهدة] سلام وستفاليا توازن القوة الأوروبي الناشئ.

طوال فترة هذه الصراعات كان المصدر الرئيسي للثروة والقوة الهولنديتين هو السيطرة على إمدادات القمح والمخزونات البحرية من البلطيق. كانت هذه الإمدادات قد جُعلت ضرورية بشكل مطلق لسلوك الحرب براً وبحراً في أوروبة عن طريق استنزاف الإمدادات المتوسطية المنافسة في النصف الأول من القرن السادس عشر. فكلما نجح الهولنديون أكثر في كبح القوة الآيبيرية وفي جر دول أخرى إلى النزاع، تربحوا أكثر من السيطرة على التجارة مع البلطيق. هذه الأرباح، التي استكملت بالاعتصار المالي المعكوس المفروض على إسبانيا، كانت المصدر الأولي والأصلي لـ"إرباك "مواقع النشاط " (شاما ١٩٨٨) الذي ميز الرأسمالية الهولندية منذ بدايتها. بهذا المعنى، كانت التجارة البلطيقية في الواقع التجارة الأمmoeder commercie لأمستردام ـ القاعدة الأساسية لثروات المدينة (بوكسر ١٩٦٥: ٤٣؛ كريدت ١٩٨٣: ٧٨).

كانت التجارة البلطيقية عالية الربحية لكنها راكدة. في أثناء القرنين اللذين ارتفعت وهبطت فيهما الثروات التجارية لأمستردام ـ أي من منتصف القرن السادس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر ـ يبدي حجم شحنات الحبوب من البلطيق إلى أوروبة الغربية قدراً كبيراً من التذبذب لكنه يكشف عن نزوع قرني راكد وهابط في نهاية المطاف. ففي القرن الأول أو ما حوله، عاكس هذا الركود جزئياً الازدياد في شحن سلع أخرى (كالحديد السويدي) والازدياد في حصة القمح البلطيقي المحمول على السفن الهولندية. لكن حتى لو أخذنا هذين الازديادين في الحسبان، كان النزوع الإجمالي طوال العصر الذهبي للتجارة الهولندية هو نزوع النمو البطيء في حجم السلع التي تم تبادلها مع منطقة البلطيق. (انظر الشكل ٢ ـ ٥).

لا يوجد تناقض بين حقيقة أن حجم التجارة البلطيقية كان راكداً وتوصيفها بأنها "التجارة الأم" للحظوظ التجارية للهولنديين. هذا التوصيف يحمل ببساطة فكرة أن أرباح التجارة البلطيقية كانت إلى حد كبير هبات الجغرافيا والتاريخ ـ فائضاً كان مصدراً أكثر مما كان نتيجة لتطور الرأسمالية الهولندية. كما في تطور الرأسمالية في إيطاليا الشمالية قبلئذ بثلاثة قرون، كان كل ما يملكه التجار الهولنديون كلهم للقيام به ليصبحوا متزعمين في سيرورات التراكم الرأسمالي هو أن " يسمحوا بأن تدفعهم الرياح التي تهب فعلياً و[أن يتعلموا] كيف يوازنون أشرعتهم لكي يستفيدوا منها"، كما يعبر عن ذلك بيرن في وصفه الميتافيزيقي المقتبَس سابقاً لصعود "طبقات" رأسمالية متزعمة جديدة عموماً. كما يقترح بيرن، كان فعل ذلك بشكل ناجح يتطلب الشجاعة وروح المقاولة والجرأة. لكن كما في حالة الجاليات المركنتيلية الإيطالية التي سبقت الهولنديين ـ أو فيما يتعلق بهذه المسألة، حالة الجاليات الإنكليزية والأمريكية الشمالية التي أعقبتهم ـ إن أي قدر من الشجاعة أو المقاولاتية أو الجرأة ما كان سيساعد الهولنديين ليصبحوا "الطبقة" الرأسمالية القائدة الجديدة لاقتصاد العالم الأوروبي بمثل هذه السرعة وبمثل هذا النجاح لو لم يصدف أنهم كانوا يقيمون في المكان والزمان المناسبين لالتقاط "الريح التي تهب فعلياً".

لقد كانت هذه "الريح" على الدوام هي حصيلة لظروف منظومية كانت النتيجة غير المقصودة لأفعال عدد من القوى الفاعلة، أولها وأبرزها القوة الفاعلة التي كانت في سيرورة انزياحها من المواقع القيادية لاقتصاد العالم. في حالة الهولنديين، كانت هذه الظروف المنظومية تتكون من اختلال توازن زماني ومكاني أساسي بين العرض والطلب على القمح والمخزونات البحرية في اقتصاد العالم الأوروبي عموماً. على مدى معظم القرن السادس عشر وفي النصف الأول من القرن السابع عشر، كان الطلب كبيراً ويزداد بسرعة، معظمه في الغرب، بسبب تدفق الفضة الأميركية والتصاعد في صراع القوى براً وبحراً بين دول الساحل

الأطلنطي. لكن العرض لم يكن بمقدوره أن ينمو ولم يفعل ذلك بنفس سرعة نمو الطلب، والأهم من ذلك، مع استنزاف الإمدادات المتوسطية بات متركزاً في البلطيق مرة أخرى.

بفضل الانحدار الأبكر لقوة العصبة الهانزية وتقاليدها البحرية الخاصة المتجذرة في صيد الأسماك وفي نقل البضائع الضخمة على امتداد سواحل البحار الشمالية، كانت الجالية المركنتيلية الهولندية في موقع فريد يؤهلها لاستغلال هذا الاختلال الزماني والمكاني المزمن بين العرض والطلب. بالدخول إلى نقل الإمدادات البلطيقية وإقامة سيطرة محكمة عليه من خلال الـمضيق، بات الهولنديون يحتلون ما تحول في أثناء القرن السادس عشر إلى الموقع السوقي الأكثر استراتيجية لاقتصاد العالم الأوروبي، وبذلك أصبحوا المستفيدين من تيار ضخم وثابت من فوائض النقد التي عززوها أكثر بفرض اعتصار مالي معكوس على إسبانيا الإمبراطورية.

إن قسماً لا بأس به، ربما يكون الأكبر، من هذه الفوائض كان "رأسمالاً فائضاً" ـ لم يكن بالإمكان استثماره بشكل مربح في النشاطات التي نشأ عنها. لو أعيد استثمار الفوائض في التجارة البلطيقية، لكانت النتيجة الأكثر احتمالاً ضغطاً متصاعداً على أسعار الشراء، و\ أو ضغطاً متناقصاً على أسعار البيع، الأمر الذي سيكون قد دمر ربحيته. مع ذلك، فإن نخبة التجار الذين تربوا وتغذوا عن طريق مراكمة هذه الفوائض وكانوا قد باتوا يتحكمون بالاستفادة منها،مثل آل مديتشي في القرن الخامس عشر، كانوا يعرفون أفضل من أن يعيدوا بذر الأرباح في توسيع التجارة البلطيقية، وأحجموا بشكل حذر عن فعل ذلك.

لقد استُخدم رأسُ المال الفائض الهولندي بدلاً من ذلك بطرق مشابهة لتلك الطرق التي كانت رائدتَها الطبقاتُ الرأسمالية الإيطالية الشمالية عندما كانت في وضع مشابه في أواخر القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر. فدخل البعض منه في الأصول المثمرة للريع rent – bearing assets، خصوصاً

الأرض، وفي تطوير الزراعة التجارية. بهذا الخصوص، كان الاختلاف الرئيسي بين الهولنديين وأسلافهم الإيطاليين هو النضوج المبكر الذي تحول به التجار الهولنديون إلى طبقة ريعية.

اكتسبت الطبقات الرأسمالية لدول المدن الإيطالية فضاء ريفياً كبيراً بما يكفي للسماح باستثمارات ضخمة في الأرض والزراعة التجارية فقط بعد نهاية توسعها المركنتيلي. أما الطبقات الهولندية، في المقابل، فقد اكتسبت مثل هذا الفضاء في سيرورة تكوينها بالذات متحولة إلى دولة ذات سيادة. لهذا أصبح الاستثمار في الأرض والأصول الأخرى المثمرة للريع سمة مبكرة للرأسمالية الهولندية كما تشهد على ذلك حقيقة أنه قبلئذ في ١٦٥٢ ـ أي، قبل زمن طويل من نهاية التوسع المركنتيلي الهولندي ـ يشتكي على نطاق واسع وجازم من أن مصالح التجارة كانت مهملة لأن " الأوصياء" Heeren لم يكونوا تجاراً، بل كانوا يستمدون دخلهم من البيوت والأراضي والاستثمار". (عبارة من قبل المؤرخ ليوڤه أيتزيما Lieuwe Aitzema، مقتبسة لدى ويلسون ١٩٨٦: ٤٤؛ انظر أيضاً بوكسر ١٩٦٥: الفصل ٢).

ثمة وجه شبه ثان بين الاستراتيجيتين الهولندية والإيطالية الأبكر لتشغيل رأس المال الفائض في نشاطات صنع الحرب وصنع الدولة. ففي وقت مبكر جداً في كفاحهم ضد إسبانيا، دخل التجار الهولنديون في علاقة تبادل سياسي غير رسمية مع الملكية الإنكليزية، التي أمدتهم بالحماية في مقابل اعتبار خاص في التجارة والمالية. وقد أدى هذا حتى إلى مقترحات [إقامة] وحدة بين نظامي الحكم الإنكليزي والهولندي. فقد "اقترحت الوحدة في ظل حكم إليزابيث، من قبل الهولنديين وعرضت مرة أخرى بشروط مؤاتية جداً للتجار الهولنديين في ١٦١٤ ـ١٦١٩. لكن لم يتحقق شيء من هذه المقترحات. (هيل ١٩٦٧: ١٢٣)

في كل الاحتمالات، فإن السبب الرئيسي في أن التجار الهولنديين رفضوا العرض الإنكليزي الواعد هو أنهم في تلك الأثناء كانوا قد دخلوا في علاقة

عضوية ورسمية من التبادل السياسي مع منظمة إقليمية محلية، دار أورانج The House of Orange. كانت السمة الأساسية لهذه العلاقة هي تأمين طبقة التجار الهولندية للسيولة ومعرفة الأعمال\ البزنس والارتباطات، في مقابل تأمين آل أورانج لقدرات صنع الحرب وصنع الدولة، خصوصاً في تنظيم الحماية على اليابسة. فكانت النتيجة منظمة حكومية، هي المقاطعات المتحدة The United Provinces، جمعت مزايا الرأسمالية والإقليمية بشكل أكثر فعالية إلى حد بعيد مما نجحت في فعله أي دولة من دول المدن الإيطالية الشمالية، بما فيها ڤينيسيا. فلم تعد الحماية الإنكليزية مطلوبة ببساطة، بغض النظر عن الشروط\ المؤاتية التي قُدمت عليها.

كان وجه الشبه الثالث بين النمطين الهولندي والإيطالي الأبكر لتشغيل فائض رأس المال هو الاستثمار في الاستهلاك المتسرع للمنتجات الثقافية من خلال رعاية الفنون والهوايات الفكرية الأخرى. بغض النظر عن تفوق الطبقة الرأسمالية الجنوية في المالية العالية، فإنها لم تتميز في هذا النوع من الاستهلاك المتسرع ـ بشكل مفترض بسبب عدم انخراطها في نشاطات صنع الدولة. لكن ذلك لم يكن هو الحال مع الهولندين، الذين أظهروا في هذا المجال أيضاً تسرعهم بشق الطريق في استهلاك المنتجات الثقافية طوال عصر الجنويين. مثلما كانت فينيسيا وفلورنسا القرن الخامس عشر مركزين للمالية العالية، كذلك أصبحت أمستردام القرن السابع عشر مركز الانتقال من "مناخ عصر النهضة"، الذي كان قد عم أوروبة في القرنين السابقين، إلى "مناخ عصر التنوير"، الذي سيعم أوروبة في القرن ونصف التالي. (تريفور ـ روبر ١٩٦٧: ٦٦ ـ ٧، ٩٣ـ ٤؛ انظر أيضاً ويلسون ١٩٦٨: الفصول ٧ ـ ٩).

من وجهات النظر هذه كلها، كانت الإستراتيجية الهولندية لتشغيل فائض رأس المال تشبه الإستراتيجية التي اتبعها الفينيسيون أكثر مما كانت تشبه استراتيجيات أي طبقة رأسمالية شمالية أخرى. مع ذلك، خلافاً للفينيسيين،

واصل الهولنديون ليصبحوا المتزعمين لتوسع تجاري لاقتصاد العالم الأوروبي بأكمله، محولين بذلك أمستردام ليس فقط إلى "ڤينيسيا الشمال"، كما هو معترف به عموماً، بل إلى "جنوا الشمال" أيضاً. لأنه في القرن الخامس عشر لم يفعل الڤينيسيون شيئاً لتوجيه فائض رأس المال نحو خلق فضاء تجاري جديد وأضخم. ولكونهم نجحوا في إقصاء الجنويين عن تجارة المشرق ("التجارة الأم" الخاصة بفينيسيا)، فقد ارتدوا إلى استراتيجية تخصص إقليمي، أي شرق متوسطي، يهدف إلى تمتين سيطرتهم على هذه التجارة، وحالما بدأت هذه السياسة تثمر عائدات متناقصة، مضوا أعمق من ذي قبل في التصنيع. هذه الاستراتيجية مكنت ڤينيسيا من أن تبقى أنموذجاً لصنع الدولة على مدى قرون إلى حد أعظم بكثير مما كانت المقاطعات المتحدة، ناهيك عن الجمهورية الجنوية. ومع ذلك، هذه الاستراتيجية في ذاتها وبحد ذاتها لم تفتح فرص استثمار مربح جديدة من أجل فائض رأس المال الذي كان "يربك" مجمل إيطاليا الشمالية. لذلك تُرك للجنويين الأضعف سياسياً وعسكرياً أن يحولوا التوسع المالي الإيطالي الشمالي في القرن الخامس عشر إلى توسع تجاري جديد ذي أهمية منظومية، وهو ما فعلوه عن طريق التخصص في مجالات الأعمال حصراً وترك شركائهم الآيبيريين يهتمون بنشاطات صنع الدولة وصنع الحرب المطلوبة.

في مقابل إستراتيجيتي التراكم ـ الإستراتيجية الڤينيسية للتوطيد الإقليمي القائمة على الاكتفاء الذاتي في صنع الدولة والحرب، والاستراتيجية الجنوية للتوسع على النطاق العالمي القائمة على علاقة تبادل سياسي مع الحكومات الأجنبية ـ تحرك الهولنديون في أوائل القرن السابع عشر في الاتجاهين في وقت واحد ودمجوا الإستراتيجيتين في توليفة متناغمة. كانت هذه تقوم على علاقة تبادل سياسي داخلية جعلت الرأسمالية الهولندية مكتفية ذاتياً في صنع الحرب وصنع الدولة، ودمجت التوطيد الإقليمي مع التوسع العالمي للتجارة والمالية الهولنديتين. في مقطع يُستشهد به غالباً، كُتب في عام ١٧٢٨عندما كان طور

التوسع التجاري لاقتصاد العالم الأوروبي بقيادة الهولنديين يقترب من نهايته، سلط دانييل ديفو Daniel Defoe الضوء على الجانب المركزي لهذه الإستراتيجية:

((يجب فهم الهولنديين كما هم في الواقع، الأشخاص المتوسطون في التجارة، وسطاء وسماسرة أوروبة ... فهم يشترون ليبيعوا مرة ثانية، يُدخلون ليُخرجوا، والقسم الأعظم من تجارتهم الهائلة يقوم على كونها مستوردة من كافة أنحاء العالم، وأنهم يمكن أن يوردوا إلى العالم كله مرة أخرى.))(مقتبس لدى ويلسون ١٩٦٨: ٢٢؛ التشديد من عندنا)

يمكن قراءة هذا البيان على أنه يتألف من جزأين يقدمان وصفاً، ليس فقط للسمة الأكثر نمطية للنظام التجاري الهولندي منذ صعوده إلى الأهمية المنظومية في القرن السادس عشر إلى اندثاره في القرن الثامن عشر، بل أيضاً للتوسع في صعيد ومدى ذلك النظام. فيما يتعلق بالجزء الأول من البيان، الذي يشير إلى أوروبة، يمكن اعتباره يصف الوظيفة الأصلية للهولنديين بوصفهم ڤينيسيي الشمال، بوصفهم "الأشخاص الوسطاء" للتجارة البلطيقية، بوصفهم الوسطاء بين الإمدادات الأوروبية الشمالية الشرقية من الحبوب والمخزونات البحرية من ناحية أولى، وبين الطلب الأوروبي الغربي على مثل هذه الإمدادات من الناحية الأخرى. أما الجزء الثاني من البيان، في المقابل، فيشير إلى العالم بأكمله ويمكن اعتباره يصف الوظيفة الناضجة للهولنديين بوصفهم جنويي الشمال، بوصفهم "الأشخاص الوسطاء" للتجارة العالمية، وبوصفهم الوسطاء بين العرض العالمي عموماً والطلب العالمي عموماً.

إن قراءة بيان ديفو هذه متضمنة في رأي برودل أن الشرط الأول للتفوق التجاري الهولندي كان أوروبة، والثاني هو العالم: "حالما كانت هولندا قد غزت تجارة أوروبة، كانت بقية العالم علاوة منطقية، بقشيشاً، إذا جاز القول. لكن في الحالتين، استعملت هولندا طرائق متشابهة جداً لفرض تفوقها التجاري أو بالأحرى احتكارها، سواء قريباً في الداخل، أو بعيداً في الخارج". (برودل ١٩٨٤: ٢٠٧)

هذا التوسع لمدى المنظومة التجارية الهولندية من الإقليمي إلى العالمي قد دفعه وعززه اجتماع ثلاث سياسات متصلة. السياسة الأولى تهدف إلى تحويل أمستردام إلى الإنتربوت المركزي للتجارة الأوروبية والعالمية. بالتمركز في أمستردام لتخزين وتبادل ما صدف أن تكون الإمدادات الأكثر إستراتيجية للتجارة الأوروبية والعالمية في أي زمن مفترض، طورت الطبقة الرأسمالية الهولندية قدرات غير مسبوقة ولا نظير لها على ضبط اختلالات اقتصاد العالم الأوروبي والتربح منها:

((كانت القاعدة هي نفسها: اشتر بضائع بشكل مباشر من المنتج بسعر منخفض، مقابل نقود أو، يبقى الأفضل، دفعات مسبقة؛ ثم ضعها في المخزن وانتظر لترتفع الأسعار (أو أعطها دفعة). عندما كانت الحرب تلوح في الأفق، الأمر الذي يعني دوماً أن البضائع الأجنبية أصبحت نادرة وارتفعت أسعارها، حشا تجار أمستردام مستودعاتهم المؤلفة من خمسة أو ستة طوابق إلى درجة الانفجار؛ في عشية حرب الخلافة الإسبانية، لم تستطع السفن تفريغ حمولاتها بسبب انعدام فضاء التخزين.)) (برودل ١٩٨٢: ٤١٩).

لقد كانت الأسلحة المرئية لهذه الحرب هي:

((المستودعات الكبيرة ـ الأكبر والأعلى من سفينة كبيرة ـ التي ستستوعب القمح الكافي لإطعام المقاطعات المتحدة لمدة عشرة أو اثني عشر عاماً (١٨٧٠)، إضافة إلى أسماك الرنجة والتوابل، والقماش الإنكليزي والخمور الفرنسية، الملح الصخري من بولندا أو الإنديز الشرقية، النحاس السويدي، التبغ من ماريلاند، الكاكاو من فنزويلا، الفراء الروسي والصوف الإسباني، القنب من البلطيق والحرير من المشرق)) (برودل ١٩٨٢: ٤١٨ ـ ١٩).

لكن السلاح الأهم بكثير مع أنه أقل مرئية الذي استخدمه الهولنديون ببراعة في مساعيهم لتحويل تجارة السلع إلى أمستردام من انتربوتات أخرى، أو من تبادلات مباشرة بين المنتجين والمستهلكين، كان سيطرتهم المتفوقة على

السيولة. بفضل ذلك نجحوا عقدا تلو العقد في الاستيلاء على عطاءات bids المنافسين الفعليين أو المحتملين. لهذا كانوا قادرين على أن يستغلوا وحدهم الطلب دائم الازدياد على مال المنتجين، وهكذا يحصلون على عروض بأسعار منخفضة في مقابل النقد السائل [الكاش] أو دفعات مسبقة. (برودل ١٩٨٢: ٤١٩ـ ٢٠)

يقودنا هذا إلى المكون الثاني لإستراتيجية التراكم الذي دفع وعزز صعود الطبقة الرأسمالية الهولندية من التفوق التجاري الإقليمي إلى العالمي. كان هذا المكون هو سياسة تحويل أمستردام ليس فقط إلى المستودع المركزي للتجارة العالمية، بل أيضاً إلى سوق النقد ورأس المال المركزية لاقتصاد العالم الأوروبي. كانت النقلة التكتيكية الأساسية في هذا المشهد هي إحداث أول سوق للأوراق المالية [بورصة] في أمستردام في حالة انعقاد دائم.

لم تكن بورصة أمستردام سوقَ الأوراق المالية الأولى. فقد ظهرت أسواق مالية من أنواع شتى وازدهرت في جنوا، في معارض لايبزيغ، وفي مدن هانزية كثيرة في القرن الخامس عشر، وكانت أسهم البورصات هي قروض دولة قابلة للتفاوض أقدم بكثير في دول المدن الإيطالية. "تشير كل [الـ] أدلة إلى البحر المتوسط بوصفه مهد سوق الأوراق المالية.... لكن ما كان جديداً في أمستردام هو الحجم، وسيولة السوق والشعبية التي لقيتها، والحرية المضاربية للتعاملات". (برودل ١٩٨٢: ١٠٠ ـ ١٠١)

إن قدرة بورصة أمستردام على جذب العرض والطلب على النقد غير المستخدم استخداماً مفيداً idle والائتمان من كل أنحاء أوروبة على حساب المعارض الجنوية قد نمت بسرعة في منعطف القرن السادس عشر، وأصبحت طاغية بعد أزمة ١٦١٩ ـ ١٦٢٢.(برودل ١٩٨٢: ٩٢) لهذا فإن السيولة الوافرة بشكل مفرط قبلئذ تحت سيطرة الطبقة الرأسمالية الهولندية بفضل سيطرتها على إمدادات البلطيق وبفضل الاعتصار المالي المعكوس المفروض على إسبانيا باتت

تُستكمل بحشد وإعادة توجيه فائض رأس المال من كل أنحاء أوروبة إلى بورصة أمستردام وإلى مؤسسات الصيرفة التي أنشأها الهولنديون لخدمة البورصة ـ أولها وفي صدارتها بنك ڤيسل Wiesselbank الذي تأسس في عام ١٦٠٩ للقيام بالوظائف النموذجية للمصارف المركزية المستقبلية. هكذا توطدت السيطرة المتفوقة على السيولة التي كان يستند عليها التفوق التجاري للرأسمالية الانتربوتية الهولندية وتجاوزت ما هو مفترض في قدرة أي جماعة منافسة على التحدي على مدى زمن طويل قادم. إن تمركز التعاملات والمضاربة بالسلع في أمستردام، بدوره، قد وسع الطلب الفعلي للمدينة على النقد، وبالتالي قدرة بورصتها ومؤسساتها الصيرفية على جذب رأس المال النقدي، سواء كان عاطلاً أم لا، من كافة أنحاء أوروبة. هكذا جرى إنشاء دائرة فاضلة من التوسع جُعلت بها المركزية التجارية والمالية المتزايدة لأمستردام لزاماً على كل المنظمات البزنسية\ الأعمالية والحكومية الأوروبية التي تتمتع بأي أهمية أن تكون ممثلة في بورصة أمستردام؛ و"[بما أن] رجال الأعمال المهمين ورهطاً من الوسطاء كانوا يجتمعون هنا، فقد كان من الممكن التعامل بالبزنس من كل الصنوف: عمليات بالسلع، تصريف العملات، امتلاك الأسهم، التأمين البحري" **(**برودل ١٩٨٢**: ١٠٠).**

هذه الدائرة الفاضلة للتوسع ما كانت أبداً قد انطلقت من الأرض، ناهيك عن إحداث النتائج المشهدية التي أنتجتها، لو لم تكن بسبب سياسة ثالثة أكملت وعززت السياسات التي حفزت تحول أمستردام إلى الإنتربوت المركزي للتجارة العالمية وللمالية العالمية. وكانت هذه تقوم على إطلاق شركات مساهمة كبيرة مجازة من قبل الحكومة الهولندية لممارسة حقوق التجارة الحصرية وحقوق السيادة على الفضاءات التجارية الضخمة وراء البحار. هذه الشركات كانت مشاريع أعمال يفترض بها أن تثمر أرباحاً وعائدات لكن أيضاً أن تنفذ نشاطات صنع الحرب وصنع الدولة بالنيابة عن الحكومة الهولندية.

بهذه الصفة، كما علق موريس دوب (١٩٦٣: ٢٠٨ ـ ٩)، مستشهداً بسومبارت، كانت الشركات المجازة في القرن السابع عشر، لا تختلف عن الـ moane الجنوية، وهي روابط من الأفراد تم إنشاؤها بهدف الربح لتقوم بوظائف صنع الحرب وصنع الدولة، كغزو كافا Caffa واستعمار تشيوس Chios. وكانت هذه الروابط قد لعبت دوراً حاسماً في التشكل الأصلي للطبقة الرأسمالية الجنوية في أثناء التوسع التجاري للقرنين الثالث عشر والرابع عشر لكنها حلت محلها لاحقاً هياكل تنظيمية أكثر مرونة، كانت أهمها "الأمة" الجنوية العابرة للدول التي ناقشناها أعلاه. في القرن السابع عشر، لم يكن الهولنديون وحدهم، ولا كانوا الأوائل في الواقع، الذين أحيوا تقليد الـروابط moane الجنوية، إذ كانت شركة الهند الشرقية الإنكليزية قد تلقت تفويضها في عام ١٦٠٠، وكانت هناك شركات إنكليزية أخرى أقدم حتى. مع ذلك، طوال القرن السابع عشر كانت شركة[١] VOC الهولندية، المرخصة في عام ١٦٠٢، حتى حينه أعظم نجاح لهذا الإحياء ـ نجاح استغرق الإنكليز قرناً من الزمن لتقليده واستغرقوا أطول من ذلك حتى لإطاحته. (برودل ١٩٨٢: ٤٤٩ـ ٥٠)

لأن الشركات المرخصة الهولندية مستفيدة وأدوات للتمركز المتواصل في أمستردام للتجارة والمالية العالية المطوقتين للعالم ـ مستفيدة لأن هذا التمركز منحها إمكانية وصول بامتياز إلى مخارج تصريف مربحة لمُخرَجاتها وإلى مصادر اقتصادية لتؤمن مُدخَلاتها، بما فيها المخرجات أو المصادر لأجل تصريف أو تأمين فائض رأس المال، وذلك تبعاً لمرحلة تطورها وللتقلبات في حظوظها. لكن الشركات المجازة كانت أيضاً أدوات قوية للتوسع العالمي للشبكات التجارية والمالية الهولندية، ومن وجهة النظر هذه لا يمكن تأكيد دورها في الاستراتيجية الشاملة للتراكم بقوة كافية.

---

(١) اختصاراً لاسمها الكامل بالهولندية (Verenigde Oost – Indische Compagnie).

من الناحية الأولى، كانت الشركات المرخصة هي الوسط الذي أنشأت من خلاله الطبقة الرأسمالية الهولندية روابط بين إنتربوت أمستردام من جهة أولى، والمنتجين من كل أنحاء العالم من الجهة الأخرى. بفضل هذه الروابط المباشرة، تعززت قدرة الطبقة الرأسمالية الهولندية على مركزة التعاملات التجارية التي كانت تهم في أمستردام، إضافة إلى قدرتها على مراقبة وضبط اختلالات التجارة العالمية والتربح منها، وفي الوقت نفسه، لعبت الشركات المجازة دوراً حاسماً في صعود أمستردام إلى منزلة المركز المالي العالمي. لأن الاستثمار والمضاربة بأسهم الشركات المرخصة- أولها وفي صدارتها أسهم VOC - كانا العامل الأهم الوحيد في التطوير الناجح لبورصة أمستردام إلى سوق الأوراق المالية الأولى في حالة انعقاد دائم. (برودل ١٩٨٢: ١٠٠ - ٦؛ ١٩٨٤: ٢٢٤ - ٧؛ ايزرايل ١٩٨٩: ٧٥ - ٦، ٢٦٥ - ٨)

لولا شركة مساهمة ضخمة ومربحة وسريعة النمو كشركة VOC، لما كان من الممكن أن يحدث مثل هذا التطور، أو على الأقل ليس في الوقت المناسب للتغلب على المنافسة القديمة (الجنوية) أو الجديدة (الإنكليزية) في المالية العالية. لكن VOC كانت نجاحاً حينياً، وكذلك كانت استراتيجية التراكم التي كانت تنتمي إليها. فعلى مدى أكثر من قرن، منذ حوالي ١٦١٠ - ٢٠ إلى حوالي ١٧٣٠ - ٤٠، بقيت الشرائح العليا من طبقة التجار الهولنديين القائدة والحاكمة للآلة الرأسمالية الأوروبية. فطوال هذه الفترة، بقيت بورصة أمستردام الإوالية [الميكانيزم] الضابطة المركزية التي من خلالها كان يعاد توجيه رأس المال العاطل نحو مشاريع تجارة جديدة، البعض منها كانت تتحكم به مباشرة الدائرة الجوانية من الطبقة الرأسمالية الهولندية لكن معظمها كان متروكاً بشكل آمن ورابح في أيدي شركات مقاولات هولندية وأجنبية أصغر (إنكليزية بالدرجة الأولى).

من خلال البورصة كان يعاد تدوير رأس المال من خطوط أعمال (بزنس) مربحة لكنها راكدة أو آخذة في الانكماش كالتجارة البلطيقية إلى خطوط أعمال

جديدة لكنها واعدة، ويعاد خلطه وتوزيعه باستمرار بين الحكومات وشركات الأعمال وذلك تبعاً للعائدات والمخاطر المستقبلية. بتحفيز وتنظيم إعادة التدوير وإعادة الخلط والتوزيع هذه، استطاع التجار الهولنديون وشريحتهم الرأسمالية العليا على وجه الخصوص، أن يتربحوا ليس فقط من النشاطات التي أطلقوها أو كانوا يتحكمون بها، بل من المشاريع العسكرية والتجارية والصناعية التي حفزها ونظمها الآخرون أيضاً. لكن قدرات الهولنديين على تحويل تعهدات ونشاطات الآخرين إلى وسائل كثيرة للغاية لتوسيع تفوقهم التجاري لم تكن بلا حدود. إن نجاح إستراتيجية التراكم الهولندي بالذات سرعان ما خلق قوى قيدت وقوضت، وفي النهاية دمرت، قدرات منظومة التجارة العالمية الهولندية على الاستمرار في التوسع إلى ما لا نهاية.

كانت الأشكال المختلفة من المركنتيلية كلها تشترك بشيء واحد: لقد كانت محاولات واعية أكثر أو أقل من طرف الحكام الإقليميين لتقليد الهولنديين، ليصبحوا أنفسهم رأسماليين في التوجه بوصفه الطريقة الأكثر فعالية لتحقيق أهدافهم السلطوية الخاصة. كان الهولنديون قد أثبتوا على صعيد عالمي ما كان الڤينيسيون قد أثبتوه قبلاً على صعيد إقليمي، أي، إنه في ظل الظروف المؤاتية كان من الممكن أن يكون التراكم المنظومي للفوائض المالية تقنية تعظيم سياسي أكثر فعالية من اكتساب الأراضي والرعايا. كلما نجح الهولنديون أكثر في مراكمتهم التي لا نهاية لها لرأس المال وكلما جرى تحويل رأس المال هذا إلى قدرات دائمة النمو على تشكيل النظام السياسي الأوروبي والتلاعب به، تم استدراج الحكام الإقليميين الأوروبيين أكثر إلى المسار الهولندي للتطور، أي، إلى تقليد أكبر قدر يستطيعونه (أو يظنونه مرغوباً) من التجارة الهولندية وتقنيات صنع الحرب وصنع الدولة الهولندية. إن خلق إمبراطوريات تجارية تطوق العالم، وإعادة توجيه تدفقات السلع والنقد إلى إنتربوتات ضمن نطاق السيطرة والسلطة الخاصة، والتراكم المنظومي للفوائض المالية في ميزان المدفوعات مع ميادين أخرى، كانت كلها تعبيرات عن هذا النزوع المحاكاتي للمنظمات الإقليمية.

لكن المركنتيلية لم تكن مجرد الرد المحاكاتي للحكام الإقليميين على التحديات التي فرضتها الرأسمالية الهولندية المطوقة للعالم. وكان هاماً بالقدر نفسه النزوع إلى إعادة تأكيد أو إعادةترسيخ مبدأ الاكتفاء الذاتي الإقليمي في الشكل الجديد من "صنع الاقتصاد القومي" وإلى معاكسة ذلك المبدأ الهولندي لتقوية "الروابط نحو الأمام ونحو الوراء"، بمفهوم ألبرت هيرشمان Albert Hirschman (1958) ، بين مستهلكي ومنتجي ميدان إقليمي مفترض ـ تقوية كانت تشمل ليس فقط إنشاء النشاطات الوسيطة ("التصنيع" بشكل رئيسي) التي تربط الإنتاج الأولي المحلي بالاستهلاك النهائي المحلي، بل أيضاً "فك الارتباط" القسري للمنتجين والمستهلكين عن علاقات الاعتماد على المشتريات والمبيعات الأجنبية (الهولندية بالدرجة الأولى).

كانت هاتان النزعتان نموذجيتين لكل تنويعات المركنتيلية، بالرغم من أن بعض التنويعات ـ أبرزها الإنكليزية ـ كانت أكثر ميلاً إلى بناء إمبراطورية تجارية وراء البحار من ميلها إلى بناء اقتصاد وطني في الداخل، في حين أن تنويعات أخرى ـ أبرزها الفرنسية ـ أظهرت النزعة المعاكسة. في الحالتين، في أواخر القرن السابع عشر كان نجاح المركنتيلية الإنكليزية والفرنسية يفرض قبلئذ قيوداً خطيرة على قدرات منظومة التجارة العالمية الهولندية على الاستمرار في التوسع في الصعيد والمدى. عندما تضاءل التوسع، بدأت المنظومة بالتصدع. لكن القشة التي قصمت ظهر البعير كانت انتشار المركنتيلية في المنطقة التي كانت تغذي "التجارة الأم" للمنظومة التجارية الهولندية:

((كان السبب الأساسي للانحدار الحاسم لمنظومة التجارة العالمية الهولندية في عشرينيات القرن الثامن عشر (١٧٢٠) وثلاثينياته (١٧٣٠) هو أن موجة المركنتيلية الصناعية ذات الأسلوب الجديد قد اكتسحت عملياً القارة بأكملها منذ حوالي ١٧٢٠ ....نزولاً إلى ١٧٢٠ فإن بلداناً مثل بروسيا وروسيا والسويد والدانمارك والنروج كانت تفتقر إلى الوسائل، ومع استمرار الحرب

الشمالية العظمى، إلى الفرص، لتضاهي المركنتيلية العدوانية لإنكلترا وفرنسا. لكن في الأعوام حول ١٧٢٠، فإن مفهوماً متطوراً للتنافس بين القوى الشمالية، مجتمعاً مع نشر التكنولوجيا والمهارات الجديدة، ذات المنشأ الهولندي أو الهوغنوتي [الألماني] غالباً، قد أدى إلى تغير دراماتيكي. في العقدين التاليين تم دمج معظم أوروبة الشمالية في إطار السياسة المركنتيلية الصناعية المنظومية.)) (ايزرايل ١٩٨٩: ٣٨٣ ـ ٤)

لم يكن ثمة شيء يمكن للتجار الهولنديين أن يفعلوه لاحتواء، ناهيك عن إعكاس، هذه الموجة المدية من المركنتيلية. كان مثل هذا الاحتواء خارج قدراتهم التنظيمية. أما ما لم يكن خارج قدراتهم التنظيمية، وفي الواقع النهج الأكثر معقولية للعمل بالنسبة إليهم لكي يقوموا به في ظل الظروف، فقد كان الانسحاب من التجارة والتركيز على المالية العالية لكي يستفيدوا من المركنتيلية، بدلاً من الخضوع لها. لأن التنافس المطور بين المنظمات الإقليمية لأوروبة، الذي كان يقوض قابلية منظومة التجارة العالمية الهولندية للحياة، كان أيضاً يوسع ويعمق الحاجة إلى المال وائتمان الحكومة عموماً ـ حاجة كانت شبكات الأعمال الهولندية في موقع جيد لخدمتها والتربح منها. اقتنصت الطبقة الرأسمالية الهولندية هذه الفرصة من دون إبطاء، ومنذ نحو ١٧٤٠، بدأ أعضاؤها القياديون يتحولون من التجارة إلى تخصص حتى أكثر حصرية في المالية العالية.

كما في حالة التوسعات المالية السابقة لرأس المال الفلورنسي والجنوي، وقع تحول الهولنديين من التجارة إلى المالية في سياق تصاعد كبير للصراعات بين الرأسماليين وبين الإقليميين. ومع ذلك، في هذه المرة كان هذان النوعان من الصراع قد أصبحا مندمجين بشكل كامل في النزاعات بين الدول القومية التي كانت رأسمالية وإقليمية في الوقت نفسه. في البداية، أخذ تصاعد هذه النزاعات شكلَ حرب تجارية بين إنكلترا وفرنسا، اللتين كانتا في أثناء التوسع التجاري في أوائل القرن السابع عشر قد برزتا بوصفهما المتنافستين الأقوى. إن المشاركة في

حرب الخلافة النمساوية (١٧٤٠ ـ ٤٨)، بحسب هـ. و. ف. تمبرلي H. W. V. Temperley، "أولى الحروب الإنكليزية التي طغت فيها المصالح التجارية على نحو مطلق، شُنت فيها الحرب حصراً من أجل ميزان التجارة أكثر مما شنت من أجل ميزان القوة" (مقتبس لدى ڤالرشتاين ١٩٨٠: ٢٥٦)، سرعان ما تبعتها المواجهة الحاسمة لحرب السنوات السبع (١٧٥٦ ـ ٦٣). ومثلما كان الڤينيسيون قد طردوا الجنويين من شرقي البحر المتوسط بمعاهذة سلام تورينو لعام ١٣٨١، كذلك طرد الإنكليز الفرنسيين من أمريكا الشمالية والهند بمعاهدة باريس لعام ١٧٦٣.

على كل، في هذه المرة كان المنتصر في الصراع بين الدول نفسه ممزقاً بعداء داخلي. إن نزاعاً بين الحكومة البريطانية والرعايا الأميركيين الشماليين على توزيع تكاليف ومنافع انتصارهما المشترك على الفرنسيين قد تصاعد بسرعة إلى حرب الاستقلال الأميركي، التي استغلتها الحكومة الفرنسية فوراً في محاولة لاسترجاع خسارتها السابقة للسلطة والهيبة. لكن النصر في حرب الاستقلال الأميركي ارتد عليها بنتيجة معاكسة. فقد نشب نزاع مالي على توزيع تكاليف الحرب في فرنسا المتروبولية نفسها وتردد صدى الثورة الناتجة في الحرب المعممة في كل أنحاء اقتصاد العالم الأوروبي (انظر الفصل ١).

مبدأياً على الأقل، خلق هذا التصاعد للصراعات بين وداخل المنظمات الإقليميةشروطَ طلب مؤاتية إلى درجة قصوى من أجل الصفقات المالية التي باتت الطبقة الرأسمالية الهولندية تتخصص فيها:

((في ستينيات القرن الثامن عشر (١٧٦٠)، كانت دول أوروبة كلها تقف في الطابور في مكاتب مقرضي المال الهولنديين: الإمبراطور، ناخب ساكسونيا، ناخب بافاريا، ملك الدانمارك الملحاح، ملك السويد، كاترين الثانية [قيصرة روسيا، ملك فرنسا وحتى مدينة هامبورغ (بالرغم من أنها كانت المنافسة الناجحة لأمستردام) وأخيراً، متمردو أمستردام.)) (برودل ١٩٨٤: ٢٤٦ ـ ٧)

في ظل هذه الظروف، كان من الطبيعي فقط أن تختار الطبقة الرأسمالية الهولندية أن تنأى بنفسها عن الصراعات التي استعرت بين وداخل المنظمات الإقليمية، وتركز بدلاً من ذلك على استغلال التنافس من أجل رأس المال المتنقل الذي ولدته هذه الصراعات. إن قدرات الهولنديين على الاستمرار في التربح من هذا التنافس بعد وقت طويل من انقضاء العصر الذهبي لتفوقهم التجاري لم تكن غير محدودة بالطبع. وإن الإحياء الإقليمي بالثياب المركنتيلية الذي كان يكتسح أوروبة قد أدرك الهولنديين أخيراً، الذين تم استدراجهم، تحت ضغط المصالح الإقليمية في وسطهم، الذي كان آل أورانج فقط متحمسين أكثر مما ينبغي لقيادته وتنظيمه، إلى الصراعات بنتائج كارثية. هكذا، في الحرب التي نتجت عن التمرد الأميركي، اصطفوا مع فرنسا ضد بريطانيا. مع ذلك، كما في حالة فرنسا، لم تكسب المقاطعات المتحدة شيئاً من هزيمة بريطانيا. على العكس من ذلك، فقد انتقم البريطانيون بشكل شرير، وفي سياق الحرب الأنغلوهولندية الرابعة (١٧٨١ ـ ٤) أزالوا كل ما تبقى من القوة البحرية الهولندية، واحتلوا سيلان التي كان يسيطر عليها الهولنديون، وكسبوا إمكانية الوصول إلى ملقة.

هذه الهزيمة والثورة "الباتافية" Batavian الناجمة والثورة المضادة الأورانجية قد سرعتا إزاحة لندن لأمستردام بوصفها الإنتربوت المالي لاقتصاد العالم الأوروبي. ولقد اكتملت هذه الإزاحة في سياق الحروب النابوليونية، التي مسحت المقاطعات المتحدة من خارطة أوروبة. مع ذلك، كان قد مضى عندئذ أكثر من نصف قرن منذ انسحاب الهولنديين من التجارة ليتخصصوا في المالية العالية، وفي أثناء ذلك النصف قرن امتلك رجال المال الهولنديون "لحظتهم الرائعة" الخاصة بهم التي استطاعوا في أثنائها التمتع بالمشهد غير المسبوق (مشهد مربح، ليغنموا) لحكام أوروبة الإقليميين العظماء المصطفين في الطابور في مكاتبهم يتسولون قرضاً.

مرة أخرى، وعلى صعيد أكبر، كانت طبقة رأسمالية واحدة قد حفزت ومولت وراقبت وتربحت بشكل متتال، وفي نهاية الزمن، انسحبت، من توسع تجاري شمل عدداً من شبكات السلطة والتجارة. كانت الرأسمالية كمنظومة عالمية هنا لتبقى. منذ الآن فصاعداً، استطاعت النزعة الإفليمية أن تنجح في تحقيق أهدافها فقط عن طريق "استدخال" تقنيات السلطة الرأسمالية. هذا، كما سنرى، سيكون السمة المركزية لدورة التراكم المنظومية الثالثة (البريطانية).

جدل الدولة ورأس المال:

قبل أن نباشر تفحص دورة التراكم المنظومية الثالثة (البريطانية)، يجب إكمال وصفنا للدورتين الجنوية والهولندية بتفحص موجز لـ "الثورة التنظيمية" التي تفصلهما، برغم كل أوجه الشبه بين الدورتين، كمرحلتين متميزتين من التطور الرأسمالي. لأن الإستراتيجيات التي هيكلت الدورة الهولندية كانت في جوانب أساسية ليست مختلفة عن الإستراتيجيات التي هيكلت الدورة الجنوية السابقة فحسب، بل معاكسة لها أيضاً. إن الاختلافات بين الدورتين كثيرة ومعقدة، لكن يمكن ردها جميعاً إلى حقيقة أن نظام التراكم الهولندي، بالمقارنة مع النظام الجنوي وبالنسبة إليه، "استدخل" تكاليف الحماية.

إن فكرة "استدخال تكاليف الحماية" قد أدخلها نيلز ستينسغارد (١٩٧٤) Niels Steensgaard ليشرح النجاح الباهر في القرن السابع عشر للشركات المرخصة العاملة في الإنديز الشرقية. هذه الشركات، بكونها مكتفية ذاتياً وتنافسية في استخدام العنف والتحكم به، "أنتجت" حمايتها الخاصة بها، على حد تعبير لين (8- 22 :1979) Lane، بتكاليف كانت أدنى وأكثر قابلية للحساب من التكاليف المستحقة على القوافل والسفن من قبل القوى المحلية على شكل خوة tribute ورسوم وابتزازات. إن ما كان على التجار المحليين أن يدفعوه في الخوة والرسوم والابتزازات، كان بمقدور الشركات إما أن تضعه في جيوبها كربح أو أن ترحِّله على شكل أسعار أخفض إلى زبائنها و\ أو على شكل أسعار شراء أعلى

إلى مورديها. إذا كان التوفير يُرحَّل بأحد هذين الشكلين، فإن الشركات المرخصة قد وسعت نشاطات بيعها وشرائها على حساب المنافسين المحليين؛ وإذا لم يكن كذلك، فقد كانت الشركات توسع احتياطياتها من السيولة أو أصولها، معززة بذلك قدراتها اللاحقة على إزالة أو إخضاع المتنافسين المحليين إضافة إلى التكيف مع المنافسين في اقتصاد العالم عموماً.

بشكل أكثر تحديداً، كما عبر عن ذلك ستينسغارد نفسه في بيان موجز لحجته:

(([مثل] الإمبراطورية التجارية للملك البرتغالي، كانت الشركات مشاريع متكاملة، غير متخصصة، لكن مع اختلاف ملحوظ واحد. فقد كانت تدار كأعمال [بزنس] لا كإمبراطورية. بإنتاج حمايتها الخاصة بها، لم تكن الشركات تصادر الخوة فحسب، بل أصبحت قادرة أيضاً على تحديد نوعية وكلفة الحماية أيضاً. كان هذا يعني أن تكاليف الحماية تدخل ضمن مجال الحساب المنطقي بدلاً من كونها في المنطقة غير المتنبأ بها لـ"أعمال الله أو أعمال أعداء الملك". (ستينسغارد ١٩٨١: ٢٥٩ ـ ٨٠) .

الانشغال الرئيسي هنا ليس بهذا الجانب الخاص من استدخال تكاليف الحماية التي كان الهولنديون رواداً لها من خلال شركة VOC بل بالجانب الأكثر عمومية لمثل هذا الاستدخال الذي يمكن الاستدلال عليه بمقارنة منظومتي أو نظامي التراكم الهولندي والجنوي على الصعيد العالمي. في هذه المقارنة، يبدو استدخال تكاليف الحماية بوصفه التطور الذي مكَّن الطبقة الرأسمالية الهولندية من نقل السيرورات المنظومية للتراكم الرأسمالي خطوة أبعد مما استطاعت الطبقة الرأسمالية الجنوية أن تفعله. لكنه يبدو أيضاً كخطوة نحو الوراء في سيرورة التمايز بين منظمات الأعمال\ البزنس والمنظمات الحكومية.

لتعريف هوية هذه الحركة المزدوجة ـ نحو الأمام ونحو الوراء في الوقت نفسه ـ من الضروري البدء بتعريف السمات الرئيسية لنظام التراكم الجنوي

بالنسبة إلى النظام الڤينيسي. وكما عبر برودل عن ذلك، "[في] ڤينيسيا كانت الدولة هي كل شيء؛ في جنوة كان رأس المال هو كل شيء" (برودل ١٩٨٢: ٤٤٤؛ انظر أيضاً أبو لغد ١٩٨٩: ١١٤ وما بعد). ما سوف نفهمه بهذا التقسيم هو أنه في حين كانت قوة رأس المال في فينيسيا تستند بإحكام على الاعتماد على النفس وتنافسية الجهاز القسري للدولة، كان رأس مال جنوة يقف على قدميه وكانت قوة الدولة الجنوية، إذا جاز القول هكذا، معتمدة على أمزجة وقدرات رأس المال الجنوي. إن الاختلاف يمكن ملاحظته على مستويات مختلفة.

في الصراع على الأسواق، أو حتى دفاعاً عن المدينة نفسها، لم تكن قدرات الجمهورية الجنوية على صنع الحرب وصنع الدولة تنافسية. لم تكن جنوا قد خسرت الحرب مع فينيسا من أجل السيطرة على تجارة المشرق فحسب؛ بل بالإضافة إلى ذلك، "كانت جنوا تستسلم بشكل ثابت لقوى أخرى ... إما قسراً أو طوعاً أو بدافع الحيطة ... في حين أن فينيسيا ... بقيت منيعة، متنازلة للمرة الأولى فقط في عام ١٧٩٧، وبعدئذ إلى بونابارت". (برودل ١٩٨٤: ١٥٨).

إن ما كان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بهذا الضعف المتأصل للدولة الجنوية هو اعتمادها على رأس المال الخاص من أجل مالياتها وحتى من أجل القيام بوظيفتي صنع الدولة وصنع الحرب. لقد ذكرنا قبلاً الـ*moane* . كان الهام بالقدر نفسه بهذا الخصوص هي الـ compere، وهي قروض الدولة المؤمنة مقابل عائدات الحكومة. في عام ١٤٠٧، "دُمج الـ compereوالـ moaneمعاً في مصرف سان جيورجيو، الذي كان في الواقع دولة ضمن الدولة، أحد المفاتيح لسر الجمهورية وتاريخها المتناقض".(برودل ١٩٨٢: ٤٤٠).

لم يوجد وضع كهذا في ڤينيسيا. فهنا كانت الدولة مسيطرة بشكل حازم على مالياتها الخاصة، بعيداً عن الاعتماد على الروابط الخاصة لتنفيذ وظيفتي صنع الحرب وصنع الدولة، فقد كانت تتدخل بشكل فاعل في تزويد التجار الأفراد والروابط الخاصة بالبنية التحتية الأساسية التي كانوا يحتاجونها لتنفيذ أعمالهم

التجارية. " كانت منظومة شرطة السوق galere di mercato هي أحد هذه الإجراءات التدخلية من قبل الدولة الڤينيسية، وذلك بوحي من الأوقات العصيبة". كانت المنظومة تقوم على مراكب مبنية ومملوكة ومنظمة في قوافل دفاعية من قبل الحكومة لكنها مؤجرة للتجار بمزاد علني سنوي، بحيث كان "القطاع الخاص" قادراً على الاستفادة من المرافق التي بناها "القطاع العام". من خلال هذا المنظومة، وسعت فينيسيا بشكل مضطرد

((الشبكة المجسية tentacular التي حفظتها في البحر المتوسط، بذراع طويلة زائدة تمتد إلى بروغز ... بعد ١٣١٤، عندما تم إدخال شرطة فيناندرا galere di Finandra .... ربما كان [النظام] يعمل بكامل طاقته في نحو ١٤٦٠، عندما أدخلت الحكومة الفينيسية خط الشحن بالسفن المثير للفضول الذي نهض حد كبير على تجارة فينيسيا مع شمال أفريقيا، مانحا إمكانية الوصول إلى ذهب السودان.)) (برودل ١٩٨٤: ١٢٦ ـ ٧)

لكن هذا لم يكن كل شيء. فبالإضافة إلى ذلك، كانت الدولة الفينيسية ناشطة وفعالة إلى درجة قصوى في إجبار تدفقات السلع على المرور عبر فينيسيا:

((كان على كل تاجر ألماني أن يودع بضاعته في مقر معزول، مبنى التجار الألمان Fondaco dei Tedeschi، ويقيم في إحدى الغرف المجهزة، يبيع بضاعته تحت الأنظار المراقبة لوكلاء الحكومة Signoria ويستعمل عائدات الربح لشراء البضائع الفينيسية ... من الناحية الأخرى، كانت فينيسيا تحظر على تجارها أن يشتروا ويبيعوا مباشرة في ألمانيا. كنتيجة لذلك، كان الألمان ملزمين بالمجيء إلى فينيسيا شخصياً لشراء القماش والقطن والصوف والحرير والتوابل والفلفل والذهب ... يسلمون إلى تجار فينيسيا الحديد والخردوات والمنسوجات القطنية... ومنذ منتصف القرن الخامس عشر فصاعداً، كميات أكبر فاكبر من العملة الفضية.)) (برودل ١٩٨٤: ١٢٥)

لم تكن لدى الحكومة الجنوية الإرادة ولا القدرة على فرض هذه الأنواع من التقييد على نشاطات تجارها ونشاطات التجار الأجانب. إن الحرية الأكبر

للتعاملات التي سمحت بها قد جذبت بعض المشترين الألمان، لكن "الألمان لم يستطيعوا إيجاد شيء هناك لم يستطيعوا ايجاده أيضاً في فينيسيا، التي كانت قد أصبحت ضرباً من مستودع شامل للعالم كما ستكون أمستردام، على صعيد أكبر، في قرن لاحق. فكيف استطاعوا مقاومة راحة وإغراء مدينة في قلب اقتصاد العالم؟ (برودل ١٩٨٤: ١٢٥)

من وجهات النظر هذه كلها، يبدو نظام فينيسيا للتراكم المتمركز حول الدولة أنه كان أكثر نجاحاً إلى حد بعيد من نظام جنوا المتمركز حول رأس المال. وقد كان هذا صحيحاً بالتأكيد في المدى القصير، مع الأخذ في الاعتبار أن القرن، في هذه الأمور، هو "مدى قصير" أكثر مما كان يعتقد جوزف شومبيتر. أما في المدى الطويل، فلم يكن الفينيسيون بل الجنويون هم الذين استمروا في تحفيز ومراقبة والاستفادة من دورة التراكم الرأسمالي الأولى الشاملة للعالم. وهذا يأخذنا إلى اختلاف كبير آخر بين نظامي التراكم.

إن نجاح النظام الفينيسي للتراكم بالذات، مجتمعاً مع حقيقة أن هذا النجاح كان يستند إلى قوة الدولة، قد عزز الانطواء الذاتي للرأسمالية الفينيسية وافتقارها إلى الدافع التجديدي. ففي فينيسيا، كانت التشخيصات الرئيسية لرأس المال تنحو إلى أن تكون أو تصبح محدودة ومتطلعة إلى الداخل. كان الصيارفة ورجال المال " منهمكين بالكامل في نشاط السوق الفينيسية ولم يكن يغريهم النقل الممكن لأعمالهم إلى العالم الخارجي والتفتيش عن زبائن أجانب".(جينو لوزاتو، في: برودل ١٩٨٤: ١٣١)

إن الدافع التجديدي الرئيسي للرأسمالية الإيطالية الشمالية لم يأت من فينيسيا إلا في صنع الدولة وصنع الحرب. ففي الصناعة والصيرفة وتشكيل الشركات الكبيرة، كانت المبادرة قد جاءت بشكل تقليدي من فلورنسا ودول مدن توسكانيا الأخرى. في افتتاح خطوط تجارة جديدة، بما فيها الخطوط الجديدة التي أضافتها الحكومة الفينيسية إلى منظومة الشرطة galere، كانت المبادرة قد

جاءت من الجنويين. وإن فينيسيا، التي لم تفسدها الحروب الطبقية الطويلة كما أفسدت فلورنسا، أو بالنزاع الذي لا نهاية له، أو بانعدام الأمن المتجذر عميقاً في تجارتها وعلاقات القوة مع العالم الأوسع التي كانت تعمل ضمنه كما كانت كل من فلورنسا وجنوا:

((كانت مكتفية بالاستقرار على الطرائق المجربة والموثوقة... فقد كانت منذ البداية مأسورة بمنطق نجاحها الخاص. كان الدوجي doge [الحاكم] الحقيقي لفينيسيا، الواقف بالمرصاد لكل قوى التغيير، يمثل ماضي المدينة الخاص، السوابق التي كان يتم الرجوع إليها كما لو كانت ألواح القانون. والظل الذي يحوم فوق عظمة فينيسيا كان ظل عظمتها ذاتها.)) (برودل ١٩٨٤: ١٢٣).

في تباين حاد مع هذا النمط، كانت الرأسمالية الجنوية عرضة لدفع طارد مركزي وتجديدي قوي، اشتد مع تفكك الإمبراطورية العسكرية ـ التجارية الجنوية في منطقتي البحر المتوسط والبحر الأسود:

((كانت [جنوا] تصنع البضائع، لأجل الناس الآخرين، ترسل الشحن بالسفن، لأجل الناس الآخرين؛ كانت تستثمر، لكن في أمكنة أخرى... لكن كيف كان يُحمى أمن وربحية [رأس المال الجنوي] في العالم الخارجي؟ لقد كان هذا هم جنوا الدائم: كان عليها أن تعيش إلى الأبد موجودة هنا qui –vive، مجبرة على اتخاذ المخاطر وفي الوقت نفسه ممارسة الحذر الكبير... مرة تلو المرة غيرت جنوا النهج، متقبلة في كل مناسبة الحاجة إلى تحول آخر. وهي تبني إمبراطورية أجنبية تلو الأخرى لفائدتها الخاصة، ثم تتخلى عنها حالما تصبح غير صالحة للتشغيل أو غير صالحة للسكنى، تستنبط وتخلق أخرى، ... هكذا كان مصير جنوا، مخلوق هش ومقياس زلازل فائق الحساسية، ترتعش إبرته كلما كانت هناك تحركات في بقية العالم. وحش ذو ذكاء ـ وذو قلب قاس إذا دعت الضرورة ـ ألم تكن جنوا محكوماً عليها أن تأكل أو تؤكل؟(برودل ١٩٨٤: ١٦٢ ـ ٣)

مثلما كانت قوة فينيسيا المتأصلة في صنع الدولة وصنع الحرب هي نقطة ضعفها، كذلك كان ضعف جنوا في هذين النشاطين هو نقطة قوتها. في مسعى للتغلب على المنافسة الفينيسية أو لأنها كانت قد هزمت التجار الجنويين، فقد شقوا طريقهم إلى كل ركن من اقتصاد العالم الأوروبي، وفتحوا خطوط تجارة جديدة داخل وخارج حدوده الجغرافية. في بداية القرن الخامس عشر، كانت لديهم مستوطنات في القرم وتشيوس وشمال إفريقية وإشبيلية ولشبونة وبروغز. وذلك حتى بالرغم من أنهم خسروا مواقعهم التجارية في القرم لصالح الإمبراطورية العثمانية في عام ١٤٧٩، قبل وقت طويل من إنشاء أعمالهم التجارية في أنتويرب ـ المستودع المركزي للتجارة العالمية الآيبيرية ـ وفي ليون. **(**برودل ١٩٨٢**:** ١٦٤؛ ١٩٨٤**:** ١٦٤**).**

كنتيجة لذلك، باتت الطبقة الرأسمالية الجنوية تتحكم بشبكة تجارية ومالية كوزموبوليتية ذات صعيد ومدى غير مسبوقين ولا مثيل لهما. وأينما كان الجنويون ينشئون الأعمال كانوا "أقلية" لكنهم كانوا، كما يعلق برودل، أقلية تشكل شبكة صلبة وجاهزة:

((كان التاجر الإيطالي الذي وصل خالي اليدين إلى ليون يحتاج فقط إلى طاولة وطلحية ورق ليبدأ العمل، الذي أدهش الفرنسيين. لكن هذا لأنه كان بمقدوره أن يجد في المكان زملاءه الطبيعيين والمخبرين، أبناء البلد الزملاء الذين سوف يشهدون لصالحه، والذين كانوا في تماس مع كل المراكز التجارية الأخرى في أوروبة ـ باختصار كل شيء يؤدي إلى بناء ثقة التاجر التي بغير ذلك سوف يستغرق سنوات وسنوات لاكتسابها.**)) (**برودل ١٩٨٢ ـ ١٦٧**)** .

لم يكن التجار الجنويون الوحيدين الذين كانوا يشغلون ويتحكمون بشبكات كاملة من هذا النوع. فكما لاحظنا سابقاً، كانوا جماعة واحدة فقط من بضع جماعات أعمال مغتربة منظمة في "أمم" معترف بها على هذا النحو من قبل جماعات الأعمال الأخرى ومن قبل حكومات الأمكنة التي كانوا يقيمون فيها.

بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك شبكات اليهود والأرمن، وشبكات التجار الشتانية الأخرى التي لم يكن معترفاً بها كـ"أمم". لكن بسبب التاريخ الطويل للجنويين في بناء إمبراطورية تجارة تلو الأخرى، فإن شبكاتهم التجارية والمالية العابرة للدول قد منحتهم مزية تنافسية واضحة، ليس فقط على "الأمم" الأخرى العابرة للدول، بل أيضاً على منافسيهم الفينيسيين الذين كانوا واضحين بغيابهم في هذا النوع من التشبيك العابر للدول.

باختصار، في سياق الصراع التنافسي القرني الذي يضع الواحد في مقابل الآخر، تطور نظاما التراكم الفينيسي والجنوي وفق مسارين متباعدين، تبلورا في القرن الخامس عشر إلى شكلين أوليين متضادين من التنظيم الرأسمالي. فقد باتت فينيسيا تشكل النموذج البدئي لكل الأشكال المستقبلية" لرأسمالية الدولة (الاحتكارية)"، في حين باتت جنوا تشكل النموذج البدئي لكل الأشكال المستقبلية "للرأسمالية الكوزموبوليتية (المالية)". إن الاتحاد والتضاد الدائمي التغير لهذين الشكلين التنظيميين، وقبل كل شيء، صعيدهما وتعقيدهما دائمي الازدياد المرتبطين بـ"استدخال" وظيفة اجتماعية تلو الأخرى، تشكل السمة المركزية لنشوء الرأسمالية التاريخية كمنظومة عالمية.

تكشف مقارنة دورتي التراكم المنظوميتين المرسومة على هذا النحو حتى الآن، منذ البداية، أن نشوء الرأسمالية التاريخية كمنظومة عالمية لم يجر بطريقة خطية، أي، عبر سلسلة من الحركات البسيطة نحو الأمام التي تمت في أثنائها الإطاحة بالأشكال التنظيمية القديمة مرة وإلى الأبد من قبل الأشكال الجديدة. بالأحرى، كانت كل حركة نحوالأمام قائمة على إحياء أشكال تنظيمية أطيح بها سابقاً. لهذا، في حين كانت دورة التراكم الجنوية تقوم على إطاحة رأسمالية الدولة الفينيسية (الاحتكارية) من قبل تحالف الرأسمالية الكوزموبوليتية الجنوية (المالية) مع الإقليمية الآيبيرية، فقد أطيح بهذا التحالف نفسه في وقت لاحق عن طريق الإحياء الهولندي لرأسمالية الدولة (الاحتكار) في شكل جديد وموسع وأعقد.

هذه الحركة المزدوجة ـ نحو الأمام ونحو الوراء بآن معاً ـ تعكس الطبيعة الذاتية التحديد والجدلية لكل التجديدات التنظيمية التي دفعت، تاريخياً، سيرورات التراكم الرأسمالي على صعيد عالمي نحو الخارج ودفعتها قُدُماً في المكان والزمان. هكذا، في القرن الخامس عشر دخل الجنويون في علاقة تبادل سياسي عضوية مع المنظمات الإقليمية الآيبيرية بوصفها الطريقة الأكثر معقولية ـ إن لم تكن الوحيدة ـ التي يتم فيها الالتفاف على الحدود المفروضة على توسع رأسمالهم بإطباق شبكات القوة العثمانية والفينيسية والآراغونية ـ الكاتالانية على تجارتهم؛ وكانت حجتنا هي أن مسار هذا الفعل كان ناجحا إلى درجة عالية. إلى هذا سنضيف أن ثمن هذا النجاح كان مزيداً من إضعاف قدرات الحكومة الجنوية على صنع الدولة وصنع الحرب. هذا الإضعاف، بدوره، ترك الرأسمالية الكوزموبوليتية الجنوية (المالية) رهينة للنزعات الإقليمية وقدرات حلفائها الآيبيريين وعرضة لانبعاث رأسمالية الدولية (الاحتكار) بأشكال أكثر تعقيداً وقوة.

كان الإضعاف المطلق والنسبي للرأسمالية الكوزموبوليتية الجنوية النتيجة الحتمية طويلة الأمد لـ "تقسيم العمل" المتأصل في التبادل السياسي بين رأس المال الجنوي والدول الآيبيرية. كانت مزية هذا التبادل هي أن كل واحد من الشريكين استطاع أن يتخصص في أداء تلك الوظائف التي كان مهيأً لأجلها على النحو الأفضل، في حين يعتمد على الشريك الآخر من أجل أداء الوظائف التي كان مهيأً لأجلها على النحو الأسوأ. من خلال هذا التبادل وتقسيم العمل، استطاع الحكام الآيبيريون أن يحشدوا شبكة التجارة والمالية الكوزموبوليتية الأكثر تنافسية والأكثر قوة الموجودة دعماً لمساعيهم الإقليمية، في حين استطاع الصيارفة التجار الجنويون أن يحشدوا جهاز صنع الدولة والحرب الأكثر تنافسية وقوة الموجود دعماً لمساعيهم الرأسمالية.

مهما كانت تأثيرات تقسيم العمل هذا على استعدادات وقدرات الحكام الآيبيريين، ـ مع أن هؤلاء لا داعي لأن يقلقونا هنا ـ فإن تأثيره على الطبقة

الرأسمالية الجنوية هو حثها على "استخراج" externalize أكثر لتكاليف الحماية. هذا معناه، بدلاً من أن يصبح الجنويون معتمدين على الذات وتنافسيين في نشاطات صنع الدولة وصنع الحرب التي كانت ضرورية لحماية تجارتهم بشكل فعال، أصبحوا مفرطي الاعتماد على أي "ركوب مجاني" free ride أمكنهم أن يعتصروه من الجهاز الدفاعي لشركائهم الآيبيريين. كانت هذه تبدو طريقة جيدة للإقتصاد economize في التكاليف وكانت كذلك بالفعل. في الحقيقة، ربما كان هذا الاستخراج لتكاليف الحماية هو العامل الأهم الوحيد في نجاح الجنويين في تحفيز ومراقبة والتربح من دورة التراكم المنظومية التي سميناها باسمهم.

مع ذلك، كان استخراج تكاليف الحماية أيضاً المحدد الرئيسي لهذا النجاح، لأن الجنويين كانت لديهم سيطرة قليلة أو معدومة على الاتجاه الذي كان يأخذهم فيه "الركوب المجاني" الذي كانت توفره الدول الآيبيرية. باتأكيد، استطاع الجنويون أن يقفزوا عن "قارب" الحكام الآيبيريين حالما لم يعد البقاء على متنه مربحاً ـ كما فعلوا عندما انسحبوا من التجارة في عام ١٥٥٧ أو عندما قطعوا منظومة معارض بياسنزا في أواخر عشرينيات القرن السابع (١٦٢٠). لكن هذا بالضبط كان حد الرأسمالية الكوزموبوليتية الجنوية. لقد كانت تقلبيتهم التقليدية في القفز على وعن مشاريع بعينها قد مكنتهم من التربح من المشاريع التي نظمها الآخرون، لكنها في الوقت نفسه حدت من قدرتهم على التأثير، ناهيك عن تحديد، على استراتيجية وهيكلية كل مشروع على حدة ومجتمعة كانوا يتربحون منها.

إن الاستخراج المتزايد والكامل في النهاية لتكاليف الحماية كان المحدد الرئيسي لنظام التراكم الجنوي. لقد أصبح هذا واضحاً حالما بدأ نظام التراكم الهولندي يتجاوز في النمو الأبعاد الإقليمية ليصبح منظومة عالمية حقيقية. لأن قوة هذا النظام بالمقارنة مع، وبالنسبة إلى، النظام الجنوي كانت الاستدخال الكلي لتكاليف الحماية ضمن القوة الفاعلة للتراكم الرأسمالي.

كان النظام الهولندي، مثل النظام الفينيسي، متجذراً منذ البدء في اعتماد على الذات وتنافسية أساسيين في استعمال القوة والتحكم بها. لقد كان هذا هو ما مكّن الطبقة الرأسمالية الهولندية من توطيد وإعادة إنتاج سيطرتها الحصرية على التجارة البلطيقية واستكمال أرباح هذه التجارة باعتصار مالي معكوس على إسبانيا الإمبراطورية من خلال النهب ـ المصادر "الأصلية" للتراكم الرأسمالي، الطراز الهولندي. كانت حجتنا هي أن إعادة الإنتاج المضخمة لهذا النمط من التراكم كانت تقوم على إستراتيجية ثلاثية الشُعب حولت أمستردام بنجاح إلى الانتربوت المركزي للتجارة والمالية العالية العالميتين وأوجدت الشركات المجازة المغفلة المساهمة. لرسم خطوط إستراتيجية التراكم هذه، شددنا على سيرورة التسبب الدائري والتراكمي التي كان النجاح من خلالها في أي مجال يولد النجاح في المجالين الآخرين. إلى ذلك يجب أن نضيف الآن أن النجاح في كل واحد من هذه المجالات الثلاثة على حدة ومجتمعة قد استند على استدخال سابق ومتواصل لتكاليف الحماية من قبل الطبقة الرأسمالية الهولندية المنظمة في الدولة الهولندية.

سواء في تحويل المرور من أنتويرب إلى أمستردام أو في تعزيز التفوق التجاري الهولندي، كان الاعتماد على النفس والتنافسية للجهاز القسري للدولة الهولندية مكوناً أساسياً في نظام التراكم الهولندي مثلما كان في النظام الفينيسي:

((كانت الدولة الهولندية ... هي التي سدت مصب نهر شلت Scheldt بعد عام ١٥٨٥، مؤدية إلى شلل أنتويرب، والتي أجبرت إسبانيا، في عام ١٦٤٨، على قبول التقييدات على كل من شلت والساحل الفلمنكي، بالإضافة إلى منح الهولنديين شروطاً تجارية تفضيلية في إسبانيا نفسها. لقد كانت الدولة الهولندية الاتحادية هي التي أجبرت الدانمارك على إبقاء المضيق مفتوحاً ومكوس [رسوم] المضيق منخفضة... في عام ١٦٥١ كانت إنكلترا تلجأ إلى الاستعمال المتعمد للقوة لتعطيل التجارة الهولندية؛ وحدها جهود الدولة الهولندية منعت إزالة سفن الشحن الهولندية من البحار ... الأهم من ذلك، لم يكن بمقدور الهولنديين

أن يفرضوا تفوقهم التجاري في آسية وغرب أفريقية، وبشكل أكثر تقطعاً، في البحر الكاريبي والبرازيل لو لم يكن البرلمان الهولندي States Generalقد أنشأ وسلح المنظمات السياسية ـ التجارية ذات المدى والموارد غير المسبوقة ليس فقط فيما يتعلق بصعيد عملياتها البزنسية بل أيضا فيما يتعلق بقوتها العسكرية والبحرية.)) (ايزرايل ١٩٨٩: ٤١١).

كان النجاح الهولندي في هذه المجالات في حد ذاته شرطاً كافياً لانحدار التفوق الجنوي في المالية العالية. مع ذلك، حتى هنا، لعب اعتماد الهولنديين على الذات وتنافسيتهم في استعمال القوة والتحكم بها دوراً مباشراً في ضمان أن الهولنديين، وليس أحداً آخر، سيكونون الوريث للجنويين:

((كانت إسبانيا تحتاج إلى نظام يعول عليه من أجل نقل أموالها. فالحل الجنوي، الذي يقوم على تحويل الأموال بواسطة الكمبيالات، وهو ترتيب أنيق لكنه يعتمد على السيطرة على شبكة دولية للمدفوعات، قد خلفه الحل السهل لتعيين ناقلين [للأموال] من نفس الأشخاص الذين كانت إسبانيا تخشى قرصنتهم وأعمالهم الحربية وهجماتهم في البحر. بعد عام ١٦٤٧ أو ١٦٤٨، من دواعي السخرية المطلقة، كانت الفضة الإسبانية الضرورية جداً لإدارة والدفاع عن المقاطعات الجنوبية للبلدان المنخفضة تُنقل ليس بالسفن الإنكليزية بل بالسفن الهولندية ـ ربما حتى قبل توقيع اتفاقية سلام مونستر المنفصلة.)) (برودل ١٩٨٤: ١٧٠).

في الوقت نفسه تقريباً، نجد دليلاً آخر وحتى أكثر مباشرة على المزايا الأكبر للاعتماد على الذات والتنافسية في استعمال والتحكم بالعنف بالنسبة إلى مزايا البراعة والتعقيد التجاريين. إن الجنويين، الذين طُردوا من مركز المالية العالية، أنشأوا في عام ١٦٤٧ شركة الهند الشرقية *Compagnia delle Indie Orientali* الخاصة بهم، وبحركة ذكية كانت تهدف بشكل مفترض إلى تقليل تكاليف التشغيل بالإضافة إلى تقليل مخاطر الإجراءات المضادة الهولندية العدوانية،

استأجروا سفناً وبحارة هولنديين، وأرسلوهم إلى الإنديز الشرقية. مع ذلك،"ردت شركة VOC"، التي لم تتأثر إطلاقاً بهذه الحركة،" باحتجاز السفن واعتقال الرجال الهولنديين، وإعادة الجنويين إلى وطنهم". (ايزرايل ١٩٨٩: ٤١٤، مقتبس لدى هايتسما مولير).

إن استدخال تكاليف الحماية قد مكن الهولنديين من دفع السيرورات المنظومية للتراكم الرأسمالي أبعد بكثير مما فعلته الإستراتيجية الجنوية أو كان بمقدورها أن تفعله لاستخراج تكاليف الحماية. بالتأكيد، مثلما كان الجنويون قد قفزوا إلى "قوارب" الآخرين، كذلك "كان الهولنديون عموماً يدوسون بأحذية رجال آخرين." (برودل ١٩٨٤: ٢١٦). على وجه الخصوص، إذا استطاع الهولنديون، خلافاً للفينيسيين قبلئذ بقرنين، أن يحولوا تفوقهم التجاري الإقليمي بسرعة وبنجاح إلى تفوق تجاري ومالي عالمي، فقد كان ذلك لأن آخرين قد أنشؤوا قبلاً خطاً بحرياً مباشراً إلى الإنديز الشرقية. الأكثر من ذلك، أن هؤلاء الـ "آخرين" كانوا قد أصبحوا أعداء، ومنذ البداية كان التوسع في المحيط الهندي والمحيط الأطلنطي قد خطط له ونفذه الهولنديون كامتداد في المكان والزمان لكفاحهم ضد إسبانيا الإمبراطورية، كما شهدت على ذلك حقيقة أن مواثيق شركة الـ VOC وشركة الهند الغربية الهولندية (WIC)، قد أكدت من بين غاياتها الرئيسية هدف مهاجمة قوة إسبانيا والبرتغال وهيبتهما وعائداتهما.

لكن هذا العداء تجاه القوة الآيبيرية هو بالضبط ما ميز التوسع التجاري الهولندي عن التوسع التجاري الجنوي، ومكن الأول من الدفع بالسيرورات المنظومية للتراكم أبعد بكثير مما استطاع الثاني. لأن الهولنديين، بأخذ التنظيم السياسي للفضاء التجاري بأيديهم، استطاعوا أن يجعلوا منطق الفعل الرأسمالي يؤثر على تكاليف الحماية في العالم خارج الأوروبي.

كانت هذه النزعة هي الأكثر وضوحاً في المحيط الهندي، حيث كان البرتغاليون قد حملوها معهم قبل وبعد اندماجهم في الإمبراطورية الإسبانية في

ستينيات القرن السادس عشر (١٥٦٠). هنا، كما في أمكنة أخرى، كان المشروع البرتغالي يحمل علامات الحماس والتعصب الدينيين اللذان دفعا الحكام الآيبيريين إلى القيام بالتوسع إلى ما وراء البحار في المقام الأول:

((إن التراث الصليبي للبرتغاليين، والأصولية والقوة التي لاتعرف المساومة لبعثاتهم التبشيرية، قد أعاقت بشدة مساعيهم التجارية والدبلوماسية. ففي منطقة كان الإسلام فيها هو الدين السائد وكان ينتشر بسرعة بين الشعبين الهندوسي والوثني، كان البرتغاليون غالباً ما يجدون أنفسهم متورطين مقدماً في العداء الديني، في أمكنة ستكون مصالحهم فيها مخدومة بشكل أفضل عن طريق المعاهدات التجارية)). (باري ١٩٨١: ٢٤٤)

على نحو أكثر أهمية، كانت النزعات الإقليمية التي ميزت الحكام الآيبيريين قد دفعت البرتغاليين في جنوب آسية لينتشروا بشكل متباعد، ليرفعوا بدلاً من أن يخفضوا تكاليف الحماية في المنطقة، ويجعلوا أنفسهم مكشوفين لوصول منافسين أكثر "اقتصاداً" من أوروبة. بالسيطرة على مصادر الإمداد، بتدمير السفن العربية، وبزيادة مخاطر الأسْر على التجار المحليين عموماً، كان البرتغاليون قد رفعوا بشكل كبير تكاليف الحماية لخط البحر الأحمر، وبذلك نجحوا لبعض العقود في خلق مصاعب شديدة لمنافسيهم العرب والڤينيسيين [البنادقة]:

((لكن في الوقت نفسه كان الملك البرتغالي قد خلق لشركة تجارة التوابل الخاصة به بعض تكاليف الحماية المرتفعة أيضاً، تكاليف تخويف الأمراء الهنود، الاستيلاء على مواقع التجارة، والحفاظ على السيطرة البحرية على المحيط الهندي ... ففي محاولة لقطع خط البحر الأحمر كان قد أخذ على عاتقه تكاليف حماية مرتفعة من أجل مشروعه. لم يتمكن لاحقاً من تخفيض أسعار التوابل بشكل كبير وظل يغطي تكاليفه الخاصة.)) (لين ١٩٧٩: ١٧ـ١٨)

كنتيجة لذلك، لم يغلق خط البحر الأحمر بشكل كامل. في الحقيقة، بعد إعادة التنظيم استجابة للتنافس الجديد، نجح العرب والفينيسيون في استرجاع

الكثير من الأرض التي خسروها لصالح البرتغاليين. بهذا كان من الممكن أن يكون قد ساعدهم تماسك الإمبراطورية العثمانية، التي لم تفرض الضرائب ببساطة فقط، بل شجعت أيضاً التجارة عبر مناطق سيطرتها بتوفير الأمن في موانئها وخطوطها البرية، ببناء وصيانة الطرق والفنادق، بالسماح بحرية تجارة معتبرة للتجار المحليين، وبالتعاون مع التجار الأجانب. (كاسابا ١٩٩٢: ٨) سواء ساعد تماسك الإمبراطورية العثمانية أم لا، فقد استمرت المنتجات الشرقية تُنقل بكميات كبيرة عن طريق الخطوط القديمة، "وبالرغم من أن البرتغاليين كانوا يغيرون بشكل متقطع على هذه التجارة، فإنهم لم يستطيعوا منعها". (باري ١٩٨١: ٢٤٩).

هكذا أجبر البرتغاليون على "أن [يجدوا] مكانهم، ليس كإمبراطورية غازية، بل كإحدى القوى البحرية المتنافسة والمتحاربة الكثيرة في البحار الضحلة للأرخبيل [الإندونيسي]" (باري ١٩٨١: ٢٤٢). إن شحنها بالسفن في المحيط الهندي قد بقي "خيطاً آخر في قاعدة التجارة القائمة بين الموانئ المالايو ـ إندونيسية". (بوكسر ١٩٧٣: ٤٩)). إن نظامهم، "القائم على الحرب والقهر والعنف، لم يؤشر في أي نقطة على مرحلة من "التطور الأرقى" من أجل التجارة الأسيوية. (فان لور ١٩٥٥: ١١٨) ضمن كوكبة قوى المحيط الهندي، فإن موقع البرتغاليين بوصفهم الأول بين متكافئين primus inter pares، بالإضافة إلى ربحية تجارتهم، قد اعتمدا بشكل حصري على قوتهم البحرية المتفوقة. "إن ظهور عدو في المياه الشرقية يمكنه أن يهزمهم في البحر سوف يضر بقوتهم وتجارتهم بشدة. كان الأتراك قد حاولوا بضع مرات وفشلوا. في النهاية كان عدو أوروبي [الـVOC] هو الذي نجح." (باري ١٩٨١: ٢٤٩)

كانت قدرة الـ VOC على هزيمة البرتغاليين في البحر شرطاً ضرورياً لكنه ليس كافياً بأي شكل من الأشكال للدمج المربح للإنديز الشرقية، أو أجزاء منها، في الإمبراطورية التجارية الهولندية. سرعان ما تحقق الهولنديون من أن التوسع

المربح لتجارتهم في المحيط الهندي كان يتطلب إعادة هيكلة كبرى للشبكات المحلية للتجارة والسلطة:

((كانت التوابل رخيصة ووافرة في كل مكان من الجزر. كان ثمة مصادر بديلة كثيرة للإمداد، وطرق كثيرة للشحن بالسفن إلى الهند والشرق الأدنى وأوروبة. لو كانت الشركة الهولندية ستصبح مرة أخرى بين ناقلين متنافسين كثيرين، لكانت النتيجة أن ترفع الأسعار في إندونيسيا وربما ستتخم السوق الأوروبية. لضمان إمداد رخيص ومنتظم في الشرق وسعر عالي ثابت في أوروبة، فقد كان الاحتكار ضرورياً. لا يمكن إنجاز ذلك فقط بفعل ما كان البرتغاليون قد فشلوا في فعله؛ بالتحكم بكل المصادر الرئيسية للإمداد.**))** **(**باري ١٩٨١**:** ٢٤٩ ـ ٥٠**)**

كان خلق شروط عرض وطلب مؤاتية للتوسع المربح للـ VOC في الإنديز الشرقية ينطوي على مجال واسع من الأعمال العسكرية والغزوات الإقليمية. كان البعض منها يهدف إلى استئصال المصادر البديلة للإمداد، كما في حالة جزر ملقة، حيث كانت أشجار كبش القرنفل تقتلع بشكل متعمد، أو حالة كوتشين في الهند، التي تم احتلالها لمنع المنافسة من إنتاج قرفة أدنى جودة لكن أرخص. وكان البعض منها يهدف إلى تحفيز وتعزيز التخصص بين الجزر المختلفة، كما في حالة أمبوينا، التي أصبحت جزيرة القرنفل، وحالة جزر الباندا، التي أصبحت جزر جوز الطيب والتابل المستخرج من قشرته mace، وحالة سيلان، التي أصبحت جزيرة القرفة. البعض منها كان يهدف إلى استبعاد المنافسين عن مصادر االإمداد التي لا يمكن التحكم بها مباشرة، كما في حالة سلطنة بانتان من جاوة، التي أصبح فلفلها احتكاراً هولندياً وكانت موانئها مغلقة في وجه الأجانب الآخرين، بينما كان البعض يهدف إلى إزالة المراكز الفعلية أو المحتملة لتبادل السلع، كما في حالة مضيق المكسَّر Macassar في سولاويسي، التي أخذت بالقوة لمنعها من أن تصبح قاعدة للتجارة الحرة بالتوابل. **(**باري ١٩٨١**:** ٢٥٠ ـ ٢؛ برودل ١٩٨٤**:** ٢١٨**)**

في هذه الأمثلة وغيرها، كان سجل الوحشية الهولندية في استعباد الشعوب الأصلية (حرفياً ومجازياً) أو في حرمانها من وسائل معيشتها، وفي استخدام العنف لكسر مقاومتها لسياسات الشركة (VOC)، يضاهي أو حتى يتفوق على المعايير السحيقة التي وضعها الآيبيريون الصليبيون في أنحاء العالم خارج الأوروبي. لكن هذه الوحشية كانت داخلية بالفعل بالنسبة إلى منطق العمل ودعمت الربحية، بدلاً من أن تقوضها:

((إن المؤرخ، بدلاً من أن يرعبه هذا السجل من الوحشية، لا يسعه سوى أن تسليه الشبكة المحسوبة وفوق العادية والخيالية أحياناً من المشتريات والشحنات والمبيعات والمبادلات المتداخلة. إن التوابل الممتازة قد وجدت سوقاً جاهزة ليس في هولندا فقط: فقد كانت الهند تستهلك ضعفي ما كانت تستهلكه أوروبة، وفي الشرق الأقصى كانت التوابل عملة تبادل مرغوبة، المفتاح الذي فتح أسواقاً كثيرة، مثلما كان القمح وساريات سفن بحر البلطيق في أوروبة.)) (برودل ١٩٨٤: ٢١٨ـ ٩)

هكذا جمعت الـ VOC ما كان البرتغاليون قد جلبوه قبلئذ إلى المحيط الهندي (قوة بحرية متفوقة وصلة تنظيمية مباشرة مع الأسواق الأوروبية لأجل المنتجات الشرقية) مع ما كان مفقوداً من المشروع الآيبيري: أي، الهوس بالربح و"الاقتصاد" economizing، بدلاً من الهوس بالحرب [الصليبية]؛ التفادي المنهجي للتورطات العسكرية والاكتسابات الإقليمية التي لم يكن لها تبرير مباشر أو غير مباشر في "تحقيق الحد الأعظمي من الربح"؛ وتورط منهجي بالقدر نفسه في أي نشاط (دلوماسي، عسكري، إداري، الخ.) كان يبدو الأفضل ملاءمة للاستيلاء والسيطرة على الإمدادات الأكثر إستراتيجية لتجارة المحيط الهندي. في هذه المقارنة مع المشروع البرتغالي، فإن الـ VOC لم تستدخل بقدر ما اقتصدت على تكاليف الحماية. لقد قلصت التورطات التي لم تدر عائدات مالية مرضية، واستكملت القدرة المنظورة والمكلفة لجهازها المستخدم للعنف، والمتحكم

بالعنف بالقدرة اللامرئية وذاتية التمويل، حالما يتم اكتسابها، التي أثمرتها السيطرة الحصرية على إمدادات التوابل الممتازة من منطقة المحيط الهندي.

بهذه الطريقة، "ضاعفت" الـVOC في المحيط الهندي رأسمالية الدولة (الاحتكار) التي كانت نخبة التجار الهولندية قد طبقتها بنجاح قبلئذ في أوروبة. في المحيط الهندي، كما في أوروبة، كان السلاح الحاسم الذي استعمله الهولنديون بشكل بارع في الصراع من أجل الثروة والسلطة هو السيطرة الحصرية على إمداد استراتيجي إقليمياً ـ القمح والمخزونات البحرية في التجارة البلطيقية، التوابل الممتازة في تجارة المحيط الهندي. وفي كلي الحالتين، كان اكتساب هذه السلطة الحصرية والاحتفاظ بها يقومان على حشد جهاز صنع الحرب وصنع الدولة المعتمد على الذات والتنافسي.

لقد كان هذا التضاعف لرأسمالية الدولة (الاحتكارية) هو الذي مكن نخبة التجار الهولنديين، المتربعة على القمم القيادية للدولة الهولندية ولشركة VOC "نظيرة الدولة" parastatal، من أن تدفع السيرورات المنظومية للتراكم الرأسمالي أبعد مما كانت الرأسمالية الكوزموبوليتية (المالية) لنخبة التجار الجنويين قادرة على فعله. ومثل الجنويين وخلافاً للفينيسيين، شب الهولنديون عن طوق التجارة الإقليمية لـ "يعظموا" [يحققوا الحد الأعظمي] الأرباح على صعيد عالمي. لكنهم، مثل الفينيسيين وخلافاً للجنويين، لم يستخرجوا تكاليف الحماية أبداً وهكذا استطاعوا أن يفرضوا منطقاً مقتصداً على التوسع التجاري في العالم خارج الأوروبي.

مع ذلك، مرة أخرى، كانت [نقطة] القوة الرئيسية لنظام تراكم (الهولندي، في هذه الحالة) بالنسبة إلى النظام الذي أطاحه (الجنوي) هي أيضاً [نقطة] ضعفه الرئيسية بالنسبة إلى القوى التي أوجدها (المركنتيلية). هذا التناقض وجد أوضح وأهم تعبير عنه في النتيجة غير المقصودة والمفارقة للنجاح الهولندي في الإنديز الشرقية. كان الهولنديون قد دخلوا إلى المحيط الهندي

مقسمين لأنفسهم وللآخرين بأنهم سوف يتمسكون بالتجارة ويتجنبون تبديد طاقاتهم في الغزو الإقليمي ـ تبديد كانوا يردونه إلى انحدار الثروة والقوة البرتغاليتين. لكنهم في نهاية المطاف "وجدوا أنفسهم ... يكتسبون أرضاً فعلية أكثر بكثير مما سبق للبرتغاليين أن امتلكوا". (باري ١٩٨١: ٢٤٩ ـ ٥٠). من ناحية، كانت هذه الاكتسابات الإقليمية نتيجة مباشرة لإعادة هيكلة شبكتي التجارة والسلطة اللتين وطدت من خلالهما شركة VOC سيطرتها الحصرية على التوابل الممتازة، وبوصفها هكذا، كانت جزءاً لا يتجزأ من مساعي التجارة المربحة. ومن ناحية أخرى، مع ذلك، كانت نتيجة لتطورات غير مخططة حولت الـ VOC تدريجياً إلى إمبراطورية مصغرة محلية وببعض الطرق إقليمية.

كلما نجحت الـ VOC في تحقيق الربح، أصبحت أكثر قوة فيما دعاها رافي بالات (١٩٨٨) Ravi Palat بـ"المنظومة الدولية" للمحيط الهندي. هذه القوة المتنامية عززت حريتها في العمل ليس فقط بضبط شروط العرض والطلب لتجارتها، بل في فرض الأتاوة بالشكل غير المقنَّع لـ "المخاطر غير المتوقعة " (أتاوات في نوعها) أو بالشكل المستتر لـ " التسليمات الإجبارية" (عقود تجارية محابية بشكل استثنائي للـ VOC). تدريجياً، بات هذان المصدران للدخل الحكومي يؤمنان مجمل دخلها، وكانا يُخلطان بعضهما ببعض بشكل متزايد وبعائدات التجارة العادية. (باري ١٩٨١: ٢٥٤)

كانت الحماية وإعادة الإنتاج المكبرة لهذه العائدات تنطويان على الصراعات المستمرة ضد الشعوب الخاضعة لحكم الشركة [VOC]، وضد الأمراء البحريين الكثيرين ورعاياهم الذين دفعتهم سياسات الشركة إلى القرصنة (تماماً مثلما كان الهولنديون أنفسهم قد دفعتهم إلى القرصنة سياساتُ إسبانيا الإمبراطورية)، وضد الحكومات وشركات الأعمال الأوروبية التي كانت سلطتها تقوضها نجاحات ال VOC أو التي كانت تحاول نسخ هذه النجاحات. قاد اتحادُ هذه الصراعات الـ VOC، ببطء لكن بشكل حتمي، إلى عمليات ضم

إقليمية واسعة، بعيداً عن أي شيء خُطط له أصلاً أو اعتبر مرغوباً. (بوكسر ١٩٦٥: ١٠٤ ـ ٥)

لقد كان لهذا التطور أثر مضاد على نظام التراكم الهولندي. فمن ناحية أولى أضاف حيلة جديدة إلى "تأثير التمظهر" demonstration effect الذي كان يشد عدداً متزايداً من الدول الأوروبية إلى مسار التطور الهولندي. إذ كان الهولنديون، مثل الفينيسيين قبلهم، قد أظهروا أن تقنيات السلطة الرأسمالية يمكنها أن تثمر نتائج معتبرة في السياق الأوروبي. إن النجاح المذهل للـ VOC في النصف الثاني من القرن السابع عشر في بناء إمبراطورية محيط هندي أقوى بكثير مما نجح البرتغاليون في فعله في الـ ١٥٠ سنة السابقة قد أظهر أنه، في ظل ظروف مؤاتية، استطاعت تقنيات السلطة الرأسمالية أن تهزم التقنيات الإقليموية على أرض التوسع الإقليمي بالذات. إذا كان التركيز أحادي الجانب على تحقيق الربح قد مكن الهولنديين من خلق إمبراطورية مصغرة قوية من "الهواء الرقيق" ـ صك من حكومة كانت لا تزال تكافح من أجل سيادتها، و"خط ائتمان" مفتوح على سوق أمستردام المالية ـ فما الذي منع المنظمات الإقليموية من بناء إمبراطوريات حتى أقوى بصيرورتها نفسها رأسمالية في التوجه؟

هكذا أضاف نجاح الـ VOC في بناء الإمبراطورية حافزاً جديداً إلى الموجة المركنتيلية التي كانت تقوض التفوق التجاري الهولندي من الداخل ومن الخارج. بالإضافة إلى ذلك، كان لها تأثير ثان ومعاكس على نظام التراكم الهولندي. كما في شركات كثيرة من القرن العشرين، فإن نجاح الـ VOC واكتفائها الذاتي قد زادا سلطة البيروقراطية الإدارية التي كانت مسؤولة عن عملياتها اليومية. وهذه السلطة الأكبر باتت تمارَس ليس على حساب هيئة مديري الشركة (الـ *Heeren XVII*)، بقدر ما تمارس على حساب مالكي أسهم الـVOC. كنتيجة لذلك، كانت نسبة مئوية متزايدة من الفوائض الفعلية والمحتملة لـ VOC توجه من تسديد العائدات الحكومية إلى التوسيع

البيروقراطي للـ VOC، وقبل كل شيء، إلى مكافآت مشروعة وغير مشروعة من أجل تشجيع الـ Heeren XVII والإدارة العليا للشركة (cf. برودل ١٩٨٤: ٢٢٣ ـ ٣٤).

كان التأثير الرئيسي لهذه النزعة ـ على الأقل من وجهة النظر التي تعنينا هنا ـ هو تقوية الجاذبية التنافسية للاستثمار والمضاربة بأسهم البورصة الأجنبية، الإنكليزية خصوصاً، والأسهم في سوق أمستردام للأوراق النقدية. وإلى إنكلترا ... بدأ فائض رأس مال رجال الأعمال الهولنديين يتدفق الآن " (برودل ١٩٨٤: ٢٢٥ ـ ٦، ٢٦١ـ ٢). إن سوق أمستردام للأوراق المالية، التي كانت في أوائل القرن السابع عشر قد قامت بوظيفتها كـ "مضخة شفط" قوية توجه فائض رأس المال من كل أنحاء أوروبة إلى الشركة الهولندية، تحولت بعد ذلك بقرن إلى آلة قوية بالقدر نفسه تضخ فائض رأس المال الهولندي إلى الشركة الإنكليزية. وإن النجاح المذهل للـ VOC في جنوب آسية قد ارتد بشكل عكسي على نظام التراكم الهولندي. فقد خلق إغراء جديداً لأجل المنظمات الإقليموية لكي تحاكي وتنافس الهولنديين، ومن ثم دفع فائض رأس المال الهولندي نحو تمويل الأكثر نجاحاً بين المتنافسين الجدد.

الفصل الثالث

الصناعة والإمبراطورية والتراكم "بلانهاية" لرأس المال

دورة التراكم المنظومية الثالثة (البريطانية)

طوال القرن الثامن عشر، فازت لندن على أمستردام كمركز منافس للمالية العالية. كان ذلك نتيجة لكل من النجاحات البريطانية في الصراع مع فرنسا والمنافسين الأصغر لأجل السيطرة الحصرية على التجارة مع العالم خارج أوروبة ونتيجة لتحويل فائض رأس المال الهولندي إلى الشركات البريطانية. مما يدعو للسخرية، مع ذلك، أن هزيمة بريطانيا من قبل رعاياها الأميركيين الشماليين المدعومين من الفرنسيين بالتحالف مع الهولنديين هي التي أحدثت الأزمة النهائية للحكم الهولندي في المالية العالية.

كما لاحظنا سابقاً، فإن انتقام بريطانيا من الهولنديين بعد حرب الاستقلال الأميركية قد أباد قوتهم البحرية، وأنزل خسائر كبيرة بإمبراطوريتهم التجارية في الإنديز الشرقية. كنتيجة لذلك، فإن إحدى الأزمات المتكررة التي كانت تقوض سوق أمستردام المالية منذ أوائل سبعينيات القرن السابع عشر (١٦٧٠) قد اكتسحت موقعها المركزي في اقتصاد العالم الأوروبي. في الأزمات السابقة، كما كتب م. تورشيا M. Torcia ، كمراقب معاصر، في ١٧٢٨: "كان صيارفة [أمستردام] التجار سينهضون مرة أخرى مثل العنقاء، أو بالأحرى سينبثقون من رمادهم ويُعرفون بأنفسهم في النهاية بوصفهم الدائنين لسوق الأوراق النقدية المدمرة".(مقتبس لدى برودل ١٩٨٤: ٢٧١). لكن العنقاء التي نهضت من رماد

الأزمة الهولندية لعام ١٧٨٠ ـ ٨٣ كانت لندن بوصفها المركز الحاكم الجديد للمالية العالية.

كما هو الحال مع نهاية التفوق المالي الجنوي قبلئذ بـ ١٦٠عاماً، ونهاية التفوق المالي البريطاني بعدئذ بـ ١٤٠عاماً، لم تكن نهاية الحكم الهولندي في المالية العالية تعني خراب رأس المال الهولندي. كما يعلق برودل (١٩٨٤: ٢٦٦)، فإن أمستردام "استمرت تعيش حياة مربحة. و لا تزال اليوم أحد المعابد العالية للرأسمالية العالمية." لكن التفوق المالي الهولندي لم يتضاءل. فحتى نهاية ثمانينيات القرن الثامن عشر (١٧٨٠)، وإلى حد أقل في التسعينيات منه (١٧٩٠)، تعايش الحكم الهولندي في المالية العالية بصعوبة مع الحكم البريطاني الناشئ، تماماً مثلما كان الحكم الجنوي قد تعايش مع الحكم الهولندي الناشئ في العقد الثاني من القرن السابع عشر (١٦١٠) وأوائل العشرينيات منه (١٦٢٠). كانت هذه فترات انتقال، *interregna*، تتميز بازدواجية السلطة في المالية العالية مماثلة للازدواجية التي وصفها تشارلز كندلبرغر (تشارلز كيندلبرغر ١٩٧٣: ٢٨ وفي كل مكان) بالإشارة إلى الازدواجية الأنغلو أميركية في عشرينيات القرن العشرين (١٩٢٠) وثلاثينياته (١٩٣٠).

في أثناء فترات الانتقال هذه كلها فإن قدرة المركز السابق للمالية العالية على ضبط وقيادة منظومة التراكم العالمية القائمة في اتجاه خاص قد أضعفها صعود مركز منافس لم يكن، بدوره، قد اكتسب بعدُ السلطات والقدرات الضرورية ليصبح "الحاكم" الجديد للآلة الرأسمالية. في كل هذه الحالات كانت ازدواجية السلطة في المالية العالية قد حُلت في نهاية المطاف عن طريق التصعيد إلى ذروة نهائية (بشكل متعاقب، حرب الثلاثين عاماً، الحروب النابوليونية، الحرب العالمية الثانية) من الصراعات التنافسية التي تشكل، كقاعدة، علامة على الأطوار الختامية ('CM) من الدورات المنظومية للتراكم. في سياق هذه المواجهات "النهائية"، كف نظام التراكم القديم عن القيام بوظيفته. مع ذلك، تاريخياً، لم يتم

إنشاء نظام جديد ولم يجد فائض رأس المال طريق العودة إلى طور جديد (MC) من التوسع المادي إلا بعد أن توقفت المواجهات.

في أثناء الحروب الفرنسية، تُرجم موقع بريطانيا القيادي المكتسب حديثاً في المالية العالية الأوروبية إلى ائتمان غير محدود افتراضياً من أجل مساعيها لتحقيق القوة. يكفي أن نذكر أنه في عام ١٧٨٣، أن التسعة ملايين جنيه التي كانت تدفعها الحكومة البريطانية سنوياً لخدمة الديون قد امتصت ما لا يقل عن ٧٥ بالمئة من الميزانية، وكانت تساوي أكثر من ربع القيمة السنوية الإجمالية للتجارة البريطانية. ومع ذلك، بين عامي ١٧٩٢ و ١٨١٥ أمكن زيادة الإنفاق العام في بريطانيا حوالي ستة أضعاف تقريباً، من ٢٢ مليون إلى ١٢٣ مليون جنيه إسترليني، جزئياً من خلال التضخم المحلي الذي تم إحداثه بشكل غير مباشر، لكن بشكل غالب من خلال القروض الجديدة التي رفعت المبلغ المطلوب سنوياً، في عام ١٨١٥، لخدمة الدين إلى ٣٠ مليون جنيه. (جنكز ١٩٣٨: ١٧؛ اينغهام ١٩٨٤: ١٠٦)

كنتيجة لهذا النمو الانفجاري في المديونية العامة والإنفاقات العامة، عرف إنتاج البضائع الرأسمالية البريطانية توسعاً ظاهراتياً. فقد اكتسبت صناعة الحديد على وجه الخصوص قدرة فائضة جيداً عن حاجات زمن السلم، كما أثبت كساد ما بعد الحرب ١٨١٦ ـ ٢٠. مع ذلك، خلق فرط التوسع الشروط لأجل النمو المستقبلي المجدد بإعطاء أسياد الحديد البريطانيين حوافز لا مثيل لها للبحث عن استعمالات جديدة للمنتجات الرخيصة التي كان بإمكان أفرانهم الضخمة الجديدة أن تنتجها (ماكنيل ١٩٨٤: ٢١١ ـ ١٢). وقد وجدت هذه الفرص في سكك القطار الحديدية وفي السفن الحديدية. إن سكك القطار على وجه الخصوص:

((باتت تبنى لأن المنظمات المتعاقدة كانت تحتاج للعمل، وأسياد الحديد يحتاجون إلى الطلبيات، والصيارفة ومنظمو الأعمال يحتاجون إلى مشروع للعمل

عليه. وأصبح بناء سكك القطار خدمة استطاعت بريطانيا العظمى أن تغرقها في الخارج عندما لم يكن من الممكن إبقاء منشآتها المالية والإنشائية تستخدم في الداخل)) (جنكز ١٩٣٨: ١٣٣ ـ ٤)

هذه الابتكارات، مجتمعة مع الانتشار المتزامن للمكننة ضمن صناعة النسيج، حولت صناعة البضائع الرأسمالية البريطانية إلى محرك مستقل وقوي للتوسع الرأسمالي. فحتى عشرينيات القرن التاسع عشر(١٨٢٠) كانت الشركات المتخصصة في إنتاج البضائع الرأسمالية الثابتة تمتلك استقلالية ضئيلة جداً عن زبائنها، سواء كانوا منظمات حكومية أم منظمات أعمال\ بزنس، الذين كانوا، كقاعدة، يتعاقدون فرعياً [من الباطن]، أو يشرفون عن قرب على تصنيع أي بضائع رأسمالية ثابتة يطلبونها ولا ينتجونها بأنفسهم. لكن عندما زادت المكننة من عدد ومجال وتنوع البضائع الرأسمالية الثابتة قيد الاستعمال، بحثت الشركات التي تخصصت في إنتاجها بشكل ناشط عن مخارج تصريف جديدة لبضائعها بين المنافسين الفعليين أو الممكنين لزبائنها المكرسين. (سول ١٩٦٨: ١٨٦ ـ ٧)

في أوائل أربعينيات القرن التاسع عشر، بدأ إنتاج بضائع رأسمالية جديدة من أجل السوق المحلية يغل عائدات متضائلة بسرعة. لكن التحرير المستمر أحادي الجانب للتجارة البريطانية خلق الشروط لازدهار كبير في التجارة والإنتاج العالميين. لقد وجدت البضائع الرأسمالية البريطانية طلباً جاهزاً بين المنظمات الحكومية ومنظمات الأعمال من كل أنحاء العالم. وهذه المنظمات بدورها رفعت إنتاجها للمدخلات الأولية لأجل البيع في بريطانيا لكي تؤمن الوسائل الضرورية لدفع ثمن البضائع الرأسمالية أو لخدمة الديون التي جلبتها [على نفسها] في الشراء. (ماتياس ١٩٦٩: ٢٩٨، ٣١٥، ٣٢٦ ـ ٨)

كان التأثير المشترك لهذه النزعات تسارعاً على مدى المنظومة في المعدل الذي كان يُحوَّل به رأس المال النقدي إلى سلع ـ خصوصاً لكن ليس حصراً في

وسائل النقل الجديدة براً وبحراً. في ما بين ١٨٤٥ – ٤٩ و ١٨٧٠ ـ ٧٥، تضاعفت الصادرات البريطانية من حديد سكك القطارات والفولاذ أكثر من ثلاث مرات وزادت الصادرات من الآلات تسعة أضعاف. في أثناء الفترة نفسها، ازدادت الصادرات البريطانية إلى أمريكا الوسطى والجنوبية والشرق الأوسط وآسية وأوسترالاسيا نحو ستة أضعاف. وكانت الشبكة التي تربط مختلف مناطق الاقتصاد العالمي بمركزه البريطاني تتسع بشكل واضح وتتحسن. **(**هوبسباوم ١٩٧٩**:** ٣٨، ٥٠ ـ ٥١**)**

كانت النتيجة لهذا التسارع في التوسع المادي لرأس المال هي عولمة اقتصاد العالم الرأسمالي:

((استطاع الحجم الجغرافي للاقتصاد الرأسمالي أن يتضاعف فجأة عندما ازدادت شدة تعاملاته البزنسية\ الأعمالية. فقد أصبح العالم برمته جزءاً من هذا الاقتصاد **...** بالعودة إلى الوراء منذ نحو نصف قرن بعدئذ قارن هـ. م. هيندمان **...** بشكل صائب تماماً السنوات العشر من ١٨٤٧ إلى ١٨٥٧ بعصر الاكتشافات الجغرافية والغزوات العظيمة لكولومبوس وفاسكو دي غاما وكورتيز وبيزارو. بالرغم من أنه لم تصنع أي اكتشافات جديدة دراماتيكية و **...** لم تقم غزوات شكلية قليلة من قبل الفاتحين العسكريين الجدد، لأغراض عملية أضيف عالم اقتصادي جديد تماماً إلى العالم القديم ودمج فيه.**))** **(**هوبسباوم ١٩٧٩**:** ٣٢**)**

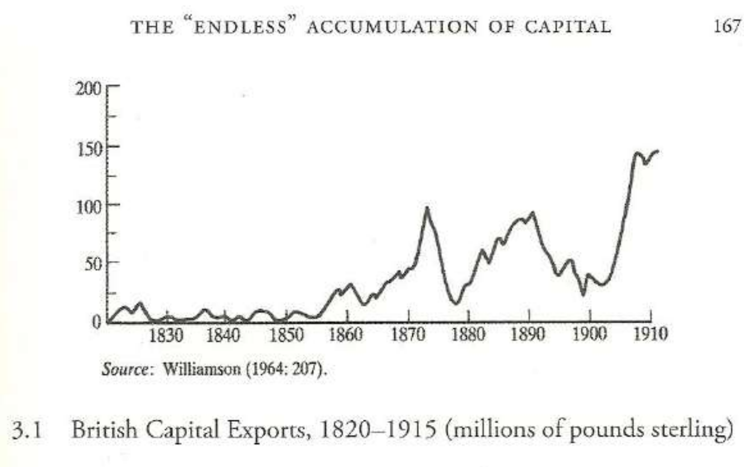
هذا التشابه مع عصر الاكتشافات العظيمة والغزوات يمكن دفعه خطوة أبعد. مثلما وصل التوسع المادي لرأس المال لذلك العصر إلى خاتمته مع التوسع المالي لعصر الجنويين، كذلك انتهى منذ حوالي ١٨٧٠ فصاعداً طورُ القرن التاسع عشر **(** MC**)** من التوسع المادي في طور (CM') من التوسع المالي. هذه، بالطبع، هي الحقبة التي عرفها الماركسيون، الذين يتبعون رودولف هيلفردينغ Rudolf Hilferding، بأنها مرحلة "رأس المال المالي". كما كنا سنتوقع، يصطف برودل

مع توصيف هيلفردينغ "لرأس المال المالي" بأنه مرحلة جديدة من التطور الرأسمالي:

((هيلفردينغ ... يرى عالم رأس المال بوصفه طيفاً من الإمكانات، الذي كانت تنحو ضمنه التشكيلة المالية ـ الواصل الحديث جداً كما يراها ـ إلى التغلب على التشكيلات الأخرى، مخترقة إياها من الداخل. إنه رأي أرغب في الاتفاق معه، بشرط أن أرى تعدد الرأسمالية يعود إلى الوراء زمناً طويلاً. لم تكن الرأسمالية المالية وليداً جديداً للعقد الأول من القرن العشرين (١٩٠٠). كنت سأجادل حتى في أنه في الماضي ـ لنقل في جنوة أو أمستردام ـ بعد موجة من النمو في الرأسمالية التجارية وتراكم رأس المال على صعيد يتجاوز القنوات النظامية لأجل الاستثمار، كانت الرأسمالية المالية قبلئذ في موقع يؤهلها للغلبة والهيمنة، لوهلة على الأقل، على كل نشاطات عالم الأعمال)). (برودل ١٩٨٤: ٦٠٤)

الدافع الرئيسي لهذه الدراسة، كونها بالذات مستمدة من مفهوم برودل للتوسعات المالية بوصفها "علامة الخريف" للتطورات الرأسمالية الكبرى، يقدم الدعم بشكل طبيعي للرأي القائل إن "الرأسمالية المالية" لم تكن وليداً جديداً للعقد الأول من القرن العشرين، بل كانت لها سوابق مهمة في جنوة وأمستردام. لكن تحليلنا أيضاً يمكننا من إقامة تمييز بين مفهومين متضادين لرأس المال المالي يقلل بشكل ملحوظ من الأهمية التاريخية لمفهوم هيلفردينغ. كما جادلنا في مكان آخر (أريغي ١٩٧٩: ١٦١ ـ ٧٤)، فإن مفهوم هيلفردينغ للرأسمالية المالية لا يختلف فحسب، بل يتناقض أيضاً في جوانب أساسية مع مفهوم الرأسمالية المالية الذي تقدم به في الوقت نفسه تقريباً جون هوبسون John Hobson في دراسته للإمبريالية. باتباع لينين (١٩٥٢) قوض الماركسيون عموماً (إضافة إلى معظم نقادهم) مفهوم هوبسون إلى مفهوم هيلفردينغ، وبذلك أضاعوا فرصة التفريق بين شكلين متضادين من الرأسمالية المالية يحملهما هذان المفهومان وفرصة كشف العلاقة الجدلية التي تربط الاثنين.

كما يتبين، فإن هذين الشكلين من الرأسمالية المالية ليسا سوى تنويعين موسعين وأكثر تعقيداً من الشكلين الأوليين للتنظيم الرأسمالي اللذين عرَّفناهما برأسمالية الدولة (الاحتكار) والرأسمالية الكوزموبوليتية (المالية). إن مفهوم هيلفردينغ يطابق الشكل الأول، ويقدم صورة دقيقة تماماً لاستراتيجيات وهيكليات رأس المال الألماني في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كما سنرى في الفصل الرابع. إن مفهوم هوبسون، في المقابل، يطابق المفهوم الثاني، ويلتقط السمات الجوهرية لإستراتيجية وهيكلية رأس المال البريطاني في أثناء الفترة نفسها. إنه، بوصفه هكذا، أكثر فائدة بكثير من مفهوم هلفردينغ في تحليل التوسع المالي في أواخر القرن التاسع عشر بوصفه الطور الختامي من دورة التراكم المنظومية الثالثة (البريطانية).



الشكل (٣ـ ١) الصادرات الرأسمالية البريطانية، ١٨٢٠ ـ ١٩١٥

(بملايين الجنيهات السترلينية)

يرى هوبسون أن هذا التوسع المالي تحفزه قوتان فاعلتان متميزتان. إحداهما هي من يدعوهم بـ"المستثمرين"، أي، أصحاب "فائض رأسمال" برودل ـ رأس المال النقدي الذي يتراكم خارج القنوات النظامية لأجل الاستثمار في السلع ويخلق شروط "العرض" للتوسع المالي. برأي هوبسون، كان المصدر الرئيسي لفائض رأس المال هذا هي "الأتاوة من الخارج" على شكل فائدة، وإيرادات الأسهم المالية، وتحويلات أخرى. كما وثق ليلاند جنكز (١٩٣٨) Leland Jenks، كان هذا في الواقع المصدر"الأصلي" لهجرة رأس المال في القرن التاسع عشر من بريطانيا (انظر أيضاً كناب ١٩٥٧). علاوة على ذلك، منذ أن استلمت لندن دور سوق النقد المركزية لاقتصاد العالم الأوروبي من أمستردام، فإن تدفق الدخل من الخارج قد استكمله تدفق فائض رأس المال الأجنبي الباحث عن الاستثمار من خلال المدينة (بلات ١٩٨٠؛ بولاند ١٩٨٥) مع ذلك، فإن هذه التدفقات وحدها لا يمكن أن تفسر الموجات المتزايدة الارتفاع و\\أو الطول التي باتت تميز تصدير رأس المال من بريطانيا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين (انظر الشكل ٣ـ١).

هذا السلوك من طرف الاستثمار الأجنبي البريطاني لا يمكن فهمه إلا بالاقتران مع مجيء ما يدعى بالكساد العظيم للفترة ١٨٧٣ ـ ٩٦، الذي لم يكن سوى فترة مطولة من تنافس الأسعار الخانق:

((بدت الأعوام من ١٨٧٣ إلى ١٨٩٦ لكثير من المعاصرين افتراقاً مذهلاً عن التجربة التاريخية. فقد هبطت الأسعار بشكل متفاوت، متقطع، لكن بشكل لا يرحم من خلال الأزمة والازدهار ـ بمعدل وسطي قدره حوالي الثلث على كل السلع. لقد كان الانكماش الأكثر تطرفاً في ذاكرة الإنسان. وهبط معدل الفائدة أيضاً، إلى النقطة التي بدأ عندها المنظرون الاقتصاديون يستحضرون إمكانية أن يكون رأس المال الشديد الوفرة بضاعة حرة. وتقلصت الأرباح، في حين أن ما كان معترفاً بها الآن بوصفها كسادات دورية بدت أنها تستمر بشكل لامتناه. لقد بدا النظام الاقتصادي أنه يتهاوى.)) (لاندز ١٩٦٩: ٢٣١)

في الواقع، لم يكن النظام الاقتصادي "يتهاوى" ولا كان الكساد العظيم مثل هذا الافتراق المذهل عن التجربة التاريخية كما كان يبدو لمعاصريه. فقد استمر الإنتاج والاستثمار ينموان ليس فقط في البلدان المصنعة حديثاً في ذلك الزمن (على النحو الأبرز، في ألمانيا والولايات المتحدة) بل في بريطانيا أيضاً ـ إلى حد كبير بحيث أن مؤرخاً لاحقاً سيعلن أن الكساد العظيم ١٨٧٣ ـ ٩٦ لم يكن سوى "أسطورة"(سول ١٩٦٩). مع ذلك، لا يوجد تناقض في القول إنه كان ثمة كساد عظيم في زمن التوسع المستمر في الإنتاج والاستثمار. على العكس، لم يكن الكساد العظيم أسطورة، بالضبط لأن الإنتاج والتجارة في بريطانيا وفي اقتصاد العالم عموماً كانا قد توسعا وكانا لا يزالان يتوسعان أسرع مما ينبغي للحفاظ على الأرباح.

بشكل أكثر تحديداً، كان التوسع العظيم للتجارة العالمية منتصف القرن التاسع عشر، مثل كل أطوار التوسع المادي لدورات التراكم المنظومية السابقة، قد أدى إلى اشتداد على نطاق المنظومة كلها للضغوط التنافسية على القوى الفاعلة للتراكم الرأسمالي. إن عدداً متزايداً من شركات الأعمال من عدد متزايد من المواقع عبر اقتصاد العالم المتمركز في المملكة المتحدة كان يدخل بطريقة أخرى في تدبير المدخلات وفي تصريف المخرجات، مدمراً بذلك الـ "احتكارات" السابقة بطريقة أخرى ـ أي، بسيطرتها الأقل أو الأكثر حصرية على مواقع السوق بعينها:

((هذا التحول من الاحتكار إلى التنافس ربما كان العامل الوحيد الأهم في تهيئة المزاج لأجل المشروع الصناعي والتجاري الأوروبي. كان النمو الاقتصادي الآن صراعاً اقتصادياً أيضاً ـ صراعاً خدم في فصل الأقوياء عن الضعفاء، في إحباط البعض وتقوية الآخرين، في محاباة ... الأمم الجديدة على حساب الأمم القديمة. إن التفاؤل حيال مستقبل التقدم غير المحدد قد أفسح المجال للشك والإحساس بالكرب.)) (لاندز ١٩٦٩: ٤٢٠)

من وجهة النظر هذه، لم يكن الكساد العظيم ١٨٧٣ ـ ٩٦ على الإطلاق افتراقاً عن التجربة التاريخية. كما رأينا في الفصل الثاني، فإن كل التوسعات المادية السابقة لاقتصاد العالم الرأسمالي انتهت بتصعيد الصراعات التنافسية. بالتأكيد، لمدة نحو ثلاثين عاماً فإن تصعيد الصراعات التنافسية الذي شكل علامة على نهاية توسع التجارة العالمية في منتصف القرن التاسع عشر لم يتخذ شكل حرب مفتوحة بين الدول، كما كان قد فعل منذ البدء في مناسبات سابقة. هذا التباطؤ يمكن رده إلى ظرفين رئيسيين ميزا دورة التراكم المنظومية الثالثة (البريطانية) عن الدورتين الأوليين.الظرف الأول يتعلق بـ "الإمبريالية"، والآخر يتعلق بـ"نزعة التجارة الحرة" للنظام البريطاني للحكم والتراكم.

في الظرف الأول، يكفي أن نقول إنه في زمن تضاؤل توسع التجارة العالمي في منتصف القرن التاسع عشر، كانت القوة البريطانية في المنظومة العالمية عموماً في ذروتها. في القرم كانت روسيا القيصرية قد حلت محلها، وكانت فرنسا، التي كانت قد شاركت في حرب القرم، بدورها قد أخذت بروسيا مكانها بعد ذلك مباشرة. إن السيادة البريطانية على ميزان القوى الأوروبي قد تممها وأكملها تعزيز الإمبراطورية الإقليمية لبريطانيا في الهند بعد ما يدعى بالعصيان العظيم لـ ١٨٥٧. كانت السيطرة على الهند تعني هيمنة على الموارد المالية والمادية ـ بما فيها القوة البشرية العسكرية ـ التي لم يكن باستطاعة دولة، أو ربما مجموعة مؤتلفة من الدول، أن تضاهيها، ولم يكن بمقدور أي فئة حاكمة في ذلك الوقت أن تتحداها عسكرياً.

في الوقت نفسه، فإن نظام التجارة الحرة أحادي الجانب لبريطانيا قد ربط العالم بأكمله ببريطانيا. لقد أصبحت بريطانيا "مكان السوق" الأكثر ملاءمة والأكثر كفاءة لتدبير وسائل الدفع ووسائل الإنتاج ولتصريف المنتجات الأولية. لنستعير عبارة من مايكل مان (١٩٨٦)، فقد كانت الدول "مأسورة" في تقسيم عالمي للعمل مركزه المملكة المتحدة زاد في ذلك الوقت من تقييد استعداداتها

وقدراتها على شن الحرب على الدولة الرأسمالية المتزعمة وعلى بعضها البعض. مع ذلك، لم تكن شركات الأعمال مقيدة بالقدر نفسه. إن تنافس الأسعار الخانق المطول والمعمم في أواخر القرن التاسع عشر قد شكل في حد ذاته تصعيداً كبيراً للصراعات بين الرأسمالية ـ تصعيداً اتخذ في النهاية الشكل الاعتيادي للحرب المعممة بين الدول.

علاوة على ذلك، في دورات التراكم المنظومية السابقة كلها، فإن اشتداد الضغوط التنافسية الذي سببه طور التوسع المادي قد ارتبط منذ البدء بتحول كبير من التجارة والإنتاج إلى المالية من طرف الطبقة الرأسمالية البريطانية. لقد تميز النصف الثاني من القرن التاسع عشر ليس فقط بالموجات الكبيرة من الصادرات الرأسمالية خارج بريطانيا، كما لاحظنا سابقاً، بل أيضاً باندماج متزايد لشبكات الصيرفة المحلية البريطانية متضافر مع اندماج متزايد لهذه الشبكات مع شبكات المدينة. (كندلبرغر ١٩٧٨: ٧٨ ـ ٨١؛ اينغهام ١٩٨٤: ١٤٣). توحي هذه التوليفة من الظروف بوجود صلة متينة بين اشتداد الضغوط التنافسية على الأعمال [البزنس] البريطانية والتوسع المالي في أواخر القرن التاسع عشر. طالما كان التوسع المركنتيلي في طور عائداته المتزايدة، فقد كانت الوظيفة الرئيسية لشبكات الصيرفة المحلية البريطانية هي أن تحول الموارد النقدية ـ معظمها على شكل ائتمانات دوارة ومفتوحة ـ من مشاريع محلية، زراعية في معظمها، ذات فائض سيولة إلى مشاريع محلية ذات نقص مزمن على حساب معدل نموها العالي أو النسبة العالية لرأس المال الثابت إلى رأس المال العامل ـ أو كليهما (بولاند ١٩٦٤؛ كاميرون ١٩٦٧؛ لاندز ١٩٦٩: ٧٥ ـ ٧٧). لكن حالما دفعت القفزة العظيمة إلى الأمام في منتصف القرن بالتوسع المركنتيلي إلى طور من العائدات المتناقصة والضغوط التنافسية المشتدة، باتت شبكات الصيرفة المحلية البريطانية تؤدي وظيفة مختلفة كلياً.

على نحو متزايد، لم تعد الشركات الزراعية فقط هي التي تراكم فوائض نقدية سائلة كبيرة (جزئياً من الريوع، وجزئياً من الأرباح)، تزيد إلى حد كبير عما

يمكن إعادة استثماره بشكل آمن. كذلك فإن الشركات التجارية والصناعية، التي كانت حتى ذلك الوقت تتوسع بسرعة للغاية لتمتص الفوائض النقدية السائلة لشركاتها كما لشركات غيرها، بدأت تجد أن الكتلة الكبيرة من الأرباح التي كانت، في المجمل، تتراكم في دفاترها وودائعها المصرفية لم يعد بالإمكان إعادة استثمارها بشكل آمن وبشكل مربح في خطوط الأعمال\ البزنس التي كانت تجنى فيها. بالأحرى، بدلاً من استثمار هذا الفائض في خطوط أعمال جديدة، لم تكن تمتلك فيها أي مزية تنافسية خصوصية في زمن الضغوط التنافسية المشتدة، أو تستثمرها في رفع درجة الصراع التنافسي ضمن خط الأعمال الخاص بها، الأمر الذي كان إشكالياً في الغالب في ضوء التنظيم الاجتماعي المتماسك للأعمال \ البزنس البريطانية في "المقاطعات الصناعية" (انظر الفصل ٤) فإن كثيراً من هذه الشركات لا بد أن تكون قد اختارت مساراً للعمل أكثر معقولية بكثير: أي، أن تبقي جزءاً على الأقل من رأسمالها سائلاً وتدع المدينة، عن طريق البنوك المحلية أو بشكل مباشر من خلال السماسرة، تهتم باستثماره بأي شكل وفي أي موقع من اقتصاد العالم يعد بأعلى العائدات وأكثرها أماناً. "كانت نقطة الجذب الرئيسية من أجل الانضمام إلى لومبارد ستريت هي توقع استخدام أكمل وأكثر ربحاً لفائض السيولة النقدية". (سييرز ١٩٥٧: ٢٦٩)

بقودنا هذا إلى القوة الفاعلة الثانية للتوسع المالي لأواخر القرن التاسع عشر، بحسب هوبسون. برأيه، إن أصحاب رأس المال النقدي الذي بحث عن الاستثمار من خلال [المدينة] لم يكونوا سوى "مخالب القط للبيوت المالية الكبيرة" ـ بيوت مالية نسب إليها الدور الجماعي لـ"حاكم الآلة الإمبراطورية":

((هذه الأعمال [التجارية] الكبيرة ـ الصيرفة، السمسرة، حسم الفواتير، تعويم القروض، تحفيز الشركات ـ تشكل العقدة المركزية للرأسمالية الدولية. إنها، إذ توحدها أقوى روابط التنظيم، وتكون دائماً في أقرب وأسرع تماس مع بعضها البعض، وتقع في قلب عاصمة الأعمال لكل دولة ... تكون في موقع فريد

للتلاعب بسياسة الأمم. إن التوجيه السريع الكبير لرأس المال لا يكون ممكناً إلا بموافقتها ومن خلال قوتها الفاعلة.هل يعتقد أحد بشكل جدي أن حرباً كبيرة يمكن أن تقوم بها أي دولة أوروبية، أو يمكن الاشتراك في قرض دولة كبير، لو وقف بيت روتشيلد وتوابعه ضده ؟)) (هوبسون ١٩٣٨: ٥٦ ـ ٧)

أخيراً، كما تنبأ هوبسون نفسه، فإن رأس المال المالي الكوزموبوليتي سيفقد السيطرة على "الآلة الإمبراطورية" كنتيجة مباشرة لتشجيعه للميول الإقليمية للجماعات الحاكمة لبريطانيا الإمبراطورية. (أريغي ١٩٨٣: الفصل ٤ وما بعد) لكن على مدى نحو نصف قرن قامت ما تدعى بالمالية العالية بوظيفتها، على حد تعبير بولانيي، "بوصفها الرابطة الرئيسية بين التنظيم السياسي والاقتصادي للعالم":

((لم يكن آل روتشيلد خاضعين لحكومة واحدة؛ فهم كعائلة جسدوا المبدأ المجرد للأممية؛ كان ولاؤهم لشركة، أصبح ائتمانها الرابطة فوق القومية الوحيدة بين الحكومة السياسية والسعي الصناعي في اقتصاد عالمي ينمو بسرعة. في الملاذ الأخير نشأ استقلالها عن حاجات الزمن التي كانت تتطلب قوة فاعلة ذات سيادة تحظى بثقة رجال الدولة الوطنيين والمستثمرين الدوليين على حد سواء؛ لقد كان لهذه الحاجة الحيوية أن وفرت الإقليمية الفائقة الميتافيزيقية حلاً شبه كامل لسلالة صيارفة يهودية مقيمة في عواصم أوروبة.)) (بولانيي ١٩٥٧: ١٠)

لم يكن عدم الخضوع لحكومة واحدة يعني، بالطبع، حرية العمل الكاملة. كان الحد الأهم على استقلالية آل روتشيلد هو الحد المستتر في التبادل السياسي الذي ربطهم ببريطانيا الإمبراطورية عن طريق بنك إنكلترا والخزانة. في هذا التبادل السياسي، كما لاحظنا في الفصل الأول، كان للحماية والمعاملة التفضيلية اللتين كانت تتلقاهما الشبكة المالية التي يتحكم بها آل روتشيلد من الحكومة البريطانية نظيرتاهما في إدماج تلك الشبكة في جهاز السلطة الذي كانت بريطانيا تحكم العالم من خلاله.

لم تكن هذه الشبكة الكوزموبوليتية من المالية العالية خاصة بالثلث الأخير من القرن التاسع عشر والثلث الأول من القرن العشرين كما أعتقد بولانيي. إن أوجه تشابهها صارخة تماماً بالشبكة الكوزموبوليتية التي كانت قد ضبطت النظام النقدي الأوروبي قبلئذ بثلاثة قرون في أثناء عصر الجنويين. إذ يمكننا القول إن آل روتشيلد سيكونون بالنسبة إلى الشبكة المالية الألمانية ـ اليهودية في أواخر القرن التاسع عشر التي مركزها لندن ما كانه الشيوخ النبلاء بالنسبة إلى الشبكة الجنوية في أواخر القرن السادس عشر. فقد كانت هاتان الجماعتان كلتاهما "الحاكمتين" governors، لا لـ "الآلة الإمبراطورية"، بل لماليات الآلة الإمبراطورية. لقد كانتا طغمتي الأعمال\ البزنس اللتين عملتا، بسبب الربح وبواسطة شبكة الأعمال الكوزموبوليتية التي كانتا تتحكمان بها، بوصفهما "اليد الخفية" "لمنظمة إمبراطورية ـ بريطانيا الإمبراطورية وإسبانيا الإمبراطورية، على التوالي. بفضل هذه اليد الخفية استطاعت المنظمتان الوصول إلى والتحكم بعدد وتشكيلة من شبكات السلطة والائتمان أكبر مما كانتا قادرتين على فعله فقط بتجنيد "اليد الخفية" لدولتهما وجهازي صنع الدولة وصنع الحرب.

كانت الأداتية تعمل في الاتجاهين. فلا آل روتشيلد ولا الشيوخ النبلاء كانا مجرد أداتين للمنظمات الإمبراطورية التي كانا "يخدمانها". كانت الطغمتان كلتاهما تنتميان إلى دائرة أوسع من الصيارفة التجار الذين كانوا قد قفزوا إلى قارب منظمة إقليموية وحولوا ببراعة توسع هذه الأخيرة إلى آلة قوية للتوسع الذاتي للشبكات التجارية والمالية التي كانوا أنفسهم يتحكمون بها. ومثلما كان الشيوخ النبلاء جزءاً من دائرة أوسع من الصيارفة التجار الجنويين الذين كانوا قد قفزوا إلى قارب التوسع المحيطي الآيبيري فقط ليظهروا بعدئذ بقرن بوصفهم "الصيارفة المركزيين" لإسبانيا الإمبراطورية، كذلك كان آل روتشيلد جزءاً من دائرة أكبر من الصيارفة التجار الألمان ـ اليهود الذين قفزوا إلى قارب التوسع الصناعي لبريطانيا فقط ليبرزوا بعدئذ بنصف قرن بوصفهم "الصيارفة المركزيين" لبريطانيا الإمبراطورية.

كانت الجماعتان كلتاهما قد انطلقتا من موقعي انعدام القوة النسبي. لقد كان الشيوخ النبلاء هم الساخطون fuoriusciti ـ إحدى الجماعات الكثيرة من المنفيين التي أنتجها العداء الذي لا ينتهي لجنوا وإيطاليا الشمالية في أواخر العصور الوسطى وأوائل العصر الحديث. كان آل روتشيلد إحدى عائلات البزنس الكثيرة التي فرت من أوروبة النابوليونية الممزقة بفعل الحروب و"المضبوطة" بشكل متزايد للبحث عن ملاذ في بريطانيا السلمية نسبياً و"غير المضبوطة". أياً كانت القوة التي امتلكتها كل من الطغمتين، فقد كانت تكمن في الشبكات التجارية الكوزموبوليتية التي كانتا تنتميان إليها ـ أي، بالدرجة الأولى في المعرفة والصلات التي كانت تستتبعها عضوية تلك الشبكات. مثلما أن "التاجر الإيطالي الذي وصل خالي اليدين إلى ليون كان يحتاج إلى طاولة وطلحية ورق فقط ليقلع العمل"، على حد تعبير برودل في مقطع استشهدنا به سابقاً، كذلك كانت الطاولة وطلحية الورق هما كل ما كان يحتاجه التجار الألمان ـ اليهود الذين وصلوا خاليي الأيدي إلى مانشستر ليبدؤوا من جديد سيرة بزنس ناجحة:

((جلب روتشيلد الشاب وأبناء بلده تقليد الشراء نقداً cash عندما كانت السوق متدنية، وهوامش الربح ضئيلة، والتجارة ضخمة ودورة الأسهم سريعة أوجدت إيقاعاً مدوخاً في مانشستر وجلبت بدرجات معظم التجارة القارية إلى مستودعاتهم. وإذ كانوا مدعومين برأس مال فرانكفورت وهامبورغ، فقد كانت مواردهم غالباً متفوقة على التجار المحليين الذين كانت تخدمهم منظومة صيرفة مانشستر المتخلفة.)) (تشابمان ١٩٨٤: ١١؛ انظر أيضاً جنكز ١٩٣٨)

أخيراً، قفز آل روتشيلد في النهاية عن قارب التجارة ليركزوا على الصيرفة والمالية ـ مثلما فعل الشيوخ النبلاء بعد انهيار ١٥٥٧ ـ ٦٢ ـ استطاعوا التوصل إلى احتلال والسيطرة على مركز المالية العالية لأكثر من نصف قرن فقط لأنهم كانوا قادرين على الاستفادة من الازدهار التجاري في منتصف القرن التاسع

عشر لكي يوسعوا ويسيطروا على شبكة الأعمال الكوزموبوليتية التي كانوا ينتمون إليها. عندما أدى الازدهار إلى اشتداد التنافس وتقليص الأرباح في تجارات السلع، أمكن تحويل هذه الشبكة الموسعة والمتحكم بها مركزياً إلى سير ناقل قوي سحب رأس المال "العاطل" إلى مدينة لندن فقط ليعيد إخراجه مرة أخرى. إن رأس المال العاطل هذا قد سُحب ليس من بريطانيا فقط، حيث كان يتراكم بسرعة، بل من كل أنحاء أوروبة. فكما علق روزنراد، رئيس غرف التجارة الأميركية في لندن، ذات مرة بقوله:

((إن بريطانيا العظمى تتصرف فقط كوسيط، كسمسار نزيه يعمل في كل أنحاء العالم، تتولى قروض الأمم الأخرى ـ إلى حد كبير بمال زبائنها .... بكلمة، بالرغم من أن قوة الاستثمار في بريطانيا كبيرة جداً، فإن لندن هي الوسيط الأساسي بين أوروبة وأنحاء العالم الأخرى بسبب توضع السندات المالية الأجنبية هنا.)) (مقتبس في اينغهام ١٩٨٨: ٦٢).

مثلما كانت السمة المركزية لمنظومة معارض بياسنزا في عصر الجنويين هي إمكانية الوصول المباشر إلى "رأس المال العاطل" لإيطاليا الشمالية، كذلك، على حد تعبير ستانلي تشابمان (١٩٨٤: ٥٠) كانت "السمة الهامة للهيكلية 'الروتشيلدية' بعد ١٨٦٦ هي إمكانية الوصول المباشر إلى رأس المال الأوروبي [القاري]".

كان ثمة، بالطبع، اختلافات هامة بين عصر الجنويين (١٥٥٧ ـ ١٦٢٧) وبين ما يمكن أن ندعوه، بالمقارنة، بعصر آل روتشيلد (١٨٦٦ ـ ١٩٣١). فمن ناحية، كانت هذه الاختلافات تعكس الصعيد والمدى الأكبر بكثير لعمليات رأس المال المالي الكوزموبوليتي في الفترة الثانية. لهذا، كانت مساحة مستجمع مدينة لندن في ظل آل روتشيلد أكبر بشكل لا مجال لمقارنته في الصعيد والمدى من مستجمع معارض بياسنزا في ظل الشيوخ النبلاء قبلئذ بثلاثمئة عام، بغض النظر

عما إذا كنا "نقيس" ذلك بلغة الشبكات التي كان يتم تدبير فائض رأس المال منها أو بلغة الشبكات التي كان يعاد تحصيص فائض رأس المال إليها.

مع ذلك، من ناحية أخرى، كانت الاختلافات بين عصر الجنويين وعصر آل روتشيلد تعكس النتيجتين المتعاكستين لمساعي تحقيق القوة لشريكيهما الإقليمويين المقابلين، إسبانيا الإمبراطورية في القرن السادس عشر وبريطانيا الإمبراطورية في القرن التاسع عشر. لهذا، في حين ترافق تعزيز الهيكلية "الروتشيلدية" للمالية العالية بـ"انكماش لاندز Landes الأكثر تطرفاً في ذاكرة الإنسان"، فقد ارتبط تعزيز معارض "بيسنزون"، حالما كانت قد استقرت في بياسنزا، بـ تضخم متطرف للغاية بحيث إن المؤرخين يشيرون إليه بوصفه ثورة أسعار القرن السادس عشر. هذا السلوك المتباعد للأسعار في أثناء التوسعات المالية لدورتي التراكم المنظوميتين الأولى (الجنوية) والثالثة (البريطانية) يمكن رده في معظمه إلى حقيقة أنه في القرن التاسع عشر نجحت بريطانيا في أن تبني بوسائل أخرى النوع من الإمبراطورية العالمية التي كافحت إسبانيا دون جدوى لبنائه على صعيد أصغر في القرن السادس. إن ما كانته هذه "الوسائل الأخرى" ـ حكم قسري في الشرق وحكم من خلال السوق العالمية وميزان القوة في الغرب ـ قد تم استباقه في الفصل الأول، وسيتم التوسع فيه أكثر عند نقاط مختلفة في هذا الفصل والفصل التالي. إن انشغالنا هنا هو بالعلاقة بين الحرب\ السلم والتضخم\ الانكماش من ناحية أولى، وبين التقلبات طويلة الأمد في الأسعار ودورات التراكم المنظومية من الناحية الأخرى.

تاريخياً، كانت الحروب الكبرى هي العامل الأهم الوحيد في تغذية النزعات التضخمية في اقتصاد العالم الأوروبي. (غولدشتاين ١٩٨٨). لذلك

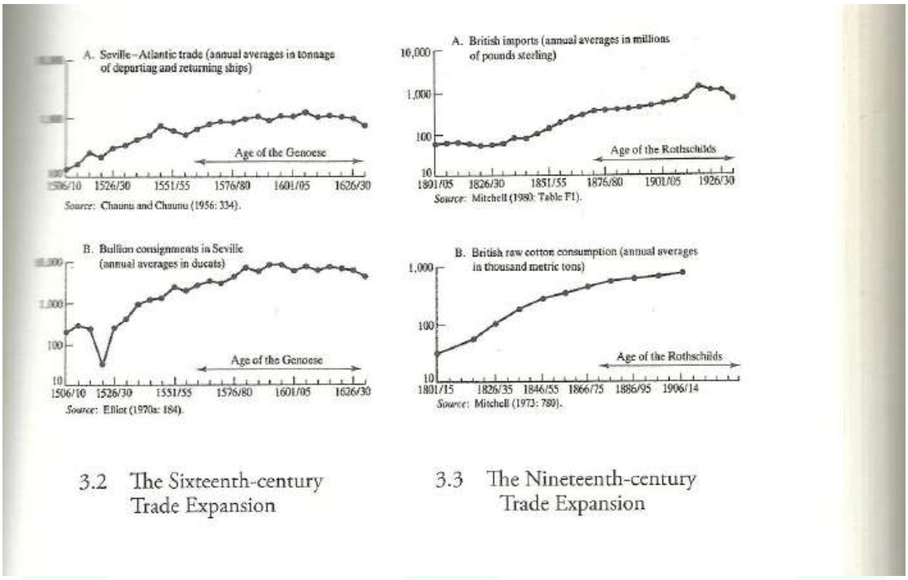
يمكننا أن نفترض أن سلسلة الحروب التي خاضتها إسبانيا في مسعى بدون جدوى لإقامة وتعزيز الحكم الإمبراطوري في أوروبة تقدم جزءاً جيداً من تفسير السبب في أن القرن السادس عشر كان زمن تضخم متطرف، بشكل مطلق وبالمقارنة مع القرن التاسع عشر. في المقابل، يمكننا أن نفترض أن سلام بريطانيا "المئة عام" (١٨١٥ ـ ١٩١٤) يقدم جزءاً جيداً من تفسير السبب في أن القرن التاسع عشر كان زمن انكماش متطرف، بشكل مطلق وبالمقارنة مع القرن السادس عشر.

الأكثر أهمية لأغراضنا الحالية، أن السلوك المعاكس للأسعار في أثناء التوسعين الماليين الجنوي والبريطاني ـ مهما تكن أسبابه الفعلية ـ يقدم دليلاً قوياً دعماً للرأي المعروض في مقدمة هذا الكتاب القائل إن لوجستيات الأسعار أو "دورات (السعر) القرنية" ليست مؤشرات صحيحة على ما هو رأسمالي تحديداً في السيرورات المنظومية للتراكم الرأسمالي. لهذا، إذا اعتبرنا المؤشرات التي تعكس بشكل أدق من الحركات في الأسعار الظروفَ المتغيرة لتجارات السلع التي كانت فيها القوى الفاعلة الرأسمالية المتوضعة في القمم القيادية لاقتصاد العالم منخرطة بشكل أكثر مباشرة، فإن عصر الجنويين وعصر آل روتشيلد يبدوان متشابهين جداً.

هذه المؤشرات مبينة في الشكلين ٣ـ ٢ و٣ـ ٣. يمثل الخطان البيانيان A مؤشري التوسع الكلي للتجارة الإسبانية في القرن السادس عشر (الشكل ٣ ـ ٢) والتجارة البريطانية في القرن التاسع عشر (الشكل ٣ ـ ٣). ويمثل الخطان البيانيان B مؤشري توسع التجارتين السلعيتين الخاصتين اللتين صنعتا ثروات الجنويين في القرن السادس عشر وثروات آل روتشيلد في القرن التاسع عشر: الفضة (الشكل ٣ ـ ٢) والقطن الخام (الشكل ٣ ـ ٣)، على التوالي.

تظهر كل الرسوم البيانية أشكالاً مختلفة من نمط مشترك يتألف من طور من النمو المتسارع، يقابل طورنا (MC) من التوسع المادي، يليه طور من النمو المتباطئ يقابل طورنا ('CM) من التوسع المالي. في الرسم البياني 3.3A، فإن هذا النمط يشوشه نوعاً ما الازدياد الحاد في قيمة الواردات البريطانية في أثناء الحرب وأعوام ما بعد الحرب مباشرة. مع ذلك، حتى لو أخذنا المستوى العالي "بشكل شاذ" للواردات البريطانية في ١٩٢١ ـ ٢٥ كأساس للحساب، فقد كان معدل نمو السلسلة في الأعوام الخمسين التالية لـ ١٨٧١ ـ ٧٥ بشكل وسطي أقل من نصف ما كان في الأعوام الخمسين السابقة.

إن المنطق الذي يشكل الأساس للنمط المشترك الذي كشفته الرسوم البيانية الأربعة في الشكلين ٣ـ ٢ و ٣ ـ ٣ سوف يناقش في الفقرة الختامية من هذا الفصل. أما الآن فدعونا نلاحظ ببساطة أن التوسعين الماليين لدورتي التراكم الجنوية والبريطانية كانا لحظتي الذروة لتوسعات التجارة العالمية، واحدة مركزها إسبانيا والأخرى بريطانيا. إن الاتجاهين المتعاكسين في الأسعار النموذجيين للتوسعين الماليين يخفيان هذا النمط المشترك. في الدورتين كلتاهما، أدى طور من الاستثمار المتسارع لرأس المال النقدي في توسع التجارة العالمية إلى اشتداد التنافس بين الرأسماليين في شراء وبيع السلع. في حالة واحدة، ساد رفع أسعار الشراء؛ وفي الحالة الأخرى ساد تخفبض أسعار البيع. لكن مهما يكن الأثر على مستوى الأسعار العام، فقد أدى اشتداد التنافس إلى سحب "احترازي" precautionary أو "مضاربي" speculative للسيولات النقدية من التجارة. وكان هذا بدوره السبب والنتيجة لنشوء الفرص المربحة في التوسط المالي العالمي ـ الفرص التي كانت طغم النخبة من الصيارفة التجار ورجال المال (الشيوخ النبلاء الجنويين في أواخر القرن السادس عشر، أل روتشيلد في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين) في وضع جيد بشكل خاص لاقتناصها وتحويلها لمنفعتهم.



الشكل ٣ ـ ٣ توسع التجارة في القرن التاسع عشر الشكل ٣ـ ٢ توسع التجارة في القرن السادس عشر

بفعل ذلك، كان قادة وحاكمو التوسعات المالية يميلون إلى تقديم تنفيس مؤقت للضغوط التنافسية التي خفضت عائدات رأس المال، وبذلك ساهموا في تحويل نهاية التوسع المادي إلى "لحظة رائعة" من أجل دائرة أوسع من المراكمين الرأسماليين. إن "الكساد"، كما كتب ثورشتاين فبلن **(١٩٧٨: ٢٤١)** Thorstein Veblen، بعد وقت قصير من نهاية الكساد العظيم لفترة ١٨٧٣ ـ ٩٦، "هو أساساً مرض عواطف رجال الأعمال. هذا هو مكمن المشكلة. إن ركود الصناعة والشظف الذي يعاني منه العمال والطبقات الأخرى هما من طبيعة الأعراض والتأثيرات الثانوية. لذلك، فإن العلاجات لكي تكون فعالة يجب أن تكون هكذا بحيث "تصل إلى هذا المكمن العاطفي للمشكلة و... تعيد الأرباح إلى معدل "معقول".

في الربع الأخير من القرن التاسع عشر كان تنافس الأسعار الشديد قد خفض الأرباح في الواقع إلى مستويات متدنية "بشكل غير معقول"، وأفسح التفاؤل الطريق للارتياب والشعور بالكرب. بهذا المعنى ليس الكساد العظيم لفترة ١٨٧٣ ـ ٩٦ أسطورة. فعلى حد تعبير إريك هوبسباوم (١٩٦٨: ١٠٤)، " إذا كان 'الكساد' يشير إلى حالة ذهن متخللة ـ وجديدة بالنسبة إلى الأجيال منذ ١٨٥٠ ـ من القلق والكآبة حول آفاق الاقتصاد البريطاني، فإن الكلمة دقيقة." لكن بعدئذ، فجأة كما لو بالسحر:

((دارت العجلة. في الأعوام الأخيرة من القرن، بدأت الأسعار ترتفع وترتفع معها الأرباح. عندما تحسنت الأعمال\ البزنس، عادت الثقة ـ ليس الثقة سريعة الزوال المتقطعة لفورات الازدهار المقتضبة التي كانت قد قطعت كآبة العقود السابقة، لكن حبوراً عاماً كهذا لم يكن قد ساد مثله منذ .... أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر (١٨٧٠). فكل شيء كان يبدو صحيحاً مرة أخرى ـ برغم قعقعات الأسلحة والإشارات الماركسية التحذيرية إلى "المرحلة الأخيرة" من الرأسمالية. في كل أوروبة الغربية، لا تزال هذه السنوات حية في ذاكرة الأيام القديمة الجيدة ـ العصر الإدواردي، العصر الجميل la belle epoque)) (لاندز ١٩٦٩: ٢٣١).

لاحاجة للقول إنه لم يكن ثمة شيء سحري في الاستعادة المفاجئة للأرباح إلى أكثر من مستوى "معقول"، وحتى أقل في التعافي السريع اللاحق للبرجوازية الأوروبية من مرضها في أواخر القرن التاسع عشر. فكما في الأطوار الختامية لكل دورات التراكم المنظومية السابقة، بدأت الدول تتنافس بشدة على رأس المال المتنقل الذي سُحب من التجارة وجُعل متاحاً كائتمان. بدءاً من ثمانينيات القرن التاسع عشر (١٨٨٠)، بدأت الإنفاقات العسكرية من قبل القوى الأوروبية بالازدياد بشكل أسي ـيرتفع المبلغ الإجمالي من أجل بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا وروسيا والنمسا ـ هنغاريا وإيطاليا من ١٣٢مليون في عام ١٨٨٠، إلى

٢٠٥ مليون جنيه استرليني في عام ١٩١٤ (هوبسباوم ١٩٨٧: ٣٥٠). وعندما اشتد التنافس بين الدول من أجل رأس المال المتنقل، استعيدت الأرباح.

من ناحية أولى، وجد فائض رأس المال مخرجاً جديداً في مجال متزايد من النشاطات المضاربية التي وعدت بحرية وصول سهل ومتمتع بالامتياز إلى الأصول والعائدات المستقبلية للحكومات المنخرطة في الصراع التنافسي. كلما أصبح التنافس بين الدول من أجل رأس المال المتنقل أكثر اتساعاً وشدة، كبرت الفرص لأجل الذين يتحكمون بفائض رأس المال لكي يجنوا، ولذلك قويت نزعة رأس المال إلى طرح شكله السلعي. كما يمكن أن نرى من الشكل ٣ ـ ١، فإن موجة الصادرات الرأسمالية من بريطانيا في أثناء العصر الإدواردي تجاوزت إلى حد بعيد في الارتفاع والطول الموجتين السابقتين. كان توسع رأس المال المستثمر في النشاطات المضاربية في الحقيقة أكبر مما يبدو من الشكل ٣ ـ ١، بما أن التدفق الفعلي لرأس المال خارج بريطانيا لم يكن غالباً سوى جزء من رأس المال المعوم والمكتتب في لندن. بأي حال، في حين أن معظم هذا التوسع في البداية كان بلا شك ممولاً بالتدفق المتوسع بشكل مطرد من الخارج للفائدة وعائدات رأس المال على الاستثمارات السابقة، فلا بد أن قسماً مهماً بشكل متزايد من التوسع كان ممولاً عن طريق التسريع في التحويل المحلي لرأس المال السلعي إلى رأس مال نقدي.

من الناحية الأخرى، عندما انتقل فائض رأس المال بشكل أضخم خارج التجارة والإنتاج، فإن المشاريع التي لم تستطع الخروج أو اختارت ألا تخرج من التجارة والإنتاج قد وجدت نفسها مرتاحة من الضغوط التنافسية التي كانت تقلص هوامش ربحها. هذا الارتياح تجسد منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر (١٨٨٠) فصاعداً في التحسن المطَّرد في شروط تجارة بريطانيا. لكن تمظهره الأهم كان الهبوط الشامل للأجور الحقيقية البريطانية بعد منتصف ثمانينيات القرن التاسع عشر، الذي عكس الاتجاه الصاعد لنصف القرن السابق. (سول: ١٩٦٩: ٢٨ ـ ٣٤؛ بارات براون ١٩٧٤: الجدول ١٤) .

((مجادلاً... بمصطلحات سلطة اليد العاملة المنظمة، يمكن اقتراح أنه في خلال البيئة عالية التنافسية للأسعار الهابطة، كانت الاتحادات قادرة على اعتصار الأرباح بين الأجور المستقرة والأسعار المضبوطة عن طريق السوق ...لكن عندما عكس اتجاه الأسعار في البيئة الأقل تنافسية بعد ١٩٠٠ حتى الاتحادات القوية استطاعت فقط أن ترفع مجمل هيكلية الكلفة والسعر، وأبقيت الأسعار والأرباح متماشية مع الأجور. بحسم الارتفاع على مدى سنوات حرب البوير، من ١٨٩٦ إلى ١٩١٤ هبطت الأجور الحقيقية بشكل طفيف، في تباين ملحوظ مع العقود الثلاثة الماضية.))(سول ١٩٦٩: ٣٩).

باختصار، مثلما كان الكساد العظيم لفترة ١٨٧٣ ـ ٩٦ أساساً مرض رجال الأعمال الكاسدين بفعل التنافس "الزائد" والأرباح المنخفضة "بشكل غير معقول"، كذلك كانت "الأزمنة الجميلة" لفترة ١٨٩٦ ـ ١٩١٤ أولاً وقبل كل شيء تعافياً من المرض بعد همود التنافس بين المشاريع وصعود لاحق في الربحية. لكن بقدر ما يتعلق الأمر بتوسع التجارة والإنتاج ومداخيل الطبقة العاملة، يمكننا بصعوبة أن نتكلم عن تحسن. مثل كل اللحظات الرائعة التي كانت قد ميزت الأطوار الختامية من دورات التراكم السابقة، كانت اللحظة رائعة بالنسبة إلى أقلية فقط، وحتى بالنسبة إلى تلك الأقلية كانت قصيرة الأجل. فخلال أعوام قليلة، تحولت "قعقعة الأسلحة" ـ التي كانت موسيقا بالنسبة إلى آذان البرجوازية الأوروبية طالما كانت تضخم الربحية بتشديد التنافس بين الدول من أجل رأس المال المتنقل ـ إلى كارثة لم تستطع رأسمالية القرن التاسع عشر التعافي منها.

بهذا الخصوص، أعادت بريطانيا الإدواردية، بشكل مضغوط إلى درجة عالية وتحت ظروف تاريخية ـ عالمية مختلفة جذرياً، إنتاج بعض النزوعات التي كانت فاعلة قبلئذ في فلورنسا في أثناء التوسع المالي الأول لاقتصاد العالم الأوروبي. في الوضعين، أدى النقل الضخم لفائض رأس المال من الصناعة إلى

المالية إلى ازدهار غير مسبوق من أجل البرجوازية، جزئياً على حساب الطبقة العاملة. في فلورنسا أوائل العصر الحديث، أدى النزوع في نهاية المطاف إلى سيطرة رأس المال المالي على الحكومة، وفي بريطانيا القرن العشرين، أدى في نهاية المطاف إلى سيطرة العمل على الحكومة. في الوضعين، كانت الأزمنة الجميلة للبرجوازية علامة على بطلان إطاحة الرأسمالية القائمة.

إن التشابه الأشد حتى هو بين العصر الإدواردي وبين ما يعرف باسم "حقبة الشعر المستعار" periwig period من التاريخ الهولندي ـ حقبة توازي بشكل عريض طور التوسع المالي من دورة التراكم الهولندية، ولا سيما العقدين الختاميين أو العقود الثلاثة الختامية من التوسع. كما في فلورنسا قبل ٤٠٠ عاماً وفي بريطانيا بعد ١٢٥عاماً، كان التوسع المالي للنصف الثاني من القرن الثامن عشر مرتبطاً في هولندا بسيرورات واسعة من "إزالة التصنيع" deindustrialization (انعكست بالشكل الأوضح في بناء السفن) وبتفلص في مداخيل الطبقة العاملة. إن "الصيارفة التجار وأصحاب الريوع rentiers الأثرياء ما كان من الممكن أن "ينالوا ذلك بهذا الشكل الجيد"، يلاحظ تشارلز بوكسر (١٩٦٥: ٢٩٣ ـ ٤)، لكن كما نقل شاهد عيان في نهاية الحقبة، فإن "'رفاه تلك الطبقة من الناس الذين يحيون حياة عمل [كان] ينحدر بشكل مطرد'". وكما في فلورنسا عصر النهضة أو في بريطانيا الإدواردية، أو لنفس الموضوع في أمريكا الريغانية، فإن رأسماليي هولندا المستعارين الذين تحولوا إلى أصحاب ريوع كانوا مهتمين فقط بالأمد القصير جداً. "يقول كل واحد"، كتبت دي بورغر *De Borger* الدورية في عام ١٧٧٨، "إنها سوف تستغرق زمني ومن بعدي الطوفان!" كما يقول مثل جيراننا الفرنسيين، الذي تجاوزناه بالأفعال إن لم يكن بالأقوال". (مقتبس لدى بوكسر ١٩٦٥: ٢٩١)

جاء "الطوفان" لأجل الجمهورية الهولندية بعدئذ مباشرة مع ثورة الوطنيين منذ أوائل إلى منتصف ثمانينيات القرن الثامن عشر (١٧٨٠) ـ

"المعترف بها بشكل غير كاف من أجل ما كانته، الثورة الأولى على البر الرئيسي الأوروبي، المبشرة بالثورة الفرنسية" (برودل ١٩٨٤: ٢٧٥) ـ مع الثورة المضادة الأورانجية اللاحقة، ومع الزوال النهائي للجمهورية في ظل نابليون. لم يحدث شيء من هذا القبيل، بالطبع، في بريطانيا بعد العصر السعيد belle époque الإدواردي. على العكس، فقد ترجم النصر في الحرب العالمية الأولى إلى مزيد من توسع الإمبراطورية الإقليمية لبريطانيا. ومع ذلك، كانت تكاليف الإمبراطورية قد بدأت تتجاوز منافعها بهامش لا بأس به، ممهدة بذلك الأرض لأجل تفكيكها من قبل حكومة العمال بعد الحرب العالمية الثانية. لكن حتى قبل أن تفكك الإمبراطورية، فقد شكل انهيار معيار الذهب للجنيه البريطاني في عام ١٩٣١علامة على الأزمة النهائية للحكم البريطاني على مال العالم. وعلى حد تعبير بولانيي (١٩٥٧: ٢٧)، فإن "انتزاع الخيط الذهبي كان الإشارة من أجل ثورة عالمية".

جدل الرأسمالية والإقليمية

كما أشار جيفري إنغهام، إذا كان محفزو الإصلاحات التي أدت بعد نهاية الحروب النابوليونية إلى إنشاء نظام التجارة الحرة\ معيار الذهب لهم أي مصلحة اقتصادية خاصة في البال، فقد كانت مصالح تجارة الانتربوت البريطانية، التي كانت قد نمت وازدهرت من خلال الاستيلاء على التجارة الهولندية والفرنسية:

((اعتقد هوسكيسون [رئيس هيئة التجارة] أن مثل هذه السياسات ستجعل بريطانيا فينيسيا القرن التاسع عشر. مما يدعو للسخرية، أن نقاد أدوار انتربوت بريطانيا استحضروا المقارنة نفسها في تاريخ لاحق. ففي نهاية القرن التاسع عشر، أشار مراقبون عديدون إلى أن الانحدار الفينيسي كان نتيجة لكونها قد بنت الثروة والقوة على مثل هذه النشاطات المركنتيلية غير الآمنة وغير القابلة للتحكم بها. لقد كان من الأفضل إلى حد بعيد، كما جادلوا، أن يبنوا قاعدة إنتاجية محلية قوية.)) (إينغهام ١٩٨٤: ٩)

قبل توسع التجارة الكبير لمنتصف القرن التاسع عشر وبعده، بدت الرأسمالية البريطانية هكذا لمعاصريها كشكل جديد من أشكال أقدم من رأسمالية الانتربوت. لقد كان هذا بالفعل هو وجه الشبه الرئيسي بين نظام التراكم البريطاني ونظام التراكم الهولندي الأقدم. مثل النظام الهولندي، كان النظام البريطاني لا يزال قائماً على مبدأ التوسط التجاري والمالي ـ أي، مبدأ الشراء لكي تعيد البيع، مبدأ الإدخال لكي تخرج، مبدأ الإمداد من قبل العالم كله لكي تكون قادراً على إمداد العالم كله مرة أخرى.

لقد سبق دورُ إنكلترا بوصفها دار التقاص clearing - house لاقتصاد العالم دورَها بوصفها "ورشة العالم" واستمر بعده (روبنشتاين ١٩٧٧: ١١٢ ـ ١٣). إن الثورة الصناعية وهزيمة الرهان الإمبراطوري لنابليون قد عززتا ووسعتا ببساطة مدى رأسمالية الإنتربوت البريطانية:

((إن اجتماع الثورة الصناعية في الداخل والتدمير بعد [معركة] واترلو لأي عائق أو منافسة للهيمنة العالمية الإنكليزية وراء البحار قد أوجد شكلاً جديداً من الاقتصاد العالمي، امتلك فيه الصانعون البريطانيون تفوقاً ساحقاً وسط التجارة الحرة الدولية المعممة. عندما تضاعفت كثافة المبادلات التجارية بين دول ومناطق أكثر استدرجت إلى شبكة مشتركة، زادت بشكل مضطرد الحاجة الوظيفية إلى لوحة تحكم لتوجيه تدفقاتها. إن إعادة الإنتاج المنتظمة للتعاملات متعددة الأطراف، في فضاء عالم مقسم إلى وحدات سياسية مستقلة، قد اعتمدت على وجود دار تقاص كبرى واحدة على الأقل ذات مدى عالمي. لقد ضمنت الصناعة البريطانية والبحرية البريطانية أنه ستكون هناك [دار] واحدة فقط. إن أمستردام، المعزولة والمحيدة جانباً من قبل المنظومة القارية، لم تتعاف قط من حصار زمن الحرب. مع غمر هولندا وهزيمة فرنسا، لم يكن للندن أي منافسين ممكنين بعد ١٨١٥.)) (أندرسون ١٩٨٧: ٣٣، التشديد في الأصل)

إن مايكل بارات براون، متجادلاً مع توصيف إينغهام وأندرسون لرأسمالية القرن التاسع عشر البريطانية بأنها في الأساس تجارية ومالية في البنية

والتوجه، قد شدد على أسسها الإمبراطورية والزراعية ـ الرأسمالية. ففي الوقت الذي انطلق فيه التوسع الكبير في منتصف القرن للتجارة البريطانية والعالمية، كانت بريطانيا قد غزت قبلئذ إمبراطورية إقليمية ذات صعيد ومدى غير مسبوقين ولا مثيل لهما:

(([خلافاً] لآراء لينين وغالاغر وروبنسون وفيلدهاوس على قدم المساواة، التي يرددها إينغهام وأندرسون الآن، كان معظم الإمبراطورية البريطانية قد تم تأسيسه قبلئذ في عام ١٨٥٠ ـليس فقط في كندا والكاريبي ومدراس وبومباي وساحل الكاب منذ القرن السابع عشر، بل في جبل طارق والبنغال وسيلان والكاب وخليج علم النبات وبنانغ وغويانا وترينيداد في نهاية القرن الثامن عشر؛ وإلى هذه أضيف في عام ١٨٥٠ بشكل افتراضي مجمل الهند، زائد هونغ كونغ وأوستراليا ونيوزيلندا وناتال. بعدئذ كانت الإضافات الأخرى بشكل شبه كامل على القارة الأفريقية.)) (بارات براون ١٩٨٨: ٣٢؛ انظر أيضاً بارات براون ١٩٧٤: ١٠٩ ـ ١٠، ١٨٧).

علاوة على ذلك، كانت هذه الإمبراطورية الإقليمية المترامية بالدرجة الأولى مجمعاً زراعياً ـ صناعياً أكثر من كونها مجمعاً تجارياً ـ مالياً:

((إن الاعتقاد بأن العاصمة البريطانية كان لها في الأساس دور صيرفة ومتاجرة في الإمبراطورية سوف يتطلب منا أن نفترض أنه لم تكن توجد في الإمبراطورية مزارع سكر وقطن، ولا إقطاعات شاي ومطاط، ولا مناجم ذهب وفضة ونحاس وقصدير، ولا الأخوة ليڤر Lever Brothers، ولا شركات نفط، ولا شركة مرخصة، ولا دالغتي Dalgety ولا سكك قطار ومرافق أخرى مملوكة من البريطانيين، أو طواحين ومعامل وراء البحار.)) (بارات براون ١٩٨٨: ٣١)

من وجهة النظر التي تبنيناها في هذه الدراسة، لا يوجد أي تناقض حقيقي بين رؤى إنغهام وأندرسون من جهة، ورؤى بارات براون من الجهة الأخرى. كما فهمنا في الفصل الأول، ومرة أخرى في رسم معالم دورة التراكم المنظومية

الثالثة (البريطانية)، اتبعت بريطانيا المسار التطوري لفينيسيا وللمقاطعات المتحدة؛ لكنها أيضاً اتبعت المسار التطوري لإسبانيا الإمبراطورية أو، على نحو أدق، للمجمع الرأسمالي ـ الإقليموي الجنوي ـ الآيبيري. عندما نُقر بهذه البنية الهجينة للمسار التطوري لرأسمالية القرن التاسع عشر البريطانية، فإن أطروحة "دولة العسس" nightwatchman state كما كانت تنطبق على إنكلترا الفكتورية تصبح في الواقع متعذرة الدفاع عنها. "فأي نوع من العسس كان هؤلاء الذين مهدوا الأرض لكل نشاط منفرد لشاغلي العمارة ولم يقوموا بالحماية ضد الأفعال العدوانية من الخارج فقط بل حكموا بشكل فعلي البحار السبعة وأنشأوا المخافر الأمامية في كل قارة؟"(بارات براون ١٩٨٨: ٣٥). ومع ذلك، فقد كانت "النزعة الصناعية" و"النزعة الإمبراطورية" لبريطانيا القرن التاسع عشر وجهين متكاملين لإعادة إنتاجها المكبرة لإستراتيجيات وهيكليات رأسمالية الإنتربوت الفينيسية والهولندية. لقد استطاعت بريطانيا، تحديداً بكونها صناعية وإمبراطورية بطرق لم تكن بها فينيسيا ولا المقاطعات المتحدة، أن تمارس وظائف الإنتربوت التجاري والمالي العالمي على صعيد أكبر بكثير مما حلمت سالفتها بأن تفعله.

لأن "النزعة الصناعية" و"النزعة الإمبريالية" لنظام التراكم البريطاني بالمقارنة مع النظام الهولندي السابق كانتا تعبيرين عن حركة مزدوجة ـ نحو الأمام ونحو الوراء في الوقت نفسه ـ مماثلة للحركة التي ميزت الانتقال من دورة التراكم المنظومية الأولى (الجنوية) إلى الدورة الثانية (الهولندية). كما في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر فإن نظام التراكم الرأسمالي الهولندي على صعيد عالمي قد حل محل النظام الجنوي من خلال حركة نحو الأمام تتكون من استدخال تكاليف الحماية، كذلك في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر حل النظام البريطاني محل النظام الهولندي من خلال استدخال تكاليف الإنتاج، الذي كانت النزعة الصناعية التعبير الرئيسي عنه. ومثلما كان النظام الهولندي قد استدخل تكاليف الحماية من خلال حركة نحو

الوراء تتكون من إحياء الهيكليات التنظيمية لرأسمالية احتكار الدولة الفينيسية، التي كان النظام الجنوي قد أطاحها، كذلك استدخل النظام البريطاني تكاليف الإنتاج من خلال إحياء الهيكليات التنظيمية للإمبريالية الآيبيرية ورأسمالية المالية الكوزموبوليتية الجنوية، اللتين كان النظام الهولندي قد أطاح بهما كلتيهما.

"باستدخال تكاليف الإنتاج" سنفهم السيرورة التي تم من خلالها إدخال نشاطات الإنتاج ضمن المجال التنظيمي للمشاريع الرأسمالية وإخضاعها إلى النزعات المقتصدة النموذجية لهذه المشاريع. بالتأكيد، كانت المشاريع الرأسمالية المتخصصة في نشاطات الإنتاج قد وجدت قبل وقت طويل من انطلاق دورة التراكم البريطانية. لكن هذا النوع من المشروع إما أنه لم يلعب أي دور أو لعب دوراً ثانوياً وتابعاً فقط في تشكيل نظامي التراكم الجنوي والهولندي. كانت المشاريع الرأسمالية القائدة للدورتين الجنوية والهولندية منخرطة بشكل نموذجي في التجارة والمالية طويلتي المسافة ـ النشاطين اللذين يدعوهما برودل بـ"الأسس المحلية" للرأسمالية ـ وأبقت إلى أبعد قدر ممكن نشاطات الإنتاج خارج مجالاتها التنظيمية. في المقابل، في الدورة البريطانية بات تراكم رأس المال قائماً على المشاريع الرأسمالية التي كانت منغمسة بشدة في تنظيم وترشيد سيرورات الإنتاج.

لدى تقييم طبيعة ومدى هذه "الثورة التنظيمية" الجديدة لاقتصاد العالم الرأسمالي، من المهم أن نضع في الذهن أن التمييز بين "التجارة" و"الإنتاج" ليس واضحاً كما يُفترض غالباً أنه كذلك. إن إعادة خلط وتوزيع البضائع في المكان والزمن، التي تدور التجارة كلها حولها، يمكن أن تتضمن جهداً بشرياً ويمكن أن تضيف من القيمة الاستعمالية ("المنفعة") إلى البضائع المعاد خلطها وتوزيعها على هذا النحو بقدر ما يتضمن ويضيف استحصالُها من الطبيعة وتغيير شكلها وجوهرها، وهو ما نعنيه بالإنتاج بالمعنى الضيق. كما كتب الأب غالياني Abbe Galiani ذات مرة، فإن "النقل ... هو نوع من الصناعة". (مقتبس لدى دوك

١٩٦٩: ٣٢١). لا بل كذلك هو التخزين وكل النشاطات الأخرى المتصلة بالتجارة التي تتطلب جهداً بشرياً وتجعل البضائع المعاد خلطها وتوزيعها في المكان والزمن أكثر فائدة للمشترين المحتملين مما ستكون خلافاً لذلك. إذ لا يكاد يوجد أي نشاط تجاري يمكن القيام به إلا بالاقتران مع نوع ما من الإنتاج بهذا المعنى الأوسع، أو حتى بالمعنى الأضيق المذكور أعلاه.

كانت المنظمات الرأسمالية التي تخصصت في التجارة طويلة المسافة على الدوام منخرطة في نوع ما من نشاط الإنتاج. بالإضافة إلى التخزين والنقل، كانت منخرطة غالباً في معالجة ما للبضائع التي كانت تشتريها وتبيعها، وفي إنشاء بعض الوسائل والمرافق على الأقل التي يتطلبها تخزين السلع ونقلها ومعالجتها. ربما كان بناء السفن أهم هذه النشاطات، خصوصاً من أجل المنظمات الرأسمالية مثل فينيسيا والمقاطعات المتحدة التي كانت مكتفية ذاتياً في "إنتاج" الحماية التي تتطلبها تجاراتها. بالإضافة إلى ذلك، فإن المنظمات الرأسمالية التي تخصصت في التجارة طويلة المسافة انخرطت، أو أشرفت عن قرب، في صنع البضائع (كالمجوهرات والعملات المعدنية ومنتجات النسيج عالية الجودة والكماليات الأخرى، والأعمال الفنية، الخ) التي كانت مناسبة بشكل خاص إما كوسائل حصرية للتجارة أو كـ "مخزونات" فائض رأس المال التي أصبحت حقاً لأفرادها. لكن بعيداً عن هذه النشاطات، فإن المنظمات الرأسمالية القائدة للدورتين الجنوية والهولندية قد تجنبت الإنتاج بقدر المستطاع:

((كانت فينيسيا وجنوة وأمستردام تستهلك القمح والزيت والملح واللحم، الخ.، المكتسبة من خلال التجارة الأجنبية؛ فقد كانت تتلقى من العالم الخارجي الخشب والمواد الخام وحتى عدداً من المنتجات المصنعة التي كانت تستعملها. ولم يكن يهمها إلا قليلاً من كان ينتج هذه البضائع، أو بأية وسائل، قديمة أو حديثة، كانت تُنتج: فقد كانت تكتفي ببساطة بأن تقبلها في نهاية دورة التجارة، أينما كان الوكلاء أو التجار المحليون قد تموَّنوا بها، بالنيابة عنهم. إن معظم، إن لم يكن كل،

القطاع الأولي الذي اعتمد عليه عيش هذه المدن وحتى كمالياتها كان يقع خارج أسوارها تماماً وكان ينقل لصالحها دون حاجتها إلى أن تكون معنية بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية للإنتاج.)) (برودل ١٩٨٤: ٢٩٥) .

في توصيف جزئي لهذا الزعم، يضيف برودل على الفور أن هذه المدن كانت غالباً أكثر إدراكاً للعوائق من إدراكها لمزايا مثل هذا الاستخراج للإنتاج. حاولت كل المدن القائدة، "مهووسة باعتمادهما على البلدان الأجنبية (بالرغم من أن قوة المال في الواقع كانت هكذا بحيث إن ذلك كان يختزل إلى لاشيء)، يائسة أن توسع أرضها، وأن تطور زراعتها وصناعتها". كنتيجة لذلك، باتت دول المدن الإيطالية، وهولندا لاحقاً، تتميز بـ (١) علاقة 'حديثة' جداً بين سكانها الريفيين والمدينيين؛ (٢) قطاع زراعي، حيث وجد، كان يميل إلى التخصص في المحاصيل المدرة للسيولة النقدية cash crops وكان بؤرة طبيعية للاستثمار الرأسمالي ... و(٣) عدد من الصناعات الكمالية، التي تكون غالباً الأعلى ربحاً". (برودل ١٩٨٤: ٢٩٥ ـ ٦) .

في الحقيقة، لا داعي لافتراض أن دول المدن الإيطالية أو هولندا كانت مهووسة بالاعتماد على البلدان الأجنبية لنفسر هذا النوع من الانهماك في الإنتاج المحلي. في حالة الصناعات الكمالية، كانت ربحيتها وانعدام المشكلات الاجتماعية المتصلة بتطويرها في حد ذاتها سببين وجيهين بما فيه الكفاية لأجل الانهماك. كما هو الحال بالنسبة للمحاصيل المدرة للسيولة النقدية فقد كان من الطبيعي فقط أن تكون الثروة الضخمة التي تراكمت في المدن الرأسمالية بإمكانها أن تخلق في المناطق الريفية المجاورة زراعة تجارية موجهة نحو إنتاج الغذاء لأجل سكان المدن. وكان طبيعياً بالقدر نفسه أن تستدمج المراكز الرأسمالية عاجلاً أم آجلاً هذه المناطق الريفية المجاورة ضمن نطاقات سلطتها السياسية لأسباب إما إستراتيجية أو اقتصادية، وتحفز مزيداً من تتجيرها commercialization وتحديثها.

علاوة على ذلك، حالما تم إدماج فضاء ريفي فعلاً de facto أو شرعاً de jure ضمن مجالات المراكز الرأسمالية، بات استثمار رأس المال في الزراعة يؤدي

وظيفة مماثلة للوظيفة التي تؤديها الإنفاقات في الأعمال الفنية والكماليات المعمرة الأخرى ـ أي، وظيفة "تخزين" الأرباح التي كانت تجنى في التجارة طويلة المسافة والمالية العالية لكن لايمكن إعادة استثمارها في هذه النشاطات بدون تعريض ربحيتها للخطر. آنذاك كما الآن، كان قسم هام من فائض رأس المال هذا ينحو إلى التدفق إلى المضاربة وإلى الاستهلاك الباذخ؛ وآنذاك كما الآن، كان الاستثمار في العقارات داخل المدن الرأسمالية نفسها الوسيلةَ الأهم لدمج المضاربة مع الاستهلاك الباذخ. لكن الاستثمار في التتجير و"التطوير العقاري" gentrification للفضاءات الريفية التي كانت أو سبق لها أن كانت في سيرورة ضمها من قبل المدن الرأسمالية، كان بإمكانهما أن يلعبا، وقد لعبا، دوراً مماثلاً كمكملات أو كبدائل للاستثمار في العقارات المدينية.

إن صناعات بناء السفن والترف والبناء والزراعة "الحديثة" لم تكن الاستثناء الوحيد لنزوع دول المدن إلى استخراج أكبر قدر ممكن من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للإنتاج. في فترات معينة، حتى الفترات الطويلة، انخرطت بعض دول المدن في نوع أو آخر من التصنيع. لذا يشير برودل نفسه إلى أنه بعد عام ١٤٥٠ بدأت فينيسيا تطور جهاز تصنيع واسع ومنوع، ويتابع بقوله إنه ربما كان حتمياً أن تصبح الانتربوتات التجارية الكبرى محولة إلى التصنيع. على كل، وقد قال ذلك، يسارع إلى إضافة أن هذا النزوع لم يكن يتحدى بشكل خطير "أولية الرأسمالية التجارية على الرأسمالية الصناعية حتى القرن الثامن عشر على الأقل". بقدر ما يتعلق الأمر بفينيسيا، فإن التوسع الصناعي الحقيقي لم يأت حتى بين عامي ١٥٨٠ و١٦٢٠." خلاصة القول، يبدو أن الصناعة قد ساهمت في الازدهار الفينيسي فقط في وقت متأخر من العصر، كثقل موازن، كتعويض عندما كان المناخ غير مؤات، كان الوضع مشابهاً جداً ... لوضع أنتويرب منذ نحو ١٥٥٨ ـ ٩". (برودل ١٩٨٤: ١٣٦) .

كما سنرى، ثمة أسباب وجيهة لمشاركة هذه الرؤية للتصنيع الفينيسي. ومع ذلك، فإن "الصناعة" المفهومة ببساطة تامة بوصفها انخراطاً في النشاطات

الاستخراجية اللازراعية ونشاطات المعالجة قد ساهمت في ازدهار دول مدن أخرى في وقت مبكر جداً وليس متأخراً من ذلك العصر، ولم تكن على الإطلاق نتيجة لنزوع الإنتربوتات التجارية الكبرى لأن تصبح محولة إلى التصنيع، بما أن هذه الدول المدن لم تكن إنتربوتات تجارية كبرى لتبدأ بذلك. كان هذا هو الحال مع ميلانو وفلورنسا، اللتين كانت ثرواتهما في أثناء توسع التجارة الأوراسي الجامع في أواخر القرن الثالث عشر وأوائل القرن الرابع عشر قائمة إلى حد كبير على التخصص في الإنتاج الصناعي ـ ميلانو في إنتاج السلع المعدنية وفلورنسا في إنتاج السلع النسيجية. وفي حين كان الإنتاج المعدني في ميلانو في معظمه حرفياً في بنيته وتوجهه، فقد كان إنتاج النسيج في فلورنسا رأسمالياً بالكامل، لكونه يتم القيام به بهدف جني الربح ومن خلال الاستخدام الضخم للعمل المأجور.

يستتبع ذلك أن أطروحة برودل في نزوع المراكز القيادية للتراكم الرأسمالي نحو استخراج تكاليف الإنتاج أصبحت سارية فقط في نهاية توسع التجارة الأوراسية الجامعة في أواخر القرن الثالث عشر وأوائل القرن الرابع عشر. قبل التوسع وفي أثنائه، فإن الأشكال الأكثر تقدماً للمشروع الرأسمالي ـ سواء كان صناعياً أم تجارياً أم مالياً ـ كلها نشأت في مراكز داخلة مباشرة في سيرورات الإنتاج، بالشكل الأبرز في فلورنسا ودول المدن التوسكانية الأخرى. لكن حالما ضعف التوسع، فإن هذا الارتباط للرأسمالية بالصناعة قد أفسح الطريق لفك الارتباط؛ وكما كان في فلورنسا، حيث كانت كل الأشكال الأكثر تقدماً من المشروع الرأسمالي موجودة، في القرن الرابع عشر سار الانفصال عن الإنتاج الصناعي بالشكل الأسرع.

أدى التقلص الناتج لمداخيل الطبقة العاملة إلى موجات شديدة ومطولة من الصراع الطبقي، الذي بلغ ذروته في استيلاء العمال الفلورنسيين العاطلين عن العمل المعدمين Ciompi على السلطة الحكومية في عام ١٣٧٨. لكن تمرد الطبقة العاملة وثورتها لم يستطيعا ولم يوقفا تحويل رأس المال الفلورنسي من

الصناعة إلى المالية. إذا حدث أي شيء، بمفاقمة المشكلات الإجتماعية التي ينطوي عليها قران الصناعة والرأسمالية، فقد عجل ذلك في طلاقهما ومهد الطريق لصعود رأس المال المالي إلى الهيكلية السائدة لحكم دولة المدينة الفلورنسية ولاقتصاد العالم الأوروبي عموماً. لهذا كانت الرأسمالية التاريخية كمنظومة عالمية قد ولدت من الطلاق عن الصناعة وليس من الاقتران بها.

إن أطروحة برودل يجب تأهيلها أكثر لتفسر حقيقة أن فك الارتباط عن الإنتاج الذي شكل علامة على ولادة الرأسمالية التاريخية كمنظومة عالمية لم يشمل كل مركز للتراكم الرأسمالي أو كل دائرة نشاط لهذه المراكز. وإن التوسع المالي في أواخر القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر قد حدث في حالة حرب معممة في المنظومة الفرعية الإيطالية لدول المدن وفي المنظومة السياسية الأوروبية الأوسع. وقد خلق ذلك فرصاً عالية الربحية لأجل صناعات التسلح والصناعات المعدنية بحيث إنه، في حين تخلت فلورنسا عن الصناعة، فإن ميلانو لم تفعل ذلك، واستمرت في الاستفادة من إنتاج الدروع من أجل كل أوروبة.

علاوة على ذلك، كان مدى الانفكاك عن الإنتاج في أي مدينة مفترضة أو دائرة نشاط يعتمد غالباً على تقلبات نشاطات صنع الحرب وصنع الدولة. وكان تمركز تجارة المشرق في الأيدي الفينيسية على حساب الجنويين بعد [معاهدة] سلام تورينو (١٣٨١)، يعني أن الإنتاج المرتبط بالانتربوت قد مر بانكماش في جنوا أكبر إلى حد بعيد مما في فينيسيا. وفي الوقت نفسه، كان إدماج فضاء ريفي ضمن نطاقات حكم ميلانو وفينيسيا وفلورنسا في أثناء حرب المئة عام الإيطالية يعني أنه في دول المدن هذه ازداد الإنتاج الزراعي، بغض النظر عما كان يحدث للإنتاج الصناعي. وفي المدن التي كانت فيها حصة متنامية من فائض رأس المال تُحوَّل من صنع المال إلى صنع الدولة، كما في فينيسيا وفلورنسا، توسع الإنتاج في صناعة البناء. لهذا، فإن الجيش الاحتياطي من اليد العاملة الذي خلقه في فلورنسا تقلص صناعة النسيج أصبح الأساس لفورة البناء "غير الرسمية"، أي غير المضبوطة، لعصر النهضة.

على كل، عندما يقال وينجز كل شيء، فقد كان الاندفاع الرئيسي للتوسع المالي لأواخر القرن الرابع عشر وأواخر القرن الخامس عشر باتجاه انشقاق الأشكال الأكثر تقدماً للمشروع الرأسمالي عن الإنتاج. هذا النزوع كان محجوباً في أثناء التوسع المالي بحقيقة أنه لم يُجرَّب بشكل منتظم عبر منظومة دول المدن، وحتى أكثر بحقيقة أنه كان الأضعف في ميلانو وفينيسيا ـ دولتي المدينة اللتان كانتا تبزغان كقوتين عظميين في السياسة الأوروبية. لكن عندما تكشفت اتجاهات القرن ونصف التالي، كانت قوة الدولة والنزعة الصناعية مؤشرين لا يمكن التعويل عليهما على التوسع الذاتي لرأس المال. بدأً في العقد الختامي من القرن الخامس عشر، وبشكل أوضح في أثناء القرن السادس عشر، كفت البرجوازيات المنظمة أساساً في دول المدن ـ بما فيها الدولة الفينيسية ـ عن لعب دور الطبقة الرأسمالية المسيطرة لاقتصاد العالم الأوروبي. على نحو متزايد، بات هذا الدور تلعبه البرجوازيات المغتربة المنظمة في "أمم" كوزموبوليتية، التي تخصصت في المالية العالية والتجارة طويلة المسافة وتركت المنظمات الإقليموية لتهتم بالإنتاج. من بين هذه "الأمم"، كانت البرجوازية الفينيسية الواضحة عن طريق غيابها، ولعبت ميلانو فقط دوراً ثانوياً وتابعاً كلياً. لكن البرجوازيتين المغتربتين لفلورنسا وجنوا، حيث كان النزوع نحو انشقاق الرأسمالية عن الإنتاج هو الأقوى، ظهرتا بوصفهما أبرز أعضاء منظومة "الأمم" التي هيمنت على المالية العالية والتجارة طويلة المسافة الأوروبيتين طوال القرن السادس عشر.

في ظل هذه الشروط المنظومية الجديدة لا يبدو انخراط فينيسيا المتزايد بسرعة في الإنتاج الصناعي في أواخر القرن السادس عشر، كما يعتقد برودل، "ثقلاً موازناً"، تعويضاً عن الانحدار التجاري الذي لا يمكن شفاؤه للمدينة. فقبل كل شيء في هذا الوقت من التصنيع السريع أصبحت فينيسيا كمنظمة أعمال، مع أنها أقل كمنظمة حكومية، ضحية لنجاحاتها الاستثنائية الأبكر. إن انتصاراتها في البحر ضد جنوا، وغزوها لليابسة، وسيادتها على ميزان القوة

الإيطالي الشمالي ـ كل هذه اجتمعت في أواخر القرن الرابع عشر وأواخر القرن الخامس عشر في تمكين فينيسيا من امتصاص آثار الانكماش الاقتصادي العالمي المستمر دون أن يكون عليها أن تعيد تنظيم وهيكلة مؤسساتها الحكومية والأعمالية\ البزنسية. ومع ذلك، كانت مؤسسات رأسمالية الدولة الاحتكارية الفينيسية التي لم يُعد تشكيلها غير مهيأة للتكيف بشكل فعال مع التحديات التي فرضها الصعود اللاحق للمجمعات الرأسمالية ـ الإقليموية القوية التي شكلها تحالف الطبقات الرأسمالية الكوزموبوليتية عالية التخصص (ما تدعى بـ "الأمم") مع الدول الإقليموية المتخصصة بالقدر نفسه.

كان التمايز والتبادل بين هذين النوعين من التنظيم قائمين على تقسيم للعمل اهتمت فيه الدول الإقليموية بالإنتاج، بما فيه إنتاج الحماية، وبالتجارة قصيرة المسافة، في حين اهتمت "الأمم" الرأسمالية بالضبط النقدي العابر للدول واهتمت كثيراً بالتجارة طويلة المسافة. ضمن هذه الهيكلية السائدة، لم تكن فينيسيا سمكة ولا طيراً: لا "أمة"رأسمالية قوية ولا دولة إقليموية قوية. لقد كانت بقية من عصر منصرم من دول المدن الرأسمالية. في أواخر القرن السادس عشر، كانت فينيسيا، كمنظمة حكومية، لا تزال تمتلك نفوذاً معتبراً في السياسة الأوروبية؛ لكنها كمنظمة أعمال، كانت قد أصبحت أكثر قليلاً من مسنن في عجلة المنظومة الجنوية لمعارض بياسنزا. لأن هذه المنظومة كانت تحول باستمرار فائض ميزان المدفوعات الذي ولدته الصناعات الفينيسية إلى وسيلة استحصل من خلالها الجنويون في أنتويرب على الامتيازات التي منحتهم سيطرة أكثر حصرية على الفضة الأميركية التي كان يجري تسليمها في اشبيلية. وهذا بدوره مكن الجنويين من القبض بقوة أكبر على فائض ميزان المدفوعات الفينيسي؛ وهلم جرا، في سيرورة لا نهاية لها من التسبب الدائري والتراكمي أصبح من خلالها التوسع الصناعي لفينيسيا أكثر فأكثر وسيلة للتوسع الذاتي لرأس المال الجنوي. (انظر الفصل الثاني).

في هذا السياق التاريخي وُضعت لأول مرة أسس الرأسمالية البريطانية في القرن التاسع عشر في محاولة لتحرير بريطانيا من وضع محبط بشدة كان يشبه من نواح عديدة ذاك الوضع الذي واجهته فينيسيا. لأن بريطانيا، مثل فينيسيا في القرن السادس عشر، لم تكن هذه ولا تلك ـ لا منظمة إقليموية قوية بما يكفي لتتنافس بشكل ناجح مع إسبانيا وفرنسا، ولا منظمة رأسمالية قوية بما يكفي لتتنافس بشكل ناجح مع "الأمتين" الجنوية والفلورنسية. لكن ألّا تكون سمكة ولا طيراً لا يعني أنهما ينتميان إلى النوع نفسه. على العكس من ذلك، كانت فينيسيا وإنكلترا في القرن السادس عشر نمطين متضادين من المنظمة "يتحركان" وفق مساري تطور مختلفين جذرياً لكن صدف أن تقاطعا لفترة وجيزة في طريقهما إلى وجهتيهما الخاصتين بكل منهما.

في حين كانت فينيسيا دولة رأسمالية أصبحت ضحية لنجاحاتها الماضية، كانت إنكلترا منظمة إقليموية أصبحت ضحية لإخفاقاتها الماضية. كانت نجاحات الماضي قد ترجمت إلى مكتسبات إقليموية وإلى تحول البرجوازية الفينيسية إلى أرستوقراطية جعلت فينيسيا تشبه دولة إقليموية صغيرة، كتلك التي كانتها إنكلترا. أما إخفاقات الماضي فقد ترجمت إلى انغلاق إقليمي وإلى تحول الأرستوقراطية الإنكليزية إلى برجوازية جعلت إنكلترا تشبه دولة رأسمالية كبيرة، مثلما كانت فينيسيا. لقد تعززت أوجه الشبه بين فينيسيا وإنكلترا أكثر بحقيقة أنه في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر مرت الدولتان كلتاهما بتوسع صناعي سريع. لكن هذه التشابهات كلها كانت خادعة إلى حد كبير، كما تشهد على ذلك حقيقة أنه على مدى القرون الثلاثة التالية استمرت إنكلترا في إعادة رسم خارطة العالم وأصبحت في الوقت نفسه أقوى دولة إقليموية ورأسمالية شهدها العالم، في حين فقدت ڤينيسيا كل قوتها ونفوذها المتبقيين إلى أن مُسحت عن خارطة أوروبة، أولاً من قبل نابليون ومن ثم من قبل [معاهدة] سلام ڤيينا.

كان هذا التباعد الجذري لمساري القوتين الڤينيسية والإنكليزية في القرنين السابع عشر والثامن عشر في جزء منه مسألة جغرافية. إن انتقال تقاطعات طرق التجارة العالمية من شرق البحر المتوسط إلى القنال الإنكليزية، حبث كانت الإمدادات الأمريكية والآسيوية تلتقي بالإمدادات البلطيقية، قد فتح لإنكلترا، وفي الوقت نفسه أغلق لڤينيسيا، فرصاً فريدة للتوسع التجاري والبحري. لكن كما قال برودل (١٩٨٤: ٥٢٣)، "إذا اقترحت الجغرافية، رتَّب التاريخ". فلكي تستولي على هبات موقعها الجغرافي المميز، كان على إنكلترا أن تمر بسيرورة تاريخية طويلة تعلمت في أثنائها جماعاتها الحاكمة أولاً كيف تحول عائقاً جيوبوليتيكاً إلى مزية، ثم بدأت تستغل هذه المزية لتمسح كل منافسيها.

بدأت السيرورة التاريخية الطويلة بالنزاعات الدموية المعروفة باسم حروب الورود[1] (١٤٥٥ ـ ٨٥)، التي نتجت عن طرد الإنكليز من فرنسا في نهاية حرب المئة عام. "حالما لم تعد سلطة ملكية منتصرة تعتبر جامعة لطبقة النبلاء العليا معاً، انكفأت آلة الحرب في أواخر القرون الوسطى نحو الداخل، عندما أطلقت صراعات أقطاب السلطة الأتباع المستوحشين والعصابات المأجورة عبر الريف، وحفر المغتصبون المنافسون من أجل الخلافة". (أندرسون ١٩٧٤: ١١٨). كانت النتيجة الداخلية الأهم لحمام الدم الذي تلا ذلك إضعافاً أساسياً للأرستوقراطية المالكة للأرض وتعزيزاً للقوة الملكية تحت حكم سلالة تيودور الظافرة. (مور ١٩٦٦: ٦).

لكن هذا التعزيز لم يكن يوازيه ازدياد مقابل في القوة الكلية للملكية الإنكليزية. على العكس، في الوقت الذي اكتمل فيه التعزيز على الجبهة الداخلية، كانت الملكية الإنكليزية قد هُمشت بشكل لا علاج له بفعل التطورات على القارة:

---

(١) حروب الورد Wars of the Roses: حرب أهلية متقطعة بين آل يورك وآل لانكاستر من أجل العرش، أطلق عليها هذا الاسم بسبب شعار الوردة البيضاء لآل يورك والوردة الحمراء لآل لانكاستر. [المترجم].

((في أوائل القرن السادس عشر، كان ميزان القوى بين الدول الغربية الكبرى قد تبدل كلياً، وكانت إسبانيا وفرنسا ـ كلتاهما كانتا ضحيتين للغزو الإنكليزي في العصر السابق ـ الآن ملكيتين ديناميكيتين وعدوانيتين تتنازعان فيما بينهما على غزو إيطاليا. كانت إنكلترا قد سُبقت فجأة من قبلهما. كانت هذه الملكيات كلها قد حققت تعزيزاً داخلياً مشابهاً تقريباً لكن هذا التعادل هو الذي سمح للمزايا الطبيعية للقوتين القاريتين العظميين في ذلك العصر بأن تصبحا حاسمتين للمرة الأولى. فقد كان عدد سكان فرنسا يساوي أربعة أو خمسة أضعاف عدد سكان إنكلترا. وكانت إسبانيا تضم ضعفي عدد سكان إنكلترا، هذا دون أن نتكلم عن إمبراطوريتها الأمريكية وممتلكاتها الأوروبية. هذا التفوق الديموغرافي والاقتصادي عززته الحاجة الجغرافية لكلي البلدين إلى تطوير جيوش محدثة على أساس دائم، من أجل الحرب الأبدية للعصر.)) (أندرسون ١٩٧٤: ١٢٢ ـ ٣)

لقد أذعنت الملكية الإنكليزية لحالة الهامشية هذه في السياسة الأوروبية. ففي ظل هنري السابع سادت واقعية متعقلة، لم تمنعه مع ذلك من إحياء المزاعم اللانكاسترية الحق في الملكية الفرنسية، ومن القتال لمنع ضم آل ڤالوا[1] لبريتاني، ومن محاولة كسب الخلافة على الحكم في قشتالة. لكن حالما صعد هنري الثامن إلى العرش، أطلق مسعى حازماً ومستداماً لاستعادة الأرض المفقودة. ولكون الملك الجديد قد حشد أعداداً كبيرة من الجيوش الحديثة من ألمانيا، فقد بدأ حملة ضد الإسكوتلنديين وتدخلاً عسكرياً في حروب ڤالوا ـ هابسبورغ في فرنسا الشمالية. وعندما لم تثمر حملات (١٥١٢ـ ١٤) و(١٥٢٢ ـ٢٥) و ١٥٢٨ المتعاقبة شيئاً، جزئياً بدافع من الإحباط وجزئياً بدافع من الحسابات الخاطئة، تعثر في القطيعة مع روما. "كانت إنكلترا قد همشها الصراع الفرنسي ـ الإسباني على إيطاليا: كانت مشاهداً عاجزاً، فكان لمصالحها ثقل ضئيل في البلاط

(١) آل ڤالوا Valois: عائلة ملكية فرنسية (١٣٢٨ ـ ١٥٨٩) أطاح بها آل بوربون. [المترجم].

الروماني. كانت مفاجأة الاكتشاف هي حث المدافع عن الدين إلى الإصلاح". (أندرسون ١٩٧٤: ١٢٣ ـ ٤)

إن القطيعة مع روما قد زادت من تعزيز السلطة الملكية في الداخل. من الناحية السياسية، فإن رجال الدين الكبار، الذين كانوا مالكي أراضٍ متمتعين بالامتيازات، قد أصبحوا خادمين ملكيين. إذ "أصبحت سلطة الملك على الكنيسة هي سلطة الملك في البرلمان". (هيل ١٩٦٧: ٢١).مالياً، إن العائدات التي كانت تذهب سابقاً إلى روما تم تحويلها إلى العرش الإنكليزي: فكانت الثمار الأولى، أن ضرائب العُشر، وأراضي الأديرة قد ضاعفت أكثر من مرة الدخل الملكي السنوي الصافي، وستكون الزيادة حتى أكبر بشكل معتبر لو لم تكن الأراضي الرهبانية قد سُلبت. (ديتز ١٩٦٤: ١٣٨ ـ ٤٠؛ هيل ١٩٦٧: ٢١)

هذا الفوز المفاجئ الهائل، كما كان، جرى تبديده فوراً في مغامرة عسكرية جديدة. فقد كان آخر فعل كبير لهنري ـ الحروب ضد فرنسا وسكوتلندا في أربعينيات القرن السادس عشر (١٥٤٠) ـ عملاً مكلفاً، بلغت تكلفته قيمة مذهلة تساوي ٢،١٣٥،٠٠٠ جنيهاً إسترلينياً. لتغطية هذه التكاليف كان على التاج الإنكليزي أن يلجأ إلى القروض الإجبارية وتخفيض قيمة العملة بالإضافة إلى التسريع في نقل ملكية الأملاك الديرية بأسعار مخفضة بشكل حاد. (كينيدي ١٩٨٧: ٦٠؛ ديتز ١٩٦٤: الفصول ٧ ـ ١٤). فكانت النتيجة الفورية هي انحسار سريع في الاستقرار السياسي وسلطة حكم تيودور في أثناء قصور حكم إدوارد السادس والعهد القصير لماري تيودور. في سياق اجتماعي متدهور بسرعة يتميز باضطراب ريفي خطير وأزمات دينية متكررة، تجدد الصراع من أجل السيطرة على البلاط بين اللوردات الإقليميين وفُقد الموطئ الإنكليزي الأخير على القارة (كاليس Calais) لصالح الفرنسيين. (أندرسون ١٩٧٤: ١٢٧ ـ ٨)

مع ذلك، كان الانحسار مؤقتاً فقط ووفر الحافز اللازم لإكمال السيرورة التي من خلالها ستميز إنكلترا، وتستغل بشكل كامل، مزايا موقعها الجزيري عند

تقاطع الطرق الرئيسية للتجارة العالمية. في النصف الثاني من القرن، فإن "نزعة المغامرة" لهنري الثامن قد حلت محلها "واقعية" إليزابيث الأولى، التي أقرت من دون إبطاء بحدود القوة الإنكليزية. "بما أن بلدها لم يكن نداً لأي من "القوى العظمى" الحقيقية في أوروبة، فقد سعت إليزابيث إلى الحفاظ على استقلال إنكلترا عن طريق الدبلوماسية، وحتى عندما ساءت العلاقات الأنغلوـ إسبانية، بالسماح بشن "الحرب الباردة" ضد فيليب الثاني في البحر، التي كانت حرباً اقتصادية على الأقل ومربحة في أحيان قليلة". (كينيدي ١٩٨٧: ٦١).

إن سلوك إليزابيث المقتصد في صنع الحرب لم يستبعد التدخلات العسكرية على القارة. فقد استمرت مثل هذه التدخلات، لكن الغرض منها تحول إلى أهداف سلبية حصراً مثل منع إعادة الغزو الإسباني للمقاطعات المتحدة، أو تنصيب الفرنسيين في البلدان المنخفضة، أو انتصار العصبة League في فرنسا. (أندرسون ١٩٧٤: ١٣٠). كان شغل إليزابيث الشاغل هو الحفاظ على ميزان القوة القاري لا تغييره، حتى لو كان ذلك يعني دعم سلطة الأعداء القدامى مثل فرنسا، لأنه "عندما يأتي اليوم الأخير لفرنسا سيكون أيضاً العشية لفناء إنكلترا". (مقتبس لدى كينيدي ١٩٧٦: ٢٨).

ولم تقلل واقعية إليزابيث وسلوكها الحكيم من الميول الإقليموية للدولة الإنكليزية. إن النزعة الإقليمية ببساطة قد أعيد توجيهها بشكل أقرب إلى الداخل، حيث أكملت دمج بضع جماعات سياسية كانت الجزر البريطانية لا تزال مقسمة إليها. وحيث جعلت علاقات القوة الغزو العسكري مكلفاً ومحفوفاً بالمخاطر، كما في اسكوتلندا، تم السعي إلى تحقيق الاندماج عبر وسائل سلمية، أي، عبر الاتحاد الشخصي الذي سيجمع إنكلترا واسكوتلندا عند وفاة إليزابيث. لكن حيث كانت علاقات القوة مفضلة، تم اللجوء إلى أساليب عنيفة بلا قيود:

((إن [النزعة التوسعية الإليزابيثية] [العاجزة عن] التقدم الجبهي ضد الأنظمة الملكية القائدة للبر الرئيسي قد زجت بأكبر جيوشها ضد مجتمع آيرلندا

العشائري الفقير والبدائي... وقد ووجهت تكتيكات حرب العصابات التي تبناها الآيرلنديون بسياسات الإبادة التي لا رحمة فيها. فقد دامت الحرب تسع سنوات قبل أن تسحق المقاومة كلها من قبل القائد الإنكليزي ماونتجوي Mountjoy. بموت إليزابيث، تم ضم آيرلندا عسكرياً.)) (أندرسون ١٩٧٤: ١٣٠ ـ ٣).

لكن التوسعية الإنكليزية أعيد توجيهها أيضاً نحو المحيطات والعالم خارج الأوروبي. فكانت إنكلترا منذ البدء في الطليعة في إدخال البوارج الحربية الضخمة المجهزة بالأسلحة النارية التي ثوَّرت القوة البحرية في أوروبة في حوالي ١٥٠٠(لويس ١٩٦٠: ٦١ ـ ٨٠؛ سيبولا ١٩٦٥: ٧٨ ـ ٨١). لكن محاولات هنري الثامن العقيمة ليصبح بطلاً في صراع القوى القارية هي التي حوَّلت البحرية الإنكليزية إلى قوة محترمة. (ماركيوز ١٩٦١: ٣٠ ـ ١). لقد زادت إليزابيث من توسيع وترشيد الأسطول الملكي في الوقت الملائم لضمان الأمن ضد الأرمادا الإسبانية. وفي الوقت الذي هزمت فيه الأرمادا في ١٥٨٨، "كانت إليزابيث الأولى سيدة أقوى بحرية شهدتها أوروبة". (ماتينغلي، كما اقتبس لدى أندرسون ١٩٧٤: ١٣٤).

لم يكن التوسع السريع للقوة البحرية الإنكليزية ممكناً لولا مساهمة التجار والقراصنة ومهاجمي السفن الإنكليز، الذين كانوا غالباً الأشخاص أنفسهم. هذه القوات الخاصة "كانت تغير على الخطوط البحرية المترامية إلى الإمبراطوريات الاستعمارية الأجنبية، وتخزن الغنائم الخيالية، وأحرزت تفوقاً في بناء السفن وفن الملاحة الذي جعلها الورثة الحقيقيين للفايكينغ. كانت إليزابيث، وهي تناور بحذر، تتنصل منهم عندما تدعو الحاجة، في حين كانت تحقق أهدافهم بصمت". (ديهايو ١٩٦٢: ١٤ ـ ٦).

هذا الدعم الصامت للاستعمال الخصوصي للعنف عن طريق البحر أثمر في المواجهة الأنغلو إسبانية الحاسمة عام ١٥٨٨. ففي المعركة ضد الأرمادا،

استطاعت إليزابيث الاعتماد من أجل دفاعاتها على الطواقم الخاصة الخبيرة التي بلغ عددها نحو خمسة أضعاف عدد طواقمها. هؤلاء "الملتحمون معاً في مئة معركة ... كانوا الطليعة لإنكلترا البحرية الجديدة، على رأسهم فرنسيس درايك، التجسيد لانتقال إنكلترا من عصر القراصنة إلى عصر القوة البحرية العظمى." (ديهايو ١٩٦٢: ٥٦)

لقد شجعت إليزابيث هذا الانتقال بشكل فعال، ليس فقط بتوسيع وترشيد الأسطول الملكي وبالدعم الصامت للقرصنة والهجوم على السفن. فقد أحيت، قبل الهولنديين، تقليد الـ moane الجنوي، بإنشاء الشركات المساهمة المغفلة المرخصة، التي أصبحت الأساس الرئيسي للتوسع الضخم وراء البحار لشبكات التجارة والقوة الإنكليزية. في هذا الإطار أيضاً، كانت المساهمة الأولية للقراصنة حاسمة.

كما لاحظ جون مينارد كينيز John Maynard Keynes، فإن عائدات الغنائم التي أعاد درايك جلبها بالهندية الذهبية Golden Hind (التي تقدر قيمتها بـ ٦٠٠،٠٠٠ جنيه) قد مكنت إليزابيث من تسديد مجمل دينها الأجنبي وأن تستثمر بالإضافة إلى ذلك حوالي ٤٢،٠٠٠ جنيه في شركة المشرق. ومن أرباح شركة المشرق جاء إلى حد كبير رأسمال شركة الهند الشرقية، "التي كانت أرباحها في أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر هي الأساس الرئيسي لصلات إنكلترا الأجنبية. (كينيز ١٩٣٠: II، ١٥٦ ـ ٧). بافتراض معدل عائد سنوي قدره ٦.٥ بالمئة ومعدل إعادة استثمار قدره ٥٠ بالمئة من هذه العائدات، يلاحظ كينيز، كانت الـ٤٢،٠٠٠ جنيه عام ١٥٨٠ كافية لتوليد القيمة الكاملة لرأس مال شركة الهند الشرقية، والشركة الأفريقية الملكية، وشركة خليج هدسون في عام ١٧٠٠ وبلغ ما يقرب من٤،٠٠٠ مليون جنيه مجمل مخزون الاستثمارات الأجنبية البريطانية في ١٩١٣. (انظر أيضاً كناب ١٩٥٧: ٤٣٨)

إن ملاحظات كينيز بخصوص أصول الاستثمارات الأجنبية الإنكليزية و"توسعها الذاتي" لا تخبرنا كيف تمت، تاريخياً، إعادة إنتاج الشروط المحلية

والمنظومية لذلك التوسع على مدى القرون الثلاثة التي تشير إليها الملاحظات. إن اقتراح استمرارية أساسية لسيرورة التوسع العالمي لرأس المال الإنكليزي منذ عصر إليزابيث وانتهاء بالقرن التاسع عشر هو مع ذلك ذو قيمة في ضوء حقيقة أن هذه السيرورة لم تكن السمة الوحيدة لرأسمالية القرن التاسع عشر البريطانية التي نشأت في ظل إليزابيث. كما يلاحظ كينيز نفسه في الفقرة المقتبسة للتو، فإن أقل من ١٠ بالمئة من غنائم درايك تم استثمارها في إقلاع التوسع الذاتي للاستثمار الأجنبي الإنكليزي. لقد استعملت إليزابيث الجزء الأكبر منها لتسديد دينها الأجنبي. بالإضافة إلى ذلك، كان يُعتقد أن معظم الـ ٤.٥ مليون جنيه قيمة السبيكة المسكوكة في عهد إليزابيث هي منهوبات تم الاستيلاء عليها من إسبانيا. (هيل ١٩٦٧: ٥٩)

إن إعادة تدوير المنهوبات هذه في دعم ماليات الحكومة الإنكليزية قد دشنت تقليداً عظيماً آخر للرأسمالية الإنكليزية ـ تقليد "المال السليم":

((كان [الجنيه الإسترليني] نقد حساب، مثل عملات أخرى لا حصر لها. لكن في حين أن كل نقد حساب آخر كان يتقلب، إما يتم التلاعب به من قبل الدولة أو يبطل بفعل الشروط الاقتصادية، فإن الجنيه الإسترليني، كونه قد استقر في ١٥٦٠ ـ ١ من قبل إليزابيث الأولى، لم يتغير بعدئذ أبداً، فبقي محافظاً على قيمته الجوهرية حتى عام ١٩٢٠ أو في الواقع ١٩٣١. هذه أقل قليلاً من معجزة ...إن [الجنيه] وحده بين العملات الأوروبية الذي يشق أخدوداً مستقيماً عبر ثلاثمئة سنة.)) (برودل ١٩٨٤: ٣٥٦)

هذا الاستقرار النقدي طويل الأمد، يواصل برودل (١٩٨٤: ٣٥٦) القول، "كان عنصراً حاسماً في ثروات إنكلترا. فلولا العملة الثابتة لما وجد ائتمان سهل، ولا ضمانة أمن لأولئك الذين يقرضون المال إلى الملك، ولا ثقة بأي عقد، ولولا الائتمان لما كان هناك ارتقاء إلى العظمة، ولا تفوق مالي". يشير برودل أيضاً إلى أن قصة الاستقرار طويل الأجل للجنيه الاسترليني "تأخذ مجراها من خلال

سلسلة من الأزمات التي كان من الممكن تماماً أن تغيرها في ١٦٢١، ١٦٩٥، ١٧٧٤ و ١٧٩٧". لا داعي للقول إن اعتبارات مماثلة تنطبق على قصة كينيز الموازية للتوسع الذاتي للاستثمار الأجنبي الإنكليزي. ومع ذلك، بعد كل أزمة كانت كل قصة تستأنف مسارها الذي لا يشوش، صعوداً إلى الأزمة النهائية للنظام العالمي البريطاني في القرن التاسع عشر في عشرينيات القرن العشرين (١٩٢٠) وثلاثينياته (١٩٣٠).

مثل الاستثمار الأجنبي والمعيار النقدي المعدني الثابت، لم تكن النزعة الصناعية نفسها شيئاً جديداً على القرن التاسع عشر بالنسبة للرأسمالية الإنكليزية. هذه هي أطروحة جون نف John Nef المشهورة لكن المهملة غالباً القائلة إن مفهوم "الثورة الصناعية" كتفسير لانتصار النزعة الصناعية هو "غير ملائم بشكل خاص" في حالة بريطانيا العظمى، لأنه "يعطي الانطباع بأن السيرورة كانت مفاجئة بشكل خاص، عندما كانت في كل الاحتمالات أكثر استمرارية منها في أي بلد آخر". (نف ١٩٣٤: ٢٤). برأي نف، فإن التوسع "السريع بشكل هائل" للصناعة الإنكليزية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر كان يوازيه التوسع السريع بالقدر نفسه في عهد واحد أقدم على الأقل ـ القرن السابق للحرب الأهلية الإنكليزية. في هذا البلد، وخصوصاً في النصف الثاني من عهد إليزابيث وفي عهد جيمس الأول، ازدادت أهمية التعدين والتصنيع في الاقتصاد الداخلي الإنكليزي بنفس السرعة التي ازدادت بها في أي زمن آخر في التاريخ الإنكليزي. (نف ١٩٣٤: ٣ ـ ٤).

علاوة على ذلك، بالرغم من أن توسع الصناعة الإنكليزية سار في القرن التالي لعام ١٦٤٠ بشكل أبطأ مما سار في القرن السابق له، فإن تنوع النشاطات الصناعية والتغيرات في التكنولوجيا الصناعية وتركيز رأس المال الصناعي الذي بدأ في العصر الإليزابيثي كانت أساساً هاماً "للثورة الصناعية" اللاحقة بقدر أهمية أي أساس آخر:

((إن صعود النزعة الصناعية يمكن اعتباره بشكل أصح سيرورة طويلة تمتد رجوعاً إلى منتصف القرن السادس عشر وتمتد وصولاً إلى الانتصار النهائي للدولة الصناعية في حوالي نهاية القرن التاسع عشر، أكثر مما هو ظاهرة مفاجئة مرتبطة بأواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. إذ لم يعد ممكناً إيجاد تفسير كامل "للاختراعات العظيمة" والمصانع الجديدة لأواخر القرن الثامن عشر في ثورة تجارية سابقة زادت حجم الأسواق. إن الثورة التجارية، إذا كان هذا هو المصطلح المناسب للتطبيق على نمو سريع في التجارة الخارجية والداخلية في أثناء فترة قرنين، كان لها تأثير مستمر يعود إلى الإصلاح على التكنولوجيا الصناعية ومدى التعدين والتصنيع. لكن هكذا، فإن تقدم الصناعة بدوره قد حفز على نحو مستمر بتشكيلة من الطرق تقدم التجارة. فقد كان التقدم الأول "ثورياً" تماماً بقدر ما كان الثاني، ومسؤولاً مباشرة بالقدر نفسه عن الثورة الصناعية.))(نف ١٩٣٤: ٢٢ ـ ٣)

إن أطروحات كينيز وبرودل ونف، التي أعيدت صياغتها في المنظور المطور في هذه الدراسة، تُعرِّف بشكل مشترك العصر الإليزابيثي بأنه نقطة تحول حاسمة في العلاقة بين الرأسمالية والإقليموية في اقتصاد العالم الأوروبي. في مخططنا للأشياء، فإن عهدي إليزابيث الأولى (١٥٥٨ ـ ١٦٠٣) وجيمس الأول (١٦٠٣ ـ ٢٥) يقابلان بالضبط عصر الجنويين (١٥٥٧ ـ ١٦٢٧) عند برودل، أي، طوراً من التوسع المالي لاقتصاد العالم الأوروبي والصراعات التنافسية المتصاعدة بين المنظمات الرأسمالية والإقليموية لذاك الاقتصاد. لقد كانت الفترة التي بلغت فيها قوة المجمع الرأسمالي ـ الإقليموي الجنوي ـ الآيبيري ذروتها؛ لكنها كانت أيضاً فترة انتقال في السيرورات المنظومية للتراكم الرأسمالي من النظام الجنوي إلى النظام الهولندي.

كانت إعادة هيكلة وإعادة تنظيم الدولة الإنكليزية اللتان بدأتا في ظل إليزابيث جزءاً لا يتجزأ من هذا الانتقال. ومثل تشكل الدولة الهولندية، كانتا

تعبيراً وعاملاً للتناقضات التي أدت في النهاية إلى زوال المجمع الجنوي ـ الآيبيري. وبالرغم من أن الدولة الإنكليزية في هذه المرة لم تكن تمتلك لا الاستعدادات المسبقة ولا القدرات الضرورية لتحدي صعود الهيمنة الهولندية، فإن إعادة هيكلة وإعادة تنظيم العصر الإليزابيثي قد منحتا إنكلترا انطلاقة متقدمة على كل الدول الإقليموية ـ بما فيها فرنسا الدولة القومية "الأنموذج" ـ في الصراع من أجل التفوق التجاري العالمي الذي بدأ حالما بدأ النظام الهولندي ذاته يتهاوى بفعل تناقضاته.

كانت هذه الانطلاقة المتقدمة تعزى قبل كل شيء إلى إعادة تنظيم ماليات الدولة التي حاولت من خلالها إليزابيث الأولى أن تدخل شيئاً من النظام إلى الفوضى النقدية التي خلفها والدها. إن محاولة هنري لتدبير الوسائل المطلوبة لتمويل الحروب المكلفة ضد فرنسا وسكوتلندا في أربعينيات القرن السادس عشر (١٥٤٠) من خلال القروض الإجبارية والتخفيض الكبير لقيمة العملة قد ارتدت عليه بنتائج عكسية. ففي حين أن القروض الإجبارية قد استعدت المصالح، فإن التخفيض الكبير لقيمة العملة بين عامي ١٥٤١ و ١٥٥١ الذي خفض محتوى الفضة للفئات [النقدية] قيد التداول من ٩٣ بالمئة تقريباً إلى ٣٣ بالمئة قد أدى إلى "فوضى لا توصف": العملات التي أصدرها التاج لم تعد مقبولة كوسيلة للدفع وللتبادل؛ وتعطلت التجارة وتقلص إنتاج الأقمشة بشكل كبير؛ وتضاعفت الأسعار مرتين وحتى ثلاث في سنوات قليلة؛ اختفت العملات الصعبة من التداول وتدهور سعر الصرف الإنكليزي في أنتويرب تدهوراً سريعاً. (برودل ١٩٨٤: ٣٥٧؛ شو ١٨٩٦: ١٢٠ ـ ٤). إن الشواش الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي قد غذيا كل منهما الآخر، مجبرين التاج الإنكليزي على أن يحول إلى المصارف الخاصة وبأسعار متهاونة الكم الكبير من الملكية الزراعية التي كان قد اكتسبها من الأديرة ـ ما يقارب ربع أرض المملكة ـ لكي يحقق الأهداف ـ أو لمجرد شراء الوقت والرضا. كنتيجة لهذا التحويل

الضخم، فقد النظام الملكي الإنكليزي مصدراً كبيراً للعائدات مستقلاً عن الضرائب البرلمانية، في حين ازدادت قوة المستفيد الرئيسي من التحويل ـ النبلاء ـ بشكل دراماتيكي. (أندرسون ١٩٧٤: ٢٤ ـ ٥)

هكذا ورثت إليزابيث وضعاً كان على التاج الإنكليزي أن يساوم فيه بشكل مستمر مع النبلاء والمصالح الرأسمالية الأخرى على طرق ووسائل تحقيقه للقوة. في مثل هذا الوضع كانت حصافة إليزابيث واقتصادها في صنع الحرب بلا شك وسيلة لإرخاء القيود أو على الأقل لمنع مزيداً من تشديدها على حريتها في الحركة عن طريق هذه السيرورة. لكنهما كانا أيضاً تعبيراً عن شدة هذه القيود. (ماتينغلي ١٩٥٩: ١٨٩ـ ٩٠)

لكي تعيد كسب بعض حرية العمل، اتخذت إليزابيث خطوات أكثر إيجابية من التكيف ببساطة مع الوضع. كانت إحدى هذه الخطوات هي تحقيق استقرار الجنيه في ١٥٦٠ ـ ٦١، الذي ثبت محتواه من الفضة لمدة قرون ليصل إلى "المعيار الصحيح القديم" وقدره ١١ أونصة و ٢ بنيويت في كل ١٢ أونصة. كما يؤكد برودل (١٩٨٤: ٣٥٥ ـ ٧)، فإن هذا لم يكن مجرد تعديل بنيوي وفقاً لمتطلبات اقتصاد العالم الرأسمالي الناشئ. بل على العكس من ذلك، كان محاولة لكسر القيود المفروضة على ثروة بريطانيا وقوتها من قبل الطغم الكوزموبوليتية التي تتحكم بالمنظومة النقدية والتجارية الأوروبية وتضبطها.

كانت إليزابيث، في بداية عهدها، قد حذرها التاجر ورجل المال القوي، السير توماس غريشام، الذي كان آنذاك يعمل خارج أنتويرب وحث على تحقيق الاستقرار النقدي لعام ١٥٦٠ ـ ١ ـ ، من أن التجار الإنكليز وحدهم يمكنهم أن ينقذوها من التبعية للأجانب لأن التجار الإنكليز "يجب عليهم أن يقفوا إلى جانبك في كل الأحداث في محنتك". (هيل ١٩٦٧: ٣٧). طالما كانت أنتويرب تقوم بوظيفتها بشكل فعال كـ"سوق" "دولية" كانت فيها "الأمة" الإنكليزية مسيطرة على بورصة خاصة لأجل التجارة بالسلع، تابع غريشام العمل خارج

أنتويرب ولم يتمخض الكثير عن هذه النصيحة. لكن حالما أصبحت العلاقات بين "الأمم" في أنتويرب تنافسية بشدة بعد انهيار ١٥٥٧ ـ ٦٢، بدأ غريشام بناء بورصة في لندن تقليداً لسوق أنتويرب للسلع والأوراق النقدية بالنية المعلنة لجعل إنكلترا مستقلة عن "الأمم" الأجنبية في التجارة وفي الائتمان. حالما اكتمل بناء البورصة، عبر مرة أخرى عن الرغبة، في رسالة مكتوبة في عام ١٥٦٩، في أن "جلالة الملكة ينبغي في هذا الوقت ألا تستخدم أي غرباء سوى رعاياها الذين وفقاً له [دوق ألفا] وكل الأمراء الآخرين يمكنهم أن يروا أية أميرة سلطة هي" (إهرنبورغ ١٩٨٥: ٢٣٨، ٢٥٤، التشديد في الأصل). وفي العام التالي في أثناء زيارة إلى البورصة باركت إليزابيث مشروع غريشام بتسميتها البورصة باسم سوق التبادل الملكية (هيل ١٩٦٧: ٣٨).

استغرق الأمر عقوداً من الزمن قبل أن تستطيع البورصة الملكية أن تلبي بشكل فعلي الاحتياجات المالية للحكومة الإنكليزية، واستغرق أكثر من قرنين قبل أن تستطيع لندن منافسة أمستردام كسوق مالية مركزية لاقتصاد العالم الأوروبي. لكن تحقيق استقرار الجنيه في ١٥٦٠ ـ ٦١ والإنشاء اللاحق لسوق الصرف الملكية، تلخيصاً لماكس فيبر، كان علامة على ولادة نوع جديد من "التحالف البارز" بين قوة المال وقوة البندقية. لقد شكل علامة على بداية النزعة القومية في المالية العالية.

في أواخر القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر، عندما ولدت المالية العالية في سياق وتحت تأثير التنافس المشتد بين الدول على رأس المال المتنقل، كانت مقراتها تقع في دول المدن المنتقاة، على النحو الأبرز في فلورنسا، لكن زبائنها وتنظيمها كانا كوزموبوليتيين في البنية والتوجه. إن "التحالف" هي كلمة أقوى من أن تصف العلاقات المفككة وغير المستقرة التي وجدت في هذا الوقت بين المنظمات القائدة للمالية العالية وأي فرد بعينه من زبائنها المتنوعين. لكن المصطلح يصف بشكل جيد تماماً أهم هذه العلاقات، الصلة البابوية التي صنعت ثروات آل مديتشي.

أعيدت ولادة المالية العالية في القرن السادس كمنظومة من "الأمم" الكوزموبوليتية المغتربة. وظلت قوة هذه المنظمات مستمدة من التنافس الشديد على رأس المال المتنقل الذي وضع الدول الناشئة بعضها ضد بعض. لكن لكي تستغل هذا التنافس، وفي الوقت نفسه تقوي موقفها التنافسي الخاص، انجرَّت "الأمم" إلى تحالفات حقيقية مع دولة بعينها ـ أبرز هذه التحالفات هو تحالف الجنويين مع إسبانيا وتحالف الفلورنسيين مع فرنسا. لهذا كان الأساس الرئيسي للمالية العالية في هذا الوقت هو تحالف بين دول كانت في سيرورة الصيرورة أمماً من ناحية أولى، و "أمم" أجنبية كانت، لأجل كل الأغراض العملية، قد كفت عن أن تكون دولاً من الناحية الأخرى.

إن ما أقترحه غريشام على إليزابيث في بدء التوسع المالي للقرن السادس عشر الأخير هو تشكيل نوع جديد من التحالف، كتلة قومية حقاً بين قوة المال وقوة البندقية، تحالف بين "الأمة" الإنكليزية التي كانت تنسحب من أنتويرب والدولة الإنكليزية. وكان انهيار ١٥٥٧ ـ ٦٢ قد كشف الضعف الأساسي لكل من الملكية الإنكليزية ورأس المال التجاري الإنكليزي في دائرتي تأثيرهما المقابلتين في وجه القوة الغامرة للكتلة الجنوية ـ الآيبيرية. كان تقدير غريشام هو أن تحالفاً مشتركاً أوثق سوف يمكنهما من التغلب على التنافس في الدائرتين. عندما كتب غريشام أن مثل هذا التحالف سوف يمكن إليزابيث من إثبات قوتها الحقيقية لكل الأمراء الأجانب، فإنه بلا شك كان يعتقد أيضاً، رغم أنه لم يعبر عن ذلك، أن التحالف سوف يمكنه من إثبات قوته الحقيقية لكل التجار الأجانب.

كما يشير برودل (١٩٨٤: ٣٥٥ ـ ٧)، كان غريشام مقتنعاً بأن منافع التجارة والصناعةالإنكليزيتين كانت في معظمها يستولي عليها التجار ورجال المال الطليان والألمان الذين كانوا يتحكمون بسوق المال والائتمان. كان توسع التجارة في أوائل القرن السادس قد دمج إنكلترا بشكل أكثر رسوخاً من ذي قبل في اقتصاد العالم الأوروبي. فكانت إنكلترا، كمصدرة للقماش، مثل سفينة تجارية

رست في أوروبة؛ إذ كانت حياتها الاقتصادية برمتها تعتمد على حبل الرسو، أسعار الصرف في سوق أنتويرب. "بما أن أسعار الصرف كانت تحدد في أسواق تتحكم بها "أمم" إيطالية وألمانية، تعاونت أهمها بشكل وثيق مع حكام إسبانيا وفرنسا، فقد كان طبيعياً إدراك الاعتماد على الأسواق الأجنبية من أجل المال والائتمان بوصفه مصدر التهديدات الخطيرة لسيادة إنكلترا وأمنها. ورداً على تهديدات من هذا النوع ـ "ليست هامشية كلياً، مع أنها مبالغ فيها غالباً" ـ باتت نزعة قومية اقتصادية عدوانية تميز سعي إنكلترا وراء القوة:

((طُرد الصيارفة التجار الإيطاليون **[**من إنكلترا**]** في القرن السادس عشر؛ وجُرد التجار الهانزيون من امتيازاتهم في عام ١٥٥٦ وحرموا من مقر المحكمة الإدارية stahlhof في ١٥٩٥؛ أسس غريشام في ١٥٦٦ ـ ٨ ما سيصبح لاحقاً سوق الصرف الملكي Royal Exchange ضد أنتويرب؛ وكان ضد إسبانيا والبرتغال أن جرى إطلاق شركات الأوراق المالية Stock Companies ؛ وضد هولندا كان قانون الملاحة لعام ١٦٥١ موجهاً؛ وضد فرنسا كانت السياسة الاستعمارية العدوانية للقرن الثامن عشر مصوبة. كانت إنكلترا كبلد متوترة ويقظة وعدوانية، مصممة على توطيد القانون وتطبيقه بالقوة في الداخل وفي الخارج، عندما صار موقعها أقوى.**))** **(**برودل ١٩٨٤**:** ٣٥٥ ـ ٦**)**

كان الاستقرار طويل الأمد للجنيه الإسترليني و"التوسع الذاتي" للاستثمار الأجنبي الإنكليزي جزءاً لا يتجزأ من هذا السعي لتحقيق القوة القومية في أثناء طوره "القومي" الأولي ـ عندما كان الهدف الرئيسي هو "فك الارتباط" عن شبكات المالية العالية والتجارة طويلة المسافة المتركزة في أنتويرب ـ وفي أثناء طوره "الإمبريالي" اللاحق ـ عندما كان الهدف الرئيسي هو إزالة كل العوائق أمام تصميم إنكلترا على بسط القانون وفرضه بالقوة من أجل العالم بأكمله. كما يستنتج برودل **(**١٩٨٤**:** ٣٦٥**)**، بعد مسح الأزمات المتكررة التي قطعت الاستقرار طويل الأمد للجنيه في القرنين السابع عشر والثامن عشر.

((ربما ينبغي علينا أن نرى تاريخ الإسترليني بوصفه النتيجة المكررة للتوتر العدواني المميز لبلد مشروط على نحو عنيف بموقعه الجزيري (كجزيرة يجب الدفاع عنها)، بمساعيه للوصول إلى مكانة عالمية وبتعريفه الواضح للعدو؛ اليوم أنتويرب، وغداً أمستردام، وبعد غد باريس. لقد كان استقرار الجنيه سلاحاً في هذه المعركة.))

في حرب المواقع الطويلة هذه ـ التي كانتها "المعركة" حقاً ـ لم يكن استقرار الجنيه هو السلاح الوحيد؛ بل كانت النزعة الصناعية أيضاً. بهذا الخصوص دعونا نتذكر أن التوسع السريع للصناعة الإنكليزية في أثناء التوسع المالي لأواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر ـ الذي يصفه نف Nef بأنه سابقة هامة لـ"الثورة الصناعية" اللاحقة ـ كانت له سابقة هامة وإن كانت أصغر في استزراع صناعة الأقمشة الصوفية على التراب الإنكليزي في أثناء التوسع المالي لأواخر القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر.

كما جادلنا سابقاً، فقد كان هذا الاستزراع نتيجة لاستعمال إدوارد الثالث للقوة العسكرية والسيطرة على المواد الخام ليستدخل ضمن نطاق حكمه صناعة الأقمشة الفلمنكية من ناحية أولى، وللاستخراج التلقائي لإنتاج الأقمشة من فلورنسا ودول المدن الرأسمالية الأخرى استجابة لإشارات السوق والاضطراب العمالي من الناحية الأخرى. كان هذا التوسع المبكر للصناعة الإنكليزية، بحد ذاته، عاملاً وتعبيراً عن تمايز بنيوي متزايد بين المنظمات الإقليموية، التي كانت تنحو إلى التخصص في الإنتاج، والمنظمات الرأسمالية، التي كانت تنحو إلى التخصص في المالية العالية، مع كون التجارة يتولاها أي نوع من المنظمات تبعاً لعلاقته بالنشاطين الآخرين. مع ذلك، لم يتم استخراج كل الإنتاج من قبل المنظمات الرأسمالية أو كان ضمن مطال المنظمات الإقليموية. ولم يقلل التوسع الفعلي للإنتاج داخل نطاقات سلطة المنظمات الإقليموية من اعتمادها على مساعدة المنظمات الرأسمالية.

لقد كان ذا دلالة خاصة بهذا الخصوص احتفاظُ دول المدن بالصناعات التي أصبحت الأكثر ربحية في أزمة أواخر القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر، أي، الصناعات المعدنية وصناعة الأسلحة، التي بقيت متمركزة في ميلانو، والصناعات الكمالية، التي توسعت في بضع دول مدن. كانت إنكلترا لا تزال أكثر تأخراً من أن تتنافس بشكل فعال في هذه الصناعات الأكثر ربحية، ليس فقط مع إيطاليا الشمالية، بل حتى مع مناطق أخرى من اقتصاد العالم الأوروبي كالفلاندرز وألمانيا الجنوبية. هكذا تخصصت إنكلترا في الصناعات الأقل ربحاً. الأسوأ مع ذلك، أن الفئات الحاكمة لإنكلترا، لكي تحول منتجات صناعة الأقمشة إلى الأسلحة والإمدادات الأخرى المطلوبة لخوض الحرب ذات الطابع التجاري المتزايد مع فرنسا، كان عليها أن تخترق الصيارفة التجار الإيطاليين الذين استولوا على حصة لا يستهان بها من القيمة السوقية للإنتاج الأولي والثانوي الإنكليزي كربح تجاري أو مالي.

في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر، أعطى إحياء تجارة الصوف في اقتصاد العالم الأوروبي وتعزيز السلطة الملكية في إنكلترا زخماً جديداً للتجارة والصناعة الإنكليزيتين (سيبوللا: ١٩٨٠: ٢٧٦ ـ ٦٩؛ نف ١٩٨٦: ١٠ ـ ١٢، ٧١ ـ٣، ٧٨ ـ ٨). لكن عشية التوسع المالي لأواخر القرن السادس عشر كانت إنكلترا، صناعياً، لا تزال " في حالة تخلف مقارنة بإيطاليا وإسبانيا والبلدان المنخفضة، ودول جنوب ألمانيا وحتى فرنسا. لم يكن لدى الإنكليز أي شيء ليعلموه للأجانب في سبيل المعرفة المالية، سوى ما يتصل بإنتاج وتصنيع الأواني القصديرية." (نف ١٩٣٤: ٢٣)

إن إعكاس هذا الموقع في النصف الثاني من القرن السادس عشر هو ما يجعل نف يفرد العصر الإليزابيثي بوصفه نقطة التحول الحقيقية في صعود النزعة الصناعية البريطانية. لكن إذا ركزنا على صعود النزعة الصناعية ليس بحد ذاتها per se بل كأداة للتراكم الرأسمالي، فإن لحاق إنكلترا بالبلدان الأخرى،

وتصدرها لها، في استخراج الفحم والتعدين والصناعات الضخمة الأخرى ليس النزوع الهام حقاً الذي نشأ في العصر الإليزابيثي.لقد كان هذا النزوع في حد ذاته إعادة تأكيد بأشكال جديدة للنمط نفسه الذي كان قد نشأ في التوسع المالي السابق لاقتصاد العالم الأوروبي ـ أي، النمط الذي من خلاله اضطلعت إنكلترا وتخصصت في النشاطات ذات القيمة المضافة المنخفضة في حين احتفظت المراكز الرئيسية للتراكم الرأسمالي بالنشاطات ذات القيمة المضافة العالية وتخصصت فيها. أما في العصر الإليزابيثي فلم يكن هذا هو كل ما كان يحدث. إن الجانب الأهم في النزعة الصناعية الإنكليزية هو أنها كانت قد بدأت تضطلع بنشاطات ذات قيمة مضافة عالية كانت عندئذ، كما في التوسع المالي السابق، هي الصناعات الكمالية وصناعة الأسلحة.

إن الخوف من الفوضى الاجتماعية قد جعل إليزابيث حتى أقل ميلاً من أسلافها التيودوريين إلى تقديم التشجيع غير المقيد لسيرورة توسع صناعي كانت قبلئذ تمتلك زخماً ملحوظاً خاصاً بها بسبب الهبات الطبيعية لإنكلترا (بما في ذلك ترسبات الفحم الكبيرة) مجتمعة مع تدفق مضطرد للمقاولين وطواقم المدراء الهولنديين والفرنسيين والألمان الباحثين عن ملاذ من الصراعات الدينية القارية أو عن مجرد استثمار مربح. لقد كان شغلها الشاغل، إن وجد، هو كبح التوسع والتقليل من آثاره التمزيقية اجتماعياً. إن قانون الصُناع Statute of Artificiers لعام ١٥٦٣، الذي مد ضبط النقابات المهنية guilds إلى البلد بأكمله وحصر توسع صناعة الأقمشة بالمدن، كان الأداة الرئيسية لهذا العمل. بالإضافة إلى الصناعات الكمالية، كالحرير أوالزجاج أو صناعة الورق الصقيل، كانت الصناعات الوحيدة التي تشجع بشكل فاعل هي تلك المتصلة بالأسلحة، فكانت النتيجة أنه، في نهاية عهد إليزابيث، كان المدفع المصنوع في إنكلترا مطلوباً في كل أنحاء أوروبة. (هيل ١٩٦٧: ٦٣، ٧١ ـ ٥؛ نف ١٩٣٤: ٩)

كان هذا النوع من السياسة الصناعية أكثر معقولية بكثير مما كان النقاد والمؤرخون فيما بعد يرغبون في الاعتراف به. فمن ناحية أولى، كما جادل بولانيي

(١٩٥٧: ٣٦ ـ ٨) بإشارة خاصة إلى الزخم التنظيمي لهذه الفترة، قد يكون تباطؤ معدل التغير أفضل طريقة لإبقاء التغيير يمضي في اتجاه مفترض بدون التسبب في تمزقات اجتماعية ستؤدي إلى فوضى أكثر مما ستؤدي إلى تغيير. من المهم بالقدر نفسه لأغراضنا الحالية، أن إعادة توجيه التوسع الصناعي من صناعة الأقمشة إلى صناعتي الكماليات والأسلحة تظهر أن إليزابيث ومستشاريها كان لديهم فهم أفضل من كثيرين من معاصرينا للعلاقة التي تربط التوسع الصناعي بتوسع الثروة والقوة القوميتين في اقتصاد عالم رأسمالي. لأنه في اقتصاد عالم رأسمالي يترجم التوسع الصناعي إلى توسع للثروة والقوة القوميتين فقط إذا كان مترافقاً باختراق في النشاطات ذات القيمة المضافة العالية. علاوة على ذلك، يجب أن يكون الاختراق كافياً لتمكين رأس المال من التراكم في التصنيع بأسرع من تراكمه في منافسة الدول ولإعادة إنتاج الهيكليات الاجتماعية الداعمة لتوسعه الذاتي في الدول الآخذة في التصنيع.

لم يؤد توسع الصناعات الإنكليزية في أثناء حرب المئة عام الأنغلوفرنسية إلى مثل هذا الاختراق. فقد تفاقمت مصاعب ميزان المدفوعات الإنكليزي، وتعمقت العبودية الإنكليزية لرأس المال الأجنبي. وطُرد الجنود الإنكليز من فرنسا، ووقعت الدولة الإنكليزية في الفوضى التامة. إن توسع الصناعات الإنكليزية في القرن التالي لتفكك الأديرة، في المقابل، قد صنع فتوحات هامة في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية. لكن هذه الفتوحات لم تكن كافية لتمكين رأس المال من التراكم في إنكلترا بأسرع مما في الدول المنافسة ـ بشكل أبرز مما في المقاطعات المتحدة حديثة الولادة ـ ولا كانت، في الواقع، [كافية] لإعادة إنتاج بنية اجتماعية داعمة. كنتيجة لذلك، استغرق الأمر قرناً آخر قبل أن يبدأ الاتحاد القومي للرأسمالية والإقليموية في ظل إليزابيث صعوده الذي لا يقاوم إلى الهيمنة العالمية.

جدل الرأسمالية والإقليموية (يتبع)

كانت حالة التباطؤ الطويل التي تفصل إعادة هيكلة وإعادة تنظيم الدولة الإنكليزية في أواخر القرن السادس عشر وصعودها اللاحق إلى السيطرة في اقتصاد العالم الأوروبي تُعزى بالدرجة الأولى إلى حقيقة أن مكوناً حرجاً كان لا يزال مفقوداً من توليفة الرأسمالية والإقليموية التي هندسها غريشام وإليزابيث: التفوق العالمي التجاري. فطوال القرن السابع عشر ظل هذا التفوق امتيازاً للرأسمالية الهولندية. وطالما ظل كذلك، لم يستطع أي قدر من التوسع الصناعي والاستقرار النقدي أن يساعد إنكلترا في أن تصبح السيدة بدلاً من الخادمة للسيرورات المنظومية للتراكم الرأسمالي. كما كان التوسع الصناعي لفينيسيا في هذه الفترة نفسها مرتبطاً بإخضاع دولة المدينة الفينيسية القديمة لنظام التراكم الجنوي الآخذ في الانحدار، كذلك كان التوسع الصناعي لإنكلترا مرتبطاً بخضوع الدولة القومية الإنكليزية حديثة الولادة إلى النظام الهولندي الصاعد.

إن الخضوع الأساسي للدولة الإنكليزية إلى النظام الهولندي الصاعد تفسره أحسن تفسير حصيلةُ النزاع التجاري الأنغلو ـ هولندي الذي اندلع في أوائل العقد الأول من القرن السابع عشر عندما حظرت الحكومة الإنكليزية تصدير القماش غير المصبوغ. كان الهدف من ذلك هو إجبار المنتجين الإنكليز على إكمال التصنيع في الداخل لكي يزيدوا القيمة المضافة لإنتاج النسيج الإنكليزي وتحرير التجارة الإنكليزية من القيود المفروضة على توسعها عن طريق التوسط التجاري الهولندي. وكما يشرح جوناثان ايزرائيل (١٩٨٩: ١١٧)، فقد "كان التفوق الهولندي في الصباغة و'الدباغة' ليس فقط وسيلة لشفط جزء كبير من أرباح ناتج إتكلترا الخاص (لأن معظم الأرباح كان يذهب إلى الذين يعالجون سيرورة اللمسات الأخيرة finishing والتوزيع) بل أيضاً وسيلة لتقويض التجارة الإنكليزية مع البلطيق عموماً."

على حد تعبير باري سوبل Barry Supple (1959: 34) كان الحظر الإنكليزي "مقامرة ضخمة" ـ علاوة على ذلك، مقامرة فشلت بشكل جهنمي (ڤالرشتاين ١٩٨٠: ٤٣). لأن هولندا انتقمت بعد ذلك بوقت قصير بحظر كل الواردات إلى المقاطعات المتحدة من القماش الأجنبي المصبوغ والمدبوغ. فكان التأثير على إنكلترا مدمراً:

((إن انهيار صادرات الأقمشة الإنكليزية إلى المقاطعات الهولندية، وجزء كبير من أراضيها النائية الألمانية، يمكن تعويضه بشكل جزئي فقط عن طريق زيادة المبيعات من القماش المكمل في البلطيق. فكانت النتيجة الحتمية هي انهيار مشل، ومحنة واسعة النطاق في الداخل. في عام ١٦١٦ مع تعمق الركود، كان وزراء جيمس الأول مستعدين للاستسلام.)) (ايزرايل ١٩٨٩: ١١٩) .

لقد أذعنوا فعلاً بعدئذ بعام بدون أن يكونوا قد أقنعوا البرلمان الهولندي بأن يسحب حظره على القماش الجاهز الإنكليزي. لهذا فإن محاولة رفع التراتبية ذات القيمة المضافة لإنتاج النسيج وتجنب الإنتربوت الهولندي قد جلبت عكس النتيجة المرجوة ودخل الاقتصاد الإنكليزي كساداً طويلاً زاد من شدة الاضطراب السياسي الداخلي والتوترات الاجتماعية. كما سنرى في الوقت الحالي، كان الجذر الرئيسي لهذا الاضطراب والتوترات الاجتماعية يكمن في مكان آخر. لكن تطورها الكارثي، وإن كان تحررياً، في العقود الوسطى من القرن كان مشروطاً على نحو عميق بالأولية المستمرة للرأسمالية التجارية على الرأسمالية الصناعية في اقتصاد العالم الأوروبي عموماً.

لقد استطاع رأس المال الهولندي أن يستولي على أرباح الحرفية الإنكليزية ليس بسبب تفوقه في الإنتاجية الصناعية بحد ذاته لكن بسبب مركزيته في التوسط التجاري العالمي. فقد كان التفوق الهولندي بالذات في الصباغة و"الدباغة"، الذي لعب مثل هذا الدور الحرج في النزاع المذكور أعلاه، بالدرجة الأولى انعكاساً لدور أمستردام كإنتربوت مركزي للتجارة العالمية:

((من أجل المهن الغنية ومن أجل الصناعات الإكمالية [اللمسات الأخيرة] التي كانت المهن تعتمد عليها، كان تكديس سلع العالم في مستودع مركزي ... عاملاً ذا أهمية حاسمة. إن التفوق الهولندي في الصباغة والتبييض [التنصيل] والصقل والتنقية كان من الصعب تحديه عندما كان الهولندي هو الذي كان يمتلك مخزونات من مواد الصباغة، والكيماويات والعقاقير والمواد الخام النادرة التي كانت تعتمد عليها كل هذه السيرورات. لهذا، كان ثمة درجة عالية من الاعتماد المتبادل بين التجارة الهولندية بالسلع عالية القيمة والصناعة الهولندية، كل واحدة منهما تعزز الأخرى بشكل مستمر.)) (إيزرايل ١٩٨٩: ٤١٠)

في علاقة التعزيز المتبادل هذه، كان التفوق التجاري العالمي الهولندي هو المكون الحاسم. لقد كان من السهل نسبياً بالنسبة إلى المصنعين الإنكليز أن يجهزوا قماشهم ببراعة تقنية كافية لكي يكونوا قادرين على بيعه بشكل مباشر وبشكل تنافسي في الأسواق البلطيقية. لكن عندما هبطت النقود chips وتم إقصاء قماشهم من الإنتربوت التجاري الهولندي، كانت البراعة التقنية والتنافسية في التصنيع عديمتي الجدوى. في المقابل، طالما بقيت أمستردام الإنتربوت المركزي للتجارة ـ أي، المكان الذي كانت تلتقي فيه إمدادات بحر البلطيق والبحر المتوسط والمحيط الأطلنطي والمحيط الهندي ويتحول كل واحد منها إلى طلب للآخر ـ كان من السهل نسبياً على الصناعيين والتجار الهولنديين أن يصبحوا بارعين تقنياً وتنافسيين اقتصادياً في أي نشاط اقتصادي كان حاسما لإعادة الإنتاج المضخمة للتفوق التجاري الهولندي. لكن حالما بدأ دور أمستردام بوصفها المستودع المركزي للتجارة العالمية يتعرض للتحدي بشكل ناجح عن طريق صعود الانتربوتات المنافسة ـ كما كان في أوائل القرن الثامن عشر ـ تضاءلت الأولية الصناعية الهولندية، كالتي كانت، بنفس السرعة التي ازدادت بها.

كانت إنكلترا البطل الرئيسي والمنتصر النهائي في الصراع لحرف التجارة عن أمستردام. لقد بذرت بذور هذا النصر في العصر الإليزابيثي. لكن ثماره لم يكن بالإمكان جنيها إلا بعد أن وجدت الشروط المحلية والمنظومية الملائمة.

محلياً، كانت المشكلة الرئيسية التي خلفتها إليزابيث هي هشاشة اندماج الجزر البريطانية في منظمة إقليمية واحدة. وهذا ما أعاق بشكل كبير قدرة الملكية الإنكليزية في ظل آل ستيوارت على السعي بالتصميم الضروري لتحقيق مصالح طبقات انكلترا التجارية في زمن النزاعات المتصاعدة بسرعة بين الدول. إن الخلافات بين الملك والبرلمان على الضرائب وعلى استعمال الموارد قد وصلت إلى الذروة في نهاية المطاف تحت تأثير غزو عسكري إسكوتلندي لإنكلترا وتمرد كاثوليكي في آيرلندا:

((الصراع للسيطرة على الجيش الإنكليزي الذي كان يتعين استنهاضه آنذاك لقمع التمرد الآيرلندي، قد جرف البرلمان والملك إلى الحرب الأهلية. فالنزعة الاستبدادية الإنكليزية دخلت في أزمة بفعل الاصطفائية الأرستوقراطية واليأس clannic على محيطها: قوى تخلفت عنها تاريخياً. لكنها كانت تتغذى في المركز بطبقة نبلاء متجرنة، مدينة رأسمالية، طبقة حرفيين artisanate عامية، وحرس وطني من الفرسان yeomanry: قوى تندفع متجاوزة لها.)) (أندرسون ١٩٧٤: ١٤٢)).

كما يلاحظ أندرسون (١٩٧٤: ١٤٠)، فإن تقلبات السياسة الخارجية الإنكليزية قد قوضت حكم ستيوارت منذ البدء. مع ذلك، لم تكن التقلبات تعزى فقط إلى التقييدات الذاتية لإدارات البلاط المتعاقبة في بيئة محلية ممزقة ومضطربة على نحو متزايد. بل كانت تعزى أيضاً إلى معضلة موضوعية متضمنة في تعريف المصلحة القومية لإنكلترا في فترة انتقال في اقتصاد العالم من منظومة حكم وتراكم إلى أخرى. هل كانت إمبراطورية إسبانيا المنهارة لا تزال العدو الأساسي لإنكلترا أم كانت هولندا وفرنسا ـ منافستا إنكلترا في الصراع القادم للاستيلاء على غنائم الإمبراطورية الآيبيرية؟ في العقدين السابقين للحرب الأهلية الإنكليزية كان من المستحيل تقرير ما إذا كانت المصلحة القومية لإنكلترا تُخدم على النحو الأفضل بالانضمام إلى المتنافسين في تدمير القوة الآيبيرية، أم

بتركهما يتحملان التكاليف وحدهما، والبحث بدلاً من ذلك عن بعض المزايا في الصراع القادم عبر الوسائل الدبلوماسية ووسائل أخرى.

في الوقت الذي أكملت فيه الحرب الأهلية الإنكليزية سيرورة تشكيل الدولة القومية التي تركتها إليزابيث الأولى غير مكتملة، كان تحييد القوة الآيبيرية وإنشاء منظومة وستفاليا قد أزالا كل المصاعب الموضوعية في تعريف المصلحة القومية لإنكلترا. إن التجربة المرة للنزاع التجاري مع هولندا في العقد الأول من القرن السابع عشر لم تضِع في الذاكرة الجماعية للطبقات التجارية التي برزت إلى الواجهة بفعل الانتفاضات الثورية في أربعينيات القرن السابع غشر (١٦٤٠). وحالما سنحت الظروف الداخلية، انتقلت هذه الطبقات سريعاً إلى تحدي التفوق التجاري الهولندي:

((في عام ١٦٥١ أبلغ السفير الفينيسي [في لندن] أن "التجار والتجارة كانا يقومان بخطوات كبيرة، عندما كانت الحكومة والتجارة يحكمهما الأشخاص أنفسهم". هؤلاء الحكام عرضوا الاتحاد أولاً على الهولنديين، بشروط تمنح التجار الإنكليز حرية الوصول إلى التجارة مع الإمبراطورية الهولندية ونقلوا تجارة الإنتربوت من أمستردام إلى لندن. عندما رفضت الحكومة الهولندية ...، أعلنت الحرب ... فكسرت الحروب الهولندية (١٦٥٢ ـ ٧٤) السيطرة على تجارة التبغ والسكر والفراء والعبيد وسمك القد، ووضعت الأساس لإنشاء القوة الإقليمية الإنكليزية في الهند، وتعود التجارة الإنكليزية إلى الصين في التاريخ أيضاً إلى تلك السنوات .... وقد وفر الاستيلاء على جامايكا في ١٦٥٥ القاعدة لأجل تجارة العبيد التي سيصبح عليها التجار الإنكليز أغنياء.)) (هيل ١٩٧٦: ١٢٣ ـ ٤).

في صنع إمبراطورية تجارية إنكليزية تم استكمال حشد الوسائل العسكرية وإتمامه بحشد الوسائل الدبلوماسية والتعاقدية. إن حماية البرتغاليين ضد الهولنديين ودعم استقلالهم عن إسبانيا قد مهدا الطريق لأجل التحالف الأنغلو ـ

برتغالي، الذي سيحول البرتغال وإمبراطوريتها إلى محمية بريطانية بحكم الأمر الواقع de facto. لهذا، فإن زواج تشارلز الثاني من كاترين من براغانزا ـ وهو ظاهرياً شرط لعودته إلى العرش restoration ـ قدم إضافات مهمة إلى ممتلكات إنكلترا وصلاتها. "فمع كاترين جاءت بومباي والتجارة المباشرة مع غرب أفريقيا البرتغالي (العبيد) ومع البرازيل (السكر، جزئيا من أجل التصدير والذهب). ومعها أيضاً جاءت طنجة، قاعدة إنكلترا الأولى في البحر المتوسط". (هيل ١٩٦٧: ١٢٩)

هكذا وُضعت الأسس لـ "إمبراطورية المخافر الأمامية" التي انطلق منها "توسع الجزيرة القاري" للقرنين التاليين (نولز ١٩٢٨) وإدماج قارات أمريكا والهند وأوستراليا وأفريقيا في اقتصاد العالم الرأسمالي المتمركز في بريطانيا. مع ذلك، في المدى القصير، كان المكسب الأهم لإنكلترا هو استلام ما تدعى بالتجارة الأطلنطية المثلثية من الهولنديين، التي سرعان ما أصبحت بالنسبة لإنكلترا ما كانته تجارة المشرق بالنسبة إلى فينيسيا وما كانته تجارة البلطيق بالنسبة لهولندا ـ "تجارتها الأم".

كما جادل إريك وليامز (١٩٦٤) Eric Williams في دراسته الكلاسيكية، فإن دائرة التجارة التي من خلالها تمت (١) مبادلة المصنوعات البريطانية بالعبيد الأفارقة، (٢) مبادلة العبيد الأفارقة بالمنتجات المدارية الأميركية، و (٣) مبادلة المنتجات المدارية الأميركية بالمصنوعات البريطانية، قد عززت عند مفصل حرج الطلبَ الفعلي والموارد الرأسمالية التي يتطلبها إطلاق "الثورة الصناعية" البريطانية. بالرغم من أن التجارة الأطلنطية المثلثية قد زودت في الواقع المصنوعات الإنكليزية بأحد مخارج تصريفها الأكثر حماية والأسرع توسعاً (ديفيز ١٩٥٤؛ ١٩٦٢)، فقد كانت مساهمتها الأكثر أهمية والأكثر خصوصية في توسع شبكات إنكلترا للتجارة والتراكم والقوة هي تحفيز نقل تجارة أوروبة العابرة من أمستردام إلى مدن الموانئ الإنكليزية. مرة أخرى، جاءت التجارةالعابرة

[الانتربوت] وكل المزايا التي ذهبت معها ـ بما في ذلك التنافسية الصناعية ـ بعد السيطرة على الإمدادات الأكثر إستراتيجية للتجارة العالمية. وكما كانت السيطرة في أواخر القرن السادس عشر على إمدادات البلطيق من القمح والمخزونات البحرية قد جلبت تجارة الانتربوت إلى هولندا، كذلك في أوائل القرن الثامن عشر كانت السيطرة على الإمدادات الأطلنطية من التبغ والسكر والقطن والذهب، وقبل كل شيء، على العبيد الذين أنتجوا مجموع هذه الإمدادات، مفيدة في تحويل التجارة من أمستردام إلى الانتربوتات الإنكليزية.

مع ذلك، كان ثمة فرق أساسي بين بناء التفوق التجاري الهولندي في أواخر القرن السادس عشر وبين بناء التفوق التجاري الإنكليزي في أوائل القرن الثامن عشر. ففي حين كان التفوق التجاري الهولندي قائماً على التزام صارم بمنطق القوة الرأسمالي (كما يرمز له بالصيغة 'MTM)، كان التفوق التجاري الإنكليزي قائماً على توليفة متجانسة من منطق القوة الإقليموي ('TMT)مع المنطق الرأسمالي. إن هذا الفرق أكثر من أي شيء آخر هو الذي يفسر، تاريخياً، حقيقة أن المؤسسات الحكومية والتجارية الإنكليزية كانت في موقع [يؤهلها] لدفع السيرورات المنظومية للتراكم الرأسمالي أبعد كثيراً مما فعلت أسلافها الهولندية أو مما كان بوسعها أن تفعله.

لقد تشكلت الإمبراطورية التجارية الهولندية، منذ البدء، وتوسعت من خلال استثمار أرباح التجارة البلطيقية وأرباح الاعتصار النقدي المعكوس المفروض على إسبانيا الإمبراطورية من خلال القرصنة ومهاجمة السفن المعادية في اكتسابات إقليمية انتقائية إلى درجة عالية ومقتصدة. فقد كان غزو وإدماج إقليم في نطاق سلطات الدولة الهولندية وشركاتها المرخصة المغفلة محدوداً بما هو ضروري بشكل مطلق للتوسع المربح للأعمال \ البزنس الهولندية. من خلال استراتيجية القوة هذه، اشتق الهولنديون من الإمبراطورية الإقليمية الآيبيرية المترامية، أولاً موطناً صغيراً وآمناً في هولندا ـ "جزيرة محصنة" كما أطلق برودل

(١٩٨٤: ٢٠٢) على المقاطعات المتحدة ـ ثم إمبراطورية عالية الربحية من المخافر الأمامية التجارية تمتد عبر المحيطين الأطلنطي والهندي.

كانت المزية الرئيسية لهذه الاستراتيجية تكمن في مرونتها.فقد أبقت الفئات الحاكمة للمقاطعات المتحدة حرة من المسؤولية والمصاعب والالتزامات المتضمنة في اكتساب وحكم وحماية الأراضي والجماعات السكانية الكبيرة، وضمنت لها سيولة نقدية ثابتة يمكنها أن تضعها في أي استعمال يكون الأكثر ربحية أو الأكثر فائدة في أي زمان أو مكان مفترض. بالطبع، كان الوجه الآخر لحرية العمل هذه والإمرة العليا على رأس المال المتنقل هو الاعتماد على المقاولية واليد العاملة للبلدان الأجنبية المحبوة بالموارد الأرضية والديموغرافية.

تعليقاً على فشل النشاط التجاري لأعمال الشركات corporate الهولندية في العالم الجديد بالمقارنة مع نجاحها في المحيط الهندي، ينقل برودل (١٩٨٤: ٢٣٥) الزعم الماكر لرجل فرنسي وفقاً له كان زعماء المقاطعات المتحدة قد "لاحظوا الجهود الاستثنائية والتكلفة الكبيرة التي أُجبر الإسبان على نذرها لتوطيد تجارتهم وحكمهم في بلدان كانت مجهولة حتى ذلك الوقت؛ لذلك قرروا أن عليهم أن يقوموا بأقل عدد ممكن من التعهدات " ـبعبارة أخرى، يضيف برودل، لقد فضلوا كثيراً أن يبحثوا عن بلدان يمكن استغلالها بدلاً من استيطانها وتطويرها". كان الزعم ماكراً لأن استعمار المناطق المناسبة قد جرى تصوره خصيصاً في ميثاق ترخيص ١٦٢١ شركة غرب الهند الهولندية (WIC). إن شركةWIC، التي كان يتحكم بها المكون الإقليموي وليس الرأسمالي للكتلة السائدة الهولندية ـ أي، "حزب" الأورانجيين والكالفينيين والزيلانديين والمهاجرين الهولنديين الجنوبيين، وليس نخبة تجار أمستردام التي كانت تتحكم بالـ VOC (ڤالرشتاين ١٩٨٠: ٥١) ـسرعان ما أصبحت الـ WIC متورطة في المساعي لغزو كل أو جزء من البرازيل. مع ذلك، حتى الـ WIC أظهرت صبراً قليلاً مع المشروع البرازيلي. وعندما زادت تكاليفه على الأرباح التجارية تخلت

الشركة عن الغزو الإقليمي والاستعمار في الأمريكتين لصالح تخصص أكبر في الوساطة التجارية (بوكسر ١٩٦٥: ٤٩).

في مواجهة الإفلاس، في عام ١٦٧٤ أعيد تنظيم الـ WIC كشركة لتجارة العبيد ذات خطوط جانبية مربحة في التجارة المحظورة مع أمريكا الإسبانية وفي إنتاج السكر في سورينام. هذه التوليفة أعادت الهولنديين إلى لعب الدور الأكثر ملاءمة للوسطاء الذين استخرجوا قدر الإمكان من تكاليف الإنتاج، في حين تركز على اكتساب السيطرة الحصرية على الإمدادات الأكثر استراتيجية للتجارة طويلة المسافة. مثلما كانت الإمدادات الأكثر إستراتيجية لتجارة البلطيق هي القمح والمخزونات البحرية وكانت إمدادات تجارة المحيط الهندي هي التوابل الفاخرة، كذلك كان الإمداد الأكثر إستراتيجية للتجارة الأطلنطية هم العبيد الأفارقة. بتدخل الـ WIC لترشيد الممارسات البرتغالية السابقة في تدبير ونقل وتسويق العبيد الأفارقة، فإنها رادت بذلك التجارة المثلثية الأطلنطية. (إمر ١٩٨١؛ بوستما ١٩٩٠)

مع ذلك، كما لاحظنا أعلاه، فقد كان المشروع الإنكليزي وليس الهولندي هو الذي استفاد في النهاية أكثر من هذه المهنة التجارية سيئة الصيت. في المحيط الأطلنطي، كما في المحيط الهندي، كان الهولنديون قد توغلوا في الشواطئ الآيبيرية. لكن على النقيض مما حدث في المحيط الهندي، حيث استغرق الأمر أكثر من قرن لكي تنذر شركة الهند الشرقية الإنكليزية بأداء الـ VOC، واستغرق حتى أطول لتطردها من الأعمال\ البزنس، فإن السيطرة الهولندية على الإمدادات الرئيسية للتجارة الأطلنطية لم تكن متينة أبداً وكان من السهل نسبياً على الإنكليز أن يتوغلوا في الشواطئ الهولندية حالما سنحت الظروف الداخلية والمنظومية.

لقد كان هذا الأداء المختلف للمشروع الهولندي بالنسبة إلى المشروع الإنكليزي في المحيط الهندي والمحيط الأطلنطي مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً باختلاف حاسم بين ميداني التوسع التجاري. كما لاحظ برودل (١٩٨٤: ٤٩٦)، فإن

السهولة التي استطاعت بها رأسمالية أوروبة التجارية أن تفرض حصاراً على أسواق الشرق و"تستعمل حيويتها الخاصة للتلاعب بها لصالحها" كانت تعزى إلى حقيقة أن هذه الأسواق "شكلت سلسلة من الاقتصادات المتماسكة المربوطة معاً في اقتصاد عالم عملاتي بالكامل ". تعكس ملاحظة برودل صدى تعليق ماكس ڤيبر أن القيام بالتوسع التجاري في مناطق حضارة عريقة ذات اقتصاد نقد متطور جيداً وغني، كما في الإنديز الشرقية، هو شيء، والقيام بذلك في بلدان متفرقة السكان إذ لم يكد يبدأ تطوير اقتصاد نقد، كما في الأمريكتين، هو شيء آخر مختلف كلياً.

إن الطبقة الرأسمالية الهولندية، التي ربما كانت مدركة جيداً لهذا الاختلاف، قد ركزت على المحيط الهندي بدلاً من المحيط الأطلنطي بوصفه الميدان الأكثر رجحاناً لكي تضاعف فيه ثرواتها البلطيقية، وبذلك تقوي وتضخم دور أمستردام بوصفها الانتربوت المركزي للتجارة والمالية العالميتين. كما نعلم، فإن المقامرة قد نجحت نجاحاً كبيراً. إن النجاح الاستثنائي والمبكر الذي انتقل به الهولنديون إلى إعادة تنظيم منظومة تجارة المحيط الهندي، لكي يثبتوا ويعززوا سيطرتهم على إمداد التوابل الفاخرة، قد مركزَ في أمستردام تجارة كانت لا تزال في القرن السادس عشر موضع نزاع بين بضعة أنتربوتات: أنتويرب، وفينيسيا، ولشبونة، واشبيلية. الأهم من ذلك، أن النجاح جعل أسهم الـ VOC "الشريحة الزرقاء" blue chip التي ساهمت أكثر من أي أسهم أخرى في ثروات سوق أمستردام للأوراق المالية. لهذا فإن إعادة الإنتاج المضخمة للرأسمالية الهولندية قامت على حيوية الأسواق الآسيوية. لكنها قامت أيضاً على التصميم أحادي الجانب الذي استعملت به الطبقة الرأسمالية الهولندية من خلال الـ VOC للتلاعب بالأسواق الآسيوية لمصلحتها.

كانت الـ WIC نوعاً مختلفاً من المشروع التجاري. فقد تم إطلاقها بعد الـ VOC بنحو عشرين عاماً، لتهاجم سلطة وهيبة وعائدات إسبانيا والبرتغال أكثر

مما لتجلب إيرادات لمالكي أسهمها. في البداية، نجحت في فعل الشيئين في الوقت نفسه. لهذا، عندما أسر بييت هين Piet Heyn أسطول الفضة المكسيكي في ١٦٢٨، استطاعت الـ WIC أن تعلن عن أحد الإيرادات الضخمة القليلة جداً في تاريخها (بوكسر ١٩٦٥: ٤٩)، في حين كانت تسدد ضربة خطيرة إلى ماليات إسبانيا الإمبراطورية التي أحرزها قبلئذ المجهود الحربي. (كينيدي ١٩٨٧: ٤٨) لكن حالما تحولت الحرب البحرية إلى حرب برية تهدف إلى غزو أراض برتغالية ضخمة في البرازيل، دخلت الشركة في ورطة. إن البرتغاليين، وقد استعادوا استقلالهم عن إسبانيا، أعادوا غزو أراضيهم البرازيلية، في حين أن تفوق تكاليف الاستعمار والحرب البرية على الأرباح قد أضعف بشكل لا شفاء منه الموقف الاقتصادي والتجاري للـ WIC. ولدى إعادة تنظيمها في عام ١٦٧٤، فقد تم تشكيل WIC بشكل أقرب إلى نموذج الـ VOC. لكن بغض النظر عن إعادة التنظيم هذه، فإن الـ WIC لم تقترب أبداً من تكرار نجاحات الـ VOC. (بوكسر ١٩٥٧).

إن الصعوبات التي واجهها الهولنديون في أن يكرروا من خلال الـ WIC في المحيط الأطلنطي ما كانوا قد أنجزوه من خلال الـ VOC في المحيط الهندي كانت من أعراض القيود المفروضة على التوسع التجاري الهولندي عن طريق العقلانية الرأسمالية نفسها. تحت ظروف الزمن، كانت العقلانية الرأسمالية في صنع الدولة والحرب تعني إخضاعاً لا رحمة فيه للتوسع الإقليمي إلى صنع المال. كان هذا الالتزام الصارم بهذا المبدأ قد صنع ثروات الهولنديين في تجارة بحر البلطيق والمحيط الهندي. لكنه أيضاً وضع حداً مكانياً ـ زمانياً لا يمكن تجاوزه على توسع تلك الثروات. كان هذا الحد هو القاعدة الإقليمية والديموغرافية الضيقة بشكل مطلق ونسبياً للقوة الهولندية.

طوال النصف الأول من القرن السابع عشر، لم تكن القاعدة الإقليمية والديموغرافية الضيقة أي مشكلة على الإطلاق بالنسبة إلى التوسع التجاري

الهولندي. إن السيطرة العليا على رأس المال المتنقل أمكن تحويلها بسهولة وبشكل فعلي إلى وسيلة للحماية (كالتحصينات والأسلحة) وإلى يد عاملة كانت ضرورية لاكتساب وإبقاء السيطرة على قاعدة داخلية إقليمية صغيرة. فيما كانت سوقاً أوروبية لليد العاملة العسكرية أكثر حرية مما وجد من قبل، أو مما سيوجد بعدئذ، فإن السمعة الطيبة للهولنديين كأرباب عمل قادرين على إيفاء الديون قد زودتهم بإمدادات غير محدودة عملياً من اليد العاملة. هكذا، من الـ ١٣٣ شركة التي شكلت في عام ١٦٠٠ الجيش "الهولندي"، فإن ١٧ فقط منها كانت هولندية فعلياً: أما البقية فكانت إنكليزية، فرنسية، سكوتلندية، والونية وألمانية. (غوش ١٩٧٥: ١٠٦)

في الصناعة المحلية والمهن الملحقة، لم يكن إمداد اليد العاملة غير محدود فحسب، بل شبه مجاني. إن السيطرة على أنتويرب ونهبها من قبل الجنود الإسبان في عام ١٥٨٥، وإزاحة أنتويرب من قبل أمستردام بوصفها المحور المركزي للتجارة العالمية، وتحويل الأراضي التي كانت في سيرورة الصيرورة المقاطعات المتحدة إلى ملاذ آمن، ساهمت مجتمعة في توليد هجرة كثيفة للتجار والحرفيين من هولندا الجنوبية إلى هولندا الشمالية. كنتيجة لذلك، ازداد عدد سكان أمستردام من ٣٠،٠٠٠ في عام ١٥٨٥ إلى ١٠٥،٠٠٠ في عام ١٦٢٢ ونقلت صناعة النسيج في أنتويرب بالجملة en bloc تقريباً إلى لايدن. (تايلور ١٩٩٢: ١١ـ ١٨؛ بوكسر ١٩٦٥: ١٩؛ ايزرايل ١٩٨٩: ٢٨، ٣٦).

مع الاحتياجات الداخلية العسكرية والصناعية من قوة العمل التي تلبى بشكل وافر عن طريق الإمدادات من البلدان والأقاليم المجاورة، أمكن تعبئة اليد العاملة الهولندية في مشاريع وراء البحار. ففي كل عام بين ١٥٩٨ و ١٦٠٥، كان الهولنديون يرسلون بمعدل وسطي ٢٥ سفينة إلى غرب أفريقية، و ٢٠ إلى البرازيل، و١٠ إلى الإنديز الشرقية، و١٥٠ إلى الكاريبي. وفيما بين عامي ١٦٠٥ و ١٦٠٩ وضعت أسس إمبراطورية VOC التجارية في المحيط الهندي من خلال إقامة المستعمرات والمصانع والموانئ التجارية. (باركر ١٩٧٧: ٢٤٩)

في أثناء هدنة ١٦٠٩ ـ ١٦٢١ في الحرب مع إسبانيا، عزز الهولنديون تفوقهم البحري في المحيطين الأطلنطي والهندي. وعندما استؤنفت الأعمال العدائية ضد إسبانيا، فإن الاندلاع السابق لحرب الثلاثين عاماً قد مكن الهولنديين من الاعتماد على حلفائهم السويديين والفرنسيين والألمان لتحييد الجبروت العسكري الإسباني على اليابسة، بحيث إنهم تمكنوا من الاستمرار في التركيز على الحرب البحرية، متبعين مقولة "الحرب البرية تجلب الجوع، الحرب البحرية تجلب السلب" (ديهايو ١٩٦٢: ٥٩)

إن أسر أسطول الفضة المكسيكي من قبل الـ WIC في عام ١٦٢٨ قد سدد ضربة قاضية إلى الرابطة الجنوية ـ الآيبيرية المتوترة قبلاً وترك الهولنديين بوصفهم الوسطاء الوحيدين للمالية العالية الأوروبية. لقد أصبح الاعتماد الآيبيري على شبكات التجارة التي يتحكم بها الهولنديون (سمة دائمة وإن كانت متقطعة للمواجهة الهولندية ـ الإسبانية لمدة ثمانين عاماً) أكبر من ذي قبل. ففي عام ١٦٤٠، حملت السفن الهولندية ثلاثة أرباع البضائع المفرغة في الموانئ الإسبانية، وفي ١٦٤٧ أو ١٦٤٨، ربما قبل معاهدة سلام مونستر، حملت معظم فضة إسبانيا. (برودل ١٩٨٤: ١٧٠)

إن انتصار منطق القوة الرأسمالي الهولندي على المنطق الإقليموي لإسبانيا لم يكن من الممكن أن يكون أكثر كمالاً. مع ذلك، ففي لحظة الانتصار هذه تحديداً بدأ المنطق الرابح يكشف عن حدوده. لأنه حالما جرت مأسسة انتصاره عن طريق معاهدات وستفاليا، جرى تحرير طاقات وموارد الدول الإقليموية من ارتباطها المتبادل السابق في أوروبة، وأمكن توجيهها إلى تحدي التفوق التجاري والبحري للهولنديين. وكما في حقبة الصراع السابقة كان الهولنديون قد حشدوا بشكل فعلي سيطرتهم المتفوقة على رأس المال المتنقل لتحييد التفوق الإقليمي الآيبيري، كذلك كان الإنكليز والفرنسيون والآيبيريون آنذاك أحراراً أكثر من ذي قبل في حشد سيطرتهم المتفوقة على البر واليد العاملة لتقويض التفوق التجاري الهولندي.

كان هذا التفوق هو الأكثر عرضة للخطر في المحيط الأطلنطي، حيث لا يمكن إعادة إنتاجه ببساطة بالتحكم بموانئ التصدير كما كان ممكناً في المحيط الهندي. في التجارة الأطلنطية كانت السيطرة على مناطق الإنتاج على الأقل بنفس أهمية السيطرة على موانئ التجارة؛ ولكي توطد وتحفظ السيطرة على مناطق الإنتاج كانت السيادة على فائض اليد العاملة أكثر أهمية من السيادة على فائض رأس المال. إن المعروض الضخم من الذكور الشباب، غير المتزوجين الذين كانوا لا يزالون متوفرين في المقاطعات المتحدة في ذلك الوقت ـ معروض كان يضم ألماناً وفرنسيين واسكندينافيين وبلطيقيين ـ جرى أمتصاص معظمه من قبل القوات البحرية، والبحرية التجارية، والـVOC. وتُرك القليلون لأجل الهولنديين لكي يتنافسوا بشكل فعال مع نظام التعاقد الإنكليزي ومع نظام التطوع engage الفرنسي في استيطان مناطق الإنتاج الأطلنطية. ولم تكن هولندا ممزقة بالنوع من الصراعات الدينية والسياسية العنيفة التي كانت، في منتصف القرن السابع عشر، تقود إلى الاستزراع التلقائي أو القسري عبر المحيط الأطلنطي للأجزاء غير المهملة من السكان الإنكليز والفرنسيين. **(إمر ١٩٩١: ٢٥)**

إن الالتزام الصارم نفسه بمنطق القوة الرأسمالي التي صنعت الانتصار الهولندي على الإقليموية الآيبيرية قد منع الهولنديين آنذاك من التنافس بشكل فعال في الصراع من أجل التفوق التجاري في المحيط الأطلنطي. لقد كان فشل المشروع البرازيلي نذير شؤم بأشياء قادمة أسوأ بكثير. وقد جاء أسوأ الأشياء قاطبة مع قانوني الملاحة لعامي ١٦٥١ و ١٦٦٠ اللذان عزز البرلمان من خلالهما السيطرة على المستعمرات الإنكليزية ومنح الأسطول الإنكليزي احتكار التجارة مع تلك المستعمرات. وفي الحروب الأنغلو ـ هولندية التي تلت، أعاد الهولنديون تأكيد تفوقهم البحري لكنهم لم يستطيعوا فعل شيء لمنع الإنكليز من فرض قوانين الملاحة ومن ثم بناء إمبراطورية تجارية خاصة بهم في التنافس مع الهولنديين.

ومع ذلك فإن أيام التفوق التجاري الهولندي بعيدة عن النهاية. فقد كانت أعلى معدلات الربح لاتزال محققة في التجارة الآسيوية، وكانت مركزية أمستردام كإنتربوت تجاري ومالي قد بدأت بالتآكل فقط. لكن العجلة كانت تدور. وعلى نحو متزايد، كانت المعدلات الأعلى من الربح التي حققتها الـ VOC في تجارة توابل المحيط الهندي، منخفضة الحجم، أكثر من أن تعوض بالكتلة الأكبر من الربح المحقق من قبل المشروع الإنكليزي في خطوط الأعمال عالية الحجم، ليس فقط في التجارة الأطلنطية، بل أيضاً في تجارة السلع الهندية الشرقية التي تُصنَّع أو تباع بالقطعة piece goods. (أريغي، بارت، وهيسيدا ١٩٩٣).

يبقى الأسوأ للهولنديين، سواء كان مربحاً أم لا، سواء كان إنكليزياً أم فرنسياً أم آيبيرياً ـ أن توسع التجارة الأطلنطية عالية الحجم وتوسع الاستيطان والاستعمار الذي ترافق معه بدأ يكشف للعلن النقص الكامن في قوة العمل الذي كان يهدد حيوية المشروع التجاري الهولندي. إن عدد البحارة الهولنديين الذين كانوا متاحين للخدمة في البحرية وفي الرحلات المحيطية قد بدأ يهبط في الأعوام التالية لمعاهدة أوترشت[1]. لم يكن ذلك مصادفة. ففي أثناء حرب الخلافة الإسبانية، كانت معاهدة ميثوين[2] قد منحت إنكلترا حرية الوصول بامتياز إلى الأسواق الداخلية والاستعمارية البرتغالية وإلى الموارد السريعة التوسع

---

(١) معاهدة أوترشت Utrecht Treaty: سلسلة من المعاهدات (١٧١٣) أنهت حرب الخلافة الإسبانية على العرش، احتفظ بموجبها فيليب الخامس بإسبانيا وتخلى عن حقوقه المزعومة في العرش الفرنسي، وحصل شارل السادس على ميلانو ونابولي وساردينيا والأراضي المنخفضة الإسبانية، وحظيت بريطانيا بجبل طارق ومينوركا ونيوفاوندلند وأكاديا، بالإضافة إلى احتكار تجارة العبيد مع أمريكا الإسبانية. [المترجم].

(٢) معاهدة مثوين(١٧٠٣) Methuen Treaty : اتفاقية تجارية بين البرتغال وإنكلترا قدمت إنكلترا بموجبها تعرفة جمركية تفضيلية على الخمور البرتغالية وسمحت البرتغال باستيراد الصوف الإنكليزي. استمر مفعولها حتى عام ١٨٣٥. ونظم التفاوض عليها جون مثوين، السفير البريطاني إلى البرتغال.[المترجم].

من الذهب البرازيلي، وكانت معاهدة أوترشت (١٧١٣) قد منحتها السيطرة الحصرية على تجارة العبيد مع أمريكا الإسبانية. كان العصر الذهبي للتوسع الأطلنطي الإنكليزي قد بدأ؛ وعندما سعت دول إقليموية أخرى للحاق بإنكلترا، بدأ الطلب الأوروبي على اليد العاملة المشتغلة بالبحر يفوق العرض.

إن الأعوام الثلاثين تقريباً من السلام بين القوتين العظميين الأوروبيتين الذي تلا نهاية حرب الخلافة الإسبانية قد عدلت النقص الناتج في اليد العاملة إلى حد ما، خصوصاً من أجل الهولنديين، الذين كانوا منخرطين بشكل هامشي فقط في توسع التجارة الأطلنطية والاستعمار. لكن عندما تصاعد الصراع فجأة بين الدول الأوروبية في نحو عام ١٧٤٠، أصبح النقص حاداً، خصوصاً بالنسبة إلى الهولنديين الذين كانوا يمتلكون قاعدة ديموغرافية محلية ضيقة واستعمارية. كما تأسف ستافورينوس:

((منذ العام ١٧٤٠، الحروب البحرية الكثيرة، الزيادة الكبيرة للتجارة والملاحة، خصوصاً في بلدان كثيرة، حيث كان هذان المسعيان سابقاً يلقيان قليلاً من الاهتمام بهما، والطلبات الكبيرة والمستمرة اللاحقة على البحارة المقتدرين، من أجل السفن الحربية ومن أجل التجار، قد خفضت بشكل ملحوظ المعروض منهم، بحيث إنه، في بلدنا، حيث درجت العادة سابقاً أن توجد وفرة كبيرة من مشاة البحرية، فإنه الآن، بصعوبة وتكلفة كبيرتين، يمكن لأي سفينة أن تدبر عدداً مناسباً من الأيدي القادرة على ملاحتها.)) (مقتبس لدى بوكسر ١٩٦٥: ١٠٩)

حتى شركة الـ VOC باتت متأثرة بهذا النقص الحاد لليد العاملة المشتغلة بالبحر. في القرن السابع عشر، كانت نجاحاتها التجارية قد جذبت تدفقاً كبيراً من المهاجرين الهولنديين إلى الإنديز الشرقية. (برودل ١٩٨٤: ٢٣٢) لكن في أربعينيات القرن الثامن عشر (١٧٤٠) كان للنقص العام والمفتوح للبحارة ارتدادات سلبية على الـ VOC كما على فروع الإمبراطورية التجارية الهولندية كلها. "أخشى أن أقول كيف هي الأمور معنا"، كتب الحاكم العام لـ VOC

بارون فون ايمهوف Baron von Imhoff في عام ١٧٤٤، "لأنه من المخجل... أن كل شيء ناقص، السفن الجيدة، الرجال، الضباط؛ ولهذا فإن إحدى الدعامات الأساسية لقوة هولندا تهتز في الميزان". (بوكسر ١٩٦٥: ١٠٨)

بالطبع، إن ١٧٤٠ هو العام الذي أخذناه، تبعاً لبرودل، بمثابة النقطة في الزمن التي تحول فيها الطور (MC) من التوسع المادي لاقتصاد العالم الرأسمالي ذي المركز الهولندي إلى الطور ('CM) من التوسع المالي. بالرغم من أن هروب فائض رأس المال الهولندي من الاستثمار الهولندي إلى الاستثمار الإنكليزي لم يصبح ضخماً إلا في هذا الوقت، فقد كان التحول قد بدأ قبلئذ بنحو ثلاثين عاماً نحو نهاية حرب الخلافة الإسبانية. كانت الحرب قد كشفت وراء ظل من الشك أن صعود القوة الإنكليزية بحراً والقوة الفرنسية براً قد خلق الشروط التي في ظلها لم يكن للهولنديين حد تنافسي لقوتهم في صراع القوى الأوروبية. إن التنافس الذي استعدى القوتين الإنكليزية والفرنسية بعضهما ضد بعض قد ترك للهولنديين متسعاً وافراً للمناورة في الحفاظ على استقلالهم السياسي وحرية عملهم الاقتصادي. لكنه ترجم أيضاً إلى تضخم كبير لتكاليف الحماية الهولندية وللدين القومي الهولندي.

في نهاية حرب الخلافة الإسبانية كان الدين القومي للجمهورية الهولندية يساوي تقريباً خمسة أضعاف قيمته في ١٦٨٨ (بوكسر ١٩٦٥: ١١٨). كان الدين الكبير لمقاطعة هولندا يساوي ٦ ـ ٨ أضعاف قيمته في أربعينيات القرن السابع عشر (١٦٤٠). وبما أن العائد الضريبي في هذه الأثناء كان قد تضاعف مرتين في الحد الأقصى، فقد كانت المقاطعة تقترب بسرعة من حالة النضوب المالي. كانت التكاليف المشمولة في الدفاع عن الحدود البحرية والحدود البرية بآن معاً قد أصبحت محرمة بالنسبة للدولة الهولندية الصغيرة. (رايلي ١٩٨٠: ٧٧؛ بروير ١٩٨٩: ٣٣)

في الوقت نفسه، كانت حرب الخلافة الإسبانية قد زادت من حدة الحافة التنافسية للإنكليز في الصراع من أجل التفوق التجاري في المحيط الأطلنطي

ومن أجل السيطرة على حصة أكبر من تجارة الانتربوت. لم يكن ثمة شيء يمكن لرأس المال الهولندي أن يفعله لإيقاف الإنكليز عن الاستغلال التام لهذه المزية التنافسية على حساب الهولنديين أنفسهم. لكنه استطاع، وفعل ذلك بحزم، أن يدعي الحق في حصة من المداخيل المستقبلية التي يولدها التوسع التجاري والإقليمي الإنكليزي بالاستثمار في الدين القومي الإنكليزي وفي الأوراق المالية الإنكليزية.

إن نزوع رأس المال الهولندي إلى تحويل رهاناته من الاستثمار الهولندي إلى الاستثمار الإنكليزي قد قوته الصلة السلالية التي أقيمت بين إنكلترا والمقاطعات المتحدة في ١٦٨٩ بصعود وليام أمير أورانج William of Orange إلى العرش الإنكليزي. في ظل وليام الثالث، كانت العلاقات الأنغلو- هولندية قد أصبحت أوثق وأكثر ودية مما كانت منذ زمن طويل. ومن المهم بالقدر نفسه، أن تقليد "المال السليم" الذي بدأ في ظل إليزابيث قد أعيد تأكيده في زمن التضخم المستشري؛ ووضع الدائنون الخاصون في التحكم بإدارة الدين العام من خلال إدماجهم في بنك إنكلترا ـ إلى حد كبير بالطريقة نفسها التي كانوا بها في جنوا من خلال إدماجهم في مصرف سان جيورجيو؛ وتم تحويل المعيار الفضي للجنيه الإنكليزي بحكم الواقعde facto إلى معيار ذهبي مستفيداً من مزية حرية الوصول الامتيازية المكتسبة حديثاً إلى إمدادات الذهب البرازيلي.

كان ثمة شيء قليل آخر يمكن للدائن أن يطالب به، وهكذا في العقد الأول من القرن الثامن عشر (١٧١٠) بدأ فائض رأس المال الهولندي القفز بحماس عن "القارب" الهولندي المكتظ ليحط على القارب الإنكليزي على أمل السفر مجاناً إلى التجارة الأطلنطية المتوسعة والاستعمار. قبلئذ في عام ١٧٣٧ كان الهولنديون يعتقدون أنهم يستحوذون على مبلغ قدره ١٠ مليون جنيه من الدين القومي الإنكليزي ـ أكثر من خُمس إجمالي الدين ومقدار كبير بما يكفي لجعل الحكومة الإنكليزية تقلق حول إمكانية أن يسبب انخفاض في معدل الفائدة على الدين القومي هروباً لرأس المال الهولندي، مع التبعات الكارثية على الماليات

الإنكليزية. (بوكسر ١٩٦٥: ١١٠؛ ويلسون ١٩٦٦: ٧١) على كل، عندئذ بات الموقف التنافسي للهولنديين يائساً بسرعة حتى في المجالات التي كان فيها الأقوى، كما سيشكو ستافورينوس والحاكم العام لـ VOC، بارون فان ايمهوف. وأكثر من ذي قبل، كان الاستثمار في الأوراق المالية الإنكليزية والسندات المالية الحكومية يشكل أفضل رهان لأجل فائض رأس المال الهولندي. لأن العائدات على الاستثمار في السندات المالية الهولندية كانت أدنى، في حين كان الاستثمار في سندات الدول الأخرى (بما فيها فرنسا) أكثر خطورة بكثير. بعيداً عن كونه محولاً من إنكلترا، بعد حوالي عام ١٧٤٠، ازداد تدفق رأس المال الهولندي إلى إنكلترا ازدياداً كبيراً على نحو مفاجئ. في ١٧٥٨، كان يقال إن المستثمرين الهولنديين يملكون ثلث بنك إنكلترا، وشركة الهند الشرقية الإنكليزية، وأسهم بحر الجنوب. في عام ١٧٦٢، قدر صيرفي واسع الإطلاع من روتردام أن الهولنديين كانوا يحوزون على ربع الدين الإنكليزي، الذي كان يصل آنذاك إلى ١٢ مليون جنيه.(بوكسر ١٩٦٥: ١١٠؛ كارتر ١٩٧٥)

كانت لحظة التوسع الأعظم للاستثمار الهولندي في السندات المالية الإنكليزية في أثناء حرب السنوات السبع ١٧٦٥ ـ ٦٣. بما أن هذه الحرب كانت نقطة تحول حاسمة في الصراع من أجل التفوق التجاري العالمي بين إنكلترا وفرنسا، فثمة شيء من الحقيقة في جدال تشارلز ويلسون (١٩٦٦: ٧١) في أنه لولا مساهمة رأس المال الهولندي لكان انتصار إنكلترا النهائي على فرنسا أصعب مما كان فعلاً. مع ذلك، فإن الهولنديين، في معظمهم، قد ساعدوا ببساطة في إكمال سيرورة تاريخية طويلة لم يبدأوها ولا استطاعوا إيقافها، بقدر ما يمكن أن يكونوا قد أرادوا في ضوء حقيقة أن الانتصار الإنكليزي قد شكل علامة على زوال الهولنديين من المواقع القيادية لاقتصاد العالم الرأسمالي.

كما جادلنا، كانت الأصول القريبة لهذه السيرورة التاريخية الطويلة تكمن في تشكل نوع جديد من المنظمة الحكومية والأعمالية في النصف الثاني من القرن

السادس عشر. لقد كانت هذه هي الدولة القومية الإنكليزية كما أعاد هيكلتها تحالف الصيارفة التجار الإنكليز ـ الذين كانوا، في النصف الأول من القرن، مكوناً تابعاً للمجموعة الكوزموبوليتية من "الأمم" التي ضبطت المنظومة النقدية والتجارية الأوروبية خارج أنتويرب والأسواق القارية الأخرى ـ وإليزابيث ـ التي كانت، في منتصف القرن، قد ورثت حكومة مفلسة بفعل المحاولات المحبطة لسلالة تيودور لاستعادة مكانة إنكلترا البارزة في السياسة الأوروبية. كان هذا التحالف أحد بضعة توليفات من الرأسمالية والإقليموية انبثقت عن أيلولة دول المدن إلى الزوال بوصفها المراكز الرئيسية للتراكم الرأسمالي لاقتصاد العالم الأوروبي وللتنافس بين الدول القارية من أجل رأس المال المتنقل.

طوال القرن السادس عشر، كانت التوليفة الأهم والأقوى بين هذه التوليفات هي التحالف المفكك بين "الأمم" الرأسمالية والدول الإقليموية الذي ميز كلتا الكتلتين الجنوية ـ الآيبيرية والفلورنسية ـ الفرنسية. مع ذلك، نحو نهاية القرن، تم تقويض قوة هذه التحالفات الرخوة بشكل متزايد بفعل تنافسها وعدائيتها المتبادلين، بالإضافة إلى نشوء الكتل القومية الأكثر تراصاً وهزالاً التي تشكلت في المعارضة المعادية للهيمنة المالية والسياسية ضد المجمع الجنوي ـ الآيبيري. كان الهولنديون والإنكليز هما الأكثر أهمية بين هؤلاء. بالرغم من أن الكتلتين قد شكلهما اتحاد مكون رأسمالي مع مكون إقليموي، فقد كانت الدولة الهولندية أكثر رأسمالية بكثير في البنية والتوجه من الدولة الإنكليزية، التي كانت مع ذلك منذ البدء وظلت طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر أكثر رأسمالية قي البنية والتوجه بكثير من أي من دول أوروبة الإقليموية الأخرى.

في القرن السابع عشر، أضفت البنية والتوجه الرأسماليين بشكل أكثر صرامة للدولة الهولندية على رأس المال الهولندي مزية تنافسية حاسمة في الصراع للاستيلاء على غنائم الإمبراطورية الإقليمية الآيبيرية الآخذة في التفكك. لكن

حالما اتبعت الدول الإقليموية نفسها المسار الهولندي للتطور بأن صارت أكثر رأسمالية في البنية والتوجه وبرمي مصيرها في التوسع التجاري وراء البحار. كما فعلت منذ أواخر القرن السابع عشر فصاعداً، تحولت البنية الهزيلة بشكل زائد للدولة الهولندية من مزية تنافسية حاسمة إلى عائق لا يمكن التغلب عليه. في الصراع الناشئ من أجل التفوق التجاري العالمي، انتقلت المزية التنافسية إلى الدول الإقليموية التي كانت في سيرورة استدخال الرأسمالية. عند هذه النقطة كانت الدولة الإنكليزية، التي كانت قد دفعت بهذا الاستدخال أبعد من أي دولة إقليموية أخرى وأعادت توجيه نزعاتها الإقليموية لكنها لم تفقدها، هي التي برزت إلى القمة.

وكما أشار كاين وهوبكينز (١٩٨٠: ٤٧١) فإن النهب الذي أدامته شركة الهند الشرقية بعد انتصارها العسكري في بلاسي في عام ١٧٥٧ "لم يطلق الثورة الصناعية [كما يعتقد البعض]، بل ساعد بريطانيا في إعادة شراء الدين القومي من الهولنديين". إن تحليلنا يدعم بشكل تام هذا الرأي، لكنه يضيف عنصراً جديداً إليه.

إن بلاسي لم يكن بوسعها ولم تطلق "الثورة الصناعية" لسبب بسيط وهو أن ما يسري تحت هذا الاسم كان اللحظة الثالثة والختامية من سيرورة تاريخية كانت قد بدأت قبلئذ بقرون. كانت كل اللحظات الثلاث لهذه السيرورة التاريخية فترات من التوسع الصناعي السريع في إنكلترا ـ على الأقل بمعايير الأزمنة التي وقع فيها كل واحد من التوسعات ـ ومن التوسعات المالية في اقتصاد العالم الرأسمالي، عموماً. تتكون اللحظة الأولى من التوسع السريع لصناعة النسيج الإنكليزية الذي وقع في أثناء التوسع المالي بقيادة فلورنسا أواخر القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر؛ اللحظة الثانية تكونت من التوسع السريع للصناعات المعدنية الإنكليزية في أثناء التوسع المالي بقيادة جنوا في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر؛ واللحظة الثالثة ـ ما تدعى الثورة الصناعية ـ تتكون من التوسع السريع لصناعة النسيج وصناعة المعادن الإنكليزيتين في أثناء التوسع المالي بقيادة هولندا في القرن الثامن عشر.

كما أكد نف، فقد اعتمدت هذه اللحظة الثالثة على مخزون من التقنيات الصناعية والتجارية [البزنس] كان قد تراكم في اللحظة الثانية؛ وفي كل الاحتمالات، يمكن قول الشيء نفسه عن اللحظة الثانية بالنسبة إلى الأولى. على كل، فقد كانت أطروحتنا هي أن الصلة التاريخية الرئيسية بين اللحظات الثلاث للتوسع الصناعي الإنكليزي كانت منظومية أكثر من كونها موضعية. هذا معناه أن كل لحظة من التوسع الصناعي في إنكلترا كانت جزءاً لا يتجزأ من توسع مالي متواصل، وإعادة هيكلة وإعادة تنظيم لاقتصاد العالم الرأسمالي، أدمجت فيه إنكلترا منذ البداية. كانت فترات التوسع المالي بشكل ثابت لحظات ضغوط تنافسية مشتدة على المؤسسات الحكومية والتجارية لمنظومة التجارة والتراكم الأوروبية. تحت هذه الضغوط، انخفض الإنتاج الزراعي ـ الصناعي في بعض المواضع وارتفع في مواضع أخرى، بشكل أولي استجابة للمثالب والمزايا الموقعية للمواضع في البنية المتغيرة لاقتصاد العالم. وفي كل التوسعات الثلاثة، فإن "هِبات" التاريخ والجغرافية جعلت إنكلترا موضعاً مناسباً بشكل خاص من أجل نوع أو آخر من التوسع الصناعي.

لم تكن الفئات الحاكمة لإنكلترا متلقيات سلبية لهذه الهبات وللفورات المتكررة من التوسع الصناعي التي رافقتها. بالتدمير الإجباري لصناعة الأقمشة الفلمنكية، أعطى إدوارد الثالث دفعة كبيرة لتوسع إنتاج النسيج الإنكليزي في أثناء التوسع المالي الأول، في محاولة لإعلاء إنكلترا في تراتبية القيمة المضافة لاقتصاد العالم الأوروبي. وقد جربت إليزابيث الأولى أن تفعل الشيء نفسه، لكن بإبطاء التوسع في صناعات المنسوجات وتشجيعه في صناعات الأسلحة والصناعات الكمالية. مع ذلك، فلا سياسة إدوارد التوسيعية، ولا سياسة إليزابيث التضييقية بشكل انتقائي استطاعتا فعل الكثير للتغلب على خضوع النزعة الصناعية الإنكليزية الأساسي، أولاً للرأسمالية الإيطالية ومن ثم للرأسمالية الهولندية.

إن ما مكن إنكلترا في نهاية المطاف من التغلب على هذا الخضوع وأن تصبح الحاكم والمنظم الجديد لاقتصاد العالم الرأسمالي لم يكن الفورة الجديدة للتوسع الصناعي التي انطلقت في أثناء الحروب النابوليونية. بالأحرى، كانت إعادة التوجيه السابقة للطاقات والموارد الإنكليزية من النزعة الصناعية إلى التوسع التجاري والإقليمي وراء البحار. كان التوقف على مدى قرن في التوسع الصناعي الإنكليزي بعد ١٦٤٠ (الذي يُحيِّر نف) في جزء منه انعكاساً للوضع المتغير في اقتصاد العالم الأوروبي بعد وستفاليا. لكنه أيضاً كان يعكس تركيز الطاقات والموارد الإنكليزية في مهمة نقل التحكم بتجارة الانتربوت من الأيدي الهولندية إلى الأيدي الإنكليزية لكي تحول عائقاً كبيراً أمام توسع الثروة والقوة الإنكليزيتين إلى سلاح رهيب لذلك التوسع. طالما كانت أمستردام الانتربوت المركزي للتجارة العالمية، فقد كان من السهل على البزنس الهولندي أن يتفوق في المنافسة في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية حتى على منتجي الدول الأكثر تصنيعاً مثل فينيسيا أو إنكلترا. لكن حالما تحولت إنكلترا ـ التي كانت قبلئذ الدولة الأكثر تصنيعاً في العالم الأوروبي ـ إلى الانتربوت المركزي للتجارة العالمية، وعلى صعيد لم يشاهد من قبل، أصبحت تنافسية البزنس الإنكليزي لا يمكن التغلب عليها في طيف من الصناعات أوسع بكثير مما كان البزنس الهولندي.

في هذا الوقت، باستعادة الماضي، كان استثمار إليزابيث الأولى للمنهوبات التي تم الاستيلاء عليها من إسبانيا في تحقيق استقرار الجنيه وفي إطلاق الشركات المساهمة المرخصة لتحفيز التوسع التجاري والإقليمي وراء البحار يبدو أنه أفضل استثمار بإمكانها أن تقوم به. بالرغم من أنه على مدى حوالي قرن كان المال المستثمَر على هذا النحو يبدو لكثيرين هدراً في وجه الخلافات التي لا تذلل في التنافس مع الهولنديين، فقد كان في تبصر إليزابيث (أو غريشام) في القرن الثامن عشر مبرراً تماماً. إن إعادة التأكيد والتمتين في ظل وليام الثالث لتقليد المال السليم الذي أسسته إليزابيث قد أبقيا فائض رأس المال الإنكليزي مستثمراً في

الدين القومي الإنكليزي، وبالإضافة إلى ذلك، أدخلا رأس المال الهولندي في اللحظات الأكثر حسماً من صراع القوة بين الدول. وعندما كان من الممكن أن يصبح العبء على الميزانية وميزان المدفوعات الإنكليزيين من الفائدة المدفوعة إلى المستثمرين المحليين والأجانب زائداً في وجه تكاليف الحماية المتصاعدة بسرعة، بدأ محصول الغنائم البالغة ٤٢٠٠٠ جنيه المستثمرة من قبل إليزابيث في شركة المشرق Levant Company ـ شركة الهند الشرقية الإنكليزية ـ يدر عائدات على شكل منهوبات وأتاوات من الهند لم يستطع أي استثمار آخر ذي حجم مماثل، صناعي أو خلافه، أن يولدها.

هنا تكمن الأهمية التاريخية الحقيقية لمنهوبات بلاسي. فعندما حلت إنكلترا محل أمستردام بوصفها الانتربوت المركزي للتجارة العالمية، بدأت الصناعات الإنكليزية تولد تدفقات نقدية سائلة أكبر بكثير من قدرتها على إعادة امتصاصها بشكل مربح، بحيث إنه لم تكن ثمة حاجة ولا متسع لمنهوبات بلاسي في توسعها المذهل في أواخر القرن الثامن عشر. لكن كان ثمة الكثير من الحاجة والمتسع لمنهوبات بلاسي، وللتدفق الثابت من الأتاوة الإمبراطورية التي لم تكن سوى سلفة منها، في المالية العالية البريطانية. بدعم التصنيف الائتماني لبريطانيا في مفصل حرج من صراع القوى الأوروبية، وإضافة إلى ذلك بتحرير بريطانيا مرة واحدة وإلى الأبد من اعتمادها على، وخضوعها إلى رأس المال الأجنبي والأتاوة الإمبراطورية من الهند ومصادر استعمارية أخرى، فقد جُعل حلم غريشام يتحقق أخيراً. لقد استطاعت الدولة البريطانية ورأس المال البريطاني أن يظهرا للعالم كله أي نوع من القوة كان يستمده كل منهما من اتحادهما في كتلة قومية متماسكة. إن كون الأساس الرئيسي لقوة هذه الكتلة القومية إمبراطورياً هو بالتأكيد شيء ما كان في الواقع ليفاجئ ولا يزعج غريشام، ناهيك عن إليزابيث الأولى.

في نهاية الحروب النابوليونية، عندما اعتقد رئيس هيئة التجارة، هوسكيسون أن إعادة تأسيس معيار الذهب الذي جرى تعليقه في أثناء الحروب

سيجعل بريطانيا فينيسيا القرن التاسع عشر، كان يحتكم إلى مجاز النجاح الحكومي والأعمالي الذي لا يمكن تجاوزه. بالرغم من أن الجمهورية الفينيسية كانت قد مُحيت مؤخراً عن خارطة أوروبة، فإن تاريخها الممتد ألف سنة تقريباً من الاستقرار السياسي في الأوقات الجيدة والسيئة، ومن الاندماج المتناغم للعقل الحكومي والأعمالي، كان لا يزال يستحضر في أذهان معاصري هوسكيسون صورة نجاح في صنع الدولة وصنع المال في الوقت نفسه لم تستطع مجاراته أي دولة مدينة ـ أقلها فوضوية جنوة ـ أو دولة قومية ـ أقلها تبذيراً إسبانيا. إن ذكر جنوة أو إسبانيا، أو حتى شبه الدولة القومية الهولندية، كنماذج لأجل بريطانيا لكي تقلدها في القرن القادم سيكون له صيت سيئ حقاً بسبب السياسات التي دافعت عنها هيئة التجارة.

ومع ذلك، في نهاية الحروب النابوليونية كانت الدولة البريطانية ورأس المال البريطاني قد طورا سمات كشفت إلى جانب النسب الفينيسي عن الأنساب الأقل احتراماً لجنوا وإسبانيا القرن السادس عشر. على مدى أكثر من قرن كان بنك إنكلترا قد نسخ السمات الرئيسية لبنك سان جيورجيو. لكن قبل كل شيء في أثناء الحروب مع فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر برز النسب الجنوي ـ الآيبيري إلى الشهرة في إستراتيجيات وهيكليات المؤسسات الحكومية والأعمالية البريطانية.

من ناحية أولى، كان نزوع بريطانيا إلى "الإنفاق على الحرب بشكل يفوق ريعها بكل النسب، [لكي] تزج في الصراع مع فرنسا وحلفائها بالهامش الحاسم من السفن والرجال" (ديكسون ١٩٦٧: ٩) يعني أن "الأمة كانت مرتهنة لطبقة جديدة في مجتمعها، أصحاب الريوع، أصحاب رؤوس الأموال، مقابل مبلغ سنوي ... يساوي ثلاثة أضعاف العائد العام قبل الحروب الثورية". (جنكينز ١٩٣٨: ١٧) إن هذا الخضوع الهائل للدولة إلى المصالح المالية الضيقة في حد ذاته قد جعل بريطانيا تشبه توليفة من إسبانيا وجنوة أكثر بكثير مما تشبه فينيسيا.

والأهم من ذلك، أن إنفاق العجز الحربي الضخم والتوزع الجغرافي لهذا الإنفاق قد أمدا المدينة بشبكة من صلات الأعمال الأجنبية جعلتها وريثة "الأمة" الجنوية الكوزموبوليتية في القرن السادس عشر.

إن نشوء الثروة المحولة إلى مال funded wealth وسيطرة تدفقات المال والبضائع عن طريق العقود والتراخيص التي أصدرت في لندن قد وضعا عبئاً ثقيلاً على موارد بنك إنكلترا. فقد أجبر عجز البنك عن التكيف مع الوضع الحكومةَ البريطانية على "التحول بشكل أكثر ثقة إلى البنوك الخاصة وتجار لندن الذين بدأوا يُعرفون 'كصيارفة تجار'" (جنكز ١٩٣٨: ١٩) لقد أصبح التجار الصيارفة على وجه الخصوص منتقدين بشكل مطلق لإدارة وضبط الإنفاقات الحربية لبريطانيا:

((كان مجمل كلفة الحرب تقريباً يسدد في الخارج. بالذهب وإمدادات عائدات القروض أو الضرائب يجب أن تكون تحت تصرف بريطانيا العظمى وحلفائها في الميدان. كان التجار من خلال وكلائهم الأجانب فقط قادرين على أداء هذه الخدمة. فقد كان بمقدورهم أن يسددوا الرواتب في فلاندرز من الدولارات المكسيكية الواردة تسديداً لثمن القماش القطني calico المسلَّم في إسبانيا. كان بإمكانهم أن يجمعوا الأقمشة من يوركشاير، وسيوف المبارزة والبنادق من شفيلد، والخيول من آيرلندا، ويقوموا بتسليمها في تريستر من أجل حملة نمساوية. وعندما سيتعاقدون من أجل استخدام مال الحكومة، فقد كانت مساعدتهم لا تقدر بثمن في تأمينه. مع الصيارفة كانوا يشكلون مجموعات المزادات bid في القروض العامة، وعندما يفوزون تكون العائدات بأكملها تحت تصرفهم.

إن أعمال التحويلات الأجنبية ...قد اندمجت في أعمال التحويلات الداخلية. فكلاهما أصبحا مستمرين مع حركة التجارة على عقد أو تفويض في سوق كان فيها طلب الحرب هو العامل الحاسم. وكان هذا مشبوكاً مع حركة

الصرافة، وتداول النقد الورقي وكل ذلك مع صعود وهبوط رؤوس الأموال)) (جنكز ١٩٣٨: ١٨ ـ ١٩).

ثمة الكثير من الرؤية الاستباقية déjà vu في هذا المقطع. سيكون الصيارفة التجار الجنويون الذين مكنت معارضهم فيليب الثاني من شن حروبه التي لا نهاية لها في النصف الثاني من القرن السادس عشر قد وجدوا أنفسهم متآلفين في فضاء التدفقات التي يصفها هنا ليلاند جنكز. كذلك بهذا الخصوص، كانت هيكلية الأعمال الإنكليزية التي تمخضت عن الحروب النابوليونية تشبه هيكلية القرن السادس عشر للأعمال الجنوية بأشد من شبهها لهيكلية الأعمال الفينيسية في أي زمن في تاريخها.

بالطبع، كان ثمة اختلافات هامة بين فضاء التدفقات الجنوي في القرن السادس عشر وفضاء التدفقات البريطاني في القرن التاسع عشر. فبعيداً عن الصعيد والتعقيد الأكبر للفضاء البريطاني، كان الفضاء الجنوي "برانياً" وكان الفضاء البريطاني "جوانياً" بالنسبة إلى شبكات القوة الإمبراطورية التي خدمها كل منهما في الحرب والسلم. لقد كان الفضاء الجنوي برانياً بالنسبة إلى الإمبراطورية الإسبانية ـ أولاً في معارض "بيسنزون" المتنقلة، ثم في معارض بياسنزا. وفي المقابل، كان مركز فضاء التدفقات البريطاني في لندن؛ لقد تقاطع ذلك مع مركز الإمبراطورية البريطانية. هذا الاختلاف يعكس حقيقة أن النظام الجنوي كان قائماً على علاقة تبادل سياسي بين منظمتين مستقلتين ـ "الأمة" الرأسمالية الجنوية و"الدولة" الإقليموية الإسبانية.كان النظام البريطاني بدلاً من ذلك قائماً على علاقة تبادل سياسي بين المدينة والحكومة البريطانية. كلتاهما كانتا تنتميان إلى الدولة القومية نفسها، المملكة المتحدة.

كان ثمة أيضاً اختلاف في الوظيفة بين شبكتي الأعمال الكوزموبوليتيتين الجنوية والبريطانية. فكلتاهما تم تشكيلهما خدمة للحرب. لكن في حين استمرت الشبكة الجنوية في خدمة الحرب طوال فترة حياتها المهنية، استمرت الشبكة البريطانية في خدمة سلام المئة عام البريطاني.

يبدو أن برودل يقترح أن الشبكة الجنوية من الممكن أن تكون قد فعلت الشيء نفسه لو نجحت إسبانيا في طموحاتها الإمبراطورية. هذا الكثير يطبق في إثنين من أسئلته البلاغية الكثيرة:

((حتى بافتراض أن تشارلز الخامس كانت له طريقته (كما كان كل الإنسانويين من عصره يأملون)، أما كانت الرأسمالية التي تأسست قبلاً في المدن الكبرى لأوروبة الجديدة ... قد نجحت بشكل ما في الإفلات من الأذى؟ أما كان الجنويون قد سيطروا على تعاملات المعارض الأوروبية بالطريقة نفسها تماماً بمعالجة ماليات "الإمبراطور" فيليب الثاني، بدلاً من ماليات الملك فيليب الثاني؟)) (برودل ١٩٨٤: ٥٦)

لن نعرف أبداً أي توليفة من الظروف التاريخية يمكن أن تكون قد دفعت وأدامت التوسع الذاتي لشبكات الأعمال الجنوية في ظل سلام إسباني Pax Hispanica لم يوجد قط. إننا نعرف، مع ذلك، أنه في القرن التاسع عشر حدث تبديل لوظيفة الشبكات الإنكليزية المماثلة من خدمة الحرب إلى خدمة السلام من خلال إعادة هيكلة كبرى للعمليات. ونعرف أيضاً أن في إعادة الهيكلة هذه، لعب دور بريطانيا بوصفها ورشة العالم دوراً حاسماً. كما يروي ستانلي تشابمان (١٩٨٤)، فإن صعود آل روتشيلد إلى منظمة الأعمال السائدة في المدينة لم ينشأ في المدينة نفسها من خلال معالجة الماليات العامة البريطانية. بالأحرى، لقد نشأ في أكثر المقاطعات الصناعية البريطانية ديناميكية من خلال معالجة التدبير وراء البحار للمدخلات (أبرزها القطن الخام) والتصريف وراء البحار للمخرجات.

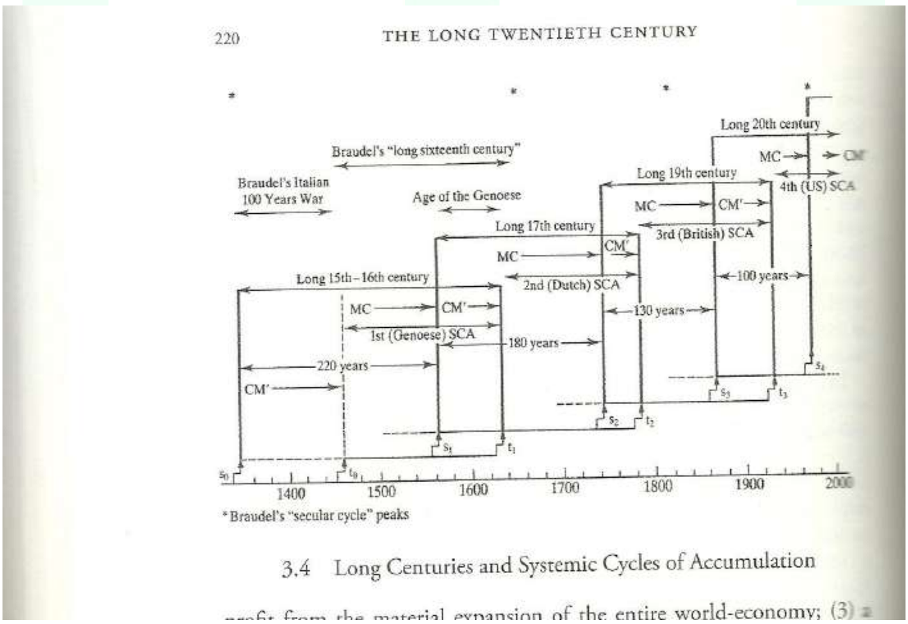
بعيداً عن كونهما تناقضان بعضهما بعضاً، كانت وظيفتا "الورشة" والانتربوت اللتان مارستهما بريطانيا في القرن التاسع عشر الوجهين المقابلين والمعززين بشكل متبادل للسيرورة نفسها لتشكل السوق العالمية. لقد كانت هذه السيرورة هي الينبوع والرحم لعصرنا وسوف تؤلف موضوع الفقرة الافتتاحية من الفصل الرابع. مع ذلك، قبل أن نباشر، دعونا نتوقف لنميط اللثام عن المنطق الذي يبدو أنه يشكل الأساس لتكرار دورات التراكم المنظومية والانتقال من دورة إلى أخرى.

إعادة وعرض

علق جوزف شومبيتر (١٩٥٤: ١٦٣) ذات مرة أن القرن، في مسائل التطور الرأسمالي، هو "أمد قصير". وكما يتبين، في مسائل تطور اقتصاد العالم الرأسمالي، فإن القرن لا يشكل حتى "أمداً قصيراً". لهذا، استعار إيمانويل ڤالرشتاين (١٩٧٤ أ، ١٩٧٦ ب) مفهوم برودل "القرن السادس عشر الطويل" (١٤٥٠ ـ ١٦٤٠) بوصفه وحدة التحليل المناسبة لما هي في مخططه للأشياء المرحلة الأولى (التكوينية) من اقتصاد العالم الرأسمالي. ويتكلم إريك هوبسباوم (١٩٨٧: ٨ -٩) بشكل مماثل عن "القرن التاسع عشر الطويل" (١٧٧٦ ـ ١٩١٤) بوصفه الإطار الزمني المناسب لتحليل ما يتصورها المرحلة البرجوازية ـ الليبرالية (البريطانية) من الرأسمالية التاريخية.

بمزاج مشابه، تبنينا هنا مفهوم القرن العشرين الطويل بوصفه الإطار الزمني المناسب لتحليل الصعود والتوسع التام والإطاحة النهائية للقوى الفاعلة والبنى لدورة التراكم المنظومية الرابعة (الأميركية). والحال هكذا، فإن القرن العشرين الطويل ليس سوى الحلقة الأخيرة في سلسلة من المراحل المتداخلة جزئياً، كل واحدة منها مشمولة بقرن طويل، بات من خلالها اقتصاد العالم الرأسمالي يستدمج العالم برمته في منظومة كثيفة من التبادلات. إن المراحل والقرون الطويلة التي تشملها، تتداخل، كقاعدة، لأن القوة الفاعلة وبنى التراكم النموذجية لكل مرحلة قد برزت في اقتصاد العالم الرأسمالي في أثناء الطور (CM') من التوسع المالي للمرحلة السابقة. من وجهة النظر هذه، فإن دورة التراكم المنظومية الرابعة ليست استثناء. إن السيرورة التي جرى من خلالها خلق المؤسسات الحكومية والأعمالية النموذجية لهذه الدورة والمرحلة كانت جزءاً لا يتجزأ من السيرورة التي جرى من خلالها الإطاحة بالمؤسسات الحكومية والأعمالية للدورة والمرحلة السابقتين (البريطانيتين) ـ وهي إطاحة بدأت في أثناء الكساد العظيم ١٨٧٣ ـ ٩٦ والتوسع المالي المصاحب للنظام البريطاني للتراكم الرأسمالي.

يوضح الشكل ٣ ـ ٤ مخطط التأريخ الذي تبنيناه في مناقشتنا لدورات التراكم المنظومية الثلاث الأولى ونمده ليشمل ذاك القسم من الدورة الرابعة (الأميركية) الذي تحقق حتى تاريخه. السمة الرئيسية للبروفيل الزمني للرأسمالية التاريخية المرسوم هنا هي البنية المتشابهة لكل القرون الطويلة. فهذه المنشآت تتألف كلها من ثلاثة قطاعات أو أحقاب متميزة: (١) حقبة أولى من التوسع المالي (تمتد من S_{n-1} إلى T_{n-1})، في أثنائها ينشأ النظام الجديد للتراكم داخل النظام القديم، ويكون تطوره جانباً مكملاً من التوسع التام للأخير وتناقضاته؛ (٢) حقبة من التصليب والمزيد من التطور لنظام التراكم الجديد (يمتد من T_{n-1} إلى S_n) في أثنائه تحفز قواه الفاعلة القائدة التوسع المادي لاقتصاد العالم بأكمله وتراقبه وتتربح منه؛ (٣) حقبة ثانية من التوسع المالي (من S_nإلىT_n)، في أثنائه تخلق تناقضاتُ نظام التراكم مكتمل التطور الفضاءَ لأجل نشوء أنظمة منافسة وبديلة ويعمقها، فيصبح أحدها في النهاية (أي، في الزمن T_0) النظام السائد الجديد.



الشكل ٣. ٤) القرون الطويلة ودورات التراكم المنظومية

باستعارة تعبير من غرهارد منش (١٩٧٩: ٧٥) Gerhard Mensch، سندعو بداية كل توسع مالي، وبالتالي بداية كل قرن طويل، بـ"الأزمة الإشارية" signal crisis (S_1 ، S_2، S_3و S_4في الشكل ٣. ٤) لنظام التراكم السائد. في هذا الوقت تبدأ القوة الفاعلة القائدة لسيرورات التراكم المنظومية بتحويل رأسمالها بكميات متزايدة من التجارة والإنتاج إلى الوساطة والمضاربة الماليتين. إن التحويل هو تعبير عن "أزمة" بمعنى أنه يشكل علامة على "نقطة تحول"، "زمن قرار حاسم"، عندما تكشف القوة الفاعلة القائدة للسيرورات المنظومية للتراكم الرأسمالي، من خلال التحول، حكماً سالباً على إمكانية الاستمرار في التربح من إعادة استثمار فائض رأس المال في التوسع المادي لاقتصاد العالم، بالإضافة إلى حكم موجب على إمكانية التمديد في الزمن والمكان لقيادته\\ سيطرته من خلال تخصص أكبر في المالية العالية. هذه الأزمة هي "الإشارة" إلى أزمة منظومية أساسية أعمق، يحبطها مسبقاً مع ذلك التحويلُ إلى المالية العالية في الوقت الحالي. في الحقيقة، يمكن للتحويل أن يفعل أكثر من ذلك: قد يحول نهاية التوسع المادي إلى "لحظة رائعة" من الثروة والقوة المتجددتين لأجل محفزيه ومنظميه، كما فعل إلى أمداء مختلفة وبطرق مختلفة في كل دورات التراكم المنظومية الأربع.

كيفما كانت هذه اللحظة رائعة من أجل الذين يستفيدون بالشكل الأقصى من نهاية التوسع المادي لاقتصاد العالم، فإنها لم تكن أبداً التعبير عن حل دائم للأزمة المنظومية الأساسية. على العكس من ذلك، لقد كانت على الدوام التمهيد إلى تعمق الأزمة وإلى الإطاحة النهائية بالنظام السائد للتراكم من قبل نظام جديد. إننا ندعو الحدث، أو سلسلة الأحداث، التي تؤدي إلى هذه الإطاحة النهائية، بـ"الأزمة الختامية" terminal crisis (T_1، T_2 ، T_3في الشكل ٣.٤) لنظام التراكم السائد، ونعتبرها علامة على نهاية القرن الطويل الذي يشمل الصعود والتوسع التام لذلك النظام وزواله.

مثل كل القرون الطويلة السابقة، يتألف القرن العشرون الطويل من ثلاثة قطاعات متميزة. الأول يبدأ في سبعينيات القرن التاسع عشر (١٨٧٠) ويستمر

حتى نهاية الثلاثينيات من القرن العشرين (١٩٣٠)، أي، من الأزمة الإشارية وانتهاء بالأزمة الختامية لنظام التراكم الإنكليزي. الثانية تمتد من الأزمة الختامية للنظام البريطاني وتنتهي بالأزمة الإشارية للنظام الأمريكي. بما أن الأزمة الأخيرة، كما يمكننا القول، لم تقع بعد، فإن تحليل هذا القطاع يعني في الحقيقة استقصاء الحاضر والمستقبل كجزء من السيرورة التاريخية المتواصلة التي توفر عنصري الجدة والتكرار بالمقارنة مع الأطوار الختامية (CM') لكل دورات التراكم المنظومية السابقة.

سيكون همنا الأولي في هذا الاستقصاء التاريخي للحاضر والمستقبل هو أن نقدم بعض الإجابات المعقولة على سؤالين مرتبطين ارتباطاً وثيقاً: (١) ماهي القوى في سيرورة التعجيل في الأزمة الختامية لنظام التراكم الأمريكي، وكم ينبغي علينا أن نسرع في توقع حدوث هذه الأزمة الختامية ومتى ينتهي القرن العشرون الطويل؟ (٢) ما هي المسارات البديلة للتطور التي ستكون مفتوحة لاقتصاد العالم الرأسمالي حالما يكون القرن العشرون قد وصل إلى نهايته. في البحث عن أجوبة معقولة على هذه الأسئلة سنستفيد من سمة ثانية للبروفيل الزمني المرسوم في الشكل ٣ ـ ٤. إنها التسارع في إيقاع التاريخ الرأسمالي المذكور قبلاً في المقدمة.

بالرغم من أن كل القرون الطويلة المصورة في الشكل ٣.٤ تتألف من ثلاثة قطاعات متماثلة وكلها أطول من قرن، فإنها قد تقلصت مع مرور الزمن. وهذا معناه، عندما ننتقل من مراحل سابقة إلى مراحل لاحقة من التطور الرأسمالي، يكون قد استغرق الأمر زمناً أقل فأقل لكي تنشأ أنظمة التراكم المنظومية وتتطور بشكل تام ويُطاح بها.

ثمة طريقتان لقياس ذلك. الأولى هي قياس مدة القرون الطويلة نفسها. إن ما ندعوه بالقرن الخامس عشر ـ السادس عشر الطويل يشمل تقريباً الطول الكامل "للقرن السادس عشر الطويل" لبرودل وڤالرشتاين مضافاً إليه قرن

حرب المئة عام "الإيطالية" وحرب المئة عام "الأنغلو- فرنسية" الموازيتين، الذي بلغ في أثنائه التوسع المالي بقيادة الفلورنسيين ذروته وتشكلت فيه إستراتيجيات وهيكليات نظام التراكم الجنوي المستقبلي. إنه يمتد من الانهيار العظيم لأوائل أربعينيات القرن الرابع عشر (١٣٤٠) إلى نهاية عصر الجنويين بعدئذ بنحو ٢٩٠ عاماً.

إن هذا حتى الآن هو أطول القرون الطويلة التامة الثلاثة المصورة في الشكل ٣. ٤. فالقرن السابع عشر الطويل، الذي يمتد من الأزمة الإشارية للنظام الجنوي في حوالي ١٥٦٠ إلى الأزمة الختامية للنظام الهولندي في ثمانينيات القرن الثامن عشر (١٧٨٠)، يبلغ طوله حوالي ٢٢٠ عاماً فقط. والقرن التاسع عشر الطويل، الذي يمتد من الأزمة الإشارية للنظام الهولندي في حوالي ١٧٤٠ إلى الأزمة الختامية للنظام البريطاني في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين (١٩٣٠) هو حتى أقصر ـ "مجرد" ١٩٠ عاماً.

ثمة طريقة أخرى لقياس التسارع في إيقاع التاريخ الرأسمالي هي بمقارنة الفترات الزمنية التي تفصل الأزمات الإشارية المتعاقبة. لهذه الطريقة مزيتان. الأولى، إن تأريخ الأزمات الإشارية يكون أقل اعتباطية إلى حد بعيد من تأريخ الأزمات الختامية. فالأزمات الأخيرة تقع في فترات ازدواجية القوة وفترات الاضطراب في المالية العالية. ليس من السهل أن نختار بين الأزمات المتعاقبة التي تُعلم على الانتقال من نظام إلى آخر الأزمةَ الختامية "الحقيقية" للنظام الآفل. في المقابل، إن الأزمات الإشارية تقع في فترات الحكم المستقر نسبياً لاقتصاد العالم الرأسمالي وبذلك تكون أسهل تحديداً. لذلك فإن قياساً يشمل الأزمات الإشارية فقط هو أكثر موثوقية من القياس الذي يشمل الأزمتين الإشارية والختامية كلتيهما.

علاوة على ذلك، بمقارنة الفترات الزمنية التي تفصل الأزمات الإشارية المتعاقبة، فإننا لا نضاعف عد فترات التوسع المالي فنحصل على رصد واحد. بما

أن القرن العشرين الطويل لم ينته بعد، فإن التاريخ الرأسمالي يمتد هكذا على ثلاثة قرون طويلة فقط. لكن بما أن الأزمة الإشارية لنظام التراكم الأمريكي قد وقعت للتو، يكون لدينا أربع أزمات إشارية تؤشر إلى فترات أزمات. هذه الفترات تقيس الزمن الذي استغرقته الأنظمة المتعاقبة لتصبح سائدة بعد الأزمة الإشارية للنظام السابق ولتحقق حدود قدراتها على الاستمرار في التربح من التوسع المادي لاقتصاد العالم. كما يمكننا أن نرى في الشكل ٣. ٤، فإن هذا الزمن قد تناقص بشكل مضطرد من نحو ٢٢٠ عام في حالة النظام الجنوي إلى نحو ١٨٠ عام في حالة النظام الهولندي، إلى نحو ١٣٠عام في حالة النظام البريطاني، إلى نحو ١٠٠ عام في حالة النظام الأمريكي.

في حين أن الزمن الذي استغرقته أنظمة التراكم المتعاقبة لتسود وتحقق نضجها كان متناقصاً، فإن الحجم والتعقيد التنظيمي للقوى الفاعلة القائدة لهذه الأنظمة المتعاقبة كان آخذاً في الازدياد. إن النزعة الأخيرة يجري إدراكها بالشكل الأوضح بالتركيز على "حاويات القوة" (أي، على الدول) التي ضمت "مقرات" القوى الفاعلة الرأسمالية القائدة للأنظمة المتعاقبة: جمهورية جنوا، والمقاطعات المتحدة، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

في زمن صعود النظام الجنوي وتوسعه التام، كانت جمهورية جنوا دولة مدينة صغيرة الحجم وبسيطة التنظيم، وكانت تمتلك قوة صغيرة جداً في الواقع. ولكونها مقسومة بشكل عميق اجتماعياً، ويمكن الاعتمادعليها بشكل ضعيف عسكرياً، فقد كانت بمعظم المقاييس دولة ضعيفة بالمقارنة مع وبالنسبة إلى كل القوى العظمى لذاك العصر، من بينها فينيسيا الغريمة القديمة التي كانت لاتزال في مرتبة عالية تماماً. مع ذلك، بفضل الشبكات التجارية والمالية المترامية للطبقة الرأسمالية الجنوية، المنظمة في "أمم" كوزموبوليتية، فقد استطاعت أن تتعامل على قدم المساواة مع أقوى حكام أوروبة الإقليمويين، وأن تحول التنافس الذي لا يرحم من أجل رأس المال المتنقل بين هؤلاء الحكام إلى محرك قوي لأجل التوسع الذاتي لرأسمالها.

في زمن صعود النظام الهولندي للتراكم وتوسعه التام، كانت المقاطعات المتحدة نوعاً هجيناً من المنظمة الذي جمع بعض سمات دول المدن المتلاشية مع بعض سمات الدول القومية الناشئة. كانت المقاطعات المتحدة، المنظمة الأكبر والأكثر تعقيداً من جمهورية جنوا، "تحتوي" على قوة كافية لنيل الاستقلال عن إسبانيا الإمبراطورية، ولتشكل من الإمبراطورية المحمولة بحراً والإقليمية لهذه الأخيرة [إسبانيا] إمبراطورية عالية الربحية من المواقع الأمامية التجارية ولتحيد التحديات العسكرية لإنكلترا بحراً ولفرنسا براً. إن القوة الأكبر للدولة الهولندية بالنسبة إلى الدولة الجنوية قد مكنت الطبقة الرأسمالية الهولندية من فعل ما كانت الدولة الجنوية تفعله قبلا ـ تحويل التنافس بين الدول من أجل رأس المال المتنقل إلى محرك لأجل التوسع الذاتي لرأسمالها ـ لكن دون أن يكون عليها أن "تشتري" الحماية من الدول الإقليموية، كما كان على الجنويين أن يفعلوا.

في زمن صعود نظام التراكم البريطاني وتوسعه التام، لم تكن بريطانيا دولة قومية مكتملة التطور وبحد ذاتها، منظمة أكبر وأعقد مما كانت المقاطعات المتحدة فحسب؛ بل كانت أيضاً في سيرورة غزو إمبراطورية تجارية وإقليمية تطوق العالم منحت فئاتها الحاكمة وطبقتها الرأسمالية سيطرة غير مسبوقة على الموارد البشرية والطبيعية للعالم. وهذا مكن الطبقة الرأسمالية البريطانية من فعل ما كان الهولنديون قادرين على فعله قبلاً ـ أن تحول لمصلحتها التنافسَ بين الدول من أجل رأس المال المتنقل، وأن "تنتج" كل الحماية التي يتطلبها التوسع الذاتي لرأسمالها، لكن دون أن يتوجب عليها أن تعتمد على منظمات إقليموية أجنبية، معادية غالباً، من أجل معظم الإنتاج الزراعي ـ الصناعي الذي كانت تقوم عليه ربحية نشاطاتها التجارية.

أخيراً، في زمن صعود نظام التراكم الأميركي وتوسعه التام، كانت الولايات المتحدة قبلئذ شيئاً أكثر من دولة قومية مكتملة التطور. لقد كانت مجمعاً عسكرياً ـ صناعياً قارياً ذا قوة كافية لتزويد طيف واسع من الحكومات

التابعة والحليفة بالحماية الفعالة وخلق تهديدات مؤكدة بالخنق الاقتصادي أو الإبادة العسكرية تجاه الحكومات المناوئة في أي مكان في العالم. هذه القوة، مجتمعة مع حجم أرضها وجزيريتها [وضعها الجزيري] وثروتها الطبيعية، قد مكنت الطبقة الرأسمالية الأميركية من "استدخال" ليس تكاليف الحماية والإنتاج فقط، كما فعلت قبلئذ الطبقة الرأسمالية البريطانية، بل تكاليف التعاملات أيضاً، أي بمعنى آخر، الأسواق التي كان يعتمد عليها التوسع الذاتي لرأسمالها.

هذا الازدياد المضطرد في حجم وتعقيد وقوة القوى الفاعلة القائدة للتاريخ الرأسمالي تحجبه بشكل ما سمة أخرى للتسلسل الزمني المرسوم في الشكل ٣.٤. هذه السمة هي الحركة المزدوجة ـ نحو الأمام ونحو الوراء في الوقت نفسه ـ التي ميزت التطور التسلسلي لدورات التراكم المنظومية. كما أكدنا في مناقشة الدورات الثلاث الأولى، فإن كل خطوة نحو الأمام في سيرورة استدخال التكاليف من قبل نظام تراكم جديد كانت تنطوي على إحياء للاستراتيجيات والهيكليات الحكومية والأعمالية التي تمت الإطاحة بها من قبل النظام السابق.

هكذا، فإن استدخال تكاليف الحماية من قبل النظام الهولندي بالمقارنة مع، وبالنسبة إلى النظام الجنوي قد وقع من خلال إحياء لاستراتيجيات وهيكليات رأسمالية احتكار الدولة الفينيسية التي كان النظام الجنوي قد أطاحها. وبشكل مماثل، فإن استدخال تكاليف الإنتاج من قبل النظام البريطاني بالمقارنة مع، وبالنسبة إلى النظام الهولندي قد وقع من خلال الإحياء بأشكال جديدة ومضخمة وأكثر تعقيداُ لاستراتيجيات وهيكليات الرأسمالية الكوزموبوليتية الجنوية والإقليموية العالمية الآيبيرية، التي كان النظام الهولندي قد أطاح بها مجتمعة. كما تنبأتا في الفصل الأول وجادلنا أكثر في الفصل الرابع، فإن النمط ذاته قد تكرر مع صعود النظام الأمريكي وتوسعه التام، الذي استدخل تكاليف التعاملات بالإحياء بأشكال جديدة ومضخمة وأكثر تعقيداً لإستراتيجيات وهيكليات الرأسمالية المشتركةcorporateالهولندية التي كان قد أطاح بها النظام البريطاني.

هذا الإحياء المتكرر لاستراتيجيات وهيكليات التراكم المطاح بها سابقاً يولد حركة نواسية [بندولية] إلى الأمام وإلى الوراء بين الهيكليات التنظيمية "الكوزموبوليتية ـ الإمبراطورية" و"المشتركة ـ القومية"، مع كون الأولى نموذجية للأنظمة " الانتشارية" extensive، كما كان النظام الجنوي والنظام البريطاني، والثانية نموذجية للأنظمة "التكثيفية" intensive، كما كان النظام الهولندي والنظام الأمريكي. لقد كان النظامان "الكوزموبوليتيان ـ الإمبراطوريان" الجنوي والبريطاني انتشاريين بمعنى أنهما كانا مسؤولين عن معظم التوسع الجغرافي لاقتصاد العالم الرأسمالي. ففي ظل النظام الجنوي، جرى "اكتشاف" العالم وفي ظل النظام البريطاني جرى "غزوه".

في المقابل، كان النظامان"المشتركان ـ القوميان" الهولندي والأميركي تكثيفيين بمعنى أنهما كانا مسؤولين عن الاندماج الجغرافي بدلا من توسع اقتصاد العالم الرأسمالي. في ظل النظام الهولندي، جرى تمتين "اكتشاف" العالم الذي حققه بالدرجة الأولى الشركاء الآيبيريون للجنويين في منظومة الإنتربوتات التجارية والشركات المساهمة المرخصة التي يقع مركزها في أمستردام. وفي ظل النظام الأمريكي، جرى تمتين "غزو" العالم الذي حققه بالدرجة الأولى البريطانيون أنفسهم في منظومة الأسواق القومية والشركات العابرة للقوميات التي مركزها في الولايات المتحدة.

إن تناوب الأنظمة الانتشارية والتكثيفية يضبب إدراكنا للنزعة الأساسية، طويلة الأمد حقاً للقوى الفاعلة القيادية لسيرورات التراكم الرأسمالي المنظومية إلى الازدياد في الحجم والتعقيد والقوة. عندما يتأرجح النواس في اتجاه الأنظمة الانتشارية، كما في الانتقال من النظام الهولندي إلى النظام البريطاني، فإن النزوع الأساسي يتم تكبيره. وعندما يتأرجح في اتجاه الأنظمة التكثيفية، كما في الانتقالات من النظام الجنوي إلى النظام الهولندي ومن النظام البريطاني إلى النظام الأمريكي، فإن النزوع الأساسي يبدو أقل أهمية مما كان في الواقع.

مع ذلك، عندما نتحكم بهذه التأرجحات بمقارنة النظامين التكثيفيين والنظامين الانتشاريين بعضهما مع بعض ـ الجنوي مع البريطاني، والهولندي مع الأميركي ـ يصبح النزوع الأساسي واضحاً لا لبس فيه. إن تطور الرأسمالية التاريخية كمنظومة عالمية قام على تشكيل كتل كوزموبوليتية ـ إمبراطورية (أو مشتركة ـ قومية) من المنظمات الحكومية والأعمالية المحبوة بالقدرة على توسيع (أو تعميق) المدى الوظيفي والمكاني لاقتصاد العالم الرأسمالي. ومع ذلك، كلما أصبحت هذه الكتل أقوى، قصرت دورة حياة أنظمة التراكم التي أوجدتها ـ أي، قصر الزمن الذي استغرقته هذه الأنظمة لكي تنشأ عن أزمة النظام السائد السابق، لتصبح ذاتها سائدة، ولتحقق حدودها كما تؤشر إليها بداية توسع مالي جديد. في حالة النظام البريطاني، كان هذا الزمن يساوي ١٣٠ عاماً، أو أقل بنحو ٤٠ بالمئة مما كان لأجل النظام الجنوي؛ وفي حالة النظام الأمريكي كان يساوي ١٠٠ عاماً، أو أقل بنحو ٤٥ بالمئة من الزمن اللازم لأجل النظام الهولندي.

هذا النمط من التطور الرأسمالي الذي ترتبط بموجبه الزيادة في أنظمة التراكم بالتناقص في أمدها، يذكرنا برأي ماركس أن " العائق الحقيقي أمام الإنتاج الرأسمالي هو الرأسمالية نفسها" وأن الإنتاج الرأسمالي يتغلب دائماً على عوائقه المتأصلة الذاتية "فقط بوسائل تضع هذه العوائق مرة أخرى في طريقها على صعيد أكثر هولاً". (ماركس ١٩٦٢: ٢٤٥؛ التشديد في الأصل).

((يكمن التناقض، لنعبر عن ذلك بطريقة عامة جداً، في أن نمط الإنتاج الرأسمالي ينطوي على نزوع إلى التطوير المطلق للقوى الإنتاجية ... بغض النظر عن الشروط الاجتماعية التي يحدث في ظلها الإنتاج الرأسمالي، في حين، من الناحية الأخرى، أن هدفها هو الحفاظ على قيمة رأس المال الموجود وتحفيز توسعه الذاتي (أي تحفيز نمو أسرع دوماً لهذه القيمة). يبدو أن رأس المال هذا وتوسعه الذاتي هما نقطة البداية ونقطة النهاية، الدافع والغاية للإنتاج؛ أن الإنتاج هو فقط إنتاج من أجل رأس المال وليس العكس ... إن الوسيلة ـ التطور غير

المشروط للقوى الإنتاجية للمجتمع ـ تدخل بشكل مستمر في صراع مع الهدف المحدد، التوسع الذاتي لرأس المال. [إذا] كان نمط الإنتاج الرأسمالي، لهذا السبب، هو وسيلة لتطوير قوى الإنتاج المادية وخلق سوق عالمية ملائمة، فإنه، في الوقت نفسه، صراع مستمر بين هذه ... المهمة التاريخية وعلاقات الإنتاج الاجتماعي المقابلة لها.)) (ماركس ١٩٦٢: ٢٤٤ ـ ٥)

في الحقيقة، إن هذا التناقض بين التوسع الذاتي لرأس المال من ناحية أولى، وتطور قوى الإنتاج المادية وسوق عالمية مناسبة من الناحية الأخرى، يمكن إعادة صياغته بمصطلحات أكثر عمومية حتى. لأن الرأسمالية التاريخية كمنظومة تراكم عالمية أصبحت "نمط إنتاج" ـ أي، إنها استدخلت تكاليف الإنتاج ـ فقط في مرحلة تطورها الثالثة (البريطانية). ومع ذلك، فإن مبدأ أن العائق الحقيقي للتطور الرأسمالي هو رأس المال نفسه، أن التوسع الذاتي لرأس المال الموجود هو في توتر ثابت، ويدخل بشكل متكرر في تناقض مفتوح، مع التوسع المادي لاقتصاد العالم وخلق سوق عالمية ملائمة ـ كل هذا كان بشكل واضح فاعلاً في المرحلتين الأوليين من التطور، بغض النظر عن الاستخراج المستمر للإنتاج الزراعي ـ الصناعي من قبل القوى الفاعلة القائدة للتراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي.

في المرحلتين كانت نقطة البداية والنهاية للتوسع المادي لاقتصاد العالم هي السعي وراء تحقيق الربح كغاية في حد ذاته كجزء من قوة فاعلة رأسمالية معينة. في المرحلة الأولى، كانت "الاكتشافات العظيمة"، تنظيم التجارة طويلة المسافة داخل وعبر حدود الإمبراطورية(ات) الأيبيرية المترامية، وخلق "السوق العالمية" الجنينية في أنتويرب وليون واشبيلية، في رأس المال الجنوي مجرد وسائل لتوسعه الذاتي. وفي نحو ١٥٦٠عندما لم تعد هذه الوسائل تخدم هذا الهدف، خرج رأس المال الجنوي فجأة من التجارة ليتخصص في المالية العالية. وبالشكل نفسه، فإن القيام بنقل التجارة بين نطاقات سلطة منفصلة وبعيدة غالباً، ومركزة

تجارة الإنتربوت في أمستردام ومركزة الصناعات ذات القيمة المضافة العالية في هولندا، وخلق شبكة عالمية من المواقع الأمامية والتبادلات التجارية، و"إنتاج" أي حماية مطلوبة من قبل كل النشاطات، كانت لرأس المال الهولندي مجرد وسائل لتوسعه الذاتي. ومرة أخرى، في نحو ١٧٤٠ عندما لم تعد هذه الوسائل تخدم هذا الهدف، فإن رأس المال الهولندي، مثل رأس المال الجنوي قبلئذ بـ ١٨٠ عاماً، تخلى عنها لصالح تخصص أكثر تمركزاً في المالية العالية.

من زاوية الرؤية هذه، فإن رأس المال البريطاني في القرن التاسع عشر قد كرر ببساطة نمطاً كان تأسس قبل وقت طويل من أن تصبح الرأسمالية التاريخية، كنمط تراكم، نمط إنتاج أيضاً. كان الاختلاف الوحيد هو أنه، بالإضافة إلى النقل والانتربوت والأنواع الأخرى من التجارة طويلة المسافة وقصيرة المسافة ونشاطات الحماية والإنتاج المتصلة، في النشاطات الاستخراجية والتصنيعية للدورة البريطانية ـ أي، ما عرّفناه سابقاً بوصفه إنتاجاً بالمعنى الضيق ـ قد أصبح وسيلة حاسمة للتوسع الذاتي لرأس المال. لكن في عام ١٨٧٠عندما لم يعد الإنتاج ونشاطات التجارة المرتبطة به تخدم هذا الهدف، انتقل رأس المال البريطاني بسرعة نحو التخصص في المضاربة المالية والتوسط، تماماً كما فعل رأس المال الهولندي قبلئذ بـ ١٣٠ عاماً وكما فعل رأس المال الجنوي قبل ٣١٠ أعوام.

كما سنرى، فقد تكرر النمط نفسه بعدئذ بـ ١٠٠ عام من قبل رأس المال الأمريكي. هذا التحول الأخير من التجارة والإنتاج إلى المضاربة المالية والتوسط، مثل التحولات المماثلة الثلاثة للقرون السابقة، يمكن تفسيره بوصفه يعكس التناقض الأساسي نفسه بين التوسع الذاتي لرأس المال والتوسع المادي لاقتصاد العالم، الذي يقابل في مخططنا "تطور القوى الإنتاجية للمجتمع [العالم]" لدى ماركس.أما التناقض فهو أن التوسع المادي لاقتصاد العالم كان في كل الأحوال مجرد وسيلة في المساعي الهادفة بالدرجة الأولى إلى زيادة قيمة رأس المال ومع ذلك، مع مرور الزمن، كان توسع التجارة والإنتاج ينحو إلى تخفيض معدل الربح، وبذلك يقلص قيمة رأس المال.

لم تكن فكرة أن كل توسعات التجارة والإنتاج تنحو إلى تخفيض معدل الربح، ومن ثم تقويض أساسها الرئيسي هي فكرة ماركس بل فكرة آدم سميث. كانت طبعة ماركس من "قانون" نزوع معدل الربح إلى الهبوط تهدف في الحقيقة إلى برهان أن طبعة سميث من "القانون" كانت أكثر تشاؤماً بخصوص القدرة الكامنة طويلة الأمد للرأسمالية على تحفيز تطور القوى الإنتاجية للمجتمع. ففي طبعة سميث من "القانون"، لا يمكن فصل توسع التجارة والإنتاج عن الازدياد المستمر في التنافس بين قواه الفاعلة ـ ازدياد يرفع الأجور والإجارات الحقيقية، ويخفض معدل الربح. لقد حذا ماركس حذو سميث في افتراض أن توسع التجارة والإنتاج لا يمكن فصله عن الازدياد في التنافس بين قواه الفاعلة. مع ذلك، فقد تصور هذا الازدياد في التنافس بوصفه مرتبطاً بازدياد في تركيز رأس المال الذي يقيد نمو الأجور الحقيقية ويفتح فرصاً جديدة لأجل التوسع الزراعي ـ الصناعي والتجاري بغض النظر عن الهبوط في معدل الربح. بالتأكيد، في مخطط ماركس يصبح هذا النزوع بعدئذ المصدر لتناقضات حتى أكبر. لكن في هذه الأثناء كان التراكم الرأسمالي قد حفز توسعاً للتجارة والإنتاج أكبر بكثير مما اعتقده سميث ممكناً. لأغراضنا الحالية، فإن طبعة سميث من "القانون" هي أكثر فائدة في تفسير الديناميك الداخلي لدورات التراكم المنظومية، في حين أن طبعة ماركس هي أكثر فائدة في تفسير الانتقال من دورة إلى أخرى.

كما أشار باولو سيلوس ـ لابيني **(١٩٧٦: ٢١٩)** Paolo Sylos – Labini، فإن أطروحة سميث، أطروحة نزوع معدل الربح إلى الهبوط قد رسمت في مقطع قبل به ريكاردو وماركس بالكامل واستبقت أطروحة شومبيتر حول الابتكارات:

((إن إنشاء أي صناعة جديدة، أي فرع جديد من التجارة، أو أي ممارسة جديدة في الزراعة، هو دائماً مضاربة، يعد المخطط نفسه منها بأرباح استثنائية. هذه الأرباح تكون كبيرة جداً في بعض الأحيان، وفي أحيان أكثر، ربما تكون خلاف ذلك تماماً؛ لكنها على العموم لاتحمل أي تناسب نظامي مع أرباح التجارات

القديمة الأخرى في الجوار. إذا نجح المشروع، فإنها على العموم تكون عالية جداً في البداية. عندما تصبح التجارة أو الممارسة مكرسة كلياً ومعروفة جيداً، فإن التنافس يخفضها إلى مستوى التجارات الأخرى.)) (سميث ١٩٦١: I، ١٢٨)

إن المستوى الذي تُخفَّض إليه الأرباح قد يكون عالياً أو منخفضاً تبعاً لما إذا كانت مشاريع الأعمال\ البزنس في موقع [يؤهلها]لتحصر الدخول إلى ميادين عملها من خلال اتفاقيات خاصة أو من خلال الضبط الحكومي. إذا لم تكن في موقع يؤهلها لفعل ذلك، ستكون الأرباح منخفضة كما تعتبر "مقبولة" في ضوء المخاطر المتضمنة في تشغيل رأس المال في التجارة والإنتاج. لكن إذا استطاعت حصر الدخول وإبقاء الأسواق ناقصة العرض، فإن الأرباح ستكون أعلى بشكل لافت من مستواها المقبول. في الحالة الأولى، فإن توسع التجارة والإنتاج يصل إلى النهاية بسبب الأرباح المنخفضة؛ وفي الحالة الثانية يتم إيصاله إلى النهاية بفعل نزوع الأعمال الرأسمالية إلى الحفاظ على مستوى الأرباح عالية قدر الإمكان. (.cf سيلوس ـ لابيني ١٩٧٦: ٢١٦ ـ ٢٠)

لقد صاغ سميث هذه الأطروحة مع إشارة خاصة إلى توسعات التجارة الواقعة ضمن نطاق سلطة سياسية مفترضة. لكن الأطروجة يمكن إعادة صياغتها مع الإشارة إلى توسع منظومة تجارة تشمل نطاقات سلطة متعددة، وهو ما فعله جون هيكس John Hicksفي وصفه النظري للتوسع المركنتيلي لمنظومة دول المدن. كما يقترح، فإن التجارة المربحة توفر باستمرار الحافز لإعادة الاستثمار الروتينية للأرباح في المزيد من توسعها. ومع ذلك، لكي تستخلص من الموردين حجماً أكبر من المدخلات المادية، فإن القوة الفاعلة للتوسع يجب أن تقدم لهم سعراً أفضل؛ ولكي تبيع أكثر في الطرف الآخر، يجب أن تأخذ سعراً أدنى. من هنا، عندما تبحث كتلة متنامية من الربح عن إعادة الاستثمار في التجارة والإنتاج، فإن الفجوة بين سعر البيع وسعر الشراء تنحو إلى التضاؤل ويتباطأ المعدل الذي يمكن عنده للتجارة أن تتوسع. (هيكس ١٩٦٩: ٤٥).

تاريخياً، وقعت التوسعات التجارية الكبرى فقط لأن قوة فاعلة أو مجموعة من القوى الفاعلة وجدت طرقاً ووسائل لمنع أو معاكسة تقلص هوامش الربح الذي ينجم بشكل حتمي عن استثمار كتلة متنامية من المال في شراء وبيع السلع عبر قنوات مكرسة للتجارة. كقاعدة، كان الأهم هو نوع أو آخر من تنوع التجارة، "المسعى المميز للتاجر بالذات"، كما يعبر عن ذلك هيكس، هو "أن يبحث عن موضوعات جديدة للتجارة وأقنية جديدة للتجارة، النشاط الذي يجعله مبتكراً." إن تنوع التجارة يحبط تضييق هوامش الربح لأن الفوائض التي يعاد استثمارها في مزيد من توسع التجارة لا تذهب إلى زيادة الطلب على النوع نفسه من المدخلات من النوع نفسه من الموردين (ولذلك لا تمارس ضغطاً تصاعدياً على أسعار الشراء) و\ أو لا تؤدي إلى عرض أكبر للنوع نفسه من المخرجات إلى الزبائن أنفسهم (ولذلك لا تمارس ضغطاً تنازلياً على أسعار البيع). بالأحرى، يسير التوسع بإدخال أنواع جديدة من المدخلات والمخرجات إلى منظومة التجارة و\\ أو وحدات جديدة كموردين أو كزبائن، بحيث يمكن استثمار كتلة متنامية من الأرباح في توسيع التجارة والإنتاج بدون ممارسة أي ضغط تنازلي على هوامش الربح.

كما يؤكد هيكس، فإن التجارة المنوعة ليست مجرد توليفة من التجارات البسيطة. إن الابتكارات في موضوعات وأقنية التجارة تحول بنية منظومة المتاجرة بالذات، بحيث إن عائدات إعادة استثمار الأرباح في مزيد من توسع التجارة يمكن أن ترتفع تماماً، بدلاً من أن تتناقص. ومثلما أن "ليس الحال بأي شكل من الأشكال هو أنه في استيطان بلد جديد فإن أفضل أرض ستكون أول أرض يجري احتلالها"، لذلك، " ليس .... من الضروري بأي شكل من الأشكال أن تكون أولى الفرص المفتوحة من أجل المتاجرة هي تلك التي تبرهن أنها الأكثر ربحية: فقد تكون هناك فرص أكثر ربحية [تأتي] من الابتعاد عن الوطن لن تكتشف حتى تكون الفرص الأقرب قد استكشفت ". (هيكس ١٩٦٩: ٤٧).

بعبارة أخرى، بدفع حدود منظومة المتاجرة أبعد فأبعد في الفضاء، فإن القوى الفاعلة للتوسع تخلق الشروط لأجل اكتشاف الفرص الأكثر ربحية التي تقع أبعد خارج الوطن. تاريخياً، هذا التوسيع المكاني لحدود اقتصاد العالم الرأسمالي قد وقع أولاً في ظل النظامين الجنوي والبريطاني. بفضل التوسع الجغرافي الذي مر به اقتصاد العالم الرأسمالي في ظل هذين النظامين الانتشاريين، تضاعف فجأة عدد ومدى وتشكيلة السلع التي أمكن استثمار رأس المال فيها بدون تضييق هوامش الربح، وبذلك خُلقت الشروط من أجل التوسعات التجارية الكبيرة لأوائل القرن السادس عشر ومنتصف القرن التاسع عشر.

إن ربحية التجارة والحاجة الملحة إلى إعادة استثمار الأرباح في توسيع التجارة يمكن مع ذلك أن تزيدا حتى لو ضاق الهامش بين سعري البيع والشراء. عندما ينمو حجم التجارة، تنشأ تقسيمات جديدة للعمل بين وداخل مراكز التجارة مع تخفيض ناتج في تكاليف ومخاطر عملياتها. إن التخفيضات في تكاليف الواحدات تنحو إلى إبقاء الأرباح عالية حتى لو ضاق الهامش بين سعري الشراء والبيع؛ والانخفاض في المخاطر ينحو إلى جعل المراكز ترغب في الاستمرار في إعادة استثمار الأرباح في توسيع التجارة حتى لو كانت العائدات آخذة في الهبوط. في ظل الأنظمة الانتشارية، كانت الاقتصادات التي تتمتع بالأهمية القصوى "برانية" بالنسبة إلى المراكز، أي، كانت تعزى إلى المزايا التي تستمدها من الانتماء إلى جسم تجارة أكبر؛ وفي ظل الأنظمة التكثيفية، كانت الاقتصادات "جوانية" في معظمها بالنسبة إلى المراكز، أي، كانت تعزى إلى المزايا التي تستمدها من صيرورتها أكبر. في الحالتين، فإن توليفة من الاقتصادات البرانية والجوانية ضرورية لحدوث توسع كبير للتجارة من أجل أي أمد من الزمن. (هيكس ١٩٦٩: ٤٧ ـ ٨)

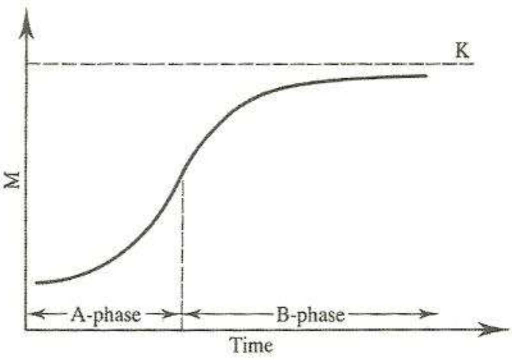
يستتبع ذلك أن كل التوسعات المادية لاقتصاد العالم الرأسمالي قد شكلتها نزعتان متباينتان. فمن ناحية أولى، كان ثمة النزعة الأساسية نحو تضييق هوامش الربح تحت تأثير إعادة الاستثمار الروتينية لكتلة متنامية من الربح في حقل مكاني تقيده القدرات التنظيمية للقوة الفاعلة للتوسع. ومن الناحية الأخرى، كان ثمة نزعة إلى تقليص تكاليف ومخاطر العملية عن طريق الاقتصادات الجوانية والبرانية التي يولدها الحجم والكثافة المتزايدان للتجارة. لقد كانت هذه النزعة هي التي دفعت التوسع نحو الأمام في المكان والزمن برفع الربحية.

"من المغري أن نفترض"، يعلق هيكس (١٩٦٩: ٥٦) "أنه يجب أن يوجد طور تكون فيه قوة واحدة هي السائدة، يجب أن يليه طور من الركود. إن هيكس ممانع للاستسلام إلى الإغراء ويحذرنا من "مماهاة أسهل مما ينبغي للسيرورة المنطقية بالتسلسل الزمني". بالرغم من أن طوراً من الركود يمكن أن يلي بالفعل طوراً من التوسع، "قد يحدث أيضاً أنه بعد توقف تُكتشف فرص جديدة، بحيث يُستأنف التوسع." في مخططه، لا يكون الركود سوى إمكانية.

وفقاً لهذا التصور، يمكن وصف التوسعات المادية لاقتصاد العالم بواسطة مسار واحد أو مسارات (أو لوجستيات logistics) على شكل S، كل واحد يتكون من طور A من العائدات المتزايدة وطور B من العائدات المتناقصة، وتحول الأخير إلى "ركود" عندما يقترب التوسع من مماسه asymptote الأعلى K (انظر الشكل ٣. ٥). يفضل هيكس تصور توسعات التجارة بوصفها تتكون من سلسلة من المنحنيات المتحدة من الشكل S التي تفصلها "توقفات" طويلة أكثر أو أقل يتباطأ في أثنائها التوسع أو يتوقف دفعة واحدة. (انظر الشكل ٣. ٦). ما إذا كانت هذه المسارات المتحدة نفسها تمتلك مماساً أعلى هو سؤال يكون هيكس لا أدرياً حوله، كما تشير علامة الاستفهام بين قوسين في الشكل ٣ ـ ٦.

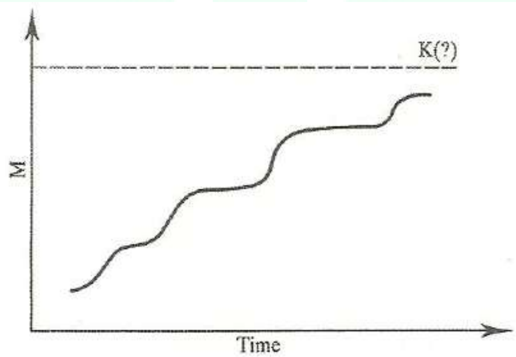
إن تردد هيكس في مماهاة السيرورة المنطقية بالتسلسل الزمني مفاجئ في ضوء حقيقة أن اقتصاد العالم (اقتصاده المركنتيلي) "في شكله الأول، عندما [كان] مجسداً في منظومة دول مدن" يشير تصوره إليها (هيكس ١٩٦٩: ٥٦) لم يمر مرة أخرى بتوسع مادي شامل بعد التوسع المالي لأواخر القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر. عندما دخل اقتصاد العالم الرأسمالي طوراً جديداً من التوسع المادي في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر، لم يعد مجسداً في منظومة دول مدن، بل في منظومة "أمم" لم تعد دولاً، ومنظومة دول لم تكن بعدُ أمماً. وهذه المنظومة نفسها بدأت تطيح بها بنية تنظيمية جديدة حالما تحول التوسع المادي إلى توسع مالي.

عموماً، أظهر تحليلنا لدورات التراكم المنظومية أن كل توسع مادي لاقتصاد العالم الرأسمالي قام على بنية تنظيمية بعينها، تقوضت حيويتها بشكل مضطرد بفعل التوسع نفسه. هذه النزعة يمكن ردها إلى حقيقة أن كل التوسعات كهذه كانت بطريقة أو بأخرى مقيدة بالقوة ذاتها التي ولدتها، بحيث إنه كلما أصبحت هذه القوى أقوى، قويت أكثر أيضاً نزعة التوسع إلى التوقف. بشكل أكثر تحديداً، عندما زادت كتلة رأس المال التي كانت تبحث عن إعادة الاستثمار في التجارة تحت تأثير العائدات الآخذة في الارتفاع أو العالية كانت نسبة متنامية من الفضاء الاقتصادي لإبقاء العائدات مرتفعة أو عالية تُستنفد ـ لنستعير تعبيراً من ديفيد هارفي (١٩٨٥؛ ١٩٨٩: ٢٠٥)، "كانت تفنى عبر الزمن". وعندما حاولت مراكز التجارة أن تعاكس العائدات المتناقصة من خلال تنويع أعمالها التجارية، فإنها أيضاً ألغت المسافة الموقعية والوظيفية التي كانت تبقيها خارج طريق بعضها البعض في مواقع سوق محمية جيداً أقل أو أكثر. كنتيجة لهذه النزعة المزدوجة، فإن التعاون بين المراكز قد حل محله تنافس شرير على نحو متزايد، خفض الأرباح أكثر وفي النهاية دمر البنى التنظيمية التي قام عليها التوسع المادي السابق.



3.5 Ideotypical Trajectory of Mercantile Expansions

الشكل ٣ ـ ٥ المسار النموذجي المثالي للتوسعات المركنتيلية



3.6 Hick's Model of Successive Mercantile Expansions

الشكل ٣ ـ ٦ نموذج هيكس للتوسعات المركنتيلية المتعاقبة

كقاعدة، لم تكن نقطة التحول بين الطور A من العائدات المتزايدة والتوسع المتسارع، والطور B من العائدات المتناقصة، تعزى إلى نقص رأس المال الباحث عن الاستثمار في السلع كما في "أزمات فرط الإنتاج" عند ماركس، بل إلى فرط وفرة هذا الرأسمال كما في "أزمات فرط التراكم" عند ماركس. كان ثمة فائض أو زيادة في رأس المال المستثمر، أو الباحث عن الاستثمار، في شراء وبيع السلع أعلى من مستوى الاستثمار الذي سيمنع معدل الربح من الهبوط. وطالما أن نسبة من فائض رأس المال هذا لم تُطرح خارجاً، كان المعدل الكلي للربح ينحو إلى الهبوط واشتد التنافس داخل وبين مواقع وخطوط الإنتاج:

((إن نسبة من رأس المال القديم يتعين أن تقبع غير مستعملة تحت كل الظروف... فالصراع التنافسي سوف يقرر أي جزء منه سيتأثر على وجه الخصوص. طالما كانت الأمور تسير بشكل جيد، فإن التنافس يؤثر في الأخوية الفعالة للطبقة الرأسمالية... بحيث إن كل [رأسمالي] يشترك في الغنيمة المشتركة بالتناسب مع حجم استثماره المقابل. لكن حالما لا تعود مسألة تقاسم أرباح، بل مسألة تقاسم خسائر، يحاول كل واحد أن يخفض حصته إلى الحد الأدنى وأن يكومها على الآخر. إن طبقة كهذه لا بد أن تخسر حتماً. أما كم يجب على الرأسمالي الفرد... أن يشارك [في الخسارة] على الإطلاق، فتقرره القوة والمكر وعندئذ يصبح التنافس قتالاً بين أخوة متخاصمين. إن التضاد بين مصلحة كل رأسمالي فرد ومصالح الطبقة الرأسمالية ككل، يطفو عندئذ إلى السطح، كما فعل سابقاً تطابق تلك المصالح في الممارسة من خلال التنافس.))(ماركس ١٩٦٢: ٢٤٨).

لذلك، بالنسبة إلى ماركس، كما بالنسبة إلى هيكس، ثمة اختلاف أساسي بين نوع التنافس الذي يحصل بين مراكز التراكم عندما ترتفع العائدات الإجمالية لرأس المال، أو، إذا كانت تهبط، تظل عالية من الناحية الأولى، والنوع من التنافس الذي يحصل عندما تهبط العائدات تحت ما بات يعتبر مستوى "معقولاً" أو "محمولاً" من الناحية الأخرى. جوهرياً، النوع الأول من التنافس ليس

تنافساً على الإطلاق. بالأحرى، إنه نمط من تنظيم العلاقات بين مراكز مستقلة في الواقع تتعاون بعضهما مع بعض في تعزيز توسع التجارة الذي تستفيد منه جميعاً، وتكون ربحية كل مركز فيه شرطاً لربحية كل المراكز. أما النوع الثاني من التنافس، في المقابل، فهو تنافس بالمعنى الجوهري نفسه وهو أن فرط تراكم رأس المال يقود المنظمات الرأسمالية إلى غزو ميادين عمل بعضها البعض ؛ ينهار تقسيم العمل الذي حدد سابقاً شروط تعاونها المتبادل؛ وعلى نحو متزايد، فإن خسائر منظمة واحدة هي الشرط لأرباح منظمة أخرى. باختصار، يتحول التنافس إلى لعبة مجموع موجب إلى مجموع صفري (أو حتى مجموع سالب). إنه يصبح تنافساً خانقاً، هدفه الأولي هو إخراج منظمات أخرى من الأعمال التجارية حتى لو كان ذلك يعني التضحية بالأرباح طوال الوقت الذي يستغرقه تحقيق هذا الهدف.

لم تكن هذه الصراعات التنافسية الأخوية بأي شكل من الأشكال شيئاً جديداً على القرن التاسع عشر، كما اعتقد ماركس أو كان يبدو أنه يعتقد. على العكس، إنها شكلت علامة على بداية العصر الرأسمالي ذاته. بحذو حذو هيكس وبرودل، تتبعنا جولتهما الأبكر إلى حرب المئة عام الإيطالية. في أثناء هذا النزاع الطويل، تحولت المنظمات الرأسمالية القائدة للعصر، دول المدن الإيطالية، من الأخوة الفاعلة التي كانتها في أثناء التوسع التجاري الأوراسي الشامل السابق إلى الأخوة الأعداء الذين يتصارعون لكي يرمي بعضهم على بعض الخسائر المشمولة في تفكك منظومة التجارة الأوسع التي صنعت ثرواتهم.

إن نهاية كل توسع مادي لاحق لاقتصاد العالم الأوروبي قد أشرت عليها صراعات مماثلة. ففي نهاية توسع التجارة في أوائل القرن السادس عشر، كانت دول المدن قد كفت عن أن تكون قائدة في السيرورات المنظومية للتراكم الرأسمالي. فقد أخذت مكانها "الأمم" الكوزموبوليتية للصيارفة التجار التي كانت تعمل خارج مدن الأسواق مثل أنتويرب وليون. وطالما كان توسع التجارة في طوره الصاعد، فقد كانت هذه "الأمم" تتعاون مثل أخوة في ضبط أسواق

المال والسلع الأوروبية الجامعة. لكن حالما هبطت عائدات رأس المال المستثمر في التجارة بشكل حاد، أصبح التنافس عدائياً، وتفككت الأخوية.

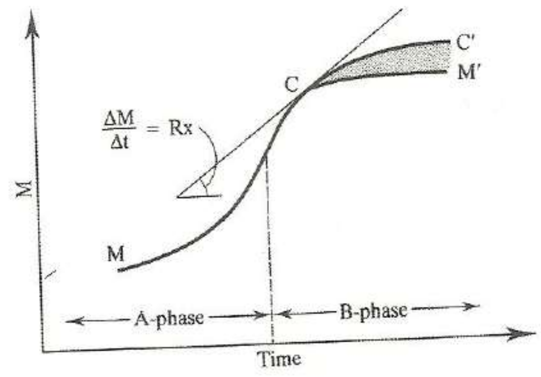
في نهاية التوسع التجاري لأواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن، كان أبطال الدراما الرأسمالية قد تبدلوا. فقد باتوا الآن دولاً قومية وشركات مرخصة مرتبطة بها. لكن النص المكتوب script كان إلى حد كبير هو نفسه كما في الجولات الأقدم من الصراع بين الرأسماليين. إن العلاقات التي كانت قبلئذ متناغمة تماماً في النصف الأول من القرن الثامن عشر قد تدهورت بسرعة في النصف الثاني. حتى قبل أن تنتهي الحروب النابوليونية، كانت بريطانيا قد مركزت في يديها السيطرة على تجارة الإنتربوتات، وكانت شركة الهند الشرقية قد طردت من أعمالها كل منافسيها.

كان الشيء الجديد الوحيد في تصعيد التنافس بين الرأسماليين الذي شكل علامة على التوقف التدريجي لتوسع التجارة في منتصف القرن التاسع عشر هو أنه على مدى حوالي خمس وعشرين سنة احتل تنافس الأسعار الخانق بين مشاريع الأعمال التجارية مركز الخشبة، في حين بقيت الحكومات خلف الكواليس. مع ذلك، ففي منعطف القرن بدأ تنافس الأسعار الخانق بين المشاريع التجارية يحل محله سباقُ تسلح بين الحكومات ذو صعيد ومدى غير مسبوقين. وبين اندلاع الحرب العالمية الأولى ونهاية الحرب العالمية الثانية، تم إنهاء النص المكتوب القديم لحرب المئة عام الإيطالية بشكل كامل مرة أخرى على مدى فترة أقصر بكثير، لكن على صعيد وبوفرة وإفراط من الوسائل لم يكن بمقدور الأبطال الأقدمين أن يتخيلوها.

كانت توسعات برودل المالية جوانب مكملة لكل هذه التصعيدات في الصراعات التنافسية بين الرأسمالية. في الحقيقة كانت التعبير الرئيسي عن، وعاملاً [من عوامل] تعميق التناقض بين التوسع الذاتي لرأس المال والتوسع

المادي لاقتصاد العالم. يمكن وصف هذا التناقض بأنه تشعب في لوجستيات توسع التجارة (انظر الشكل ٣. ٧) . في هذا التمثيل، يصف المنحني (M) قبل التفرع والفرع الأعلى ('CC) بعد التفرع بشكل مشترك توسعَ مخزون رأس المال النقدي المستثمر في التجارة تحت افتراض أن كل أرباح التجارة يعاد استثمارها بشكل روتيني في مزيد من توسع التجارة. تحت هذا الافتراض لمنطق تجاري خالص أو مركنتيلي للتوسع ـ منطق يكون فيه توسع التجارة غاية بذاته بحيث إن الأرباح يعاد استثمارها بشكل روتيني فيه ـ فإن المعدل الذي يزداد به مخزون رأس المال مع مرور الزمن (ΔM/Δt)، أي، منحدر اللوجستيات (slope of logistics) يمثل أيضاً معدل العائد على مخزون رأس المال المستثمر في التجارة ـ "معدل ربح" آدم سميث.

إن اللوجستيك ('MM) الأدنى، الذي يتكون من المنحني (M) نفسه قبل التفرع والفرع الأدنى ('CM) بعد التفرع، يصف أيضاً توسع مخزون رأس المال النقدي المستثمر في التجارة. مع ذلك، إنه يصف التوسع تحت افتراض أن إعادة استثمار أرباح التجارة تتبع منطقاً رأسمالياً صارماً ـ أي، منطق يكون فيه توسع رأس المال النقدي وليس التجارة هو الهدف من إعادة استثمار الأرباح. لا يمكن تعريف قوة فاعلة تعيد بشكل روتيني استثمار أرباح التجارة في مزيد من توسع التجارة طالما كانت عائدات رأس المال المستثمرهكذا موجبة، بأنها "رأسمالية" بأي مط للمخيلة. فالقوة الفاعلة الرأسمالية، بالتعريف، تُعنى بالدرجة الأولى، إن لم يكن حصراً، بالتوسع الذي لا نهاية له لمخزون نقدها (M)، ولهذه الغاية سوف تقارن باستمرار العائدات التي يمكنها أن تتوقعها بشكل معقول من إعادة استثمار رأس مالها في تجارة السلع (أي، من التقدير وفقاً للصيغة 'MCM) مع العائدات التي يمكنها أن تتوقعها بشكل معقول من إبقاء سيولة الفوائض النقدية جاهزة لكي تستثمر في صفقة مالية ما (أي،من التقدير وفقاً للصيغة المختصرة'MM).



3.7 Bifurcation in the Trajectory of Mercantile Expansions

الشكل ٣. ٧ التشعب في مسار التوسعات المركنتيلية .

من المثير للفضول، بهذا الخصوص، أن القوى الفاعلة الرأسمالية باتت تُعرّف في تصورات أتباع ماركس وڤيبر الكثيرين بأنها تتميز بالميول اللاعقلانية واللامعقولة إلى إعادة استثمار الأرباح في الأعمال التجارية التي ولدتها، خصوصاً في المصنع والتجهيزات والعمل المأجور، استخفافاً بحسابات الكلفة ـ المنفعة الأكثر أولية والاعتبارات المنفعية. هذا التعريف المثير للفضول لا يجد عملياً أي توافق في التجربة الفعلية لمشاريع التجارة الصانعة للربح الناجحة في أي زمان أو مكان في التاريخ العالمي. ربما يعود ذلك في الأصل إلى قول ماركس (١٩٥٩: ٥٩٥) المازح، 'راكموا، راكموا [المال] !فذاك هو موسى والنبي'، ورأي ڤيبر الجاد أن جوهر الروح الرأسمالية هو "جني المزيد ثم المزيد من المال ... بشكل خالص كغاية في حد ذاته، بحيث يبدو من وجهة نظر سعادة، أو منفعة، فرد واحد، أنه مبهم كلياً ولا معقول بشكل مطلق." إن الغرض من البيانات في السياقات التي صيغت فيها لا يهمنا هنا. مع ذلك، يجب التشديد على أن هذه البيانات، كتوصيفات للسلوك الفعلي للقوى الفاعلة الرأسمالية ذات الأهمية التاريخية العالمية، هي مغلوطة بقدر توصيف شومبيتر للقوى الفاعلة الإقليموية

ما قبل الرأسمالية بأنها مدفوعة بميول لاعقلانية ولا معقولة نحو التوسع بالقوة دون حدود منفعية محددة (انظر الفصل الأول).

قبل أن ينطق ماركس بقوله "راكموا، راكموا !" بوقت قصير، أشار إلى أن "حب السلطة هو عنصر في شهوة الاغتناء". ثم يتابع ملاحظته:

((إن تقدم الإنتاج الرأسمالي لا يخلق عالماً من المباهج فقط، بل يفتح، في منظومة المضاربة والائتمان، ألف مصدر للاغتناء المفاجئ. عندما تم بلوغ مرحلة معينة من التطور، فإن درجة مألوفة من التبذير، الذي هو أيضاً استعراض للثروة، ومن ثم مصدر للائتمان، تصبح ضرورة أعمالية [بزنسية] للرأسمالي "غير المحظوظ". يدخل الترف إلى نفقات تمثيل الرأسمالي)) (ماركس ١٩٥٩: ٥٩٣ ـ ٤).

ليس هذا أقل انطباقاً على رأس المال الأميركي اليوم مما كان ينطبق على رأس المال الفلورنسي في القرن الخامس عشر. إذ تكون القوة الفاعلة للتراكم الرأسمالي رأسمالية تحديداً لأنها تجني أرباحاً ضخمة ومنتظمة باستثمار مخزونها من المال في التجارة والإنتاج أو في منظومة المضاربة والائتمان تبعاً لأي صيغة ('MCM أو 'MM) تمد ذاك المخزون بأكبر قدرة على التوالد. وكما يلاحظ ماركس نفسه، فإن توسع الإنتاج الرأسمالي بالذات يخلق الشروط لأجل الاستثمار المربح للمال في المضاربة وفي منظومة الائتمان.

إلى الحد الذي تقارن عنده قدرات التوالد للصيغتين بشكل مستمر وعريض ـ أي، إلى حد أن الاستثمار في التجارة يطغى عليه منطق رأسمالي ـ فإن توسعات التجارة مقدر لها أن تنتهي بتوسع مالي. عندما تهبط عائدات رأس المال المستثمر في تجارة السلع، مع أنها تظل موجبة،تحت معدل حرج (Rx)، يمكن لرأس المال أن يكسبه في تجارات المال، فإن عدداً متزايداً من المنظمات الرأسمالية سوف يحجم عن إعادة استثمار الأرباح في مزيد من توسع التجارة في السلع. مهما تكن الفوائض النقدية السائلة الناتجة عنها فإنها سوف تُحوَّل من تجارة السلع إلى تجارة المال. عند هذه النقطة في الزمن "يتفرع" مسار توسعات التجارة العالمية إلى فرعين نمطيين مثاليين: فرع علوي يصف ما سيكون عليه توسع التجارة في

السلع لو كان يحركه منطق مركنتيلي حصراً، وفرع سفلي يصف ما سيكون عليه توسع التجارة لو كان يحركه منطق رأسمالي حصراً.

هكذا يخبرنا الشكل ٣. ٧ أنه في الطور A من التوسعات المركنتيلية فإن المنظمات الرأسمالية واللارأسمالية تُحفز بالعائدات المتزايدة للاستثمارات في التجارة، ومخاطرها المتضائلة، على إعادة استثمار أرباح التجارة في مزيد من التوسع. ويخبرنا أيضاً أن كلا النوعين من المنظمة يستمران في إعادة استثمار أرباح التجارة في توسع التجارة في الطور B أيضاً، لكن فقط طالما أن العائدات، بالرغم من كونها آخذة في الهبوط، لا تزال عالية. لكن عندما تستمر العائدات في الهبوط، فإن المنظمات التي تكون في موقع أفضل أو أكثر ميلاً إلى اتباع منطق رأسمالي خالص للتوسع تبدأ بسحب الفوائض خارج التجارة والاحتفاظ بها على شكل نقد ـ بحيث إن رأس المال الذي تستثمره في التجارة لا يعود يزداد ـ في حين تستمر المنظمات اللارأسمالية في إعادة استثمار الأرباح في مزيد من توسع التجارة طالما كانت العائدات موجبة.

في قراءة سميثية ـ هيكسية لهذا التمثيل لتوسعات التجارة، يقع التفرع بالدرجة الأولى كنتيجة لترتيبات حصرية في تقييد التنافس التي تحفزها وتفرضها بالقوة المنظمات الرأسمالية دفاعاً عن الربحية. هذا معناه أن التفرع تعبير عن نزوع توسعات التجارة إلى تخفيض الأرباح من ناحية أولى، ونزوع مضاد للمنظمات الرأسمالية إلى رفع الربحية أعلى مما ستكون خلاف ذلك بتضييق الدخول وبإبقاء السوق منخفضة العرض بشكل منظومي من الناحية الأخرى. إذا كان النزوع الأول طاغياً، يصل توسع التجارة إلى النهاية وفق المسار (CC') لأن الأرباح تخفض إلى مستوى "محمول" بشق النفس؛ لكن إذا كان النزوع الثاني طاغياً فإن توسع التجارةيدفع إلى النهاية وفق المسار الأدنى (CM') بسبب التقييدات المفروضة عليه عن طريق المحاولة الناجحة للمنظمات الرأسمالية لإبقاء الأرباح أعلى من مستواها "المحمول" بشق النفس. يصف الوضع الأخير قول هيكس الذي أحلنا إليه بشكل متكرر في تحليلنا التاريخي، أنه في الأطوار الختامية من

توسعات التجارة يمكن أن تبقى الأرباح فقط على شرط ألايعاد استثمارها في مزيد من توسع التجارة.

قد يكون معقولاً أن نفترض أنه ضمن نطاق سلطة سياسي معين فإن "طبقات الذين يشغلون عموماً أضخم رؤوس الأموال، والذين ينتزعون بثروتهم لأنفسهم أكبر حصة من الاعتبار العام"، كما وصف سميث (١٩٦١: I، ٢٧٨) الأعمال الكبيرة في يومه، تمتلك قدرة كافية على تأسيس وفرض النوع من الترتيبات التقييدية التي تكون مطلوبة لإبقاء الاقتصاد مستقراً على المسار الأدنى (CM') للركود المادي. لكن في اقتصاد عالمي يتكون من نطاقات سلطة سياسية متعددة لا يكون مثل هذا الافتراض معقولاً على الإطلاق. تاريخياً، لم تمتلك أي جماعة القدرة على منع المنظمات الرأسمالية واللارأسمالية العاملة في ظل نطاقات سلطة سياسية أخرى من رفع أسعار الشراء بزيادة الطلب العالمي على المدخلات، أو من تخفيض أسعار البيع بزيادة العرض العالمي من المخرجات.

على كل، بإتباع ڤيبر، أظهر تحليلنا أن تقسيم اقتصاد العالم إلى نطاقات سلطة سياسية متعددة تتنافس بعضها مع بعض من أجل رأس المال المتنقل هو تحديداً الذي زود القوى الفاعلة الرأسمالية بأكبر الفرص للاستمرار في توسيع قيمة رأسمالها في فترات الركود المادي الشامل لاقتصاد العالم بالسرعة نفسها، أو حتى أسرع، مما في فترات التوسع المادي. في الحقيقة، لو لم يكن من أجل المساعي وراء القوة هي التي غذت على مدى القرون التنافس بين الدول من أجل رأس المال المتنقل، لما كان لفرضيتنا للتفرع في لوجستيك التراكم الرأسمالي أي معنى على الإطلاق. كما في العالم التخيلي لعلم الاقتصاد النظري، كان العرض مفرط الوفرة من رأس المال النقدي الذي خلقته العائدات المتناقصة في شراء وبيع السلع سيخفض العائدات في الأسواق المالية أيضاً، مزيلاً بذلك الحافز إلى تحويل تدفقات النقد السائل من تجارة السلع إلى تجارة المال. لكن في العالم الواقعي للرأسمالية، منذ عصر آل مديتشي إلى يومنا هذا، تسير الأمور على نحو مختلف.

في كل طور من التوسع المالي لاقتصاد العالم، فإن فرط وفرة رأس المال النقدي التي ولدتها العائدات المتناقصة والمخاطر المتزايدة لتشغيله في التجارة والإنتاج كان يضاهيه أو حتى يفوقه توسع متزامن تقريباً للطلب على رأس المال النقدي من قبل المنظمات التي كانت القوة والمكانة، بدلاً من الربح، بالنسبة إليها هما المبدأ الهادي للعمل. كقاعدة، لم تكن هذه المنظمات تثبط كما كانت المنظمات الرأسمالية تثبط بفعل العائدات المتناقصة والمخاطر المتزايدة لتشغيل رأس المال في التجارة والإنتاج. على العكس، فقد كانت تصارع ضد العائدات المتناقصة باقتراض كل رأس المال الذي تستطيع اقتراضه وباستثماره في الغزو القسري للأسواق والأراضي والجماعات السكانية.

هذا التقاطع التقريبي لكن المتكرر لشروط العرض والطلب للتوسعات المالية يعكس النزوع المتزامن لعائدات رأس المال المستثمر في توسع التجارة إلى الهبوط ومن أجل اشتداد الضغوط التنافسية على المنظمات الرأسمالية والإقليموية على حد سواء. هذه التوليفة من الظروف تدفع بعض القوى الفاعلة (الرأسمالية في معظمها) إلى تحويل تدفقاتها النقدية من المتاجرة إلى منظومة الائتمان، وبذلك تزيد عرض الأموال القابلة للإقراض، وقوى فاعلة أخرى (إقليموية في معظمها) إلى السعي من خلال اقتراض الموارد المالية الإضافية اللازمة للبقاء في البيئة الأكثر تنافسية، وبذلك تزيد الطلب على الأموال القابلة للإقراض. يستتبع ذلك أن الفرعين المحققين للحد الأعظمي للعائدات وللحد الأعظمي للربح التي يفترض أن تتفرع إليهما لوجستيات التوسع الاقتصادي العالمي لا يصفان المسارات الفعلية. بالأحرى، إنهما يصفان حقلاً من القوى يُعرِّفه تعايش مسارين نمطيين مثاليين بديلين ومتبادلي الاستبعاد للتراكم الرأسمالي، تكون وحدتهما وتضادهما مصدراً للاضطراب وعدم الاستقرار في المنظومة العالمية للتجارة والتراكم.

يعني المسار الواحد أن منطق تعظيم الأرباح للتراكم الرأسمالي ومنطق تعظيم العائدات لتوسعات التجارة يتقاطعان ويعززان كل منهما الآخر. إن اقتصاد العالم يمكن أن يعتمد من أجل توسعه على الحجم دائم الازدياد للنقد

ووسائل الدفع الأخرى التي تبحث عن الاستثمار في التجارة. ويمكن لرأس المال أن يعتمد من أجل توسعه الذاتي على متاحية عدد وتشكيلة دائمي الأزدياد من المواقع السوقية المتخصصة التي يمكن فيها بيع وشراء كتلة متنامية من السلع بدون تخفيض قيمتها. إن تراكم رأس المال وفق هذا المسار الواحد هو متضمن بشكل ثابت في التوسع المادي لاقتصاد العالم كجسر حديدي إلى الأرض. في ظل هذه الظروف فإن الإيقاع الذي يزداد به حجم التجارة وقيمة رأس المال كلاهما ليس سريعاً فحسب بل مطرداً أيضاً.

في المقابل، عندما يتفرع المساران يفترق منطق توسع التجارة ومنطق التراكم الرأسمالي؛ فتراكم رأس المال لا يعود متضمناً في توسع اقتصاد العالم؛ ولا يتباطأ إيقاع السيرورتين، بل يصبح غير مستقر. إذ يخلق التفرع حقلاً من الاضطراب يكون ضمنه رأس المال المستثمر فعلاً في التجارة عرضة لقوى متنازعة من الجذب // النبذ إلى // من المسارين البديلين الذين يمكن في المبدأ أن يتبعهما ـ مسار علوي على امتداده يتم تعظيم قيمة التجارة والعائد ومسار سفلي على امتداده يتم تعظيم كتلة الأرباح وقيمة رأس المال. إن ميل المنظمات اللارأسمالية إلى كسر القيود المفروضة على مساعيها إلى تحقيق المكانة والقوة عن طريق التباطؤ في توسع التجارة ينحو باستمرار إلى دفع كتلة رأس المال المقترض المستثمر في شراء السلع نحو الأعلى، نحو أو فوق المسار الأعلى. وبذلك يتم تخفيض ربحية رأس المال المستثمر في التجارة والإنتاج إلى مستوى "محمول" بالكاد أو أقل، في حين ترتفع عائدات رأس المال المستثمر في الإقراض والمضاربة. وإن ميل المنظمات الرأسمالية إلى سحب الفوائض النقدية السائلة من التجارة والإنتاج استجابة للأرباح الهابطة والمخاطر المتزايدة، في المقابل، ينحو باستمرار إلى شد كتلة رأس المال المستثمر في السلع إلى الأسفل، نحو أو أدنى المسار السفلي، بحيث ترتفع أرباح التجارة والإنتاج وتهبط أرباح الإقراض والمضاربة.

باختصار، عندما يدخل رأس المال طور التوسع المالي (CM') فإن مساره لا يتبع طريقاً ثابتاً بل يصبح عرضة لهبوطات وصعودات أكثر أو أقل عنفاً تعيد مرة تلو الأخرى خلق وإفناء ربحية رأس المال المستثمر في التجارة. هذا التقلقل لسيرورات

التراكم الرأسمالي يمكن أن يكون محلياً أو مؤقتاً فقط، أو يمكن أن يكون منظومياً ودائماً. في النمط المبين في الشكل ٣ ـ ٨، تكون الهبوطات والصعودات في مقدار رأس المال المستثمر في التجارة محصورة بمجال القيم المحدود بمساري التوسع المحقق للعائد الأعظمي والمحقق للربح الأعظمي، وفي النهاية يعيد اقتصاد العالم على مسار التوسع المستقر. في النمط المبين في الشكل ٣. ٩، في المقابل، تكون الصعودات والهبوطات محصورة بمجال القيم الذي يحدده المساران النمطيان المثاليان ولا يعيدان تخفيض اقتصاد العالم على مسار التوسع المستقر. في هذا النمط الثاني يكون عدم الاستقرار العالمي ذاتي التقوية ويجلب توسع اقتصاد العالم، كما تأسس في ذلك الزمن بعينه، إلى نهاية دائمة، حتى لو كان التوسع المستقر في المبدأ يمكن استئنافه، كما هو مبين في الخطوط المنقطة في الشكل ٣. ٩ .

إن التمييز بين هذين النمطين من التقلقل يمكن اعتباره توصيفاً لتمييز هيكس بين مجرد التوقفات في سيرورة توسع اقتصاد العالم وانقطاع أصيل للتوسع. في هذا التوصيف، فإن نمط الشكل ٣. ٨ يقابل توقفاً. يكون الاضطراب محلياً فقط، وحالما يكون قد خمد، يمكن استئناف التوسع المستقر. إن النمط في الشكل ٣. ٩ يقابل بدلاً من ذلك انقطاعاً أصيلاً للتوسع. يكون التوسع "منظومياً"، ويكون اقتصاد العالم كما تأسس في ذلك االزمن عاجزاً عن الرجوع على مسار التوسع المستقر.

لقد كان استقصاؤنا محصوراً بالتوسعات المالية من النوع الثاني. بتحديد مادة موضوعنا على هذا النحو، نكون قد حذونا حذو برودل في انتقاء توسعات مالية قليلة بوصفها "علامة خريف" التطورات الرأسمالية الكبرى. إشارة إلى هذه الظاهرة المتكررة، ركز برودل على التحويلات من التجارة إلى المالية لجماعات رأسمالية محددة جداً ـ "الجنويين" و"الهولنديين" و"الإنكليز". يمكن تبرير هذا الاختيار على أساسين: الأول، أن هذه القوى الفاعلة في زمن تحولها من التجارة إلى المالية احتلت موقعاً متسيداً على أهم شبكات التجارة طويلة المسافة

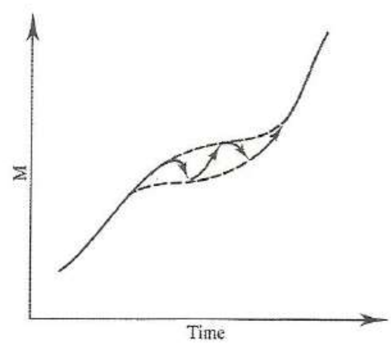
والمالية العالية ـ أي، الشبكات التي كانت الأكثر أهمية في إعادة ترتيب السلع ووسائل الدفع عبر فضاء اقتصاد العالم بأكمله؛ والثاني، أن هذه القوى الفاعلة تلعب دوراً قيادياً في التوسعات التجارية الصانعة لعصر جديد التي كانت قد بدأت تغل عائدات متناقصة. بسبب موقع السيطرة والقيادة هذا في منظومتي التجارة والنقد العالميتين لعصريهما المقابلين الخاصين، كانت هذه القوى الفاعلة (أو الطغم الخاصة بداخلها) تعرف أفضل من أي قوة فاعلة أخرى متى يحين الوقت للخروج من التجارة لكي تتفادى هبوطاً كارثياً في الأرباح، وكذلك ما الذي عليها أن تفعله لكي تربح بدلاً من أن تخسر من عدم الاستقرار الناتج في اقتصاد العالم. هذه المعرفة الفائقة ـ المتجذرة في الموقع أكثر مما هي متجذرة في الصفات الطبيعية الفائقة للعقل والإرادة"، كما أرادنا شومبيتر(١٩٦٣: ٨٢) أن نعتقد، تمنح أفعال هذه الجماعات في أزمنة تحولاتها الخاصة بها من التجارة إلى المالية أهمية منظومية مضاعفة.

من ناحية أولى، يمكن اعتبار تحولها من التجارة إلى المالية أوضح علامة على أن الوقت قد حان حقاً لإنهاء توسع التجارة لمنعه من تدميرالربحية. علاوة على ذلك، فإن القوى الفاعلة قيد البحث كانت في موقع أفضل من أي قوى فاعلة أخرى لمراقبة والتأثير على النزعات الإجمالية لاقتصاد العالم الرأسمالي، أي، تؤثر كوسطاء ومنظمين للعرض المتوسع لرأس المال النقدي والطلب عليه. سواء كان ذلك في "التوقيت الصحيح" أم لا، عندما بدأت هذه القوى الفاعلة تتخصص في المالية العالية فقد سهلت مواجهة العرض والطلب. وبذلك قوت في الوقت نفسه نزوع المنظمات الرأسمالية إلى توجيه التدفقات النقدية السائلة cash flows من شراء السلع إلى إقراض المال ونزوع المنظمات اللارأسمالية إلى الحصول من خلال الإقراض على المال المطلوب من أجل سعيها لتحقيق القوة والمكانة.

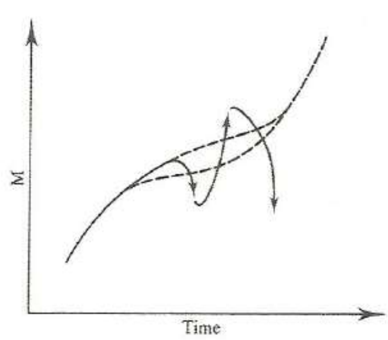
بهذه الصفة، فإن جماعات المتمولين التجار التي احتلت المواقع القيادية من اقتصاد العالم قد عبرت عن نزعات لم تخلقها، و"خدمت" ببساطة المنظمات الرأسمالية واللارأسمالية في مساعيها الخاصة بكل منها. وفي الوقت نفسه، فإن

المعرفة الممتازة بشروط السوق العالمية والسيطرة العليا على سيولة منظومة التجارة قد مكنا هذه الجماعات من تحويل عدم استقرار اقتصاد العالم إلى مصدر للأرباح المضاربية المعتبرة والآمنة. لذلك، لم تكن لديها مصلحة في تلطيف التقلب، والبعض منها من الممكن أن يكون قد حاول فعلاً أن يفاقمه.

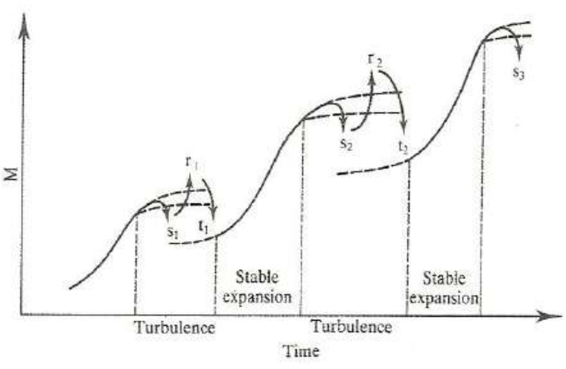
242 THE LONG TWENTIETH CENTURY



3.8 Local Turbulence



3.9 Systemic Turbulence



3.10 Metamorphosis Model of Systemic Cycles of Accumulation

الشكل (٣ـ٨) الاضطراب المحلي. الشكل (٣ ـ ٩) الاضطراب المنظومي.

الشكل (٣ ـ ١٠) تحول الدورات المنظومية للتراكم

لكن سواء فعلت ذلك أم لا، فإن القوى الفاعلة القائدة للتوسعات المالية لم تكن قطّ السبب الأولي للهبوط النهائي للمنظومة التي ضبطتها واستغلتها. لقد كان التقلب بنيوياً وكان ينحو إلى كسب زخمه الخاص به الذي كان يتجاوز قدرة حاكمي الآلة الرأسمالية على التحكم به. مع مرور الزمن، أصبح هذا الزخم أكثر من أن تتحمله الهيكليات التنظيمية القائمة لاقتصاد العالم؛ وعندما انهارت هذه الهيكليات أخيراً كانت الأرضية واضحة لكي تبدأ دورة تراكم منظومية جديدة.

لذلك يمكن وصف تكرار دورات التراكم المنظومية كسلسلة من أطوار التوسع المستقر لاقتصاد العالم الرأسمالي المتناوبة مع أطوار الاضطراب الذي في سياقه تُدمر شروط التوسع المستقر وفق مسار تطوري مكرس، وتُخلق شروط التوسع وفق مسار جديد. (انظر الشكل ٣. ١٠). والحال هكذا، فإن أطوار الاضطراب هي لحظات تخندق وتشوش متزايدين، وهي أيضاً لحظة إعادة حشد وإعادة تنظيم لسيرورات التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي. إن الأزمات الإشارية (S_1، S_3،S_2 ، و S_4) التي تعلن بلوغ حدود التوسع المستقر وفق المسار التطوري القديم تؤشر أيضاً إلى نشوء مسار تطوري جديد، كما هو مبين في الشكل ٣ ـ ١٠ عن طريق نشوء مسار منقط أدنى لكنه آخذ في الارتفاع.

إن نشوء مسار تطوري جديد مزود بإمكانية نمو أكبر من المسار هو جزء لا يتجزأ من الاضطراب المتزايد الذي يمر به اقتصاد العالم في أطوار التوسع المالي. إنه يطابق أطروحة ماركس عن إعادة تدوير رأس المال النقدي من الهيكليات التنظيمية التي حققت حدود توسعها المادي إلى هيكليات تنظيمية تبدأ فقط بتحقيق إمكانية نموها. كما رأينا في المقدمة، فقد لمح ماركس إلى إعادة التدوير هذه في مناقشته للتراكم البدائي، عندما أقر بالأهمية المستمرة للديون القومية كوسيلة لتعاون غير منظور بين الدول بدأ التراكم الرأسمالي مرة تلو الأخرى عبر الزمكان لاقتصاد العالم الرأسمالي، من فينيسيا في أوائل الأزمنة الحديثة، مروراً بالمقاطعات المتحدة والمملكة المتحدة، وانتهاء بالولايات المتحدة في القرن التاسع عشر. ولمح مرة أخرى إلى إعادة تدوير رأس المال النقدي من

هيكلية تنظيمية إلى أخرى في مناقشته للتركيز المستمر لرأس المال الذي يشكل على نحو ثابت النتيجة والحل لأزمات فرط التراكم:

((يزداد التركيز ... لأنه بعد حدود معين يتراكم رأسمال كبير ذو معدل ربح صغير بأسرع من تراكم رأس مال صغير ذي معدل ربح كبير. وعند نقطة معينة فإن هذا التركيز المتزايد بدوره يسبب هبوطاً جديداً في معدل الربح. إن كتلة رؤوس الأموال المشتتة الصغيرة تُدفع بذلك على طريق مغامر من المضاربة، وحيل الائتمان، وخدع وأزمات المخزون. إن ما تدعى وفرة رأس المال تنطبق دائماً بشكل أساسي على وفرة رأس المال التي لا يتم فيها التعويض من أجلها عن الهبوط في معدل الربح من خلال كتلة الربح ... أو على وفرة تضع رؤوس الأموال العاجزة عن العمل من تلقاء ذاتها تحت تصرف مدراء المشاريع التجارية الكبيرة على شكل ائتمان.)) (ماركس ١٩٦٢: ٢٤٥ ـ ٦)

لم يقم ماركس صلة بين ملاحظته بخصوص إعادة تدوير رأس المال النقدي عبر الزمكان لاقتصاد العالم الرأسمالي وملاحظته بخصوص إعادة تدوير مماثلة من الحقول التنظيمية لمشاريع الأعمال التجارية "العاجزة عن العمل من تلقاء ذاتها" إلى حقول منظمات أعمال أكثر قوة. لو كتب المجلد السادس من كتابه **رأس المال**، الموصوف في الملخص الأصلي بأنه "مجلد حول السوق العالمية والأزمات"، لكان قد احتاج إلى أن يقيم هذه الصلة تحديداً.ليكن ذلك ممكناً، فإن ملاحظتي ماركس هما الأكثر فائدة لأغراضنا عندما تؤخذان بالتزامن بوصفهما تحددان هوية تركيز رأس المال، عبر التوسع المالي، بوصفه الإوالية التي تتحول من خلالها نهاية دورة تراكم بعينها على صعيد عالمي إلى بداية دورة جديدة.

بدمج هذه الفرضية في جهازنا المفاهيمي، يجب أن نضع في أذهاننا الأنواع المختلفة من "تركيز رأس المال" التي برزت على نحو غير متوقع في استقصائنا التاريخي لدورات التراكم المنظومية. إن الفعل "يتركز" له معنيان مرتبطان باهتمامنا. (١) "يأتي إلى أو نحو مركز مشترك"، و (٢) "يزداد في القوة أو الكثافة أو الشدة" (قاموس وبستر العالمي الجديد للغة الأمريكية) [1] إن الأشكال

---

(١) Webster's New World Dictionary of American Language, Second College Edition, 1970.

المختلفة من تراكم رأس المال بأحد هذين المعنيين أو بكليهما قد وقعت في كل أطوار التوسع المالي لاقتصاد العالم الرأسمالي. ومع ذلك، فإن بعض الأشكال فقط أصبحت الأساس لدورة تراكم منظومية جديدة.

في التوسع المالي لأواخر القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر، بات تراكم رأس المال متركزاً في عدد أصغر من دول المدن، الذي ازداد شدة وكثافة بتحويل الحركة في تجارة السلع أو في تجارة المال من المنافسين والاستيلاء على الأراضي والجماعات السكانية لدول المدن الأضعف. هذا التركيز لرأس المال وقع ضمن الهيكليات التنظيمية لمنظومة دول المدن. لقد زاد حجم وقوة الواحدات الباقية للمنظومة، وللمنظومة نفسها على الأقل في المدى القصير. مع ذلك، لم يكن هذا النوع الأول من التركيز هو الذي وضع الأسس لدورة التراكم المنظومية الأولى. هذه الأسس وضعت بدلاً من ذلك من خلال نوع ثان من التركيز. فقد وضعت من خلال تشكيل بنية تنظيمية جديدة، جمعت قوى الشبكات الكوزموبوليتية للتراكم (أبرزها الشبكة الجنوية) مع أقوى شبكة قوة متاحة (الآيبيرية).

بشكل مماثل، في التوسع المالي لأواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر فإن تحويل حركة التجارة من معارض ليون وإخضاع أنتويرب واشبيلية إلى منظومة معارض بياسنزا، قد كونا بشكل واضح شكلاً من تركيز رأس المال نحو وداخل الحقل التنظيمي "للأمة" الجنوية على حساب كل "الأمم" الرأسمالية الأخرى. ومع ذلك، مرة أخرى، لم يكن هذا النوع من تركيز رأس المال داخل هيكليات موجودة مسبقاً هو الذي أصبح الأساس لدورة التراكم المنظومية الثانية. بالأحرى، لقد كان تركيز رأس المال هو الذي وضع في أيدي نخبة التجار الهولنديين الوسيلة لرعاية تشكُّل نوع جديد من الدولة (المقاطعات المتحدة) وتشكُّل نوع جديد من المنظومة الدولية (منظومة وستفاليا) ونوع جديد من منظمة الأعمال (الشركات المساهمة المرخصة وسوق الأسهم في انعقاد دائم).

كان تركيز رأس المال الذي وقع في أثناء التوسع المالي للنصف الثاني من القرن الثامن عشر سيرورة أعقد بكثير مما في التوسعات المالية السابقة، بسبب

اقتحام التوسعات الإقليموية التي استدخلت الرأسمالية بنجاح. مع ذلك يمكن ملاحظة نزعة مماثلة بالتركيز على منظمات الأعمال القائدة للدورة الهولندية: الشركات المساهمة المرخصة المغفلة. في نهاية القرن بات رأس المال المستثمر في مثل هذه الشركات متركزاً بشكل شبه كامل في إحداها ـ شركة الهند الشرقية الإنكليزية لكون معظم الشركات الأخرى قد خرجت من الأعمال\ البزنس. بالرغم من أن الغزوات الإقليموية للشركة الإنكليزية أصبحت مكوناً حاسماً لأسس دورة التراكم المنظومية الثالثة، فإن الشركة نفسها لم تصبح كذلك. إن الهياكل التنظيمية لإمبريالية التجارة الحرة لبريطانيا قد استندت إلى تشكيل إمبراطورية بريطانية في الهند بقدر ما استندت إلى "إزالة التقييد" deregulation المطردة والتصفية النهائية لنشاطات شركة الهند الشرقية.

عموماً، إذن، يظهر السجل التاريخي أنه في أطوار التوسع المالي لاقتصاد العالم الرأسمالي وقع نوعان مختلفان من تركيز رأس المال بشكل متزامن. النوع الأول وقع داخل الهيكليات التنظيمية لدورة التراكم التي كانت تقترب من نهايتها. كقاعدة، ارتبط هذا النوع من التركيز بـ"لحظة" إحياء "رائعة" نهائية (R_1 ، R_2، R_3 ، R_4في الشكل ٣. ١٠) لنظام التراكم الذي لا يزال سائداً والمتقلب بشكل متزايد. لكن هذه اللحظة الرائعة لم تكن التعبير عن القدرات المتجددة لذاك النظام على توليد جولة جديدة من التوسع المادي لاقتصاد العالم الرأسمالي. على العكس من ذلك، كانت دائماً التعبير عن صراع تنافسي وسلطوي متصاعد كان على وشك أن يعجل الأزمة الختامية للنظام (T_1، T_2، T_3في الشكل ٣. ١٠).

إن النوع الآخر من تركيز رأس المال الذي وقع في أطوار التوسعات المالية لاقتصاد العالم الرأسمالي قد يكون أو لا يكون ساهم في إحياء نظام التراكم القائم. في الحالتين، كانت وظيفته التاريخية الرئيسية هي تعميق أزمة المنظومة بإحداث الهيكليات الإقليمية للتراكم التي زادت من زعزعة استقرار النظام القديم وأنذرت بنشوء نظام جديد. حالما انهارت الأنظمة القديمة تحت ثقل

تناقضاتها، كانت الأرض ممهدة لأجل أنظمة جديدة لتصبح سائدة، لتعيد تشكيل اقتصاد العالم على أسس تنظيمية جديدة، ولتعزز جولة جديدة من التوسع المادي لاقتصاد العالم الرأسمالي.

إن النمط الناشئ لتعاقب دورات التراكم المنظومية المبين في الشكل ٣. ١٠ يسمي هذا النوع الثاني من تركيز رأس المال. هذا النوع الثاني من التركيز، الأقل مشهدية في الغالب من النوع الأول، هو النوع الذي كان الأكثر أهمية في دفع اقتصاد العالم الرأسمالي من أعماق كل أزمة منظومية على حدة ومجتمعة نحو الخارج ونحو الأمام في المكان والزمان في سيرورة توسع ذاتي لانهاية لها ظاهرياً. إن قص حكاية القرن العشرين الطويل هو إلى حد كبير مسألة إظهار كيف ولماذا نظام التراكم الأمريكي: (١) تمخض عن قيود وتناقضات وأزمة إمبريالية التجارة الحرة لبريطانيا بوصفها البنية الإقليمية السائدة لاقتصاد العالم الرأسمالي؛ (٢) أعاد تكوين اقتصاد العالم على أسس جعلت جولة أخرى من التوسع المادي ممكنة؛ و(٣) بلغ نضجه وربما يمهد الأرض لنشوء نظام سائد جديد.

في الفصل الرابع سنركز أولاً على تناقضات النظام البريطاني التي خلقت الشروط لنشوء نظام التراكم الأمريكي. ثم سنباشر تحليل تشكل النظام الأمريكي ودورة التراكم المنظومية التي نشأت عنه. في الفقرة الختامية من الفصل، سوف نتفحص السيرورة التي تحولت من خلالها الأزمة الإشارية لدورة التراكم الأمريكية إلى عصر جميل belle epoque جديد بطرق كثيرة تذكرنا بالعصرين الإدواردي والمستعار. في النهاية، في الملحق سنلتفت إلى رسم هياكل التراكم الإقليمية (الشرق آسيوية) التي نشأت في سياق أزمة النظام الأمريكي وأصبحت سائدة بشكل متزايد في تشكيل حاضر اقتصاد العالم الرأسمالي ومستقبله.

الفصل الرابع

القرن العشرون الطويل

جدل السوق والخطة

ظهرت إستراتيجيات وهيكليات التراكم الرأسمالي التي شكلت عصرنا إلى حيز الوجود لأول مرة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. فقد نشأت في استدخال جديد للتكاليف ضمن المنطق المقتصد للمشروع التجاري الرأسمالي. ومثلما دفع النظام الهولندي سيرورات التراكم على الصعيد العالمي خطوة أبعد من النظام الجنوي باستدخال تكاليف الحماية، وأخذها النظام البريطاني خطوة أبعد من النظام الهولندي باستدخال تكاليف الإنتاج، كذلك فعل النظام الأمريكي الشيء نفسه بالنسبة إلى النظام البريطاني باستدخال تكاليف المعاملات.

إن فكرة استدخال تكاليف المعاملات بوصفه السمة المميزة لدورة التراكم المنظومية الرابعة (الأميركية) مستمَدة من دراسة ريتشارد كوز (١٩٧٣) Richard Coase النظرية الرائدة للمزايا التنافسية لمنظمات الأعمال المدمجة عمودياً، ومن توسيع أوليفر وليامسون (١٩٧٠) Oliver Williamson لتحليل كوز، ومن دراسة ألفرد تشاندلر Alfred Chandler التاريخية للنشوء والتوسع السريع للشركات الأميركية الحديثة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. كما بيَّن تشاندلر (١٩٧٧؛ ١٩٧٨)، فإن الاستدخال ضمن حقل تنظيمي واحد للنشاطات والمعاملات المنفذة سابقاً من وحدات أعمال مستقلة قد

مكن المشاريع التجارية المتعددة الوحدات، المدمجة عمودياً من تخفيض وخلق تكاليف معاملات أكثر قابلية للحساب ـ أي، المعاملات المتصلة بنقل المدخلات الوسيطة من خلال سلسلة طويلة من الحقول التنظيمية المستقلة التي تربط الإنتاج الأولي بالاستهلاك النهائي.

لقد كانت الاقتصادات التي خُلقت هكذا "اقتصادات سرعة" أكثر مما هي "اقتصادات حجم":

(([اقتصادات] نتجت عن السرعة أكثر مما نتجت عن الحجم. لم يكن حجم .... مؤسسة بلغة عدد العمال ومقدار وقيمة التجهيزات الإنتاجية بل سرعة الزيادة المخرَجة والناتجة في الحجم التي أتاحت الاقتصادات التي خفضت التكاليف وزادت الخرج لكل عامل ولكل آلة ... كانت [العوامل] الأساسية للحصول على اقتصادات السرعة هي تطوير آلات جديدة، مواد خام أفضل، واستخدام مكثف للطاقة، يليها خلق للتصميم التنظيمي والإجراءات لتنسيق والتحكم بالتدفقات الجديدة عالية الحجم من خلال بضع سيرورات إنتاج.)) (تشاندلر ١٩٧٧: ٢٤٤).

لم تكن اقتصادات السرعة التي وفرها استدخال تكاليف المعاملات محدودة بمشاريع التصنيع وحدها؛ ولا نشأت فيها في الواقع. كانت شركات السكك الحديدية الرائدة لمعظم الابتكارات التنظيمية التي ستثوِّر بنية التراكم في الولايات المتحدة، وبالتوازي مع تلك الابتكارات سارت إعادة تنظيم شاملة للتوزيع من خلال صعود المسوقين بالجملة (بائع التجزئة بالجملة، وكالة الإعلانات، بيت الطلبيات البريدية mail order house، المخزن التسلسلي)، الذين استدخلوا حجماً عالياً من معاملات السوق ضمن مشروع تجاري واحد:

((في حين نسقت السكك الحديدية والتلغراف تدفق البضائع من محطات القطارات وشركات القطارات السريعة من مركز تجاري إلى مركز آخر، كان مسوقو الجملة الجدد يمسكون عدداً ضخماً من المعاملات المتضمنة في تحريك

تدفق عالي الحجم من البضائع مباشرة من آلاف المنتجين إلى مئات الآلاف من المستهلكين.)) (تشاندلر ١٩٧٧: ٢٣٦)

إن إدماج سيرورات الإنتاج بالجملة مع سيرورات التوزيع بالجملة ضمن منظمة واحدة قد أوجد نوعاً جديداً من المشروع التجاري الرأسمالي. هذا النوع الجديد من المشروع التجاري الرأسمالي، الذي استدخل سلسلة كاملة من السيرورات الفرعية للإنتاج والتبادل من تدبير المدخلات الأولية إلى تصريف المخرجات النهائية، كان في موقع [يؤهله] لإخضاع التكاليف والمخاطر والشكوك المتضمنة في نقل تلك البضائع عبر تلك السلسلة للمنطق المقتصد economizing للعمل الإداري والتخطيط المشترك طويل الأمد:

((لقد منح مثل هذا الاستدخال المشروعَ التجاري المكبر مزايا كثيرة. بروتنة المعاملات بين الوحدات، جرى تخفيض تكاليف المعاملات. وبربط إدارة الوحدات المنتجة بوحدات الشراء والتوزيع، جرى إنقاص تكاليف المعلومات حول الأسواق ومصادر الإمداد. ومما له أهمية أكبر، أن استدخال وحدات كثيرة قد سمح بتنسيق تدفق البضائع من وحدة إلى أخرى بشكل إداري. إن الجدولة الأكثر فعالية للتدفقات قد حققت استعمالاً أكثر تكثيفاً للمرافق والأشخاص المستخدمين في سيرورة الإنتاج والتوزيع، وبذلك زادت الإنتاجية وخفضت التكاليف. بالإضافة إلى ذلك، فإن التنسيق الإداري قد أمن تدفقاً مؤكدا أكثر وإعادة تسديد أسرع لأجور الخدمات المقدمة.)) (تشاندلر ١٩٧٧: ٧)

عندما أعيد استثمار التدفقات النقدية الكبيرة والثابتة، التي ولدها هذا النوع من تركيز نشاطات الأعمال التجارية [البزنس]، في خلق تراتبيات من المديرين الأعلين والمتوسطين المتخصصين في مراقبة وضبط سيرورات الأسواق والعمل، باتت المشاريع التجارية المدمجة عمودياً تتمتع بمزايا تنافسية حاسمة في مواجهة المشاريع التجارية أحادية الوحدة أو متعددة الوحدات الأقل تخصصاً. هذه المزايا ترجمت في نمو وانتشار سريعين بشكل مذهل للبنية التنظيمية الجديدة.

هذه المشاريع التجارية المدمجة "التي تكاد تكون غير موجودة في نهاية سبعينيات القرن التاسع عشر(١٨٧٠)، باتت تهيمن على كثير من صناعات [الولايات المتحدة] الأكثر حيوية في أقل من ثلاثة عقود". (تشاندلر ١٩٧٧: ٢٨٥)

لم يكن النمو محدوداً بالسوق الداخلية الأميركية. فقد "بدأت الشركات الأميركية بالانتقال إلى البلدان الأجنبية حالما تكون قد أكملت اندماجها على مدى القارة ... إن الشركات الأمريكية، بصيرورتها شركات قومية، قد تعلمت كيف تصبح أممية" (هايمر ١٩٧٢: ١٢١). في عام ١٩٠٢ كان الأوروبيون يتكلمون عن "غزو أمريكي"؛ وفي عام ١٩١٤ بلغ الاستثمار المباشر الأمريكي في الخارج ٧ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي الأمريكي ـ النسبة المئوية نفسها كما في عام ١٩٦٦، عندما شعر الأوروبيون مرة أخرى بأنهم مهددون بـ "التحدي الأمريكي". (ويكينز ١٩٧٠: ٧١، ٢٠١ـ٢)

إن التوسع في الخارج قد زاد القدرات التنظيمية للتراتبيات المديرية الأميركية، في الداخل وفي الخارج، على مراقبة سيرورات السوق والعمل في خطوط وفروع البزنس التي استهدفتها من أجل الاحتلال أو كانت قد احتلتها وتعديلها وفقاً لمنفعتها. حتى في الصناعات التي كانت فيها تقنيات الإنتاج بالجملة حاسمة لنجاح الأعمال، فقد بات التنظيم وليس التكنولوجيا يشكل حاجزاً حقيقياً أمام الدخول:

((كان الحاجز الأكثر مهابة أمام الدخول في هذه الصناعات هي المنظمة التي بناها الرواد لتسويق وتوزيع منتجاتهم المنتجة بالجملة حديثاً. فكان على المنافس الذي اكتسب التكنولوجيا أن يخلق منظمة قومية وعالمية غالباً من المدراء والمشترين والباعة لو كان عليه أن يطلق الأعمال\ البزنس من واحد أو اثنين من المشاريع التجارية التي انحرفت قبلاً عن قنوات التسويق الكبرى. علاوة على ذلك، حيث استطاع الرائد أن يمول بناء أولى هذه المنظمات من التدفق النقدي، التي تم توليدها بحجم عال، كان على الوافد الجديد أن ينشئ شبكة منافسة قبل

أن يقلص الخرج عالي الحجم تكاليف الواحدة ويخلق تدفقاً نقدياً ضخماً. [وكان عليه أن يفعل ذلك في حين يواجه] منافساً سمحت له اقتصادات السرعة الخاصة به بأن يخفض الأسعار، ويحتفظ مع ذلك بهامش من الربح.)) (تشاندلر ١٩٧٧: ٢٩٩)

كان التوسع المشهدي الداخلي والعابر للدول لشركات الأعمال التجارية الأمريكية المدمجة عمودياً، متعددة الوحدات، والحواجز التنظيمية التي خلقتها أمام الدخول، مترافقاً بنمو مشهدي بالقدر نفسه للتراتبيات المدرائية والهيكليات البيروقراطية. فحالما وجدت هذه التراتبيات والهيكليات في المكان، أصبحت نفسها "مصدراً للاستمرار والقوة والنمو المستمر":

((على حد تعبير ورنر سومبارت، اتخذ مشروع الأعمال الحديث "حياة خاصة به". لقد كانت المشاريع التقليدية قصيرة العمر بشكل طبيعي... من الناحية الأخرى، كانت التراتبيات التي باتت تدير المشاريع متعددة الوحدات الجديدة تمتلك استمراراً بعيداً عن استمرار أي فرد أو مجموعة من الأفراد الذين عملوا فيها... رجال جاؤوا وذهبوا. وبقيت المؤسسة ومكاتبها)) (تشاندلر ١٩٧٧: ٨)

برأي تشاندلر، شكّل تطور التراتبيات المدرائية علامة على تأوُّج "ثورة تنظيمية" كانت قد بدأت في خمسينيات القرن التاسع عشر (١٨٥٠) مع سكك القطارات، وفي العقد الأول من القرن العشرين، قد حولت بشكل يفوق التصور الطرائق التي أديرت ودُبرت بها المشاريع الرأسمالية والطرق التي هيكلت بها النشاطات الاقتصادية. كنتيجة لهذه الثورة التنظيمية، فإن "رجل الأعمال اليوم سيجد نفسه متآلفاً في عالم الأعمال لعام ١٩١٠، لكن عالم الأعمال لعام ١٨٤٠ سيكون مكاناً غريباً وعتيقاً وملغوزاً. هكذا، أيضاً، كان رجل الأعمال الأمريكي لعام ١٨٤٠ سيجد بيئة إيطاليا القرن الخامس عشر أكثر ألفة من بيئة أمته بعدئذ بسبعين عاماً." (تشاندلر ١٩٧٧: ٤٥٥)

إلى هذا يمكن أن نضيف أن كبار مدراء الشركات متعددة الجنسيات اليوم كانوا سيجدون أنفسهم أكثر ألفة بين Herren [رؤساء] الشركات المساهمة الهولندية في القرن السابع عشر مما في الأعمال التجارية العائلية التي شكلت العمود الفقاري للرأسمالية البريطانية في القرن التاسع عشر. وكذلك كان المدراء المتوسطون لشركة VOC لأواخر القرن السابع عشر أيضاً سيجدون من الأسهل أن يكسبوا عيشهم ويحققوا سيرتهم المهنية في الشركات متعددة الجنسيات اليوم مما في عالم أعمال إنكلترا القرن التاسع عشر. لأن نشوء الشركة التجارية الرأسمالية المساهمة، المدمجة عمودياً، والمدارة بيروقراطياً، بوصفها الوحدة السائدة للتراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي كان بأكثر من جانب واحد قد أعاد عالم الأعمال [البزنس] إلى استراتيجيات وهيكليات نظام التراكم الهولندي.

كما شددنا قبلاً في الفصل الأول، ينبغي عدم المبالغة في التشبيهات بين منظومة الشركات المساهمة المغفلة المرخصة للقرنين السابع عشر والثامن عشر ومنظومة الشركات متعددة الجنسيات للقرن العشرين. فقد كانت الشركات المساهمة المغفلة منظومات حكومية جزئياً ومنظمات أعمال جزئياً تخصصت إقليمياً لإقصاء المنظمات المشابهة الأخرى. والحال هكذا، فقد كانت قليلة العدد وكانت مكملة لتمتين وتوسع الإقصائية الإقليمية للمنظومة الأوروبية للدول ذات السيادة. في المقابل، كانت الشركات متعددة الجنسيات التي نشأت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين منظمات أعمال حصراً تخصصت وظيفياً في خط معين من الأعمال عبر أقاليم ونطاقات حكم متعددة. وبصفتها كذلك، فقد كانت على نحو لايقارن أكثر عدداً من الشركات المغفلة المساهمة التي سبق أن وجدت وقوضت على نحو مطَّرد مركزية المنظومة الدولية بوصفها موقع القوة العالمية.

ومما له أهمية بالقدر نفسه أن هذا الاختلاف كمقياس لنشوء اقتصاد العالم الرأسمالي على مدى الأعوام الثلاثمئة الأخيرة، ينبغي ألا يسمح له بأن يحجب

حقيقة أن هذا النشوء لم ينطلق خطياً، بل عبر تناوب نوعين متضادين من الهيكليات التنظيمية، التي جاء فيها الشكل المشترك corporate من الأعمال وذهب وجاء مرة أخرى. فقد لوحظت الحركة النواسية لهذا النوع في نشوء الرأسمالية التاريخية كمنظومة عالمية لأول مرة منذ ثمانين عاماً من قبل هنري بيرن H. Pyrenne. ففي مسحه للتاريخ الاجتماعي للرأسمالية الذي ألهم تصورنا لدورات التراكم المنظومية، لاحظ بيرن أيضاً "انتظاماً مدهشاً" في تناوب أطوار "الحرية الاقتصادية" و"الضبط الاقتصادي". إن التوسع الحر للتجارة المتنقلة قد أفسح الطريق للروح الضبطية المميزة للاقتصاد المديني، التي تُبعت بدورها بالحماسة الفردانية لعصر النهضة، وقد بلغت هذه أوجها في النصف الثاني من القرن السادس عشر، عندما بدأ النواس مرة أخرى ينوس في الاتجاه المعاكس. وكما أن الروح الضبطية للاقتصاد المديني استمرت على حرية القرن الثاني عشر، "كذلك فرضت المركنتيلية نفسها على التجارة والصناعة في القرنين السابع عشر والثامن عشر". (بيرن ١٩٥٣: ٥١٥)

لقد قُدِّر للنزوع نحو الضبط الاقتصادي أن يدوم فقط إلى اللحظة، في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، عندما " شوَّش اختراع الآلات واستخدام البخار في التصنيع بشكل كامل شروط النشاط الاقتصادي". إن ظاهرات القرن السادس عشر قد أعيد إنتاجها "لكن بشدة مضاعفة عشرة أضعاف". مرة أخرى، "الإيمان هو بالفردانية والليبرالية وحدهما."تحت شعار دعه يعمل، دعه يسير[1] حملت تبعات الحرية الاقتصادية إلى أقصى درجة، مؤدية إلى نوسان جديد في الاتجاه المعاكس:

((إن التنافس غير المقيد يدفع [الرأسماليين] إلى الصراع مع بعضهم البعض وسرعان ما يثير المقاومة ... بين البروليتاريا التي يستغلونها. وفي الوقت نفسه الذي تصعد فيه تلك المقاومة لمواجهة رأس المال، فإن هذا الأخير، الذي

(١) Laissez faire, laissez aller بالفرنسية في النص الأصلي. [المترجم].

يعاني ذاته من العبث بتلك الحرية التي مكنته من الصعود، يجبر نفسه على ضبط شؤونه. تكون كارتلات [اتحادات المنتجين التي تهدف إلى تخفيف المنافسة] وتروستات [الاتحادات الاحتكارية] وسنديكات [نقابات] المنتجين منظمة، في حين أن الدول، التي تدرك أنه من المستحيل ترك أرباب العمل والمستخدمين يتصارعان في الفوضى، تطور تشريعاً اجتماعياً.)) (بيرن ١٩٥٣: ٥١٦)

تنطبق النوسانات القرنية التي تجسَّد من خلالها تناوب بيرن لأطوار "الحرية الاقتصادية" وأطوار "الضبط الاقتصادي" بشكل عريض على تعاقبنا لدورات التراكم المنظومية. إن النظام الجنوي قد أرجح النواس بعيداً عن الروح الضبطية العالية لدول المدن الرأسمالية لأواخر القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر (التي تمثلها أفضل تمثيل الرأسمالية الاحتكارية للدولة الفينيسية) نحو الحرية الاقتصادية النسبية لمنظومة "الأمم" الرأسمالية في القرن السادس عشر، التي ضبطت المنظومة النقدية والتجارية الأوروبية الموسعة خارج الأسواق المنتقاة ـ أنتويرب وليون أولاً، ومن ثم معارض "بيزنزون" المتنقلة حتى استقرت في بياسنزا. إن النظام الهولندي، في المقابل، قد أرجح النواس رجوعاً نحو التورط المباشر للحكومة في تحفيز وتنظيم سيرورات التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي، إما مباشرة أو من خلال تشكيل الشركات المساهمة المرخصة لتمارس الوظائف الحكومية بالوكالة في العالم خارج الأوروبي.

إن النوسان الجديد الذي يولده الصعود والتوسع التام للنظام البريطاني ـ الذي أعاد إنتاج ظاهرات القرن السادس عشر "بشدة مضاعفة عشرة أضعاف" ـ يعتمد مباشرة على مادة الموضوع قيد المعالجة، بما أنه خلق الشروط المنظومية التي ظهرت في ظلها الرأسمالية المشتركة الأميركية إلى حيز الوجود ومن ثم أصبحت هيكلية التراكم السائدة لمجمل اقتصاد العالم. على العكس من اقتراح بيرنس، فإن "الثورة الصناعية" لأواخر القرن الثامن عشر أضافت زخماً جديداً إلى النوسان، لكنها لم تبدأه. برغم ذلك كله، فإن كتاب **ثروة الأمم**، الذي أصبح

ذا قيمة بعد بيان العقيدة الليبرالية للقرن التاسع عشر، قد نشر عندما كانت "الثورة الصناعية" لم تكد تبدأ. والهدف الرئيسي لدعوته إلى التجارة الحرة لم يكن حكومة كبيرة بقدر ما كان شركة الأعمال الكبيرة اليوم، أي، الشركات المرخصة المساهمة بالدرجة الأولى. إذ يتم إخبارنا أن "هذه الشركات"،

((بالرغم من أنها، ربما، كانت مفيدة لأجل الإدخال الأول لفروع التجارة، بإجراء تجربة، على نفقتها الخاصة، قد لا تفكر الدولة أن من الحصافة أن تجريها، قد برهنت على المدى الطويل، عالمياً، إما أنها مملة أو عديمة الفائدة، وهي إما أنها أخطأت الإدارة أو حصرت التجارة.)) (سميث ١٩٦١، ii ، ٢٥٥)

مما يدعو للسخرية، وعلى نحو تراجيدي بالنسبة لشعوب أفريقية، أن أبكر بدايات حركة التجارة الحرة للقرن التاسع عشر يمكن ردها إلى تجارة العبيد الأطلنطية. كما لاحظنا سابقاً، فإن شركة WIC قد رادت التجارة المثلثية التي دعمت تجارة العبيد إلى ذرى جديدة تاريخياً، لكنها لم تستطع أن تحبط دخول منافسين كما كانت الـ VOC قادرة على فعله في تجارة الإنديز الشرقية بالتوابل الفاخرة. في أواخر القرن السابع عشر، كانت شركة إنكليزية، الشركة الأفريقية الملكية (المرخصة في عام ١٦٧٢) قد أصبحت الأقوى والأكثر فعالية من كل الشركات الأوروبية التي تشكلت لأجل التجارة. لكن حتى هذه الشركة لم تستطع أن تتنافس بشكل فعال مع مشاريع أعمال تجارية أكثر رشاقة وأكثر مرونة. "في بداية القرن الثامن عشر كان ثمة إشارات واضحة إلى أن الشركة المساهمة المتمتعة بالامتياز لم تعد أفضل طريقة لممارسة تجارة العبيد؛ ففي الأعوام الثلاثين التالية تحولت البلدان المعنية أساساً إلى التجارة التنافسية عن طريق التجار الخاصين والشركات الخاصة". وبالسماح لـ WIC بأن تحتفظ بالاحتكار لأطول فترة (حتى عام ١٧٣٤)، أكد الهولنديون ببساطة نزوع حصتهم من التجارة إلى التقلص (ديفيز ١٩٥٧؛ ١٩٧٤: ١٢٧)

كانت المشكلة الرئيسية لأجل الشركات المرخصة هي أنه في التجارة الأطلنطية عموماً، وفي التجارة الأفريقية خصوصاً، كان من الصعب عليها أن

تفرض احتكاراتها. فقد كان تدبير العبيد يتطلب بناء وصيانة التحصينات الغالية على الساحل الغرب أفريقي، التي كانت مع ذلك وسائل غير فعالة في حماية الساحل ضد المنافسة؛ كان المستعمرون الأمريكان، الذين كانت مقاوليتهم ضرورية لتوسع التجارة الأطلنطية، يشكون باستمرار من سعر وكمية المعروضات، والديون التي يدينون بها من أجل العبيد الذين تم شراؤهم على الائتمان برهنت أنه من الصعب أو المستحيل جمعها؛ وحّشد المتطفلون باستمرار للحصول على الاعتراف، الذي كانت الحكومتان الفرنسية و الإنكليزية فقط مستعدتين أكثر مما يجب لمنحه؛ وكان مستخدمو الشركات غالباً ما يختلسون البضائع، ويتاجرون مع المتطفلين، ويهملون المصلحة المشتركة؛ والتنافس بين الشركات المرخصة من قبل حكومات مختلفة قد جعل هذه المشكلات أسوأ من أجل واحدة منها.(ديفيز ١٩٧٤: ١١٧ ـ ٣١) .

((هكذا أظهرت التجارة الحرة أنها أكثر فعالية من الاحتكار ... مع أن الاحتكار كان قد خدم هدفاً ما في رعاية تجارة العبيد الإنكليزية وفي مراكمة المعرفة اللازمة من أجل تجارة كانت أكثر من معظم التجارات تتطلب المهارة والخبرة.على الأقل، كانت شركات العبيد الإنكليزية أكثر فعالية من الشركات الفرنسية، وكان المستعمرون الإنكليز، بغض النظر عن شكاواهم، قد تم إنقاذهم من "النقص المخيف" لليد العاملة الذي أصاب مارتينيك وغوادلوب في القرن السابع عشر.)) (ديفيز ١٩٧٤: ١١٨)

إن الانتصار المبكر للتجارة الحرة في المحيط الأطلنطي قد تنبأ بالقوى المحركة التي كانت ستحقق إزالة الضوابط اللاحقة والزوال النهائي لمنظومة الشركات المرخصة المغفلة. في إنكلترا، وليس في هولندا، كانت الشركات المرخصة المساهمة تسير على حبل مشدود من الممكن أن تسقط عنه كنتيجة لنجاحاتها بنفس سهولة سقوطها كنتيجة لإخفاقاتها. إذا كانت النفقات الكبيرة المترتبة في افتتاح فرع جديد من التجارة قد برهنت أنها غير مربحة، فقد خرجت ببساطة من الأعمال، وهذا ما كانته. لكن لو برهنت الاستثمارات أنها مربحة، فإن

حياتها يمكن جعلها بائسة أو حتى منقوصة بفعل التآكل المهدَّد أو الفعلي أو الإلغاء لامتيازاتها التي كانت، كقاعدة، حيوية لوجودها بالذات كمشاريع حكومية جزئياً وأعمالية\ بزنسية جزئياً.

إن البنية غير المستقرة والأوليغارشية للطبقة الرأسمالية الهولندية قد حمت الشركات الهولندية من أخطار النوعين من السقوط. وبغض النظر عن كم حمت الأعمال الصغيرة الهولندية ضد امتيازات شركة ناجحة مثل الـ VOC، فإنها لم تبق أبداً فرصة حقيقية لإلغاء تلك الامتيازات. لكن حتى شركة غير ناجحة نسبياً مثل الـ WIC كان بإمكانها أن تعول على الدعم الحكومي المستمر في لحظات الحاجة.

إن البنية الديموقراطية وذات القاعدة الأوسع للطبقة الرأسمالية الإنكليزية، في المقابل، قد كشفت الشركات المساهمة الإنكليزية للخطر الثابت لحرمانها من امتيازاتها حالما تكون قد أنجزت وظيفة فتح فرع جديد من التجارة. لهذا، حالما كانت الشركة الأفريقية الملكية قد أسست حضوراً إنكليزياً في التجارة المثلثية الأطلنطية، فقد شجعت الثورة المجيدة عام ١٦٨٨ المتطفلين، الذين تدفقوا إلى تجارة الشركة دون عائق. الأسوأ مع ذلك، في عام ١٦٩٨ اعترف البرلمان الإنكليزي بموقعهم وخولهم باستعمال حصون الشركة مقابل ١٠ بالمئة من صادراتهم من إنكلترا. إن الأعمال الصغيرة الخاصة، المؤهلة للتنافس على أسس أقل أو أكثر تكافؤاً مع الأعمال الكبيرة المشتركة، قد حسمت الصراع بسهولة. (ديفيز ١٩٥٧: ١٢٢ـ ٥٢؛ ١٩٧٤: ١١٧ ـ ١٨)

لقد استغرقت حركة التجارة الحرة وقتاً أطول بكثير لكي تستدرك وتحفز تصفية الأعمال المشتركة في الإنديز الشرقية. فعلى مدى زمن طويل بعد تشكيلها في ظل إليزابيث الأولى، كانت شركة الهند الشرقية قد عاشت حياة متقلقلة. لقد حققت الشركة مكاسب مبكرة مهمة بإقامة عدد من المصانع والحصون، وحتى الاستيلاء على بعض الأراضي من البرتغاليين. ومع ذلك فقد نجت بشق النفس من الأزمة المعاكسة للربع الثاني من القرن السابع عشر، عندما بدأت غالبية

مالكي أسهمها يشكون فيما إذا كان بمقدورها أن تستمر في التجارة على الإطلاق في وجه الخلافات الطاغية التي فاقمها النقص الحاد للسيولة في المدينة (تشودهرت ١٩٦٥: الفصول ٢ و ٣)

كان هذا يعزى بالدرجة الأولى إلى المركزة التحوطية لتجارة الإنديز الشرقية الأكثر ربحاً في أيدي شركةVOC. فقد كانت شركة الهند الشرقية الإنكليزية، العاجزة عن تخليص تجارة التوابل من سيطرة الـVOC، مجبرة على التخصص في التجارة بالسلع التي تباع أو تصنع بالقطعة، الأقل ربحاً الموجهة نحو الداخل وإلى داخل آسية. هذه الصناعة لم تكن أقل ربحية من صناعة التوابل فقط؛ بل كانت أيضاً أكثر صعوبة على الاضطلاع بها:

((كان من الصعب السيطرة على صناعة النسيج للسبب ذاته وهو أنها لم تكن محتواة ضمن شبكة واحدة كما في أوروبة. فقد كانت القطاعات والدارات المختلفة تحكم إنتاج وتسويق المواد الخام؛ وصناعة غزل خيوط القطن (عملية طويلة خصوصاً إذا كان الهدف خيطاً ناعماً وقوياً، لصنع الموسلين على سبيل المثال)؛ والنسج؛ وتبييض وتحضير الأقمشة؛ والطباعة. إن السيرورات التي كانت في أوروبة متصلة عمودياً (كما في فلورنسا القرن الثالث عشر) كانت منظمة في أقسام منفصلة ... في الحقيقة كانت الهند كلها تعالج الحرير والقطن، مرسلة كمية لا تصدق من الأقمشة، من الأكثر عادية إلى الأكثر فخامة.

يمكن أن يكون ثمة قليل من الشك في أنه حتى الثورة الصناعية الإنكليزية، كانت صناعة القطن الهندية هي الأولى في العالم، بنوعية وكمية خرجها وصعيد صادراتها.)) (برودل ١٩٨٤: ٥٠٨ ـ ٩)

هذا الجهاز التجاري ـ الصناعي عالي التمايز واللاممركز والبارع ربما كان المثال الأكثر اتساعاً وتعقيداً على "التخصص المرن" الذي شهده العالم. فلكي تحول هذا الجهاز لفائدتها، لم يكن لدى شركة الهند الشرقية خيار سوى استعمال شبكات الأعمال المحلية. هذا التكيف، الضروري كما كان، مع البنية اللاممركزة

لصناعة النسيج الهندية، ترك الشركة مكشوفة لمنافسة الشركات الأوروبية الأخرى، والتجار الأحرار الأوروبيين، والتجار العرب والمحليين، وتجار الشتات الأرمن وغيرهم. هذا التنافس أحدث ضغطاً ثابتاً على الأقل للتأثير على هوامش الربح في تجارة بضائع القطعة. وكان هذا الضغط نحو الأسفل بدوره مسؤولاً عن تعرض وجود الشركة للخطر طوال القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر كما كان مسؤولاً عن مساعيها المستمرة للتعويض عن هوامش الربح المنخفضة من خلال توسيع عملياتها (أريغي، بار وهيسايدا ١٩٩٣)

على كل، مع مرور الزمن نقل هذا التوسع نقطة ارتكاز الأعمال التجارية الأوروبية في آسية من التوابل إلى السلع التي تباع بالقطعة ومن أرخبيل المالاي إلى شبه القارة الهندية، وبفعله ذلك عكس حظوظ الإنكليز في مواجهة الهولنديين في الإنديز الشرقية. ففي المهمة الهرقلية المتضمنة في هذا الإعكاس للحظوظ، تلقت شركة الهند الشرقية الإنكليزية مساعدة قليلة من الوطن. إن منح ترخيص لشركة منافسة في عام ١٦٩٨ لم يساعد بالتأكيد، بالرغم من أن دمج الشركتين في ١٧٠٩ قد مهد الأرض للصعود اللاحق للشركة الجديدة إلى مرتبة القوة الفاعلة الرأسمالية والإقليموية الأوروبية المهيمنة في آسية. لكن طوال القرن الثامن عشر لا بد أن فرض الواجبات القاسية على تجارة الشركة نحو الوطن، حماية للصناعات الإنكليزية التي لا تزال عاجزة عن التنافس مع الصناعات الهندية، كان عائقاً كبيراً أمام مساعي الشركة لتوطيد سيطرتها على معروض بضائع القطعة الهندية.

ليكن ما قد يكون، فإن ما أدار في النهاية عجلة حظوظ الشركة لم يكن المساعدة من الداخل، بل المساعدة الذاتية في ميادين معارك الهند. فاستجابة لتفكك الإمبراطورية المغولية، بدأ حجم ومدى القوات العسكرية للشركة يتوسعان في أربعينيات القرن الثامن عشر وأعيد تنظيمها وفق القواعد الأوروبية. في عشية بلاسي، تم تشكيل الكتائب الهندية وهكذا باتت الشركة

تجمع التقنيات الأوروبية المتفوقة في استعمال القوة والتحكم بها مع استعمال موسع للقوة البشرية المحلية. لقد كان هذا الجمع أكثر من أي شيء آخر هو الذي يفسر نجاح الشركة في التغلب على كل المنافسة المحلية في الصراع على الخلافة المغولية (ماكنيل ١٩٨٤: ١٣٥؛ وولف ١٩٨٢ ٢٤٤ ـ ٦؛ بايلي ١٩٨٨: ٨٥)

عندما أصبحت الشركة "دولة شركة" company state قوية (مارشال ١٩٨٧)، كان الطريق ممهداً، ليس فقط من أجل الاستيلاء الضخم على الأتاوة وتحويلها ـ على حد تعبير د. ك. فيلدهاوس (١٩٦٧: ١٥٩) "إلى مالكي الأسهم في أوروبة عبر الصادرات غير المتبادلة"؛ بل، بالإضافة إلى ذلك، كان الطريق ممهداً من أجل تعزيز سيطرة الشركة على صناعة النسيج الهندية. إن إستراتيجية التكيف السابقة مع هيكليات الإنتاج والتبادل اللامركزية الموجودة مسبقاً قد تم استبدالها على نحو متزايد بإستراتيجية الإخضاع القسري لتلك الهيكليات إلى السيطرة الممركزة للتراتبيات المديرية للشركة (وولف ١٩٨٢: ٢٤٥ ـ ٦). بالرغم من أن صناعة النسيج الهندية فقدت في السيرورة كثيراً من مرونتها ـ ومعها بعضاً من تنافسيتها ـ فقد زادت التدفقات النقدية المستحقة للشركات من التجارة في السلع التي تباع بالقطعة في الحجم والثبات حتى حوالي ١٧٨٠، عندما بدأ التوسع يتضاءل. (بار، قيد النشر)

إن النجاح بوصفه تنظيماً حكومياً وأعمالياً لم يجلب الراحة لشركة الهند الشرقية. على العكس، فإن النجاح في استبدال البلاط المغولي بوصفه المنظمة الإعادة توزيعية السائدة لجنوب آسية والنجاح في طرد الـ VOC خارج الأعمال قد تبعتهما مباشرة أزمة نقدية وحركة قوية في الداخل لحرمان الشركة من امتيازاتها التجارية. كان أول نذير بالأشياء القادمة هو تضاعف دين الشركات ثلاثة أضعاف بين عامي ١٧٩٨ و١٨٠٦ بالرغم من الإضافة الهائلة للأرض (بايلي ١٩٨٨: ٨٤). وجاءت علامة أخرى أكثر شؤماً بعدئذ بسنوات قليلة عندما بدأ مصنعو برمنغهام ومصنعون محليون آخرون بشن حملة من أجل إلغاء احتكار الشركة لتجارة الهند، الذي ألغي بالفعل في ١٨١٣. (موس ١٩٧٦).

على مدى حوالي عشرين عاماً بعد الإلغاء، استطاعت الشركة أن تعوض الخسارة بالاستغلال بشكل أكثر فعالية لاحتكارها المستمر لتجارة الصين. بالرغم من أن تجارة الشاي مع الصين كانت نشاطاً جانبياً عالي الربحية منذ أوائل القرن الثامن عشر، فقد كان توسعها في البداية مقيداً بشكل خطير بنقص الطلب على البضائع الأوروبية في الصين والاحتياج اللاحق إلى حاشية من السفن لشراء الشاي. كانت شركة الهند الشرقية الإنكليزية قد ورثت المشكلة القديمة قدم الدهر لاختلال التوازن البنيوي في تجارة الغرب ـ الشرق. كما لوحظ سابقاً، يمكن رد الاختلال رجوعاً إلى العصر الروماني. ولم تصلح الاكتشافات العظيمة والاستيلاء الأوروبي على الفضة الأميركية هذا الاختلال؛ فقد مكنت أوروبة ببساطة بوساطة النظام الهولندي للتراكم من أن تديرعجزاً تجارياً أكبر بحيث أصبحت الصين، على حد تعبير لويس درميغني، "قبر الكنز الأميركي". (مقتبس لدى وولف ١٩٨٢: ٢٥٥)

في عام ١٧٧٦ عندما " قطعت الثورة الأميركية إمدادات الفضة المكسيكية عن إنكلترا ... كان الرد على توسلات الشركة هو الأفيون من الهند"(وولف ١٩٨٢: ٢٥٥). وحالما بدأت الشركة بإطلاق مبيعات الأفيون في الصين واحتكار إنتاج الأفيون في البنغال، أصبحت تجارة الصين بسرعة أكثر ربحية بكثير من التجارة في سلع القطعة. كانت هذه النزعة سارية سابقاً قبل إلغاء احتكار الشركة للتجارة مع الهند. لكن حالما ألغي الاحتكار الهندي أدى تركيز الشركة على هذا الخط من الأعمال التجارية [البزنس] إلى نمو انفجاري للشحن بالسفن وإلى عكس لعجز ميزان المدفوعات المزمن مع الصين. (ويكمان ١٩٧٥: ١٢٦؛ غرينبرغ ١٩٧٩: الفصل ٥ والملحق I؛ باغتشي ١٩٨٢: ٩٦ ـ ٩٧) "إن الأوروبيين"، كما علق إريك وولف (١٩٨٢: ٢٥٨) ساخراً، " قد امتلكوا أخيراً شيئاً ما ليبيعونه إلى الصينيين".

هذا النمو الانفجاري، المربح إذا جاز القول، لم يساعد الشركة طويلاً لأنها كانت مبتلية بالنوع نفسه من التناقض الذي كان قد قوض حظوظ الشركة

الأفريقية الملكية قبلئذ بقرن. ففي أوائل القرن الثامن عشر، عرَّض تعزيز تقليد إنكليزي في تجارة العبيد الأفارقة الشركةَ المرخصة الرائدة لمنافسة عدد من [شركات] الأعمال الصغيرة غير المضبوطة، التي تحدت بشكل ناجح الامتيازات المشتركة في السوق الأطلنطي وفي البرلمان الإنكليزي. كذلك في أوائل القرن التاسع عشر، فإن تعزيز تقليد إنكليزي في تجارة أفيون الصين قد عرَّض الشركة المرخصة الرائدة للنوع نفسه من المنافسة وللنوع نفسه من التحديات. بما أن تجارة الأفيون كانت خاضعة لحظر إمبراطوري صيني، فقد كان على الشركة أن تستخدم التجار الأوروبيين والآسيويين الخصوصيين لتهريب المخدرات إلى الصين، مركزة جهودها على احتكار العرض وعلى ضبط الأسعار. (باغتشي ١٩٨٢: ٩٦). لكن عندما توسعت التجارة، فإن النشاطات "غير الرسمية" للتجار الخاصين الأوروبيين سرعان ما فاقت في النمو قدرات الشركة على إبقائها تحت السيطرة، فباتت التجارة الحرة ينظر إليها في الداخل بوصفها وسيلة للتعظيم القومي أكثر فعالية من الاحتكار.

لقد شكل إلغاء احتكار تجارة الصين في ١٨٣٣ علامة على بداية نهاية شركة الهند الشرقية الإنكليزية. إن الشركة، المحرومة من كل امتيازاتها التجارية، انخفضت قدراتها أكثرعلى أداء وظيفتي صنع الدولة وصنع الحرب المضخمتين بشكل فعال، إلى أن بان للأصدقاء والأعداء على حد سواء أنها عاجزة كلياً عن حكم الإمبراطورية التي غزتها. وفي عشية العصيان الكبير عام ١٨٥٧عندما تدخل البرلمان لـ "تأميم" تلك الإمبراطورية، سأل قليلون حول مصير الشركة. فما كان يهتم به الجميع في بريطانيا هو أن تُدار الإمبراطورية في الهند، وتُستغل بشكل فعال وكفءٍ في المصلحة القومية.

باختصار، كانت الشركات المرخصة المساهمة منظمات أعمال مسلَّطة من قبل الحكومات الأوروبية لتمارس في العالم خارج الأوروبي وظيفتي صنع الدولة وصنع الحرب، كغايتين في حد ذاتها وكوسيلتين للتوسع التجاري. وطالما كانت الشركات تؤدي هاتين الوظيفتين بشكل أكثر فعالية مما كان باستطاعة الحكومات

نفسها أن تفعله، فقد منحت امتيازات تجارة وحماية أكثر أو أقل تناسباً مع جدوى خدماتها. وحالما لم تعد الشركات تفعل ذلك، فقد حُرمت من امتيازاتها، وتولت وظيفتي صنع الدولة وصنع الحرب المنظماتُ المتروبولية نفسها.

بفعل ذلك، أصبحت الحكومة البريطانية هي الحكومة الإمبراطورية للهند. لهذا كان تحرير التجارة من الامتياز المشترك وبناء الإمبراطورية في العالم خارج الأوروبي هما الجانبان الآخران للسيرورة نفسها من إطاحة منظومة الشركات المرخصة المساهمة. على كل، كانت تصفية هذه الشركات قراراً براغماتياً ضيقاً تم الرجوع عنه حالما خلقت الشروط المنظومية إدراكَ أن الشركات المرخصة المساهمة أصبحت مفيدة مرة أخرى. لهذا في نحو نهاية القرن التاسع عشر أطلقت الحكومة البريطانية والأعمال\ البزنس البريطانية سلالة جديدة كلياً من الشركات المرخصة المساهمة الممكَّنة لتوسع أكثر (بالشكل الأغلب في أفريقية) المدى المكاني لشبكات تجارتها وقوتها وتراكمها.

بالرغم من أن قلة من هذه الشركات قد عملت بشكل جيد تماماً ـ أبرزها شركة جنوب أفريقية البريطانية ـ فإن الإحياء لم يستطع أن يعيد، ولم يعد، المنظومة المشتركة القديمة للشركات المرخصة إلى الحياة بوصفها قوى فاعلة قائدة للتوسع التجاري والإقليمي لاقتصاد العالم الرأسمالي. فقد كان مجيء البخار والصناعة الآلية ـ ما تدعى بالصناعة الحديثة ـ قد أعادا التنظيم الشامل للشبكات العالمية للتجارة والتراكم والقوة. وعندما بلغ توسع إمبريالية التجارة الحرة لبريطانيا حدوده في أثناء الكساد العظيم أواخر القرن التاسع عشر، أدت إعادة التنظيم هذه إلى أنواع جديدة من الأعمال التجارية [البزنس] المشتركة في أوروبة القارية وأمريكا الشمالية أفرطت في تمكين الشركات المرخصة المساهمة بوصفها قوى فاعلة أولية للتوسع الرأسمالي.

تعكس ملاحظات بيرن بخصوص تأثير الصناعة الحديثة على النشاط الاقتصادي "المضبوط" صدى أطروحة ماركس أن مجيء البخار والصناعة الآلية

قد باشرا سلسلة لا نهاية لها ظاهرياً من الثورات المترابطة في نمط الإنتاج والتبادل عبر زمكان اقتصاد العالم في القرن التاسع عشر:

((ينطوي التغير الجذري في نمط الإنتاج في دائرة صناعة واحدة على تغير مماثل في دوائر أخرى. يحدث هذا أولاً في فروع من الصناعة كتلك المرتبطة معاً بكونها أطواراً منفصلة من سيرورة، ومع ذلك فهي معزولة بتقسيم اجتماعي للعمل، بطريقة بحيث إن كل واحد من هذه [الفروع] ينتج سلعة مستقلة. لهذا فإن الغزل عن طريق الآلات قد جعل الحياكة عن طريق الآلات ضرورة، وكلاهما معاً جعلا الثورة الميكانيكية والكيميائية التي حدثت في التنصيل [التبييض] والطباعة والصباغة، ضرورية. كذلك أيضاً ... كانت الثورة في غزل القطن تستدعي اختراع المحلج، من أجل فصل البذور عن ألياف القطن؛ بواسطة هذا الاختراع فقط، أصبح إنتاج القطن ممكناً على الصعيد الهائل المطلوب حالياً. لكن بشكل خاص أكثر، فإن الثورة في أنماط إنتاج الصناعة والزراعة جعلت الثورة في الشروط العامة لسيرورة الإنتاج الاجتماعية ضرورية، أي في وسائل الاتصال والنقل ... إن وسائل الاتصال والنقل المستلمة من عصر الصناعة اليدوية سرعان ما أصبحت أعباء لا تُحتمل على الصناعة الحديثة، بسرعة إنتاجها المحمومة، ومداها الهائل، ودفعها الثابت لرأس المال والعمل من دائرة إنتاج إلى أخرى، وصلاتها المختلقة حديثاً مع أسواق العالم كله. من هنا، أصبحت وسائل الاتصال والنقل متكيفة تدريجياً مع أنماط إنتاج الصناعة الميكانيكية، بخلق منظومة من البواخر النهرية وسكك القطارات، وبواخر المحيطات والتلغراف. لكن الكتل الهائلة من الحديد التي كان يتعين طرقها ولحمها وقصها وثقبها وتشكيلها، كانت تتطلب بدورها آلات ضخمة لم يكن من الممكن إنشاؤها إلا بواسطة آلات أخرى].)) (ماركس ١٩٥٩: ٣٨٣ـ ٤)

هذا المقطع يفصل السيرورة التي من خلالها، كما عبَّر ماركس في مكان آخر، "أنشات الصناعة الحديثة السوق العالمية، التي مهد اكتشاف أمريكا الطريق

لها ". إن "الاكتشافات العظيمة، اختراق أسواق الإنديز الشرقية والأسواق الصينية، استعمار الأمريكتين والتجارة الاستعمارية، قد خلقت بشكل مشترك الشروط لأجل نشوء الصناعة الحديثة بإعطاء التجارة والصناعة "زخماً لم يُعرف من قبل". لكن حالما ثوَّر البخارُ والآلاتُ التكنولوجيا الصناعية، أصبح التوسع الصناعي نفسه العاملَ الرئيسي لاندماج أسواق العالم كلها في سوق عالمية واحدة. (ماركس وإنغلز ١٩٦٧: ٨٠ ـ ٨١)

لقد انعكس تشكيل سوق عالمية واحدة بدوره على اتساع الصناعة ومنح الإنتاج والاستهلاك في كل بلد "خاصية كوزموبوليتية":

((إلى الغم الكبير للرجعيين، سحبت [البرجوازية] من تحت قدمي الصناعة الأرضَ القومية التي كانت تقف عليها. فكل الصناعات القومية المكرسة منذ القدم قد تم تدميرها أو يتم تدميرها يومياً. إذ تجري إزاحتها من قبل صناعات جديدة، يصبح إدخالها مسألة حياة أو موت بالنسبة لكل الأمم المتحضرة، من قبل صناعات لم تعد تصنع من مادة خام بلدية، بل مادة خام مأخوذة من أقصى المناطق؛ صناعات تُستهلك منتجاتها، ليس في الداخل فقط، بل في كل ركن من أركان الدنيا. في مكان الحاجات القديمة، التي تشبعها إنتاجات البلد، نجد حاجات جديدة، تتطلب من أجل إشباعها منتجات بلدان ومناخات بعيدة. في مكان العزلة والاكتفاء الذاتي المحليين والقوميين القديمين، لدينا تعامل في كل اتجاه، اعتماد متبادل كوني للأمم.)) (ماركس وإنغلز ١٩٦٧: ٨٣ ـ ٤)

لهذا فإن إدماج أسواق العالم بأكمله في سوق عالمية واحدة قد أمد الحكومات والأعمال التجارية بفرص غير مسبوقة بالإضافة إلى تحديات غير مسبوقة. كانت الفرص تنبع بالدرجة الأولى من مدى التقسيم الاجتماعي العالمي للعمل الذي اندمجت ضمنه النشاطات الحكومية والأعمالية ومن خلالها أمكن اكتساب الاقتصادات الخارجية من كل الأنواع. إن أي منظمة حكومية وأعمالية

وجدت موقعاً سوقياً آمناً ضمن هذا التقسيم العالمي للعمل كان من الممكن أن تعتمد على التعاون العفوي لمنظمات أخرى عديدة في تدبير طيف وتشكيلة من الإمدادات المحتملة الممكن شراؤها التي كانت أوسع بشكل لا يمكن مقارنته من تلك الإمدادات التي أمكن تدبيرها من خلال الانعزال القومي والاكتفاء الذاتي.

كانت الفرص التي نشأت عن التعاون مع ذلك لا تنفصل عن التحديات التي نشأت عن التنافس على التدفقات النقدية [الكاش] والموارد المادية. هذا التعاون دفع بشكل مستمر كل منظمة، على حدة ومجتمعة، مندمجة في السوق العالمية إلى تحويل مواردها من توافقيات الدخل ـ الخرج القائمة إلى أي توافقيات أخرى وعدت بإثمار عائدات أعلى، كما زعم مبدأ ألفرد مارشال (١٩٤٩: ٢٨٤)، "مبدأ الاستبدال" principle of substitution. إن أي منظمة تخلفت في استبدال توافقيات دخل ـ خرج أقل اقتصادية بتوافقيات أكثر اقتصادية ستجد نفسها عاجلاً أم آجلاً خاسرة في التنافس مع منظمات أخرى في تدبير المداخيل والريوع الحرجة.لكن عندما استبدل المشاركون في السوق العالمية توافقيات الدخل ـ الخرج الأقل بالأكثر اقتصادية، فقد حرمت كل منها الأخرى من الريوع الضرورية و\ أو من الإمدادات المادية الضرورية وخربت كل منها خطط إنتاج واستهلاك الأخرى. هذا الحرمان والتخريب بدورهما هددا بشكل مستمر بلعب الفوضى بالسلامة التنظيمية للحكومات والأعمال، وبذلك خففت حماستها من أجل اندماج شديد أكثر مما ينبغي في شبكات ودارات السوق العالمية.

إن التوتر بين النزعتين التعاونية والتنافسية لسيرورات تشكيل السوق العالمية قد سبق بزمن طويل نشوء الصناعة الحديثة. في الواقع، لقد فهم استقصاؤنا أن توتراً من هذا النوع قد شكل الأساس منذ أواخر العصور الوسطى لتكرار أطوار التوسع المادي لاقتصاد العالم الرأسمالي التي سادت فيها

النزعات التعاونية، وأطوار التوسع المالي التي سادت فيها النزعات التنافسية. لكن نشوء الصناعة الحديثة أضاف بعداً جديداً كلياً إلى هذا التوتر. فقد باتت موارد عدد كبير من المنظمات الحكومية والأعمالية غارقة بشكل دائم تقريباً في مرافق صناعية وبنيوية تحتية مكلفة ومتخصصة، كانت مملوكة ومدارة بشكل مستقل لكنها مع ذلك مربوطة بعضها ببعض بسلسلة معقدة من السيرورات التقنية المترابطة:

((لا توجد سيرورة واحدة من السيرورات الميكانيكية المنفذة باستعمال تجهيز مفترض من التجهيزات تكون مستقلة عن السيرورات الأخرى الجارية في أمكنة أخرى. فكل واحدة ترسم وتفترض مسبقاً العمل الدقيق لسيرورات أخرى كثيرة ذات خاصية ميكانيكية مماثلة. لا توجد واحدة من السيرورات مكتفية بذاتها.... كل واحدة تلي بعض السيرورات وتسبق سيرورات أخرى في سلسلة لانهاية لها، يجب على كل واحدة أن تكيف عملها فيها. والتناغم الكامل للعمليات الصناعية يجب أن يعتبر كسيرورة آلة، مؤلفة من سيرورات تفصيلية متداخلة بدلاً من أن تعتبر كتعدد من التجهيزات الميكانيكية كل واحدة تقوم بعملها الخاص بشكل منفرد. هذه السيرورة الصناعية الشاملة تجتذب إلى مجالها وتحول لفائدتها كل فروع المعرفة التي لها علاقة بالعلوم المادية، والكل يصنع مُركباً موزوناً بشكل أقل أو أكثر دقة من السيرورات الفرعية.)) (ڤبلن ١٩٧٨: ٧ـ ٨)

باختصار، مع نشوء الصناعة الحديثة، أصبحت علاقات التكامل التي ربطت مصير وحدات الإنتاج المستقلة ببعضها البعض أقوى بشكل لا يقارن من ذي قبل وأجبرت كل وحدة على حدة ومجتمعة على البحث عن تعاون الوحدات الأخرى لكي تضمن مصادر مضمونة للمدخلات ومخارج تصريف مضمونة من أجل المخرجات. ومع ذلك، فإن هذا التعزيز للتكاملات لم يكن مترافقاً بإضعاف للضغوط التنافسية. على العكس، كما يشير ڤبلن نفسه (١٩٧٨: ٢٤ ـ

٥)، مع تطور الصناعة الحديثة أصبحت سيطرة مبدأ الاستبدال لمارشال أقوى بكثير مما كانت من قبل. إن اندماج وشمولية النظام الصناعي بالذات قد عظما المكاسب والخسائر التي مر بها مالكو السيرورات الفرعية كنتيجة لأي اضطراب في التوازن الصناعي. علاوة على ذلك، كانت الاضطرابات تنحو إلى أن تصبح تراكمية، مكبلة بشكل خطير بعض فروع الصناعة في حين تسببت في فرط توسع الفروع الأخرى.

في ظل هذه الظروف، تطورت نزعة قوية داخل مشاريع الأعمال إلى التحكم بالأزمة من خلال إعادة توزيع حذرة للاستثمارات من المشاريع الأقل إلى الأكثر كسباً. تلك المشاريع التجارية التي كانت ملتزمة بشدة بسيرورة فرعية بعينها ولم تكن تمتلك الاستعدادات أو القدرات على حشد فائض رأس المال المملوك من قبل وحدات أخرى في المنظومة هي وحدها التي كانت تتحمل الأزمة. لكن تلك المشاريع التجارية التي كانت تتحكم بتدفقات النقد السائل الوفيرة وكانت حرة في التصرف بها كما تشاء كان بمقدورها أن تسيطر، وسيطرت، على الأزمة:

((يُخدم الرفاه الاقتصادي للجماعة عموماً أفضل خدمة عن طريق تفاعل بارع ومستمر للسيرورات المختلفة التي تؤلف المنظومة الصناعية ... لكن المصالح المالية لرجال الأعمال الذين تقع في أيديهم حرية التصرف لا تُخدم على النحو الأفضل بالضرورة عن طريق الحفاظ التام على التوازن الصناعي. وهذا صحيح خصوصاً فيما يتعلق برجال الأعمال الكبار الذين تكون مصالحهم ممتدة جداً. إن العمليات المالية لهؤلاء الأخيرين هي ذات مدى كبير، وحظوظهم بشكل مشترك ليست مقيدة دائماً بالعمل السلس لسيرورة فرعية مفترضة في المنظومة الصناعية. إن حظوظهم مرتبطة بالأحرى بالأزمات الكبرى للمنظومة الصناعية ككل، أو التعديلات البينية أو بالأزمات التي تؤثر على التفرعات الكبيرة للمنظومة.)) (ڤبلن ١٩٧٨: ٢٨)

إذا لم يكن لدى هذه الطبقة من "رجال الأعمال الكبار" أي هدف إستراتيجي أعلى بالإضافة إلى االتربح من اضطرابات المنظومة، فقد كانت مسألة لامبالاة بافرادها، سواء إذا كانت هذه الاضطرابات قد ساعدت أو أعاقت المنظومة عموماً. لكن إذا كان الغرض من معاملاتهم هو كسب السيطرة على قسم كبير من المنظومة الصناعية، فقد توقفت اللامبالاة تجاه تأثيرات الاضطرابات حالما تم تحقيق السيطرة.

((عندما تتحقق مثل هذه السيطرة، قد يكون لمصلحة **[**المستثمر**]** أن يصنع ويصون شروط الأعمال\ البزنس التي ستسهل العمل السلس والكفؤ لما بات تحت سيطرته **...** من أجل أشياء أخرى متساوية، كلما كانت المكاسب مما جاء تحت يديه بشكل دائم في سبيل المنشأة الصناعية أكبر، كانت فعاليتها الصناعية أعلى وأكثر استمرارية.**))** **(**قبلن ١٩٧٨: ٣٠**)**

هذا التباين بين منطق أعمال مالي ضيق، لامبال بالاضطرابات في الميزان الصناعي، ومنطق أعمال تكنولوجي، ذي اهتمام بالفعالية الصناعية المستمرة كان يُعتقد على نطاق واسع أنه يصف الاستجابات المختلفة لجماعات الأعمال البريطانية والألمانية للتحديات والفرص التي طرحتها إعادة التكوين في القرن التاسع عشر للسوق العالمية على أسس صناعية. هكذا قارن باين ديفيد لاندز "العقلانية المالية" للأعمال البريطانية بـ "العقلانية التكنولوجية" للأعمال الألمانية. ففي حين كانت الأعمال البريطانية تنحو إلى معاملة التكنولوجيا بوصفها مجرد وسيلة في السعي إلى تحقيق العائدات المالية الأعظمية لرأس المال، كانت الأعمال الألمانية تنحو إلى جعل الوسيلة هي الغاية:

((إن أهمية المقاربة المالية **[**للبريطانيين**]** يتم تقديرها على النحو الأفضل عندما تتم مقارنتها مع العقلانية التكنولوجية للألمان. لقد كان هذا نوعاً مختلفاً من الحساب، الذي حقق الحد الأعظمي، ليس للعائدات، بل للفعالية التقنية. بالنسبة للمهندس الألماني، والصانع والصيرفي اللذان كانا يقفان وراءه، كان

الجديد مرغوباً، ليس كثيراً لأنه كان يغل، بل لأنه كان يعمل أفضل، كان ثمة طرق صحيحة وخاطئة لفعل الأشياء، والصحيحة كانت الطريقة العلمية، الممكننة، والكثيفة رأس المال. لقد أصبحت الوسيلة هي الغاية.)) (لاندز ١٩٦٩: ٣٥٤)

لسنا في حاجة لإقامة أي افتراض خاص حول الاختلافات السايكولوجية بين المهندسين والصانعين والصيارفة الألمان من ناحية أولى، وبين نظرائهم البريطانيين من الناحية الأخرى، لكي نفهم اختلاف عقلانيتي أعمالهما [بزنسهما] في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. هذا الاختلاف قابل للفهم تماماً بلغة الموقعين المختلفين لجماعتي الأعمال وحكومتيهما المقابلتين في وجه السيرورة المتواصلة لتشكل السوق العالمية. كانت العقلانية المالية للأعمال البريطانية بالدرجة الأولى انعكاساً للسيطرة التي مارستها الدولة البريطانية على سيرورة تشكيل السوق العالمية. أما العقلانية التكنولوجية للأعمال الألمانية، بالمقابل، فكانت بالدرجة الأولى انعكاساً للتحديات الخطيرة التي طرحتها تلك السيرورة نفسها على سلامة الدولة الألمانية المتشكلة حديثاً.

بشكل أكثر تحديداً، كانت العقلانيتان وجهي عملة لـ "الحركة المزدوجة" باتجاه التوسيع والتضييق المتزامنين لإواليات السوق التي أفردها كارل بولانيي بوصفها "السمة الغامرة الواحدة" في تاريخ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. مثل ڤبلن، يشدد بولانيي على المخاطر المتضمنة في تولي الإنتاج في منظومة من المرافق الصناعية المتطورة والمتخصصة والغالية. إن مجيء هذا النوع من المرافق قد غير كلياً علاقة التجارة بالصناعة. "لقد كف الإنتاج الصناعي عن أن يكون ملحقاً بالتجارة ينظمه التاجر كنسبة شراء وبيع؛ لقد بات الآن ينطوي على استثمار طويل الأمد ذي مخاطر مقابلة. لو لم يكن استمرار الإنتاج مضموناً بشكل معقول، لما كان مثل هذا الخطر محمولاً." (بولانيي ١٩٥٧: ٧٥)

سيكون مثل هذا الخطر محمولاً فقط على شرط أن تكون كل المدخلات التي تتطلبها الصناعة متاحة بسهولة بالكميات المطلوبة، أينما وعندما تكون مطلوبة. في مجتمع تجاري، كان هذا يعني أن كل عناصر الصناعة يتعين أن تكون متاحة لأجل الشراء. من بين هذه العناصر، كانت ثلاثة منها ذات أهمية بارزة: العمل والأرض والمال. لكن أياً من هذه العناصر لم يكن ممكناً تحويله إلى سلع لأنها لم تكن منتجة لأجل البيع في السوق. يمثل "العمل" النشاط البشري، كياناً غير قابل للفصل عن الحياة ذاتها، الذي هو بدوره لا ينتَج كي يباع في السوق بل لأسباب مختلفة كلياً؛ وتمثل "الأرض" البيئة الطبيعية للحياة والنشاط البشريين، هبة الجغرافيا والتاريخ، وبوصفها هكذا، شيئاً ترثه أجيال الحاضر بدلاً من أن تنتجه؛ ويمثل "المال" رموز القدرة الشرائية (وسيلة الدفع)، التي ظهرت كقاعدة، إلى حيز الوجود من خلال إواليات الصيرفة ومالية الدولة، وبوصفه هكذا، يتم "إنتاجه" مجازياً فقط. باختصار، الشكل السلعي للأرض والعمل والمال هو تخيلي بشكل خالص. إن إخضاع مصير هذه السلع التخيلية ـ أي مصير الكائنات البشرية، وبيئتها الطبيعية، ووسيلة الدفع ـ لتقلبات السوق ذاتية الضبط، هو استدعاء للدمار الاجتماعي:

((لأن السلعة المزعومة "قوة العمل" لا يمكن التزاحم حولها، أو استعمالها بلا تمييز، أو حتى تركها بدون استعمال، بدون أن تؤثر أيضاً على الفرد البشري الذي يصدف أن يكون الحامل لهذه السلعة الخصوصية. إن الكائنات البشرية، المحرومة من الغطاء الواقي للمؤسسات الثقافية، سوف تهلك من تأثيرات الانكشاف الاجتماعي؛ وسوف تموت كضحايا للتخلع الاجتماعي الحاد من خلال الرذيلة والانحراف والجريمة والمجاعة. إن الطبيعة ستختزل إلى عناصرها، والجوارات والمشاهد ستدنس، والأنهار ستلوث، والسلامة العسكرية ستعرض للخطر، والقدرة على إنتاج الغذاء والمواد الخام ستدمَّر. أخيراً، فإن إدارة السوق للقدرة الشرائية سوف تصفي بشكل دوري مشروع الأعمال

التجارية، لأن النواقص والزوائد في المال ستبرهن أنها مدمرة للأعمال كما الفيضانات والجفافات في المجتمع البدائي. مما لا شك فيه، أن العمل والأرض والمال هي ضرورية لاقتصاد السوق. لكن لا يمكن لأي مجتمع أن يتحمل تأثيرات مثل هذه المنظومة من التخييلات الفجة حتى لأقصر فترة من الزمن ما لم يكن جوهره البشري والطبيعي بالإضافة إلى تنظيم أعماله التجارية محمياً ضد خرابات هذه الطاحونة الشيطانية.)) (بولانيي ١٩٥٧: ٧٣)

وقد كان محمياً. حالما بدأت الآثار التمزيقية للسوق ذاتية الضبط تصبح ملموسة، نشأت حركة مضادة قوية تهدف إلى تقييد عملياتها. لهذا تم إطلاق "حركة مزدوجة" بموجبها كان تمدد السوق ذاتية الضبط بخصوص السلع الحقيقية مترافقاً بحركة مضادة دفاعاً عن المجتمع قيدت عمل إواليات السوق بخصوص السلع التخيلية.

((من الناحية الأولى، في حين انتشرت الأسواق على كل سطح الكرة الأرضية وزاد مقدار البضائع المشمولة إلى نسب لا تصدق، جرى من الناحية الأخرى إدماج شبكة من الإجراءات والسياسات في المؤسسات القوية المصممة لضبط عمل السوق بالنسبة إلى العمل والأرض والمال. وفي حين أن تنظيم أسواق السلع العالمية، وأسواق العملات العالمية تحت رعاية معيار الذهب قد أعطى زخماً لا مثيل له إلى إواليات الأسواق، برزت إلى حيز الوجود حركة عميقة كانت الأساس لمقاومة التأثيرات الضارة لاقتصاد تتحكم به السوق.)) (بولانيي ١٩٥٧: ٧٦).

يرد بولانيي أصول هذه الحركة المزدوجة إلى الصعود في بريطانيا، تحت تأثير دافيد ريكاردو، للإعتقاد اليوتوبي "بخلاص الإنسان من خلال السوق ذاتية الضبط". هذا الاعتقاد، المدرك في الأزمنة ما قبل الصناعية كمجرد ولع بالطرائق اللابيروقراطية للحكم، لقي حماساً إنجيلياً بعد انطلاق الثورة الصناعية في بريطانيا، حيث بات في عشرينيات القرن التاسع عشر يمثل مذاهبها

الكلاسيكية الثلاثة: "أن العمل ينبغي ان يجد ثمنه في السوق؛ وأن خلق المال ينبغي أن يكون خاضعاً لإوالية أوتوماتيكية؛ وأن البضائع ينبغي أن تكون حرة التدفق من بلد إلى بلد بلا عائق أو تفضيل؛ باختصار، من أجل سوق العمل، ومعيار الذهب والتجارة الحرة". (بولانيي ١٩٥٧: ١٣٥)

في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر أدت الحملة العنيفة الليبرالية من أجل السوق إلى سلسلة من المراسيم التشريعية التي تهدف إلى إلغاء القوانين التقييدية. كانت الإجراءات الأساسية هي مرسوم تعديل قانون الفقراء لعام ١٨٣٤، الذي أخضع معروض العمل المحلي لإواليات السوق لتحديد الأسعار؛ ومرسوم بنك بيل Peel's Bank Act لعام ١٨٤٤، الذي أخضع التداول النقدي في الاقتصاد المحلي لإواليات ذاتية الضبط لمعيار الذهب بشكل أكثر تقييداً مما كان سابقاً؛ ومشروع قانون الحبوب المضاد لعام ١٨٤٦ Anti – Corn Law Bill، الذي فتح السوق البريطانية لمعروض القمح من العالم كله. هذه الإجراءات الثلاثة أسست النواة لمنظومة سوق عالمية ذاتية الضبط مركزة على بريطانيا. لقد شكلت كلاً متماسكاً:

((لو لم يكن سعر العمل معتمداً على أرخص قمح متوفر، لما كانت هناك أي ضمانة بأن الصناعات غير المحمية لن تقع في قبضة سيد المهمة - task masterالمقبول به طوعاً، الذهب. كان توسع منظومة السوق في القرن التاسع عشر مرادفاً للانتشار المتزامن للتجارة الحرة، وسوق العمل التنافسية، ومعيار الذهب؛ لقد كانت تنتمي معاً.)) (بولانيي ١٩٥٧: ١٣٨ ـ ٩)

برأي بولانيي، كانت المباشرة في مشروع كهذا لتشكيل السوق العالمية تتطلب فعل إيمان كبير. لأن المعاني الضمنية للتجارة الحرة الدولية "كانت مسرفة":

((كانت التجارة الحرة الدولية ... تعني أن إنكلترا سوف تعتمد من أجل إمداداتها الغذائية على مصادر ما وراء البحار؛ وسوف تضحي بزراعتها، إذا

دعت الضرورة، وتدخل في شكل جديد من الحياة ستكون تحته جزءاً لا يتجزأ من وحدة عالمية متصورة بشكل مبهم في المستقبل؛ وسيكون على هذا المجتمع الكوكبي أن يكون سلمياً، أو إذا لم يكن كذلك، سيتعين جعله آمناً من أجل بريطانيا العظمى بقوة البحرية؛ وسوف تواجه الأمة الإنكليزية توقعات التخلعات الصناعية المستمرة بالإيمان الراسخ بقدرتها الابتكارية والإنتاجية المتفوقة. مع ذلك، كان يُعتقد أنه لو كان بإمكان قمح العالم كله أن يتدفق بحرية إلى بريطانيا فقط، لكانت مصانعها قادرة عندئذ على البيع بسعر أقل من العالم كله.)) (بولانيي ١٩٥٧: ١٣٨)

بقدر ما كان الأمر يتعلق ببريطانيا، لم يكن يوجد في الحقيقة شيء غير عملي، ناهيك عن كونه مسرفاً، في التبني أحادي الجانب للتجارة الحرة. فقد صرح بنجامين دزرائيلي، بوصفه زعيم الحمائيين التوريين [المحافظين] Tory، في عام ١٨٤٦، أنه حتى كوبدن Cobden كان يعرف أنه لم تكن "ثمة أي فرصة لتبديل قوانين إنكلترا بعقيدة مجردة". ثمة شيء ما أكثر جوهرية من الحقيقة المبرهنة "علمياً" لهداية البرلمان البريطاني إلى مبادئ التجارة الحرة. (سمل ١٩٧٠: ١٤٦)

السبب الرئيسي في أن التجارة الأجنبية والاستعمارية البريطانية قد تم تحريرها هو أن الحمائية أصبحت عائقاً أمام التعبئة الفعالة لقدرات بريطانيا الصناعية المكتسبة حديثاً لمنفعة طبقاتها الحاكمة:

((كان النبلاء التوريون (مع أنهم ليسوا مالكي البلد الأقل تورية بكثير للغاية) يعرفون جيداً تماماً أن قوة البلد، وقوتهم، تستند على الاستعداد لصنع المال قتالياً وتجارياً. هكذا حدث أنه في عام ١٧٥٠ كان لا يزال يتعين صنع قدر ليس كبيراً من المال في الصناعة. وعندما كان ذلك، لم يلاقوا صعوبة كبيرة في التكيف مع الوضع.)) (هوبسباوم ١٩٦٨: ١٨)

لم يصنع النبلاء الهويغيون Whig ولا ملاك الأراضي الريفيون التوريون قدراً كبيراً من المال في الصناعة. لكن حالما نشأت الفرصة لتعبئة الصناعة كأداة

للتعظيم القومي، قاما باقتناصها على الفور. بالنسبة للغالبية منهم لم يكن هذا ينطوي على ابتعاد كبير عن التقاليد المرسخة جيداً. لهذا، كما جادلنا سابقاً، كان معيار ذهب القرن التاسع عشر للجنيه البريطاني ببساطة استمراراً بوسائل أخرى لممارسة مكرسة قبلئذ بقرون في ظل إليزابيث الأولى. يشدد بولانيي على علاقة الاعتماد المتبادل الوثيقة التي باتت في أربعينيات القرن التاسع عشر تربط المعيار المعدني الثابت للعملة البريطانية بالتجارة الحرة من طرف واحد وبالضبط الذاتي لسوق العمل المحلية. لكن على مدى قرنين ونصف قبل أن تأتي هذه العناصر الثلاثة للتجارة الحرة الريكاردية لتشكل كلاً متماسكاً، كان المعيار المعدني قد شكل كلاً متماسكاً ذا شيء ما أكثر أساسية بكثير لأجل أدائه السلس لوظائفه من الأسواق الحرة: التوسع الناجح وراء البحار للدولة البريطانية ولرأس المال البريطاني.

كلما أصبح هذا التوسع أكثر نجاحاً، كانت أكبر وأكثر ثباتاً كتلةُ فائض رأس المال في شكل فائدة وربح وأتاوة وحوالات التي استحقت للرعايا البريطانيين أو المقيمين من الخارج والتي أمكن تعبئتها دعماً لحفظ المعيار المعدني المستقر للجنيه البريطاني. وعلى العكس من ذلك، كلما حفظ هذا المعيار لفترة أطول وبشكل ناجح، كان أسهل على القوى الفاعلة الحكومية والأعمالية البريطانية أن تحصل في أسواق العالم المالية على كل الائتمان والسيولة اللذان تحتاجهما لتوسع شبكات تراكمها وقوتها وراء البحار. إن توسع بريطانيا الصناعي في أثناء الحروب النابوليونية لم يبدل المصلحة الأساسية لطبقاتها الحاكمة في استمرار هذه الدائرة الفاضلة بين الخضوع الطوعي للعملة القومية إلى محدد مهام معدني من جهة، والتوسع وراء البحار لشبكات القوة والتراكم البريطانية من الجهة الأخرى. على العكس، لقد شددت الحافز وضاعفت الوسائل لتحقيق هذا المسعى ذي الشقين.

كان الجانب المركزي للتوسع الصناعي زمن الحرب هو خلق صناعة بضائع رأسمالية مستقلة. قبل ذلك، كانت صناعة البضائع الرأسمالية في بريطانيا،

كما في أي مكان آخر، تتمتع باستقلال قليل عن فروع الاقتصاد التي استعملت منتجاتها. كانت معظم المشاريع التجارية تنتج أو تتعاقد فرعياً [من الباطن] لإنتاج التثبيتات والتجهيزات التي تستعملها في نشاطاتها. لم يكن المقر والعمود الفقاري لصناعة البضائع الرأسمالية البريطانية في القرن التاسع عشر ـ الحديد والمهن المتصلة به ـ من أجل كل الأغراض العملية ليس أكثر من فرع ثانوي من الجيش والبحرية البريطانيين:

((كانت الحرب بشكل مؤكد تماماً هي المستهلك الأكبر للحديد، وكانت شركات مثل ويلكينسون، والووكرز The Walkers، وكارون ووركز تدين بحجم تعهداتها جزئياً إلى عقود الحكومة من أجل المدافع، في حين كانت صناعة حديد ساوث ولز تعتمد على المعركة... بدأ هنري كورت، الذي ثوَّر صناعة الحديد، في ستينيات القرن الثامن عشر كوكيل للبحرية، المتلهف لتحسين جودة المنتج البريطاني "بالنسبة إلى معروض الحديد الوارد إلى البحرية" ....وبدأ هنري مودسلي، رائد أدوات الآلات، سيرته في وولويتش أرسنال وبقيت حظوظه (مثل حظوظ المهندس العظيم مارك ايزامبارد برونل، سابقاً من البحرية الفرنسية) مرتبطة بشدة بالعقود البحرية)) (هوبسباوم ١٩٦٨: ٣٤)

عندما تصاعدت إنفاقات الحكومة عشية وأثناء الحروب النابوليونية، ازداد مستوى الإنتاج وإيقاع الناتج وتجديد السيرورة في صناعة الحديد ازدياداً حاداً وأصبحت صناعة البضائع الرأسمالية "قسماً" من الاقتصاد المحلي البريطاني أكثر استقلالاً إلى حد بعيد مما كان سابقاً أو مما كان لايزال في أي بلد آخر. إن تكاثر المشاريع التجارية المتخصصة في إنتاج وسائل الإنتاج قد سرع إيقاع الابتكار بين مستعملي هذه الوسائل وحفز المنتجين والتجار والممولين البريطانيين لإيجاد الطرق والوسائل للتربح من عدد أكبر ومجال وتشكيلة أكبر من البضائع الرأسمالية المتاحة المتوفرة في السوق. (انظر الفصل الثالث)،

((هكذا مضت الطلبات العسكرية على الاقتصاد البريطاني بعيداً إلى تشكيل الأطوار اللاحقة من الثورة الصناعية، سامحة بتحسين المحركات البخارية

وجاعلة مثل هذه الابتكارات الحرجة كسكك القطار الحديدية والسفن الحديدية ممكنة في زمن وفي ظل شروط ما كانت ببساطة لتوجد لولا دفع زمن الحرب لإنتاج الحديد.)) (ماكنيل ١٩٨٤: ٣١١ ـ ١٢)

إن تطوير صناعة بضائع رأسمالية مستقلة قد زود الطبقة الحاكمة بالمشكلات بقدر ما زودها بالفرص. فمن ناحية أولى، لم يتم الحفاظ بسهولة على المزايا المكتسبة من خلال هذا التطور في هذا الصراع التنافسي والسلطوي الذي وضعها في مقابل الطبقات الحاكمة للدول الأخرى. كانت الابتكارات المجسدة في البضائع الرأسمالية بدائية إلى حد ما من الناحية التقنية. لقد كانت نتيجة لتكريس الرجال التطبيقيين ـ "الميكانيكيين البارعين، الضليعين في التطبيقات قيد الاستعمال في عصرهم"، كما وصفهم سرجنت أديرSerjeant Adair عند الدفاع عن ريتشارد آركرايت ـ عقولهم لاستعمال المعرفة الواسعة الانتشار لحل المشكلات العملية تحت ظروف مؤاتية بشكل استثنائي (هوبسباوم ١٩٦٨: ٤٣ ـ ٤؛ بارات براون ١٩٧٤: ٧٥ ـ ٦)

لذلك، استطاع عدد من الأشخاص العمليين وحسني الإطلاع بالقدر نفسه في أوروبة وفي أمكنة أخرى أن يضطلعوا بهذه الابتكارات أو حتى يحسنوها حالما ثبتت جدواها. وأصبح الاستيلاء عليها لغرض ما أسهل حتى عندما باتت الابتكارات مجسدة في البضائع الرأسمالية المباعة في السوق. إن الحكومة البريطانية، المدركة تماماً للصعوبات المتضمنة في إقصاء المنافسين الفعليين أو المحتملين عن استعمال التقنيات الجديدة، لجأت منذ منتصف سبعينيات القرن الثامن عشر (١٧٧٠) مروراً بالحروب النابوليونية إلى فرض عدد متزايد من القيود على تصدير الأدوات والآلات كما على هجرة الحرفيين المهرة والتقنيين. لكن هذه القيود كانت أكثر فعالية في منع المنتجين البريطانيين للبضائع الرأسمالية من الاستغلال التام للطلب الأجنبي مما كانت فعالة في تحقيق الهدف التي سنت لأجله. (كندلبرغر ١٩٧٥: ٢٨ ـ ٣١) ـ

إن مزايا قدرات بريطانيا الصناعية المكتسبة حديثاً، بالإضافة إلى كونها صعبة الاحتفاظ بها، كانت نعمة مختلطة، محلياً ودولياً. محلياً، كان تطوير الصناعة الآلية مصدراً لاضطراب اقتصادي واجتماعي ملحوظ. فكلما أصبحت صناعة البضائع الرأسمالية أكثر استقلالاً عن فروع الاقتصاد التي استعملت منتجاتها، زادت قدرتها الموجهة إلى التوسع إلى مما يمكن للاقتصاد المحلي أن يديمه بشكل مربح. كانت الارتفاعات العنيفة في الأسعار والمداخيل والبطالة قد تبعتها هبوطات عنيفة بالقدر نفسه. أدى هذا الاضطراب الصناعي، مجتمعاً مع تمزقات أساليب الحياة المكرسة إلى قلاقل اجتماعية ملحوظة وإلى التحدي الشارتي[1] للمؤسسات السياسية المكرسة.

دولياً، إن تطوير الصناعة الآلية جعل الاقتصاد المحلي البريطاني معتمداً بشكل غير مسبوق ليس فقط على الصادرات، التي كانت معتمدة عليها كلياً منذ القرن الرابع عشر، بل أيضاً على مصادر أجنبية لأجل الإمدادات الأساسية. بالرغم من كونها لا تزال مكتفية ذاتياً في إمدادات الغذاء الرئيسية، للمرة الأولى في التاريخ البريطاني باتت صناعة حيوية بالنسبة للصادرات والاستخدام [العمالة] تعتمد على المصادر الخارجية من أجل مدخل ضروري هو القطن الخام. في بداية الحروب النابوليونية كانت كتلة واردات القطن تأتي من المستعمرات البريطانية، أبرزها الإنديز الغربية، لكن في عام ١٨٠٠ جاء معظمها من بلد أجنبي، الولايات المتحدة. علاوة على ذلك، فقد اعتمد التخفيض في تكاليف الوحدة الذي عزز توسع صناعة القطن البريطانية اعتماداً حاسماً على المبيعات المتزايدة إلى الأسواق الأجنبية، بما فيها وخصوصاً أسواق أوروبة القارية وأسواق الولايات المتحدة. (فارني ١٩٧٩: ٨٣؛كاين وهوبكينز ١٩٨٠: ٤٧٢ـ ٤)

---

(١) الشارتية Chartism: حركة الطبقة العاملة الإنكليزية التي انطلقت في ١٨٣٦ في لندن ثم توسعت لتشمل كامل البلاد في الفترة بين عامي ١٨٣٨ و ١٨٤٨، وكانت تهدف إلى نيل الحقوق السياسية والنفوذ للطبقة العاملة. (المترجم).

باختصار، كان الفرع القائد "للثورة الصناعية" البريطانية في القرن الثامن عشر منذ البدء صناعة عالمية معتمدة على الاقتصادات الخارجية من أجل تنافسيتها وتوسعها المستمرين اللذين وفرهما تدبير المدخلات وتصريف المخرجات في الأسواق الأجنبية. على نحو أكثر أهمية، أن صناعة البضائع الرأسمالية، تحت تأثير إنفاقات الحرب، كانت قد فاقت في نموها ما يمكن للمتاجرة المحلية أن تتحمله في ظل الظروف الطبيعية؛ وعندما بدأت هذه الإنفاقات تستقر ثم تقلصت، استطاعت صناعة البضائع الرأسمالية أن تحتفظ بحجمها وتخصصها فقط بصيرورتها عالمية في المدى. وهكذا في الأعوام الختامية من الحروب النابوليونية وفي أثناء الهبوط في الأسعار والمخرجات الذي تلا نهاية العداوات، واجهت الطبقة الحاكمة لبريطانيا وضعاً كان فيه التوسع الصناعي للأعوام الثلاثين السابقة يهدد الأمن الداخلي والخارجي للدولة البريطانية ما لم يكن من الممكن إيجاد الطرق والوسائل لتمتين المدى العالمي لصناعة القطن ولتوسيع سوق صناعة البضائع الرأسمالية. مع ذلك، لو تم ايجاد هذه الطرق والوسائل، لأمكن عندئذ تحويل الصناعتين من مصدرين فعليين أو محتملين للاضطراب الاجتماعي والسياسي إلى محركين لمزيد من توسع الثروة والقوة البريطانيتين.

بداية، كان الاهتمام بالأمن الداخلي والخارجي طاغياً في إدراك الطبقة الحاكمة لمصالحها، وكان هذا الهم هو الذي أطلق الحركة نحو تحرير التجارة. لهذا، فإن الهدف الأولي لإلغاء احتكار تجارة شركة الهند الشرقية في الهند في ١٨١٣هو توسيع العمالة والحفاظ على "هدوء السكان الصانعين" بعد ظهور اللودية[١] (فارني ١٩٧٩: ٩٧). على كل، فقد كانت القضايا الداخلية متشابكة

---

(١) اللودية Luddism: نسبة إلى اللوديين: جماعات من العمال الذين كانوا يخربون الآلات بشكل متعمد في المراكز الصناعية في شرق ميدلاندز ولانكشاير ويوركشاير في الفترة (١٨١١ ـ ١٦) اعتقاداً منهم بأنها سبب البطالة. [المترجم].

بشكل لا فكاك منه مع قضايا الأمن الخارجي. ففي ١٨٠٦ـ ٧ عندما أغلق مرسوما برلين وميلانو الكثير من أوروبة أمام الصادرات البريطانية، أمكن تعويض الخسارة باختراق أكثر تخطيطاً للأسواق الأمريكية اللاتينية. لكن عندما اندلعت الحرب في عام ١٨١٢ مع الولايات المتحدة ـ مصدر بريطانيا الرئيسي للقطن الخام بالإضافة إلى كونها مخرجاً كبيراً لتصريف مصنوعات القطن البريطانية ـ كُشفت بشكل صارخ الأسس الدولية المتقلقلة للتوسع الصناعي البريطاني. إن إلغاء الاحتكار الهندي لشركة الهند الشرقية، إضافة إلى الفصل الكلي للحسابات الإقليمية والتجارية للشركة، الذي مهد الطريق لأجل إدارة إمبراطورية بالكامل، يجب النظر إليه بوصفه محاولة لحل مشكلات الأمن الداخلي والخارجي بآن معاً.

بعد تحرير تجارة الهند بوقت قصير، قللت نهاية الحروب مع الولايات المتحدة ومع فرنسا من إلحاح مشكلات الأمن الخارجي. ومع ذلك، لم تظل مشكلات الأمن الداخلي باقية فحسب، بل تفاقمت بفعل الهبوط بعد الحرب في الإنتاج والعمالة. لجعل الأمور أسوأ، فإن تصدير المصنوعات البريطانية نصف المكتملة semi finished، كخيوط الغزل، مجتمعاً مع الثغرات المتوسعة في جدار المحظورات التي أقامتها الحكومة البريطانية لمنع تدفق التقنيين والآلات، قد ساعد جهود استبدال الاستيراد لدى الحكومات و[شركات] الأعمال الأوروبية والأميركية وأدى إلى خسائر واسعة للأسواق الأجنبية لأجل صناعات حياكة وإكمال القطن البريطانية. (جيريمي ١٩٧٧؛ ديفيز ١٩٧٩: ٢٤ ـ ٥؛ كروزت ١٩٨٢: ٦٦)

في هذه الظروف أصبحت السيطرة السياسية على الفضاءات الاقتصادية الكبيرة والآسرة وغير المحمية هي المصدر الرئيسي للاقتصادات الخارجية لأجل الأعمال التجارية البريطانية. إن شبه القارة الهندية، بصناعة منسوجاتها الضخمة وزراعتها المتجرنة، كانت حتى ذلك الوقت هي الأهم بين هذه الفضاءات

الاقتصادية الآسرة وغير المحمية. إن الهند، بوصفها مخرج تصريف عديم الأهمية لأجل البضائع القطنية البريطانية حتى عام ١٨١٣، أصبحت في عام ١٨٤٣ السوق الكبرى الوحيدة لمثل هذه البضائع، التي ساهمت حتى بـ ٢٣ بالمئة من صادراتها في ١٨٥٠ وبـ ٣١ بالمئة بعدئذ بعشر سنوات (تشابمان ١٩٧٢: ٥٢)

يعود انتشار الصناعة الآلية من الغزل إلى الحياكة في التاريخ إلى هذه الفترة من الاعتماد المتزايد لصناعة القطن البريطانية على السوق الهندية. ففي عام ١٨١٣، ظلت هذه الصناعة تستخدم أقل من ٣٠٠٠ نساج نول آلي وأكثر من ٢٠٠٠٠٠ نساج نول يدوي. لكن في نحو ١٨٦٠، كان ثمة أكثر من ٤٠٠٠٠٠ نول آلي قيد التشغيل، وأصبح نساجو النول اليدوي نوعاً منقرضاً. (وود ١٩١٠: ٥٩٣ ـ ٩؛ كروزت ١٩٨٢: ١٩٩)

من الصعب تخيل كيف أمكن أن تحدث هذه القفزة الكبيرة نحو الأمام في مكننة صناعة النسيج البريطانية في زمن الطلب المحلي والأجنبي الراكد على خرجها إلا من خلال غزو السوق الهندية والتدمير اللاحق لصناعة النسيج الهندية. كما كان النظير للخلق الأولي لصناعة القماش الصوفي الإنكليزية في النصف الثاني من القرن الرابع عشر هو التدمير القسري لصناعة القماش الفلمنكية وإزالة التصنيع التلقائية لفلورنسا، كذلك كان النظير للازدهار النهائي للمكننة في صناعة القطن البريطانية في أوائل ومنتصف القرن التاسع عشر هو التدمير الموازي لصناعة النسيج الهندية. في المثالين، كان التوسع الصناعي في بريطانيا يعكس استزراعاً مكانياً كبيراً للمشروع التجاري. كان الاختلاف الرئيسي هو الصعيد والسرعة وتعقيد الوسائل الأكبر بشكل غير متناسب المتضمنة في الاستزراع الأخير.

كما أكد بولانيي (١٩٥٧: ١٥٩ ـ ٦٠)، فإن مصطلح "استغلال" يصف لكن بصعوبة وضعاً أصبح قاتماً بالفعل [من أجل المنتجين] فقط بعد إلغاء الاحتكار الشديد لشركة الهند الشرقية وإدخال التجارة الحرة في الهند. فقد كان

احتكار الشركة أداة لاستغلال صناعة النسيج الهندية، وكان هذا الاستغلال بدوره قد استنزف حيوية الصناعة وبذلك حضَّر لتدميرها اللاحق عن طريق منتجات لانكشاير الرخيصة. لكن في ظل احتكار الشركة "كان الوضع قد أبقي تحت السيطرة بمساعدة التنظيم القديم للريف... بينما في ظل التجارة الحرة والتبادل المتكافئ هلك الهنود بالملايين". لقد فعلت لانكشاير شيئاً مختلفاً تماماً وأسوأ من استغلال الجماهير الهندية: لقد حرمتهم من تدفقات النقد الضرورية لإعادة إنتاجهم. "لقد تحقق ذلك عن طريق قوى التنافس الإقتصادي، أي البيع الدائم بسعر أقل من سعر التشادورالمحاك يدوياً بسلع القطعة المصنوعة آلياً، وهو صحيح بلا ريب؛ لكنه يثبت عكس الاستغلال الاقتصادي، بما أن الإغراق ينطوي على عكس القيمة الزائدة surcharge".

إن تدمير أسس استغلال شركة الهند الشرقية لليد العاملة والمقاولاتية والموارد الطبيعية الجنوب آسيوية لم يكن مع ذلك سوى تمهيد لاستغلالها على أسس جديدة ومكبرة. كما لاحظ ماركس في عام ١٨٥٣، "كلما أصبحت المصلحة الصناعية [البريطانية] معتمدة على السوق الهندية، شعرت أكثر بضرورة خلق قدرات إنتاجية جديدة في الهند بعد أن خربت صناعتها المحلية". لقد حولت السككُ الحديديةُ والبواخرُ وافتتاحُ قناة السويس في ١٨٦٩ الهندَ إلى مصدر كبير للمواد الغذائية والمواد الخام الرخيصة لأجل أوروبة ـ الشاي، القمح، البذور الزيتية، القطن، القنب [الجوت] ـ كما حولتها إلى نافذة تصريف مربحة كبرى محمية بالعمل الإداري من أجل منتجات صناعة البضائع الرأسمالية البريطانية ومن أجل المشروع التجاري البريطاني. الأنكى من ذلك، في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أصبح الفائض الكبير في ميزان المدفوعات الهندي هو المحور لإعادة إنتاج السيرورات العالمية للتراكم الرأسمالي لبريطانيا ولسيادة المدينة [لندن] على المالية العالمية (سول ١٩٦٠: ٦٢، ١٨٨ ـ ٩٤؛ بارات براون ١٩٧٤: ١٣٣ ـ ٦؛

توملينسون ١٩٧٥: ٣٤٠؛ بايروك ١٩٧٦: ٨٣؛ كروزت ١٩٨٢: ٣٧٠؛ دي سيكو ١٩٨٤: ٢٩_٣٨)

كان الحاسم بالقدر نفسه هو محور آخر لإعادة الإنتاج المكبرة للثروة والقوة البريطانيتين: فائض اليد العاملة العسكرية الهندية التي باتت منظمة في الجيش الهندي البريطاني:

((لم يكن جيشاً مخصصاً بالدرجة الأولى من أجل الواجبات الدفاعية والبوليسية الداخلية في الهند. بالأحرى، كان جيش الإمبريالية البريطانية، الرسمي وغير الرسمي، الذي عمل على النطاق العالمي، فاتحاً الأسواق لمنتجات الثورة الصناعية، مخضعاً قوى العمل لهيمنة رأس المال وجالباً للحضارات "المعتمة" القيم المستنيرة للمسيحية والعقلانية. كان الجيش الهندي هو القبضة الحديدية في القفاز المخملي للنزعة التوسعية الفكتورية... علاوة على ذلك، لأن الإمبراطورية البريطانية كانت القوة الفاعلة الأساسية التي من خلالها كان النظام العالمي يقوم بوظائفه في هذا العصر، فقد كان الجيش الهندي بالمعنى الحقيقي هو القوة القهرية وراء تدويل الرأسمالية الصناعية.)) (ووشبروك ١٩٩٠: ٤٨١).

في ضوء هذه المركزية للفوائض الهندية من النقد واليد العاملة في تشكيل وتوسع النظام البريطاني للحكم والتراكم على صعيد عالمي، من المدهش أنه، على حد تعبير هوبسباوم (١٩٦٨: ١٢٣) "لم يكن حتى المشتغلون بالتجارة الحرة يرغبون في رؤية منجم الذهب هذا يفلت من السيطرة البريطانية، وأن جزءاً كبيراً من البوليس الأجنبي أو العسكري أو البحري البريطاني كان مصمماً أساساً للحفاظ على السيطرة الآمنة عليه". إلى هذا يجب أن نضيف أنه لو لا السيطرة السياسية على منجم الذهب هذا لكان تحول الطبقات الحاكمة لبريطانيا إلى عقيدة التجارة الحرة الريكاردية "مسرفاً تماماً" بالفعل. لكن السيطرة السياسية على الهند جعلت هذا التحول نهج عمل ملموساً تماماً في السعي إلى تحقيق القوة والربح لسببين مرتبطين ارتباطاً وثيقاً. الأول، أن التأثيرات التمزيقية للأسواق ذاتية

الضبط يمكن التخلص منها بإنزالها على الهند لكي يجري تعديلها في بريطانيا. والثاني، أن التمزقات في الهند حررت فوائض هائلة من الموارد البشرية والطبيعية والنقدية التي منحت بريطانيا حرية اختيار استثنائية في التدبير العالمي لوسائل المعيشة والتراكم والحماية.

كان التدفق الحر قدر الإمكان للإمدادات من كافة أنحاء العالم إلى السوق الداخلية البريطانية ضرورياً لتخفيض التكاليف الداخلية للإنتاج، في حين يتم إمداد الزبائن الأجانب بالوسائل اللازمة لشراء المنتجات البريطانية. إن توكيد المصالح الصناعية المحلية والخوف من الشارتية لعبا دوراً حرجاً في دفع الفئات الحاكمة لبريطانيا نحو تبني التجارة الحرة أحادية الجانب بأسرع وأبعد مما كانت ستفعل خلافاً لذلك. (كاين وهوبكنز ١٩٨٥: ٥١٦). لكن التدفق الحر للإمدادات من كافة أنحاء العالم إلى السوق الداخلية البريطانية كان ضرورياً ليس فقط لإشباع المصالح الصناعية وإخضاع الطبقات؛ بل كان ضرورياً أيضاً للممارسة الفعلية من قبل الفئات الحاكمة لبريطانيا لحرية اختيارها الاستثنائية في سوق عالمية مدمجة بشكل متزايد.

هكذا كانت مزايا التجارة الحرة أحادية الجانب بالنسبة إلى بريطانيا الإمبراطورية، بحيث إن الحركة المضادة الحمائية لم تمتلك الفرصة أبداً لتصبح مهيمنة بين طبقاتها الحاكمة أو حتى التابعة. لقد كانت بريطانيا وبقيت إلى النهاية المُرة هي المركز السطحي لحركة التجارة الحرة. لنلخص عبارة هوبسباوم (١٩٦٨: ٢٠٧) فإن بريطانيا لم تتخلَّ فعلاً عن منظومة التجارة الحرة التي أوجدتها؛ بالأحرى، كان العالم هو الذي تخلى عن بريطانيا.

لقد بدأ العالم يتخلى عن منظومة التجارة الحرة لبريطانيا تقريباً حالما تم إنشاء هذه المنظومة:

((الازدياد في إيقاع وحجم التجارة الدولية بالإضافة إلى التعبئة الشاملة للبلاد، المتضمنة في النقل بالجملة للقمح والمواد الخام الزراعية من جزء من

الكوكب إلى جزء آخر، بتكلفة كسرية ... قد شوَش حيوات عشرات الملايين في أوروبة الريفية ... إن الأزمة الزراعية والكساد العظيم لـ ١٨٧٣ ـ ٩٦ قد هزا الثقة بالتعافي الذاتي الاقتصادي . من الآن فصاعداً يمكن إدخال الأساس النموذجي لاقتصاد السوق بشكل اعتيادي فقط إذا ترافقت بإجراءات حمائية، والأكثر من ذلك لأنه منذ أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر وأوائل الثمانينيات منه كانت الأمم تشكل نفسها في وحدات منظمة كانت عرضة للمعاناة بشكل مؤلم من التخلعات المتضمنة في التكيف المفاجئ مع احتياجات التجارة الأجنبية أو التبادلات الأجنبية.))(بولانيي ١٩٥٧: ٢١٣ ـ ١٤)

كان المركز السطحي للحركة المضادة الحمائية هو ألمانيا الإمبراطورية المخلوقة حديثاً. عندما ضرب انهيار١٨٧٣ ـ ٧٩ ألمانيا، آمن المستشار بيسمارك بنفس القوة التي آمن بها معاصروه بالقدرات الضبطية الذاتية لإواليات السوق. بداية، وجد العزاء في المدى العالمي للكساد وانتظر بصبر وصول الانهيار إلى الحضيض. مع ذلك، عندما حدث ذلك في عام ١٨٧٦ ـ ٧٧، تحقق من أن حكم السوق حول قابلية الدولة الألمانية والمجتمع الألماني للحياة كان أقسى من أن يؤخذ به وأن الانهيار، علاوة على ذلك، كان قد خلق فرصاً فريدة من أجل مواصلة مساعيه لصنع الدولة بوسائل أخرى.

إن انتشار البطالة، واضطراب اليد العاملة، والتحريض الاشتراكي؛ استمرار الانهيارات الصناعية والتجارية؛ هبوط قيمة الأرض، وقبل كل شيء، الأزمة النقدية المكبلة للرايخ ـ تضافرت كلها لتحث بيسمارك على التدخل لحماية المجتمع الألماني لئلا تدمر خرابات السوق ذاتية الضبط الصرح الإمبراطوري الذي كان قد بناه للتو. وفي الوقت نفسه، فإن التلاقي المتنامي للمصالح الزراعية والصناعية في الضغط من أجل الحماية الحكومية من المنافسة الأجنبية قد جعل من السهل عليه أن يتحول فجأة من التجارة الحرة وعدم التدخل laissez faire إلى موقف حمائي وتدخلي إلى درجة عالية. فمن خلال هذا التحول لم يكن يستسلم

للضغوط الاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل كان يُمتّن ويعزز سلطات الرايخ الألماني أيضاً. (روزنبرغ ١٩٣٤: ٦٧ ـ ٨).

لم يحب بيسمارك منظومة وضعت السلطة المركزية تحت رحمة الدول الفيديرالية:

((في عام ١٨٧٢ أخبر الرايخستاغ: "إمبراطورية معتمدة على مساهمات الدول المنفردة تفتقر إلى روابط المؤسسة المالية القوية والمألوفة." وفي عام ١٨٧٩ أعلن أنه من المخزي أن يكون على السلطة المركزية أن تتسول من دولة فديرالية إلى أخرى لتأمين عائدات ضرورية لاحتياجاتها)). (هندرسون ١٩٧٥: ٢١٨ ـ ١٩) .

تماشياً مع هذه العواطف، لم يخضع التدخل الحكومي في حماية المجتمع الألماني للمصالح التخصيصية. بل العكس، فقد استعمل لتقوية السلطة الحكومية وسيادة الرايخ:

((كانت السلطة السياسية الممنوحة إلى السلطة التنفيذية للرايخ بصدد أن تستعمل للمساعدة في التغلب على الانكماش والركود قصيري الأجل، لكن في مقابل خدماتها ستقوم الدولة بالغزوات السياسية المتحملة... كانت المخططات الضخمة تحاك أمام عيني بيسمارك؛ إقامة... استقلال مالي منيع للرايخ وآلته العسكرية، خارج بعيداً عن متناول السيطرة البرلمانية، بالتلاعب بطلب المنتجين على حماية التعرفة وبإصلاح جباية الضرائب لتخفيض التكاليف الفوقية. أو الاستغلال السياسي لسوء التكيفات الاقتصادية والمالية لتأمين توازن جديد للقوة بين الرايخ والولايات... ولإكمال التوحيد القومي بتمتينه بروابط اقتصادية لا يمكن كسرها.)) (روزنبرغ ١٩٤٣: ٦٨) .

هكذا أقيمت علاقة "تبادل سياسي" عضوية بين الحكومة الألمانية وشركات أعمال منتقاة. وفي حين فعلت الحكومة الألمانية كل ما كان ضمن سلطاتها لمساعدة توسع هذه الشركات التجارية، فقد فعلت هذه الأخيرة كل ما

تستطيع لمساعدة الحكومة الألمانية في تمتين وحدة الاقتصاد المحلي الألماني وفي تجهيز الدولة الألمانية بجهاز صناعي عسكري قوي. كان الشركاء الرئيسيون للحكومة الألمانية في علاقة التبادل السياسي هذه هي الشركات الصناعية المشاركة بشكل حاسم في "تصنيع الحرب" المتواصل، وفوق هذه كلها، ستة مصارف كبيرة.

نشأت هذه المصارف الكبيرة Grossbanken عن البنية الشخصية والبين عائلية للصيرفة الألمانية، التي كانت لا تزال سائدة في خمسينيات القرن التاسع عشر (١٨٥٠)، بشكل أساسي من خلال تحفيز وتمويل شركات السكك الحديدية والشركات الصناعية الداخلة في إنشاء السكك الحديدية. (تيلي ١٩٦٧: ١٧٤ ـ ٥؛ ١٧٩ ـ ١٨٠). وقد ازدادت سيطرتها في المالية الألمانية في أثناء الانهيار في سبعينيات القرن التاسع عشر (١٨٧٠). وفي الثمانينيات منه (١٨٨٠)، عندما تم تحرير نسبة كبيرة من مواردها المقاولاتية والمالية عن طريق تأميم السكك الحديدية، انتقلت بسرعة إلى تولي وإدماج وإعادة تنظيم الاقتصاد الألماني بالتواطؤ مع عدد صغير من الشركات الصناعية القوية. "المؤسسات والكارتلات الكبيرة العاملة بارتباط وثيق مع المصارف الكبيرة ـ كانت هاتان الدعامتين التؤامين للاقتصاد الألماني في الربع الأخير من القرن التاسع عشر.)) (هندرسون ١٩٧٥: ١٧٨)

عشية الكساد العظيم في حين كانت رأسمالية العائلة لا تزال المعيار في ألمانيا كما كانت في بريطانيا، فقد حلت محلها في منعطف القرن بنية مشتركة corporate عالية التمركز. على مدى العقدين التاليين ازدادت المركزة أكثر، في الأغلب من خلال الاندماج الأفقي. إلى حد أن المشاريع التجارية صغيرة الحجم ومتوسطة الحجم قد نجت، كما نجا كثيرون، فقد استمرت حية كأعضاء تابعة لاقتصاد طلب خاص تتحكم به جماعة مترابطة بإحكام من رجال المال ورجال الصناعة الفاعلين من خلال بيروقراطيات ممتدة ومعقدة بشكل متزايد. لقد كان الاقتصاد

الداخلي الألماني، لنعيد صياغة قول إنغلز (١٩٥٨)، قد بدأ في الواقع يبدو مثل "مصنع كبير واحد".

لقد فسر هيلفردينغ (١٩٨١)، وأجيال من المفكرين الماركسيين بعده نزولاً إلى منظري اليوم للرأسمالية "المنظمة" و"المختلة النظام"، هذا التطور بوصفه العلامة الأوضح على أن توقع ماركس لمركزة متزايدة دوماً لرأس المال كان يتحقق واستمروا في تصوره بوصفه يشكل علامة على بداية مرحلة جديدة من الرأسمالية تتميز بالإطاحة المضطردة لـ "فوضى" ضبط السوق عن طريق التخطيط الرأسمالي المركز (أورباخ، ديساي وشمسافاري ١٩٨٨). برعايتها تشكيل الكارتلات التي تضم فروعاً بأكملها من الصناعة، سهلت المصارف الكبيرة العمل السلس والفعال للمشاريع التي باتت تتحكم بها. وعندما ازدادت ربحية هذه المشاريع بالنسبة إلى المشاريع التي ظلت خاضعة لتقلبات السوق، اكتسبت المصارف وسائل جديدة لتوسع بها مزيداً من سيطرتها على المنظومة الصناعية، وهكذا دواليك إلى أن بات كارتل عام يتحكم بالاقتصاد القومي بأكمله:

((إن الإنتاج الرأسمالي باكمله سيكون عندئذ مضبوطاً بشكل واع من قبل جسم واحد سيقرر حجم الإنتاج في فروع الصناعة كلها. سيصبح تحديد الأسعار مسألة اسمية خالصة، تشمل فقط توزيع المنتج الإجمالي بين أقطاب الكارتل من جهة وكل أفراد المجتمع من الجهة الأخرى. وعندئذ سيكف السعر عن أن يكون محصلة العلاقات الفعلية التي دخل فيها الناس، وسيصبح مجرد أداة محاسبة توزع بها الأشياء بين الناس ...هكذا يُقتلع رأس المال المالي في شكله الأكمل من التربة التي غذت بداياته ... إن دورة المال التي لا تتوقف قد حققت الغرض منها في المجتمع المضبوط.)) (هيلفردينغ ١٩٨١: ٢٣٤)

في أوائل القرن العشرين كانت هذه السيرورة قد مضت بعيداً بما يكفي لتمكين الأعمال [التجارية] الألمانية من السعي إلى تحقيق الفعالية التقنية بتصميم

غير مسبوق ومن نواح كثيرة لا نظير له. هنا كان يكمن الجذر الرئيسي لـ"العقلانية التكنولوجية" للأعمال [التجارية] الألمانية، التي قارناها، باتباع دافيد ليندز، بالعقلانية المالية " للأعمال البريطانية. بما أن هذه العقلانية التكنولوجية للأعمال الألمانية كانت مرتبطة بمعدلات للنمو الصناعي وبتطبيق أكثر منهجية للعلم على الصناعة أعلى بكثير من العقلانية المالية للأعمال البريطانية ـ وهما سمتان جعلتا الصناعة الألمانية "أعجوبة الدنيا" ـ كانت خطوة قصيرة لأجل الماركسيين ليظنوا أن النظام الألماني المخطط بشكل أكثر وعياً ومركزية لمشروع الأعمال التجارية قد أطاح النظام البريطاني بوصفه النموذج الإرشادي paradigm للرأسمالية المتقدمة.

في الواقع، كان النظام الألماني يطيح النظام البريطاني في الأداء الاقتصادي فقط. بقدر ما يتعلق الأمر بتوليد القيمة المضافة والاستيلاء عليها، فقد كان النظام الألماني بشق النفس يقلص الفجوة الكبيرة التي كانت تفصل ألمانيا وبريطانيا في بداية الكساد العظيم. كما يلاحظ لاندز **(١٩٦٩: ٣٢٩):**

((كان الاختلاف في المعدلات الإجمالية للنمو بين [ألمانيا وإنكلترا] أصغر بشكل ملحوظ مما سيدفع التفاوتُ في معدلات النمو الصناعي المرءَ إلى التوقع. فحيث ازداد الناتج البريطاني من السلع المصنعة ... أكثر قليلاً من ضعفين من عام ١٨٧٠ إلى عام ١٩١٣، في مقابل زيادة ألمانية تساوي ستة أضعاف تقريباً، فقد كانت النسبة بين المداخيل الصاعدة للبلدين، سواء حسبت في المجموع الإجمالي أم لكل فرد per capita، من مرتبة ٠.٧ أو ٠.٨ إلى ١.**))**

بعبارة أخرى، كان على مجتمع الأعمال الألماني أن يوسع الناتج الصناعي أسرع بثلاث مرات تقريباً من الناتج البريطاني لكي يحقق كسباً صغيراً نسبياً في القيمة المضافة. اقتصادياً، يبدو هذا الأداء مثل فشل صغير أكثر مما هو ذلك النجاح العظيم الذي لا يزال كثيرون يعتقدون أنه كان.

يمكن الاعتراض بأن القيمة المضافة لا توفر أساساً كافياً لتقدير إنجازات المنظومة الألمانية لمشروع الأعمال التجارية، لأن الهدف الرئيسي لتلك المنظومة كان اجتماعياً وسياسياً. كما رأينا، فإن هذا صحيح بلا ريب. لكن على أسس سياسية واجتماعية تحديداً كان الأداء الألماني بالنسبة إلى البريطاني هو الأكثر كارثية. فكلما أصبح الرايخ أكثر قوة، دخل أكثر في مسار تصادم مع قوة ومصالح بريطانيا الإمبراطورية (انظر الفصل الأول). وعندما تصادمت القوتان العظميان بالفعل في الحرب العالمية الأولى، تحولت كل المكاسب المتعلقة بالنمو التي جنتها ألمانيا الإمبراطورية على مدى نصف القرن السابق فجأة إلى خسارة هائلة. لم تنجُ ألمانيا الإمبراطورية من الهزيمة في الحرب، وقلص فرض نزع التسلح وتعويضات الحرب الثقيلة الجمهورية الخليفة إلى منزلة "شبه دولة" تابعة في مواجهة ليس بريطانيا فحسب بل فرنسا أيضاً. علاوة على ذلك، فإن الاضطراب الاجتماعي غير المسبوق الذي نجم عن الانهيار السياسي والاقتصادي لمجهود التصنيع قد رمى الطبقات الحاكمة الألمانية ومجتمع الأعمال الألماني في الفوضى الكاملة، دافعاً إياها نحو مغامرات حتى أكثر كارثية في العقدين التاليين.

بعيداً عن إطاحة رأسمالية السوق البريطانية، فإن الرأسمالية المشتركة الألمانية كانت فشلاً اقتصادياً صغيراً وفشلاً سياسياً واجتماعياً كبيراً. ومع ذلك، فقد كان لتطويرها تأثير التعجيل بالأزمة الختامية لنظام التراكم البريطاني، بادئاً بذلك الانتقال إلى النظام الأمريكي. لم تكن الرأسمالية المشتركة الألمانية سوى النقيضة antithesis لإمبريالية التجارة الحرة البريطانية. فكانت الجميعة synthesis التي تجاوزت كليهما في النهاية نوعاً من الرأسمالية المشتركة التي كانت مختلفة عن نظام التراكم الألماني بقدر ما كانت مختلفة عن النظام البريطاني.

دورة التراكم المنظومية الرابعة (الأمريكية)

شكَّل العصر الجميل belle époque للعهد الإدواردي علامة على نقطة الذروة لإمبريالية التجارة الحرة لبريطانيا. كانت ثروة وقوة الطبقات المالكة،

ليس فقط لبريطانيا بل لمجمل العالم الغربي، قد أحرزتا ارتفاعات غير مسبوقة. ومع ذلك، لم تحل الأزمة المنظومية لنظام التراكم البريطاني، التي ستؤدي في خلال جيل إلى انهيار صرح حضارة القرن التاسع عشر برمته.

بقيت المشكلة الأساسية الأخطر التي واجهها النظام البريطاني هي شدة التنافس بين الرأسمالي. كما لاحظنا سابقاً، فإن الارتفاع في أسعار منتصف تسعينيات القرن التاسع عشر (١٨٩٠) قد داوى مرض البرجوازية الأوروبية بإعكاس الاعتصار على أرباح ربع القرن السابق. مع ذلك، مع مرور الزمن، أثبت الدواء أنه أسوأ من المرض. لأن الارتفاع كان قائماً بالدرجة الأولى على مزيد من التصعيد في سباق التسلح بين قوى أوروبة العظمى. وهذا بحد ذاته عكس ليس إطاحة التنافس بين الرأسمالي الشديد للكساد العظيم لـ١٨٧٣ ـ ٩٦ بل تغيراً في بؤرته الأساسية من دائرة العلاقات بين الشركات التجارية إلى دائرة العلاقة بين الدول.

بداية، لنعد صياغة ماكس ڤيبر مرة أخرى، فإن السيطرة على معروض رأس المال المتنقل قد منحت الطبقات الرأسمالية لأوروبة عموماً ولبريطانيا العظمى خصوصاً القدرة على أن تملي على الدول المنافسة الشروطَ التي في ظلها ستساعدها في صراع القوى. لقد كان هذا أكثر من أي شيء آخر هو الذي مكَّن البرجوازية الأوروبية ليس فقط من التعافي من الكساد العظيم، بل من التمتع لحوالي عشرين عاماً بلحظة إشراق عظيم أيضاً. مع ذلك، كان صراع القوة بين الدول ينحو إلى رفع تكاليف الحماية زيادة على منافعها من أجل كل دولة أوروبية على حدة ومجتمعة، بما فيها بريطانيا، وفي الوقت نفسه إلى تقويض قدرات البرجوازية في معظم البلدان على استخراج أعباء الصراع. عندما وصل الصراع إلى ذروته في الحرب العالمية الأولى، كان الحكم على نظام التراكم البريطاني مبرماً:

((كانت سقالة التسويات متعددة الأطراف، التي ربطت معاً بنية التجارة الدولية، تقوم على قاعدتين رئيسيتين. كانت الأولى هي قاعدة عجز ميزان

مدفوعات الهند إلى بريطانيا والفوائض مع بلدان أخرى التي تم بها تمويل هذا العجز، والثانية هي موازين التجارة بين بريطانيا وأوروبة وشمال أمريكا. إن إطار التسويات المبني تدريجياً على هذا النحو قد تم تخريبه بشكل عنيف بفعل الحرب العالمية الأولى، وأكملت الحرب العالمية الثانية تدميره.)) (ميلوارد ١٩٧٠: ٤٥)

في نصف القرن السابق، كانت إمبراطورية بريطانيا ماوراء البحار في الحرب العالمية الأولى، والهند على وجه الخصوص، قد أصبحت أكثر ضرورية من ذي قبل للتوسع الذاتي لرأس المال البريطاني على الصعيد العالمي. كما أشار مارسيلو دي سيكو (١٩٨٤: ٣٧ ـ ٨) Marcellode Cecco، "نجحت" بريطانيا، بتعزيز قدرة إمبراطوريتها على كسب القطع الأجنبي من خلال تصدير السلع الأولية، في أن توجد دون أن يتعين عليها أن تعيد هيكلة صناعت[ها] وكانت قادرة على الاستثمار في البلدان التي أعطى فيها [رأس المال] أعلى عائد. (انظر أيضاً سول ١٩٦٠: ٦٢ ـ ٦٣، ٨٨). لقد صدف أن تكون الولايات المتحدة هي البلد الذي تلقى الحصة الأكبر من هذه الاستثمارات والذي أمد المستثمرين البريطانيين بأكبر الحقوق المستحقة على الأصول الأجنبية والمداخيل الآجلة. لهذا، بين ١٨٥٠ و ١٩١٤، وصل الاستثمار الأجنبي والإقراض طويل الأجل إلى الولايات المتحدة إلى إجمالي قدره ٣ بلايين دولار. لكن في أثناء الفترة نفسها سددت الولايات المتحدة مدفوعات صافية من الفائدة وعائدات الأسهم، في معظمها إلى بريطانيا، تصل إلى ٥.٣ بليون دولار. فكانت النتيجة زيادة في الدين الخارجي الأمريكي من ٢٠٠ مليون دولار في عام ١٨٤٣ إلى ٣٧٠٠ مليون دولار في عام ١٩١٤. .(ناب ١٩٥٧: ٤٣٣) .

كانت المستحقات البريطانية على الأصول والمداخيل الأميركية الأعظم أهمية في اقتصاد الحكم البريطاني، لأن الولايات المتحدة استطاعت أن تزود بريطانيا على نحو عاجل وفعال بكل الإمدادات التي ستحتاجها هذه الأخيرة للدفاع عن إمبراطوريتها الإقليمية المترامية في الحرب العالمية. هكذا، في عام

١٩٠٥ أفادت المفوضية الملكية حول الإمداد بالمواد الغذائية والمواد الخام في زمن الحرب أنه، بوجود المال الكافي والسفن، ستكون الإمدادات في حالة الحرب مضمونة وسيكون نقص المال هو الأقل احتمالاً لأن يحدث. بمزاج مماثل، عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى خمّن مستشار خزينة الدولة Exchequer أن عائدات الاستثمارات الأجنبية البريطانية ستكون كافية لتسديد [نفقات] خمس سنوات من الحرب. لقد بدا أن انتقالات العملة الضخمة إلى لندن وزيادة قدرها نحو ٣٠٠ بالمئة في احتياطات ذهب بنك إنكلترا بين شهري آب\ أغسطس وتشرين الثاني\ نوفمبر من عام ١٩١٤ تؤيدان هذه التوقعات المتفائلة. (ميلوارد ١٩٧٠: ٤٤ـ٦)

مع ذلك، في عام ١٩١٥ كان الطلب على الأسلحة والآلات والمواد الخام قد تجاوز إلى حد بعيد ما خططت له المفوضية الملكية لعام ١٩٠٥. إن كثيراً من الآلات المطلوبة لم يكن من الممكن تأمينه إلا من قبل الولايات المتحدة، وبدأ شراؤها بتآكل المستحقات البريطانية على المداخيل المنتَجة في الولايات المتحدة ومراكمة المستحقات الأميركية على المداخيل والأصول البريطانية. لقد جرى تسييل الأصول البريطانية في الولايات المتحدة في بورصة نيويورك بأسعار مخفضة بشدة في الأعوام الأولى من الحرب. وفي الوقت الذي دخلت فيه الولايات المتحدة الحرب ورفعت القيود على الإقراض إلى بريطانيا:

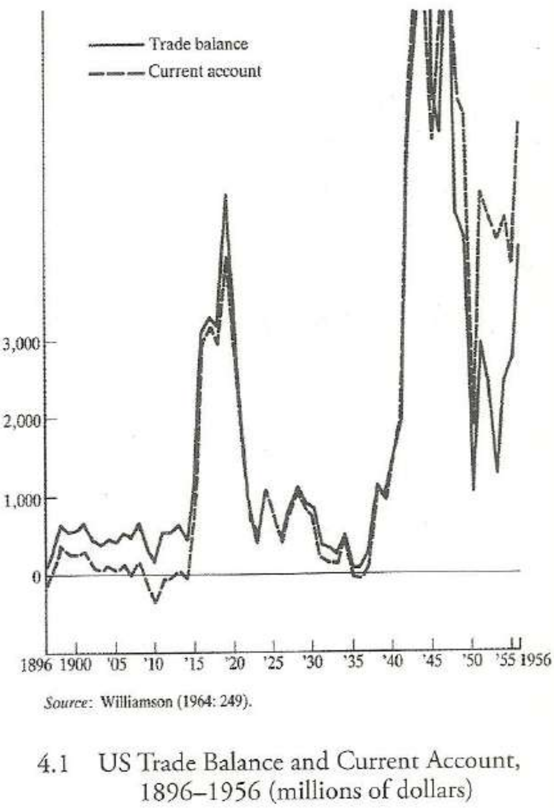
((كانت الحكومة البريطانية في نهاية الشوط، مع دخول الالتزامات في الولايات المتحدة إلى مئات الملايين من الجنيهات. فهي لم تكن تمتلك أي وسيلة لتلبيتها. بين ذاك التاريخ والهدنة اقترضت من الحكومة الأميركية لتدفع ثمن "الاحتياجات المطلقة للحياة والحرب لا تقل كثيراً عن ١٠٠٠ مليون جنيه.)) (ر. هـ. براند، كما هو مقتبس لدى ميلوارد ١٩٧٠: ٤٦)

لذلك، في نهاية الحرب استعادت الولايات المتحدة بأثمان صفقة بعض الاستثمارات الضخمة التي راكمت البنية التحتية لاقتصادها الداخلي في القرن

التاسع عشر، وبالإضافة إلى ذلك، كانت قد راكمت ائتمانات حرب هائلة. علاوة على ذلك، في الأعوام الأولى من الحرب كانت بريطانيا قد أقرضت بشدة إلى أفقر حلفائها، أبرزهم روسيا، في حين كانت الولايات المتحدة التي لاتزال حيادية طليقة اليد في تسريع إزاحتها لبريطانيا كمستثمر أجنبي رئيسي ووسيط مالي في أمريكا اللاتينية وأجزاء من آسية. في نهاية الحرب أصبحت هذه السيرورة غير قابلة للإعكاس. كان معظم ائتمانات الحرب الأميركية الصافية البالغة ٩ بلايين دولار تدين بها بريطانيا وفرنسا القادرتان نسبياً على إيفاء الديون؛ لكن أكثر من ٧٥ بالمئة من ائتمانات الحرب الصافية لبريطانيا البالغة ٣.٣ بليون دولار كانت تدين بها روسيا المفلسة (والثورية) وكان يتعين شطبها إلى حد كبير. (فيشلو ١٩٨٦: ٧١؛ ايشنغرين وبورتز ١٩٨٦؛ فريدن ١٩٨٧: ٢٧ ـ ٨)

كان مدى هذا الإعكاس الأول في الحظوظ المالية للولايات المتحدة وبريطانيا كبيراً لكن ينبغي عدم المبالغة فيه. لقد كانت احتياطيات الذهب في لندن أعلى في عشرينيات القرن العشرين مما كانت قبل الحرب وكانت تبدو أنها تبرر عودة السترليني إلى معيار الذهب عام ١٩٢٦ في تكافؤه قبل الحرب. وكانت المستحقات البريطانية على المداخيل الأجنبية، مع أنها مخفضة، لا تزال كبيرة؛ لقد أمكن الاعتماد على دفعات تعويضات الحرب الألمانية لتسدد جزءاً على الأقل من تكاليف خدمة ديون الحرب تجاه الولايات المتحدة؛ وقبل كل شيء، كانت إمبراطورية بريطانيا الاستعمارية وشبه الاستعمارية قد توسعت أكثر، وشكلت شبكة أمان يمكن أن تسقط عليها بريطانيا في حالة الضرورة، كما فعلت في ثلاثينيات القرن العشرين. أما فيما يتعلق بالولايات المتحدة، فقد أعادت نهاية الحرب فائضها التجاري كما كان تقريباً قبل عام ١٩١٤. الاختلاف الرئيسي عن وضع ما قبل الحرب هو أن مستحقات الولايات المتحدة على المداخيل المنتجة في الخارج كانت آنذاك توازن المستحقات الأجنبية على المداخيل المنتجة في الداخل، بحيث إن الفائض التجاري ترجم إلى فائض حساب جار صاف كبير. (انظر الشكل ٤. ١).

بفضل هذا الفائض وائتمانات الحرب، انضمت الولايات المتحدة إلى بريطانيا لكنها لم تزحها في إنتاج وضبط النقد العالمي. لقد أصبح الدولار الأمريكي عملة احتياطية مكتملة الأركان مثل الجنيه البريطاني. لكن لا الدولار ولا الجنيه وحدهما كانا يمثلان غالبية ملكيات المصارف المركزية للقطع الأجنبي. **(أيشنغرين ١٩٩٢: ٣٥٨)**



الشكل ٤ ـ ١ : الميزانالتجاري والحساب الجاري الأمريكيان، (١٨٩٦ ـ ١٩٥٦) (ملايين الدولارات).

على نحو أكثر أهمية، بقيت القدرات الأمريكية على إدارة المنظومة النقدية العالمية أدنى بشكل واضح من قدرات بريطانيا المتبقية. من وجهة النظر هذه، كما رأى جفري إنغهام (١٩٨٩: ١٦ ـ ١٧؛ ١٩٨٤: ٢٠٣) Geoffrey Ingham، يجب مراجعة الأطروحة القائلة إن المنظومة النقدية العالمية بين الحربين قد جُعلت غير مستقرة بفعل العجز البريطاني والرفض الأمريكي لتحمل المسؤولية عن تحقيق استقرارها (كيندلبرغر ١٩٧٣: ٢٩٢). لأن السيطرة على حصة كبيرة من السيولة العالمية لم تمنح الولايات المتحدة القدرة على إدارة المنظومة النقدية العالمية. من الناحية التنظيمية، لم تكن المؤسسات المالية الأميركية ببساطة مستعدة للمهمة. في عشرينيات القرن العشرين (١٩٢٠)، كانت المنظومة الاحتياطية الفيديرالية، التي تأسست فقط في ١٩١٣، لا تزال هيئة مفككة وعديمة الخبرة غير قادرة على الممارسة بحد أدنى من الفعالية لوظائفها الداخلية. في التعاملات الأجنبية، وحدها نيويورك من بين البنوك الاحتياطية الإقليمية الإثني عشرة التي كانت تمتلك أي خبرة لافتة.

لقد ظلت نيويورك نفسها تابعة كلياً للندن تنظيمياً وفكرياً. بالتأكيد، أدى الارتفاع العظيم في حصة الولايات المتحدة من السيولة العالمية في أثناء الحرب إلى زيادة كبيرة بالقدر نفسه في قوة ونفوذ مجتمع نيويورك المالي عموماً، وقوة ونفوذ آل مورغان خصوصاً، ضمن شبكات المالية العالية التي قاعدتها لندن. هذه الإعادة توزيع للقوة والنفوذ، مع ذلك، لم تغير نمط عمل المنظومة النقدية العالمية. وقد انضم وول ستريت واحتياطي نيويورك الفيديرالي ببساطة إلى [بنك] سيتي أوف لندن وبنك إنكلترا في صون وتقوية معيار الذهب الدولي، الذي كانت وبقيت المستفيد الرئيسي منه هي بريطانيا. كما كتب جاك روف في عام ١٩٣٢ في توصيف محازب لكنه مع ذلك أقل دقة للترتيبات النقدية لعشرينيات القرن العشرين:

((إن تطبيق معيار صرف الذهب كانت له بالنسبة لبريطانيا المزية الجديرة بالملاحظة وهي حجب موقفها الحقيقي لسنوات عديدة. في أثناء مجمل فترة ما

بعد الحرب، كانت بريطانيا قادرة على أن تقرض إلى البلدان الأوروبية الوسطى أموالاً بقيت تتدفق عائدة إلى بريطانيا، منذ اللحظة التي دخلت فيها اقتصاد البلدان المقترضة، فكانت تودع مرة أخرى في لندن. هكذا، مثل الجنود الذين يسيرون عبر الخشبة في كوميديا موسيقية، كان بمقدورهم أن يعاودوا الظهور على نحو غير محدود وأن يمكنوا مالكيهم من الاستمرار في تقديم القروض في الخارج، في حين، في الحقيقة، كان قد نضب تدفق الصرف الأجنبي، الذي كان في الماضي قد جعل مثل هذه القروض ممكنة)) (ريوف ١٩٦٤: ٣٠)

وهكذا، من خلال دعمه، شجع وعزز المجتمع المالي لنيويورك محاولات لندن العقيمة في النهاية للبقاء في مركز المالية العالمية. لم تكن نيويورك وحدها في دعم محاولة لندن للعودة إلى عالم ١٩١٣. طوال عشرينيات القرن العشرين تقاسمت معظم الحكومات الغربية القناعة بأن إعادة إنشاء المنظومة النقدية العالمية لما قبل ١٩١٤ فقط، "هذه المرة على أسس صلبة، يمكنها أن تستعيد السلام والازدهار. إن الحكومات القومية، مهما كان توجهها الآيديولوجي، قد كيفت سياساتها المالية والنقدية مع حماية العملة، في حين كانت المؤتمرات الدولية التي لا تعد ولا تحصى، من بروكسل إلى سبا وجنيف، من لندن إلى لوكارنو ولوزان، ملتزمة بخلق الشروط السياسية لاسترجاع معيار الذهب.(بولانيي ١٩٥٧: ٢٦)

على كل، من دواعي السخرية أن هذا الجهد المنسق، بدلاً من إحياء المنظومة النقدية العالمية لما قبل ١٩١٤، قد عجل في أزمتها النهائية. فقد اتفق الجميع على أن العملات المستقرة تعتمد بشكل مطلق على تحرير التجارة. ومع ذلك، فإن " كابوس الاكتفاء الذاتي كان يسكن الخطوات المتخذة حماية للعملة". لكي تحقق الحكومات استقرار عملاتها، لجأت إلى حصص الاستيراد، وتجميدات تسديد الديون، وتجميد الاتفاقيات، وأنظمة التقاص ومعاهدات التجارة ثنائية الأطراف، وترتيبات المقايضة، وأوامر الحظر على الصادرات الرأسمالية،

والتحكم بالتجارة الأجنبية، وصناديق معادلة الصرف، التي كان اتحادها ينحو إلى تقييد التجارة الأجنبية والمدفوعات الأجنبية. و"في حين كان القصد هو تحرير التجارة، فقد كانت النتيجة هي خنقها". (بولانيي ١٩٥٧: ٢٧)

إن السعي إلى العملات المستقرة تحت ضغط "هروب رأس المال" قد حول في نهاية المطاف ركود التجارة والإنتاج العالميين في عشرينيات القرن العشرين إلى الهبوط الحاد لأوائل الثلاثينيات. فطوال عشرينيات القرن العشرين استمرت الإنتاجية تنمو في الولايات المتحدة أسرع منها في أي من البلدان المدينة، مؤدية إلى زيادة أكثر للحافة التنافسية للأعمال التجارية الأمريكية ومصاعب البلدان المدينة في خدمة ديونها، ناهيك عن تسديدها. وعندما ازداد اعتماد نظام مدفوعات العالم على الدولار الأمريكي، اكتسبت الولايات المتحدة أصولاً أجنبية "بسرعة .... لامثيل لها في تجربة أي أمة دائنة كبرى في الأزمنة الحديثة." (دوب ١٩٦٣: ٣٣٢).

في نهاية عشرينيات القرن العشرين، كانت القروض الأجنبية والاستثمارات المباشرة الأمريكية قد راكمت أصولاً صافية على الحساب الخاص تربو على ٨ بلايين دولار. في النهاية، كانت الاختلالات البنيوية المتنامية للمدفوعات العالمية متجهة نحو إضعاف السيرورة، خصوصاً في ضوء مساعي الحكومة المعممة لاستعادة معيار الذهب لعملاتها. إن انتقالات رأس المال عبر حدود الدول قد اتخذ سمة مضاربية، قصيرة الأمد على نحو متزايد:

((اندفعت حكومات "المال الساخن" هذه، كما باتت تسمى، بين مراكز العالم الرأسمالية بحثاً عن الأمن المؤقت للربح المضاربي وبفواصل زمنية متواترة مارست ضغطاً خطيراً على احتياطيات الذهب والعملات الأجنبية لبلد أو آخر.)) (أرندت ١٩٦٣: ١٤)

في ظل هذه الظروف، كانت فورة مضاربية أو أزمة اقتصادية داخلية في الولايات المتحدة ستؤدي إلى توقف في الإقراض الأجنبي وإلى انهيار مجمل البنية

المعقدة التي قامت عليها استعادة التجارة العالمية لـ١٩٢٨. بدأت الفورة في وول ستريت بتحويل رؤوس الأموال من الإقراض الأجنبي إلى المضاربة الداخلية. عندما استعادت المصارف الأميركية قروضها الأوروبية، فإن الصادر الصافي من رأس المال من الولايات المتحدة ـ الذي كان قد ارتفع من أقل من ٢٠٠ مليون دولار في ١٩٢٦ إلى ما يربو على بليون في ١٩٢٨ ـ هبط إلى ٢٠٠ مليون دولار مرة أخرى في ١٩٢٩. (لاندز ١٩٦٩: ٣٢٧)

إن التوقف المؤقت في الإقراض والاستثمار الأجنبيين الأميركيين قد أدامه انهيار ازدهار وول ستريت والانهيار الناجم في الاقتصاد الأمريكي. في مواجهة استردادات أو هروبات الأموال قصيرة الأجل كان البلد تلو الآخر مجبراً على حماية عملته، إما بتخفيض قيمة العملة أو التحكم بالصرف. إن تعليق قابلية تحويل الذهب للجنيه البريطاني في أيلول ١٩٣١ قد أدى إلى التدمير النهائي للشبكة الوحيدة للتعاملات التجارية والمالية العالمية التي قامت عليها ثروات سيتي أوف لندن. لقد أصبحت الحمائية منتشرة، وتم التخلي عن السعي إلى العملات المستقرة، وارتدت الرأسمالية العالمية إلى الأكواخ الإسكيموية igloos لاقتصادات الدول القومية وإمبراطورياتها المرتبطة بها."(هوبسباوم ١٩٩١: ١٣٢)

هذه هي "الثورة العالمية" التي ردها كارل بولانيي إلى"انتزاع الخيط الذهبي" (انظر الفصل الثالث). كانت نقاط علامهها الرئيسية هي اختفاء المالية العالية من السياسة العالمية، انهيار عصبة الأمم لصالح الإمبراطوريات المكتفية ذاتياً، صعود النازية في ألمانيا، خطط السنوات الخمس السوفييتية، وإطلاق الصفقة الجديدة New Deal الأمريكية. وفي نهاية الحرب العظمى في حين كانت مُثل القرن التاسع عشر هي الحاكمة، وهيمن تأثيرها على العقد التالي، في عام ١٩٤٠ كان قد اختفى كل أثر للمنظومة الدولية، وبعيداً عن معتزلات enclaves قليلة، كانت الأمم تعيش في إطار أمم دولي جديد تماماً". (بولانيي ١٩٥٧: ٢٣، ٢٧).

في الحقيقة، لم يكن الإطار الدولي في عام ١٩٤٠ بذاك الجديد على الإطلاق بما أن القوى العظمى للمنظومة الدولية كانت بعدُ وسط مواجهة عسكرية، باستثناء صعيدها وضراوتها وتدميريتها غير المسبوقة، أعادت إنتاج نمط متكرر الحدوث من اقتصاد العالم الرأسمالي. مع ذلك، سرعان ما ترجمت هذه المواجهة إلى إنشاء نظام عالمي جديد، مركزه الولايات المتحدة ومنظم من قبلها، كان يختلف في جوانب كبرى عن النظام العالمي البريطاني الميت وأصبح الأساس لإعادة إنتاج مكبر جديد لاقتصاد العالم الرأسمالي. في نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت المعالم الرئيسية لهذا النظام العالمي الجديد قد ظهرت تماماً: في بريتن وودز كانت قد أُنشئت الأسس لنظام نقدي عالمي جديد؛ في هيرو شيما وناغازاكي كانت وسائل عنف جديدة قد بينت ماذا ستكون المرتكزات العسكرية للنظام العالمي الجديد؛ وفي سان فرانسيسكو كانت قد وُضعت معايير وقواعد جديدة لتشريع صنع الدولة وصنع الحرب في ميثاق الأمم المتحدة.

إن التصور الأولي في ظل روزفلت وتحققه اللاحق المقلَّص في ظل ترومان قد عكسا تمركزاً غير مسبوق للقوة العالمية كان قد حدث كنتيجة للحرب العالمية الثانية. عسكرياً، حتى عندما كانت الحرب في ذروتها،

((كانت القوى العظمى السابقة ـ فرنسا، إيطاليا ـ قد خبت. كان الرهان الألماني من أجل السيطرة في أوروبة ينهار، كما كان رهان اليابان في الشرق الأقصى والمحيط الهادئ. وكانت بريطانيا، برغم تشرتشل، تذوي. كان العالم ثنائي القطب، الذي جرى التنبؤ به غالباً في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، قد وصل؛ فانتقل النظام الدولي، على حد تعبير دي بورت De Porte، الآن "من نظام إلى آخر". كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي فقط هما اللذان يُحسبان... ومن الاثنين، كانت "القوة العظمى" الأميركية متفوقة بشكل هائل.)) (كينيدي ١٩٨٧: ٣٥٧)

لقد كان تمركز القوة المالية العالمية حتى أكبر. كما يمكن أن نرى في الشكل ٤ ـ ١، فإن تأثير الحرب العالمية الثانية على ميزان التجارة الأمريكي قد أعاد إنتاج

تأثير الحرب العالمية الأولى على صعيد مضخم. كانت الذروة أعلى وأطول. وهذا يعكس المدى الأكبر الذي قامت إليه الولايات المتحدة بدور ورشة المجهود الحربي للحلفاء وبدور مخزن القمح وورشة إعادة البناء الأوروبية بعد الحرب. علاوة على ذلك، للمرة الأولى في التاريخ الأمريكي، باتت المستحقات الأميركية على المداخيل المجنية في الخارج تتجاوز بهامش لا بأس به المستحقات الأجنبية على المداخيل المجنية في الولايات المتحدة، بحيث كان فائض الحساب الجاري بعد الحرب أكبر بكثير من الفائض التجاري.

كنتيجة لهذه الحركة التصاعدية الجديدة والمضخمة لفائض تجارتها وفائض حسابها الجاري، باتت الولايات المتحدة تتمتع باحتكار فعلي للسيولة العالمية. في عام ١٩٤٧، كانت احتياطيات ذهبها تساوي ٧٠ بالمئة من إجمالي احتياطيات العالم. علاوة على ذلك، كان الطلب الزائد على الدولارات من قبل الحكومات والأعمال التجارية الأجنبية يعني أن السيطرة الأميركية على السيولة العالمية كانت أكبر إلى حد كبير مما يتضمنه هذا التمركز الاستثنائي للذهب النقدي.

كان تمركز وتركيز القدرة الإنتاجية والطلب الفعلي مؤثرين بالقدر نفسه في عام ١٩٣٨. كان الدخل القومي الأميركي يساوي تقريباً مجموع المداخيل القومية لبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلدان البينيلوكس[1] ويساوي تقريباً ثلاثة أضعاف الدخل القومي للاتحاد السوفييتي. لكنه في عام ١٩٤٨ كان يساوي أكثر من ضعفي الدخل القومي للمجموعة آنفة الذكر من البلدان الأوروبية الغربية، وأكثر من ستة أضعاف الدخل القومي للاتحاد السوفييتي (محسوباً من ڤويتنسكي وڤويتنسكي ١٩٥٣: الجداول ١٨٥ ـ ٦).

لهذا كان الانهيار النهائي لاقتصاد العالم الذي كان مركزه المملكة المتحدة مفيداً للولايات المتحدة. فبعد الانهيار العظيم لعام ١٩٢٩ بأقل من عشرين

(١) البينيلوكس Benelux: اتحاد اقتصادي بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، بدأ باتحاد جمركي في الأول من كانون الثاني ١٩٤٨ واكتمل بالاتحاد الاقتصادي التام في الأول من تشرين الثاني ١٩٦٠. انضم إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية في ١٩٥٩. [المترجم].

عاماً، كان العالم خراباً لكن الثروة والقوة القوميتين للولايات المتحدة كانتا قد أحرزتا مستويات غير مسبوقة ولا مثيل لها. لم تكن الولايات المتحدة الدولة الوحيدة المستفيدة بشكل هائل من مصاعب اقتصاد العالم الذي كانت مكوناً كبيراً لا يتجزأ منه. كانت تجربتها قد تنبأت بها فينيسيا في القرن الخامس عشر، والمقاطعات المتحدة في القرن السابع عشر، والمملكة المتحدة في القرن الثامن عشر. كما في كل الأمثلة السابقة على الاغتناء والتمكن الاستثنائيين في وسط الفوضى المنظومية المتزايدة، كانت القفزة الكبيرة إلى الأمام للثروة والقوة الأمريكيتين بين عامي ١٩١٤ و ١٩٤٥ بالدرجة الأولى تعبيراً عن أجرة الحماية التي كانت تتمتع بها بفضل موقع امتيازي فريد في التشكيل المكاني لاقتصاد العالم الرأسمالي. فكلما أصبح النظام العالمي أكثر اضطراباً وفوضى، كبرت الفوائد التي كانت مستحقة للولايات المتحدة بفضل حجمها القاري، وموقعها الجزيري وحرية وصولها المباشر إلى المحيطين الكبيرين لاقتصاد العالم. **(انظر الفصل الأول).**

ومع ذلك، أكثر من ذي قبل، فإن المدى الذي يمكن إليه أن تستفيد ثروة وقوة دولة بعينها من الفوضى المنظومية كان محدوداً. فكلما أعيد توزيع ذلك أكثر لصالحها، قل ما يوجد لإعادة توزيعه، وكبرت التأثيرات التمزيقية للفوضى في العالم عموماً على تجارتها واستثمارها الخارجيين. ومما كان ذا صلة مباشرة بالموضوع هي حقيقة أن تصنيع الحرب قد حول الحروب العالمية إلى محركات ضخمة للابتكارات في وسائل النقل والاتصال والتدمير التي "قلصت" العالم وهددت أمن أكثر الدول أمناً.

إذا كانت الحرب العالمية الثانية قد أثبتت أن الولايات المتحدة استطاعت أن تصبح غنية وقوية في وسط الفوضى المنظومية المتزايدة، فقد أثبتت أيضاً أن الانعزالية السياسية الأمريكية كانت قد بلغت نقطة العائدات المتناقصة. كان الموقف الانعزالي يعتمد على الإيمان بأن أمن الولايات المتحدة لا يمكن اختراقه.

وحالما بدد قصف بيرل هاربر هذا الإيمان، استفاد الرئيس روزفلت بذكاء من المشاعر القوموية التي أثارها أول هجوم أجنبي على الأراضي الأميركية منذ ١٨١٢ ليطعِّم رؤيته لعالم واحد على نظريته حول الصفقة الجديدة. فكانت "رؤية روزفلت للنظام العالمي الجديد امتداداً لفلسفته للصفقة الجديدة. إذ كانت نواة تلك الفلسفة هي أن الحكومة الكبيرة والسخية والاحترافية فقط هي التي يمكنها أن تضمن نظام وأمن وعدالة الشعب ...مثلما جلبت الصفقة الجديدة 'الأمنَ الاجتماعي' إلى أمريكا، كذلك سيجلب "العالم الواحد" الأمن السياسي إلى العالم برمته." (شورمان ١٩٧٤: ٤٠ ـ ٢)

((كان جوهر الصفقة الجديدة هي فكرة أن الحكومة الكبيرة يجب أن تنفق بسخاء لكي تحقق الأمن والتقدم. لهذا، فإن أمن ما بعد الحرب سوف يتطلب إنفاقات سخية من قبل الولايات المتحدة لكي تتغلب على الفوضى التي خلقتها الحرب ... إن المساعدة.... إلى الأمم الفقيرة سيكون لها نفس تأثير برامج الرفاه الاجتماعية داخل الولايات المتحدة ـ ستمنحهم الأمن للتغلب على الفوضى وتمنعهم من التحول إلى ثوريين عنيفين. في هذه الأثناء سوف يُجرّون بشكل لاسبيل إلى الخلاص منه إلى منظومة السوق العالمية المعاد إحياؤها. بإدخالهم إلى المنظومة العامة، سيصبحون مسؤولين، كما كانت الاتحادات [النقابات] الأميركية في أثناء الحرب، وإن مساعدة بريطانيا وبقية أوروبة الغربية ستعيد إضرام النمو الإقتصادي، الذي سيحفز التجارة عبر الأطلنطي، ولذلك، يساعد الاقتصاد الأمريكي في المدى الطويل. كانت أمريكا قد صرفت مبالغ هائلة لسد العجوزات الضخمة لكي تدعم المجهود الحربي. فكانت النتيجة نمواً اقتصادياً مذهلاً وغير متوقع. إن إنفاق ما بعد الحرب سوف ينتج التأثير نفسه على الصعيد العالمي.)) (شورمان ١٩٧٤: ٦٧)

وكذلك فعلت، لكن فقط بعد أن جُعلت آيديولوجيا العالم الواحد لروزفلت عملانية عن طريق عقيدة العالمين لترومان، المتضادين بشكل لا سبيل

إلى علاجه: عالم شيوعي توسعي بشكل عدواني من جهة أولى، وعالم حر، لا يمكن سوى للولايات المتحدة أن تنظمه وتمكنه دفاعاً عن النفس من الناحية الأخرى. لأن عقيدة العالم الواحد لروزفلت كانت ببساطة غير واقعية بما يكفي لكسب الدعم الضروري من الكونغرس الأميركي و[قطاع] الأعمال الأميركي، فقد كان العالم مكاناً أكبر وأكثر فوضوية بالنسبة للولايات المتحدة من أن تعيد تنظيمه على صورتها وعلى شاكلتها، خصوصاً إذا كانت إعادة التنظيم هذه يتعين إنجازها من خلال أعضاء حكومة العالم، كما تصورها روزفلت، التي سينبغي ضمنها على الولايات المتحدة أن تتصالح باستمرار مع الرؤى الخصوصية للأصدقاء والأعداء على حد سواء. كان الكونغرس الأميركي ومجتمع الأعمال الأميركي أكثر "عقلانية" إلى حد بعيد في حساباتها للتكاليف والمنافع المالية للسياسة الخارجية الأميركية من أن يطلقا الوسائل الضرورية لتنفيذ مثل هذه الخطة غير الواقعية.

كان روزفلت يعرف أن الولايات المتحدة لن تتبنى التجارة الحرة بشكل أحادي الجانب كما فعلت بريطانيا في أربعينيات القرن التاسع عشر (١٨٤٠)، ولم يقترح مثل هذه السياسة أبداً. لكن حتى اقتراحه الأقل راديكالية، إحداث منظمة التجارة العالمية (ITO) التي جرى تمكينها لتعيد بناء منظومة تجارة متعددة الأطراف متوافقة مع هدف تشجيع وتعزيز توسع اقتصادي عالمي، لم يمرره الكونغرس. فقد رفض الكونغرس ببساطة أن يسلم السيادة على قضايا التجارة حتى إلى هيئة كان مقدرا لها في المستقبل المنظور أن تتحكم بها شخصيات ومصالح وآيديولوجية أميركية. كما لاحظنا سابقاً، فإن ما ظهر إلى حيز الوجود في نهاية المطاف ـ الاتفاقية العامة حول التعرفات والتجارة (الغات GATT) المحدثة في عام ١٩٤٨ ـ لم تكن أكثر من منتدى لأجل التفاوض أحادي الطرف ومتعدد الأطراف للتخفيضات في التعرفات والقيود الأخرى على التجارة الدولية. لقد تركت إيقاع تحرير التجارة في أيدي الحكومات القومية. بالرغم من

أن الغات قد ساعدت بلا ريب في إعادة تشكيل منظومة تجارة متعددة الأطراف، فإن تحرير التجارة قد تبع بدلاً من أن يقود التوسع الاقتصادي العالمي للخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، في تباين حاد مع تبني بريطانيا أحادي الجانب للتجارة الحرة الذي سبق وساهم بشكل حاسم في توسع منتصف القرن التاسع عشر للتجارة والإنتاج العالميين.

حتى لو تم تحرير التجارة الدولية بشكل أسرع من خلال التبني أحادي الجانب للتجارة الحرة من قبل الولايات المتحدة أو من خلال عمل الـ ITO قيد الولادة، فإن المركزة الشديدة للسيولة العالمية والطاقة الإنتاجية، والقدرة الشرائية ضمن نطاق سلطة الولايات المتحدة ستكون قد شكلت عائقاً أمام التوسع الاقتصادي العالمي أكثر خطورة بكثير من جدران التعرفات وقيود التجارة المفروضة حكومياً. لو لم توزع السيولة العالمية بشكل أكثر تكافؤاً، لما استطاع العالم أن يشتري من الولايات المتحدة وسائل الإنتاج التي كان يحتاجها لتأمين أي شيء ذا قيمة للمستهلكين الأميركيين الذين كان يتركز في أيديهم معظم الطلب الفعلي للعالم. لكن هنا أيضاً، كان الكونغرس الأميركي ممانعاً بشدة للتخلي عن سيطرتها على السيولة العالمية كوسيلة إلى غاية تعزيز التوسع الاقتصادي العالمي.

بهذا الخصوص يجب التأكيد على أن المنظومة النقدية العالمية التي أُنشئت في بريتن وودز كانت أكثر بكثير من مجموعة من الترتيبات التقنية الهادفة إلى تحقيق استقرار التعادلات بين العملات القومية المختارة وإلى ربط مجموعة هذه التعادلات بتكاليف الإنتاج عن طريق سعر صرف ثابت بين الدولار الأمريكي والذهب. لو كان هذا هو كل شيء، لكانت المنظومة النقدية الجديدة قد استعادت ببساطة معيار الذهب لأواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، مع اضطلاع الدولار ونظام الاحتياطي الفيديرالي بدور الجنيه وبنك إنكلترا. لكن ذلك كان بعيداً عن كل شيء. فتحت هذه الستارة التقنية العتيقة، حدثت ثورة

كبرى في القوة الفاعلة agency وفي نمط "إنتاج" النقد العالمي. (cf. كوهن ١٩٧٧: ٩٣، ٢١٦)

في كل المنظومات النقدية العالمية السابقة ـ بما فيها البريطانية ـ كانت دارات وشبكات المالية العالية أخيراً في أيدي الصيارفة والممولين الخاصين الذين نظموها وأداروها بهدف صنع الربح. لهذا كان النقد العالمي نتاجاً جانبياً لنشاطات صنع الربح. وفي المنظومة النقدية العالمية المؤسسة في بريتن وودز، في المقابل، فإن "إنتاج" النقد العالمي قد اضطلعت به شبكةُ المنظمات الحكومية التي حفزتها بالدرجة الأولى اعتباراتُ الرفاه والأمن والقوة ـ في المبدأ، صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي، في التطبيق، منظومة الاحتياطي الفيديرالي الأميركي العاملة بالتنسيق مع البنوك المركزية لأقرب وأهم حلفاء الولايات المتحدة. لهذا أصبح النقد العالمي نتاجاً جانبياً للنشاطات صنع الدولة. وكما عبر هنري مورغنتاو Henri Morgenthau عن ذلك في ١٩٤٥، كانت المؤسستان الأمنية والنقدية للنظام العالمي الجديد متتامتين مثل شفرتي المقص. (مقتبس لدى كاليو ورولاند ١٩٧٣: ٨٧).

كان روزفلت ومورغنتاو، كما تبجح الأخير ذات مرة، قد نجحا بالفعل في نقل السيطرة على السيولة العالمية من الأيدي الخاصة إلى الأيدي العامة ومن لندن إلى وول ستريت إلى واشنطن. بهذا الخصوص، كانت بريتن وودز استمراراً بوسائل أخرى لقطيعة روزفلت الأقدم مع المالية العالية haute finance. فبرغم نسبه الأممي، الذي كان يتضمن الخدمة في إدارة ويلسون واالتأييد لعصبة الأمم، كان الدافع الرئيسي لصفقة روزفلت الجديدة هو تحرير السياسات الأمريكية الهادفة إلى لتعافي الاقتصادي القومي من الخضوع لمبادئ النقد المضمون التي أيدتها لندن ونيويورك. فكان أحد قراراته الأولى كرئيس هو تعليق إمكانية تحويل الدولار إلى ذهب، الذي دمر ما كان متبقياً من معيار الذهب الدولي. ثم حشد حكومته في تشجيع وإدارة التعافي الاقتصادي القومي وإصلاح منظومة الصيرفة

الأميركية. فكان أحد أهم الإصلاحات ـ مرسوم غلاس ـ ستيغول – The Glass Steagall Act لعام ١٩٣٣ ـ فصل الصيرفة التجارية عن الصيرفة الاستثمارية، وبذلك سدد ضربة قاضية إلى هيمنة آل مورغان على الأسواق المالية الأمريكية. (فريدن ١٩٨٧: ٥٤ ـ ٥)

كانت القطيعة مع المالية العالية كل شيء لكنها أنهيت في تموز ١٩٣٣عندما وجه روزفلت نقده اللاذع إلى "الأصنام القديمة لمن يدعون بالصيارفة الدوليين " وخرب مؤتمر لندن الاقتصادي، الذي كان يسعى إلى استعادة بعض النظام في ضبط النقد العالمي. صُدم وول ستريت، كما صُدم جيمس واربورغ James Warburg، الصيرفي والمستشار النافذ لوزارة الخارجية، الذي قدم استقالته. بعد أشهر قليلة، انتهكت إدارة روزفلت مبادئ المال المضمون والتعاون المالي الدولي بتخفيض قيمة الدولار بالنسبة إلى الذهب دعماً لأسعار المزارع الأميركية ـ إجراء أدى إلى استقالة نائب وزير الخزانة ومحامي وول ستريت البارز، دين أكسون Dean Acheson (فريدن ١٩٨٧: ٥٥).

عندما خفت مصاعب الاقتصاد الأميركي وازداد تدهور الوضع الدولي طفت على السطح ميول روزفلت الأممية فأدت إلى تقارب مع وول ستريت. لكن برغم التعاون الوثيق بين واشنطن و وول ستريت في أثناء الحرب العالمية الثانية، كان الصيارفة والممولون في بريتن وودز واضحين عن طريق غيابهم. فقد جرى تثبيت واشنطن بدلاً من نيويورك بوصفها المقر الأساسي "لإنتاج" النقد العالمي، وبقيت الاعتبارات الأمنية هي العليا في تشكيل النظام العالمي النقدي لما بعد الحرب.

مع ذلك، فإن حقيقة أن السيولة العالمية كانت ممركزة آنذاك في منظومة الصيرفة الأميركية قد مكنت النخبة المالية الأميركية من إيجاد الدعم الكافي بين القوميين الاقتصاديين في واشنطن لتفرض على مؤسسات بريتن وودز إيمانها الذي لا يهتز بفضائل المال المضمون عموماً ومعيار الذهب خصوصاً. (فان

دورمايل ١٩٧٨: ٩٧ـ ٨، ٢٤٠ ـ ٦٥). كنتيجة لذلك، فإن توافق كينيز ووايت الأصلي على الحاجة إلى التخلص من الانحياز الانكماشي لمعيار الذهب الدولي وإلى خلق مناخ من التوسع العالمي منسجم مع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للصفقة الجديدة، كان له تأثير ضئيل على السياسات النقدية الأميركية. (غاردنر ١٩٨٦: ٧١ ـ ١٠٠، ١١٢ ـ ١٤). بالرغم من أن تلقائية automaticity معيار الذهب القديم لم تتم استعادتها، فقد أثبتت مؤسسات بريتن وودز أنها غير ملائمة كلياً لمهمة إعادة تدوير السيولة العالمية إلى توسع متجدد للتجارة العالمية والإنتاج العالمي. (والتر ١٩٩١: ١٥٢ ـ ٤).

كان الشكل الوحيد من إعادة توزيع السيولة العالمية الذي لم يلق أي معارضة في الكونغرس هو الاستثمار الأجنبي الخاص. بالفعل، تم خلق حوافز كثيرة لزيادة تدفق رأس المال الأميركي إلى الخارج: المساعدات الحكومية، خطط التأمين، كفالات الصرف، الخ. لكن بغض النظر عن كل هذه الحوافز، لم يبد رأس المال الأميركي أي ميل إلى كسر الدائرة الشريرة التي كانت تقيد توسعه العالمي. لقد منعت السيولة الشحيحة في الخارج الحكومات الأجنبية من رفع ضوابط الصرف؛ وردعت ضوابط الصرف رأس المال الأميركي عن الذهاب إلى الخارج؛ وأبقت التدفقات الصغيرة للاستثمار الأجنبي الخاص الأميركي السيولةَ في الخارج شحيحة. كما حدث مع تحرير التجارة، تبع الاستثمار الأجنبي الخاص الأميركي التوسع الاقتصادي العالمي لخمسينيات وستينيات القرن العشرين بدلاً من أن يقوده. (بلوك ١٩٧٧: ١١٤)

كما أبلغت مجموعة دراسة يرأسها وليام ي. إليوت في منتصف الخمسينيات، فإن دمج المنظومة الاقتصادية العالمية لم يكن من الممكن إنجازه مرة أخرى بالوسائل نفسها كما في القرن التاسع عشر. زعم كثيرون أن "الولايات المتحدة، مثل بريطانيا القرن التاسع عشر، 'دائن ناضج' ويجب أن تفتح اقتصادها بحرية للواردات ويجب أن تلتزم سنوياً باستثمار مبالغ كبيرة من رأس المال في

الخارج بحيث يمكن أن يوازن صادراتها من البضائع والخدمات عند مستويات عالية من التجارة". (إليوت ١٩٥٥: ٤٣). برأي مجموعة الدراسة، المعقول كما يبدو في المبدأ، فإن هذه الوصفة قد تغاضت عن اختلاف أساسي بين العلاقة التي كانت تربط بريطانيا باقتصاد العالم في القرن التاسع عشر والعلاقة التي كانت تربط الولايات المتحدة باقتصاد العالم في القرن العشرين:

((كان دور بريطانيا هو دور اقتصاد قائد، مندمج كلياً في منظومة الاقتصاد العالمي وبمقاس كبير يجعل قيامه الناجح بوظائفه ممكناً بسبب اعتماد بريطانيا على التجارة الأجنبية، النفوذ المتخلل لمؤسساتها التجارية والمالية، والاتساق الأساسي بين سياساتها الاقتصادية القومية وتلك السياسات المطلوبة من أجل التكامل الاقتصادي العالمي. في المقابل، فإن الولايات المتحدة هي اقتصاد سائد، مندمج جزئياً فقط في المنظومة الاقتصادية العالمية، يكون معها تنافسياً جزئياً أيضاً، ونمط وإيقاع قيامه بوظائفه اللذان ينحوان بشكل دوري إلى الاضطراب. لا توجد شبكة من المؤسسات التجارية والمالية الأميركية تربط معاً وتدير العمليات اليومية لمنظومة التجارة العالمية. كيفما كانت بعض الواردات ضرورية، فإن التجارة الأجنبية في المجمل ليست ذات أهمية حاسمة للاقتصاد الأميركي.)) (إليوت ١٩٥٥: ٤٣؛ التشديد في الأصل)

إن اختيار المصطلحات غير موفق، لأن علاقة الاقتصاد البريطاني باقتصاد العالم في القرن التاسع عشر وعلاقة الاقتصاد الأمريكي باقتصاد العالم في القرن العشرين كانتا كلتاهما علاقتي هيمنة وقيادة في الوقت نفسه. لكن جوهر التفريق صحيح. إنه ينطبق على التفريق بين الاقتصادات القومية "الانبساطية" extroverted و"الانطوائية " autocentric الذي أدخله سمير أمين لأغراض مختلفة تماماً. في مخطط سمير أمين للأشياء، فإن اقتصادات بلدان المركز هي "انطوائية" بمعنى أن عناصرها المكونة (فروع الإنتاج، المنتجين والمستهلكين، رأس المال والعمل، الخ) تكون عضوياً في واقع قومي واحد، وذلك في تباين حاد مع

"انبساط" العناصر المكونة للاقتصادات المحيطية." في اقتصاد انبساطي فإن [وحدة عناصره المكونة] ينبغي ألا تفهم ضمن السياق القومي ـ هذه الوحدة تكون مكسورة، ويمكن إعادة اكتشافها فقط على صعيد عالمي." (أمين ١٩٧٤: ٥٩٩).

في مخططنا للأشياء، فإن التفريق بين الاقتصادين القوميين الانبساطي والانطوائي هو الأكثر فائدة في تحديد اختلاف بنيوي أساسي، ليس بين اقتصادات المركز والاقتصادات المحيطية، بل بين نظام التراكم البريطاني للقرن التاسع عشر والنظام الأمريكي الخلف له. في النظام البريطاني، فإن انبساط الاقتصاد القومي السائد والقائد (البريطاني) أصبح الأساس لسيرورة تشكل سوق عالمية طورت فيها أهم فروع النشاط الاقتصادي البريطاني روابط تكاملية مع اقتصادات البلدان الاستعمارية والأجنبية أقوى مما فعلت مع بعضها البعض. في النظام الأمريكي، في المقابل، فإن الطبيعة الانطوائية للاقتصاد القومي السائد والقائد (الأمريكي) أصبحت الأساس لسيرورة "استدخال" السوق العالمية ضمن المجالات التنظيمية لشركات الأعمال العملاقة، في حين بقيت النشاطات الاقتصادية في الولايات المتحدة مندمجة عضوياً في واقع قومي واحد إلى حد أكبر بكثير مما كانت في بريطانيا القرن التاسع عشر.

كان هذا الاختلاف بين النظامين نتيجة لسيرورة تاريخية طويلة، ظهر في سياقها النظام الأمريكي إلى حيز الوجود كمكون مكمل وتابع لبنى تراكم النظام البريطاني السائد، ثم ساهم في زعزعة استقرار وتدمير هذه البنى، ليبرز أخيراً بوصفه النظام السائد الجديد. كما لاحظنا سابقاً، في نصف القرن التالي للحرب الأهلية الأميركية، خضعت الأعمال [التجارية] الأميركية لثورة تنظيمية أوجدت عدداً كبيراً من الشركات المدمجة عمودياً والمدارة بيروقراطياً، التي بدأت تتوسع بشكل عابر للقوميات حالما كانت قد أكملت اندماجها على صعيد القارة داخل الولايات المتحدة. هذا التطور شكَّل إعكاساً كبيراً للدفع الرئيسي لنظام التراكم البريطاني الذي كان لا يزال سائداً.

لقد كان النظام البريطاني، حتى أزمته النهائية، وظل بالدرجة الأولى منظومة مشاريع أعمال تجارية صغيرة ومتوسطة الحجم. حالما كانت الشركات المساهمة المرخصة الكبيرة قد قامت بوظيفتها في فتح مجالات جديدة للتجارة والاستثمار فيما وراء البحار من أجل المشروع التجاري البريطاني، جرت تصفيتها. ولم يكن إحياؤها في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين لكي تفتح أفريقيا مترافقاً بإعادة تنظيم مشتركة للأعمال التجارية البريطانية في الداخل مماثلة لتلك التي مرت بها الأعمال التجارية الألمانية أو الأميركية. على حد تعبير ب. ل. باين (١٩٧٤: ٢٠) P. L. Payne فقد "كان ثمة انتقال قليل باتجاه تمايز الإدارة عن الملكية باتجاه إطالة التراتبيات التنظيمية". (انظر أيضاً تشاندلر ١٩٩٠: الفصول ٧ ـ ٩).

على وجه الخصوص، لم يلعب الاندماج العمودي لسيرورتي الإنتاج والتبادل ـ الذي أصبح السمة الأهم لنظام التراكم الأمريكي ـ أي دور في تشكل وتوسع النظام البريطاني في القرن التاسع عشر. على العكس من ذلك، كان الاندفاع الرئيسي للنظام باتجاه الانقسام العمودي بدلاً من اندماج السيرورات الفرعية التسلسلية للإنتاج والتبادل التي ربطت الإنتاج الأولي بالاستهلاك النهائي. لقد ذكرنا قبلاً الفصل التنظيمي لإنتاج واستعمال البضائع الرأسمالية بوصفه سمة مركزية "للثورة الصناعية" البريطانية. هذا الفصل ترافق بنزوع مماثل في تدبير المواد الخام وفي تسويق المنتجات النهائية.

منذ حوالي ١٧٨٠ إلى نهاية الحروب النابوليونية، كان صناعيو لندن القياديون والمحليون قد غامروا في التجارة ما وراء البحار، مبتدئين غالباً في الولايات المتحدة والإنديز الغربية حيث كان يتم تدبير معظم المواد الخام لصناعة النسيج الإنكليزية. مع ذلك، في أثناء الكساد الاقتصادي الذي تلا نهاية الحرب، تلاشت هذه الظاهرة بفعل اشتداد التنافس في التجارة وراء البحار والتخصص المتزايد في الصناعة البريطانية. فأصبحت أسواق التصدير أكثر تشتتاً وباتت

الإمدادات التي تعتمد عليها تنافسية الصناعات البريطانية بشكل حاسم تدبَّر بشكل أكثر اقتصادية من خلال مشتريات نقدية ضحمة، فقد المصنعون البريطانيون القدرة على المنافسة، وفي الواقع [فقدوا] المصلحة في المنافسة، في التجارة وراء البحار. لقد باتت قدراتهم ومصالحهم بدلاً من ذلك تكمن بشكل أكثر ثباتاً حتى في الإنتاج المتخصص في مواقع السوق المحلية، في حين أن تدبير الإمدادات وتصريف المخرجات قد تُركا بأمان وبشكل مربح في أيدي بيوتات استلام متخصصة بالقدر نفسه، حفزت ومولت تشكل ونمو شبكات السماسرة والتجار العموميين الصغار التي امتدت فوق القارات الخمس. (تشابمان ١٩٤٨: ٩ ـ ١٥)

حتى في إنتاج الجملة الممكنن كان الانقسام العمودي بدلاً من الاندماج هو القاعدة. إن الانتشار السريع للتصنيع الآلي من الغزل إلى الحياكة في الربع الثاني من القرن التاسع عشر قد ترافق ببعض الإدماج العمودي لهذه السيرورات الفرعية. لكن بعد ١٨٥٠ جرى إعكاس النزعة. على نحو متزايد، أصبح الغزل والحياكة والإنهاء finishing والتسويق هي الحقول المستقلة والمتخصصة لشركات تجارية مختلفة، عالية التموضع والتخصص غالباً حتى داخل كل فرع على حدة. كنتيجة لذلك، في الربع الأخير من القرن التاسع عشر كانت منظومة شركات الأعمال \ البزنس البريطانية أكثر من ذي قبل مجموعة من الشركات المتوسطة الحجم عالية التخصص التي تجمعها معاً شبكة معقدة من التعاملات التجارية ـ شبكة كانت متركزة على لندن لكنها كانت تمتد فوق العالم برمته. (كوبلاند ١٩٦٦: ٢٣٦ ـ ٩، ٣٧١؛ هوبسباوم ١٩٦٨: ٤٧ ـ ٨؛غاترل ١٩٧٧: ١١٨ ـ ٢٠؛ كروزت ١٩٨٢: ٢٠٤ ـ ٥، ٢١٢)

هذه البنية الانبساطية، اللامركزية، والمتمايزة إلى درجة عالية للأعمال\ البزنس البريطانية قد شكلت عائقاً كبيراً لإعادة تنظيمه المشترك وفق خطوط ألمانية أو أميركية. وهي لم تجعل التوافقيات الأفقية في تقييد التنافس صعبة

فحسب، كما لاحظ هيلفردينغ (١٩٨١: ٤٠٨)، بل، بالإضافة إلى ذلك، منعت الأعمال \ البزنس البريطانية من اقتناص الفرص لتخفيض تكاليف الوحدات من خلال تخطيط أكثر إحكاماً وإدماجاً للنشاطات التسلسلية التي قسمت إليها سيرورتا الإنتاج والتبادل:

((إن تقنيات التجميع الجديدة، على سبيل المثال، قد تتطلب معايير دقة جديدة، وبالتالي تجهيزات جديدة، في منشآت المتعاقدين الفرعيين؛ مرافق التحميل الأكثر سرعة قد تنتج أقل من إمكانياتها إذا لم يضبط الحمالون طرائقهم على الإيقاع الجديد. في مثل هذه الحالات، فإن تحصيص التكلفة والمخاطرة يطرح عائقاً خطيراً، ليس فقط لأن الحساب صعب موضوعياً بل حتى أكثر لأن الكائنات البشرية هي بشكل نمطي شكوكة وعنيدة في هذا النوع من الوضع التصافقي.)) (لاندز ١٩٦٩: ٣٣٥)

برأي لاندز، فإن "أعباء الترابط" هذه، كما يسميها، كانت تثقل أشد الثقل على أوائل الصناعيين الناجحين وكانت سبباً كبيراً في أنه في أواخر القرن التاسع عشر تخلفت الشركات التجارية البريطانية عن نظائرها الألمانية والأميركية في تبني تقنيات أكثر فعالية للإنتاج والإدارة. مما يدعو للسخرية، أن إعادة الاكتشاف الحديثة لمزايا منظومات الإنتاج المرنة قد دفعت باحثين كثيرين إلى أن يكشفوا في البنية اللامركزية والمتمايزة للأعمال التجارية البريطانية عن مصدر للمزية التنافسية، بدلاً من العائق. لقد كان مكملاً هنا إحياءُ مفهوم ألفرد مارشال "للمقاطعات الصناعية" المكونة من عناقيد مكانية من الشركات أحادية الوحدة التي تتشابك في خط الأعمال نفسه لكنها تتعاون مع ذلك مع بعضها البعض في أن تستجر من، وتعيد باستمرار تكوين، مخزون محلي من الخبرة التقنية وروابط الأعمال التجارية. بفضل هذا المخزون المشترك، فإن الشركات التجارية العاملة في مقاطعة صناعية هي المستفيدة من الاقتصادات الخارجية الممحلنة localized، التي تمكنها من البقاء والازدهار كتعهدات أحادية الوحدة، برغم

التغيرات المستمرة في شروط الطلب والعرض للأسواق المحلية والعالمية الأوسع التي تعمل ضمنها. (.cf مارشال ١٩١٩: ٢٨٣ ـ ٨؛ باكاتيني ١٩٧٩؛ ١٩٩٠؛ سابل وزيتلين ١٩٨٥)

برأي مارشال، كانت مزايا الانتماء إلى جماعات الأعمال المحلية من هذا النوع هكذا بحيث إنها تفسر استمرار الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم بوصفها الوحدات التمثيلية لصناعة نسيج لانكشاير وصناعة شيفيلد المعدنية. يوحي تحليلنا بأن نظام التراكم البريطاني برمته في تفرعاته المحلية والأجنبية والاستعمارية يجب فهمه في الحقيقة بوصفه يشكل منظومة عالمية من التخصص المرن، تشكلت من خلال الانقسام العمودي لسيرورتي الإنتاج والتبادل ويولد باستمرار من أجل وحداته المكونة اقتصادات خارجية كانت عالمية في المدى. إن التشكل والتوسع التام للمنظومة البريطانية للتخصص المرن، المعاد صياغتهما في هذا المنظور الأوسع، يبدو أنهما كانا الوجه الآخر لسيرورة تعزيز الوظيفتين الانتربوتية والإمبراطورية للدولة البريطانية.

إن الدولة البريطانية، بصيرورتها الأنتربوت التجاري والمالي الرئيسي للعالم، قد خلقت فرصاً فريدة لأجل الأعمال التجارية المقامة في حقولها المتروبولية للتخصص في النشاطات ذات القيمة المضافة العالية، وللحصول على المدخلات من أي مكان في العالم يحدث أن تكون فيه الأرخص، ولتصريف المخرجات إلى أي مكان في العالم حدث أنه يجلب السعر الأعلى. كان الاستغلال التام لهذه الفرص يتطلب أن يكون تخصص الأعمال [التجارية] البريطانية عالي المرونة ـ أي، بكونه هكذا، لكي يبقي الشركات المتخصصة جاهزة في زمن قصير للتحول من نوع من توافقية دخل ـ خرج إلى نوع آخر استجابة للتغيرات في تراتبية القيمة المضافة للنشاطات الاقتصادية وفي المزايا المقارنة للمواقع المختلفة لاقتصاد العالم كمصادر للمدخلات أو مخارج للمخرجات. هذه المرونة، بالطبع، قد أبقت البنية الصناعية في حالة دفق دائمة، وبذلك منعت الأعمال [التجارية]

البريطانية من تطوير "عقلانية تكنولوجية" مماثلة لعقلانية الأعمال [التجارية] الألمانية أو الأميركية. لكن الأعمال [التجارية] لم يكن بإمكانها أن تمتلكهما في الاتجاهين، وكانت "عقلانيتها المالية" بالتحديد وبقيت أفضل استراتيجية لأجل مجتمع أعمال[تجارية] محظوظ بما يكفي لأن يكون واقعاً في المركز العصبي للتجارة والمالية العالميتين.

ولقد كانت أيضاً أفضل استراتيجية من أجل مجتمع أعمال [تجارية] يقع في مركز إمبراطورية إقليمية مطوقة للعالم. إن حرية الوصول الممتازة إلى الإمدادات الإمبراطورية وأسواقها وسيولتها قد منحت بريطانيا مرونة كبيرة في استثمار رأس المال في أي مكان في العالم كان يعد بإغلال العائد الأعلى. إن المرونة في استثمار رأس المال على نطاق عالمي، بدوره، قد متن دور بريطانيا بوصفها الإنتربوت المركزي للتجارة والمالية العالميتين. عندما بدأت صناعات بريطانيا تخسر [المنافسة] في أسواق العالم ليس فقط لصالح ألمانيا والولايات المتحدة، بل لصالح طائفة من البلدان الأخرى ـ بما فيها الهند، التي بدأت "إعادة التصنيع" في أثناء الكساد العظيم ـ "انتصرت ماليتها، وأصبحت خدماتها أكثر لاغنى عنها كشاحنة بالسفن ومتاجرة ووسيطة في منظومة مدفوعات العالم. في الواقع إذا كانت لندن المركز الاقتصادي الحقيقي للعالم، فقد كان الجنيه الاسترليني هو أساسه، وكان ذلك بين عامي ١٨٧٠ و ١٩١٣". (هوبسباوم ١٩٦٨: ١٢٥)

باختصار، كان التخصص المرن والعقلانية المالية لرأسمالية السوق البريطانية التعبير عن الوظيفتين الإنتربوتية والإمبراطورية العالميتين للدولة البريطانية. وكانت ربحية الوحدات المكونة للمنظومة تعتمد بشكل حاسم على كونها مورَّدة من قبل العالم بأكمله لكي تموِّن العالم بأكمله مرة أخرى، وكذلك على السيطرة على إمبراطورية إقليمية كانت توفر الوسائل ـ السيولة، الأسواق، الإمدادات المادية، كما يمكن أن يكون الحال ـ الضرورية لإبقاء العالم مربوطاً إلى الإنتربوت البريطاني. إلى حد أن التوسط التجاري والمالي العالمي، المدعوم

بالأتاوة الإمبراطورية، كان أكثر ربحية من، أو بنفس ربحية، الإنتاج الصناعي، فإن نشوء المراكز الصناعية الجديدة لم يطرح في حد ذاته أي تهديد لمجتمع الأعمال البريطاني ككل. وإلى حد أن هذه المراكز الصناعية الجديدة كانت تتنافس مع بعضها البعض من أجل خدمات الأعمال البريطانية في تدبير مدخلاتها أو في تصريف مخرجاتها ـ كما فعل معظمها في منعطف القرن ـ فإن بروزها وتوسعها قد أفادا أكثر مما أضرا الأعمال البريطانية.

في خطاب إلى معهد الصيارفة في ١٨٩٩، لخص الجيوبوليتيكي هالفورد ماكيندر Halford Mackinder بشكل جيد جداً المزية الموقعية للأعمال البريطانية في التشكل المكاني المتغير للنشاطات الصناعية والتجارية:

((في حين يبدو أن النشاط الصناعي والتجارة سينحوان إلى أن يصبحا لامركزيين، سيصبح مهماً أكثر فأكثر أنه ستوجد دار تقاص واحدة ... فلا يستتبع ذلك أنه ينبغي أن يوجد، بالتوازي مع اللامركزية، هبوط فعلي للنشاط [الصناعي] في جزرنا؛ بل يبدو محتوماً أنه سيوجد هبوط نسبي. لكن دار التقاص تنحو، من طبيعتها بالذات، إلى أن تظل في الموقع الواحد، وأن دار التقاص ستكون دوماً حيث توجد أعظم ملكية لرأس المال. وهذا يعطي المفتاح الرئيسي إلى الصراع بين سياسة تجارتنا الحرة وحماية البلدان الأخرى ـ إننا أساساً الناس أصحاب رأس المال وأولئك الذين يمتلكون رأس المال يتشاركون دائماً في نشاط أدمغة وعضلات البلدان الأخرى)).(مقتبس لدى هوجيل ١٩٩٣: ٣٠٥)

مثل الشكل الألماني، نشأ الشكل الأمريكي من الرأسمالية المشتركة استجابةً لاشتداد الضغوط التنافسية على النطاق العالمي التي نجمت عن التوسع التام لاقتصاد السوق العالمي هذا الذي مركزه المملكة المتحدة. فليست مصادفة تاريخية أن الشكلين كليهما قد ظهرا بشكل متزامن في أثناء الكساد العظيم لفترة ١٨٧٣ ـ ٩٦. كما في ألمانيا، كذلك في الولايات المتحدة أقنع اشتداد الضغوط التنافسية رجال الأعمال والسياسيين والمثقفين أن نظام التنافس اللامقيد بين وحدات مذررة لا يؤمن الاستقرار الاجتماعي ولا فعالية السوق في الواقع:

((إن السوق التنافسية، المتروكة وشأنها، لم تثمر توافقات الاتحاد Federete ، ولا توازن جان ـ بابتيست ساي Jean – Baptiste Say ، ولا التراكم والاستثمار الثابتين لرأس المال، ولا موازنة العرض والطلب عند مستويات عالية من تشغيل اليد العاملة والموارد، بل إحلالاً للفوضى في السوق، و"نفايات المنافسة" وإخفاقات الأعمال [التجارية] والكسادات المتكررة، والإضرابات والاعتصامات، والاضطراب الاجتماعي، والثوران السياسي ... في منتصف تسعينيات القرن التاسع عشر (١٨٩٠)، وسط الكساد الطويل الثالث في ثلاثة عقود متتالية، انتشر اشمئزاز ضد السوق غير المضبوطة بين البرجوازية في كل القطاعات الكبرى للاقتصاد. مهما كانت اختلافاتهم البرنامجية، فقد وجد المزارعون والمصنعون والصيارفة والتجار، بالإضافة إلى رأسماليي الخطوط الحديدية المتحررين من السحر، أرضاً مشتركة في فكرة أن نشاط السوق التنافسية غير المضبوطة قد أدى إلى إنتاج البضائع والخدمات زيادة على الطلب الفعلي بأسعار عادت بأرباح معقولة على المنتجين ذوي الفعالية النظامية.)) (سكلار ١٩٨٨: ٥٣ ـ ٤)

كما تنبأ آدام سميث قبلئذ بقرن، كان اشتداد الضغوط التنافسية المتأصلة في سيرورات تشكل السوق يدفع الأرباح نحو الهبوط إلى مستوى "محمول" بشق النفس. إن كون النتيجة قد تم التنبؤ بها لم يكن بالطبع مصدر عزاء لرجال الأعمال الأميركيين. إن المصنعين على وجه الخصوص، كتب إدوارد س. ميد Edward S. Meade في ١٩٠٠، "تعبوا من العمل من أجل العامة". في فترات الكساد حتى المشاريع التجارية الأقوى بالكاد حققت هامش ربح محمول. في ظل هذه الظروف، كان من الطبيعي فقط أن يسعى المصنعون إلى "إيقاف هذا الصراع المقلق، الذي يجني المستهلك فوائده كلها تقريباً بأسعار منخفضة. فهم يريدون ربحاً أكبر بدون مثل هذا الصراع اليائس للحصول عليه". (مقتبس لدى سكلار ١٩٨٨: ٥٦)

في البداية، كانت المحاولة لإيقاف الصراع التنافسي قد أدت إلى إعادة هيكلة للأعمال [التجارية] في الولايات المتحدة في الاتجاه نفسه كما في ألمانيا، أي، باتجاه تشكيل اتحادات أفقية تضييقاً للتنافس وباتجاه هيمنة متزايدة لجماعة صغيرة على المؤسسات المالية الخاصة التي كانت قد نمت من خلال الاستثمارات في شركات الخطوط الحديدية والمشاريع الصناعية المتصلة بها. مع ذلك، في الولايات المتحدة، فشلت هذه الروابط للمصنعين على نطاق الأمة إلى حد كبير في تحقيق أهدافها قبل وقت طويل من إعلانها غير قانونية في ١٨٩٠ عن طريق مرسوم شرمان المضاد للتروستات Sherman Antitrust Act؛ وسيطرة المؤسسات المالية لم تتجاوز إنشاء وتشغيل منظومات السكك الحديدية. (تشاندلر ١٩٧٧: ٣١٧، ٣٣٥، ١٨٧)

ثم، في ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر، بدأت البنى المتغيرة للأعمال الألمانية والأميركية بالتباعد بشكل جذري. وفي البلدين اكتسب تمركز رأس المال زخماً. ففي ألمانيا استنزفت بشكل سريع الفرصُ للسعي إلى تحقيق الاندماج العمودي ـ أي، اندماج عمليات شركة مع عمليات الموردين والمستهلكين ـ وأصبح الدافع الرئيسي لتمركز رأس المال هو الإندماج الأفقي. (لاندز ١٩٦٦: ١٠٩ ـ ١١٠)، أي اندماج الشركات المتنافسة. أما في الولايات المتحدة، في المقابل، فقد أصبح الدافع الرئيسي لتمركز رأس المال هو الإندماج العمودي. كما أكد تشاندلر (١٩٧٧؛ ١٩٧٨؛ ١٩٩٠)، تم التخلي بشكل نهائي عن الاتحادات الأفقية غير الفعالة وغير الشعبية وغير القانونية، وفي فرع تلو الآخر من فروع الاقتصاد المحلي الأميركي، تتراوح من السجائر واللحوم المعلبة إلى الآلات المكتبية والزراعية، انتقلت مشاريع الأعمال المنتقاة نحو الاندماج ضمن مجالاتها التنظيمية للسيرورات الفرعية التسلسلية للإنتاج والتبادل التي تربط تدبير المدخلات الأولية بتصريف المخرجات النهائية. لهذا فإن تكاليف المعاملات والمخاطر والارتيابات المتضمنة في تحريك المدخلات\\ المخرجات عبر

تسلسل هذه السيرورات الفرعية قد تم استدخالها ضمن المشاريع التجارية الواحدة متعددة الوحدات وتخضع إلى المنطق المقتصد للعمل الإداري والتخطيط المشترك طويل الأمد.

خلافاً للرأي واسع الانتشار، فإن الشكل من الرأسمالية المشتركة الذي نشأ في أثناء الكساد العظيم لفترة ١٨٧٣ ـ ٩٦ في الولايات المتحدة قد شكَّل افتراقاً عن النظام البريطاني السائد لرأسمالية السوق أكثر فعالية وجذرية من الشكل الذي نشأ في الوقت نفسه تقريباً في ألمانيا. لقد نشأ النوعان من الرأسمالية المشتركة كلاهما رداً على التنافس "الزائد" والتمزقات التي نتجت عن تكشف سيرورة تشكل السوق العالمية، المتركزة في لندن. لكن في حين أن الشكل الألماني قد علَّق suspended السيرورة فقط، فإن الشكل الأمريكي قد أطاحها superseded حقاً.

إن الاختلاف بين الإطاحة الحقيقية والتعليق المحض لسيرورة تشكل السوق العالمية يمكن توضيحه بإعادة الصياغة بمنظور المنظومة العالمية لمناقشة جون ك. غالبريث John k. Galbraith للطرق المختلفة التي يمكن بها للمنظمات الصناعية الكبيرة المدارة بيروقراطياً (الهيكليات التقنية technostructures لديه) أن تحمي نفسها من تمزقات الأسواق الصانعة للأسعار. إن غالبريث، مثل ڤبلن، يكشف عن تناقض أساسي بين العقلانية المالية المتضمنة في تحقيق الربح الأعظمي في سوق ذاتية الضبط والعقلانية التكنولوجية المتضمنة في استعمال مرافق وطواقم بشرية صناعية غالية ومتخصصة:

((تحمل السوق رسالة واحدة فقط لأجل شركة الأعمال [التجارية]. هي الوعد بمزيد من المال. إذا لم يكن للشركة تأثير على أسعارها ... فليس لديها خيارات بخصوص الأهداف التي تسعى إليها. يجب عليها أن تحاول صنع المال، وكمسألة عملية، يجب عليها أن تصنع قدر المستطاع. فالآخرون يفعلون. إن الفشل في الامتثال هو استدعاء للخسارة والفشل والإقصاء من الأعمال [التجارية].)) (غالبريث ١٩٨٥: ١١٦).

مع ذلك، فإن الصناعة الحديثة بتقانتها المتخصصة والالتزامات المرافقة لرأس المال والزمن قد أرغمت الأعمال [التجارية] على أن تتحرر من ارتيابات السوق. إن الأسعار والمقادير التي ستباع أو تشترى بتلك الأسعار يجب إخضاعها بشكل ما لسلطة التخطيط المشترك. إذا لم تكن كذلك،

((ثمة خطر الخسارة من تحركات الأسعار غير المتحكم بها، ولا يوجد عدد يعول عليه يمكن أن تُضرب به واحدات المنتُج والمدخل للحصول على الدخل والإنفاق المخطط لهما. إذا لم تكن هذه التقديرات متاحة في شكل يعول عليه، فثمة عنصر عشوائي كبير في القرارات المتعلقة بما ينبغي إنتاجه وبماذا وبأي وسيلة، وثمة شك كلي في النتيجة ـ ما إذا كان سيوجد ربح أم خسارة وفي أي أبعاد.))(غالبريث ١٩٨٥: ٢٠٦)

إن استبدال السوق بالتحديد الرسمي الاستبدادي للأسعار وتحديد المقادير التي ستباع أو تشترى بهذه الأسعار الضرورية جداً للتخطيط الصناعي يمكن أن يحدث بثلاث طرق: بـ"التحكم"، بـ"التعليق"، و بـ"إطاحة" السوق. يتم التحكم بالسوق عندما يُنتقص أو يلغى استقلال عمل أولئك الذين تبيع لهم وحدة التخطيط أو تشتري منهم. من الناحية الشكلية، تبقى سيرورة الشراء والبيع سليمة، لكن حصة السوق الكبيرة من وحدة بعينها أو مجموعة بعينها من الوحدات تضمن موقعاً تعاونياً إلى درجة عالية من طرف الموردين و\ أو الزبائن. إن "خيار إلغاء السوق هو مصدر هام للقوة لأجل التحكم بها". (غالبريث ١٩٨٥: ٢٩ـ ٣٠)

تُعلَّق السوق عندما تدخل وحدة التخطيط في عقود تحدد الأسعار والمقادير التي ينبغي توفيرها وشراؤها على مدى فترات طويلة من الزمن. هكذا تظهر إلى حيز الوجود مصفوفة من العقود "التي تزيل بها الشركة ارتياب السوق من أجل الشركات الأخرى وتعطيها، بدورها، بعضاً من ارتيابها". بالرغم من أنه في كل الأزمنة وكل الأمكنة تدخل شركات الأعمال [التجارية] كلها في

اتفاقيات مفتوحة أو ضمنية من هذا النوع، فقد كانت القوى الفاعلة الرئيسية في تعليق الأسواق حكومة مشاركة في تدبير وتطوير وسائل صنع الحرب وصنع الدولة. "هنا تضمن الدولة سعراً كافياً، مع هامش مناسب، لتغطية التكاليف. وهي تتعهد بشراء ما يتم إنتاجه أو بالتعويض الكامل في حالة إلغاء العقد، أو الفشل التقني أو غياب الطلب. لهذا فإنها، بالفعل، تعلق السوق بكل ارتيابها المرافق لها." (غالبريث ١٩٨٥: ٣١ ـ ٢)

أخيراً، تُعلَّق السوق عن طريق الاندماج العمودي. "تسيطر وحدة التخطيط على مصدر العرض أو المَخرج outlet؛ لهذا فإن المعاملة التي تكون خاضعة للتصافق على الأسعار والمقادير تُستبدل بترحيل transfer ضمن وحدة التخطيط". إن هذا الاستدخال ضمن وحدة التخطيط للمعاملات المنفذة سابقاً في السوق لا يلغي ارتياب السوق تماماً، لأن وحدة التخطيط يظل عليها أن تنافس من أجل المدخلات الأولية التي لا يمكنها ذاتها أن تنتجها والقدرة الشرائية للمستهلكين النهائيين. مع ذلك فإنها تستبدل الارتياب الكبير الذي لا يمكن تدبيره المرتبط بضبط السوق للسيرورات الفرعية التسلسلية للإنتاج بارتيابات أصغر وأكثر قابلية للإدارة مرتبطة بتدبير المدخلات الأولية وتصريف المخرجات النهائية. (غالبريث ١٩٨٥: ٢٨ ـ ٢٩)

في مخطط غالبريث للأشياء، فإن التحكم بالأسواق وتعليقها وإطاحتها تقوي بعضها البعض في تزويد الهيكليات التقنية للشركات الحديثة بالحماية من ارتيابات السوق الضرورية لوجودها وإعادة إنتاجها المضخمة. كما سنرى، فقد كانت التقوية المتبادلة من هذا النوع في الواقع في جذور صعود الرأسمالية المشتركة، على الطراز الأمريكي، إلى الهيمنة على العالم. مع ذلك، فإن الخاصية المميزةdifferentia specificaللرأسمالية المشتركة الأميركية في منظور المنظومة العالمية لم تكن التحكم بالسوق ولا تعليقها بل إطاحتها.

لقد كانت السيطرة على السوق العالمية هي خصوصية الرأسمالية البريطانية. وكانت السوق العالمية للقرن التاسع عشر بدعة بريطانية، كانت

الأعمال [التجارية] البريطانية والحكومة البريطانية تتحكمان بها بشكل مشترك منذ لحظة صنعها وبعد الحروب النابوليونية مباشرة إلى لحظة إلغائها في أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى مباشرة. في التحليل الأخير، فإن السبب الرئيسي في أن الرأسمالية البريطانية لم تخضع إلى إعادة تنظيم مشتركة من النوع الألماني أو الأميركي، هو أن مثل هذه الإعادة تنظيم لم تكن عملية ولا يُنصح بها. لأن التوسع الذاتي لرأس المال البريطاني كان على الدوام متضمناً في سيرورة تشكل سوق عالمية جعلت أهم فروعها كلها معتمدة على الإمدادات و\ أو المخارج الأجنبية والاستعمارية. إن الانفصال عن مثل هذه الإمدادات والمخارج لصالح الإندماج الأفقي والعمودي المحلي، إن كان ممكناً على الإطلاق، سيكون قد حرم الأعمال [التجارية] البريطانية من المصدر الرئيسي لربحيتها والحكومة البريطانية من المصدر الرئيسي لقوتها.

ليست السيطرة كلمة أقوى من أن تسمي علاقة بريطانيا بالسوق العالمية في القرن التاسع عشر. في الواقع، إذا كنا نعني بالسوق المكان الذي يلتقي فيه الطلب والعرض، فقد كانت بريطانيا عندئذ هي السوق العالمية بما أن مؤسساتها الحكومية والأعمالية [البزنسية] كانت الوسائط الكبرى بين منتجي ومستهلكي العالم. فكلما تنافس منتجو (مستهلكو) العالم من أجل الأسواق (المعروضات) بشدة أكثر، كبرت الخيارات المفتوحة للأعمال [التجارية] البريطانية لاستبدال مصادر العرض (الأسواق) بعضها ببعض، ومن هنا كبرت قدرتها على التحكم بالسوق العالمية. إن الأعمال [التجارية] البريطانية لم "تتعب من العمل لأجل العامة"، كما فعل المصنعون الأميركيون، لأن العالم بأكمله كان يعمل لأجل الأعمال [التجارية] البريطانية.

لا داعي للقول إن قدرة بريطانيا على التحكم بالسوق العالمية لم تكن بلا حدود. فقد كانت محدودة بالشكل الأكثر مباشرة بالقدرة المعاكسة لبعض الدول على تعليق عمل السوق العالمية. لقد كان تعليق السوق العالمية في الواقع هو

خصوصية الرأسمالية المشتركة، الطراز الألماني. إن الإندماج الأفقي لصناعات ألمانيا القومية والتدخل الفعال للحكومة المركزية دعماً لتماسك وتحديث وتوسع البنية التقنية الناتجة قد حولت ألمانيا الإمبراطورية إلى النموذج الإرشادي للرأسمالية المخططة مركزياً ("المنظمة"). لكن كما كان هيلفردينغ نفسه حريصاً على الإشارة، فإن إعادة تنظيم الأعمال [التجارية] الألمانية هذه قد علقت فقط التنافس السوقي بدلاً من الإطاحة به.

تحولت التعرفات بسرعة من كونها "سلاحاً دفاعياً للضعفاء"، إلى "سلاح هجومي في أيدي الأقوياء" ـ وسيلة لتحقيق الأرباح الإضافية في السوق الداخلية التي ستمول بها إغراق السوق في الخارج، أو وسيلة تفاوض بها من موقع قوة على فتح أسواق أجنبية. كانت الإطاحة الظاهرية للتنافس في السوق الداخلية وتشديده في السوق العالمية وجهين لعملة واحدة: "رأس المال ... يمقت فوضى التنافس ويحب التنظيم، مع ذلك... فقط ليستأنف التنافس على مستوى أعلى مع ذلك". (هيلفردينغ ١٩٨١: ٣١٠، ٣٣٤)

كان هذا التنافس على مستوى أعلى ينحو إلى تقسيم السوق العالمية بشكل أعمق من ذي قبل إلى حقول إقليمية متميزة وهكذا تزداد أهمية حجم الفضاء الاقتصادي الذي يحيط به كل حقل على حدة في تحديد نتيجة الصراع التنافسي:

((كلما كانت الأرض الاقتصادية أكبر وأكثر اكتظاظاً بالسكان، [كون الأشياء الأخرى متكافئة] يمكن أن تكون المنشأة الفردية أكبر، وكانت تكاليف الإنتاج أدنى، ودرجة التخصص ضمن المنشأة أكبر. كلما كبرت الأرض الاقتصادية، يمكن بسهولة أكثر تحديد موقع الصناعة حيث تكون الشروط الطبيعية الأكثر مؤاتاة والإنتاجية هي الأعلى. كلما كانت الأرض أكثر اتساعاً، كان إنتاجها أكثر تنوعاً وكبر احتمال أن تتمم فروع الإنتاج بعضها بعضاً وأن توفر تكاليف النقل على المستوردات من الخارج.)) (هيلفردينغ ١٩٨١: ٣١١).

بعبارة أخرى، إن شركات الأعمال [التجارية] العاملة ضمن نطاقات حكم دولة تسيطر بأرض كبيرة ومنوعة كانت تمتلك فرصاً أفضل من الشركات العاملة ضمن نطاقات حكم دولة أصغر إقليمياً وأقل تنوعاً لجني اقتصادات داخلية أي، اقتصادات بسبب التقسيم "التقني" للعمل داخل الشركات نفسها ـ أو لتعويض الاقتصادات الداخلية الأقل باقتصادات خارجية ـ أي، اقتصادات بسبب التقسيم "الاجتماعي" للعمل بين الشركات. هذا هو في الواقع السبب الأهم الواحد في أن رأسمالية السوق البريطانية قد أطاح بها في النهاية ليس الشكل الألماني بل الأميركي من الرأسمالية المشتركة. بغض النظر عن كيف أصبح رأس المال الألماني ممركزاً و"منظماً"، فإنه لم يكن بمقدوره أن يعوض عن الاقتصادات الخارجية الأكبر بكثير التي كان رأس المال البريطاني يتمتع بها بفضل درجة وتنوع المجالات الإقليمية التي تضمها الإمبراطورية الرسمية واللارسمية لبريطانيا.

بالرغم من أن تحول ألمانيا إلى "مصنع واحد كبير" لم يكن بمقدوره أن يعوض عن الاقتصادات الخارجية التي كان رأس المال البريطاني يتمتع بها، فإنه مع ذلك قد رفع بشكل هائل التكاليف الدفاعية للإمبراطورية العالمية التي قامت عليها تلك الاقتصادات. فحالما حشدت ألمانيا جهازها الصناعي ـ العسكري القوي في بحثها عن المجال الحيوي Lebenstraum، تقوضت قابلية نظام التراكم البريطاني للحياة بشكل لا علاج له. إن ما أثبتته الحرب العالمية الأولى قبل كل شيء هو أن رأس المال البريطاني كان بحاجة إلى إمبراطورية إقليمية أكثر من ذي قبل، وأنه حتى حينه لم يعد بمقدوره أن يتحمل ذلك.

في المقابل، لم يكن رأس المال الأمريكي بحاجة إلى مثل هذه الإمبراطورية ليخرج منتصراً من الصراع التنافسي المتصاعد. بين عامي ١٨٠٣ و١٨٥٣ فإن المشتريات والغزوات ضاعفت أكثر من مرة أرض الولايات المتحدة، التي أصبحت قارية المدى. بعدئذ بوقت قصير، سوت الحرب الأهلية (١٨٦٠ ـ ٦٥)

النزاع بين الولايات الجنوبية ـ التي كانت تفضل استمرار التوسع الإقليمي في الكاريبي واندماجاً أوثق للولايات المتحدة في منظومة السوق العالمية لبريطانيا ـ والولايات الشمالية ـ التي كانت تفضل إعادة توجيه الشركات الإستراتيجية الأميركية من التوسع الإقليمي نحو الخارج إلى اندماج الأراضي المكتسبة في اقتصاد قومي متماسك. أدى انتصار الولايات الشمالية إلى انتقال سريع في الاتجاه الأخير. لقد أصبح الهدف العسكري الرئيسي للحكومة هو تخليص القارة من السكان الهنود الأصليين، تبعاً لوصفة بنجامين فرانكلين قديمة العهد، في حين أن التشريع الممرر في أثناء أو بعد الحرب الأهلية مباشرة قد حفز مركزة الصيرفة، وحماية الصناعات المحلية من خلال زيادة حادة في التعرفات، واستيطان واستغلال الأرض، وتشكيل شبكات السكك الحديدية والتلغراف، وتدفق المهاجرين من أوروبة. (.cf وليامز ١٩٦٩: ١٨٥ ـ ٩٣)

كنتيجة لذلك فإن ما جرى احتلاله من الأرض من قبل المزارعين ومربي الماشية والمضاربين في الأعوام الثلاثين التي تلت الحرب الأهلية أكثر مما جرى احتلاله في القرون الثلاثة الماضية. إن التوسع السريع الناتج للإنتاج الأولي، بدوره، قد خلق شروط العرض والطلب من أجل التشكل المتمم لجهاز صناعي قومي أكبر ومتنوع بالرغم من أن الصناعات التي تنتج من أجل السوق الداخلية المحمية إلى درجة عالية والمتوسعة بسرعة قد أصبحت المواقع الرئيسية لتراكم رأس المال في الولايات المتحدة، فإن التوسع المستمر للسوق قد اعتمد بشكل حاسم على البيع في الخارج لفائض زراعي كبير ومتزايد:

((في ١٨٧٠ اعتمد الاقتصاد الأميركي اعتماداً كبيراً للغاية على السوق الخارجية للفائض الزراعي بحيث إن الارتفاعات والهبوطات على مدى الأعوام الثلاثين التالية يمكن ردها إلى نجاح أو فشل تسويق محصول كل سنة من القمح والقطن بغض النظر عن عدد الأسواق التي يمكن إيجادها، فيبدو دوماً أن المطلوب أكثر.)) (لافيبر ١٩٦٣: ٩ ـ ١٠؛ انظر أيضاً وليامز ١٩٦٩: ٢٠١)

لهذا، عشية الكساد العظيم ١٨٧٣ ـ ٩٦ كانت علاقة الاقتصاد الداخلي الأميركي بمنظومة السوق العالمية البريطانية مشابهة نوعاً ما لعلاقة الاقتصاد الداخلي الألماني، لأن التوسع الاقتصادي الألماني أيضاً كان حتى ذلك الوقت قد اعتمد بشكل حاسم على تصدير فائضه الزراعي. ومع ذلك، في أثناء الكساد العظيم بدأت العلاقتان تفترقان جذرياً. لأن الدولة الأميركية كانت تضم فضاء اقتصادياً لم يكن أكبر بكثير وأكثر تنوعاً فحسب، بل أكثر مطواعية إلى حد بعيد من الفضاء الاقتصادي الذي تضمه ألمانيا الإمبراطورية أيضاً ـ أي، فضاء يمكن تجريده من السكان وإعادة إسكانه ليلائم متطلبات الإنتاج الزراعي عالي التقنية بشكل أسهل مما يمكن للفضاء الاقتصادي الألماني الأصغر والأكثف سكانياً أن يفعله. في أثناء الكساد العظيم، ترجمت هذه المزية التنافسية إلى الإزاحة المضطردة للسوق العالمية لألمانيا من قبل الفوائض الزراعية الأميركية بحيث نمت السوق الداخلية الأكبر قبلاً بأسرع من سوق ألمانيا.

لكون الأشياء الأخرى متكافئة، فإن التحكم بالتنافس وإطاحته في سوق كبيرة وديناميكية هما أكثر إشكالية مما في سوق أصغر وأقل ديناميكية. لكن السوق الكبيرة والديناميكية المحبوة بالتتمة الكاملة من الموارد الطبيعية المطلوبة لتلبية حاجات المستهلكين تقدم فرصاً لإطاحة التنافس من خلال الإدماج العمودي أكبر من السوق الأصغر والأقل ديناميكية وغير المحبوة جيداً. في الحقيقة، في بعض الصناعات الأميركية كان النجاح في إطاحة السوق نتيجة مباشرة للصعوبات التي تواجَه في التحكم بالتنافس أو الإطاحة به. على حد تعبير تقرير سنوي لشركة تشكلت من خلال اندماج التكتلات الإقليمية الثلاثة. (شركة البسكويت القومية)،

((عندما أقلعت هذه الشركة، كان يُعتقد أننا يجب أن نتحكم بالتنافس، وأنه للقيام بذلك يجب علينا إما أن نكافح التنافس أو نشتريه.كان [الخيار] الأول يعني حرب أسعار مدمرة وخسارة كبيرة للأرباح؛ أما الثاني، فيعني الرسملة

المتزايدة بشكل ثابت. وسرعان ما أثبتت لنا التجربة أنه، بدلاً من جلب النجاح، فإن أياً من المسارين، إذا تم الاحتفاظ به، لا بد أن يجلب الدمار. وهذا قادنا إلى التفكر في ما إذا كان من الضروري التحكم بالتنافس ... وسرعان ما اقتنعنا بأنه ضمن الشركة يجب علينا أن نبحث عن النجاح.)) (مقتبس لدى تشاندلر ١٩٧٧: ٣٣٥).

كان البحث عن الربح داخل الشركة نفسها يعني قبل كل شيء الاضطلاع من السوق باندماج وتنسيق التدفق الفيزيائي للسلع من شراء المدخلات الأولية إلى بيع المخرجات النهائية. وكان هذا يصح ليس فقط من أجل التعهدات التي نشأت عن الاندماجات الأفقية، كشركة البسكويت القومية أو شركة أويل ستاندارد القوية، بل أيضاً من أجل عدد كبير من الشركات الفردية العاملة في الصناعات التي لم تمض فيها الاتحادات الأفقية بعيداً جداً. كما أكد ألفرد تشاندلر في المقاطع المقتبسة في بداية هذا الفصل، فإن هذا الاستدخال ضمن مجال تنظيمي واحد للسيرورة الفرعية التسلسلية للإنتاج التي كانت تربط مدخلات أولية محددة بمخرجات نهائية محددة قد ولد "اقتصادات سرعة"، أمدت بدورها الشركات الرائدة متعددة الوحدات، المدمجة عمودياً بتدفقات نقدية سائلة وافرة وثابتة. وعندما أعيد استثمار هذه التدفقات النقدية السائلة في تشكيل التراتبيات المتخصصة من المديرين الأعلى مرتبة والمتوسطين، أقيمت حواجز تنظيمية مهيبة أمام دخول منافسين جدد في فرع تلو الآخر من الاقتصاد الداخلي الأمريكي. كنتيجة لذلك، فإن الشركات التي كانت قد رادت إطاحة السوق من خلال الاندماج العمودي قد اكتسبت أيضاً القدرة على التحكم بالتنافس أو تعليقه في تدبير المدخلات الأولية وفي تصريف المخرجات النهائية، في أسواق كانت غير مربحة أو من المستحيل تماماً استدخالها.

خلافاً لتنبؤات هلفردينغ، فإن نشوء هذا النوع من الهيكلية المشتركة في الولايات المتحدة ـ بدلاً من نشوء رأسمالية احتكار الدولة، الطراز الألماني ـ قد

أصبح الأساس الفعلي لمرحلة جديدة من الرأسمالية على صعيد عالمي. بالتأكيد، كان صعود الرأسمالية المشتركة إلى السيطرة العالمية جانباً مكملاً لسيرورة تحول التنافس البين رأسمالي كما نظر له هيلفردينغ. على وجه الخصوص، كانت الحكومة الأميركية والأعمال [التجارية] الأميركية منذ البدء طليعتي الحركة الحمائية التي دمرت بشكل نهائي منظومة السوق العالمية البريطانية ودفعت الرأسمالية العالمية إلى الانكفاء إلى "الأكواخ الإسكيموية" igloos للاقتصادات القومية والإمبراطوريات المرتبطة بها. إن الارتفاع الهائل للتعرفات الأمريكية التي مُررت أثناء الحرب الأهلية قد تلته زيادات أكثر في ١٨٣٣، ١٨٩٠، ١٨٩٤ و ١٨٩٧. بالرغم من أن التخفيضات الصغيرة قد أدخلها الرئيس ويلسون في عام ١٩١٣، فقد كانت هذه محمولة من قبل الكونغرس فقط طالما أن الحرب كانت تقلص المنافسة من المستوردات الأجنبية وتعزز الصادرات الأميركية. لكن حالما انتهت الحرب وظهرت المؤشرات الأولى على الركود، تم استئناف التقليد الحمائي الأميركي بشكل جدي. فقد شُرِّعت زيادات كبرى في التعرفات في أوائل عشرينيات القرن العشرين استجابة للمحنة التجارية، مستبقة تعرفة سموت ـ هاولي Smoot - Hawley الفلكية لعام ١٩٣٠. علاوة على ذلك، كما نظَّر هيلفردينغ، فإن الحمائية الأميركية في هذه الفترة أصبحت بشكل متزايد وسيلة لتعويض الهبوط المفاجئ في الخارج بربح زائد في الداخل، وقبل كل شيء، وسيلة للتفاوض من موقع القوة [على] فتح الأسواق الأجنبية ـ أولها وفي صدارتها الأسواق الأمريكية اللاتينية ـ للصادرات الأمريكية والاستثمار الأمريكي.

على كل، خلافاً لتعميمات هلفردينغ، لم يلعب رأس المال المالي الأميركي أي دور أياً يكن في تعزيز الحمائية الأميركية. إن مجتمع نيويورك المالي على وجه الخصوص قد بشر بشكل متسق بفضائل التجارة الحرة وفعل بكل ما يملك من سلطة لحث الحكومة الأميركية على تولي القيادة والمسؤولية في مواجهة تدمير السوق العالمية. "لقد أصبح العالم متواكلاً للغاية في حياته الاقتصادية بحيث إن

الإجراءات التي تتبناها أمة تؤثر في ازدهار الأمم الأخرى"، كتب صيرفي من وول ستريت ونائب سابق لوزير الخارجية، نورمان ديفيز، عشية الانهيار العظيم عام ١٩٢٩. "إن وحدات الاقتصاد العالمي"، أضاف، "يجب أن تعمل معاً، أو تتعفن بشكل منفرد". (مقتبس لدى فريدن ١٩٨٧: ٥٠)

لذلك، من الناحيتين المثالية والعملية، وقف رأس المال المالي الأميركي إلى النهاية دفاعاً عن انهيار منظومة السوق العالمية البريطانية ولم يصبح أبداً القوة الفاعلة لإطاحة تلك المنظومة كما افترض هلفردينغ. فالقوة الفاعلة والسائدة لتلك الإطاحة لم تكن الرأسمالية المالية ذاتها بأي شكل من أشكالها، بل الرأسمالية المشتركة التي نشأت في الولايات المتحدة من خلال تشكيل شركات الأعمال متعددة الوحدات، المدارة بيروقراطياً، المدمجة عمودياً. حالما تكون هذه المشاريع قد وطدت نفسها داخل الفضاء الاقتصادي الكبير، المنوع، المكتفي ذاتياً، الديناميكي، والمحمي جيداً الذي تطوقه الدولة الأميركية، باتت تتمتع بمزايا تنافسية حاسمة في الاقتصاد العالمي عموماً بالنسبة إلى الطراز البريطاني من رأسمالية السوق والطراز الألماني من الرأسمالية المشتركة.

إن الشركات الأميركية، كمجموعة قومية، قد جمعت مزايا التقسيم "التقني" المنتشر للعمل (الاقتصادات الداخلية) مع مزايا التقسيم "الاجتماعي" المنتشر (الاقتصادات الخارجية) إلى درجة أكبر بكثير من الأعمال البريطانية أحادية الوحدة أو الأعمال الألمانية المدمجة أفقياً. إن الفضاء الاقتصادي الذي تضمه ألمانيا الإمبراطورية لم يكن كبيراً، أو منوعاً أو ديناميكياً بشكل كاف لتمكين الأعمال الألمانية من التعويض عن الاقتصادات الخارجية الأكبر التي تتمتع بها الأعمال البريطانية ذات الاقتصادات الداخلية الأكبر. لكن الفضاء الاقتصادي الذي تضمه الولايات المتحدة قد مكن الأعمال الأميركية من تحقيق توليفة عالية الفعالية من مزايا التخطيط وضبط السوق.

علاوة على ذلك، فإن الشركات الأميركية، بالتوسع على نحو عابر للقوميات حالما أكملت اندماجها القاري المحلي، أصبحت "أحصنة طروادية" كثيرة للغاية في الأسواق الداخلية للدول الأخرى بحيث تحشد الموارد الأجنبية والقوة الشرائية لمصلحة توسعها البيروقراطي الخاص. هكذا، استفاد رأس المال المشترك الأميركي بطريقتين مرتبطتين ومتبادلتي التقوية من الحركة الحمائية التي كانت تشق السوق العالمية البريطانية. لقد استفاد من خلال السيطرة على أكبر الاقتصادات وأكثرها ديناميكية وأفضلها حماية بين الاقتصادات الاستعمارية التي انقسمت إليها السوق العالمية؛ واستفاد من خلال قدرته الفائقة على تحييد حمائية الدول الأخرى وتحويلها لمصلحته بوساطة الاستثمار المباشر الأجنبي.

في ضوء ذلك كله، ليس مفاجئاً أن الحكومة الأميركية أولت اهتماماً قليلاً لمطالب المجتمع المالي النيويوركي بإلغاء التراث الحمائي للولايات المتحدة. لقد كان نورمان ديفيز وناطقون آخرون باسم وول ستريت بالطبع ذوي بصيرة عالية في التنبؤ بأن عدم رغبة الأمم في "العمل معاً" داخل السوق العالمية الآخذة في التفكك يعني أن الأمم سوف "تتعفن منفردة" قريباً. مع ذلك، لم يترتب على هذا التشخيص أنه كان في قوة أو في الواقع في المصلحة القومية للولايات المتحدة أن تعكس الزوال النهائي لمنظومة سوق القرن التاسع عشر وتمنع أمم العالم من التعفن منفردة. لقد كانت منظومة السوق العالمية تنهار تحت ثقل تناقضاتها ـ بما فيها الدعم الذي لا يهتز للمجتمعات المالية للندن ونيويورك من أجل معيار الذهب. من المشكوك فيه إلى درجة عالية ما إذا كان بإمكان حكومة الولايات المتحدة أو أي حكومة أخرى أن تنقذ المنظومة من تدميريتها الذاتية. لكن حتى افتراض أنه كان ثمة شيء ما بإمكان حكومة الولايات المتحدة أن تفعله، فإنه حتى من المشكوك فيه أكثر أن استمرار النظام القديم للتراكم سيكون قد أدى إلى قفزة كبيرة إلى الأمام في ثروة وقوة الولايات المتحدة بقدر ما نجم فعلاً عن انهيارها النهائي.

لهذا كانت الرأسمالية المشتركة الأميركية وظلت قوة فاعلة قوية لتدمير بنى تراكم رأسمالية السوق البريطانية وللمركزة في الولايات المتحدة للسيولة والقدرة الشرائية والطاقة الإنتاجية لاقتصاد العالم. لكن حالما أصبح التدمير والمركزة كاملين كما يمكن أن يكونا بشكل ممكن، كانت الأعمال [التجارية] المشتركة الأميركية عاجزة عن خلق شروط توسعها الذاتي في عالم شواشي. لم تكن توجد إعانة مالية ضريبية tax subsidy، أو خطة ضمان أو كفالة بورصة exchange guarantee كافية للتغلب على التفاوت الأساسي بين تماسك وثروة السوق الداخلية الأميركية وتشظي وفقر الأسواق الأجنبية.

كانت هذه هي الجذور البنيوية للمأزق بعد الحرب العالمية الثانية الذي منع إعادة تدوير السيولة في توسيع التجارة والإنتاج العالميين. في النهاية، كُسر المأزق عن طريق "ابتكار" الحرب الباردة. إن ما لم يكن بإمكان حسابات الكلفة ـ الفائدة أن تنجزه ولم تنجزه، قد أنجزه الخوف. طالما أن فائض رأس المال ركد داخل الولايات المتحدة وأرضها الخلفية الإقليمية (كندا وأمريكا اللاتينية)، فقد استمر الشواش في أوراسيا في التصاعد وخلق أرضاً خصيبة من أجل السيطرة على سلطة الدولة من قبل القوى الثورية. كانت عبقرية ترومان وعبقرية مستشاريه هي في عزو نتيجة الظروف المنظومية التي لم تخلقها أو تتحكم بها أي قوة فاعلة خاصة إلى النزعات التدميرية للقوة العظمى العسكرية الأخرى، الاتحاد السوفييتي. بفعل ذلك، اختزل ترومان رؤية روزفلت لصفقة جديدة عالمية إلى واقع رديء جداً بالفعل، لكنه جعلها قابلة للتطبيق على الأقل.

كان بناء أوروبة الغربية واليابان بوصفهما حصنين وتحفتين للعالم الحر هدفاً أكثر ملموسية وإمكانية للتحقيق من إعادة صنع العالم أكمله على الصورة الأميركية. علاوة على ذلك، فقد كان الرئيس ترومان ونائب وزير الخارجية آتشيسون يعرفان جيداً أن الخوف من التهديد الشيوعي العالمي قد عمل أفضل بكثير من أي لجوء إلى مبرر أو إلى حسابات الكلفة ـ الفائدة في حث المشرعين على

العمل وهم المعروفون على النحو الأفضل بسبب حكمتهم المالية أكثر مما هم معروفون بسبب اهتمامهم بالشؤون العالمية:

((إن المسودات الأولى لرسالة ترومان، التي أعدها خبراء وزارة الخارجية، قد أكدت بشكل صريح على العوامل الاقتصادية. "حربان كبيرتان وكساد عالمي متخلل"، بدأت المسودة الأولى، "أضعفت النظام الرأسمالي في كل مكان تقريباً إلا في الولايات المتحدة... إذا سمحنا، بالإهمال، باختفاء المشروع الحر في بلدان العالم الأخرى، فإن وجود ديموقراطيتنا ذاتها سيكون مهدداً على نحو خطير." علق الرئيس ترومان ونائب وزير الخارجية آتشيسون بأن المسودة "جعلت الشيء كله يبدو مثل نشرة تجارية استثمارية." وفقاً لذلك، فقد أعادا تسويد الوثيقة لكي تعطي مفعولها اللاذع ... عندما أرسلت نسخة من الرسالة النهائية برقياً إلى وزير الخارجية ... حتى هو تساءل إذا لم يكن الخطاب " مبالغاً في الحالة قليلاً". إن رد الرئيس قد نطق بخلاصات حول إدارة الأزمة على الجبهة الداخلية: "لقد كان واضحاً أن هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها تمرير الإجراء. باتباع نصيحة آرثر فاندنبرغ المشهورة، فإن الرئيس بالفعل قد " أفزع الشعب الأمريكي". إن ما كان يسري على عقيدة ترومان سيبرهن أنه قابل للتدوير من أجل خطة مارشال أيضاً)) (ماك كورميك ١٩٨٩: ٧٧ ـ ٨)

باشرت خطة مارشال إعادة صنع أوروبة الغربية على الصورة الأميركية، وبشكل مباشر وغير مباشر، قدمت مساهمة حاسمة في "إقلاع" التجارة والإنتاج العالميين في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. على كل، إن هدفها بالذات من تعزيز تشكيل ولايات متحدة أوروبية قد أحبط بشكل خطير حتى أواخر أربعينيات القرن العشرين عن طريق النقص المستمر للدولار. إن مصاعب ميزان المدفوعات قد زادت الحماسات القومية في منع التقدم داخل منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (OEEC) عموماً، وفي التعاون النقدي بين الدول الأوروبية خصوصاً. (بولوك ١٩٨٣: ٥٣٢ ـ ٤١، ٦٥٩ ـ ٦١، ٧٢٠ ـ ٣)

كان الاندماج الأوروبي والتوسع الاقتصادي الأوروبي يتطلبان إعادة تدوير للسيولة العالمية أكثر شمولاً بكثير من تلك المتضمنة في خطة مارشال وبرامج المساعدة الأخرى. هذه الإعادة تدوير الأشمل تحققت في نهاية المطاف من خلال أضخم مجهود إعادة تسلُّح شهده العالم في زمن السلم. وكما أدرك وزير الخارجية أتشيسون ورئيس هيئة تخطيط السياسات بول نيتز، بوصفهما مهندسيه، لا يمكن إلا لمجهود من هذا النوع أن يتغلب على قيود خطة مارشال:

((لم ير **[**أتشيسون ونيتز**]** الإندماج الأوروبي ولا إعادات تخطيط العملاتrealignments كافيين للحفاظ على فائض تصدير كبير أو لاستمرار الروابط الاقتصادية الأمريكية ـ الأوروبية بعد نهاية خطة مارشال. إن الخط الجديد للسياسة التي اقترحاها ـ إعادة التسلح الضخمة الأميركية والأوروبية ـ قد وفر حلاً باهراً للمشكلات الكبرى للسياسة الاقتصادية الأميركية. وإن إعادة التسلح الداخلية سوف توفر وسيلة جديدة لإدامة الطلب بحيث لن يعود الاقتصاد معتمداً على الحفاظ على فائض التصدير. إن المساعدة العسكرية إلى أوروبة سوف توفر وسيلة لاستمرار تقديم المساعدة إلى أوروبة بعد انتهاء مدة خطة مارشال. والإدماج الشديد للقوات العسكرية الأوروبية والأميركية سوف يوفر وسيلة لمنع أوروبة كمنطقة اقتصادية من الانغلاق في وجه الولايات المتحدة.**))** (بلوك ١٩٧٧: ١٠٣ ـ ٤)

لقد تم التقدم باقتراح الخط الجديد للسياسة إلى مجلس الأمن القومي في أوائل عام ١٩٥٠، وتمت دراسة وثيقة موقفه (NSC – 68) والموافقة عليها في المبدأ من قبل الرئيس ترومان في شهر نيسان. لم تقدم الوثيقة أي بيانات دقيقة حول التكاليف المتضمنة، لكن تقديرات الهيئة كانت في مرتبة الإنفاقات السنوية البالغة ثلاثة أضعاف الإنفاق المطلوب أصلاً من قبل البنتاغون لعام ١٩٥٠:

((لم تشكل كيفية الحصول على ذلك النوع من المال من كونغرس محافظ مالياً، حتى باسم مناهضة الشيوعية، مهمة صغيرة لأجل الإدارة. إن ما كان

مطلوباً هو حاجة ملحة دولية، ومنذ تشرين الثاني\ نوفمبر ١٩٤٩، كان الوزير آتشيسون يتنبأ بأن واحدة ستقع في زمن ما في ١٩٥٠ في بلدان الأطراف الآسيوية ـ في كوريا، فييتنام، تايوان، أو الثلاثة كلهم. بعد شهرين من تفحص الرئيس للوثيقة NSC – 68، حدثت تلك الأزمة. سيقول آتشيسون لاحقاً: " هرعت كوريا وأنقذتنا.)) (ماك كورميك ١٩٨٩: ٩٨)

إن إعادة التسلح الضخمة في أثناء الحرب الكورية وبعدها قد حلت مرة وإلى الأبد كل مشكلات السيولة لاقتصاد العالم بعد الحرب. وإن المساعدة العسكرية إلى الحكومات الأجنبية والإنفاقات العسكرية الأميركية المباشرة في الخارج ـ كلاهما ازدادا بشكل ثابت بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥٨ومرة أخرى بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٧٣ ـ قد زودت اقتصاد العالم بكل السيولة التي كان يحتاج إليها ليتوسع. ومع الحكومة الأميركية التي تقوم بدور مصرف مركزي عالمي على درجة عالية من التساهل، توسعت التجارة والإنتاج العالميان بمعدلات غير مسبوقة. (كاليو ١٩٧٠: ٨٦ ـ ٧؛ غيلبين ١٩٨٧: ١٣٣ ـ ٤)

بحسب ماك كورميك (١٩٨٩: ٩٩) فإن فترة الـ ٢٣عاماً التي استهلتها الحرب الكورية وختمتها اتفاقيات باريس للسلام في أوائل عام ١٩٧٣، التي انهت بشكل افتراضي حرب فييتنام "كانت الفترة الأكثر استدامة وربحية للنمو الاقتصادي في تاريخ الرأسمالية العالمية". وهذه هي الفترة نفسها التي كان ستيفن مارغلين وجولييت سكور (١٩٩١)، بين آخرين، قد أسمياها "العصر الذهبي للرأسمالية".

((ثمة قليل من الشك في أن ربع القرن التالي لإعادة البناء بعد الحرب العالمية الثانية كان فترة ازدهار وتوسع غير مسبوقين لأجل الاقتصاد العالمي. فيما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٥ ازداد دخل الفرد في البلدان النامية بمعدل وسطي قدره ٣ بالمئة بالسنة، متسارعاً من ٢ بالمئة في خمسينيات القرن العشرين إلى ٣.٤ بالمئة في الستينيات. كان معدل النمو هذا غير مسبوق تاريخياً من أجل هذا

البلدان ويزيد عن المعدل الذي أنجزته البلدان المتطورة في فترة تصنيعها... ففي البلدان المتطورة ذاتها، زاد الناتج المحلي الإجمالي GDP والناتج المحلي الإجمالي لكل فرد بضعفي سرعته تقريباً في أي فترة سابقة منذ ١٨٢٠. لقد نمت إنتاجية العمل بضعفي سرعتها من ذي قبل، وكان ثمة تسارع هائل في معدل نمو المخزون الرأسمالي. إن الزيادة في المخزون الرأسمالي قد مثلت فورة استثمار ذات طول وزخم غير مسبوقين تاريخياً.)) (غلين ومعاونوه ١٩٩١: ٤١ ـ ٢).

ثمة قليل من الشك في أن معدل نمو اقتصاد العالم الرأسمالي ككل في هذا الزمن كان استثنائيا بالمقاييس التاريخية. أما مسألة ما إذا كان أيضاً أفضل الأزمنة لأجل الرأسمالية التاريخية بحيث يبرر تسميته باسم بالعصر الذهبي للرأسمالية فهي مسألة أخرى. على سبيل المثال، ليس واضحاً على الإطلاق ما إذا كان عصراً أكثر ذهبية من "عصر رأس المال" (١٨٤٨ ـ ٧٥) لإريك هوبسباوم، الذي كان مراقبو أواخر القرن التاسع عشر يظنون أنه لم يكن له سابق منذ عصر الاكتشافات العظيمة (انظر الفصل الثالث). إذا أخذنا المعدلات السنوية الوسطية لنمو الـ GDP أو للكيان الأكثر مراوغة "المخزون الرأسمالي" capital stock على مدى فترة الـ ٢٥ عاماً (١٩٥٠ ـ ١٩٧٥)، وقارناها بمعدلات فترة الـ ٥٠ عاماً (١٨٢٠ ـ ١٨٧٠)، كمايفعل أندرو غلين والمؤلفون المشاركون له، سيبدو كذلك. لكن هذه المؤشرات متحيزة لصالح الإنتاج بالمعنى الضيق وضد التجارة. لو كان علينا أن نختار مؤشرات ذات تحيزات معاكسة وقارنا الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٥بالفترة ذات الطول المكافئ، ١٨٤٨ ـ ١٩٧٣، فقد يبدو أن الأدائين في "العصرين الذهبيين" لم يكونا بهذا الاختلاف على الإطلاق.

ليكن ما قد يكون، من المنظور الذي تم تبنيه في هذه الدراسة فإن خمسينيات القرن العشرين (١٩٥٠) وستينياته (١٩٦٠)، مثل خمسينيات القرن التاسع عشر (١٨٥٠) وستينياته (١٨٦٠)، تشكلان طور (MC) آخر من التوسع المادي لاقتصاد العالم الرأسمالي ـ أي، فترة جرت في أثنائها إعادة فائض رأس المال

إلى تجارة وإنتاج السلع على صعيد ضخم بما يكفي لخلق شروط التنافس المتجدد وتقسيم العمل داخل وفيما بين المنظمات الحكومية والأعمالية المستقلة لاقتصاد العالم الرأسمالي. بالتأكيد، كانت سرعة وصعيد ومدى تحويل فائض رأس المال إلى السلع في الدورة الأمريكية أكبر منها في أي دورة سابقة. مع ذلك، كان طور التوسع المادي لخمسينيات القرن العشرين وستينياته يشبه كل التوسعات الأخرى في جانب أساسي واحد: لقد أدى تكشفه بالذات إلى اشتداد كبير للضغوط التنافسية على كل منظمة حكومية وأعمالية لاقتصاد العالم الرأسمالي على حدة ومجتمعة وإلى انسحاب هائل ناتج لرأس المال النقدي من التجارة والإنتاج.

حدث التحول في الأعوام الحرجة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣. ففي أثناء هذه الأعوام مرت الودائع فيما تدعى بسوق اليورودولار أو العملة الأوروبية بقفزة مفاجئة إلى الأعلى تلتها عشرون عاماً من النمو الانفجاري. وفي أثناء هذه الأعوام الستة نفسها تم التخلي عن منظومة الأطراف الثابتة بين العملات الوطنية الرئيسية والدولار الأمريكي وبين الدولار الأمريكي والذهب، التي كانت في القوة طوال فترة طور التوسع المادي لصالح نظام أسعار الصرف المرنة أو العائمة ـ نظام يعتبره البعض (مثل أليبتا ١٩٧٩أ: ٨٣١) ليس نظاماً على الإطلاق، بل الشكل الذي يأخذه النظام القائم مسبقاً.

كانت هذه تطورات متميزة لكنها متبادلة التقوية. فمن ناحية أولى، فرضت مراكمة كتلة متزايدة من السيولة العالمية في ودائع لا تتحكم بها أي حكومة ضغطاً متزايداً على الحكومات للتلاعب بأسعار صرف عملاتها ومعدلات الفائدة لكي تجذب أو تطرد السيولة المملوكة في الأسواق البعيدة عن الشاطئ لمعاكسة النواقص أو الإفراطات في اقتصاداتها الداخلية. ومن الناحية الأخرى، فإن التغيرات المستمرة في أسعار الصرف بين العملات الوطنية الرئيسية وفي تفاضلات معدل الفائدة قد ضاعفت الفرص لأجل رأس

المال المملوك في أسواق المال بعيداً عن الشاطئ للتوسع من خلال التجارة والمضاربة بالعملات.

كنتيجة لهذه التطورات المتبادلة التقوية، في منتصف السبعينيات من القرن العشرين تجاوز حجم التعاملات النقدية الصافية المنفذة في أسواق النقد بعيداً عن الشاطئ قيمة التجارة العالمية بمرات كثيرة. فمنذ ذلك الوقت فصاعداً أصبح التوسع المالي غير قابل للإيقاف. وفقاً لأحد التقديرات، في عام ١٩٧٩ بلغت المتاجرة بالقطع الأجنبي ١٧.٥ تريليون دولار، أو أكثر من أحد عشر ضعف القيمة الإجمالية للتجارة العالمية. (١.٥ تريليون دولار)؛ وبعدئذ بخمسة أعوام، كانت المتاجرة بالقطع الأجنبي قد تضخمت إلى ٣٥ تريليون دولار، أو نحو عشرين ضعف القيمة الإجمالية للتجارة العالمية، التي كانت قد زادت أيضاً لكن بنسبة ٢٠ بالمئة فقط. (غيلبين ١٩٨٧: ١٤٤) وفقاً لتقدير آخر، كانت التعاملات السنوية في سوق اليورودولار وحدها تساوي ستة أضعاف قيمة التجارة العالمية في عام ١٩٧٩ لكنها بلغت نحو خمسة وعشرين ضعفاً بعدئذ بسبعة أعوام. (والتر ١٩٩١: ١٩٦ـ ٧)

إن مصطلح "ثورة"، يرى روبرت غيلبين (١٩٨٧: ١٤٤)، قد لا يكون مصطلحاً قوياً لتوصيف هذا التغيير في الظروف الاقتصادية العالمية. إذ ليس لدى أندرو والتر (١٩٩١: ٢٠٠) أي شكوك في أن هذا التوصيف بالفعل هو الأكثر ملاءمة. برأيه،

((إن الأكثر إدهاشاً في العقود القليلة الأخيرة هو تحرير تدفقات رؤوس المال بين البلدان الكبرى والنمو الذي لا يصدق للأسواق الأوروبية، الذي بلغ معدلاً وسطياً حوالي ٣٠ بالمئة كل عام منذ ستينيات القرن العشرين. لقد فاق هذا حتى الآن نمو التجارة العالمية والخرج العالمي بحيث إن التدفقات المالية الآن تتفوق بشكل مطلق على التدفقات الواقعية بين البلدان بالمصطلحات الكمية.))

هذه التغييرات يدعوها بـ"الثورة المالية العالمية".

ديناميك الأزمة العالمية

هكذا نعود إلى التحولات الثورية ظاهرياً التي خضعت لها الرأسمالية العالمية منذ حوالي ١٩٧٠. إن التوسع المالي في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، بإعادة صياغته في المنظور الذي جرى تبنيه في هذه الدراسة، يبدو بالفعل أنه النزوع الغالب لسيرورات التراكم الرأسمالي على صعيد عالمي. لكنه لا يبدو نزوعاً "ثورياً" على الإطلاق. فقد تكررت التوسعات المالية من هذا النوع منذ القرن الرابع عشر كرد فعل مميز لرأس المال على اشتداد الضغوط التنافسية التي نتجت بشكل ثابت عن كل التوسعات الكبرى للتجارة والإنتاج العالميين. إن الصعيد والمدى والتعقيد التقني للتوسع المالي الراهن هي، بالطبع، أكبر بكثير من صعيد ومدى وتعقيد التوسعات المالية السابقة. لكن الصعيد والمدى والتعقيد الأكبر ليست سوى استمرار لنزوع مكرس جيداً للأمد الطويل longue duree للرأسمالية التاريخية نحو تشكيل تكتلات من المنظمات الحكومية والأعمالية الأكثر قوة كقوى فاعلة قيادية للتراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي.

لقد كان تشكيل هذه الكتل الأقوى على الدوام جانباً مكملاً من أزمة وتناقضات الكتلة المهيمنة سابقاً. لذلك، لكي نفهم منطق التحول المستمر للرأسمالية العالمية، يجب أن نركز على أزمة وتناقضات النظام الأمريكي الآخذ في التفكك. وقد مضى هذا أبعد كثيراً مما يبدو أن الانتصارات الأخيرة للرأسمالية الأميركية على الشيوعية السوفييتية تنطوي عليه. فعلى نحو متزايد، تبدو هذه الانتصارات مثل لحظة أخرى من تلك "اللحظات الرائعة" التي تخللت، كقاعدة، بين الأزمات الإشارية والأزمات الختامية لكل أنظمة التراكم السائدة. إن العصر الجميلbelle époque للنظام الأمريكي، عصر ريغان، جاء ومضى، أسرع منه في ظل أي نظام سابق، كونه قد عمق أكثر مما حل التناقضات التي تكمن تحت الأزمة الإشارية السابقة.

لقد تمت الإشارة بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٣ إلى الأزمة القادمة للنظام الأمريكي في ثلاث دوائر متميزة ومترابطة ترابطاً وثيقاً. عسكرياً، دخل الجيش

الأمريكي في مشكلات أكثر خطورة في فيتنام؛ مالياً، وجد الاحتياطي الفيديرالي الأمريكي أن من الصعب ثم من المستحيل الحفاظَ على نمط الإنتاج وضبطَ النقد العالمي الذين جرى تأسيسهما في بريتن وودز؛ وآيديولوجياً، بدأت حرب الحكومة الأميركية الشرسة ضد الشيوعية تفقد الشرعية في الداخل وفي الخارج. لقد تدهورت الأزمة بسرعة، وفي عام ١٩٧٣ كانت الحكومة الأميركية قد تقهقرت على كل الجبهات.

على مدى بقية السبعينيات من القرن العشرين، باتت استراتيجيات القوة الأميركية تتميز بإهمال أساسي للوظائف الحكومية العالمية. فقد كان كما لو أن الفئات الحاكمة داخل الولايات المتحدة قد قررت أن العالم، بما أنه لم يعد محكوماً من قبلها، ينبغي أن يُترك ليحكم نفسه. فكانت النتيجة مزيداً من زعزعة استقرار ما تبقى من النظام العالمي ما بعد الحرب وهبوطاً منحدراً لقوة الولايات المتحدة وهيبتها عبر الثورة الإيرانية وأزمة الرهائن عام ١٩٨٠.

كان انطلاق الطور الراهن من التوسع المالي لاقتصاد العالم الرأسمالي المتمركز في الولايات المتحدة جانباً مكملاً ومبكراً من هذه الأزمة. فقد بدأ في عام ١٩٦٨، عندما مر نمو الأموال السائلة المملوكة في سوق اليورودولار المتمركزة في لندن بتسارع مفاجئ وانفجاري. كنتيجة لهذا التسارع الانفجاري، كانت حكومة الولايات المتحدة في ١٩٧١ مجبرة على التخلي عن قصة معيار صرف الذهب ـ الدولار، وفي عام ١٩٧٣ كان على الاحتياطي الفيديرالي الأمريكي والمصارف المركزية المرتبطة به أن تقر بالهزيمة في كفاحها لإيقاف مد المضاربة المتزايدة ضد نظام أسعار الصرف الثابتة الذي كان قد طغى على المالية العالية في أثناء طور التوسع المادي في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. منذئذ فصاعداً أصبحت السوق ـ أي، بالدرجة الأولى، سوق اليورودولار ـ سيدة السيرورة التي ثبتَّت أسعار العملات الوطنية بالنسبة إلى بعضها البعض وإلى الذهب.

كان تشكيل سوق اليورودولار أو العملة الأوروبية النتيجة غير المقصودة لتوسع النظام الأمريكي للتراكم. فقد ظهرت أولاً إلى حيز الوجود "سوق ودائع

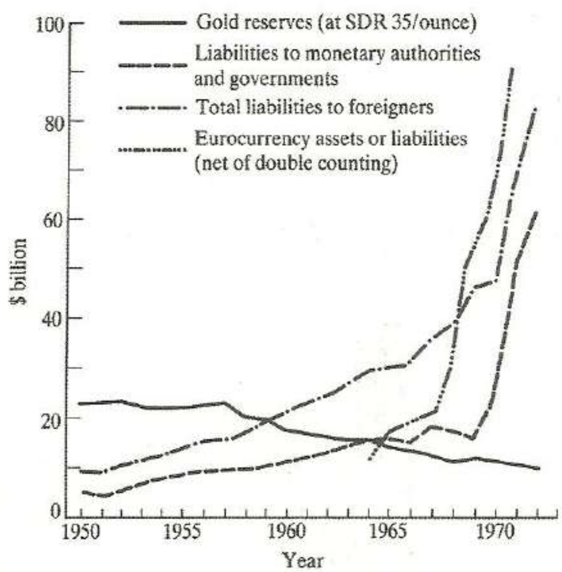
الدولار" في الخمسينيات كنتيجة مباشرة للحرب الباردة. فكان على البلدان الشيوعية أن تحتفظ بأرصدة بالدولار من أجل تجارتها مع الغرب، لكنها لم تستطع أن تخاطر بإيداع هذه الأرصدة في الولايات المتحدة لئلا تجمدها الحكومة الأمريكية. لذلك أودعت هذه الأرصدة في المصارف الأوروبية، معظمها في لندن، التي أعادت إيداع هذه الأموال في المصارف الأمريكية منذ البداية. مع ذلك، سرعان ما أدركت مصارف لندن مزايا الاحتفاظ بالأموال على الشكل الذي بات يعرف باسم العملات الأوروبية ـ أي، عملات "مملوكة ومستعملة خارج البلد الذي تمتلك فيه منزلة العطاء tenderالقانوني". (فرسلويسن ١٩٨١: ١٦، ٢٢)

كانت أرصدة الدولار الشيوعية صغيرة جداً وما كانت أسواق العملة الأوروبية قد أصبحت عاملاً سائداً في المالية العالمية لو لم يكن ذلك بسبب الهجرة الضخمة لرأس المال المشترك الأمريكي إلى أوروبة في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات. كانت [الشركات] متعددة الجنسيات الكبيرة بين أهم المودعين في سوق مال نيويورك. لذلك، كان من الطبيعي فقط أن كبرى مصارف نيويورك التي ستدخل فجأة إلى سوق اليورودولار، ليس فقط لتأخذ مزية التكاليف الأدنى وحرية العمل الأكبر اللتان توفرهما الصيرفة بعيداً عن الشاطئ، بل أيضاً لتتفادى الخسائر الكبرى في الودائع. وقد فعلت ذلك، مسيطرة على حصة قدرها ٥٠ بالمئة من أعمال\ بزنس اليورودولار في عام ١٩٦١. (دي سيكو ١٩٨٢: ١١)

هكذا جرى تطوير هيكلية تنظيمية كانت من أجل كافة الأغراض العملية خارج سيطرة منظومة المصارف المركزية التي ضبطت معروض النقد العالمي وفقاً لنظام أسعار الصرف الثابتة المكرس في بريتن وودز. وطالما كان هذا النظام مدعوماً باحتياطات الذهب الأمريكية الكبيرة وبفائض جار ضخم في ميزان المدفوعات الأمريكي، فقد ساعد تطوير سوق اليورودولار بدلاً من أن يعيق مساعي الحكومة الأمريكية لتحقيق القوة الداخلية والخارجية. فقد قوى دور الدولار كنقد عالمي، وسهَّل التوسع العالمي لرأس المال المشترك الأمريكي، وجعل هذا التوسع مكتفياً ذاتياً من الناحية المالية من خلال الاقتراض في أوروبة.

على كل، عاجلاً أم آجلاً، كان التوسع المشترك للنشاطات المشتركة الأمريكية في الخارج ولأسواق اليورودولار متجهاً إلى الدخول في تناقض مع الأسس القومية لقوة الولايات المتحدة:

((إن إعادة إحياء الصيرفة الدولية الأميركية قد هددت بتقويض الاتفاقيات السياسية التي كانت قد جعلتها ممكنة. وكانت المعارضة السياسية الداخلية للتكامل الاقتصادي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية قد هُدئت بطريقتين: الأولى، تم تقديم الأممية الاقتصادية بوصفها حاسمة للأمن القومي؛ والثانية، تم تقديم الأممية الاقتصادية بوصفها ضرورية للازدهار الداخلي. في أوائل الستينيات، بدأ التكامل المالي الأممي يدخل في صراع مع الأمن القومي والازدهار الداخلي.**))** (فريدن ١٩٨٧: ٨٣)



Source: Walter (1991: 167, 182).

4.2 US Gold Reserves and Short-term Liabilities, 1950–72

الشكل ٤ ـ ٢) احتياطيات الذهب الأمريكية والديون قصيرة الأجل.

برز النزاع أولاً في عام ١٩٦٣، عندما حاولت إدارة كينيدي أن تعاكس الضغط الذي مارسته المديونيات liabilities الأميركية إلى المؤسسات العامة والخاصة الأجنبية على احتياطيات الذهب الأمريكية الآخذة في الهبوط بوضع القيود على الإقراض والاستثمار الأجنبيين الأمريكيين. كانت الديون الأمريكية الإجمالية إلى "الأجانب" ـ حصة ليست تافهة لكنها مجهولة تتكون منها بلا شك أرصدة الدولار التي تملكها الشركات الأمريكية في المصارف الأجنبية والبعيدة عن الشاطئ ـ قد بدأت قبلئذ تتجاوز احتياطيات الذهب الأميركية في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين. لكن في نحو ١٩٦٣، كما يبين الشكل ٤ ـ ٢، بدأت احتياطيات الذهب الأميركية تهبط حتى إلى أقل مما كان مستحقاً للسلطات النقدية والحكومات الأجنبية ـ وهي مسألة أكثر خطورة لأنها كانت تمس بشكل مباشر علاقات القوة بين الحكومات.

إن محاولة إدارة كينيدي لمعالجة المشكلة من خلال ضبط أشد إحكاماً للإقراض والاستثمار الخاصين الأمريكيين وراء البحار قد ارتد عليها عكساً. كما شرح يوجين بيرنباوم من بنك تشايز مانهاتن:

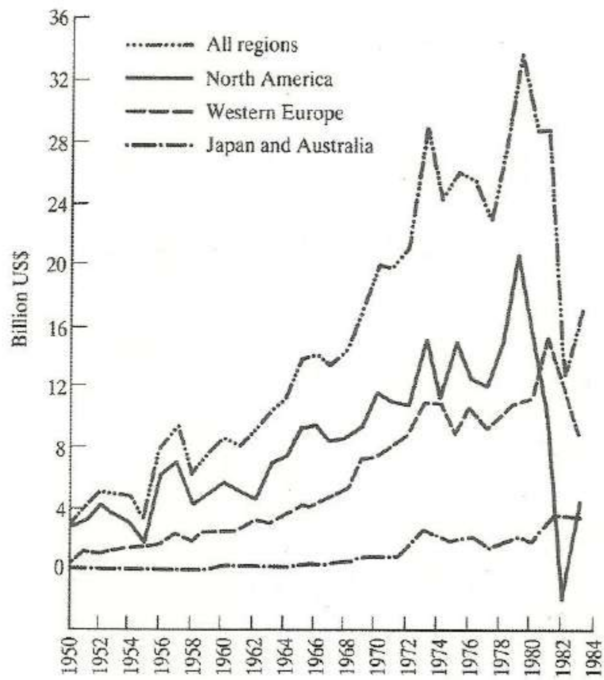
((انتقلت السوق من أجل تمويل الدولار الدولي من نيويورك إلى أوروبة. إن قروض الدولار الأجنبية التي اندرجت سابقاً تحت الخطوط الدليلية الضبطية لامتحان القوى الفاعلة للحكومة الأميركية قد خرجت ببساطة عن متناولها. كانت النتيجة مراكمة حجم هائل من الأموال السائلة والأسواق ـ عالم مالية اليورودولار ـ خارج السلطة الضابطة لأي بلد أو قوة فاعلة.)) (مقتبس لدى فريدن ١٩٨٧: ٨٥، لتشديد في الأصل).

كما يبين الشكل ٤ ـ ٢، فإن هذه المراكمة للأموال السائلة في أسواق اليورودولار لم تصبح انفجاريةً حقاً إلا منذ ١٩٦٨ فصاعداً. يبرز السؤال عندئذ عما أثار هذا الانفجار المفاجئ، الذي أصبح بسرعة العامل الأهم الوحيد في زعزعة استقرار النظام النقدي العالمي بعد الحرب وتدميره النهائي. بما أن

الشركات الأميركية العابرة للقوميات في ذلك الوقت ربما كانت أهم المودعين في أسواق اليورودولار، فيجب رد الانفجار إلى تغير ما في شروط توسعها الذاتي.

في نحو ١٩٦٨ تغيرت هذه الشروط في الحقيقة تغيراً جذرياً. فعلى مدى أكثر من عقد كان الاستثمار المباشر الأجنبي الأمريكي قد نما بشكل سريع جداً، لكونه قد تضاعف أكثر من مرة بين منتصف الخمسينيات ومنتصف الستينيات في حين كان الاستثمار المباشر الأجنبي الأوروبي قد نما تماشياً معه من مقدار معتدل إلى مقدار محترم. (انظر الشكل ٤ ـ ٣). كان هذا النمو السريع تعبيراً عن الحدود الجديدة التي كانت قد فُتحت من أجل التوسع العابر للقوميات لرأس المال المشترك الأمريكي بإعادة صنع أوروبة على صورة الولايات المتحدة وبإزالة الاستعمار المصاحبة عن آسية وإفريقية. لكنه أيضاً كان عاملاً للإقفال المطّرد لهذه الحدود الجديدة.

طالما كانت التجارة والإنتاج في الدول الأوروبية الغربية وفي مستعمراتها السابقة منظمة عن طريق مزيج من الرأسمالية العائلية والدولتية التي كانت قد نشأت عن تفكك اقتصاد السوق العالمي للقرن التاسع عشر، فقد كان رأس المال المشترك الأميركي يمتلك مزية تنافسية حاسمة في غزو الأسواق من أجل المخرجات النهائية ومصادر المدخلات الأولية من خلال الاستثمار المباشر والإدماج العمودي للسيرورات الفرعية المتخللة للإنتاج والتبادل. لكن عندما غُزيت نسبة متزايدة من التجارة والإنتاج الأوروبيتين والاستعماريتين السابقتين وأعيد تنظيمها، بات التوسع الأبعد للشركات الأميركية مقيداً على نحو أشد إحكاماً عن طريق فرض الحواجز التنظيمية أمام الدخول التي خلقتها لأجل بعضها بعضاً. يبقى الأسوأ، أن الأعمال [التجارية] الأوروبية ذات الدعم الحكومي الفاعل استجابت بحماس للتحديات التي طرحها هذا "الغزو الأمريكي" الثاني (الأول، كما ستتذكر، كان قد حدث قبلئذ بنصف قرن) عن طريق إعادة تنظيم عملياتها وفق الخطوط الأميركية وعن طريق تولي الاستثمار المباشر الأجنبي على صعيد ضخم بشكل متزايد.



Source: Dunning (1988: 91).

4.3 Outflow of Foreign Direct Investments of Developed Market Economy Countries Distributed by Geographical Regions of Origin, 1950–83 (billion US$ at 1975 prices and US$ exchange rates)

(الشكل ٤ ـ ٣): تدفق الاستثمارات المباشرة الأجنبية لبلدان اقتصاد السوق المتطورة الموزعة عن طريق المناطق الجغرافية للأصل\ المنشأ، ١٩٥٠ ـ ١٩٨٣ (بليون دولار أمريكي بأسعار ١٩٧٥ وأسعار \ معدلات صرف الدولار الأمريكي.)

لقد أدى النمو الأسي للاستثمارات في الإنتاج والتجارة، بأسرع مما في كل الأطوار السابقة للتوسع المادي لاقتصاد العالم الرأسمالي، إلى اشتداد الضغوط التنافسية على القوى الفاعلة للأعمال التجارية القائدة للتوسع. كما أشار ألفرد تشاندلر (١٩٩٠: ٦١٥ ـ ١٦)، في الوقت الذي أثار فيه سرفان ـ شرايبر Servan

Schreiber شبح "التحدي الأمريكي" ـ تحد لم يكن مالياً ولا تكنولوجياً بل تنظيمياً، "الامتداد إلى أوروبة لمنظمة لا يزال لغزاً بالنسبة لنا".(سرفان شرايبر ١٩٦٨: ١٠ ـ ١١) ـكان عدد وتشكيلة متزايدتان من الشركات الأوروبية قد وجدت طرقاً ووسائل لتواجه التحدي بشكل فعال ولتصبح هي نفسها متحديات فعلية للشركات الأمريكية العريقة حتى في السوق الداخلية الأمريكية. في تلك الأثناء، كان التحدي الأوروبي لرأس المال المشترك الأمريكي في السوق الأمريكية لا يزال قائماً بالدرجة الأولى على صادرات السلع أكثر مما يقوم على الاستثمار المباشر. لكن كما يبين الشكل ٤ ـ ٣، بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٤ هبطت حصة الولايات المتحدة من الاستثمار المباشر الأجنبي الإجمالي هبوطاً حاداً.

لم تتمكن الشركات الأمريكية من الوقوف مكتوفة اليدين وتسمح للشركات الأوروبية بأن تتفوق عليها في المنافسة في الغزو العالمي للموارد والأسواق من خلال الاستثمار المباشر. "لذلك يمكننا أن نتوقع"، كتب ستيفن هايمر وروبرت راوثورن (١٩٧٠: ٨١) "فترة من تعدد الجنسيات المكثف (الذي يرقى تقريباً إلى هروب رأس المال) على مدى العقد القادم عندما تحاول الشركات الأمريكية وغير الأمريكية أن تنشئ مواقع سوق عالمية على نطاق العالم وتحمي نفسها من تحديات بعضها البعض". كان توقع هايمر وراوثورن مؤيداً تماماً عن طريق النزعات الفعلية في السبعينيات من القرن العشرين. بالتأكيد، بعد ١٩٧٩انحدر الازدهار في الاستثمار المباشر الأجنبي ـوهو حدث على درجة عالية من الأهمية، كما سنرى. لكن الانهيار أتى فقط بعد انبعاث كبير للاستثمار المباشر الأجنبي الأمريكي، الذي عكس مؤقتاً تآكل حصة الولايات المتحدة من أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين. إجمالاً، بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٨ زادت القيمة المراكمة للاستثمار المباشر الأجنبي الأمريكي أكثر من الضعفين (من ٧٨ بليون دولار إلى ١٦٨ بليون دولار)، في

حين أن القيمة المراكمة للاستثمار المباشر الأجنبي غير الأمريكي (الأوروبي غالباً) زادت بأكثر من ثلاثة أضعاف (من ٧٢ بليون دولار إلى ٢٣٢ بليون دولار) ما يرفع الحصة اللا أمريكية من الإجمالي من ٤٨ إلى ٥٨ بالمئة (محسوبة من كيربي ١٩٨٣: ٤٠).

حدث عبور القوميات المكثف لرأس المال الأمريكي واللا أمريكي في سياق ضغط متزايد قوي على أسعار شراء المدخلات الأولية. بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٣، كان التمظهر الرئيسي لهذا الضغط المتزايد هو ما دعاه إ. هـ. فلبس براون (١٩٧٥) على نحو ملائم "انفجار الرواتب" pay explosion . كانت الأجور الحقيقية في أوروبة الغربية وشمال أمريكا آخذة في الارتفاع طوال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. لكنها في حين ارتفعت قبل عام ١٩٦٨ بشكل أبطأ من إنتاجية العمل (في أوروبة الغربية) أو مساير لها، بين ١٩٦٨ و ١٩٧٣ ارتفعت بشكل أسرع كثيراً، مثيرة بذلك انكماشاً كبيراً في عائدات رأس المال المستثمَر في التجارة والإنتاج.(ايتوه ١٩٩٠: ٥٠ ـ ٥٣؛ أرمسترونغ، غلين وهاريسون ١٩٨٤: ٢٦٩ ـ ٧٦؛ أرمسترونغ وغلين ١٩٨٦)

كان انفجار الرواتب لا يزال في نوسان تام عندما تحقق في نهاية ١٩٧٣ ضغط متصاعد قوي بالقدر نفسه على سعر شراء منتجات أولية مختارة في "صدمة النفط" الأولى. فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٧٣ كان هذا الضغط المتصاعد قد أدى قبلئذ إلى زيادة بمقدار الضعفين في سعر النفط الخام المستورد من قبل بلدان OECD. لكن في عام ١٩٧٤ وحده ازداد ذاك السعر نفسه بمقدار ثلاثة أضعاف، معمقاً أكثر أزمة الربحية. (ايتوه ١٩٩٠: ٥٣ ـ ٤، ٦٠ ـ ٨، والجدول ٣ ـ ٣)

بعد مسح الأدلة، يستنتج ماكوتو ايتوه (١٩٩٠: ١١٦) أن "فرط تراكم رأس المال بالنسبة إلى العرض غير المرن لكل من السكان العاملين والمنتجات الأولية ... كان أكثر أساسية في إطلاق الكساد العظيم الراهن من سوء إدارة السياسات الاقتصادية الماكروية." يمكن في الواقع أن يوجد قليل من الشك في

أن الأزمة الإشارية لنظام التراكم الرأسمالي لأواخر ستينيات القرن العشرين وأوائل السبعينيات منه كانت تعزى بالدرجة الأولى إلى فرط وفرة رأس المال الباحث عن الاستثمار بدلاً من أن تعزى إلى فشل الحكومات القومية ـ حكومة الولايات المتحدة على وجه الخصوص ـ في التعويض عن الهبوط الحاد في الاستثمار الخاص بإنفاقهم الخاص. عندما انكسرت الأزمة، كانت الكينيزية العسكرية واللاعسكرية لحكومة الولايات المتحدة في نوسان تام في الداخل وفي الخارج، خالقة كل الطلب الفعلي الذي كان مطلوباً لإبقاء التوسع المادي لاقتصاد العالم الرأسمالي مستمراً.

بالتسليم بذلك كله جدلاً، يجب التشديد مع ذلك على أن حقن القوة الشرائية في اقتصاد العالم بدءاً من ١٩٦٨، بدلاً من أن يؤدي إلى نمو التجارة والإنتاج العالميين كما فعل في الخمسينيات وأوائل الستينيات، أدى إلى تضخم تكلفة على نطاق عالمي وإلى هروب ضخم لرأس المال إلى أسواق النقد البعيدة عن الشاطئ. هذا التأثير "المنحرف" للتوسع الحكومي للقدرة الشرائية العالمية كان يعزى ليس إلى سوء إدارة السياسات الماكرواقتصادية بقدر ما يعزى إلى نشوء تناقض أساسي بين التوسع العابر للقوميات لرأس المال المشترك الأمريكي والأسس القومية للقوة العالمية للولايات المتحدة.

كما لوحظ سابقاً، لم يبدأ رأس المال المشترك الأمريكي طور ما بعد الحرب من التوسع المادي لاقتصاد العالم الرأسمالي؛ لكن الكينيزية العسكرية العالمية للحكومة الأمريكية فعلت ذلك. مع ذلك، كان التوسع العابر للقوميات لرأس المال المشترك الأمريكي وسيلة حاسمة ونتيجة على درجة عالية من الأهمية لسعي حكومة الولايات المتحدة إلى تحقيق القوة العالمية:

((بالاقتران مع الموقف الدولي للدولار ومع التفوق النووي، أصبحت الشركة متعددة الجنسيات إحدى أحجار الزاوية للهيمنة الأمريكية. هذه العناصر الثلاثة للقوة الأميركية تفاعلت مع بعضها البعض وعززت بعضها

البعض... كان التفوق السياسي والعسكري الأمريكي الناشئ عن الحرب العالمية الثانية شرطاً مسبقاً ضرورياً من أجل الموقع السائد للشركات الأمريكية متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي. لكن الرد على ذلك هو صحيح أيضاً: النزعة التوسعية المشتركة بدورها أصبحت دعماً للموقع السياسي والعسكري الدولي لأمريكا.)) (غيلبين ١٩٧٥: ١٤٠)

إن علاقة التتامية التي ربطت التوسع العالمي لشبكات قوة الحكومة الأميركية بالتوسع العابر للقوميات لشبكات تراكم الشركات الأمريكية لم تستبعد نزاعات المصلحة والتناقضات. كما يلاحظ غيلبين (١٩٧٥: ١٤٥)، كان أعظم نزاع مصلحة يكمن في سياسة حكومة الولايات المتحدة تجاه اليابان طوال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. في مصلحة الأمن القومي، شجعت الحكومة الأميركية الصادرات اليابانية إلى سوقها الداخلية وما هو أكثر، وتحملت إقصاء الاستثمار الأمريكي عن اليابان ـ إقصاء أجبر الشركات الأمريكية الساعية للوصول إلى السوق اليابانية على إباحة تقانتها للشركات اليابانية. ولم تصبح الحكومة الأمريكية أكثر استجابة لشكاوى الشركات الأمريكية حول سياسات التجارة والاستثمار اليابانية إلا بعد الانسحاب من فييتنام والتقارب مع الصين.

مع ذلك، على نحو يدعو للسخرية، فإن التناقض الأكثر خطورة بين مساعي القوة للحكومة الأميركية والتوسع العابر للقوميات للأعمال التجارية المشتركة الأميركية قد نشأ ليس حيث كانت تتاميتهما هي الأضعف ـ في شرق آسية ـ بل حيث كانت الأقوى ـ في أوروبة الغربية. هنا، استعملت الحكومة الأميركية خطة مارشال وإعادة التسليح كوسيلتين للدمج في سوق واحدة للاقتصادات الداخلية المستقلة للدول الأوروبية وألحت على أن الشركات التابعة الأميركية في السوق المشتركة الناشئة يجب أن تعامل كشركات "أوروبية". بفضل هذه السياسات، أصبحت أوروبة الغربية بسرعة الأرض الأخصب لأحل

التوسع الدولي للشركات الأميركية وهذا التوسع، بدوره، قد زاد من تمتين اندماج أوروبة الغربية ضمن النظام الأمريكي للحكم والتراكم.

برأي غيلبين (١٩٧٥: ١٤١)، فإن علاقة التتامية هذه بين القوى الفاعلة الحكومية والأعمالية الأميركية "ليست مختلفة عن العلاقة بين الحكومة البريطانية والمشاريع المركنتيلية التي طغت على الاقتصاد العالمي في القرنين السابع عشر والثامن عشر". لدى ملاحظة هذا التشابه، يقتبس غيلبين مستحسناً حجة كارل ليفيت:

((إن الشركات التابعة والمنشآت الفرعية للشركات الكبيرة متعددة الجنسيات التي قاعدتها أمريكا قد استبدلت عمليات شركات المشاريع المركنتيلية ذات القاعدة الأوروبية الأقدم في استخراج السلعة الرئيسية وتنظيم معروض البضائع المصنعة. في المركنتيلية الجديدة، كما في القديمة، فإن الشركة التي قاعدتها في المتروبول تمارس بشكل مباشر الوظيفة المقاولاتية وتجمع "ربحاً مضاربياً" venture profit من استثمارها. إنها تنظم جمع أو استخراج مخزون المادة الخام المطلوب في المتروبول وتزود الأرض الخلفية بالبضائع المصنعة، سواء أنتجت في الداخل أم "على الموقع" onsite في البلد المضيف.)) (Levitt 1970: 23 -4)

كما جادلنا سابقاً، فإن التشابه بين شركات القرن العشرين متعددة الجنسيات والشركات المساهمة المرخصة للقرون السابقة هام لكن ينبغي عدم المبالغة فيه. لأغراضنا الحالية، الاختلاف الرئيسي بين النوعين من تنظيم الأعمال التجارية هو أن الشركات المرخصة والمساهمة كانت أدوات عالية المطواعية لتوسيع سلطة الدولة، في حين أن شركات القرن العشرين العابرة للقوميات ليست كذلك. وهذه الأخيرة، بعيداً عن كونها أدوات مطواعة لسلطة الدولة، سرعان ما تحولت إلى الحد الأكثر أساسية لتلك السلطة.

لا شيء يفسر هذا الاختلاف أفضل من مقارنة اندماج أوروبة الغربية بعد الحرب العالمية الثانية في شبكات القوة الأميركية باندماج شبه القارة الهندية في

أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر في شبكات قوة بريطانيا. فقد كان هذا الاندماج الأخير عمل شركة واحدة حكومية جزئياً، وأعمالية [بزنسية] جزئياً (شركة الهند الشرقية) مرخصة من قبل الحكومة البريطانية لتفتح جنوب آسية للتوسع التجاري والإقليمي، في مقابل امتيازات التجارة التي يمكن سحبها كلما رأت الحكومة البريطانية ذلك ملائماً. لقد أنجزت الشركة عملاً رائعاً بتنفيذ مهماتها المؤسساتية، لكن حالما كانت قد فعلت ذلك، تم سحب امتيازاتها التجارية الواحد تلو الآخر إلى أن اختفت من الوجود. هكذا ورثت الحكومة البريطانية إمبراطورية إقليمية ومصدراً للأتاوة لما كانت لندن بدونه في موقع [يؤهلها] لإعادة إنتاج تفوقها المالي العالمي بشكل مطلق وعلى مدى طويل كما فعلت.

إن إندماج أوروبة الغربية داخل شبكات قوة الدولة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، في المقابل، قد تعهدته الحكومة الأمريكية ذاتها. حالما كان العمل الحكومي قد مهد الأرض لأجل الاستزراع المربح للشركات الأمريكية، فقد غزت هذه الأخيرة أوروبة بأعداد كبيرة، لكن دورها في تمتين سيطرة الولايات المتحدة كان محدوداً بالاستدخال ضمن هياكلها التقنية للمكونات الرئيسية للسوق وقوة العمل الأوروبيتين. بالرغم من أن الحكومة الأميركية حاولت أن تحتفظ ببعض السيطرة على هذا الاستزراع للأعمال التجارية الأمريكية على التربة الأوروبية بإخضاع الشركات التابعة الأجنبية للشركات الأميركية إلى قوانين التجارة الأميركية وباتخاذ خطوات لضبط تدفق رأس المال الأمريكي، فإن الاستزراع بشكل شبه فوري طوَّر ديناميكاً خاصاً به، لم تستطع الحكومة الأمريكية، العاملة لوحدها أو حتى بالتنسيق مع الحكومات الأوروبية، أن تتحكم به. والأنكى من ذلك، كلما أصبح هذا الديناميك أكثر استقلالية، تقوضت مركزية واشنطن في ضبط وإنتاج النقد العالمي.

إن تحول السيطرة على السيولة العالمية من الأيدي الخاصة إلى الأيدي العامة، ومن لندن ونيويورك إلى واشنطن، المحقق في ظل الرئيس روزفلت

وهنري مورغنتاو، كان شرطاً ضرورياً للكينيزية العالمية اللاحقة التي من خلالها حولت الولايات المتحدة الفوضى المنظومية للثلاثينيات والأربعينيات إلى الحكم المشترك الأميركي ـ السوفييتي النظامي للقوة العالمية للخمسينيات والستينيات. لكن عندما انتقل رأس المال المشترك الأمريكي إلى احتلال الحدود الجديدة التي فتحها هذا التحول، بدأت السيطرة على السيولة العالمية بالانتقال رجوعاً من الأيدي العامة إلى الأيدي الخاصة، ومن واشنطن إلى لندن ونيويورك. وكما عبر أندرو والتر (١٩٩١: ١٨٢). فقد "أعادت لندن كسب موقعها بوصفها مركزاً للأعمال المالية الدولية، لكن هذه الأعمال كانت مركزة على الدولار وكان اللاعبون الكبار هي المصارف الأمريكية وزبائنها."

كان الرد الفوري للحكومة الأميركية على انبعاث المالية العالية الخاصة في إنتاج وضبط النقد العالمي هو إعادة التأكيد بالانتقام لمركزية واشنطن في عرض تأمين السيولة العالمية. بما أنه لم يكن ثمة بديل للدولار قابل للحياة بوصفه عملة الاحتياطي الدولي الأساسية وواسطة للتبادل، فقد أدى التخلي عن معيار صرف الذهب ـ الدولار إلى إنشاء معيار دولار خالص. لقد ازدادت أهمية الدولار الأمريكي كنقد عالمي، بدلاً من أن تنقص، وما وجد سابقاً بشكل غير رسمي قد كرس الآن بشكل رسمي. (كوهن ١٩٧٧: ٢٣٢ ـ ٨)

على مدى حوالي خمسة أعوام، من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٨، كان يبدو معيار الذهب الخالص هذا أنه يمنح حكومة الولايات المتحدة حرية عمل غير مسبوقة في إنتاج النقد العالمي:

((إن منظومة أسعار الصرف العائمة ... قد أزالت أي حاجة لأجل الأمم المتحدة للتحكم بعجز ميزان مدفوعاتها، بغض النظر عن مصدره، لأنه كان ممكناً الآن تحرير كميات غير محدودة من الدولارات غير القابلة للتحويل في التداول الدولي. لذلك، في حين تستمر في تخفيض قيمة الدولار في محاولة لاستعادة التنافسية في إنتاج البضائع، لم تعد الولايات المتحدة مرهقة بمشكلة توليد فائض

حساب جار ستمول به عجز حساب رأسمالها ... بالمصطلحات العملية، فإن مشكلة تسوية ميزان المدفوعات الأميركي قد اختفت ببساطة.)) (باربوني ١٩٨١: ٨٩_٩٠)

إن التوسع المستمر لأسواق اليورودولار قد خلق بالطبع مصدراً إضافياً للنقد العالمي، لم تتحكم به حكومة الولايات المتحدة واستطاعت الحكومات الأخرى أن تفتحه. ومع ذلك، كان الاقتراض في سوق اليورودولار خاضعاً لشروط الائتمان التي كانت، كقاعدة، تتضمن تقييداً في عجوزات ميزان المدفوعات الجاري وحداً أدنى من الالتزام بمبادئ المال المضمون. وحدها الولايات المتحدة كانت "قادرة على التحكم بجريان موارد بقية العالم بشكل افتراضي بدون تقييد، ببساطة بإصدار عملتها الخاصة". (باربوني ١٩٨١: ٤٧)

كما سنرى الآن، فإن امتيازات سيادة الولايات المتحدة لم تكن بلا حدود كما كانت تبدو في منتصف السبعينيات. لكن على مدى أعوام قليلة زودت هذه الامتيازات الحكومة الأميركية والأعمال [التجارية] الأميركية بمزايا تنافسية كبرى في الصراع بين الرأسمالي المتصاعد على أسواق العالم ومصادر المدخلات الأولية. إن السياسات النقدية الأمريكية اللينة قد حولت موارد الطاقة الأجنبية إلى السوق الأميركية وأمنت المخارج لأجل المنتجات الأميركية في الداخل وفي الخارج على حساب المنافسين الأوروبيين واليابانيين. بالإضافة إلى ذلك، فقد زودت الأعمال التجارية الأميركية بكل السيولة التي كانت تحتاجها للحفاظ على زخم توسعها العابر للقوميات من خلال الاستثمار المباشر والإقراض الأجنبي.

كانت المزية الأولى مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمركزية الذاتية autocentricity للاقتصاد الداخلي الأمريكي بالنسبة إلى انبساط الاقتصادات الأوروبية الغربية واليابانية. كان اعتماد هذه الأخيرة على التجارة الأجنبية، كما يقاس بمجموع الواردات والصادرات مقسوماً على الدخل القومي، أكبر بثلاثة مرات من اعتماد الولايات المتحدة. بما أن الولايات المتحدة نفسها كانت منتجاً كبيراً للنفط، في

حين أن اليابان والبلدان الأوروبية الغربية (مع الاستثناء اللاحق للنروج وبريطانيا) لم تكن كذلك، فقد كانت الاختلافات في الاعتماد على مصادر الطاقة الأجنبية بالطبع أكبر بكثير. بتحفيز توسع أكبر في واردات الولايات المتحدة الصافية من النفط والمنتجات النفطية، من معدل وسطي قدره ٢.١ مليون برميل باليوم في الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٩ إلى ٦.٩ مليون في ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨، كانت السياسات النقدية الأميركية اللينة تميل إلى تحويل الإمدادات إلى الاقتصاد الأميركي وبذلك تشدد الضغوط التنافسية على الاقتصادين الأوروبي الغربي والياباني. هذا النزوع قوَّته سياسة "التسعير المكون من طبقتين" two – tier pricing، التي فرضت بها الحكومة الأميركية سقفاً على سعر النفط المحلي المستخرج من الآبار التي كانت تقوم بوظائفها قبلئذ في ١٩٧٢. كنتيجة لذلك، في النصف الأول من عام ١٩٧٩ كانت التكلفة الوسطية للنفط في الولايات المتحدة أدنى بمقدار ٤٠ بالمئة من مستويات السوق العالمية (باربوني ١٩٨١: ٣٤ ـ ٥، ٥٣ ـ ٤).

إن مزية التكلفة هذه قد ضاعفتها المزية العائدية لتخفيضات القيمة المتعاقبة للدولار التي خلقها التوسع الليبرالي لمعروض النقد الأمريكي. هذه التخفيضات للقيمة عززت الصادرات والمداخيل الأميركية بتخفيض سعر المنتجات الأميركية في الأسواق الأجنبية وجعل المنتجات الأجنبية أغلى في السوق الأميركية. في اقتصاد أكثر انبساطاً من الاقتصاد الأمريكي ـ كما كان الاقتصاد البريطاني في القرن التاسع عشر ـ فإن الزيادة في سعر الواردات المتضمنة في تخفيض قيمة العملة القومية ستكون قد رفعت التكاليف الداخلية للإنتاج وبالتالي سعر الصادرات، موازنةً الانخفاض المتضمن في تخفيض قيمة العملة. لكن المركزية الذاتية للاقتصاد الداخلي الأمريكي ضمنت تأثيراً إيجابياً قوياً، وإن كان مؤقتاً، لتخفيض قيمة الدولار بالنسبة إلى العملات الأخرى على الإنتاج والقيمة المضافة الأميركيين. كنتيجة لذلك، في الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩ فإن الأداء المقارن للاقتصاد الأمريكي بالنسبة إلى أوروبة الغربية، وإلى حد أقل اليابان، قد تحسن بشكل ملحوظ. (باربوني ١٩٨١: ف. ٣ ـ ٤؛ سترنج وتوز ١٩٨٢؛ بولتو ١٩٨٣).

لم يكن هذا الأداء المحسَّن مترافقاً بتقلص المدى العالمي لشبكات التراكم الأميركية. على العكس من ذلك، كما لاحظنا سابقاً، بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٩ جرى إعكاس تآكل حصة الولايات المتحدة من الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي. إلى هذا ينبغي أن نضيف أنه في هذا الوقت ربما كان توسع المصارف الأمريكية في الأسواق البعيدة عن الشاطئ، مع أنه من المستحيل تكميمه، حتى أكبر. لذلك فإن العرض المفرط الوفرة من الدولارات التي أصدرتها السلطات النقدية الأميركية، مدعوماً بالإلغاء الكامل في كانون الثاني \ يناير ١٩٧٤ لكل الضوابط على حركات رأس المال الأجنبي، قد وفر الوسيلة لأجل التوسع الذاتي لرأس المال الأمريكي ليس فقط في الداخل بل في الخارج أيضاً.

لم تكن حرية عمل الحكومة الأمريكية بلا حدود. إن التحول إلى نظام أسعار الصرف المرنة قد حرر الحكومة الأمريكية من قيود ميزان المدفوعات المتأصلة في التزامها السابق بأسعار الصرف الثابتة. مع ذلك فقد فرض قيوداً جديدة، لم تستطع الحكومة الأميركية أن تتجاهلها طويلاً بدون الإضعاف الخطير لموقعها الممتاز في النظام النقدي العالمي.

من ناحية أولى، أضاف انهيار نظام أسعار الصرف الثابتة زخماً جديداً إلى التوسع المالي بزيادة مخاطر وارتيابات النشاطات التجارية ـ الصناعية لرأس المال المشترك. في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة، كان رأس المال المشترك قبلئذ منخرطاً في تجارة العملات والمضاربة. "لكن من أجل الجزء الأعظم فإن المسؤولية المعترف بها للمصارف المركزية عن تثبيت الأسعار قد أراحت مدراء المالية المشتركة من الحاجة إلى القلق حول التغيرات اليومية". **(**سترنج ١٩٨٦: ١١**)**. في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة، في المقابل، كان على رأس المال المشترك نفسه أن يتعامل مع التغيرات اليومية في أسعار الصرف. إن النوسان في حسابات نقد المصارف المشتركة بالعملات المختلفة قد أجبر الشركات على الانخراط في تجارة العملات المقدمة forward لكي تحمي أنفسها ضد الهبوطات الحادة المفاجئة

في حساباتها بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات التي كانت تُسعَّر بها إيصالات الاستلام المتوقعة ومدفوعاتها المسبقة. علاوة على ذلك، أصبحت التقلبات في أسعار الصرف عاملاً كبيراً في تقرير التغيرات في مواقع تدفق المال السائل المشترك، والمبيعات، والأرباح والأصول في مختلف البلدان والعملات. لكي تتحوط الشركات ضد هذه التغيرات، لم يكن لديها خيار قليل سوى اللجوء إلى مزيد من التنويع الجيوسياسي لعملياتها. لهذا تم إنشاء سيرورة دائرية بموجبها:

((أسعار الصرف العائمة والمتقلبة بزيادة المخاطر لأجل الشركات متعددة الجنسيات، قد جعلت [هذه الشركات] مع ذلك أكثر "تعدداً للجنسيات" رداً على ذلك. لكن هذه الاستراتيجية طويلة الأمد الناتجة [كانت تميل]، بدورها، إلى زيادة حاجاتها قصيرة الأمد إلى التحوط ضد مخاطر أسعار الصرف، مضافة مع ذلك أكثر إلى حجم التعاملات في الكازينو المالي.)) (سترنج ١٩٨٦: ١٢ ـ ١٣)

إن ما كان بنفس أهمية هذه السيرورة الدائرية في دفع نمو أسواق العملة الأوروبية، في ظل نظام أسعار الصرف المرنة، هو أن محركاً حتى أكثر قوة قد دخل في العمل. إن تقلبية أسعار الصرف قد زادت المخاطر والارتياب ليس لأجل ماليات الشركات متعددة الجنسيات فقط بل أيضاً لأجل ماليات الحكومات أيضاً، بالأخص ماليات الحكومات التي سيطرت على الاقتصادات االمحلية المنبسطة إلى درجة عالية. لقد تأثرت حكومات العالم الثالث على نحو أكثر خطورة من أي حكومة أخرى بالنظام النقدي الجديد. كما تلاحظ سوزان سترنج (١٩٨٦: ١٣)، فإن أسعار الصرف المتقلبة قد زادت المخاطر والارتياب لأجلها "حتى بأكثر مما زادتهما لأجل الشركات متعددة الجنسيات المتنقلة. فهذه الأخيرة تمتلك على الأقل تشكيلة من المنتجات، تشكيلة من البلدان لتعمل فيها وجيشاً من المستشارين الضريبيين والمدراء الماليين ذوي الرواتب العالية والتأهيل الجيد للعمل على المشكلة."

إن قيمة المبالغ المستلمة من قبل بلدان العالم الثالث من الصادرات، والمدفوعات مقابل المستوردات، والدخل القومي، وعائدات الحكومات قد تذبذبت كلها بشكل عريض مع التحولات في أسعار الصرف بين الدولار الأمريكي (الذي تسعر به معظم صادراتها)، والعملات القائدة الأخرى (التي تسعر بها وارداتها) وعملاتها القومية الخاصة. في الحقيقة، منذ أوائل السبعينيات كانت التغيرات في أسعار الصرف هذه هي العامل الأهم الوحيد المحدد لموقع بلدان العالم الثالث في هرمية القيمة المضافة لاقتصاد العالم الرأسمالي. لكن معظم هذه البلدان ببساطة لم تكن تسيطر على الموارد المالية اللازمة للتحوط ضد التذبذبات. من هنا، فقد كانت مساهمتها الرئيسية في نمو "الكازينو المالي" لأسواق العملة الأوروبية على طرف الطلب أكثر مما كانت على طرف العرض من المعادلة؛ أي، من خلال طلبها على الأموال لمعاكسة التأثيرات المدمرة للأزمات المالية أكثر منه من خلال الودائع الهادفة إلى إحباط أو الاستفادة من هذه الأزمات نفسها.

إن اشتداد التنافس بين الرأسمالي في السبعينيات من القرن العشرين مع ذلك قد حول عدداً صغيراً من دول العالم الثالث ليس فقط إلى مودعين بل أيضاً إلى المودعين الرئيسيين لأسواق العملة الأوروبية. عندما تصاعد الصراع على إمدادات طاقة العالم، تم تحويل فائض رأس المال بشكل حتى أكثر ضخامة من أيدي القوى الفاعلة الحكومية والأعمالية الأوروبية الغربية واليابانية إلى دول صدف أن تدمج ضمن نطاقات سلطتها احتياطيات ضخمة واقتصادية من النفط الخام. بما أن كسراً فقط من هذه الكتلة الهائلة والمتنامية من "ريع النفط" كان بالإمكان إعادة حشده بحزم في التعهدات الإنتاجية أو المفيدة من قبل مستلميها، فإن جزءاً لا بأس به من الريع قد " رُكن" parked أو استثمر في سوق العملة الأوروبية حيث كان يتمتع بعائدات عالية نسبياً وحرية عمل. هذه النزعة بدأت بالنشوء في أوائل السبعينيات، عندما تضاعف سعر النفط الخام خلال سنوات

قليلة. لكن صدمة النفط الأولى في أواخر السبعينيات، التي ضاعفت أربع مرات سعر النفط الخام في أشهر قليلة،

((لم تنتج فائض "البترودولارات" البالغة ٨٠ بليون دولار من أجل المصارف لكي تعيد تدويرها فقط، مضخمة بذلك أهمية الأسواق المالية والمؤسسات العاملة فيها، بل أدخلت عاملاً جديداً، حاسماً أحياناً، وغير قابل للتنبؤ به تماماً عادة، يؤثر على موقف ميزان المدفوعات لكل من البلدان المستهلكة، والبلدان المنتجة بشكل نهائي.)) (سترنج ١٩٨٦: ١٨)

كانت أكبر البلدان المستهلكة للنفط هي، بالطبع، الدول الرأسمالية الكبرى نفسها. إن مساعيها لحماية اقتصاداتها الداخلية من الارتياب المتنامي لإمدادات الطاقة من خلال السياسات الانكماشية الهادفة إلى إنتاج فائض تجارة في ميزان مدفوعاتها، أو من خلال الاقتراض في سوق العملة الأوروبية، قد شددت أكثر التنافس بين الرأسمالي، وأضافت وقوداً جديداً إلى التوسع المالي المتواصل. علاوة على ذلك، كما أشار مارسيل ودي سيكو (١٩٨٢: ١٢)، فإن التغيير في طبيعة مودعي العملة الأوروبية من المؤسسات الخاصة والعامة للبلدان الرأسمالية الكبرى إلى المؤسسات الخاصة والعامة للبلدان المصدرة للنفط قد ترافق بمزيد من الانتقال نحو الخارج لسوق العملة الأوروبية. حالما كان نظام أسعار الصرف الثابتة قد حلت محله أسعار عائمة، حاولت حكومات والمصارف المركزية لمجموعة العشرة (البلدان الرأسمالية العشرة الأهم) أن تؤسس السيطرة الرخوة على أسواق العملة الأوروبية، أو على الأقل مراقبتها. لهذه الغاية، فقد اتفقت ليس على "ركن" الفوائض غير المطلوبة في احتياطيات عملتها الرسمية في سوق العملة الأوروبية، كما كانت قد فعلت سابقاً وعهدت إلى بنك إنكلترا أن يتصرف بدعمها بصفته مقرض الملاذ الأخير من أجل المصارف المنخرطة في سوق اليورودولار. لكي يتصرف بنك إنكلترا بهذه الصفة، كان يتعين إدخال نوع من الضبط الحكومي للصيرفة الخاصة. لكن كما استجابت مصارف نيويورك قبلئذ

بعشر سنوات لمحاولات إدارة كينيدي لضبط عملياتها الأجنبية بنقل هذه العمليات إلى سوق اليورودولار غير المضبوطة المتركزة في لندن، كذلك في منتصف السبعينيات من القرن العشرين فإن جمعية المصارف بقيادة الولايات المتحدة التي كانت تتحكم بسوق اليورودولار المضخمة التي كانت متركزة في لندن قد استجابة للمحاولات الضبطية الأكثر اعتدالاً بكثير لمجموعة العشرة بنقل الأعمال التجارية بعيداً عن الميدان إلى أسواق النقد البعيدة عن الشاطئ حقاً، كان الكثير منها يقع في المستعمرات البريطانية السابقة.

بعبارة أخرى، كانت إطاحة أسعار الصرف المرنة مرتبطة ليس باحتواء بل بتسارع نزوع حكومات أقوى الدول الرأسمالية إلى فقد السيطرة على الإنتاج وضبط النقد العالمي. في ظل هذه الظروف، فإن سعي الحكومة الأميركية إلى استعمال معيار الذهب الخالص الطارئ في دعم التوسع الذاتي لرأس المال الأميركي في الداخل وفي الخارج لم يفعل شيئاً ليعيد أولية واشنطن في المالية العالية. على العكس، فقد قوض أكثر سلطة مجموعة المصارف المركزية القومية التي باتت تلك الأولية تقوم عليها.

لهذا، فإن السياسات النقدية اللينة للسبعينيات من القرن العشرين، مجتمعة مع التسعير الثنائي الطبقات للنفط الخام في السوق الداخلية الأميركية ومع التحرير الكامل للإقراض الخاص والاستثمار الأمريكيين في الخارج، قد عززت النزعات ذاتها التي دفعت النمو الانفجاري لأسواق النقد البعيدة عن الشاطئ. بتزويد الأعمال التجارية الأميركية بوسائل مالية وحوافز إضافية للمزاودة على المنافسين في الاستيلاء على إمدادات طاقة العالم وفي جعل سيرورتي الإنتاج والتبادل عابرتين للقوميات، فإن هذه السياسات قد ضخمت ريوع النفط وتدفقات النقد السائل المشترك التي دفعت توسع أعمال العملة الأوروبية. وهذا التوسع، بدوره، أصبح مصدراً كبيراً جديداً للتضخم العالمي:

((في السابق، كان على بلدان غير الولايات المتحدة أن تحافظ على ميزان مدفوعاتها في نوع ما من التوازن. فقد كان عليها أن "تكسب" المال الذي كانت

ترغب في إنفاقه في الخارج. أما الآن فقد بات بإمكانها أن تقترضه. بسيولة قادرة ظاهرياً على التوسع اللامحدود، فإن البلدان التي كانت تعتبر مستحقة للائتمان لم تعد تمتلك أي كبح خارجي على الإنفاق الأجنبي ...في ظل مثل هذه الظروف، لم يعد عجز ميزان المدفوعات، في حد ذاته، يوفر كبحاً تلقائياً للتضخم الداخلي. كان بإمكان البلدان [الواقعة] في العجز أن تقترض إلى ما لانهاية من آلة السيولة السحرية. لهذا فإن بلداناً كثيرة ... انضمت إلى الولايات المتحدة في تجنب أي تعديل حقيقي لأسعار النفط العليا. مما لا يثير الدهشة أن التضخم العالمي استمر يتسارع طوال العقد، ومخاوف الانهيار في نظام الصيرفة الخاصة قد صارت قوية بشكل متزايد. وقد "أعيدت جدولة" المزيد والمزيد من الديون، وبات عدد من البلدان الفقيرة عاجزاً عن الدفع بشكل فاضح.)) (كاليو ١٩٨٢: ١٣٧ ـ ٨)

في ظل التضخم المتسارع والاضطراب النقدي المتنامي للسبعينيات، يمكننا أن نكشف بأشكال جديدة وأكثر تعقيداً عن الديناميك [القوة المحركة] النموذجي للأزمات الإشارية لكل دورات التراكم المنظومية السابقة. كما في كل الدورات كهذه، أدى التوسع السريع للتجارة والإنتاج العالميين إلى اشتداد الضغوط التنافسية على القوى الفاعلة القيادية للتوسع وإلى هبوط لاحق لعائدات رأس المال. وكما في كل الأطوار السابقة من العائدات المتضائلة، على حد قول هيكس، فإن الشرط لاستعادة العائدات العالية أو الحفاظ عليها هو ألا يعاد استثمارها في التوسع الأكثر للتجارة والإنتاج.

كانت السياسات النقدية الأمريكية في السبعينيات من القرن العشرين تحاول بدلاً من ذلك أن تجذب رأس المال لإبقاء التوسع المادي لاقتصاد العالم الرأسمالي المتركز في الولايات المتحدة مستمراً، بغض النظر عن حقيقة أن مثل هذا التوسع قد أصبح السبب الرئيسي لارتفاع التكاليف والمخاطر والارتياب من أجل رأس المال المشترك عموماً ورأس المال المشترك الأمريكي خصوصاً. من غير المفاجئ أن جزءاً فقط من السيولة التي خلقتها السلطات النقدية الأمريكية

وجد طريقه إلى مرافق التجارة والإنتاج الجديدة. فقد تحول معظمها إلى بترودولارات ويورودولارات، أعادت إنتاج نفسها أضعافاً كثيرة من خلال إواليات خلق المال بين المصارف الخاصة وعاودت الظهور بشكل مفاجئ في اقتصاد العالم كمنافسات للدولارات التي أصدرتها الحكومة الأمريكية.

في الملاذ الأخير، فإن هذا التنافس المتنامي بين المال العام والمال الخاص لم ينفع الحكومة الأمريكية ولا الأعمال [التجارية] الأمريكية. فمن ناحية أولى، إن توسع المعروض الخاص من الدولارات قد حرر مجموعة أكبر بشكل متزايد من البلدان من قيود ميزان المدفوعات في الصراع التنافسي على أسواق العالم وموارده، وبذلك قوض امتيازات السنيوراج للحكومة الأمريكية. ومن الناحية الأخرى، فإن توسع المعروض العام من الدولارات قد غذى أسواق المال البعيدة عن الشاطئ بسيولة أكثر مما يمكن إعادة تدويره بشكل آمن ومربح. وبذلك أجبر أعضاء جمعية المصارف بقيادة الولايات المتحدة التي كانت تتحكم بأعمال العملة الأوروبية على التنافس بشراسة مع بعضهم البعض في فرض المال على البلدان التي تعتبر جديرة بالائتمان، وفي الواقع في تخفيض المعايير التي كانت تعتبر بموجبها جديرة بالائتمان. لو فُرضت أبعد مما ينبغي، لاستطاع هذا التنافس أن يؤدي بسهولة إلى الدمار المالي المشترك للحكومة الأمريكية والأعمال الأمريكية.

في عام ١٩٧٨، ووجهت الحكومة الأمريكية بخيار إيصال المواجهة مع المجتمع المالي الكوزموبوليتي الذي كان يتحكم بسوق العملة الأوروبية إلى كشف الأوراق عن طريق الاستمرار في سياساتها النقدية اللينة، أو السعي بدلاً من ذلك إلى الاستيعاب من خلال التزام أشد بمبادئ وممارسة المال المضمون. في النهاية، غلبت العقلانية الرأسمالية. بدءاً من العام الأخير من رئاسة كارتر، وبعزم أكبر في ظل رئاسة ريغان، اختارت الحكومة الأمريكية الخط الثاني من

العمل. وعندما تم تشكيل "تحالف بارز" جديد بين سلطة الدولة ورأس المال، فإن ليونة السياسات النقدية الأمريكية التي ميزت حقبة الحرب الباردة بأكملها قد أفسحت الطريق لتشدد غير مسبوق.

كانت النتيجة هي الحقبة الجميلةbelle epoque لعهد ريغان. اعتماداً على برودل (١٩٨٤) وهوبسباوم ومصادر أخرى استند عليها استقصاؤنا، أكد كيفين فيليبس (١٩٩٣: ف. ٨) التشابهات الصارخة التي يمكن كشفها بين التأثير التراكمي للمالية على الولايات المتحدة في الثمانينيات، وعلى بريطانيا في العهد الإدواردي، وعلى هولندا في عهد الشعور المستعارة periwig وعلى إسبانيا في عصر الجنويين. إن "الانشغال الزائد بالمالية والتسامح مع الديون، هما نموذجيان ظاهرياً للقوى الاقتصادية العظمى في مراحلها المتأخرة. فهما ينذران بالانحدار الاقتصادي". (فيليبس ١٩٩٣: ١٩٤)

يركز فيليبس على تكاليف "الموللة" financialization على الشرائح الاجتماعية الدنيا والوسطى التي دخلت مرحلة النضج:

((لا يمكن للمالية أن تغذي طبقة [وسطى كبيرة]، لأن قسماً نخبويا صغيراً فقط من أي تعداد سكاني قومي ـ هولندي أو بريطاني أو أمريكي ـ يمكنه أن يشارك في أرباح البورصة والمصرف التجاري ودار الإحصاء. إن تفوقات التصنيع والنقل والتجارة، في المقابل، تؤمن ازدهاراً قومياً أوسع يمكن فيه للشخص العادي أن يحصن خطوط الإنتاج والمناجم والطواحين والعجلات والأشرعة الرئيسية والشبكات. حالما تقود هذه المرحلة من التطور الاقتصادي إلى المرحلة التالية، بانقساماتها الأكثر حدة عن رأس المال والمهارات والتعليم، تفقد مجتمعات الطبقة الوسطى العظيمة شيئاً ما حيوياً وفريداً، هو تماماً ما يعتقد المكافحون القلقون أنه كان يحدث مرة أخرى للولايات المتحدة في أواخر القرن العشرين.)) (فيليبس ١٩٩٣: ١٩٧)

يمكن ملاحظة نزعة مماثلة، يلاحظها فيليبس في وقت أبكر حتى، في إسبانيا هابسبورغ. إن رهن مقادير وافرة من العائدات الإسبانية المستقبلية للصيارفة التجار الألمان والجنويين قد رافقته وتبعته "موللة" المجتمع الإسباني نفسه.كانت "الثروة النقدية المحدودة والمالية اللامسؤولة والطبقة الريعية المتراخية هامة في الهبوط الذي كان يسود في إسبانيا بعد مئة إلى مئة وخمسين عاماً من رحلات كولومبوس البحرية". (فيليبس ١٩٩٣: ٢٠٥). إن إسبانيا، كما ناح غونزالز دي كولورجيو في أوائل القرن السابع عشر:

((قد باتت تبايناً حاداً للأغنياء والفقراء، ولا توجد أي وسيلة لتكييف كل منهما مع الآخر. إن حالنا هو وضع لدينا فيه أغنياء يتكاسلون طلباً للراحة، أو فقراء يتسولون، ونفتقر إلى الناس من الصنف المتوسط، الذين لا تمنعهم ثروتهم ولا فقرهم من متابعة النوع الملائم من الأعمال التجارية الذي يقره القانون الطبيعي.)) (مقتبس لدى إليوت ١٩٧٠ أ: ٣١٠)

لقد أظهر استقصاؤنا أن ثمة سابقة تاريخية للاستقطاب الاجتماعي تحت التأثير التراكمي للتوسع المالي حتى أبكر من إسبانيا أواخر القرن السادس عشر. في الحقيقة، إن أوضح السوابق جميعاً هي فلورنسا عصر النهضة. إذ لم تكن التأثيرات المستقطبة اجتماعياً للموللة أكثر وضوحاً في أي زمن آخر ومكان آخر (انظر الفصل ٢). من وجهة النظر هذه، كانت التوسعات المالية اللاحقة كلها تنويعات على نص مكتوب تم تمثيله أولاً في دولة المدينة التوسكانية.

لكن استقصاءنا أظهر أيضاً أن الاستقطابات الاجتماعية الداخلية في أثناء التوسعات المالية كانت جوانب مكملة للسيرورات المستمرة لتركُّز رأس المال على الصعيد العالمي بالمعنى المزدوج للمجيء نحو مركز مشترك وللكثافة intensity أيضاً. كما لوحظ في الفصل ٣، في كل الأطوار السابقة للتوسع المالي لاقتصاد العالم الرأسمالي حدث نوعان مختلفان من تركُّز رأس المال بآن معاً. النوع

الأول حدث داخل الهياكل التنظيمية لدورة التراكم التي كانت تقترب من نهايتها؛ والنوع الآخر تنبأ بنشوء نظام ودورة تراكم جديدين.

بترك مسألة ما إذا كان التركز من النوع الثاني يمكن كشفه في الأزمة الحالية جانباً ـ مسألة سنعود إليها في الملحق ـ فقد كان التركز من النوع الأول بالفعل أحد أبرز سمات عهد ريغان. لأن التحول المفاجئ من السياسات النقدية المفرطة في الليونة إلى السياسات المفرطة في التشدد المعمول بها من قبل الاحتياطي الفيديرالي الأمريكي في ظل بول فولكر في العام الأخير من إدارة كارتر لم يكن سوى مقدمة لسلسلة كاملة من الإجراءات الموجهة ليس فقط إلى استعادة الثقة بالدولار الأمريكي، بل إلى إعادة التمركز داخل النقد العالمي المتحكم به من قبل القطاع الخاص الأمريكي. لهذه الغاية، فقد جرى تمتين معروض النقد الأميركي بالاقتران مع أربعة إجراءات أخرى.

الأول، بدأت الحكومة الأميركية تنافس بشكل عدواني من أجل رأس المال المتنقل على نطاق العالم برفع معدل الفائدة فوق المعدل الراهن للتضخم. فكما يبين الشكل ٤ ـ ٤، كانت معدلات الفائدة الاسمية طويلة الأجل في الولايات المتحدة آخذة في الارتفاع منذ منتصف إلى أواخر الستينيات من القرن العشرين. مع ذلك، فطوال السبعينيات كان التضخم قد حافظ على معدلات الفائدة الحقيقية ثابتة تماماً عند مستوى منخفض، حتى إنه كان يخفضها تحت الصفر في منتصف السبعينيات. وفي أوائل الثمانينياتـ، في المقابل، فإن معدلات الفائدة الاسمية العالية، التي ضاعفتها النزعات الانكماشية التي ولدتها السياسات النقدية المتشددة، قد حققت قفزة كبرى نحو الأعلى في معدلات الفائدة الحقيقية.

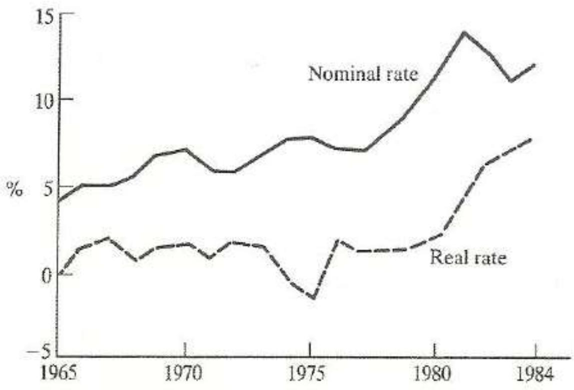
الثاني، حوافز مالية من أجل رأس المال المتنقل ليعيد التركز في الولايات المتحدة أُلحقت واستكملت بدافع "إزالة الضوابط" deregulation زودت

الشركات الأميركية وغير الأميركية والمؤسسات المالية بحرية عمل غير مقيدة افتراضياً في الولايات المتحدة. كان الشيء المهم بشكل خاص بهذا الخصوص هو إزالة ضوابط الصيرفة في الولايات المتحدة. لكون عمليات النخبة المالية النيويوركية قد "هاجرت" من نيويورك إلى لندن في الستينيات، ومن هناك إلى أسواق المال البعيدة عن الشاطئ "حقا" في كل أنحاء العالم في السبعينيات، فقد أمكن في الثمانينيات إعادة مركزتها في الداخل، حيث باتت تتمتع بحرية عمل بقدر ما يمكن لأي مكان أن يوفره وبالإضافة إلى ذلك، ثمة مزية حاسمة لا يمكن لأي مكان آخر أن يوفرها ـ القرب الاجتماعي والسياسي إلى ما ظل أبرز مركز للقوة العالمية.

ثالثاً، لكون ريغان ربح الانتخابات بالوعد بالميزانية، فقد باشرت إدارته أحد التوسعات الأكثر مشهدية لمديونية الدولة في التاريخ العالمي. عندما دخل ريغان البيت الأبيض في ١٩٨١ بلغ عجز الميزانية الفديرالية ٧٤ بليون دولار وبلغ إجمالي الدين القومي ١ تريليون دولار. في عام ١٩٩١ كان عجز الميزانية قد تضاعف أربع مرات ليصل إلى ٤ تريليون دولار. كنتيجة لذلك، في عام ١٩٩٢ بلغت مدفوعات الفائدة الفيديرالية الصافية ١٩٥ بليون دولار في العام، وكانت تمثل ١٥ بالمئة من الميزانية الإجمالية، من ١٧ بليون دولار و ٧ بالمئة في ١٩٧٣. (فيليبس ١٩٩٣: ٢١٠؛ كينيدي ١٩٩٣: ٢٩٧) . وإذ "كانت الولايات المتحدة الدائن القيادي للعالم سابقاً، فقد اقترضت مالاً كافياً وراء البحار ـ ظلال بريطانيا ١٩١٤ ـ ١٩٤٥ ـ لتصبح المدين القيادي للعالم." (فيليبس ١٩٩٣: ٢٢٠)

رابعاً، كانت هذه الزيادة المشهدية في الدين القومي الأميركي مرتبطة بتصعيد الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتي ـ بالدرجة الأولى، وإن ليس بشكل حصري، من خلال مبادرة الدفاع الاستراتيجي (SDI) ـ وسلسلة كاملة من

الاستعراضات العقابية للعضلات العسكرية ضد أنظمة معادية منتقاة من العالم الثالث ـ غرينادا في ١٩٨٣، ليبيا في ١٩٨٦، باناما في ١٩٨٩، والعراق في ١٩٩٠ ـ ٩١. كما في كل التوسعات المالية السابقة، فإن حشد "عصا الساحر" تلك التي تمنح المال العقيم القدرة على التوالد بدون ضرورة تعريض نفسه لمصاعب ومخاطر لا يمكن فصلها عن المشروع الإنتاجي، كما وصف ماركس "استلاب الدولة" من خلال الديون القومية (انظر المقدمة)، فقد كان لذلك مرتبطاً مرة أخرى بتصعيد صراع القوة بين الدول. وقد كان التنافس من أجل رأس المال المتنقل الذي سببه هذا التصعيد الأخير في صراع القوة بين الدول هو الذي خلق، مرة أخرى، بإعادة صياغة ڤيبر، أعظم الفرص للرأسمالية الغربية لكي تتمتع بـ "لحظة رائعة" أخرى بعدُ من القوة والثروة غير المسبوقتين.



Source: World Bank (1985: 5).

4.4 Long-term Interest Rates in the United States, 1965–84 (average of quarterly data)

الشكل (٤ ـ ٤) معدلات الفائدة طويلة الأجل في الولايات المتحدة، ١٩٦٥ ـ ٨٤ (متوسط البيانات الربعية).

يركز المقللون من قيمة الانتصار الرأسمالي لثمانينيات القرن العشرين على حدوده وتناقضاته، كما سنرى في الملحق. مع ذلك، فإن تقييماً كاملاً لهذه الحدود والتناقضات يتطلب تقييماً أولياً لطبيعة ومدى الانتصار نفسه. وهذا التقييم الأولي لا يمكن أن يبدأ إلا من إدراك الوضع المحزن الذي حرض الهجوم المضاد الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات. يجب علينا أولاً أن نضع في أذهاننا مدى الخطورة التي وصلت إليها الأزمة النقدية للسبعينيات. كانت المساعي المستمرة لتحفيز توسع اقتصاد العالم الرأسمالي المتركز في الولايات المتحدة في وجه عائدات رأس المال المتناقصة بسرعة تهدد بإحداث أزمة ثقة كبرى بالدولار الأمريكي بوصفه نقداً عالمياً قابلاً للحياة. في عام ١٩٧٨، كان ثمة علامات واضحة على أن أزمة من هذا النوع كانت على وشك أن تحدث. فلو مضت مثل هذه الأزمة أبعد مما فعلت فعلاً، لألغيت أي مزايا تنافسية كانت الحكومة الأمريكية والأعمال الأمريكية قد استمدتاها من امتيازات السنيوراج[1] الأمريكية. الأنكى من ذلك، كان من الممكن أن تكون قد دمرت مجمل هيكلية الائتمان الأمريكية والشبكات العالمية للتراكم الرأسمالي التي كانت الثروة والقوة الأمريكيتان قد أصبحتا أكثر اعتماداً عليها من ذي قبل. (cf. أليتا ١٩٧٩ ب: ٣١٨؛ أليتا وأورليان ١٩٨٢: ٣١٠ ـ ١٢)

لا داعي للقول إن الدول الأوروبية الغربية استطاعات أن تتحمل حتى أقل من الولايات المتحدة خرابات أزمة الثقة الكبرى بالدولار الأمريكي.

---

(١) السنيوراج seignorage: الأرباح التي تجنيها الحكومة بإصدار العملة، ولا سيما الفرق بين القيمة الوجهية للقطع النقدية وتكاليف إنتاجها. (المترجم).

إن الانبساط الأكبر والحجم الأصغر لاقتصاداتها الداخلية قد جعلاها أكثر عرضة من الولايات المتحدة لتقلبات سعر الصرف بسبب استعمال الدولار الأمريكي كواسطة دولية للتبادل وكوسيلة للدفع. (كوهن ١٩٧٧: ١٨٢؛ أليبتا ١٩٧٩ب: ٨٣٣). للحد من هذه الانكشافية، كانت المصارف المركزية للدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية EC قد اتفقت في ١٩٧٢ على الحد من هوامش تقلب عملاتها بالنسبة إلى بعضها البعض، خالقة بذلك ما يدعى بالأفعى... Snake. إن التخفيض المستمر لقيمة الدولار الأمريكي على مدى الأعوام الستة التالية قد أقنع الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية بالحاجة إلى تعزيز هذا الترتيب من خلال قرار مجلس أوروبة لشهر كانون الأول\ ديسمبر ١٩٧٨ الذي أحدث المنظومة النقدية الأوروبية (EMS) وواحدة العملة الأوروبية(ECU)، وكلتاهما أصبحتا نافذتي المفعول في شهر آذار التالي. بالرغم من أن واحدة العملة الأوروبية لم تكن عملة حقيقية، بل كانت بالدرجة الأولى واحدة حساب account، فقد كانت تمتلك الإمكانية لتأسيس نقد عالمي بديل قابل للحياة لو تدهورت أكثر أزمة الثقة بالدولار الأمريكي. (.cfباربوني ١٩٨١: ف. ٤ و ٥)

إن تهديد زوال الدولار الأمريكي كنقد عالمي (إما من خلال انهيار كارثي لنظام الائتمان الداخلي الأمريكي والعالمي أو من خلال نشوء عملة احتياطية بديلة كواحدة العملة الأوروبية ECU) كان في حد ذاته سبباً وجيهاً كافياً لأجل الحكومة الأمريكية لإظهار احترام لقوانين المال المضمون أكبر مما فعلته في السبعينيات، أو في الواقع مذ كان ف. د. روزفلت قد هجا "الأصنام القديمة لمن يدعون بالصيارفة الدوليين." ومع ذلك فقد كان ثمة أسباب قاهرة أخرى للسعي إلى التكيف مع مجتمع الصيارفة الكوزموبوليتي بقيادة الولايات المتحدة الذي كان يتحكم بسوق العملة الأوروبية.

كان أحد [هذه الأسباب] هو الإضفاء الضخم للطابع العابر للقوميات على سيرورتي الإنتاج والتبادل الذي حدث منذ خمسينيات القرن العشرين. في التنبؤ بحقبة من الإضفاء المشدد للطابع العابر للقوميات على رأس المال المشترك الأمريكي وغير الأمريكي، تابع ستيفن هايمر وروبرت راوثورن اقتراحهما أن هذه النزعة لم تبشر بالخير من أجل منظومة الدول القومية التي كانت قد احتضنت ذلك بداخلها إلى هذا الحد:

((تُجعل الشركات متعددة الجنسيات غير الفعالة كثيراً من أدوات السياسة التقليدية، والقدرةعلى جباية الضرائب، وعلى تضييق الائتمان، وعلى تخطيط الاستثمار...الخ. بسبب مرونتها الدولية ... ثمة نزاع على مستوى أساسي بين التخطيط القومي من قبل الوحدات السياسية والتخطيط الدولي من قبل الشركات التي سوف تستولي على نسب كبرى عندما ينمو الاستثمار المباشر. إن ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستيطان في كل مكان وإقامة صلات في كل مكان يضفي طبيعة كوزموبوليتية جديدة على الاقتصاد وسيكون على السياسات أن تنطلق من تلك القاعدة لكي تتعامل معه.)) (هايمر وروثورن ١٩٧٠: ٨٨ ـ ٩١؛ التشديد من عندنا).

كان النمو الانفجاري لسوق العملة الأوروبية منذ ١٩٦٨ جانباً مكملاً من نشوء هذه البنية الكوزموبوليتية لاقتصاد العالم الرأسمالي. فقد كان ذلك تعبيراً عن وعاملاً [من عوامل] المرونة التي استطاع بها رأس المال المشترك أن ينتقل إلى داخل وخارج نطاقات السلطة السياسية ليستغل ويمتن ويوسع أكثر الامتداد العالمي لعملياته. لكنه أيضاً كان تعبيراً عن وعاملاً من عوامل عجوزات السياسات الاقتصادية القومية في التلاؤم مع منظومة شركات الأعمال التجارية التي أضفيت عليها الصبغة العابرة للقوميات على نحو متزايد. بهذا الخصوص، فقد كانت عجوزات السياسات النقدية الأمريكية حتى ذلك الوقت هي الأهم.

كانت مساعي الحكومة الأمريكية للاحتفاظ بالسيطرة على رأس المال الأمريكي متعدد الجنسيات من خلال وسائل قانونية والسياسات النقدية اللينة في أفضل الأحوال عديمة الفعالية وفي أسوأها عقيمة. وفي الوقت نفسه، فإن الهيمنة المستمرة للأعمال [التجارية] الأميركية في الفروع المالية وغير المالية من رأس المال العابر للقوميات قد أمدت الحكومة الأميركية بفرصة فريدة لتحويل سوق العملة الأوروبية "ذاتية الضبط" إلى سلاح "غير مرئي" لكنه رهيب لسعيها الداخلي والعالمي لتحقيق القوة. لو أمكن ايجاد طرق ووسائل للعمل يداً بيد بدلاً من العمل بتقاطع الأهداف مع قوى رأس المال الأمريكي العابرة للقوميات، لما وجد شيء أكثر لأجل الحكومة الأمريكية لتسأله.

لقد كانت المشكلة، بالطبع، هي أن إيجاد هذه الطرق والوسائل كان ينطوي على ما هو أكثر بكثير من مجرد تغيير في السياسات النقدية. إن التجاهل الأمريكي لمبادئ المال المضمون منذ أن كان لروزفلت وترومان هدف اجتماعي ـ أولاً الصفقة الجديدة New Deal الداخلية ومن ثم الدولية. كان العمل يداً بيد مع المالية العالية الخاصة يعني التخلي عن كل شيء تقريباً كانت ترمز إليه الحكومة الأميركية، على مدى نصف قرن تقريباً ليس في المسائل النقدية فقط بل في المسائل الاجتماعية أيضاً.

لم تكن القطيعة مع تراث من هذا النوع خطوة من السهل اتخاذها. وإذا كان قد تم اتخاذها بسرعة وبتصميم كما حدث بين ١٩٧٨و ١٩٨٢، فليس السبب ببساطة هو أن أزمة ثقة كبرى بالدولار الأمريكي هي قيد التشكل، وأن تحالفاً مع المالية العالية الخاصة وعد بأن يضيف إلى الأسلحة الأميركية وسيلة جديدة رهيبة للقوة العالمية. في كل الاحتمالات، فإن السبب الأكثر قهراً لكل شيء هو أن سعي الحكومة الأميركية لتحقيق القوة بوسائل أخرى كان يثمر عائدات متناقصة بسرعة.

في ٦ تشرين الأول\ اكتوبر، عندما بدأ بول فولكر باتخاذ إجراءات فعالة لتضييق معروض الدولارات ولرفع معدلات الفائدة في الأسواق المالية العالمية، فقد كان يستجيب أساساً لأزمة ثقة بالدولار.

((لب المشكلة هو أنه للمرة الثانية في عام واحد كانت الشركات والمصارف والمصارف المركزية والمستثمرون الآخرون **...** قد توقفوا عن قبول الدولار بوصفه العملة العالمية **...** فأصبح واضحاً لفولكر أن انهيار الدولار كان إمكانية حقيقية جداً ربما تؤدي إلى أزمة مالية وضغط لإعادة تنقيد الذهب[1]، الذي كانت الولايات المتحدة قد حاربته بشراسة على مدى أكثر من عقد**.))** **(**موفيت ١٩٨٣**:** ١٩٦**)**.

لكن بعد خمسة أشهر عندما لجأ حتى إلى إجراءات أكثر قسوة لإيقاف نمو معروض المال الأميركي والعالمي، كان يستجيب أساساً لـ "هروب المال العربي الساخن إلى الذهب" عشية أزمة الرهائن الإيرانية والغزو السوفييتي لأفغانستان. "بعد إيران وأفغانستان، ارتفعت أسعار الذهب مرة أخرى **...** في ٢١ كانون الثاني\ يناير، بلغ الذهب سعراً عالياً دفعة واحدة مرة أخرى **...** قدره ٨٧٥ دولاراً **....** أعلنت صحيفة **بزنس ويك** بصراحة تامة أن المخاوف العربية على أفغانستان وإيران وراء الفورة في الأسعار"**.(**موفيت ١٩٨٣**:** ١٧٨**)**

كما ذكرنا سابقاً، فإن أزمة النظام النقدي العالمي بعد الحرب قد نشأت منذ البدء بالتوازي مع أزمة الهيمنة الأميركية على العالم في المجالين العسكري والآيديولوجي. إن انهيار نظام أسعار الصرف الثابتة قد تزامن مع المصاعب المتنامية للجيش الأمريكي في فييتنام من هجوم تت Tet أوائل عام ١٩٦٨ إلى بداية انسحاب الجيش الأمريكي بعد اتفاقيات السلام عام ١٩٧٣. وفي الوقت

(١**)** Remonetize أي تحويله إلى نقد أو عملة **(**المترجم**)**.

نفسه فإن الجزية المتزايدة بالدم والمال المطلوبة لخوض حرب خاسرة ليس لها تأثير مباشر واضح على الأمن القومي الأمريكي قد عجلت بحدوث أزمة شرعية كبرى لآيديولوجيا الحرب الباردة. بحسب ت. ر. غور T. R. Gurr (1989: II, 109)، من الصعب تبيان ما إذا كانت الستينيات هي "الأكثر اضطراباً في التاريخ الأمريكي". في كل الاحتمالات، لم تكن كذلك. ومع ذلك، منذ الحرب الأهلية لم تمر الولايات المتحدة بأزمة شرعية أكثر حدة مما مرت بها في أثناء تصعيد تورطها في ڤييتنام في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات.

كانت الأزمتان العسكرية والشرعية للقوة العالمية للولايات المتحدة وجهين لعملة واحدة. فمن جهة أولى، كانتا تعبيراً عن نجاح إعادة التسلح الأمريكية وآيديولوجيا الحرب الباردة بالذات في تحويل الفوضى المنظومية للثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين إلى نظام عالمي جديد قائم على سيادة مشتركة أمريكية ـ سوڤييتية على القوة العالمية ـ سيادة كانت فيها الحكومة الأمريكية تمتلك بشكل واضح اليد العليا، كما أثبتت أزمة الصواريخ الكوبية. في منتصف الستينيات من القرن العشرين، كان النجاح في هذا الاتجاه كاملاً كما يمكن أن يكون. لكن مدى النجاح بالذات جعل من الصعب على الولايات المتحدة أن تخيف الشعب الأمريكي لكي يصب المال، ناهيك عن إراقة الدم، في الحرب الشرسة ضد الشيوعية، أو أن تقنع الحلفاء الأجانب بأن مصلحتهم القومية إنما يخدمها على النحو الأفضل التعزيز والمزيد من التوسيع للقوة العالمية الأمريكية.

ومن الناحية الأخرى، مع ذلك، فإن الأزمتين المشتركتين العسكرية والشرعية للقوة العالمية الأمريكية كانتا التعبير عن فشل الجهاز الصناعي ـ العسكري الأمريكي في التلاؤم مع المشكلات التي طرحها زوال الاستعمار

على النطاق العالمي. وكان استيعاب عشرات الدول المستقلة حديثاً في هياكل القوة الصلبة للنظام العالمي للحرب الباردة قد برهن أنه إشكالي منذ البدء. إن نشوء حركة دول عدم الانحياز في باندونغ عام ١٩٥٥ لم يفعل شيئاً سوى إعادة تأكيد حق تقرير المصير المشرع في ميثاق الأمم المتحدة برعاية الولايات المتحدة. ومع ذلك، فقد أدركت حكومة الولايات المتحدة روح باندونغ بوصفها تهديداً للنظام العالمي للحرب الباردة أو الأسوأ من ذلك، بوصفها ليست سوى "ستارة دخان شيوعية". (cf شورمان ١٩٧٤؛ ماك كورميك ١٩٨٩: ١١٨ ـ ١٩).

ازدادت هذه الصعوبات في التلاؤم مع تشكل عالم ثالث، بدلاً من أن تقل مع ترويض القوة السوفييتية وتبريد العواطف المضادة للشيوعية. السبب الرئيسي هو أن السيادة التامة لدول العالم الثالث كانت تشكل تحدياً كامناً ومتنامياً لقوة الولايات المتحدة العالمية على نحو ممكن أكثر خطورة بكثير من القوة السوفييتية نفسها. هذا التحدي كان اقتصادياً وسياسياً. فمن الناحية الاقتصادية، إعادة صنع أوروبة الغربية واليابان على صورة الولايات المتحدة ـ أي، بالدرجة الأولى، إن مد "الاستهلاك الجماهيري العالي" لروستو (١٩٦٠) Rostow أو "معيار الاستهلاك الفوردي" لأليتا (١٩٧٩أ) Aglietta إلى طبقاتها العاملة ـ مجتمعاً مع سباق التسلح الأمريكي ـ السوفييتي الدائم، قد فرض ضغطاً هائلاً على إمدادات العالم من المدخلات الأولية. هذه التركيبة أيضاً عززت الأهمية الاستراتيجية للعالم الثالث بوصفه خزاناً من الموارد البشرية والطبيعية من أجل تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية المخططة لاقتصادات العالم الأول. إن توسيع وتمتين نشاطات الشركات الأمريكية والأوروبية الغربية العابرة للقوميات في العالم الثالث خلق روابط تنظيمية عالية الفعالية والكفاءة بين المدخلات الأولية

للعالم الثالث والقدرة الشرائية للعالم الأول. لكنه أيضاً خلق فائدة مكتسبة قوية إضافية ـ في الحفاظ على الحد الأعظمي من المرونة الحالية والمستقبلية قي استعمال موارد العالم الثالث لفائدة دول العالم الأول.

كانت ممارسة حقوق السيادة الكاملة من قبل دول العالم الثالث متجهة إلى تقليص هذه المرونة، وإزالتها بشكل كامل في النهاية. فلو شعرت هذه الدول بأنها حرة في استعمال مواردها الطبيعية والبشرية كما تراه ملائماً ـ بما في ذلك ادخارها أو تعبئتها في السعي إلى تحقيق القوة المحلية أو الإقليمية أو العالمية، كما كانت الدول ذات السيادة قد شعرت دوماً بأنها حرة في فعله ـ فإن الضغط على المعروضات الذي يولده توسع نظام التراكم الأميركي سوف ينفجر نحو الداخل حتماً في شكل "تنافس" زائد داخل وبين دول العالم الثالث.

هذا هو في الواقع ما حدث في سبعينيات القرن العشرين. فبعد أن أثبتت حرب فييتنام أن الجهاز الأغلى، والأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية والأكثر تدميرية الذي شهده العالم كان عاجزاً تماماً عن كبح إرادة أفقر شعب على وجه الأرض، فقدت الحكومة الأميركية مؤقتاً معظم مصداقيتها، إن لم يكن كلها، بوصفها شرطي العالم الحر. فكانت النتيجة فراغ قوة استغلته القوى المحلية على الفور بطرق شتى، بتواطؤ علني أو مستتر مع الاتحاد السوفييتي وحلفائه: لإكمال سيرورة التحرر الوطني من آخر بقايا الاستعمار الأوروبي (كما في مستعمرات البرتغال الأفريقية وفي زيمبابوي)؛ لشن الحرب على بعضها البعض في مسعى لإعادة تنظيم الفضاء السياسي للمناطق المحيطة (كما في شرق أفريقية، وجنوب آسية، والهند الصينية)؛ ولطرد الدول الزبونة للولايات المتحدة من السلطة (كما في نيكاراغوا وإيران). بركوب هذا المد الصاعد من الاضطراب، الذي لم تخلقه ولم تتحكم به، بل كسبت منه في الهيبة والقوة كما فعل الخصوم المصنفون لنظام الحرب الباردة، فقدت الفئات الحاكمة للاتحاد السوفييتي رؤية التشكل الأساسي

للقوة فأرسلت جيشها إلى أفغانستان ليفعل ما عجز الجيش الأمريكي الأقوى عن فعله في فيتنام.

كان هذا الإعكاس المفاجئ لعلاقات القوة في المنظومة العالمية لصالح العالمين الثالث والثاني ـ "الجنوب" و "الشرق"ـ في حد ذاته تجربة محزنة إلى حد كبير لبرجوازية الغرب عموماً وبرجوازية الولايات المتحدة خصوصاً. لكن الإعكاس كان كله الأكثر مدعاة للحزن بسبب ارتباطه بتصعيد مفاجئ بالقدر نفسه للتنافس بين الرأسمالي الذي خفض العائدات الحقيقية لرأس المال إلى مستويات "غير معقولة". لم يكن الارتباط تصادفياً. كان سعر النفط الخام بالكاد قد بدأ يرتفع قبل "صدمة" ١٩٧٣. لكن الاعتراف الافتراضي بالهزيمة من قبل حكومة الولايات المتحدة في فيتنام، تلاه مباشرة تبديد أسطورة إسرائيل التي لا تقهر في أثناء حرب يوم الغفران، الذي شحن الأوبك بالطاقة لتحمي أعضاءها من تخفيض قيمة الدولار ولتفرض على العالم الأول ريع نفط سخياً.

إن الارتفاع الكبير في أسعار النفط، مجتمعاً مع انفجار الرواتب السابق، قد أجبر شركات العالم الأول على التنافس بشكل أشد حتى مما تنافست قبلاً على معروضات العالم الثالث من اليد العاملة والطاقة، بالإضافة إلى التنافس على القدرة الشرائية التي كانت تتضاءل إلى بعض بلدان العالم الثالث على شكل أسعار حقيقية أعلى لأجل النفط الخام والمواد الخام الأخرى. وسرعان ما حولت إعادة التدوير غير المضبوطة للبترودولارات إلى قروض غير محدودة عملياً، من أجل بلدان عالم ثالثية (عالم ثاني) منتقاة، هذا الشح إلى فيضان، على مدى أعوام قليلة كان يبدو أن رأس المال قد أصبح متوفراً للغاية بحيث كاد أن يكون بضاعة مجانية. كانت السيطرة على القدرة الشرائية للعالم ـ بداية ونهاية التراكم الرأسمالي لرأس المال ـ تنزلق من دول العالم الأول، مساعدة بشكل مباشر أو غير مباشر مساعي القوة لدول العالم الثالث والثاني.

إن مسعى الحكومة الأميركية للتلاؤم مع الوضع بالاعتماد على التلاعب بموازين القوة الإقليمية ربما ساعد في بعض الاتجاهات لكنه انتهى بكارثة حيث كان النجاح هو الأهم ـ في الشرق الأوسط. فقد تبخرت مع الدخان الاستشاراتُ الضخمةُ للمال والهيبة في تكريس إيران بوصفها الرافعة الرئيسية للقوة الأميركية في المنطقة عندما أزيح نظام الشاه الصديق وحل محله نظام آيات الله المعادي. هذه الانتكاسة الجديدة للقوة العالمية الأميركية ـ التي ليس صدفة أنها أدخلت في قطارها أزمة الثقة بالدولار الأمريكي، وصدمة النفط الثانية والغزو السوفييتي لأفغانستان ـ أقنع الحكومة الأميركية أخيراً بأن الوقت قد حان للتخلي عن تقليد الصفقة الجديدة للمواجهة مع المالية العالية، والبحث بدلاً من ذلك بكل الوسائل المتاحة عن مساعدة الأخيرة في إعادة كسب اليد العليا في صراع القوة العالمي.

أثمر التحالف الناتج عائدات تجاوزت اكثر التوقعات تفاؤلاً. فقد أنجزت إعادة تمركز القدرة الشرائية داخل الولايات المتحدة على نحو شبه فوري ما لم تستطع القوة العسكرية الأمريكية العاملة وحدها أن تتجزه. إن التأثيرات المدمرة للسياسات النقدية التقييدية الأمريكية، ومعدلات الفائدة الحقيقية المرتفعة، وإزالة الضوابط على دول العالم الثالث قد أركعتها بسرعة.

قلص إحكام السياسات النقدية الأمريكية بشكل عنيف الطلب على معروضات العالم الثالث. كنتيجة لذلك، بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٨هبطت الأسعار الحقيقية لصادرات سلع الجنوب بحوالي ٥٠ بالمئة وهبطت أسعار النفط بنسبة ٥٠ بالمئة (الأمم المتحدة ١٩٩٠). وعندما قفز معدل العرض بين مصارف لندن (LIBOR) من أجل اليورودولارات من أقل من ١١ بالمئة في منتصف ١٩٧٧ إلى أكثر من ٢٠ بالمئة في أوائل ١٩٨١، ارتفعت المدفوعات لخدمة الديون. لقد ازدادت مدفوعات الخدمة الأمريكية اللاتينية، على سبيل المثال، من

أقل من ثلث صادراتها في ١٩٧٧ إلى حوالي الثلثين في ١٩٨٢. إن الحالة المعممة الناتجة للإفلاس بحكم الواقع de facto قد أكملت إعكاس حظوظ دول العالم الثالث في الأسواق المالية العالمية. (فريدن ١٩٨٧: ١٤٢ ـ ٣)

في روايته لزيارة إلى مدير تمويل مكسيكي، يقدم لنا جيفري فريدن (١٩٨٧: ١٤٣) تصويراً غرافيكياً للإعكاس. "عندما زرته، في أيلول\ سبتمبر ١٩٨٢، أراني غرفته الخلفية الخالية يائساً. قال: "منذ ستة أشهر، كان يوجد صيارفة كثيرون، لم يكن بمقدورك أن تمشي عبر الغرفة". الآن لا يردون حتى على مكالماتي الهاتفية."

كما لو بسحر ساحر، كان الدولاب قد دار، منذئذ فصاعداً، لن يعود صيارفة العالم الأول يستجدون دول العالم الثالث لتقترض رأسمالهم الوفير بشكل فائض؛ سوف تستجدي دول العالم الثالث حكومات وصيارفة العالم الأول ليمنحوها الائتمان المطلوب للبقاء طافية في سوق عالمية مدمجة بشكل متزايد وتنافسية وآخذة في الانكماش. لجعل الأمور أكثر سوءاً لأجل الجنوب وأفضل لأجل الغرب، سرعان ما انضمت إلى دول العالم الثالث في منافستها الخانقة من أجل رأس المال المتنقل من قبل دول العالم الأول.

في الاستفادة من فرط وفرة رأس مال السبعينيات من القرن العشرين، كان بعض هذه الدول قد انتقل بسرعة إلى الارتباط بدوائر رأس المال العالمية بتولي القيام بالتزامات مالية من بين الأثقل في العالم. (زلوتش ـ كريستي ١٩٨٧) عندما أصبح رأس المال شحيحاً مرة أخرى، شعرت الكتلة السوفييتية ككل بشكل مفاجئ بهبوب الرياح الباردة للمنافسة. بدأت الهياكل الضامرة للدولة السوفييتية تتفتت وهي تتخبط في مستنقع فييتنامها [أفغانستان] ويتحداها تصاعد جديد لسباق التسلح مع الولايات المتحدة.

هكذا، في حين كانت الحفلة قد انتهت بالنسبة للعالمين الثالث والثاني، باتت برجوازية الغرب تتمتع بعصر جميل belle époque بطرق عديدة تذكرنا بـ"اللحظة الرائعة" للبرجوازية الأوروبية قبلئذ بثمانين عاماً. كان التشابه الأكثر وضوحاً بشكل صارخ بين العصرين الجميلين هو الانعدام شبه التام للإدراك من طرف المستفيدين منهما أن الازدهار المفاجئ وغير المسبوق الذي باتتا تتمتعان به لم يكن يقوم على حل لأزمة التراكم التي سبقت الأزمنة الجميلة. على العكس، كان الازدهار الموجود حديثاً يقوم على انتقال الأزمة من مجموعة إلى مجموعة أخرى من العلاقات. لقد كانت مسألة وقت فقط قبل أن تعاود الأزمة الظهور بأشكال أكثر إزعاجاً.

الخاتمة:

هل يمكن للرأسمالية أن تنجو من النجاح؟

منذ حوالي خمسين عاماً تقدم جوزف شومبيتر بالأطروحة المزدوجة القائلة "إن الأداء الفعلي والمتوقع للمنظومة الرأسمالية هو هكذا بحيث إنه ينفي فكرة انهيارها تحت وطأة الفشل الاقتصادي"، لكن "نجاحها بحد ذاته يقوض المؤسسات الاجتماعية التي تحميها و"يخلق بشكل حتمي الشروط التي لن تكون فيها قادرة على الحياة". (شومبيتر ١٩٥٤: ٦١). من الغريب كما قد يبدو اليوم، عندما تم التقدم بهذه الأطروحة المزدوجة، كان الرأي الأول هو الأقل معقولية من بين الرأيين وليس الثاني. فقد كانت الرأسمالية كمنظومة عالمية في خضم إحدى أخطر الأزمات في تاريخها، وكان السؤال الأكثر صلة بالموضوع يبدو أنه ليس ما إذا كانت الرأسمالية ستنجو، بل بأي توليفة من الإصلاحات والثورات ستموت. (أريغي ١٩٩٠ ب: ٧٢).

بأي حال، كان ثمة قليلون مستعدون للمراهنة على حظوظ أن تمتلك الرأسمالية حيوية متبقية كافية لأن تولّد على مدى نصف قرن آخر أو أكثر معدلات النمو الاقتصادي الكلي نفسها التي ولدتها في نصف القرن السابق لعام ١٩٢٨ ـ إمكانية تاريخية متميزة، برأي شومبيتر. إن الأطروحة الأساسية لهذه الدراسة هي أن التاريخ قد يبرهن أن شومبيتر على صواب ليس مرة بل مرتين. لقد برهن رأيه أن مسيرة ناجحة أخرى تقع تماماً ضمن مدى الرأسمالية التاريخية بالطبع أنه صائب. لكن الحظوظ هي أن يبرهن التاريخ أيضاً، على مدى نصف

القرن التالي أو أكثر، صحة رأيه القائل إن كل مسار ناجح يخلق الشروط التي يصبح في ظلها من الصعب أكثر فأكثر أن تنجو الرأسمالية.

كان الهدف الرئيسي لحجة شومبيتر هو الرأي السائد في الوقت الذي كانت فيه إزاحة "التنافس الكامل" من قبل "الممارسات الاحتكارية" للأعمال [التجارية] الكبيرة ـ أو إزاحة الرأسمالية "التنافسية" من قبل "الرأسمالية الاحتكارية"، على حد تعبير الماركسيين ـ تنطوي على إضعاف أساسي لقدرة الرأسمالية الأبكر على التغلب على أزماتها المتكررة وعلى أن تولد على مر الزمن زيادات كبيرة في المداخيل الإجمالية والفردية. على النقيض من هذا الرأي، جادل شومبيتر في أن "التنافس المثالي"، تاريخياً،، لم يكد يوجد، وبأي حال، لم يكن يمتلك أي حق شرعي في أن يكرس نموذجاً للفعالية في تحفيز النمو الاقتصادي طويل الأجل. على العكس من ذلك، كانت منظومة شركات الأعمال [التجارية] تتألف من وحدات تحكم كبيرة وقوية تمتلك كل المزايا المزعومة "للتنافس المثالي" دون مثالبه.

من الناحية الأولى، كان التنافس الذي يهم حقاً في تحفيز النمو طويل الأجل ـ أي، التنافس الذي ينشأ "عن السلعة الجديدة، التكنولوجيا الجديدة، المصدر الجديد للعرض، النمط الجديد من التنظيم" ـ أكثر شدة في وجود وحدات الأعمال الكبيرة مما كان في غيابها. ومن الناحية الأخرى، كانت الممارسات التقييدية التي كان بإمكان الأعمال الكبيرة أن تلجأ إليها، وفعلت ذلك، بعناية وتواتر أكبر من الشركات الصغيرة هي في طبيعة الحيل المطلوبة لتأمين "فضاء آمن ... من أجل التخطيط طويل الأجل" ولحماية الأعمال "ضد سوء التنظيم المؤقت للسوق ". من هنا، فإن "تقييدات التجارة" ... يمكن في النهاية أن تنتج ليس فقط توسعاً أكثر ثباتاً بل توسعاً للخرج النهائي أكبر من الخرج الإجمالي الذي يمكن تأمينه باندفاع غير مضبوط نحو الخارج لا يمكن أن يفشل في أن ترصعه الكوارث".(شومبيتر ١٩٥٤: ٨٤ ـ ٩٥؛ ٩٨ ـ ١٠٣).

بعبارة أخرى، بالنسبة إلى شومبيتر لم تكن الممارستان "التنافسية" و"التقييدية" سمتين متبادلتي الاستبعاد لهيكليات السوق المتقابلة، بل هما وجهان متقابلان لسيرورة التدمير الخلاق نفسها، التي كانت في مخططه للأشياء الحقيقة الجوهرية في الرأسمالية:

((لا يوجد تناقض في هذا أكثر مما يوجد في القول إن السيارات تسير بأسرع مما كانت ستسير خلافاً لذلك لأنها مجهزة بالمكابح... إن [الشركات] التي تدخل سلعاً أو سيرورات جديدة ... أو خلافاً لذلك تعيد تنظيم جزء من صناعة أو كلها .... هي معتدية بالطبيعة وتستخدم ببراعة سلاح المنافسة الفعال حقاً. إن أداتها يمكن في أندر الحالات فقط أن تفشل في تحسين الخرج الإجمالي في الكمية أو النوعية، من خلال الطريقة الجديدة نفسها ـ حتى لو لم تستعمل في أي وقت بكامل مزاياهاـ ومن خلال الضغط التي تمارسه على الشركات القائمة مسبقاً. لكن هؤلاء المعتدين مهيأون للغاية لكي يتطلبوا، لأغراض الهجوم والدفاع، أيضاً قطعاً من الدرع من غير سعر ونوعية منتجهم اللذين يجب، علاوة على ذلك، التلاعب بهما إستراتيجياً طوال الوقت بحيث يبدو أنهم في أي لحظة من الزمن لا يفعلون شيئاً سوى تقييد خرجهم وإبقاء الأسعار مرتفعة.**))** (شومبيتر ١٩٥٤: ٨٨ ـ ٩؛ التشديد في الأصل).

لم تكن فكرة شومبيتر في التشديد على إمكانية النمو المتأصلة في رأسمالية الأعمال [التجارية] الكبيرة هي الاعتقاد بأن مثل هذه الإمكانية سوف تتحقق بالضرورة. فقد كتب يقول: "قد يتبين أن الثلاثينيات كانت الشهقة الأخيرة للرأسمالية". برأيه، إن الحرب العالمية الثانية، التي كان يكتب في أثنائها، قد زادت إلى حد كبير فرص أن تتحقق هذه الإمكانية في الانتقال إلى الاشتراكية؛ أو أن البشرية، على حد تعبيره، قبل أن "تختنق أو تستدفئ في زنزانة (أو فردوس) الاشتراكية"، سوف "تحترق في أهوال (أو أمجاد) الحروب الإمبريالية." كل ما كان شومبيتر يرغب في إثباته هو أنه لم تكن ثمة "أسباب اقتصادية خالصة في أن

الرأسمالية ينبغي ألا تأخذ شوطاً ناجحاً آخر". (شومبيتر ١٩٥٤: ١٦٣، التشديد في الأصل).

سواء كنا نتفق أم لا مع التفاصيل أو حتى مع الدافع الرئيسي لحجة شومبيتر، يمكن أن يوجد قليل من الشك في أن رأسمالية الأعمال [التجارية] الكبيرة، مقابل كل الممارسات التقييدية، قد امتلكت على مدى السنوات الخمسين الأخيرة شوطاً ناجحاً مثل أي نوع آخر من الرأسمالية الموجودة سابقاً. مع ذلك، خلافاً لتوقع شومبيتر، فقد مُنحت رأسمالية الأعمال الكبيرة فرصة لتثبت كل إمكانية نموها بالضبط بسبب أهوال وأمجاد الحرب العالمية الثانية. لقد انتهزت الأعمال الكبيرة الفرصة، لكن الفرصة نفسها خلقتها حكومة الولايات المتحدة الكبيرة، التي كانت قد كبرت من خلال وبسبب الحرب، وكبرت حتى أكثر رداً على التحديات التي طرحتها الثورة الشيوعية في أوراسيا.

إن كارل بولانيي، الذي كان يكتب في الزمن نفسه الذي كتب فيه شومبيتر، قد ركز على الحكومة أكثر من الأعمال وتقدم بأطروحة تكمل أطروحة شومبيتر بشكل مناسب. وفي حين كان هدف شومبيتر هو التفوق المزعوم لعصر تنافسي أسطوري من الرأسمالية، فقد كان هدف بولانيي هو فكرة القرن التاسع عشر لسوق ذاتية الضبط. كانت هذه الفكرة، كان يعتقد، تتضمن "يوتوبيا صارخة":

((لا يمكن أن توجد مثل هذه المؤسسات على مدى أي فترة من الزمن بدون أن تلغي الجوهر الإنساني والطبيعي للمجتمع؛ إذ ستكون قد دمرت الإنسان جسدياً، وحولت بيئته المحيطة إلى قفار. من المحتم أن المجتمع قد اتخذ إجراءات لحماية نفسه، لكن أياً تكن الإجراءات التي اتخذها فقد أفسد الضبط الذاتي للسوق، وشوش الحياة الصناعية، وبذلك عرَّض المجتمع للخطر بطريقة أخرى مع ذلك. لقد كان هذا المأزق هو الذي أقحم تطور منظومة السوق في حفرة محددة وأخيراً مزق التنظيم الاجتماعي القائم عليها.)) (بولانيي ١٩٥٧: ٣ ـ ٤).

تعليقاً على الكوارث الاجتماعية التي رافقت التصفية النهائية في ثلاثينيات القرن العشرين للنظام العالمي للقرن التاسع عشر، تابع بولانيي **(١٩٥٧: ٢٢)** ليؤكد أن**:**

((البديل الوحيد لهذا الوضع الكارثي هو إنشاء نظام دولي مزود بسلطة منظمة سوف تتجاوز السيادة الوطنية**.** على كل، كان مثل هذا النهج يقع كلياً خارج أفق الزمن**.** إذ لا يوجد بلد في أوروبة، إن لم نذكر الولايات المتحدة، سيخضع لمثل هذا النظام**.))**

كما كتب بولانيي، كانت إدارة روزفلت ترعى تكوين المنظمات الدولية التي كانت تنذر بمثل هذا النظام**.** وكما تبين، فلا منظمة بريتن وودز ولا منظمة الأمم المتحدة اللتان جرى تأسيسهما في منتصف أربعينيات القرن العشرين مُكِّنتا فعلاً لتمارسا الوظائف الحكومية العالمية التي كان يفترض بهما أن تمارساها في رؤية روزفلت للنظام العالمي بعد الحرب**.** ومع ذلك، فإن القوة العالمية الاستثنائية للولايات المتحدة في نهاية الحرب العالمية الثانية قد مكنت حكومة الولايات المتحدة نفسها من ممارسة تلك الوظائف بفعالية لنحو عشرين عاماً**.**

طوال هذه الفترة كانت فكرة السوق ذاتية الضبط مرفوضة في المبدأ وفي الممارسة من قبل الحكومة الأميركية التي باتت استراتيجيات قوتها تقوم بدلاً من ذلك على أسس مختلفة جذرياً**.** كان أحد هذه الأسس هو أن الأسواق العالمية لا يمكن إعادة إنشاؤها وتوسيعها إلا من خلال إدارتها الواعية من قبل الحكومات ومنظمات الأعمال الكبيرة**.** بالإضافة إلى ذلك، كان الفعل الأمريكي قائماً على فهم واضح أن إعادة الإنشاء هذه للأسواق العالمية وتوسيعها، بالإضافة إلى الأمن القومي للولايات المتحدة وازدهارها، كان تتطلب إعادة توزيع ضخمة للسيولة من الاقتصاد الداخلي الأمريكي إلى بقية العالم**.** إن إعادة التوزيع هذه قد تصورها روزفلت أصلاً كامتداد للعالم الكامل لصفقته الجديدة New Deal الداخلية**.**وقد تبين أن مثل هذه الفكرة خارج أفق العصر**.** مع ذلك، فقد تحققت

إعادة التوزيع في ظل [إدارة] ترومان والإدارات المتعاقبة من خلال الابتكار والإدارة الماهرة للحرب الباردة كوسيلة عالية الفعالية لنيل إجماع الكونغرس الأمريكي من أجل ممارسة الوظائف الحكومية العالمية في المجالين النقدي والعسكري.

إن التوسع المذهل للتجارة والإنتاج اللذان مر بهما اقتصاد العالم الرأسمالي ككل من حوالي ١٩٥٠ إلى حوالي ١٩٧٠، الذي ظل في أثنائه نظام ترومان العالمي للحرب الباردة ثابتاً في المكان، يقدم دليلاً قوياً دعماً لرأي شومبيتر القائل إن إمكان النمو لرأسمالية الأعمال الكبيرة لا يعلى عليه. لكنه أيضاً يقدم دليلاً معاكساً قوياً دعماً لرأي بولانيي القائل إن الأسواق العالمية لا يمكن أن تثمر نتائج إيجابية بدلاً من النتائج السلبية الكارثية إلا إذا كانت محوكمة، وأن وجود الأسواق العالمية بالذات على مدى أي فترة من الزمن يتطلب نوعاً ما من الحكم العالمي. في ضوء هذا الدليل القوي، قد يبدو مفاجئاً الإحياءُ المفاجئ في الثمانينيات من القرن العشرين لاعتقادات القرن التاسع عشر بالسوق ذاتية الضبط وإعادة الاكتشاف المتزامنة لفضائل الأعمال التجارية الصغيرة من قبل منظري "التخصص المرن" و"اللارسمنة" informalization. مع ذلك، ليست هذه النزعة غريبة أو مفارقة زمنياً anachronistic كما قد تبدو للوهلة الأولى. كمسألة حقيقة، إنها تنطبق جيداً على النمط المكرس طويلاً، الذي لوحظ أولاً من قبل هنري بيرن، نمط الأطوار المتناوبة من "الحرية الاقتصادية" و"الضبط الاقتصادي". (انظر الفصل الرابع).

من الممكن تماماً أن يكون إحياء الاعتقادات المطاحة سابقاً بالأسواق الحرة والفردانية النموذجيتين لثمانينيات القرن العشرين هو النذير بنوسان طويل آخر مع ذلك في بندول بيرن باتجاه "الحرية الاقتصادية". إن نجاح الأسواق المدارة ذاته في تحفيز التوسع الاقتصادي في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين قد شوش شروط "الضبط الاقتصادي" وخلق في الوقت نفسه الشروط لإعادة

الإنتاج المضخمة للرأسمالية "اللارسمية" النموذجية للقرنين السادس عشر والتاسع عشر. كما في كل النوسانات السابقة، فإن اندفاعاً تنظيمياً في اتجاه واحد قد استدعى اندفاعاً تنظيمياً في الاتجاه المعاكس.

كما جادلت لاريسا لومنيتز (١٩٨٨: ٤٣، ٥٤) Larissa Lomnitz بالإحالة إلى الاقتصادات القومية، فإنه "كلما كان النظام الاجتماعي المرسمَن بشكل بيروقراطي ومضبوطاً ومخططاً، وكان مع ذلك عاجزاً عن الإشباع الكامل للحاجات الاجتماعية، كان أكثر ميلاً إلى خلق إواليات لارسمية تنجو من سيطرة المنظومة". هذه الإواليات اللارسمية "تنمو في شقوق المنظومة الرسمية، تزدهر على نواقصها، وتنحو إلى تأبيدها بالتعويض عن النواقص وبتوليد الفصائل وجماعات المصالح داخل النظام". فالاقتصادات الرسمية تخلق لارسميتها الخاصة بها بالدرجة الأولى لأنه، على حد تعبير ريتشارد آدامز (١٩٧٥: ٦٠)،"كلما نظمنا المجتمع، أصبح أكثر مقاومة لقدراتنا على تنظيمه."

إن ما يصح على الاقتصادات القومية يصح بداهة a fortiori على اقتصادات العالم التي تضم، بالتعريف، نطاقات سلطة سياسية متعددة ولذلك فهي أصعب تنظيماً وضبطاً وتخطيطاً بشكل بيروقراطي. مع ذلك، فقد لعبت المساعي لفعل ذلك دوراً حاسماً في تشكل وتوسع اقتصاد العالم الرأسمالي بقدر النزعة المعاكسة باتجاه "اللارسمنة". إن التطوير الناجح للرأسمالية الفينيسية المنظمة والمضبوطة رسمياً قد تطلَّب كنزعة مضادة تشكيل رأسمالية الشتات الجنوية المنظمة والمضبوطة بشكل غير رسمي. وإن التوسع التام للرأسمالية الجنوية، بدورها، قد تطلب الإحياء الهولندي للرأسمالية المنظمة والمضبوطة رسمياً من خلال تشكيل الشركات المرخصة المساهمة القوية. وعندما بلغ توسع هذه الشركات حدوده، انتصرت الرأسمالية اللارسمية مرة أخرى في ظل إمبريالية التجارة الحرة البريطانية، فقط ليطاح بها بدورها من قبل الرأسمالية الرسمية للحكومة الكبيرة والأعمال الكبيرة الأمريكيتين.

لقد حدث أن كل نوسان في النواس نشأ من الاختلالات الوظيفية لأي دفع تنظيمي مهما يكن ـ رسمياً أو غير رسمي ـكان سائداً في بداية النوسان. فقد نشأ الدفع "الضبطي" regulatory للنظام الأمريكي استجابة للاختلالات الوظيفية للدفع "الانفلاتي" deregulatory للنظام البريطاني. وكذلك قد يكون الدفع " الانفلاتي" ليومنا هذا مؤشراً جيداً على نوسان جديد لاقتصاد العالم الرأسمالي باتجاه "الحرية الاقتصادية"، كما تنبأ به بيرن ضمناً منذ ثمانين عاماً.

على كل، من الممكن أيضاً أن يُجهض هذا النوسان الجديد باتجاه "الحرية الاقتصادية من قبل النزعات المعاكسة التي يستدعيها صعيده وشدته وسرعته. وكما بيَّن استقصاؤنا، فإن كل نوسان في نواس بيرن لم يرجع الهياكل التنظيمية لاقتصاد العالم الرأسمالي إلى حيث كانت قبل النوسان السابق. بالأحرى، كانت الهيكليات التي تمخضت عن النوسانات المتعاقبة أكبر وأعقد من النوسانات الأقدم. فكل واحدة منها كانت تجمع سمات الهيكليات التي أطاحها مع سمات الهيكليات التي أحياها. علاوة على ذلك، فإن ثمن كل نوسان على حدة، كما يقاس بالفترة الزمنية التي استغرقها كل نظام ليتشكل، ويصبح سائداً، ويبلغ حدوده، قد ازداد طرداً مع صعيد ومدى القوى الفاعلة القائدة للسيرورات المنظومية للتراكم الرأسمالي.

في المقطع الختامي من الفصل الثالث، تتبعنا هذا النمط إلى نزوع التراكم الرأسمالي لرأس المال إلى التغلب على حواجزه التنظيمية المتأصلة التي بواسطتها، على حد تعبير ماركس، "يضع مرة أخرى هذه الحواجز في طريقه على صعيد أكثر هولاً." تاريخياً، إن أزمات فرط التراكم التي وسمت الانتقال من بنية تنظيمية إلى أخرى قد خلقت أيضاً الشروط لنشوء قوى فاعلة حكومية وأعمالية أقوى قادرة على حل الأزمات من خلال إعادة بناء اقتصاد العالم الرأسمالي على أسس أكبر وأشمل. على كل، كما تنبأنا في المقدمة، تكون هذه السيرورة محدودة بالضرورة في الزمن. وعاجلاً أم آجلاً، يجب أن تصل إلى مرحلة لا يمكن عندها

لأزمة التراكم المفرط أن تجلب إلى حيز الوجود قوة فاعلة قوية بما يكفي لإعادة تكوين المنظومة على أسس أكبر وأشمل. أو، إذا فعلت ذلك فإن القوة الفاعلة التي تنشأ عن الأزمة يمكن أن تكون قوية للغاية بحيث تنهي التنافس بين الدول من أجل رأس المال المتنقل الذي كان منذ القرن الخامس عشر، على حد تعبير ڤيبر، قد "خلق أكبر الفرص لأجل الرأسمالية الغربية الحديثة".

توجد في الواقع علامات [تدل] على أننا قد نكون دخلنا مثل هذه المرحلة. إن إحياءً جزئياً كما كان الإحياء الراهن الجزئي لسوق عالمية ذاتية الضبط بالفعل، كان قبلئذ قد أنتج أحكاماً لا تُحتمل. إن جماعات بأكملها، وبلداناً، وحتى قارات، كما في حالة إفريقيا تحت الصحراء الكبرى، قد أُعلنت "فائضة"، زائدة عن الاقتصاد المتغير للتراكم الرأسمالي على صعيد عالمي. إن قطع هذه الجماعات والمواقع "الفائضة" عن منظومة العرض العالمي، مجتمعاً مع انهيار القوة العالمية والإمبراطورية الإقليمية للاتحاد السوفييتي، قد أثار خصومات لا تعد ولا تحصى، عنيفة في معظمها، حول "من هو فائض أكثر من من"، أو، على نحو أبسط، حول الاستيلاء على الموارد التي جُعلت شحيحة بشكل مطلق بفعل القطع. على العموم، جرى تشخيص هذه الخصومات ومعالجتها ليس كتعبيرات عن الحماية الذاتية للمجتمع ضد تمزيق الطرق المكرَّسة للحياة تحت تأثير تنافس السوق العالمية المشتد ـ وهي في معظمها لم تكن كذلك. بالأحرى، جرى تشخيصها ومعالجتها بوصفها تعبيراً عن كراهيات تأسلية atavistic أو عن صراعات القوة بين "المتنمرَين" bullies المحليين، اللتان لعبتا كلتاهما في أحسن الأحوال فقط دوراً ثانوياً. طالما ساد هذا النوع من التشخيص والمعالجة، كانت الحظوظ هي أن العنف في المنظومة العالمية عموماً سيصبح خارج السيطرة أكثر من ذي قبل، خالقاً بذلك مشاكل قانون ونظام لا يمكن تدبيرها لأجل التراكم الرأسمالي على صعيد عالمي، كما في كتاب سمير أمين (١٩٩٢) **إمبراطورية الفوضى** *Empire of Chaos*.

إن عدم إمكانية احتواء العنف في العالم المعاصر مرتبط ارتباطاً وثيقاً بذبول المنظومة الحديثة من الدول الإقليمية بوصفها الموقع الأولي للقوة العالمية. كما جادلنا

في الفصل الأول، فقد ترافق منح حقوق تقرير المصير لشعوب آسية وإفريقية بفرض تقييدات غير مسبوقة على الحقوق السيادية الفعلية للدول القومية وبتشكيل توقعات غير مسبوقة بالقدر نفسه حول الواجبات الداخلية والخارجية المتعلقة بالسيادة. هذه التوقعات والتقييدات غير المسبوقة، مجتمعة مع استدخال السيرورتين العالميتين للإنتاج والتبادل ضمن الحقول التنظيمية للشركات العابرة للقوميات وبانبعاث الأسواق المالية العالمية فوق الدول، قد تُرجمت إلى ضغوط قوية لإعادة توضع سلطة الدول القومية صعوداً نحو الأعلى ونحو الأسفل.

في الأعوام الأخيرة، كان الضغط الأكبر لإعادة توضع السلطة نحو الأعلى هو النزوع إلى معاكسة الفوضى المنظومية المتصاعدة بسيرورة تشكيل حكومة عالمية. بطريقة غير مخططة تماماً، وتحت ضغط الأحداث، أعيد على عجل إحياء المنظمات فوق الدولية الهاجعة التي أنشأتها إدارة روزفلت في الأعوام الأخيرة من الحرب العالمية الثانية لتؤدي الوظائف الأكثر إلحاحاً للحكم العالمي التي لم يكن بمقدور الدولة الأميركية أن تتجاهلها، ولا أن تؤديها بمفردها. فقبلئذ في أثناء إدارة ريغان الثانية، وضد مقاصده الأصلية، تم تمكين صندوق النقد الدولي IMF ليقوم بدور وزارة المالية العالمية. وفي ظل إدارة بوش، تم تعزيز هذا الدور، والأهم من ذلك أنه تم تمكين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ليقوم بدور وزارة الشرطة العالمية. وفي ظل الإدارتين، جعلت الاجتماعات المنتظمة لمجموعة [الدول] السبع هذا الكيان يبدو أكثر فأكثر شبهاً بلجنة لإدارة الشؤون المشتركة للبرجوازية العالمية.

عندما كان يجري إحياء هذه المنظمات فوق الدولية لحكم العالم، كانت إدارة بوش تتكلم بشكل أكثر إصراراً عن الحاجة إلى خلق نظام عالمي جديد ليحل محل النظام البائد للولايات المتحدة بعد الحرب. مع ذلك، فإن الأنظمة العالمية يكون إفناؤها أسهل من خلقها. وكما تبين، فإن إيمان إدارة بوش الذي لا يتزعزع ظاهرياً بالأسواق ذاتية الضبط، وإهمالها اللاحق للاقتصاد الداخلي الأمريكي في وجه الركود المستمر، قد أديا إلى هزيمتها في الانتخابات الرئاسية

١٩٩٢. لكن المشكلات التي كانت قد دفعتها إلى البحث عن أشكال دولية من الحكم العالمي بقيت قائمة. إن حظوظ الولايات المتحدة هي أن تستمر في دفع الحكومة الأمريكية في الاتجاه نفسه بغض النظر عن التوجه السياسي للإدارة الحالية والإدارات المستقبلية.

إن مسألة ما إذا كان هذا الدافع سينجح في أهدافه هي مسألة مختلفة تماماً. إن مدى وحدة أزمة فرط التراكم الراهنة بالذات، والسرعة العالية التي تتكشف بها، يمكنها بسهولة أن تخلق وضعاً تتجاوز فيه مهمة خلق هياكل فعالة في الحد الأدنى للحكومة العالمية القدرات المحدودة للولايات المتحدة وحلفائها. هذه النتيجة هي الأكثر رجحاناً في ضوء حقيقة أن الأزمة قد ترافقت بتحول مكاني أساسي في المركز السطحي للسيرورات المنظومية للتراكم الرأسمالي. إن التحولات من هذا النوع قد حدثت في كل الأزمات وكل التوسعات المالية التي وسمت الانتقال من دورة تراكم منظومية إلى أخرى. كما رأى بيرن، كان كل انتقال إلى مرحلة جديدة من التطور الرأسمالي ينطوي على تغيير في القيادة في سيرورات التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي. وكما رأى برودل، كان كل تغيير لحرس القمم القيادية لاقتصاد العالم الرأسمالي يعكس "انتصار" منطقة "جديدة" على منطقة "قديمة". ولا يزال من غير الواضح ما إذا كنا نوشك أن نشهد تغيراً للحرس في القمم القيادية لاقتصاد العالم الرأسمالي وبداية مرحلة جديدة من التطور الرأسمالي. لكن إزاحة منطقة قديمة (شمال أمريكا) من قبل منطقة "جديدة" (شرق آسية) بوصفها المركز الأكثر ديناميكية لسيرورات التراكم الرأسمالي على صعيد عالمي هي حقيقة.

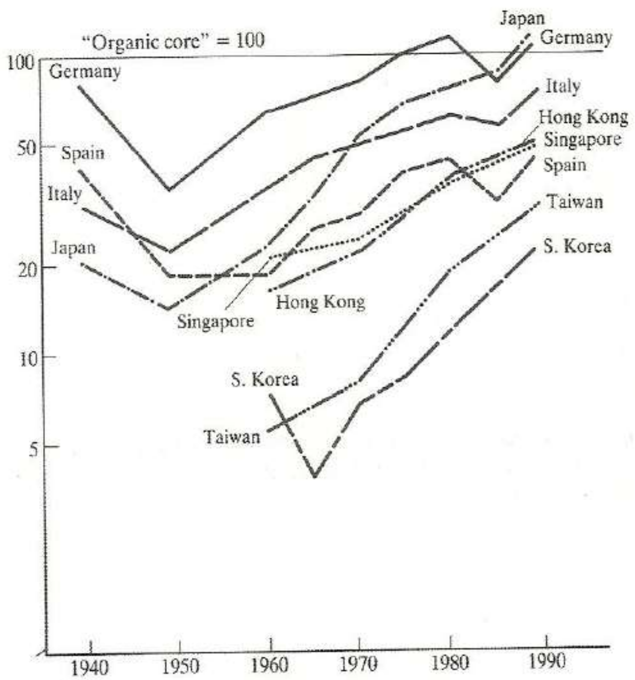
كمقاربة أولى، يمكن قياس مدى القفزة الكبيرة الشرق آسيوية نحو الأمام في سيرورات التراكم الرأسمالي من النزعات المصورة في الشكل E. 1. يظهر الشكل الأمثلة الأكثر وضوحاً على " لحاق ""النواة العضوية" لاقتصاد العالم الرئيسي منذ الحرب العالمية الثانية بمستوى الدخل الفردي. إن النواة العضوية،

كما جرى تعريفها في أمكنة أخرى، تتكون من كافة الدول التـي احتلـت بـشكل ثابت على مدى نصف القرن الأخير أو أكثر المواقع العليا من هرم القيمة المضافة العالمي، وبفضل ذلك الموقع، فقد وضعت (منفردة ومجتمعـة) مقـاييس الثـروة التـي سـعت حكوماتهـا إلى صـونها وسـعت كـل الحكومـات الأخـرى إلى إحرازها. بالكلام على نحو عريض، كان أعضاء النواة العضوية في أثناء الـدورة الأمريكية هم شمال أمريكا، أوروبة الغربية، وأوستراليا.(أريغي ١٩٩٠ أ؛ أريغي ١٩٩١: ٤١ ـ ٢).

إن "لحاق" اليابان هو بشكل واضح الأكثر ديمومة ومشهدية. بالتأكيد، إن المسار الياباني في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين مشابه بشكل صارخ للمسارين الألماني والإيطالي ـ فقد كانت كلها تقريباً تستعيد في الخمسينيات ما خسرته في الأربعينيات من القرن العشرين. ومع ذلك، بدءاً في الستينيات، فإن اللحاق الياباني يسير بأسرع كثيراً من مسار حليفتيها السابقتين في المحور. في عام ١٩٧٠، كان الناتج القومي الإجمالي لكل فرد قد تجاوز الناتج الإيطالي؛ وفي عام ١٩٨٥، كان قد تجاوز الناتج الألماني؛ وبعدئذ مباشرة تجاوز ناتج النواة العضوية ككل.

يظهر الشكل E. 1 أيضاً أن"المعجزة الاقتصادية" الإقليمية (الشرق آسيوية) لم تبدأ فعلاً حتى سبعينيات القرن العشرين (١٩٧٠)، أي، حتى بعد الأزمة الإشارية لنظام التراكم الأمريكي. ففي الستينيات (١٩٦٠) كانت كوريا الجنوبية لا تزال "حالة سلة" basket case بين البلدان منخفضة الدخل، كما اعتاد الأشخاص في وكالة التنمية الدولية أن يطلقوا عليها حتى منتصف الستينيات. (كمينغز ١٩٩٣: ٢٤). وبالرغم من أن الناتج القومي الإجمالي الكوري الجنوبي لكل فرد ازداد بسرعة في النصف الثاني من الستينيات، فإنه لم يعوض خسائر الأعوام الخمسة السابقة (بالنسبة إلى النواة العضوية). إن دولتي المدينة هونغ كونغ وستغافورة قد حققتا نجاحاً أفضل، لكن ليس أفضل من

الدول اللا شرق آسيوية متوسطة الدخل الأكبر بكثير، مثل إسبانيا. من بين النمور الأربعة أو عصابة الأربعة المستقبليين، فقد كانت تايوان الأفضل أداء في الستينيات، لكنها بقيت تماماً ضمن حدود الشريحة متدنية الدخل من اقتصاد العالم. خلاصة القول، عبر الستينيات كان أداء اليابان فقط استثنائياً بالمعايير العالمية. كما في نموذج "الإوزات الطائرة" لكانامي أكاماتسو Kaname Akamatsu **(**كوجيما **....** ١٥٠ ـ ١**)**، فإن انطلاق



Source: Woytinsky and Woytinsky (1953); World Bank (various years); Economic Planning Council (1977, 1982, 1988).

E.1 The Rise of East Asia in Comparative Perspective (per capita GNP, "organic core" = 100)

الشكل E.1 نهوض شرق آسية في المنظور المقارن

(GNP لكل فرد، "النواة العضوية" = ١٠٠)

القفزة الكبيرة اليابانية نحو الأمام سبقت وقادت الانطلاق الإقليمي. في السبعينيات (١٩٧٠) فقط، وقبل كل شيء في الثمانينيات، مع أزمة الجهود التنموية في أمكنة أخرى في العالم، بدأت "استثنائية" شرق آسية بالظهور بكل قوتها. (أريغي ١٩٩١؛ أريغي، ايكيدا وإيروان ١٩٩٣)

كما أكد بروس كمينغز (١٩٨٧: ٤٦)، فإن المعجزات الاقتصادية لليابان وكوريا الجنوبية وتايوان يمكن فهمها فقط بإيلاء الاهتمام المناسب إلى "الوحدة والتكامل الأساسيين للجهد الإقليمي في هذا القرن.". بالتركيز على التوسع الصناعي، يرى كمينغز " النوسان الطويل" بعد ١٩٥٥ للنمو الصناعي الياباني بوصفه أكثر نجاحاً بشكل هامشي فقط من "النوسان الطويل" الأقدم للثلاثينيات من القرن العشرين (١٩٣٠)، الذي حفز أولاً التصنيع الضخم لمستعمرات اليابان:

((اليابان هي بين القوى الإمبراطورية القليلة جداً التي توضعت الصناعة الثقيلة الحديثة في مستعمراتها: الفولاذ، الكيماويات، المرافق الكهرمائية في كوريا ومنشوريا وإنتاج السيارات لفترة من الزمن في الأخيرة... في ١٩٤١، كانت عمالة المصانع، بما في ذاك التنجيم، تبلغ ١٨١,٠٠٠ في تايوان. لقد نما التصنيع اليدوي manufacturing بمعدل وسطي سنوي يبلغ حوالي ٨ بالمئة في أثناء الثلاثينيات من القرن العشرين. كان التطور الصناعي أكبر بكثير في كوريا... في عام ١٩٤٠، كان ٢١٣,٠٠٠ كوري يعملون في الصناعة، باستثناء عمال المناجم، ولا يعدون مئات آلاف الكوريين الذين هاجروا إلى عمل المصانع أو المناجم في اليابان تحديداً وفي منشوريا. لقد زادت القيمة الصافية للتنجيم\ التعدين والتصنيع [اليدوي] بنسبة ٢٢٦ بالمئة بين عامي ١٩٢٩و ١٩٤١. في عام ١٩٤٥ كانت كوريا تمتلك بنية تحتية، بالرغم من أنها كانت تميل بشكل حاد باتجاه المصالح المتروبولية، فقد كانت بين البلدان الأفضل تطوراً في العالم الثالث.)) (كمينغز ١٩٨٧: ٥٥ ـ ٦)

كما كنا نجادل طوال هذه الدراسة، فإن معدلات التوسع الصناعي، أو فيما يتعلق بمسألة الإنتاج بالمعنى الضيق، هي مؤشرات لا يعول عليها إلى حد كبير لنجاح أو فشل الدول في الصراع من أجل المزية التنافسية في اقتصاد عالم رأسمالي. فمن إنكلترا إدوارد الثالث إلى ألمانيا بيسمارك، أو في الواقع روسيا ستالين، فإن توسعاً صناعياً كهذا، بغض النظر عن مدى سرعته، لم يساعد كثيراً في رفع هرم القيمة المضافة لاقتصاد العالم الرأسمالي. تاريخياً، في غياب مكونات أخرى أكثر جوهرية، لم يترجم التصنيع السريع إلى تضييق مكافئ لفجوات القيمة المضافة القائمة. والأنكى من ذلك، أنه قد ترجم أكثر من مرة إلى كوارث قومية مفجعة.

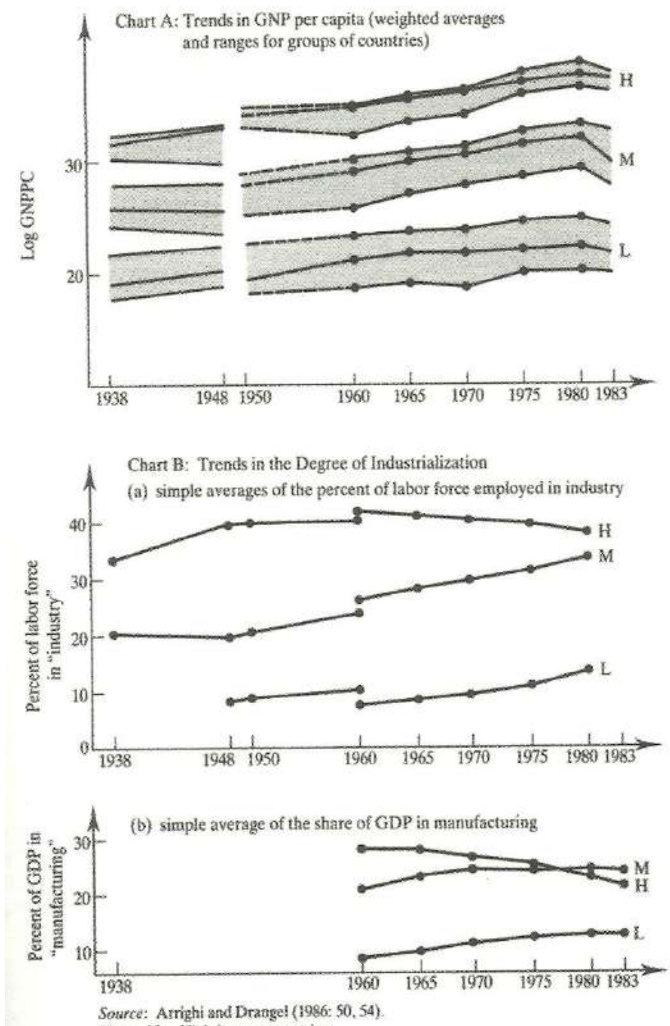
لقد كان هذا هو الحال، كما جادلنا، مع التوسع الصناعي المشهدي لألمانيا الإمبراطورية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين؛ وقد كان هذا هو الحال، كما يمكن أن نضيف الآن، مع التوسع الصناعي الأقل مشهدية، لكن الهام تماماً مع ذلك، لليابان ولأرضها الخلفية الاستعمارية في ثلاثينيات القرن العشرين. بسبب كل تصنيعها، عند اندلاع الحرب العالمية الثانية، ظلت اليابان دولة متوسطة الدخل ذات ناتج قومي إجمالي لكل فرد يبلغ نحو خُمس ناتج النواة العضوية ـ في موقع اقتصادي لا يختلف مطلقاً عن الموقع التي أحرزته قبل جهود التصنيع للثلاثينيات (١٩٣٠). مما يمكن للبيانات الشحيحة المتوفرة أن تخبرنا به، فإن كوريا وتايوان لم تفعلا أفضل، وربما فعلتا أسوأ. إن التصنيع السريع والاستغلال الأكبر قد تركا المستعمرتين جانحتين في الشريحة منخفضة الدخل، مع ناتج قومي إجمالي لكل فرد يساوي أقل من ١٠ بالمئة من ناتج النواة العضوية (التقديرات المستندة على البيانات المقدمة لدى زيمرمان ١٩٦٢؛ بايروك ١٩٧٦ ب؛ ماديسون ١٩٨٣)

بالطبع، إن التصنيع السريع قد حول اليابان إلى أكثر من قوة عسكرية محترمة، كانت الهدف الرئيسي لدافع التصنيع. لكن مرة أخرى، كما في حالة ألمانيا الإمبراطورية ثم النازية، فإن كل المكاسب المتعلقة بالنمو في القوة العسكرية

والسياسية العالمية التي ذهبت إلى اليابان بفضل التصنيع السريع قد تحولت إلى خسارة هائلة حالما بدأتا تتدخلان في مساعي القوة للهيمنة الهابطة (البريطانية) والهيمنة الصاعدة (الأميركية). وكما يلاحظ كمينغز نفسه (١٩٨٧: ٨٢)، في فترة ما بين الحربين فإن "كفاح اليابان باتجاه منزلة القوة ـ النواة كان يشبه الإوزة الطائرة بأقل مما يشبه ناموسة باتجاه اللهب."

إن ما جعل التوسع الاقتصادي لشرق آسيا على مدى ال-٢٠ إلى ٣٠ سنة الأخيرة نجاحاً رأسمالياً حقيقياً، بالمقارنة مع الفشل الكارثي لتوسع ماقبل الحرب وتوسع زمن الحرب، ليس التصنيع السريع بحد ذاته. إن تضييق الهوة في درجة التصنيع بين البلدان عالية الدخل ("نواتنا العضوية") من ناحية أولى، والبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل من الناحية الأخرى، قد كان سمة لاقتصاد العالم الرأسمالي عموماً منذ الستينيات (١٩٦٠). لكن كما يبين الشكل E. 2، فإن هذا التضييق لهوة التصنيع ـ وانغلاقها بقدر ما يتعلق الأمر بفئة الدخل المتوسط ـ لم يكن مرتبطاً بتضييق هوة الدخل. على العكس، فإن السباق إلى التصنيع قد انتهى في أوائل الثمانينيات بزيادة حادة في هوة الدخل، خصوصاً لأجل فئة الدخل المتوسط.

إذا تكلمنا في المطلق على معجزة اقتصادية شرق آسيوية أو قفزة عظيمة نحو الأمام، فذلك بالضبط بسبب المدى الذي إليه أفلتت بضعة نطاقات سياسية إقليمية من هذا الفخ. في هذه الحالات القليلة كان التوسع الصناعي السريع مترافقاً بانتقالية نحو الأعلى في القيمة المضافة وفي تراتبيات فائض رأس المال لاقتصاد العالم الرأسمالي. من وجهتي النظر، فإن الاستغلال الياباني يتفوق على كل الاستغلالات الأخرى داخل وخارج شرق آسية. إن سرعة ومدى الاكتساب الياباني لحصة أكبر من دخل وسيولة العالم لا نظير لهما في اقتصاد العالم المعاصر. فقد وضعا الطبقة الرأسمالية اليابانية في فئة خاصة بها بوصفها الوريثة الحقيقية للطبقات الرأسمالية الجنوية والهولندية والبريطانية والأميركية في زمن القفزات الكبيرة لها نحو الأمام كقائدات جديدة للسيرورات المنظومية للتراكم الرأسمالي.



Source: Arrighi and Drangel (1986: 50, 54).
Notes: H = High-income countries
M = Middle-income countries
L = Low-income countries

E.2 Income Gaps versus Industrialization Gaps

الشكل 2 .E فجوات الدخل في مقابل فجوات التصنيع

كما سنرى، ليس واضحاً على الإطلاق ما إذا كانت القيادة اليابانية الناشئة يمكنها أن تترجم بالفعل إلى دورة تراكم منظومية خامسة. لكن سواء شاءت أم لا، فإن مدى التقدم الياباني في السيرورات المنظومية للتراكم الرأسمالي منذ الأزمة الإشارية للنظام الأمريكي هو أكبر بكثير مما تنطوي عليه المسارات المصورة في الشكل E. 1. فمن ناحية أولى، تظهر المسارات بيانات فردية. لكن اليابان كانت تضم، بشكل وسطي، تقريباً ضعفي عدد سكان ألمانيا الغربية السابقة (الذي يشير إليه الاتجاه الألماني) أو إيطاليا، أو ٣ ـ ٤ أضعاف عدد سكان إسبانيا أو كوريا الجنوبية، ونحو ١٠ أضعاف عدد سكان تايوان أو عدد سكان سنغافورة وهونغ كونغ مجتمعتين.لذلك، بالمقارنة مع دول أخرى متحركة صعوداً، فقد كانت الزيادة في الحصة اليابانية من القيمة المضافة العالمية أضخم مما يشير إليه الصعود الأكثر انحداراً لدخلها الفردي النسبي.

على نحو أهم، كان هذا الارتقاء المشهدي لكتلة سكانية ضخمة في البنية المتطبقة لاقتصاد العالم الرأسمالي مترافقاً بتقدم مشهدي بالقدر نفسه في عالم المالية العالية. يكفي أن نقول إنه قبلئذ في عام ١٩٧٠ كان ١١ من بين ٥٠ أكبر مصرف [وفقاً لتصنيف] مجلة فورتشن Fortune هي مصارف يابانية. في عام ١٩٨٠، كان عددها قد زاد إلى ١٤؛ وفي عام ١٩٩٠ زاد إلى ٢٢. وما كان أكثر مشهدية حتى هو الازدياد في الحصة اليابانية من إجمالي أصول المصارف الكبرى الـ ٥٠ نفسها: من ١٨ بالمئة في ١٩٧٠، إلى ٢٧ بالمئة في ١٩٨٠، إلى ٤٨ بالمئة في ١٩٩٠. (ايكيدا ١٩٩٣: الجدولان ١٢ و ١٣). بالإضافة إلى ذلك، في أواخر الثمانينيات، كانت أكبر أربعة دور كفالات يابانية قد تحولت إلى كبرى متعهدي السندات الأوروبية Eurobonds، في حين كانت أسواق طوكيو للسندات والصرف الأجنبي والأسهم العادية كلها قد بدأت تضاهي في الحجم نظائرها النيويوركية. (هلينر ١٩٩٢: ٤٢٦ ـ ٧)

بالرغم من أن صعود كوريا الجنوبية وتايوان ودول مدن سنغافورة وهونغ كونغ أقل دراماتيكية من التقدم الياباني، فإنه في حد ذاته مؤثر تماماً بمقاييس

اقتصاد العالم المعاصر. فكوريا الجنوبية وتايوان هما الدولتان الوحيدتان اللتان نجحتا في ظل النظام الأمريكي للتراكم في الانتقال من فئة الدول منخفضة الدخل إلى فئة الدول متوسطة الدخل. وسنغافورة وهونغ كونغ هما الدولتان الوحيدتان مع إسبانيا اللتان انتقلتا بطريقة ثابتة من المراحل reaches الدنيا إلى المراحل العليا للمجموعة متوسطة الدخل.(أريغي، ايكيدا وايروان ١٩٩٣؛ والشكل E1 في هذا المجلد)

لنكرر، لم يكن هذا مسألة "تصنيع" بحد ذاته. ففي ثمانينيات القرن العشرين (١٩٨٠)، كانت دول أخرى في المنطقة قد جربت بالتصنيع السريع، لكنها لم تجرب أي انتقالية نحو الأعلى في تراتبية القيمة المضافة لاقتصاد العالم الرأسمالي. لهذا، كانت معدلات نمو التصنيع في جنوب شرق آسية بين الأعلى في العالم ـ المعدل السنوي الوسطي للنمو بين ١٩٨٠ و ١٩٨٨يساوي ٦.٨ بالمئة في تايلند، ٧.٣ بالمئة في ماليزيا، و ١٣.١ بالمئة في إندونيسيا، كمقابل لمعدل وسطي سنوي لنمو قدره ٣.٨ بالمئة لكل البلدان التي تقدم تقارير إلى البنك الدولي و ٣.٢ بالمئة لأجل كل البلدان عالية الدخل (البنك الدولي ١٩٩٠: ١٨٠ ـ ١). مع ذلك، تظهر بيانات البنك الدولي أنه في الفترة نفسها خسرت البلدان الثلاثة كلها الأرض بالنسبة إلى النواة العضوية (ناهيك عن اليابان والنمور الأربعة) بقدر ما يتعلق الأمر بالدخل الفردي ـ تظهر نسبة ناتجها القومي الإجمالي الفردي إلى الناتج القومي الإجمالي الفردي للنواة العضوية انخفاضاً قدره ٧ بالمئة في حالة تايلند، و ٢٣ بالمئة في حالة ماليزيا، و ٣٤ بالمئة في حالة إندونيسيا (أريغي، ايكيدا وايروان ١٩٩٣: ٦٥ والجدول ٣ ـ ١).

علاوة على ذلك، في حالة النمور الأربعة أيضاً، فإن الأكثر تأثيراً في توسعها الاقتصادي منذ ١٩٧٠ هو الحد الذي نجحوا إليه في أن يصبحوا مشاركين فاعلين ومستفيدين كباراً من التوسع المالي. منذ أواخر الستينيات (١٩٦٠)، كانت سنغافورة مشاركة عن قرب في خلق سوق الدولار الآسيوية وفي توفير قاعدة

عمليات بعيدة عن الشاطئ لأجل شبكة مصارف العملة الأوروبية (تبعتها على الفور هونغ كونغ بعدئذ، وفي ١٩٨٢ أصبحت ثالث أكبر مركز مالي في العالم بعد لندن ونيويورك من حيث المصارف الأجنبية الممثَّلة. (ثريفت ١٩٨٦؛ هاغارد وتشنغ ١٩٨٧: ١٢١ ـ ٢) . إن تايوان بدورها قد "تخصصت" في مراكمة احتياطيات النقد السائل [الكاش] الأجنبي. ففي آذار ١٩٩٢، كانت تستحوذ على ٨٢.٥ بليون دولار أمريكي في الاحتياطيات الرسمية، لتبلغ الذروة في التصنيف الدولي متفوقة بهامش جيد على اليابان، التي جاءت في المرتبة الثانية باحتياطي قدره ٧٠.٩ بليون دولار أمريكي، (The Washington Post, 29 June 1992: A1)واستمرت كوريا الجنوبية ـ البلد الوحيد من الأربعة الذي أصبح مديوناً في السبعينيات ـ تتمتع بائتمان وفير في الثمانينيات (هاغارد وتشنغ ١٩٨٧: ٩٤)؛ وحتى أنها مرت بنمو انفجاري في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، من معدل وسطي سنوي قدره حوالي ١٠٠ مليون دولار أمريكي في السبعينيات، إلى ١٧٠ مليون دولار في ١٩٨٤، وإلى ٦٢٥ مليون في ١٩٨٧. (Ogle 1990: 37) علاوة على ذلك، فإن كوريا الجنوبية، مثل "النمور" الثلاثة الأصغر، أصبحت أحد أكبر المستثمرين الأجانب المباشرين في منطقة شرق وجنوب شرق آسية. في أواخر الثمانينيات (١٩٨٠). تجاوز النمور الأربعة كمجموعة كلاً من الولايات المتحدة واليابان بوصفهما المستثمرين الرئيسيين في بلدان آسيان[1] اللذين يمثلان ٣٥.٦ بالمئة من إجمالي التدفق الإجمالي للاستثمار المباشر الأجنبي في ١٩٨٨ و ٢٦.٣ بالمئة في ١٩٨٩. (Ozawa 1993: 130)

باختصار، إن "الاستثنائية" اليابانية والشرق آسيوية في وسط الأزمة والتوسع المالي لنظام التراكم الأمريكي لا تقاس بشكل كفؤ ويعول عليه بالتوسع

(١) أسيان ASEAN: رابطة دول جنوب شرق آسية، تجمع إقليمي يهدف إلى تحقيق التعاون الاقتصادي والأمني بين أفراده. تضم الرابطة دول بروناي وكامبوديا وإندونيسيا ولاوس وماليزيا وميانمار والفلبين وستغافورة وتايلند وفييتنام (المترجم).

الصناعي المستدام المستمر للمنطقة.إن العلامة الأهم على صعود شرق آسيا إلى مركز سطحي جديد للسيرورات المنظومية للتراكم الرأسمالي هي أن بضع نطاقات من نطاقات سلطتها قد أحرز تطورات كبرى في تراتبية القيمة المضافة والنقد العالمي لاقتصاد العالم الرأسمالي. وتأكيداً لذلك، فإن حصة "الأرخبيل" الرأسمالي الشرق آسيوي من القيمة المضافة لا تزال أقل بشكل ملحوظ من حصة المقرات التقليدية للقوة الرأسمالية (شمال أمريكا وأوروبة الغربية)؛ ولا تزال المؤسسات المالية العامة والخاصة لهذه المقرات التقليدية مسيطرة على إنتاج وضبط النقد العالمي. كما يظهر التمثيل ٦: ١ في مجموعة السبعة، فإن الدول الأمريكية الشمالية والأوروبية الغربية مجتمعة لا تزال تحكم المقر ROOST عند القمم القيادية لاقتصاد العالم الرأسمالي.

ومع ذلك، بخصوص ما يتعلق بالتوسع المادي لاقتصاد العالم الرأسمالي، فقد باتت الرأسمالية الشرق آسيوية تحتل موقعاً قيادياً. في ١٩٨٠، بدأت التجارة عبر المحيط الهادئ تفوق التجارة عبر المحيط الأطلنطي في القيمة. في نهاية العقد، كانت أكبر بـ ١.٥ مرة. وفي الوقت نفسه، كانت التجارة بين بلدين على الجانب الآسيوي من حافة المحيط الهادئ في نقطة تجاوز التجارة عبر المحيط الهادئ في القيمة. (أوزاوا ١٩٩٣: ١٢٩ ـ ٣٠).

هذا الانتقال في المقر الأولي للتوسع المادي لرأس المال من شمال أمريكا إلى شرق آسيا يشكل حافزاً قوياً إضافياً لأجل النزعة المرعية من الولايات المتحدة نحو تشكيل هياكل فوق دولية للحكومة العالمية. لكنه يؤلف أيضاً عائقاً رهيباً أمام التحقيق الفعلي للنزعة نفسها. إنه يشكل حافزاً قوياً، لأن تشكيل الهياكل فوق الدولية للحكومة العالمية يمد الولايات المتحدة وحلفاءها الأوروبيين بفرصة لتسخير حيوية الرأسمالية الشرق آسيوية لهدف إطالة الهيمنة الغربية في العالم المعاصر. لكنه يشكل حاجزاً رهيباً، لأن حيوية الرأسمالية الشرق آسيوية قد أصبحت تحديداً كبيراً وعامل عدم استقرار للهياكل المنهارة للهيمنة الأميركية.

ثمة علاقة متناقضة بين حيوية قوة فاعلة رأسمالية ناشئة ونظام رأسمالي لا يزال سائداً قد كانت مميزة لكل الانتقالات من دورة تراكم منظومية إلى أخرى. في الماضي، حُل التناقض من خلال انهيار النظام السائد وتبديل الحرس في القمم القيادية لاقتصاد العالم الرأسمالي. لكي نقيِّم فرص أن هذا هو ما نحن على وشك أن نشهده مرة أخرى، يجب علينا أن نستقصي بإيجاز مصادر حيوية الرأسمالية الناشئة كجانب مكمل من تناقضات النظام القديم (الأميركي).

إن نهوض العنقاء الرأسمالية اليابانية من رماد الإمبريالية اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية قد نشأ في إقامة علاقة تبادل سياسي بين الحكومة الأميركية والفئات الحاكمة لليابان. بفضل هذه العلاقة، كانت الطبقة الرأسمالية اليابانية، مثل الطبقة الرأسمالية الجنوية قبلئذ بأربعة قرون، في موقع [يؤهلها] لاستخراج تكاليف الحماية والتخصص بشكل أحادي الجانب في السعي وراء الربح. كما لاحظ فرانز شورمان (١٩٨٤: ١٤٢) في ذروة نظام الحزب الديموقراطي الليبرالي (LDP)، "كما في أمريكا كوليدج في عشرينيات القرن العشرين، فإن الشغل الشاغل لحكومة اليابان التي يهيمن عليها الحزب الديموقراطي الليبرالي هو البزنس\ الأعمال."

بتسديد ضربة قاضية إلى النزعة القومية والنزعة العسكرية والإمبريالية اليابانية، كانت الهزيمة في الحرب العالمية الثانية والاحتلال الأميركي هما المكونان الأساسيان لانتصار الرأسمالية الاستثنائي في اليابان بعد الحرب، كما كانا بطرق مختلفة في ألمانيا الغربية. إن الهزيمة في الحرب العالمية الثانية ipso facto قد ترجمت إلى انهيار الإمبريالية اليابانية، وأكمل الاحتلال الأمريكي المهمة بتدمير الهياكل التنظيمية للنزعة القومية والنزعة العسكرية. لقد كانت هذه هي المتطلبات الأساسية لأجل المنظومة السياسية اليابانية الجديدة بعد الحرب، "لكن السياق الذي سمح لها في النهايةً بأن تحقق انتصارها الكامل هو استعادة الاقتصاد العالمي من قبل الولايات المتحدة". (سكورمان ١٩٧٤: ١٤٢):

((إن الحكومات اليابانية، المتحررة من عبء الإنفاق الدفاعي، قد صبت كل مواردها وطاقاتها في النزعة التوسعية الاقتصادية التي جلبت الوفرة إلى اليابان وأخذت أعمالها التجارية إلى أقصى أرجاء الكرة الأرضية. لقد كانت الحرب قضية فقط في أن الشعب والحكومة المحافظة قد قاوما التورط في الحروب الأجنبية مثل حربي كوريا وفييتنام. إن الحكومة، مقدمة التنازلات الضرورية بموجب معاهدة الأمن مع الأميركيين، قد سعت فقط إلى التورط الذي سيجلب الربح الاقتصادي للمشروع التجاري الياباني.)) (سكورمان ١٩٧٤: ١٤٣).

لقد كانت الرعاية الأميركية ذاتها في البداية هي المصدر الأولي لأرباح المشروع التجاري الياباني. عندما "هرعت كوريا وأنقذتنا"، على حد تعليق آتشيسون الشهير (انظر الفصل ٤)، "كانت الـ(نا) تشمل اليابان". (كمينغز ١٩٨٧: ٦٣) "إن الحرب الكورية قد رسمت الحدود الشمالية الشرقية للرأسمالية الباسيفيكية حتى ثمانينيات القرن العشرين، في حين أن القيام بوظيفة 'خطة مارشال اليابان' ... قد دفع تدابير الحرب اليابان على مسارها الصناعي المكتسح للعالم".(كمينغز ١٩٩٣: ٣١؛ انظر أيضاً كوهن ١٩٥٨: ٨٥ـ ٩١؛ ايتوه ١٩٩٠: ١٤٢).

قبل انطلاق الحرب الباردة، كان الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه الولايات المتحدة في اليابان هو تفكيك القدرات العسكرية بدون اهتمام كثير بإحياء الاقتصاد الياباني. فقد تم تصور إعادة البناء بوصفها حاجة ملحة لكل من اليابان والبلدان التي اعتدت عليها اليابان. ومع ذلك، كما نص تقرير أمريكي عام ١٩٤٦غير جاد عن التعويضات: "بالمقارنة الشاملة للحاجات، فإن اليابان ينبغي أن تحظى بالأولوية الأخيرة".(كاليو ورولاند ١٩٧٣: ١٩٨ ـ ٩٩)مع ذلك، خلال أقل من عام، جلب إطلاق الحرب الباردة في أعقابه إعكاساً كاملاً لهذا الاندفاع الصدامي نحو المواجهة:

((كانت سياسة جورج كينان في الاحتواء على الدوام محدودة ومقتصدة، تقوم على فكرة أن أربع أو خمس هيكليات صناعية كانت توجد في العالم: كان

السوفييت يمتلكون واحدة والولايات المتحدة تمتلك أربعاً، والأمور ينبغي أن تبقى على هذا الحال. في آسية، كانت اليابان وحدها تحظى باهتمامه. أما البقية فكانت أنظمة عاجزة عن ضبط نفسها، فكيف للمرء أن يحصل على الاحتواء مع عدم ضبط النفس؟ لقد لعب كينان وهيئة تخطيط السياسات الدور الرئيسي في الاندفاع عبر"المسار المعاكس" في اليابان.)) (Cumins 1987: 60).

مع اندلاع الحرب "الساخنة" في كوريا وتسارع الحشد للحرب الباردة من خلال إعادة التسلح الأمريكي والأوروبي الغربي، سرعان ما أصبحت أكثر الأنظمة "العاجزة عن ضبط نفسها قاطبة هو النظام الأمريكي ذاته. ففي عام ١٩٦٤ في اليابان وحدها، كانت الحكومة الأميركية قد أنفقت ٧.٢ بليون دولار أمريكي في التدبيرات البعيدة عن الشاطئ والإنفاقات العسكرية الأخرى. في المحصلة، في فترة الـ ٢٠ عاماً (١٩٥٠ ـ ١٩٧٠) بلغ متوسط المساعدات العسكرية إلى اليابان ٥٠٠ مليون دولار أمريكي في السنة. (بوردن ١٩٨٤: ٢٢٠) أما المساعدات العسكرية والاقتصادية إلى كوريا الجنوبية وتايوان مجتمعتين فقد كانت حتى أضخم. في الفترة ١٩٤٦ ـ ٧٨، بلغت المساعدة المقدمة إلى كوريا الجنوبية ١٣ بليون دولار (٦٠٠ دولار لكل فرد) وإلى تايوان ٥.٦ بليون دولار (٤٢٥ دولار لكل فرد). (كمينغز ١٩٨٧: ٦٧) .

إن "عدم القدرة على ضبط النفس" الأميركي، بعيداً عن الإضعاف، قد قوى الاهتمام الأمريكي بدعم القوة الاقتصادية الإقليمية اليابانية كوسيلة للقوة السياسية العالمية الأميركية. قبلئذ في ١٩٤٩، كانت الحكومة الأميركية قد أظهرت بعض الإدراك لفضائل التجارة "المثلثية" بين الولايات المتحدة وجنوب شرق آسية، التي تمنح "مزايا معينة في تكاليف إنتاج مختلف السلع" (المسودة الأولى لـNSC 84/1، كما جرى اقتباسها في كمينغز ١٩٨٧: ٦٢). ومع ذلك، طوال خمسينيات القرن العشرين (١٩٥٠) كانت لدى الحكومة الأميركية أولويات أكثر إلحاحاً من تكاليف الاحتواء. إحدى هذه الأولويات كانت إحياء

القدرات الصناعية لليابان، حتى بكلفة إعادة إنشاء نسخة معاد تشكيلها من الهيكليات الحكومية والأعمالية المركزة للثلاثينيات (١٩٣٠) بما فيها المصارف الكبيرة التي كانت قد احتلت مواقعها القيادية (ألن ١٩٨٠: ١٠٨ ـ ٩؛ جونسون ١٩٨٢: ٣٠٥ ـ ٢٤). وكانت الأولوية الأخرى هي أن تفرض بالقوة على شركائها الأوروبيين الممانعين، وعلى بريطانيا على وجه الخصوص، إدخال اليابان إلى منظمة الغات GATT (كاليو وورولاند ١٩٧٣: ٢٠٠ ـ ٤).

لكن حالما جرى تمتين تعافي الاقتصاد المحلي الياباني، وبدأ السخاء المالي الأمريكي يصل إلى حدوده، أصبح احتواء التكاليف شيئاً يؤخذ في الاعتبار، وأعيد تعريف دور اليابان في الاقتصاد الإقليمي الشرق آسيوي. فكان أحد مشاريع والت روستو الأولى، عندما انضم إلى إدارة كينيدي في ١٩٦١، هو:

((جعل كوريا الجنوبية وتايوان تنتقلان باتجاه السياسات الموجهة إلى التصدير وإعادة دمجهما مع الاقتصاد الياباني الآخذ في الازدهار. في مواجهة عجوزات التجارة الأولى لأمريكا، سعت إدارة كينيدي إلى الابتعاد عن برامج الأمن المكلفة والمستنزفة لسنوات حكم أيزنهاور وباتجاه ضخ إقليمي سينهي مساعدة المنح الضخمة للخمسينيات (١٩٥٠) ويجعل حلفاء مثل كوريا وتايوان أكثر اكتفاء ذاتياً.)) (كمينغز ١٩٩٣: ٢٥).

في الخمسينيات (١٩٥٠) كانت الولايات المتحدة قد حفزت الاندماج المنفصل لليابان ولمستعمراتها السابقة ضمن شبكات تجارتها وقوتها ورعايتها. في الستينيات، تحت تأثير القيود المالية المتشددة، بدأت تحفيز اندماجها المتبادل في شبكات التجارة الإقليمية المتركزة في اليابان. لهذه الغاية، شجعت الحكومة الأمريكية بشكل فاعل كوريا الجنوبية وتايوان على التغلب على استيائهما القوموي ضد ماضي اليابان الاستعماري وعلى فتح أبوابهما للتجارة والاستثمار اليابانيين. هكذا، في ظل الهيمنة الأميركية، كسبت اليابان بدون تكلفة تلك الأرض الخلفية الاقتصادية التي كانت قد كافحت بشكل صعب للغاية

للحصول عليها من خلال التوسع الإقليمي في النصف الأول من القرن العشرين وفي النهاية خسرتها في كارثة الحرب العالمية الثانية.

لقد كسبت اليابان بشكل فعلي أكثر بكثير من الأرض الخلفية الشرق آسيوية. فمن خلال تدخل حكومة الولايات المتحدة، حصلت على القبول في الغات وحرية الوصول بامتياز إلى السوق الأميركية وإلى الانفاقات العسكرية الأميركية وراء البحار. علاوة على ذلك، فقد تسامحت الولايات المتحدة مع الإغلاق الإداري للاقتصاد الياباني في وجه الشركة التجارية الخاصة الأجنبية الذي سيؤدي إلى وضع أي حكومة أخرى تقريباً بين أعداء العالم الحر في حملة الحرب الباردة.

من نافلة القول إن الحكومة الأميركية لم تكن مدفوعة بالإحسان. فقد كانت اللوجستيات logistics بقدر ما كانت السياسة تتطلب أن تدعم الحكومة الأميركية ـ إذا دعت الضرورة من خلال الحماية من منافسة الأعمال [التجارية] الكبيرة الأميركية ـ المراكز الأجنبية العديدة للإنتاج الصناعي والتراكم الرأسمالي التي قامت عليها القدرات المتفوقة للعالم الحر في مواجهة العالم الشيوعي. وهكذا صدف أن اليابان كانت الأضعف بين هذه المراكز وكانت المركز ذا القيمة الإستراتيجية الأعظم بسبب قربها إلى مسرح عمليات الحرب الأمريكية المستمرة مع آسية ـأولاً في كوريا، ثم في فيتنام، وفي كل مكان في 'احتواء' الصين.

ولقد صدف أيضاً أن تكون اليابان "خادماً" عالي الفعالية والكفاءة لما دعاها جيمس أوكونر (١٩٧٣: الفصل ٦) بـ"دولة الحرب ـ الرفاه الأمريكية". إن مزايا تكلفة إدماج الأعمال التجارية اليابانية كوسيط بين القدرة الشرائية الأمريكية واليد العاملة الآسيوية الرخيصة، كما يشار إليه في المسودة الأولى لـNSC 48/1، قد أصبحت مفيدةً بشكل خاص في الستينيات عندما بدأ تشديد القيود المالية يهدد بأزمة مالية في الولايات المتحدة. لقد كانت هذه الأزمة الوشيكة أكثر من أي شيء آخر هي التي شكلت السياق الذي أصبح فيه نمو الواردات الأمريكية من اليابان انفجارياً، متضاعفاً ثلاث مرات بين عامي

١٩٦٤و ١٩٧٠ مع تحول لاحق لفائض التجارة الأمريكية السابق مع اليابان إلى عجز قدره ١.٤ بليون دولار أمريكي.

كان هذا النمو الانفجاري للصادرات اليابانية إلى السوق الأمريكية الثرية، بالإضافة إلى فائض تجارتها، مكوناً حاسماً في الانطلاق المتزامن لقفزة اليابان العظيمة نحو الأمام في سيرورات التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي. ومع ذلك، لم يكن هذا بأي مقياس من المقاييس يُعزى إلى الموقف الياباني المركنتيلي الجديد العدواني. بالأحرى، كان يعزى إلى الحاجة المتنامية للحكومة الأميركية إلى ترخيص cheapen الإمدادات الضرورية لمساعيها إلى تحقيق القوة، في الداخل وفي الخارج. لولا التدبير الضخم لوسائل الحرب والمعيشة من مصادر يابانية بتكاليف أقل كثيراً مما يمكنها الحصول عليه في الولايات المتحدة أو أي مكان آخر، لكان التصاعد المتزامن لإنفاقات الرفاه الأميركية في الداخل وإنفاقات الحرب في الخارج في الستينيات أكثر تعطيلاً بكثير من الناحية المالية مما كان قبلاً. لم تكن فوائض التجارة اليابانية سبب المصاعب المالية للحكومة الأميركية. بل كان التبذير المالي المتزايد لدولة الحرب ـ الرفاه الأمريكية هو السبب. إن الطبقة الرأسمالية اليابانية قد اقتنصت الفرصة على الفور للتربح من حاجات الولايات المتحدة إلى الاقتصاد في تدبير وسائل الحرب والمعيشة. لكنها بفعل ذلك، إنما كانت تخدم مساعي الحكومة الأمريكية بشكل فعال بقدر أي طبقة رأسمالية أخرى من العالم الحر.

باختصار، صعوداً إلى نظام التراكم الأمريكي ظلت اليابان ضيفاً مدعواً من الولايات المتحدة في النادي الحصري لأمم الغرب الغنية والقوية. لقد كانت مثالاً كاملاً على ما دعاه إيمانويل ڤالرشتاين (١٩٧٩: ف. ٤) بـ"التنمية عن طريق الدعوة". على العموم، كانت اليابان أيضاً ضيفاً متحفظاً جداً. فقد كان توسع صادراتها إلى الولايات المتحدة مضبوطاً من الناحية الإدارية منذ البدء، إلى حد كبير للغاية بحيث إنه في ١٩٧١ كانت نسبة تقدر بـ ٣٤ بالمئة من تجارتها مع

الولايات المتحدة مغطاة بالاتفاقيات "الطوعية" التقييدية. (كاليو ورولاند ١٩٧٣: ٢٠٩ ـ ٢١٠) من المهم بالقدر نفسه، كما يبين الشكل ٤.٥ (في هذا الكتاب) أن الصراع التنافسي المشتد من خلال تصعيد الاستثمار المباشر الأجنبي قد بقي حتى أوائل السبعينيات من القرن العشرين شأناً أمريكياً ـ أوروبياً بشكل حصري.

إن ازمة فرط التراكم في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين قد غيرت ذلك كله. فقد توقفت الولايات المتحدة عن لي ذراع شركائها الأوروبيين وزبائنها الشرق آسيويين ليخلقوا متسعاً لأجل التوسع الرأسمالي لليابان. إذ بدأت بدلاً من ذلك بلي ذراع الحكومة اليابانية لكي تعيد تقييم الين ولتفتح الاقتصاد الياباني لرأس المال والتجارة الأجنبيين. عندما أدى التقارب مع الصين واتفاقيات سلام باريس ١٩٧٣ إلى إنهاء حرب الولايات المتحدة مع آسية، اشتدت الضغوط الأميركية على اليابان لكي تعيد توزيع منافع توسعها الاقتصادي. فلجأت الولايات المتحدة إلى إغلاق باب الاصطبل، لكن الحصان كان قد أفلت قبلئذ. أو، بالأحرى، كانت الإوزة تطير. إن فرط التراكم قد دفع رأس المال الياباني على مسار التوسع العابر للقوميات الذي سرعان ما سيثوِّر منطقة شرق آسية بأكملها، وربما ينذر بالإطاحة النهائية لنظام التراكم الأمريكي.

الحقيقة الأساسية حول هذا التوسع هي أنه كان يتكون بالدرجة الأولى من إعادة الإنتاج المضخمة لنظام التعاقد الثانوي (من الباطن) الياباني متعدد الطبقات لشركة الأعمال التجارية. فكما أكد منظرو "اللارسمنة" و"التخصص المرن"، ازدهر نظام التعاقد الثانوي من مختلف الأنواع في كل أنحاء العالم منذ نحو ١٩٧٠. ومع ذلك، كما جادل بشكل مطول أكثر في أمكنة أخرى (أريغي، ايكيدا وايروان ١٩٩٣) فإن نظام التعاقد الثانوي الياباني، الذي توسع بشكل عابر للقوميات في السبعينيات والثمانينيات، يختلف في جوانب أساسية عن كل الأنواع الأخرى من أنظمة التعاقد الثانوي.

أولاً، يعتمد النظام الياباني، وينحو إلى إعادة إنتاج، على هيكلية نشاطات إنتاجية أكثر لامركزية مما تفعل ممارسات التعاقد الثانوي للشركات التجارية الكبيرة لدول رأسمالية نواتية أخرى. إنه يتحول إلى حد كبير إلى طبقات متعددة تتألف من متعاقدين ثانويين أوليين (يتعاقدون بشكل ثانوي مباشرة من الطبقة العليا) ومتعاقدين ثانويين ثانيين (يتعاقدون بشكل ثانوي من متعاقدين ثانويين ثانيين)، ومتعاقدين ثانويين ثالثين، وهلم جرا، حتى تصل السلسلة إلى الطبقة السفلى التي تشكلها كتلة كبيرة من الأسر التي تتعاقد ثانوياً [على] العمليات البسيطة. فبدون مساعدة كل هذه الطبقات التابعة من المتعاقدين الثانويين المستقلين شكلياً ـ تلاحظ جترو JETRO (منظمة التجارة الخارجية لليابان)، فإن "الأعمال التجارية اليابانية سوف تتخبط وتغرق". (اوكيموتو ورهلن ١٩٨٨: ٨٣ ـ ٨) هذا الاعتماد على المصادر الخارجية من قبل الشركات التجارية الكبيرة اليابانية هو أكبر بكثير من ذاك الذي تتعهده نظيراتها الأميركية والأوروبية الغربية. على سبيل المثال، في ١٩٧٣ بين الشركات الكبرى الصانعة للسيارات بلغت القيمة المضافة القائمة على العربات المكتملة الصنع finished ١٨ بالمئة في اليابان، و٤٣ بالمئة لأجل "الثلاثة الكبار" في الولايات المتحدة، و ٤٤ بالمئة لأجل فولكسڤاغن و بنز في ألمانيا. (أوداكا ١٩٨٥: ٣٩١). لقد كان االاعتماد الأكبر على المصادر الخارجية، بدوره، العامل الأهم الوحيد الذي مكن شركة تويوتا موتور كوربوريشن من إنتاج ٣.٢٢ مليون سيارة رباعية العجلات في ١٩٨١ بـ ٤٨،٠٠٠ مستخدماً، في حين كانت شركة جنرال موتورز تحتاج إلى ٧٥٨،٠٠٠ مستخدماً لتنتج ٤.٦٢ مليون سيارة. (أوكي ١٩٨٤: ٢٧)

ثانياً، إن شبكات التعاقد الثانوي اليابانية هي أدوات أكثر استقراراً وفعالية بكثير للتعاون العمودي والأفقي بين الشركات من شبكات التعاقد الثانوي في الولايات المتحدة وأوروبة الغربية، حيث يتعين على المتعاقدين الثانويين أن يعيدوا التفاوض أكثرغالباً وتحت ضغط تنافسي من متعاقدين ثانويين آخرين

أكبر مما يفعل الذين يوجدون في اليابان. كنتيجة لذلك، فإن التعاون عبر نطاقات السلطات التنظيمية للشركات المدمجة في شبكات التعاقد الثانوي الموجهة إلى تحقيق هدف مشترك، كالجودة العالية أو السعر المنخفض للخرج النهائي لسلسلة التعاقد الثانوي، هو أكثر إشكالية منه في اليابان. إن التعاون بين الشركات الصغيرة والكبيرة في المنظومة اليابانية، الذي يجري تصوره بشكل مثالي كعلاقة "عائلة" بين "الشركات الأم " و"المتعاقدين الثانويين الأولاد"، هو تعاون وثيق للغاية بحيث إن "التمييز الصعب والسريع بين الشركات يصبح مبهماً جداً [كما] نجد بعض الشركات الموردة الواقعة ضمن منشأة الشركة الأم، [عندما] تدار الشركة الأصغر من قبل مستخدمين سابقين للشركة الأكبر أو [عندما] يتم تسليم كتلة آليات الشركة الصغيرة إلى مبيعات اليد الثانية من شاريها الأولي." هذه الترتيبات التعاونية بين الشركات الأم والمتعاقدين الثانويين تعززها الترتيبات التعاونية بين الشركات الأم نفسها في شكل اتفاقيات تجارة شبه دائمة وامتلاك أسهم بين الجماعات. هذا التعاون الأفقي في القمة يسهل تدبير المدخلات وتصريف المخرجات داخل كل شبكة تعاقد ثانوي على حدة؛ إنه يمنع عطاءات التعهدات takeover bids غير المرغوبة؛ ويسمح للإدارة بأن تركز على الأداء طويل الأجل بدلاً من الربحية قصيرة الأجل. إن منظور الشوط الأطول هو سمة للأعمال التجارية اليابانية ويساعده إلى حد كبير وجود المصارف القيادية lead banks ضمن جماعات مدمجة تضمن حرية الوصول إلى القروض حتى في الفترات التي يكون فيها ائتمان المصارف مقيداً. (إكلستون ١٩٨٩: ٣١ ـ ٤؛ انظر أيضاً سميتكا ١٩٩١).

إن الترتيبات التعاونية طويلة الأجل بين الأعمال التجارية والكبيرة والمتوسطة والصغيرة قد عززتها أكثر نشاطات شركات التجارة القوية، السوغو سوشا[1].

(١) سوغو سوشا sogo sosha: شركة يابانية ضخمة جداً تعمل بالتجارة الدولية وتتاجر بطيف واسع من السلع والخدمات. (المترجم).

تطويراً لمخارج لأجل الخرج المتنامي لمثل هذه الصناعات ذات السيرورة الجارية flow – process كالفولاذ والكيماويات والبتروكيمياويات والألياف التركيبية، بنت السوغو سوشا شبكاتها الخاصة من الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تورد لأجلها المواد المعالجة وشركات التوزيع التنازلي downstream والتي تمد لها أيضاً يد المساعدة المالية والإدارية والتسويقية. مثل الشبكات التصاعدية upstream التي يتحكم بها المصنعون الكبار، فإن هذه الشبكات الرائجة التنازلية تجمع ما بين القوة السوقية والقوة المالية لمشروع تجاري كبير مع المرونة والمعرفة المحددة المختصة النوعية والأجور الأدنى للمشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة. **(**يوشينو وليفسون ١٩٨٦**: ٢٩)**

ثالثاً، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبند المذكور أعلاه، إن نظام التعاقد الثانوي الياباني متعدد الطبقات قد أمد الأعمال التجارية الكبيرة اليابانية بالقدرات المتفوقة على الاستفادة من وإعادة إنتاج تفاضلات differentials الأجور والتفاضلات الأخرى في مكافآت من أجل الجهد بين قطاعات وشرائح مختلفة من قوة العمل. من وجهة النظر هذه فإن نظام التعاقد الثانوي الياباني متعدد الطبقات ليست سوى جانب واحد من إستراتيجية إدارية أكثر عمومية للتعاون بين المشاريع التجارية التي تهدف إلى تخفيض التنافس إلى الحد الأدنى بين المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة في سوق العمل. ثمة جانب آخر مرتبط ارتباطاً وثيقاً هو ممارسة التمييز ضد استخدام النساء في الطبقات العليا من نظام التعاقد الثانوي ـ ممارسة كانت مفيدة في إعادة إنتاج حوض كبير من العاملات اللواتي يكن متاحات من أجل الاستغلال الزائد للطبقات السفلى من النظام. هذه الممارسة، بالطبع، واسعة الانتشار تماماً في شمال أمريكا وأوروبة الغربية أيضاً. لكن لم يكن ثمة مكان يُسعى فيه إلى تحقيق التعاقد الثانوي، والتقييد في المزايدة على الشركات الأخرى، والتمييز ضد النساء بشكل متسق ومنهجي كما كان يُسعى في اليابان. بكلمات ريتشارد هيل **(**١٩٨٩**: ٤٦٦)**، كقاعدة تقريباً،

"كلما ارتفعت سلسلة القيمة المضافة، كانت الشركة أكبر، وأرباح الأعمال التجارية أكبر، وشروط العمل والدفع أكثر امتيازاً، وكانت قوة العمل أكثر هيمنة ذكورية".

أخيراً، والأهم لأغراضنا، فإن نظام التعاقد الثانوي الياباني متعدد الطبقات قد تطور داخلياً وتوسع بشكل عابر للقوميات في علاقة تعايشية وثيقة مع العرض الوافر وعالي التنافسية من اليد العاملة لمنطقة شرق وجنوب شرق آسية. من الصعب أن نتصور في غياب مثل هذه العلاقة التعايشية أن التراكم الرأسمالي في اليابان كان من الممكن أن يسير بالسرعة نفسها التي سار بها منذ ستينيات القرن العشرين بدون أن يقوض، وفي النهاية يدمر، الترتيبات التعاونية بين المشاريع التجارية، التي تقوم عليها قابلية الحياة الداخلية والتنافسية العالمية لنظام التعاقد الثانوي الياباني متعدد الطبقات. بشكل حتمي، ستكون إعادة استثمار كتلة دائمة الازدياد من الأرباح في توسيع التجارة والإنتاج داخل الاقتصاد الداخلي الياباني قد دفعت المشاريع التجارية الفردية أو عائلات المشاريع التجارية (الكيرتسو)[1] إلى غزو شبكات ومواقع أسواق بعضها بعض في محاولة لمعاكسة الضغوط التنازلية في أسعار البيع و\أو الضغوط التصاعدية في أسعار الشراء. هذا الغزو المتبادل، بدوره، سيكون قد فكك الأخوية التعاونية للأعمال التجارية اليابانية إلى مجموعة شواشية من الفصائل المتنافسة بشدة.

كان يبدو فعلاً أن نزعة من هذا النوع تنشأ في الستينيات (١٩٦٠) في شكل إحياء لما كان يدعى شعبياً بـ"التنافس الزائد" ـ بشكل مثير للاهتمام بما يكفي، التعبير نفسه الذي كان شعبياً في دوائر الأعمال التجارية الأمريكية في منعطف القرن (فبلن ١٩٧٨: ٢١٦). ترافق هذا الإحياء بالعجوزات المتنامية للأرض واليد العاملة، التي بدأت أسعارها ـ خصوصاً أجور عمال المصانع

(١) كيرتسو keiretsu: مصطلح ياباني يشير إلى شبكة من الأعمال التجارية مكونة من شركات مختلفة بما فيها الشركات الصانعة وشركاء سلاسل التوريد والموزعون والممولون. (المترجم).

الشباب ـ بالارتفاع بشكل مطلق وبالنسبة إلى أسعار بيع للجماعات الصناعية المنخرطة في التنافس. في البداية، كان هبوط هوامش الربح أكثر من أن يعوض عن طريق مكاسب الإنتاجية الكبيرة والمتزايدة. مع ذلك، في نهاية الستينيات (١٩٦٠) كفت مكاسب الإنتاجية عن أن تكون كبيرة بما يكفي لمعاكسة نزوع معدل الربح إلى الهبوط. (Ozawa 1979: 66 -7)

يبقى أن نقول إن أزمة الربحية التي نجمت عن اشتداد الضغوط التنافسية لم تعطل الترتيبات التعاونية التي قام عليها تظام التعاقد الثانوي متعدد الطبقات. ولم تضع حداً للتوسع الاقتصادي الياباني. على العكس، استمر نظام التعاقد الثانوي متعدد الطبقات في الازدياد في الصعيد والمدى من خلال التدفق إلى مواقع شرق آسيوية مختارة. لقد ساهم التدفق بشكل حاسم في إطلاق المعجزة الاقتصادية الإقليمية. لكنه ساهم حتى بشكل أكثر حسماً في نزوع نظام التعاقد الثانوي الياباني متعدد الطبقات، ليس فقط في التغلب على أزمة فرط التراكم، بل في تقوية تنافسيته في اقتصاد العالم على العموم من خلال إدماج اليد العاملة والموارد المقاولاتية للمنطقة المحيطة ضمن شبكاتها. (أريغي، ايكيدا وايروان ١٩٩٣: ٥٥ وما بعد)

كان الاستثمار الأجنبي المباشر الياباني المراكَم قد بدأ ينمو بسرعة منذ منتصف الستينيات. لكن بعد ١٩٦٧، وقبل كل شيء بعد إعادة تقييم الين في ١٩٧١، أصبح النمو انفجارياً حقاً (انظر الشكل E.3). كان هذا النمو الانفجاري يُعزى بالدرجة الأولى إلى التوسع عبر الحدود لنظام التعاقد الثانوي متعدد الطبقات الهادف إلى تعويض مزايا الكلفة المفقودة بتشدد أسواق العالم في اليابان وإعادة تقييم الين. لقد كان ذلك استزراعاً ضخماً لنهاية القيمة المضافة الدنيا لجهاز الإنتاج الياباني. فقد كان الاستزراع يتضمن بالدرجة الأولى الصناعات كثيفة اليد العاملة كالنسيج والمنتجات المعدنية والآلات الكهربائية؛ لقد تولى ذلك المشاريع التجارية الكبيرة والصغيرة على حد سواء؛ وكان موجهاً

بشكل غامر نحو آسيا، وضمن أفريقيا، نحو النمور الأربعة الصاعدة. (يوشيهارا ١٩٧٨: ١٨؛ وورونوف ١٩٨٤: ٥٦ ـ ٨؛ ستيفن ١٩٩٠: الجدول iii . ٣)

إن الشركات الصانعة "الأم" الكبيرة قد اتبعها في الخارج على الأقل بعض أعضاء "عائلاتها" المتعاقدة الثانوية. لكن الدور الأكثر حرجاً في قيادة الأعمال التجارية اليابانية الصغيرة القائدة في الخارج لعبته السوغو سوشا. فقد قدمت بعض الأموال المطلوبة؛ ورتبت مشاريع مشتركة مع شركاء محليين؛ وتصرفت كوكلاء لأجل استيراد المواد الخام والآلات ولأجل تصدير المخرجات النهائية. ولقد أمنت في كثير من الأحيان دوراً مستمراً لنفسها في المشروع المشترك بأخذ حصة صغيرة من الأسهم العادية. (وورونوف ١٩٨٤: ٥٦ ـ ٨). على العموم، كان التوسع الأجنبي للأعمال التجارية الأجنبية أقل إلحاحاً واعتماداً على ملكية الأغلبية من الأعمال التجارية الأميركية أو الأوروبية الغربية. لهذا، في ١٩٧١، كانت ملكية الأقلية والمشاريع المشتركة تمثل حوالي ٨٠ بالمئة من الشركات الصانعة الأجنبية التابعة للشركات اليابانية، كمقابل لـ ٤٧ بالمئة لأجل الشركات الفرنسية، و ٣٥ بالمئة لأجل الشركات الإيطالية، وحوالي ٣٠ بالمئة للشركات البلجيكية والألمانية، وحوالي ٢٠ بالمئة لأجل الشركات الأميركية والبريطانية والهولندية والسويدية والسويسرية. (فرانكو ١٩٧٦: ١٢١)

بعبارة أخرى، إن التوسع الأجنبي لشبكات التجارة والإنتاج اليابانية يتم تبخيس قيمته بشكل فادح عن طريق البيانات حول الاستثمار المباشر الأجنبي لأن الأعمال التجارية اليابانية خفضت رأسمالاً في الاضطلاع في أو إنشاء المرافق في الخارج أقل بكثير مما فعلت الأعمال الأمريكية أو الأوروبية. ومع ذلك، فقد كانت الطبيعة "اللارسمية" و"المرنة" للتوسع العابر للحدود لرأس المال الياباني في المنطقة منخفضة الدخل المحيطة هي التي عززت تنافسيته العالمية في زمن تضخم التكاليف العالمي المعمم. إن المزايا التنافسية لهذه الاستراتيجيات والهيكليات لتراكم رأس المال قد تمت التغطية عليها حتى منتصف السبعينيات بتصعيد الاستثمار الأجنبي المباشر

الأمريكي والأوروبي الغربي. إن الحصة اليابانية من الاستثمار الأجنبي المباشر مما تدعى باقتصادات السوق المتطورة، بعد القفز من أقل من ٣ بالمئة في ١٩٧٠ ـ ٧١ إلى أكثر من ٨ بالمئة في ١٩٧٣ ـ ٧٤، قد هبطت إلى أقل من ٦ بالمئة في ١٩٧٩ ـ ٨٠ (محسوبة من مركز الأمم المتحدة عن الشركات العابرة للقوميات ١٩٨٣). علاوة على ذلك، فإن الأسعار المتصاعدة والارتياب المتنامي لإمدادات النفط والمواد الخام الأخرى قد جعلا تأمين مثل هذه الإمدادات الأولوية العليا لتوسع المشروع التجاري الياباني وراء البحار. لهذه الغاية، حوَط رأس المال الياباني رهاناته على المصادر المتعددة كثقل إضافي من أجل الصلات الضعيفة مع البلدان المنتجة. هذه الإستراتيجية مكنت اليابان من مواجهة أزمة النفط. لكن على هذه الأرض قدم الاندماج العمودي الأكثر تفككاً أضراراً تنافسية أكثر من المزايا التنافسية. (.cf هيل وجونز ١٩٨٥: ٣٧٧ ـ ٨؛ بنكر وأوهيرن ١٩٩٣)

في ظل هذه الظروف، بدت الخصوصيات التنظيمية والموقعية للاستثمار المباشر الأجنبي الياباني أنها ـ وكانت فعلاً إلى حد كبير ـ "أسلحة الضعفاء" بدلاً من كونها مصدراً لمزية تنافسية أساسية. لهذا، في رسم المعالم الرئيسية لما دعاه بـ"تعدد الجنسيات، الطراز الياباني"، أشار تيروتومو أوزاوا (١٩٧٩: ٢٢٥ ـ ٩) إلى كيف أن غالبية المصنعين اليابانيين الذين كانوا يستثمرون في وراء البحار كانوا "غير ناضجين" بالمقاييس الأوروبية؛ وكيف أن توسع الأعمال التجارية اليابانية نحو الخارج كان نتيجة للضرورة أكثر مما كان نتيجة للاختيار ـ أي، نتيجة للكفاح للإفلات من فخ التصنيع السريع ضمن فضاء اقتصادي داخلي ضيق؛ وكيف أن رغبة الشركات متعددة الجنسية اليابانية لاستنباط تسويات مع طلبات البلدان المضيفة (مثل قبول ملكية الأقلية) كانت في جزء منها تعزى إلى موقع تصافق ضعيف في مقابل الحكومات المضيفة وبالنسبة إلى المنافسين الأمريكيين الشماليين والأوروبيين الغربيين.

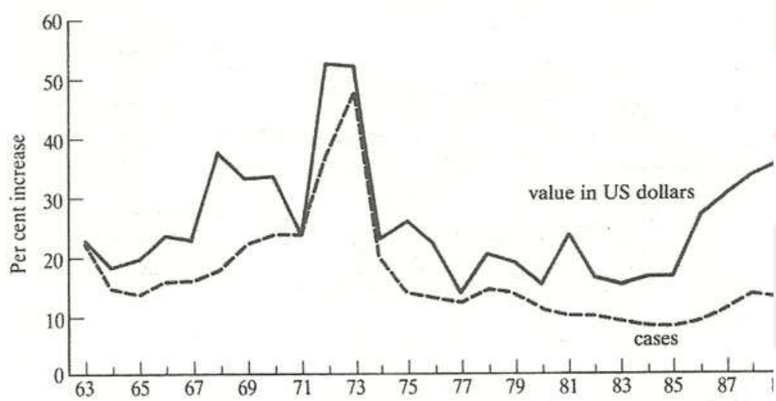
ومع ذلك، في ثمانينيات القرن العشرين تبين أن أسلحة الضعفاء هذه هي المصدر لمزية تنافسية أساسية في الصراع المستمر من أجل السيطرة على موارد العالم

وأسواقه. إن الصعود الياباني في هرميات القيمة المضافة وفائض رأس المال لاقتصاد العالم قد استمر بكامل قوته. لكن حتى حصة اليابان من الاستثمار المباشر الأجنبي ـ الذي يخفض تقديرات التوسع العابر للقوميات لشبكات الأعمال اليابانية ـ تضاعفت أكثر من ثلاث مرات بين ١٩٧٩ ـ ٨٠ و ١٩٨٧ – ٨٨ (أريغي، ايكيدا وايروان ١٩٩٣: ٦٢).في عام ١٩٨٩ بلغ هذا التوسع الاستثنائي ذروته في تربع اليابان على القمة في التصنيف الدولي المستثمرين الأجانب المباشرين بلغة تدفقات الاستثمار (٤٤.١ بليون دولار أمريكي)، متجاوزة الولايات المتحدة (٣١.٧ بليون دولار) بهامش لا بأس به. (أورزاوا ١٩٩٣: ١٣٠)

كما لوحظ سابقاً، في أواخر الثمانينيات، كان المتلقون للجولة الأولى من التوسع الصناعي الياباني نحو الخارج ـ النمور الأربعة أو عصابة الأربعة ـ أنفسهم قد أصبحوا، كجماعة، المستثمرين الأجانب المباشرين الكبار في بلدان آسيان. عندما قوضت الأجور الآخذة في الارتفاع المزايا التنافسية للنمور الأربعة في نهاية القيمة المضافة الدنيا للإنتاج الصناعي، انضمت الشركات من هذه الدول إلى الأعمال التجارية اليابانية في النهل من موارد اليد العاملة التي لا تزال وفيرة ورخيصة لمجموعة من البلدان المجاورة، بلدان آسيان في معظمها، أكثر فقراً واكتظاظاً بالسكان. فكانت النتيجة جولة ثانية من التوسع الصناعي الإقليمي نحو الخارج تم من خلالها إدماج كتلة أكبر من اليد العاملة الرخيصة. هذا الإدماج المضخم لليد العاملة الرخيصة دعم حيوية الأرخبيل الرأسمالي الشرق آسيوي. لكنه أيضاً قوض تنافسية موارد اليد العاملة التي كان يقوم عليها. حالما حدث ذلك، كما حدث في وقت متأخر جداً أخيراً، انطلقت جولة ثالثة. فالمشاريع اليابانية ومشاريع عصابة الأربعة انضمت إليها مشاريع متلقيي الجولة الثانية للتوسع الصناعي الإقليمي (أبرزها تايلند) في استزراع النشاطات كثيفة اليد العاملة، ذات النهاية الدنيا lower - end إلى بلدان أكثر فقراً واكتظاظاً بالسكان حتى (أبرزها الصين وفييتنام)، التي لا تزال محبوة باحتياطيات كبيرة وتنافسية من اليد العاملة الرخيصة. (أورزاوا ١٩٩٣: ١٤٢ ـ ٣)

يلخص أوزاوا ظاهرة "التكور الثلجي" snowballing لجولات البحث عن اليد العاملة، المركزة، لتدفقات الاستثمار في منطقة شرق وجنوب شرق آسية بواسطة خريطة (أعيد إنتاجها على الشكل E.4، مع بعض التغييرات في المفردات). إن فضاء التدفقات المصور في الشكل E.4 ، المعاد صياغته في المنظور التاريخي العالمي الذي جرى تبنيه في هذه الدراسة، يمكن تفسيره بأنه يشكل نظام تراكم طارئاً. ومثل كل أنظمة التراكم الطارئة التي ولدت في النهاية توسعاً مادياً جديداً لاقتصاد العالم الرأسمالي، فإن هذا النظام الطارئ الأخير هو نتيجة للنظام السابق.

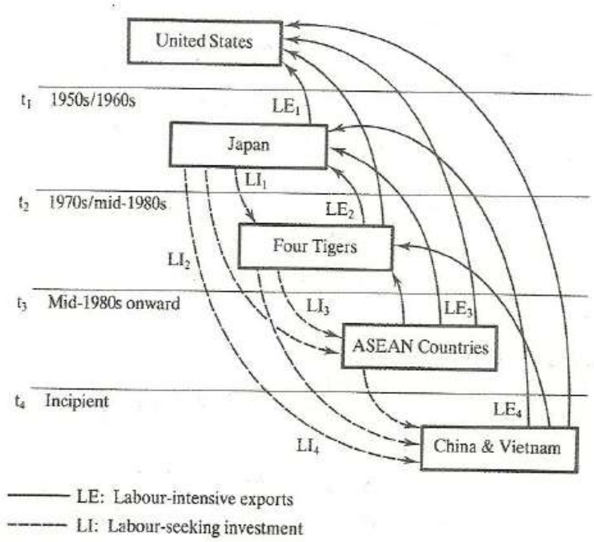
كما يعبر أوزاوا (١٩٩٣: ١٣٠ ـ ١) عن ذلك، فإن الفضاء الشرق آسيوي للاستثمار الباحث عن اليد العاملة والصادرات كثيفة العمل التي نشأت في "نظام التجارة 'الرحب'. في أوائل ما بعد الحرب... من السلام الأمريكي Pax Americana". لقد كان هذا النظام الرحب هو الذي جعل ممكناً "التحول البنيوي والارتقاء الظاهريين للاقتصاد الياباني ... منذ نهاية الحرب العالمية الثانية." ولقد كان هذا الارتقاء الظاهري للاقتصاد الياباني هو الذي أصبح العامل الرئيسي للتوسع الصناعي والتكامل الاقتصادي لمنطقة شرق آسية بأكملها.



Source: Arrighi, Ikeda, and Irwan (1993: 58).

E.3 Rate of Increase of Accumulated Japanese Direct Foreign Investment

الشكل E.3: معدل ازدياد الاستثمار الأجنبي المباشر الياباني



Source: Ozawa (1993: 143).

E.4 The East Asian Space-of-Flows, Late Twentieth Century

الشكل E.4: فضاء التدفقات الشرق آسيوي، أواخر القرن العشرين

إن الاعتماد المستمر للأرخبيل الرأسمالي الشرق آسيوي على النظام الأمريكي القديم تظهره في الشكل E.4 التدفقات "الصاعدة للصادرات كثيفة العمل التي تربط مواقع الجولات المتعاقبة من التوسع الصناعي الإقليمي بأسواق النواة العضوية ـ السوق الأمريكية على وجه الخصوص. وإن ارتقاء اليابان في هرم القيمة المضافة قد حولها ذاتها إلى سوق نواة هامة لأجل مخرجات التوسع الصناعي الإقليمي. والارتقاء الأقل للنمور الأربعة حولها إلى مخرَج مربح، وإن يكن أقل أهمية. مع ذلك، تستمر سيرورة التوسع الصناعي الإقليمي بأكملها، بالإضافة إلى ازدهار "جزر"ها الرأسمالية، في كونها قائمة على حرية الوصول إلى القدرة الشرائية للأسواق الثرية للنواة "القديمة". إن النمط الذي أسسه الاقتصاد "القومي" الياباني في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين يعاد إنتاجه في السبعينيات والثمانينيات على صعيد (إقليمي) مكبر.

تبقى السمة البنيوية الرئيسية للنظام الناشئ هي إمداد الأسواق الثرية بمنتجات تجسد العمل الرخيص للبلدان الفقيرة.

ومع ذلك فإن هذه السمة البنيوية بالذات للنظام القديم، الذي تشكل النظام الجديد في شقوقه وازدهر على نقاط عجزه. هذا الجانب من النظام الصاعد تظهره في الشكل E.4 التدفقات "الهابطة" للاستثمار الباحث عن اليد العاملة الذي يربط مواقع كل جولة من التوسع الصناعي الإقليمي بمواقع الجولات التالية. إن الاستثمار الباحث عن اليد العاملة من البلدان الأثرى إلى البلدان الأفقر ليس شيئاً جديداً بالطبع، وهو أيضاً سمة للاستثمار المباشر الأجنبي الأمريكي والأوروبي الغربي، خصوصاً منذ الأزمة الإشارية للنظام الأمريكي. مع ذلك، فإن لارسمية و"مرونة" نظام التعاقد الثانوي الياباني متعدد الطبقات، مجتمعتين مع وفرة اليد العاملة المقترة والكادحة في المنطقة الشرق آسيوية، تمنحان رأس المال الياباني والشرق آسيوي مزية فارقة في السباق العالمي المتصاعد إلى تكاليف اليد العاملة المخفضة. بهذا المعنى بالضبط يكون النظام الشرق آسيوي الصاعد الناشئ نفياً للنظام الأمريكي القديم.

لأن النظام الأمريكي أصبح سائداً من خلال تضخم "معيار الاستهلاك" لقوة العمل الأمريكية واستدخال القدرة الشرائية العالمية ضمن الحقول التنظيمية للمنظمات الحكومية والأعمالية الأمريكية. فقد حفز توسع التجارة العالمية من خلال إعادة توزيع هذه القدرة الشرائية على مجموعة منتقاة من الدول الحليفة والزبونة ومن خلال تبني هذه الدول نفسها لمعيار الاستهلاك الأمريكي المتضخم. لقد عزز التوسع من خلال تسريع نقل المدخلات الأولية (النفط على وجه الخصوص) من بلدان العالم الثالث إلى بلدان العالم الأول من قبل الشركات متعددة الجنسيات. وقد بلغ حدوده في التضخم العظيم لتكاليف الحماية والإنتاج لأواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين.

لقد كان هذا هو ما أدى إلى نهوض الأرخبيل الرأسمالي الشرق آسيوي وإلى تضاعف تدفقات رأس المال الباحث عن اليد العاملة التي تربط "الجزيرة" الرئيسية للأرخبيل بـ "الجزر" الأصغر، وكل "الجزر" بالجماهير الكادحة "المغمورة" للمنطقة برمتها. كانت هذه الجماهير، ولا تزال في معظمها، مستبعدة من معيار الاستهلاك المبذر للنظام الأمريكي ـ معيار أصبح غير مستدام حالما جرى تعميمه إلى ١٠ ـ ١٥ بالمئة من قوة العمل للعالم. إن تقتير وكدح هذه الجماهير العاملة يشكلان الأساس الأهم الوحيد لنظام التراكم الشرق آسيوي الناشئ. في حين اشتهر النظام الأمريكي من خلال تضخم أساسي لتكاليف إعادة الإنتاج، فإن النظام الشرق آسيوي قد نشأ من خلال تقليص أساسي لهذه التكاليف نفسها.

في ظل النظام الأمريكي، كانت تكاليف الحماية مكوناً كبيراً لتكاليف إعادة الإنتاج. هنا تكمن نقطة قوة أخرى للنظام الشرق آسيوي. تاريخياً، كما جادلنا، كانت الحراكية الصاعدة للاقتصاد الياباني في هرم القيمة المضافة لاقتصاد العالم الرأسمالي تقوم على علاقة تبادل سياسي مكنت الطبقة الرأسمالية اليابانية من استخراج تكاليف الحماية والتخصص في السعي إلى تحقيق الربح من خلال تزويد دولة الرفاه ـ الحرب الأمريكية بالمصنوعات الرخيصة. إن الشروط التي مكنت بها الولايات المتحدة اليابان من استخراج تكاليف الحماية في الداخل وامتلاك حرية الوصول الامتيازية إلى القدرة الشرائية قد ظلت "رحبة" فقط طالما دامت الحرب الأمريكية مع آسية. حالما قررت الولايات المتحدة أن تنسحب من ڤييتنام، وتسعى إلى التقارب مع الصين، بدأ "سعر" المعروض من الحماية الأمريكية من أجل اليابان بالارتفاع ثم تصاعد.

خلال معظم عهد ريغان، امتثلت اليابان على العموم لمطالب الولايات المتحدة. لهذا، في أثناء الحرب الباردة الثانية أوائل ومنتصف الثمانينيات، حشدت

مبلغاً ضخماً من رأس المال لدعم عجوزات الرصيد الخارجي الأمريكي واختلال الميزان المالي الداخلي. بالإضافة إلى ذلك، منحت مبالغ كبيرة من المساعدة الثنائية الأطراف إلى بلدان مثل تركيا، والباكستان، والسودان، ومصر، تُعتبر هامة لأجل الاحتياجات الإستراتيجية الأميركية. وفي الوقت نفسه، لم تفعل اليابان شيئاً يزعج الهيمنة الأميركية في المالية العالية. عندما تسببت المنافسة الأميركية من أجل الأموال القابلة للإقراض في الأسواق المالية العالمية في وصول بضعة بلدان أمريكية لاتينية إلى حافة الإفلاس، اتبعت المصارف اليابانية الإرشادات الأميركية لأجل معالجة أزمة الدين الناتجة، على حد تعبير ب. ستولينغ (١٩٩٠: ١٩) B. Stalling "حتى بشكل أكثر التزاماً من المصارف الأميركية نفسها". وعندما قررت الحكومة الأميركية أن تدعم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمعالجة الأزمة، وافقت اليابان فوراً على زيادة مساهماتها في هاتين المنظمتين بطرق لم تبدل بشكل لافت هيكليتهما التصويتية. (هيلاينر ١٩٩٢: ٤٢٥، ٤٣٢ ـ ٤).

إن امتثال اليابان للمطالب الأمريكية يمكن تفهمها تماماً في ضوء اعتمادها الأساسي الباقي، ليس على الحماية العسكرية الأمريكية ـ التي انكشفت حدودها في فيتنام ـ بقدر اعتمادها على الأسواق الأميركية والأساسية الأخرى من أجل ربحية أعمالها التجارية. لو انهار النظام القديم بسبب نقص الدعم المالي الياباني، لكانت الأعمال التجارية اليابانية أول من تعاني. هذه المخاوف بددها سوزوكي يوشيو من بنك اليابان في مقالة نشرت عشية انهيار ١٩٨٧. إذ تذكرنا العواطف المعبر عنها بطرق كثيرة بالتحذيرات الأممية لنورمان ديفيز عشية انهيار ١٩٢٩.(انظر الفصل ٤).

((يعلمنا التاريخ أنه كلما رفضت أمة حديثة النشوء، غنية بالأصول، أن تفتح أسواقها لبلدان أخرى أو تفشل في تحويل مواردها المالية بشكل

فعال إلى تطوير الاقتصاد العالمي، تكون النتيجة نزاعاً متنامياً بين النظام القديم والنظام الجديد. في الماضي، أدت هذه النزاعات إلى الحرب، وإلى تقسيم الاقتصاد العالمي إلى كتل مرسومة الحدود بالحمائية. إن الاحتكاكات الاقتصادية الدولية المشتدة اليوم والحمائية المتزايدة في الولايات المتحدة هما إشارتا إنذار إلى أن العالم يواجه مرة أخرى أزمة كهذه.)) (مقتبس لدى جونسون ١٩٨٨: ٩٠).

على كل، إن المخاوف من انفجار أزمة ذات أبعاد تاريخية قد عملت إلى نقطة معينة فقط في تأمين الدعم الياباني للنظام الأمريكي. كما أسلفنا في المقدمة، في ١٩٨٧، فقد أدت الخسائر الكبيرة التي أصابت رأس المال الياباني، قبل وبعد انهيار تشرين الأول\ أكتوبر، بفعل التخفيض الحاد لقيمة الدولار الأمريكي، إلى إعكاس تدفق الاستثمار الياباني إلى الولايات المتحدة. في ١٩٨٨، كان الإعكاس متبوعاً بنزاع أمريكي ـ ياباني قاس على نحو متزايد على قضية ديون العالم الثالث. الأهم من ذلك، في ١٩٨٩ عكس الحاكم الجديد لبنك اليابان، ياشوشي مينو، السياسات النقدية الرخوة المتبعة منذ ١٩٨٥، مقوياً بذلك النزوع المستمر لرأس المال الياباني إلى الانسحاب من الولايات المتحدة بشكل مباشر برفع معدلات الفائدة في اليابان، وبشكل غير مباشر بتفجير فقاعة اليابان المالية، وبذلك أجبر المؤسسات المالية اليابانية على تغطية مواقفه الاحتياطية الداخلية. في العام التالي ضغطت اليابان بنجاح ضد معارضة الولايات المتحدة الأولية لرفع حصتها التصويتية إلى المرتبة الثانية في صندوق النقد الدولي. وفي حين كانت اليابان في أوائل الثمانينيات قد رضخت للضغط الأمريكي لتحويل مساعدتها ثنائية الأطراف إلى بلدان تعتبر هامة لأجل الاحتياجات الاستراتيجية الأمريكية، فإنها في ١٩٩١ اتخذت موقفاً عاماً قوياً ضد تخفيضات الديون الإستراتيجية برعاية الولايات المتحدة من أجل بلدان مثل بولندا ومصر. (هيلاينر ١٩٩٢: ٤٣٥ ـ ٣٧)

كان الرد الأمريكي على الانتقادات اليابانية رفضاً مستاءً تبعته طلبات مسرفة بشكل متزايد بأن توقف اليابان المال اللازم للخروج من الفوضى العالمية التي خلَّفها العصر الجميل belle epoque لعهد ريغان. ففي حين أن مساعدة رأس المال الياباني في ظل ريغان لأجل مساعي الحكومة الولايات المتحدة لتحقيق القوة قد جرى التماسها من خلال الاقتراض ونقل ملكية الأصول الأمريكية والمداخيل المستقبلية، فقد جرى التماسها في ظل بوش من خلال التبرعات الصريحة ("أجور حماية"حقيقية) كما في أثناء وبعد حرب الخليج. وفي الوقت نفسه، بدأت إدارة بوش، التي لم تعد قانعة بالقيود "الطوعية" اليابانية على الصادرات إلى الولايات المتحدة ـ وفي مخالفة فاضحة للتجارة الحرة، عقيدة [دعه يعمل]laissez faire التي بشرت بها بقيةَ العالم ـ بالضغط على الحكومة اليابانية لتحفز بشكل إداري تخفيض فائض التجارة مع الولايات المتحدة.

ومع ذلك، حتى في ظل نظام حزب LDP الصديق للولايات المتحدة، وجدت اليابان مبررات أقل فأقل للاستجابة للأوامر الأمريكية. فحتى عندما استجابت، كان جوهر العلاقة اليابانية ـ الأميركية بعد ١٩٨٧هو إعادة توجيه الاستثمار الياباني على نحو مطّرد من الولايات المتحدة إلى آسية. وأخيراً اكتشف رأس المال الياباني، الذي خسر مبالغ ضخمة من المال في الولايات المتحدة، أن أكبر الأرباح لن تجنى في المحاولة غير المجدية لامتلاك التكنولوجيا والثقافة الأمريكيتين أو في تمويل الكينيزية العسكرية للولايات المتحدة، غير المسؤولة على نحو متزايد. بالأحرى، كان يتعين جنيها في السعي على نحو أكثر شمولاً واتساعاً لاستغلال موارد العمل الآسيوية. كانت إعادة تقييم الين بالنسبة إلى الدولار الأمريكي المفروض على اليابان في اجتماع بلازا ١٩٨٥ لمجموعة السبعة قد أنزلت خسائر فادحة على رأس المال الياباني المستثمر بالدولارات الأمريكية. ومع ذلك، على نحو غير متعمد، فقد عززت أيضاً قدرة رأس المال الياباني على

مد جذوره على نحو أعمق وأوسع في شرق وجنوب شرق آسية. كما يبين الشكلان E.3 و E.4، بعد ١٩٤٥ مر الاستثمار الأجنبي المباشر الياباني بتسارع جديد وبدأت الجولة الثانية من التوسع الصناعي الإقليمي.

كلما تحرك رأس المال الياباني أكثر في هذا الاتجاه، كان أكثر تحرراً من الإدمان على الحماية والقدرة الشرائية الأمريكيتين. كما لاحظنا سابقاً، أصبحت السوق الشرق آسيوية المنطقة الأكثر دينامية للتوسع في اقتصاد عالم راكد كلياً ومتزايد الكساد. وعلى نحو أكثر أهمية، فإن الجولتين الجديدتين من التوسع الصناعي الإقليمي الذي ولَّدته إعادة توجيه توسع رأس المال الياباني العابر للقارات أقرب إلى الداخل، قد غزلتا الأعداء القدامى لحقبة الحرب الباردة في شبكة تجارية كثيفة ومنتشرة من الاعتماد المتبادل. كنتيجة لذلك، انخفضت تكاليف الحماية في الإقليم بشكل حاد، وازدادت في المقابل المزايا التنافسية لشرق آسية بوصفه الورشة الجديدة للعالم.

لا يزال من المبكر جداً أن نقرر ما الذي ستكون عليه الحصيلة النهائية لسيرورة انعتاق نظام التراكم الشرق آسيوي الناشئ من النظام القديم (الأمريكي). إن سحب الدعم المالي الياباني لعجز الإنفاق الأمريكي قد أكد نزوع أزمة فرط التراكم في السبعينيات من القرن العشرين إلى التحول إلى أزمة فرط إنتاج. ففي السبعينيات، انخفضت الأرباح بالدرجة الأولى بفعل الكتلة المتنامية من فائض رأسمال الذي كان يبحث عن إعادة الاستثمار في التجارة والإنتاج. وفي الثمانينيات، انخفضت [الأرباح] بالدرجة الأولى بفعل الاقتطاعات العالمية في الإنفاقات الحكومية والأعمالية. هذه الاقتطاعات تجعل عدداً وتشكيلة متزايدين من مرافق الإنتاج والتجارة فائضين بالنسبة إلى القدرة الشرائية في التداول، وبذلك تحفز جولات جديدة من الاقتطاعات في الإنفاقات

في لولب نازل "بلانهاية". في ١٩٩٣، بدا أن هذا اللولب النازل قد أدرك اليابان أيضاً. مع ذلك، فقد كانت ثمة أدلة واهية بعدُ على تصاعد نزاعات القوى الكبرى أو على تقسيم اقتصاد العالم إلى كتل حمائية كما تصوره سوزوكي يوشيو عشية انهيار ١٩٨٧.

لقد تكاثرت الحروب الباردة بالفعل منذ ١٩٨٧. لكنها فعلت ذلك غالباً في شكل نزاعات محلية على الموارد المادية أو المالية الشحيحة على نحو متزايد. علاوة على ذلك، كان هذا التصعيد للعنف ينحو إلى توحيد الدول الرأسمالية السائدة توحيداً عسكرياً في أعمال بوليسية أو تأديبية مشتركة بدلاً من تقسيمها إلى كتل متخاصمة. أما فيما يتعلق بالعواطف الحمائية، فقد كان صعودها في كل من الولايات المتحدة وأوروبة الغربية عديم الفعالية بشكل صارخ في إيقاف المسيرة المتواصلة للحكومات باتجاه المزيد من تحرير تجارتها الأجنبية، كما يشهد على ذلك تصديق الكونغرس الأمريكي على اتفاقية التجارة الحرة [لدول] أمريكا الشمالية والاختتام الناجح لجولة الأوروغواي من مفاوضات الغات GATT.

إن السبب الرئيسي في أن السيناريو الذي تخيله سوزوكي يوشيو لم يتحقق، ولن يتحقق في كل الاحتمالات، هو أن دروس التاريخ التي أحال إليها هي دروس الانتقال من نظام التراكم البريطاني إلى النظام الأمريكي، من نظام قائم بالدرجة الأولى على فتح السوق الداخلية للأمة الغنية بالأصول assets –rich (المملكة المتحدة) إلى نظام قائم بالدرجة الأولى على تحويل الموارد المالية للأمة الصاعدة حديثاً الغنية بالأصول (الولايات المتحدة) إلى ارتقاء اقتصادات قومية منتقاة. مع ذلك، فإن النظام الأمريكي نفسه، اليوم، هو الذي تتم إطاحته والعلاقة بين الأمة الصاعدة حديثاً الغنية بالأصول (اليابان) والأمة السائدة على النظام القديم (الولايات المتحدة) مختلفة اختلافاً جذرياً عن علاقة المملكة

المتحدة ـ الولايات المتحدة في النصف الأول من القرن العشرين. كما سأل فرد برغستن (١٩٨٧: ٧٧١) Fred Bergsten: "هل يمكن لأكبر أمة مدينة في العالم أن تظل القوة المتزعمة للعالم؟ هل يمكن لأمة جزيرة صغيرة عديمة الأهمية عسكرياً الآن ومنزاحة بعيداً عن مراكز القوى التقليدية أن توفر على الأقل بعض الزعامة العالمية المطلوبة؟"

يشير هذان السؤالان إلى الشكل الخصوصي للقوة العالمية التي نشأت في نهاية دورة التراكم المنظومية الأميركية. فمن ناحية أولى، تحتفظ الولايات المتحدة بشبه احتكار للاستعمال الشرعي للعنف على صعيد عالمي ـ شبه احتكار اشتد منذ ١٩٨٧ مع انهيار الاتحاد السوفييتي. لكن مديونيتها المالية هي بحيث لا يمكنها أن تستمر في فعل ذلك إلا بموافقة المنظمات التي تتحكم بالسيولة العالمية. ومن الناحية الأخرى، أحرزت اليابان والجزر"الأصغر" للأرخبيل الرأسمالي الشرق آسيوي شبه احتكار للسيولة العالمية ـ شبه احتكار اشتد أيضاً منذ ١٩٨٧ مع وهن القوة المالية لألمانيا الغربية بعد تسلُّم ألمانيا الشرقية. لكن انعدام دفاعها العسكري هو بحيث لا يمكنها الاستمرار في ممارسة شبه الاحتكار ذاك إلا بموافقة المنظمات التي تتحكم بالاستعمال الشرعي للعنف على الصعيد العالمي.

هذا الشكل الخصوصي من القوة العالمية يبدو أنه يتلاءم بشكل بارز مع تشكل تحالف آخر من تلك "التحالفات الجديرة بالتذكر" بين قوة البندقية وقوة المال التي دفعت إلى الأمام في المكان وفي الزمان اقتصاد العالم الرأسمالي منذ القرن الخامس عشر الأخير. كانت هذه التحالفات الجديرة بالتذكر باستثناء الأول ـ الجنوي ـ الآيبيري ـ كلها تحالفات بين جماعات حكومية وأعمالية تنتمي إلى الدولة نفسها ـ المقاطعات المتحدة، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة. كما

لاحظنا سابقاً، كانت علاقة التبادل السياسي التي ربطت السعي الياباني إلى الربح بالسعي الأمريكي إلى القوة طوال دورة التراكم الأمريكية تشبه تماماً العلاقة الجنوية ـ الآيبيرية في القرن السادس عشر. ولما كان النظام الأمريكي يقترب أو، ربما، دخل أزمته النهائية، فما الذي يمنع هذه العلاقة من التجدد لكي تحفز أو تنظم توسعاً مادياً جديداً لاقتصاد العالم الرأسمالي؟

يعتمد الجواب على هذا السؤال على الأهمية التي نعلقها على ملاحظة برغستن أن اليابان "منزاحة بعيداً عن مراكز القوة التقليدية". وهذا، في الواقع، اختلاف أساسي آخر بين الشكل الحالي للقوة العالمية وذاك الشكل السائد في الانتقالات السابقة ـ ليس فقط من النظام البريطاني إلى النظام الأمريكي، بل أيضاً من الجنوي إلى الهولندي ومن الهولندي إلى البريطاني. فللمرة الأولى منذ الأصول الأقدم لاقتصاد العالم الرأسمالي، تبدو قوة المال أنها تفلت أو أفلتت من الأيدي الغربية.

بالتأكيد، لطالما كانت اليابان "عضواً شرفياً" من الغرب. لكن هذه العضوية الشرفية كانت على الدوام مشروطة بدور تابع في مساعي الدول الغربية لتحقيق القوة"بشكل حقيقي". كما يعلق كمينغز، كانت اليابان في منعطف القرن العشرين الطفل المعجزة Wunderkind للبريطانيين لكنها كانت "خطراً أصفر" للألمان؛ وفي ثلاثينيات القرن العشرين، كانت طفلاً معجزة للألمان والطليان لكنها كانت قوة مهددة اقتصادياً للبريطانيين؛ وفي الثمانينيات، أصبحت طفلاً معجزةللأمميين الأميركيين لكنها كانت قوة مهددة للحمائيين الأميركيين. على العموم، كانت اليابان مدعوة من قبل الغربيين لأن تفعل حسناً لكن ليس إلى حد تهديدهم، "لأنك عند تلك النقطة تنتقل من المعجزة إلى الخطر المهدد". (كمينغز ١٩٩٣: ٣٢)

إن الجديد في الشكل الحالي للقوة هو أن اليابان قد فعلت حسناً للغاية بالتخصص في السعي إلى الربح في المنطقة الشرق آسيوية وتركت الولايات المتحدة تتخصص في السعي إلى القوة العالمية (بالتعاون والتنافس مع الدول الأخرى التي "صدف" أن تكون على الطرف الرابح من الحرب العالمية الثانية) لكي تنتزع من الغرب أحد أهم مكوني ثرواته على مدى الخمسمئة سنة الماضية: السيطرة على فائض رأس المال. لأن كل دورة من دورات التراكم المنظومية المتعاقبة التي صنعت ثروات الغرب كانت قائمة على تشكيل كتل إقليموية ـ رأسمالية قوية من المنظمات الحكومية والأعمالية المحبوة بقدرات أكبر من الكتلة السابقة لتوسع أو تعمق المدى المكاني والوظيفي لاقتصاد العالم الرأسمالي. يبدو الوضع اليوم بحيث إن هذه السيرورة التطورية قد وصلت، أو على وشك أن تصل، إلى حدودها.

من الناحية الأولى، إن قدرات مراكز القوى التقليدية للغرب التقليدي على صنع الدولة وصنع الحرب قطعت شوطاً بعيداً بحيث لا يمكن أن تزداد أكثر إلا من خلال تشكيل إمبراطورية عالمية كوكبية حقاً. مع انهيار الاتحاد السوفييتي وإعادة إحياء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بوصفه "محتكراً" عالمياً للاستعمال الشرعي للعنف رداً على الفوضى المنظومية المتزايدة، من الممكن أن تتحقق مثل هذه الإمبراطورية بالفعل على مدى نصف القرن التالي أو أكثر. أما سؤال ما ستكون عليه الطبيعة الحقيقية لهذه الإمبراطورية العالمية ـ إنقاذ الكوكب من التدمير الذاتي الإيكولوجي؛ ضبط فقراء العالم لإبقائهم في مكانهم؛ خلق الشروط لاستعمال أكثر إنصافاً لموارد العالم؛ وهلم جرا ـ فهو سؤال لا يمكن لأجندة البحث لهذه الدراسة أن تعطي أي جواب ذي معنى عليه. لكن مهما تكن الطبيعة الجوهرية للإمبراطورية العالمية، فإن تحقيقها يتطلب السيطرة على المصادر الأكثر توليداً لفائض رأس المال العالمي ـ مصادر تقع الآن في شرق آسية.

من الناحية الأخرى، ليس واضحاً على الإطلاق بأي وسيلة يمكن لمراكز القوى التقليدية أن تكتسب هذه السيطرة وتحتفظ بها. ويمكنها، بالطبع، أن تسعى إلى إعادة تأسيس السيطرة على فائض رأس المال بإتباع مسار تطور الرأسمالية الشرق آسيوية. وهذا ما فعلته بالضبط، بمضاعفة استثماراتها الخاصة في شرق آسية وبالسعي إلى إدماج أكثر شمولاً واتساعاً لاحتياطيات اليد العاملة الرخيصة أقرب إلى الداخل، كما تحاول الولايات المتحدة وكندا أن تفعلا مع نافتا[1]. ومع ذلك، فإن هذه المساعي تصعد أكثر الصراع الرأسمالي العالمي في زمن تحولت فيه هبات الجغرافية والتاريخ للغرب إلى عوائق بشكل مطلق، وقبل كل شيء، بالنسبة إلى شرق آسية. في أحسن الأحوال، فإن هذا التصعيد الزائد للضغوط التنافسية العالمية سيقوض ربحية وسيولة رأس المال الشرق آسيوي بدون تعزيز ربحية وسيولة رأس المال الشمال أمريكي (ناهيك عن رأس المال الأوروبي الغربي). وفي أسوأ الأحوال، بتمزيق التماسك الاجتماعي الذي باتت تقوم عليه قدرات صنع الدولة وصنع الحرب لمراكز القوى التقليدية للغرب، يمكنها أيضاً أن تدمر أكبر مصدر متبق لقوة هذه المراكز.

لماذا لا تسعى إلى مَخرج من هذا الصراع التنافسي المدمر للذات من خلال إعادة التفاوض على شروط التبادل السياسي الذي ربط الرأسمالية الشرق آسيوية بالكينيزية العسكرية العالمية للولايات المتحدة طوال حقبة الحرب الباردة؟ لماذا لا تقر بالحدود الأساسية التي يضعها انتقال المركز السطحي لسيرورات التراكم الرأسمالي المنظومية إلى شرق آسية على قدرات صنع الحرب وصنع الدولة للغرب، بغض النظر عن كم تبدو هذه القدرات غير مسبوقة ولا مثيل لها وكم هي كذلك بالفعل؟ بعبارة أخرى، لماذا لا تدع رأس المال الشرق آسيوي يملي

(١) نافتا NAFTA: اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا والمكسيك) [المترجم].

الشروط التي سيساعد الغرب في ظلها على التزود بالقوة؟ أليس هذا النوع من الصفقة هو كل ما كانت تدور حوله الرأسمالية التاريخية؟

مرة أخرى، إن أجندة البحث المحدودة لهذه الدراسة تمكننا من طرح هذه الأسئلة لكنها لا تمكننا من الإجابة عنها بشكل ذي معنى. فمثل هذه الأجوبة يجب التماسها بالدرجة الأولى على مستوى الهيكليات الأساسية لاقتصاد السوق والحياة المادية التي جرى استبعادها من استقصائنا.مع ذلك يمكننا أن نختم قصتنا بالإشارة إلى المعاني الضمنية بالنسبة إلى الرأسمالية كمنظومة عالمية للنتائج الممكنة الثلاث للأزمة المستمرة لنظام التراكم الرأسمالي.

أولاً، قد تنجح المراكز القديمة في إيقاف سير التاريخ الرأسمالي. لقد كان سير التاريخ الرأسمالي على مدى الخمسمائة سنة أخيرة متوالية من التوسعات المالية التي حدث في أثنائها تبديل الحرس في الذرا القيادية لاقتصاد العالم الرأسمالي. وهذه النتيجة أيضاً موجودة على مستوى النزوع في التوسع المالي الراهن. لكن هذا النزوع يعاكسه مدى قدرات صنع الدولة وصنع الحرب للحرس القديم، الذي قد يكون في وضع [يؤهله] للاستيلاء من خلال القوة، أو الخداع أو الإقناع على فائض رأس المال الذي يتراكم في المراكز الجديدة، وبذلك ينهي التاريخ الرأسمالي من خلال تشكيل إمبراطورية عالمية كونية حقاً.

ثانياً، قد يفشل الحرس القديم في إيقاف سير التاريخ الرأسمالي، وقد يتوصل رأس المال الشرق آسيوي إلى احتلال موقع قيادي في السيرورة المنظومية للتراكم الرأسمالي. وسوف يستمر التاريخ الرأسمالي عندئذ، لكن تحت شروط تختلف بشكل جذري عما كانت عليه منذ تشكل النظام الدولي الحديث. إن الحرس الجديد في المواقع القيادية لاقتصاد العالم الرأسمالي سوف يفتقر إلى قدرات صنع الحرب وصنع الدولة، التي كانت مرتبطة، تاريخياً، بإعادة الإنتاج المضخمة لطبقة رأسمالية تعلو فوق الطبقة السوقية من اقتصاد العالم. لو كان آدم سميث

وفرناند برودل صائبين في آرائهما أن الرأسمالية لن تنجو من مثل هذا الانفصال disassociation، لما تم إيصال التاريخ الرأسمالي إلى نهاية عن طريق الأفعال الواعية لقوة فاعلة بعينها كما في النتيجة الأولى، بل كان سيصل إلى نهاية كنتيجة للتبعات غير المقصودة لسيرورات تشكيل السوق العالمية. كانت الرأسمالية ("المضادة للسوق") ستتلاشى مع قوة الدولة التي صنعت ثرواتها في العصر الحديث، وسوف ترتد الطبقة الأساسية من اقتصاد السوق إلى نوع من النظام الفوضوي.

أخيراً، بإعاد ة صياغة شومبيتر، قبل أن تختنق البشرية (أو تستدفئ) في زنزانة (أو فردوس) إمبراطورية عالمية ما بعد رأسمالية أو مجتمع سوق عالمية بعد رأسمالية، يمكن أن تحترق وتتبخر في أهوال (أو أمجاد) العنف المتصاعد الذي رافق تصفية النظام العالمي للحرب الباردة. في هذه الحالة، سيصل التاريخ الرأسمالي أيضاً إلى نهاية لكن بالارتداد بشكل دائم إلى الفوضى المنظومية التي بدأ منها منذ ستمئة عام مضت والتي أعيد إنتاجها على صعيد دائم التزايد مع كل انتقال على حدة. وما إذا كان هذا سيعني نهاية التاريخ الرأسمالي فقط أم التاريخ البشري كله، فهذا من المستحيل تقريره.

ملحق الطبعة الثانية

من (القرن العشرون الطويل) [1]

قدمت الطبعة الأولى من كتاب **القرن العشرون الطويل**، المنشور في عام ١٩٩٤، ثلاثة مقترحات رئيسية. الغرض من هذا الملحق هو إيضاح معنى هذه المقترحات الثلاثة وتقدير جدواها في مراقبة الوضع الناشئ للاقتصاد السياسي العالمي على مدى الخمسة عشر عاماً منذ تقديمها لأول مرة.

المقترح الأول هو أن التوسع المالي الذي بات يميز الاقتصاد العالمي في العقود الختامية من القرن العشرين لم يكن ظاهرة جديدة بل نزعة متكررة للرأسمالية التاريخية منذ أبكر بداياتها. إذا كانت نزعات الماضي أي دليل إلى الحاضر أو المستقبل، فيمكننا أن نتوقع أن يستعيد التوسع المالي مؤقتاً ثروات القوة الفاعلة الرأسمالية القائدة للعصر، الولايات المتحدة، لكنه سيؤدي في النهاية إلى تغير القيادة في مركز التراكم الرأسمالي على صعيد عالمي. باستعارة تعابير من غيرهارد منش (١٩٧٩: ٧٣) فقد سميت بداية كل توسع مالي "أزمة إشارية"، ونهاية كل توسع مالي "أزمة نهائية" للنظام السائد للتراكم. بالطريقة التي استخدمت بها هذه التعابير، فإن الأزمة الإشارية ـ أي، التحول من التجارة والإنتاج إلى الوساطة المالية والمضاربة ـ هي علامة على أن إمكانية الاستمرار في التربح من إعادة استثمار رأس المال في التوسع المادي للاقتصاد العالمي قد بلغت

---

(١) أود أن أشكر بيفرلي ج. سيلفر من أجل اقتراحاتها الشاملة وتعليقاتها على هذا الملحق إضافة إلى الطلاب في حلقات بحث تخرجنا ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩ في جونز هوبكينز التي نوقشت فيها مسودات الملحق. (المؤلف).

حدودها. بالرغم من أن المولة تمكن محفزيها ومنظميها من إطالة قيادتهم في الاقتصاد العالمي، فقد كانت تاريخياً على الدوام تمهيداً للأزمة الختامية للنظام السائد للتراكم، أي، لانهياره وإطاحته من قبل نظام جديد.

الاقتراح الثاني هو أن التوسعات المالية ليست مجرد ظاهرات متكررة (دورية)، بل أيضاً لحظات إعادة تنظيم أساسية لنظام التراكم. من خلال إعادات التنظيم المتعاقبة من هذا النوع، انتقلت الرأسمالية إلى الهيمنة العالمية، وكسبت بشكل مطرد الفهم والنفاذ. إن التوسعات المالية، بعبارة أخرى، قد ترافقت بظهور قوى فاعلة للتراكم الرأسمالي على صعيد عالمي أقوى من سابقاتها، مالياً وعسكرياً.

الاقتراح الثالث هو أن ديناميك الرأسمالية العالمية لم يتغير مع مرور الزمن لكنه جعل التوسع المالي لأواخر القرن العشرين شاذاً في جوانب أساسية. الشذوذ الحاسم هو التفرع غير المسبوق للقوة المالية والعسكرية الذي يمكنه، كما جادلت، أن يتطور في أحد الاتجاهات الثلاثة: تشكيل إمبراطورية عالمية؛ تشكيل اقتصاد عالمي لارأسمالي؛ أو وضع من الفوضى المنظومية التي لا نهاية لها.

منطق التوسعات المالية

في مفهمة التوسعات المالية المقدمة في كتاب **القرن العشرون الطويل**، تؤدي التوسعات المادية في النهاية إلى فرط تراكم رأس المال، الذي يقود بدوره المنظمات الرأسمالية إلى أن تغزو دوائر عمل بعضها البعض. ينهار تقسيم العمل الذي عرَّف سابقاً شروط تعاونها المتبادل، وعلى نحو متزايد، يتحول التنافس من لعبة مبلغ موجب إلى لعبة مبلغ صفر (أو حتى مبلغ سالب). بتأكيد النزوع الكلي لهوامش الربح في التجارة والإنتاج إلى الهبوط، فإن التنافس الشديد يقوي ميل القوى الفاعلة الرأسمالية إلى أن تبقي في شكل سائل نسبة متنامية من تدفق نقدها الوارد. إنه بذلك يقوي ما يمكننا أن ندعوها بشروط "العرض" للتوسعات المالية. لهذا، كما بينت غريتا كريبنر (٢٠٠٥) Greta Krippner، تم استدراك ليس

فقط الحصة تقريباً من الأرباح المشتركة الأميركية الإجمالية التي تمثلها المالية والتأمين والعقارات في الثمانينيات، وفي التسعينيات، تم تجاوز الحصة التي يمثلها التصنيع؛ والأهم من ذلك، أن الشركات اللامالية نفسها قد زادت بشكل حاد استثمارها في الأصول المالية بالنسبة إلى تلك الاستثمارات في المنشآت والتجهيزات.

لا تتحقق التوسعات المالية المعززة إلا عندما يتلاءم تفضيل القوى الفاعلة الرأسمالية للسيولة الأكبر مع شروط "الطلب" الكافي. تاريخياً، كان العامل الحاسم في خلق شروط الطلب على التوسعات المالية هو اشتداد التنافس بين الدول من أجل رأس المال المتنقل ـ تنافس دعاه ماكس ڤيبر (١٩٧٨: ٣٥٤؛ كذلك ١٩٨١: ٢٤٩) بـ" التميز التاريخي ـ العالمي للعصر [الحديث]". إن حدوث التوسعات المالية في فترات التنافس الشديد بشكل خاص بين الدول من أجل رأس المال المتنقل ليس صدفة تاريخية. بالأحرى، يمكن إرجاعه إلى نزوع المنظمات الإقليمية إلى الاستجابة لقيود الميزانيات الأكثر تشدداً التي تنجم عن التباطؤ في توسع التجارة والإنتاج بالتنافس بشدة بعضها مع بعض على رأس المال الذي يتراكم في الأسواق المالية. هذا النزوع يُحدث إعادات توزيع ضخمة على نطاق المنظومة للدخل والثروة من أنواع الجماعات كلها إلى القوى الفاعلة التي تتحكم برأس المال المتنقل، وبذلك تضخم وتعزز ربحية الصفقات المالية المفصولة إلى حد كبير عن التجارة والإنتاج. كانت كل العصور الجميلة belle epoques لرأسمالية المالية ـ من فلورنسا عصر النهضة إلى عهدي ريغان وكلينتون ـ تتميز بإعادة توزيعات من هذا النوع (انظر الصفحات ١٢ ـ ١٣، ٣٢٥ ـ ٦؛ أيضاً أريغي وسيلفر ١٩٩٩: خصوصاً الفصل ٣؛ سيلفر ٢٠٠٣، الفصل ٤).

يقوم مفهوم التوسعات المالية المطور في كتاب **القرن العشرون الطويل**\ على ملاحظة برودل أن التوسعات المالية هي علامة نضج لطور معين من التطور الرأسمالي. في مناقشته انسحاب الهولنديين من التجارة في نحو ١٧٤٠ ليصبحوا

"صيارفة أوروبة"، يرى برودل أن هذا الانسحاب هو نزوع منظومي ـ عالمي متكرر. فقد كان هذا النزوع نفسه جلياً قبلئذ في إيطاليا القرن الخامس عشر، ومرة أخرى في نحو ١٥٦٠، عندما انسحبت الجماعات المتزعمة لشتات الأعمال\ البزنس الجنوي تدريجياً من التجارة لتمارس السيطرة لمدة سبعين عاماً على الماليات الأوروبية "كانت كتومة ومعقدة للغاية بحيث فشل المؤرخون لزمن طويل في ملاحظتها". بعد الهولنديين، كرر الإنكليز النزوع في أثناء الكساد العظيم ١٨٧٣ ـ ١٨٩٦ وبعده، عندما خلقت نهاية "المغامرة الرائعة للثورة الصناعية" وفرة زائدة في رأس المال النقدي. **(**برودل ١٩٨٤**:** ١٥٧، ١٦٤، ٢٤٢ ـ ٣، ٢٤٦**)**. لقد جادلت في أن "إعادة ولادة" رأس المال المالي في أواخر القرن العشرين ـ التي تلت "المغامرة الرائعة "بالقدر نفسه لما تدعى بالفوردية ـ الكينيزية ـ كانت مع ذلك مثالاً آخر على ذاك الانقلاب المتكرر إلى "الانتقائية"، الذي كان مرتبطاً في الماضي بنضج تطور رأسمالي كبير.

لقد جمعتُ ملاحظات برودل حول التوسعات المالية مع ملاحظة ماركس أن نظام الائتمان كان آداة أساسية لنقل فائض رأس المال من المراكز الآفلة إلى المراكز الصاعدة للتجارة والإنتاج الرأسماليين. بما أن حجة ماركس النواتية في كتاب **رأس المال** تُستخلص من دور الدول في سيرورات التراكم الرأسمالي، فإن الديون القومية واستلاب الأصول والريوع المستقبلية\ الآجلة تعالج تحت عنوان "التراكم البدائي"، أي، "تراكم ليس نتيجة لنمط الإنتاج الرأسمالي، بل نقطة انطلاقه". **(**ماركس ١٩٥٩**:** ٧١٣، ٧٥٤ـ ٥٥**)** هذه المفهمة منعت ماركس من تقدير، كما فعل ڤيبر، الأهمية المستمرة للديون القومية في منظومة رأسمالي محتواة في دول تتنافس باستمرار مع بعضها البعض من أجل رأس المال المتنقل. مع ذلك، فقد كان ماركس مدركاً للدور المتكرر الذي لعبته الديون القومية في "انطلاق" التراكم الرأسمالي مرة تلو الأخرى عبر زمكان **[**زمان ـ مكان**]** الرأسمالية العالمية منذ ابتدائها وانتهاء بعصره. هكذا رصد ماركس تسلسلاً

تاريخياً يبدأ بڤينيسيا التي أقرضت "في تدهورها" مبالغ كبيرة من المال إلى هولندا؛ تلتها هولندا التي أقرضت "مبالغ هائلة من رأس المال، خصوصاً إلى إنكلترا منافستها الكبيرة" عندما "كفت الأولى [هولندا] عن أن تكون أمة متفوقة في التجارة والصناعة"؛ وأخيراً إنكلترا، التي كانت تفعل الشيء نفسه في مواجهة vis – vis الولايات المتحدة في عصر ماركس. (ماركس ١٩٥٩: ٧٥٥ ـ ٦)

لم يطور ماركس المعاني الضمنية النظرية لهذه الملاحظة التاريخية. برغم الحيز المعتبر المكرس لـ "رأس المال المتعامل بالنقد" في المجلد الثالث من رأس المال، فإنه لم ينقذ الديون القومية واستلاب الدول من ارتهانها لإواليات تراكم "ليس نتيجة لنمط الإنتاج الرأسمالي بل نقطة انطلاق له". ومع ذلك، في رصده التاريخي الخاص، فإن ما يبدو "نقطة الانطلاق" في مركز واحد (هولندا، إنكلترا، الولايات المتحدة) هو في الوقت نفسه "نقطة النهاية" لفترات طويلة من التراكم الرأسمالي في المراكز المكرسة سابقاُ (فينيسيا، هولندا، إنكلترا). باستعمال مجازات برودل، فإن كل توسع مالي على حدة ومجتمعة هو في الوقت نفسه "الخريف" لتطور رأسمالي ذي أهمية تاريخية ـ عالمية بلغ حدوده في مكان واحد و"الربيع" لتطور ذي أهمية حتى أكبر يبدأ في مكان آخر.

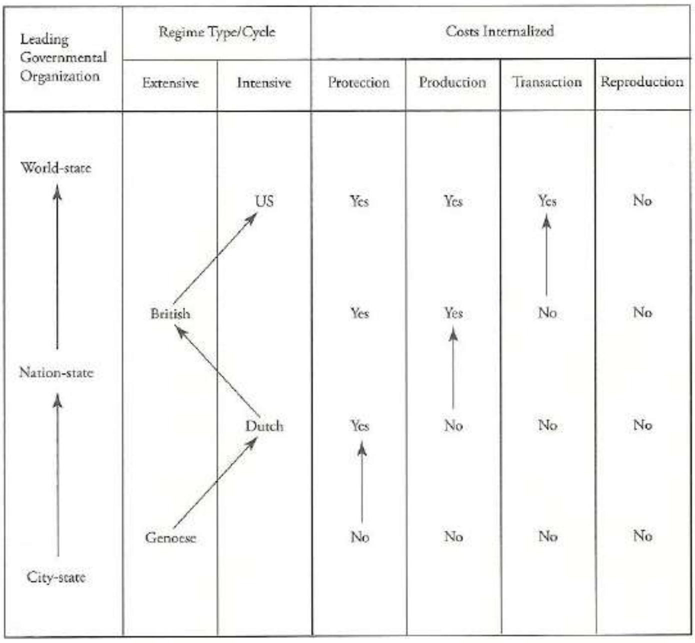
كان ثمة نزوع مشابه واضح على مدى الخمسة عشر عاماً الماضية. مع ذلك، كما لاحظت في المقدمة، مستشهداً بجويل كوتكين و يوريكو كيشيموتو (١٩٨٨: ١٢٣) "في إعكاس مذهل لقول ماركس، لا تتبع الولايات المتحدة نمط إمبراطوريات أخرى مصدرة لرأس المال (فينيسيا، هولندا، بريطانيا العظمى)، لكنها الآن تجتذب موجة جديدة من استثمار ماوراء البحار." حالما أزاحت الصينُ اليابان كقائدة للتوسع الاقتصادي الشرق الآسيوي في التسعينيات وفي العقد الأول من القرن العشرين، أصبح الإعكاس أقل وضوحاً، لأن الشركات الأمريكية قد استثمرت في الصين إلى درجة أكبر بكثير مما فعلت في اليابان. مع ذلك يبقى صحيحاً أن تدفقات رأس المال من المراكز الصاعدة

(الشرق آسيوية) إلى المراكز الآفلة للتراكم الرأسمالي تستمر في تجاوز التدفقات الذاهبة في الاتجاه المعاكس ـ وهو شذوذ لآخر توسع مالي سنعود إليه في الصفحات التالية.

النمطان الدوري والتطوري للرأسمالية التاريخية

قادت التشابهات بين دورات التراكم المنظومية ـ كل واحدة تتألف من نشوء نظام جديد في سياق التوسع المالي لنظام قديم ـ بعض القراء إلى أن ينسبوا إلى كتاب القرن العشرون الطويل حجة دورية بصرامة، على حد تعبير مايكل هارت وأنطونيو نيغري (٢٠٠٠: ٢٣٩)، "من المستحيل أن نميز فيها تمزقاً للمنظومة، تحولاً للنموذج الإرشادي، حدثاً. بدلاً من ذلك، كل شيء يجب دائماً أن يعود، ولذلك يصبح تاريخ الرأسمالية هو العود الأبدي للشيء نفسه". (انظر أيضاً ديتي ٢٠٠٣: ٥٥١ ـ ٢). في الواقع، إن تأكيد الكتاب على تكرار التوسعات المالية لا يمنعنا من تمييز التمزقات المنظومية وتحولات النموذج الأرشادي، وليس المقصود به أن يصور تاريخ الرأسمالية بوصفه عوداً أبدياً للشيء نفسه. على العكس، إن المقصود به أن يبين أن إعادات التنظيم الأساسية للمنظومة تحدث بالضبط عندما يبدو أن "الشيء نفسه" \ "الذات" (على شكل توسعات مالية متكررة) يعود.

بالفعل، بينت مقارنة الكتاب لدورات التراكم المنظومية المتعاقبة أن القوى الفاعلة للدورات المتعاقبة واستراتيجياتها وهيكلياتها تكون مختلفة؛ علاوة على ذلك، فإن تسلسلها يصف نمطاً تطورياً باتجاه أنظمة ذات حجم ومدى وتعقيد متزايدة. يلخص الشكل P. 1 هذا النمط التاريخي للتطور، مركزاً على "حاويات القوة" التي احتوت "مقرات" القوى الفاعلة الرأسمالية القائدة للأنظمة المتعاقبة: جمهورية جنوا، المقاطعات المتحدة، المملكة المتحدة والولايات المتحدة.



P.1 Evolutionary Patterns of World Capitalism

الشكل P.1الأنماط التطورية للرأسمالية العالمية

في زمن صعود النظام الجنوي وتوسعه التام، كانت جمهورية جنوا دولة مدينة. كانت صغيرة الحجم، بسيطة التنظيم، منقسمة بعمق اجتماعياً، عديمة الدفاع إلى حد ما عسكرياً، وهي بأغلب المحكات دولة ضعيفة بالمقارنة مع كل القوى العظمى للعصر. **(انظر الصفحات ١١١ ـ ٢٩، ١٤٨ ـ ٥٥، ٢٢٣).** كانت المقاطعات المتحدة، في المقابل، منظمة أكبر وأعقد بكثير من جمهورية جنوا. في زمن صعود نظام التراكم الهولندي وتوسعه التام، كان قوياً بما يكفي لنيل الاستقلال عن إسبانيا الإمبراطورية، وعلى بناء إمبراطورية عالية الربح من المواقع التجارية المتقدمة، وعلى إبعاد التحديات العسكرية من إنكلترا وفرنسا. وكانت الطبقة الرأسمالية الهولندية، مثل الجنوية قبلها، قادرة على

تحويل التنافس بين الدول على رأس المال المتنقل إلى آلة لتوسيع رأسمالها. لكن الهولنديين كانوا قادرين على الاستغناء عن وجوب أن "يشتروا" الحماية من الدول الإقليمية، كما كان الجنويون قد فعلوا من خلال علاقة تبادل سياسي مع الحكام الآيبيريين. بعبارة أخرى، "استدخل" النظام الهولندي تكاليف الحماية التي كان الجنويون قد "استخرجو"ها، كما يظهر الشكل P.1. (انظر ص ص. ٣٧ ـ ٤٨، ١٢٩ ـ ٦٢، ٢٢٣).

في زمن صعود نظام التراكم البريطاني وتوسعه التام، كانت المملكة المتحدة دولة قومية تامة التطور ذات إمبراطورية تجارية وإقليمية\ أرضية تلف العالم منحت الفئات الحاكمة وطبقتها الرأسمالية سيطرة غير مسبوقة على موارد العالم البشرية والطبيعية. ومثل الطبقة الرأسمالية الهولندية، لم تكن الطبقة الرأسمالية البريطانية بحاجة إلى الاعتماد على القوى الأجنبية من أجل الحماية، لكنها أيضاً لم تكن بحاجة إلى الاعتماد على الآخرين من أجل معظم الإنتاج الزراعي ـ الصناعي الذي تقوم عليه ربحية نشاطاتها التجارية. إذا كان النظام الهولندي المتصل بالنظام الجنوي قد استدخل تكاليف الحماية، فإن النظام البريطاني المتصل بالنظام الهولندي قد استدخل تكاليف الإنتاج أيضاً (انظر ص ص ٤٨ ـ ٥٩؛ ١٧٩ ـ ٢١٨، ٢٢٣ ـ ٤).

أخيراً، كانت الولايات المتحدة مجمعاً صناعياً عسكرياً قارياً يمتلك القدرة على توفير الحماية الفعلية لنفسها ولحلفائها وعلى خلق تهديدات مؤكدة بالخنق الاقتصادي أو الإبادة العسكرية تجاه أعدائها. هذه القدرة، مجتمعة مع حجم الولايات المتحدة وصفتها الجزيرية\ انعزاليتها وثروتها الطبيعية، قد مكنت طبقتها الرأسمالية من استدخال ليس تكاليف الحماية والإنتاج فحسب ـ كما كانت الطبقة الرأسمالية البريطانية قد فعلت قبلا ـ بل تكاليف التعاملات أيضاً، أي، الأسواق التي اعتمد عليها التوسع الذاتي لرأسمالها (انظر ص ص. ٥٩ ـ ٧٥، ٢٢٤ والفصل الرابع).

هذا الازدياد المضطرد في حجم ومدى وتعقيد الأنظمة المتعاقبة للتراكم الرأسمالي، على صعيد رأسمالي إنما تحجبه بشكل ما سمة أخرى للتسلسل التاريخي لهذه الأنظمة. فكما هو مبين في الشكل P.1، كان ثمة تأرجح نواسي إلى الوراء وإلى الأمام بين الأنظمة "الانتشارية" و"التكثيفية" للتراكم، مع تناوب مقابل بين الهياكل التنظيمية "الكوزمولوليتية ـ الإمبراطورية" و"المشتركة ـ القومية". كانت كل خطوة إلى الأمام في سيرورة استدخال التكاليف من قبل نظام تراكم جديد تنطوي على إحياء للإستراتيجيات والهيكليات الحكومية والأعمالية التي أطاحها النظام السابق (انظر ص ص. ٥٨ ـ ٩، ٧١ ـ ٢، ٢٢٤ ـ ٥، ٢٥١ ـ ٧٧، ٣٣٩ ـ ٤١).

هكذا، حدث استدخال تكاليف الحماية من قبل النظام الهولندي بالمقارنة مع النظام الجنوي من خلال إحياء استراتيجيات وهيكليات رأسمالية احتكار الدولة الفينيسية التي كان النظام الجنوي قد أطاح بها. بشكل مشابه، حدث استدخال تكاليف الإنتاج من قبل النظام البريطاني بالمقارنة مع النظام الهولندي من خلال إحياء استراتيجيات وهيكليات الرأسمالية الكوزموبوليتية الجنوية والإقليموية العالمية الآيبيرية، وذلك بأشكال جديدة وأكثر تعقيداً. ولقد تكرر النمط نفسه مرة أخرى مع صعود النظام الأمريكي وتوسعه التام، الذي استدخل تكاليف المعاملات بإحياء استراتيجيات وهيكليات الرأسمالية المشتركة الهولندية بأشكال جديدة وأكثر تعقيداً.

ثمة عنصر ثالث من النمط التطوري الذي جرى تعريفه في كتاب \ **القرن العشرون الطويل**\ هو التقاصر المتتالي لمدة كل دورة تراكم منظومية. ففي حين أصبحت المنظمات الحكومية والأعمالية القائدة لكل دورة أقوى وأعقد، أصبحت دورات حياة أنظمة التراكم أقصر. فالزمن الذي استغرقه كل نظام لينبثق عن أزمة النظام السائد السابق، وليصبح نفسه سائداً، وليبلغ حدوده (كما أشرت على ذلك بداية توسع مالي جديد) كان يساوي أقل من نصف، في حالة النظام

البريطاني بالنسبة إلى النظام الجنوي وفي حالة النظام الأمريكي بالنسبة إلى النظام الهولندي. (انظر ص. ٢٢٥ ـ ٦)

هذا النمط من التطور الرأسمالي الذي يكون بموجبه الازديادُ في قوة أنظمة التراكم مرتبطاً بنقصان في مدتها، يعيد إلى الأذهان رأي ماركس أن "العائق الحقيقي للإنتاج الرأسمالي هو رأس المال ذاته وأن الإنتاج الرأسمالي يتغلب باستمرار على عوائقه المتأصلة "فقط بوسائل تضع مرة أخرى هذه العوائق في طريقه على صعيد أكثر هولاً" (ماركس ١٩٦٢: ٢٤٤ ـ ٥). لقد جادلت في أن هذا التناقض يجب إعادة صياغته بمصطلحات أكثر عمومية. لأن ماركس طبقه على الرأسمالية "كنمط إنتاج" فقط. أي، باستدخال تكاليف الإنتاج في المرحلة البريطانية من التطور. ومع ذلك، كان مبدأ أن العائق الحقيقي للتطور الرأسمالي هو رأس المال نفسه عاملاً مطبقاً بشكل واضح في المرحلتين الجنوية والهولندية من التطور.

في المرحلتين الجنوية والهولندية، كانت نقطة بداية ونهاية توسع التجارة والإنتاج العالميين هي تحقيق الربح كغاية في حد ذاته من طرف قوة فاعلة رأسمالية بعينها. في المرحلة الأولى، كانت "الاكتشافات العظيمة"، وتنظيم التجارة طويلة المسافة داخل وعبر حدود الإمبراطورية (ات) الآيبيرية المترامية، وخلق "سوق عالمية" جنينية في أنتويرب وليون واشبيلية بالنسبة إلى رأس المال الجنوي مجرد وسائل لتوسعه الذاتي. وفي نحو ١٥٦٠، عندما لم تعد هذه الوسائل تخدم هذا الغرض، انسحب رأس المال الجنوي فجأة من التجارة ليتخصص في المالية العالية. بالشكل نفسه، فإن تولي القيام بنقل التجارة بين نطاقات سلطة سياسية منفصلة وبعيدة غالباً، وتمركز تجارة الأنتربوت في أمستردام وتمركز الصناعات ذات القيمة المضافة العالية في هولندا، قد خلقت شبكة على نطاق العالم من المواقع الأمامية والتبادلات التجارية، و"إنتاج" أي حماية تتطلبها كل هذه الفعاليات، كانت بالنسبة إلى رأس المال الهولندي مجرد وسائل لتوسعه الذاتي

الخاص به. ومرة أخرى، في عام ١٧٤٠، عندما لم تعد هذه الوسائل تخدم هذا الغرض، تخلى رأس المال الهولندي عنها لصالح تخصص أوسع في المالية العالية.

من زاوية الرؤية هذه، فإن رأس المال البريطاني في القرن التاسع عشر كرر ببساطة نمطاً كان قد كُرس طويلاً قبل أن تصبح الرأسمالية التاريخية كنمط تراكم نمطَ إنتاج أيضاً. كان الاختلاف الوحيد هو أنه، بالإضافة إلى نقل تجارة الإنتربوت، وأنواع أخرى من التجارة طويلة المسافة وقصيرة المسافة ونشاطات الحماية والإنتاج المتصلة بها، في الدورة البريطانية كانت النشاطات الاستخراجية والتصنيعية ـ أي، ما يمكننا أن ندعوه بالإنتاج بالمعنى الضيق ـ قد أصبحت وسائل حاسمة للتوسع الذاتي لرأس المال. لكن في نحو ١٨٧٠، عندما لم يعد الإنتاج ونشاطات التجارة المتصلة به تخدم هذا الغرض، انتقل رأس المال البريطاني نحو التخصص في المضاربة والوساطة الماليتين، إلى حد بعيد بقدر ما كان رأس المال الهولندي قد فعل قبل ١٣٠ عاماً وما فعله رأس المال الجنوي قبل ٣١٠ أعوام وما سيفعله رأس المال الأمريكي بعد ١٠٠ عام. (انظر ص ٢٢٥ ـ ٧)

جوهر التناقض هو أنه في كل الأمثلة يكون توسع التجارة والإنتاج العالميين مجرد وسيلة في المساعي الموجهة بالدرجة الأولى إلى زيادة قيمة رأس المال، ومع ذلك فإنه، مع مرور الزمن، ينحو إلى تخفيض معدل الربح وبذلك يخفض قيمة رأس المال. إن المراكز المنظمة المكرسة، بفضل مركزيتها المستمرة في شبكات المالية العالية، تكون في أفضل موقع لتحويل التنافس المشتد من أجل رأس المال المتنقل لمصلحتها، وبذلك تستعيد أرباحها وقوتها على حساب بقية المنظومة. من وجهة النظر هذه، فإن استعادة الأرباح والقوة الأمريكية في تسعينيات القرن العشرين (١٩٩٠) تتبع نمطاً كان نموذجياً للرأسمالية العالمية منذ أبكر بداياتها. السؤال الذي يبقى مفتوحاً هو ما إذا كانت هذه الاستعادة سيتبعها، كما في الماضي، استبدال للنظام الأمريكي، الذي لايزال سائداً، بنظام آخر.

تفرع القوة المالية والعسكرية

إذا كان مستقبل الرأسمالية العالمية منقوشاً بالكامل في الأنماط الملخصة في الصفحات السابقة، فإن مهمة التنبؤ بما هو متوقع ينبغي أن تكون مباشرة. أولاً، خلال نصف قرن أو أكثر بعد أزمته الإشارية في أوائل السبعينيات (١٩٧٠)، سيمر النظام الأمريكي بأزمته النهائية. ثانياً، على مر الزمن (دعونا نقول، في عشرين أو ثلاثين سنة أخرى) سيطاح بالأزمة بتشكيل نظام جديد قادر على إدامة توسع مادي جديد للاقتصاد العالمي. ثالثاً، ستقترب المنظمة الحكومية القائدة لهذا النظام الجديد من سمات دولة عالمية بشكل أقرب مما فعلت الولايات المتحدة قبلاً. رابعاً، خلافاً للنظام الأمريكي، سيكون النظام الجديد من النوع الانتشاري (الكوزموبوليتي ـ الإمبراطوري) بدلاً من النوع التكثيفي (المشترك ـ القومي). أخيراً، والأهم، سيستدخل النظام الجديد تكاليف إعادة إنتاج الحياة البشرية والطبيعة، التي كان النظام الأمريكي ينحو إلى استخراجها.

لا يمكننا أن نستبعد أن يتحقق بعض هذه التوقعات بالفعل. في الواقع، في كتاب **آدم سميث في بيجينغ***Adam Smith in Beijing* ، جادلت في أن التوقع الأول قد تحقق قبلاً والثاني قد يكون في سيرورة التحقق. إن حل المشروع المحافظ الجديد من أجل قرن أمريكي جديد قد أدى من أجل كل الأغراض العملية إلى الأزمة الختامية للهيمنة الأميركية ـ أي تحولها إلى مجرد سيطرة. في الوقت نفسه، كانت النتيجة غير المقصودة الأهم لمغامرة العراق هي تمتين النزوع نحو إعادة تمركز الاقتصاد العالمي على شرق آسيا، وداخل شرق آسيا، على الصين. وفي حين كان على هذا الانتقال الجغرافي بعد أن يخلق الشروط لتوسع مالي جديد للاقتصاد العالمي، فلا يمكننا أن نستبعد أن يفعل ذلك عاجلاً أم آجلاً. (أريغي ٢٠٠٧: الفصل ٧)

مغ ذلك، ليست الانتقالات من نظام إلى آخر منقوشة كلياً في الأنماط المكرسة سابقاً. فالأنماط المكرسة للتكرار والتطور تبين أن تعاقب المسارات التطورية الذي دفع على مدى القرون توسَّعَ الرأسمالية العالمية إلى أبعاده العالمية الشاملة الحالية، لم يكن سيرورة عشوائية. لكن ظهور مسار تطوري جديد في أثناء كل انتقال على حدة ومجتمعة، كان طارئاً على، ومشكلاً بالكامل من قبل طيف من العوامل التاريخية والجغرافية التي تم تحويلها وإعادة جمعها عن طريق التنافس والصراعات التي تشكل الأساس للتوسعات المالية.

بعبارة أخرى، إن الأنماط التي نلاحظها بعد الحدث ex post هي نتيجة للاحتمالات الجغرافية والتاريخية بقدر ما هي نتيجة للضرورة التاريخية. لذلك، لدى التأمل مسبقاً ex ante حول النتائج المستقبلية للانتقال الحالي، يجب أن نولي اهتماماً مكافئاً للظاهرات التي تنطبق على الأنماط الماضية للتكرار والنشوء وإلى الظاهرات التي لا تنطبق عليها ـ أي، إلى الشذوذات التي يمكن توقع أن تجعل نتائج المستقبل منحرفة عن الأنماط الماضية. إن الشذوذ الحرج للمأزق الحالي هو التفرع غير المسبوق للقوة المالية والعسكرية.

كما جادلت في الخاتمة، بالرغم من أن انهيار الاتحاد السوفييتي قد ترك الولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى العسكرية الوحيدة، فقد ترافق وهن القوة السوفييتية بتعاظم ما دعاه بروس كمينغز(١٩٩٣: ٢٥ ـ ٦) بـ"الأرخبيل الرأسمالي" لشرق آسيا. فقد كانت اليابان حتى ذلك الوقت هي الأكبر بين "جزر" الأرخبيل. أما الأهم بين الجزر الأخرى فكانت دولتا ـ المدينة سنغافورة وهونغ كونغ، ودولة الحامية تايوان، والدولة نصف القومية كوريا الجنوبية. لم تكن أي من هذه الدول قوية بالمقاييس المتعارف عليها. وفي حين لم تكن هونغ كونغ وتايوان حتى دولتين ذات سيادة، كانت الدولتان الكبيرتان ـ اليابان وكوريا الجنوبية ـ معتمدتين كلياً على الولايات المتحدة ليس فقط من أجل الحماية

العسكرية بل أيضاً من أجل الكثير من إمداداتهما من الطاقة والغذاء، بالإضافة إلى التصريف المربح لمصنوعاتهما. على العكس مما كان يعتقده بعض المراجعين، لم أكن أرى أن أياً من هذه الدول (بما فيها اليابان) كانت في وضع [يؤهلها] لتحل محل الولايات المتحدة بوصفها القوة المهيمنة. ومع ذلك، كانت القوة الاقتصادية الجماعية للأرخبيل بوصفها "الورشة" الجديدة و"صندوق النقد السائل" [الكاش] للعالم تجبر المركزين التقليديين للقوة الرأسمالية ـ أوروبة الغربية وشمال أمريكا ـ على إعادة هيكلة وإعادة تنظيم صناعاتهما، واقتصاداتهما، وأساليب حياتهما.

عندما كتبت الطبعة الأولى من هذا الكتاب لم أكن مدركاً تماماً لمدى ومقتضيات انبعاث الصين في مركز الاقتصاد السياسي الشرق آسيوي. لقد تحققت من أن الانبعاث قلَّص، دون أن يلغي، تفرع القوة العسكرية (الأميركية) والقوة المالية (الشرق آسيوية). (بالفعل، كان هذا هو السبب الرئيسي في أنني، في تسعينيات القرن العشرين، نقلت بؤرة أبحاثي من "الأرخبيل الرأسمالي" لشرق آسيا إلى الصين ـ انظر أريغي ومعاونوه ٢٠٠٣، ٢٠٠٧). ومع ذلك، فقد جادلت آنذاك ولا زلت أعتقد اليوم، أن النوع من التفرع بين القوة العسكرية (الأميركية) والقوة الاقتصادية (الشرق آسيوية) الذي يمكننا رصده منذ ثمانينيات القرن العشرين (١٩٨٠) لا سابق له في حوليات التاريخ الرأسمالي. فقد حرم الغرب من أحد أهم مقومين اثنين لثرواته على مدى الخمسمئة عام السابقة: السيطرة على فائض رأس المال. ومن المهم بالقدر نفسه، إذا كانت الصين أو شرق أسيا ستصبح مهيمنة في المستقبل، فسيكون نمطاً مختلفاً جداً عن النمط الأوروبي للخمسمئة سنة الماضية.

إن كل واحدة من دورات التراكم المنظومية المتعاقبة كان يمهد لها تشكُّل كتل أقوى حتى من المنظمات الحكومية والأعمالية المحبوة بقدرات

أكبر من قدرات الكتل السابقة على زيادة المـدى المكـاني والـوظيفي للرأسـمالية العالمية. كما جادلت في الخاتمة، كانت هـذه الـسيرورة التطوريـة تبلـغ حـدودها لأن "قدرات مراكز القوى التقليدية للغرب الرأسمالي على صنع الدولـة وصـنع الحرب قد قطعت شوطاً بعيداً للغاية بحيـث لا يمكنهـا أن تـزداد أكثـر إلا مـن خلال تشكيل إمبراطورية عالمية كونية حقاً". ومع ذلك، فإن "تحقيق" مثل هـذه الإمبراطورية يتطلب السيطرة على المصادر الأكثر توليـداً لفـائض رأس المـال ـ مصادر تقـع الآن في شرق آسـيا". لم يكـن واضـحاً لي عندئـذ (ولا يـزال غـير واضح الآن) "بأي وسيلة يمكن لمراكز القوة التقليدية للغرب أن تكتسب هـذه السيطرة وتحتفظ بها".

لذلك ختمت الطبعة الأولى من هذا الكتاب برسم ليس سيناريو واحد بل ثلاثة سيناريوهات مختلفة تماماً كنتائج ممكنة للأزمة المستمرة لنظام التراكم الأمريكي. فقد كان من الممكن أن تسعى الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون إلى استخدام تفوقهم العسكري لاستخلاص "راتب حماية" من المراكز الرأسمالية الناشئة لشرق آسيا. لو نجحت المحاولة، لكان من الممكن أن تظهر أول إمبراطورية عالمية حقاً إلى حيز الوجود. لو لم تتم مثل هذه المحاولة، أو لو تمت لكنها لم تنجح، لكان من الممكن على مر الزمن أن يصبح شرق آسيا مركزاً لمجتمع سوق عالمية مدعوم، ليس بالقوة العسكرية المتفوقة كما في الماضي، بل بالاحترام المتبادل لثقافات العالم وحضاراته. مع ذلك فقد كان ممكناً أيضاً أن يؤدي التفرع إلى فوضى عالمية لا نهاية لها. وكما عبرت عن ذلك آنذاك، ملخصاً جوزف شومبيتر، قبل أن تختنق البشرية (أو تستدفئ) في جحيم (أو فردوس) إمبراطورية عالمية مركزها الغرب أو مجتمع سوق عالمية مركزها شرق آسية، "قد تتبخر في أهوال (أو أمجاد) العنف المتصاعد الذي صاحب تصفية النظام العالمي [في] الحرب الباردة."

إن السيناريوهات الثلاثة كلها المرسومة في الخاتمة تبقى نتيجة تاريخية بديلة ممكنة للأزمة الختامية للهيمنة الأمريكية. إذ يستمر تفرع القوة العسكرية والمالية عالمياً بالإضافة إلى الصعود الاقتصادي لشرق آسيا كلاهما بسرعة. في كتاب مشترك نشر في عام ١٩٩٩ بعنوان **الفوضى والحكم في المنظومة العالمية الحديثة** *Chaos and Governance in the Modern World System* جادل بيفرلي سيلفر وأنا في أن عجز الاقتصاد الياباني عن التعافي من انهيار ١٩٩٠ ـ ٩٢ والأزمة المالية الشرق آسيوية ١٩٩٧ ـ ٩٨ في حد ذاتها لم يدعما استنتاج أن صعود شرق آسيا كان سراباً. لقد لاحظنا في الانتقالات الهيمنية السابقة أن مراكز التراكم الرأسمالي الناشئة حديثاً على صعيد عالمي هي التي مرت بأعمق الأزمات المالية، كما تقدمت براعتها المالية على قدرتها المؤسساتية على ضبط التدفقات الضخمة لرأس المال المتنقل الداخل إلى والخارج من نطاقات سلطتها. كان هذا يصح على إنكلترا في أواخر القرن الثامن عشر ويصح حتى أكثر على الولايات المتحدة في ثلاثينيات القرن العشرين (١٩٣٠). لن يستعمل أحد انهيار وول ستريت ١٩٢٩ ـ ١٩٣١ والكساد اللاحق ليجادل في أن المركز السطحي للسيرورات العالمية للتراكم الرأسمالي لم يكن ينتقل من المملكة المتحدة إلى الولايات المتحدة في النصف الأول من القرن العشرين. ولا ينبغي التوصل إلى استنتاج مماثل من الأزمات المالية الشرق آسيوية للتسعينيات ١٩٩٠. (أريغي وسيلفر ١٩٩٩: خصوصاً الفصل الأول والخاتمة).

لا يستتبع ذلك، بالطبع، أن المراكز المالية الحاكمة لا يمكن أن تمر بأزمات مالية. من هذا المنطلق لا يبدو أي تعميم ممكناً. ففي الانتقال من الهيمنة البريطانية إلى الهيمنة الأميركية، لم تمر المملكة المتحدة بأزمة مالية مماثلة لأزمة الولايات المتحدة. بالمقابل، في الانتقال الحالي، في ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١، ومرة

أخرى في ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩ مرت الولايات المتحدة بأزمات هي على الأقل بنفس خطورة الأزمات الشرق آسيوية في التسعينيات (١٩٩٠). طوال فترة أزمات التسعينيات (١٩٩٠) وأوائل العقد الأول من القرن العشرين استمر التوسع الاقتصادي للصين بمعدلات لا نظير لها وغير مسبوقة من أجل بلاد ذات حجم ديموغرافي مماثل. في كتاب (آدم سميث في بيجينغ)، جادلت في أن الصعود السريع للصين كانت له جذور عميقة، ليس فقط في إعادة البناء الاجتماعي والسياسي في حقبة الحرب الباردة في ظل الشيوعية، بل أيضاً في إنجازات الصين الإمبراطورية في صنع الدولة وصنع الاقتصاد القومي السابقة للاندماج الثانوي في المنظومة الدولية التي مركزها أوروبة. بشكل أكثر تحديداً، جادلت في أن الصين والشتات الصيني فيما وراء البحار لعبا دوراً محورياً بشكل متزايد في تحفيز الإدماج والتوسع الاقتصاديين للمنطقة. بفعل ذلك، اعتمدا على ممارسة شرق آسيوية عريقة تعود في تاريخها إلى العصر الإمبراطوري، أي، الاعتماد الشديد على التجارة والأسواق لضبط العلاقات بين الملوك وبين الملوك والرعايا. في منتصف القرن التاسع عشر (مع حروب الأفيون)، أصبح واضحاً أن هذه الممارسة كانت غير ملائمة لمنع الإخضاع القسري للمنظومة الإقليمية التي مركزها الصين داخل المنظومة التي مركزها أوروبة. مع ذلك، في أواخر القرن العشرين، أصبح هذا الاعتماد التاريخي على التجارة والأسواق هو الأساس لتنافسية متجددة في السوق العالمية عالية الاندماج التي نشأت في ظل الهيمنة الأميركية. (أريغي ٢٠٠٧، الفصول ١ و ١٢؛ انظر أيضاً أريغي وسيلفر ١٩٩٩: خصوصاً الفصل ٤)

إن للمركزية المتنامية للصين في الاقتصاد العالمي معنيين ضمنيين هامين لأجل النتيجة المنظورة المستقبلية للأزمة المستمرة للهيمنة الأميركية. الأول، إلى حد أن هذه المركزية المتنامية متجذرة في الإرث التاريخي للمنطقة، يمكن توقع أن

تبقى أكثر قوة وحصرية مما لو كانت أساساً نتيجة لسياسات وسلوك يمكن نسخها في مناطق أخرى من الاقتصاد العالمي. الثاني، بالنظر إلى الحجم الديموغرافي للصين، فإن توسعها الاقتصادي هو أكثر تدميراً للتراتبية العالمية للثروة من كل "المعجزات" الاقتصادية الشرق آسيوية السابقة مجتمعة. لأن كل هذه المعجزات (بما فيها اليابانية) كانت حالات من الانتقال صعوداً ضمن تراتبية ثابتة أساساً. كان بوسع التراتبية أن تستوعب، واستوعبت، الانتقال صعوداً لحفنة من الدول الشرق آسيوية (اثنتان منها دولتا مدينة) تمثل نحو واحد على عشرين من سكان العالم. لكن استيعاب الانتقال صعوداً لدولة بحد ذاتها تمثل نحو خُمس عدد سكان العالم هو مسألة مختلفة تماماً. إنه يقتضي ضمناً تدميراً أساسياً للبنية الهرمية جداً للتراتبية. في الواقع، إلى حد أن البحث الحديث حول تفاوت الدخل العالمي قد كشف عن نزوع إحصائي نحو تفاوت بين البلدان آخذ في الهبوط منذ ١٩٨٠، فإن هذا التفاوت يعزى بالكامل إلى النمو الاقتصادي السريع للصين (انظر، بين مراجع أخرى، بيري ٢٠٠٥).

أما وقد لاحظنا الطبيعة التدميرية بنيوياً للتوسع الاقتصادي المستمر للصين، في كتاب **الفوضى والحكم** ، فقد أشرنا إلى عائقين كبيرين أمام انتقال لا كارثي إلى نظام عالمي أكثر إنصافاً. كان العائق الأول هو مقاومة الولايات المتحدة للتكيف والاستيعاب. بإعادة صياغة ديفيد كاليو (١٩٨٧: ١٤٢) لاحظنا أن النظامين العالميين اللذين كان مركزاهما هولندا وبريطانيا كانا قد تحطما تحت تأثير تيارين: نشوء قوى جديدة عدوانية، ومحاولة القوة المهيمنة الآفلة لتجنب التكيف والاستيعاب بتثبيت تفوقها المنزلق بسيطرة استغلالية. فقد كنا نؤمن، ونحن نكتب في عام ١٩٩٩:

((لا توجد قوى جديدة عدوانية معقولة يمكنها أن تسبب انهيار المنظومة العالمية التي مركزها الولايات المتحدة، لكن الولايات المتحدة تمتلك حتى قدرات أكبر مما كانت بريطانيا تمتلكها منذ قرن لتحول هيمنتها الآفلة إلى سيطرة

استغلالية. إذا انهارت المنظومة في النهاية، فسيكون ذلك بالدرجة الأولى بسبب مقاومة الولايات المتحدة للتكيف والاستيعاب. وفي المقابل، فإن التكيف والاستيعاب الأمريكيين للقوة الاقتصادية الصاعدة للمنطقة الشرق آسيوية هو شرط ضروري لأجل انتقال لا كارثي إلى نظام عالمي جديد.)) (أريغي وسيلفر ١٩٩٩: ٢٨٨ـ٩).

كما نوهنا أدناه، فإن انتخاب باراك أوباما لرئاسة الولايات المتحدة وإعادة التوجيه المصاحبة للسياسة الخارجية الأميركية قد تخفض شدة هذا العائق الأول أمام انتقال لاكارثي. مع ذلك، فإن العائق الأقل مباشرة، لكنه هام بالقدر نفسه، هو الثاني: القدرة التي لا تزال غير محققة للقوى الفاعلة للتوسع الاقتصادي الشرق آسيوي على "فتح مسار جديد للتطور لأنفسها ولأجل العالم يفترق جذرياً عن المسار الذي وصل الآن إلى طريق مسدود."كان هذا يتطلب افتراقاً أساسياً عن المسار غير المستدام اجتماعياً وبيئوياً [ايكولوجيا] للتطور الغربي الذي تُستخرج فيه إلى حد كبير التكاليف من أجل إعادة إنتاج البشر والطبيعة (انظر الشكل P.1)، بمقدار مهم بإقصاء غالبية سكان العالم عن منافع التطور الاقتصادي. وهذه مهمة ملحة سيُشكل مسارها في جزء كبير منه عن طريق الضغط من حركات الاحتجاج والحماية الذاتية من تحت:

((في الانتقالات الهيمنية الماضية، اضطلعت الجماعات السائدة بنجاح بمهمة تشكيل نظام عالمي جديد فقط بعد الوقوع تحت الضغط الشديد من حركات الاحتجاج وحماية الذات من الأسفل. هذا الضغط من الأسفل قد توسع وتعمق من انتقال إلى انتقال، مؤدياً إلى كتل اجتماعية مضخمة مع كل هيمنة جديدة. لهذا، يمكننا أن نتوقع من التناقضات الاجتماعية أن تلعب دوراً أكثر حسماً من ذي قبل في تشكيل كلٍ من الانتقال المتكشف وأي نظام عالمي جديد يتمخض في نهاية المطاف عن الفوضى المنظومية الوشيكة.)) (أريغي وسيلفر ١٩٩٩: ٢٨٩)

بعد عام من كتابة هذا، انفجرت فقاعة "الاقتصاد الجديد" الذي مركزه الولايات المتحدة. بعدئذ بوقت قصير جاءت صدمة ١١ سبتمبر\ أيلول، ٢٠١١. للحظة وجيزة، بدا أن الولايات المتحدة يمكنها الحفاظ على دورها الهيمني بتعبئة حشد ضخم من القوى الحكومية واللاحكومية في الحرب على الإرهاب. مع ذلك، سرعان ما وجدت الولايات المتحدة نفسها معزولة بشكل شبه كامل في شن حرب على العراق جرى تصورها عموماً بأنها ذات صلة واهية بالحرب على الإرهاب، في حين كانت تتحدى القواعد والمعايير المتفق عليها عموماً للعلاقات بين الدول. وكما تنبأ كتابا **القرن العشرون الطويل** و **الفوضى والحكم**، فإن <u>العصر الجميل</u> الأميركي قد بلغ نهايته ودخلت الهيمنة العالمية الأميركية أزمتها الختامية بكل الاحتمالات. بالرغم من أن الولايات المتحدة لا تزال حتى الآن الدولة الأقوى في العالم، فإن علاقتها ببقية العالم توصف الآن على النحو الأفضل بأنها علاقة "سيطرة دون هيمنة". (أريغي ٢٠٠٧: ١٥٠ ـ ١؛ cf غوها ١٩٩٢)

لقد تحقق هذا التحول ليس بنشوء قوى جديدة عدوانية بل بمقاومة الولايات المتحدة للتكيف والاستيعاب. إن محاولات الولايات المتحدة لتصوير عراق صدام حسين بأنه قوة جديدة عدوانية لم تمتلك مصداقية كثيرة، في حين كانت استراتيجية الأمن القومي التي تبنتها إدارة بوش رداً على ١١ أيلول شكلاً من مقاومة الولايات المتحدة للتكيف والاستيعاب أكثر تطرفاً بكثير من أي شيء جرى تصوره في **القرن العشرون الطويل و الفوضى والحكم**. في الواقع، إلى حد أكبر بكثير مما في الانتقالات الهيمنية السابقة، كانت الأزمة الختامية للهيمنة الأميركية، إذا كان هذا هو ما نرصده، وأعتقد أننا نفعل ذلك ـ حالة "انتحار" قوة عظمى. (أريغي ٢٠٠٧: ١٦١ ـ ٥، ١٧٨ ـ ٢١٠)

هكذا حتى قبل الانهيار المالي عام ٢٠٠٨، فسرتُ انفجار فقاعة "الاقتصاد الجديد" في ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١، مجتمِعاً مع فشل الرد المحافظ الجديد على ١١

أيلول، بوصفه علامة على الأزمة الختامية للهيمنة الأميركية. إن انهيار ٢٠٠٨ قد أثبت ببساطة صحة هذا التفسير. ليس واضحاً ما الذي يمكن لإدارة أوباما أن تفعله لإبطاء الأزمة، ناهيك عن إعكاسها. بالرغم من أن أوباما قد يكون رئيساً قادراً مثلما كان فرانكلين روزفلت، فثمة فرق أساسي بين الوضعين اللذين واجهتهما إدارة كل منهما. ففي حين كانت الولايات المتحدة في ظل روزفلت قد أصبحت الأمة الدائنة القائدة للعالم، ورث أوباما وضعاً أصبحت الولايات المتحدة فيه الأمة المدينة القائدة للعالم. هذا الاختلاف يفرض قيوداً على قدرة إدارة أوباما على السعي إلى تحقيق السياسات الكينيزية في الداخل أوالسياسات الهيمنية في الخارج التي تكون أكثر صرامة إلى حد بعيد من أي شيء مرت به إدارة روزفلت.

بغض النظر عن هذه التطورات، فإن السيناريوهات الثلاثة لما بعد الهيمنة الأميركية المرسومة في خاتمة هذا الكتاب تبقى كلها إمكانيات تاريخية. بالرغم من أن مشروع قرن أمريكي جديد الذي تبنته إدارة بوش قد فشل تماماً، فليس هذا مشروع الإمبراطورية العالمية الذي جرى تصوره في كتاب **القرن العشرون الطويل**. فالإمبراطورية العالمية التي جرى تصورها في **القرن العشرون الطويل** كسيناريو ممكن لما بعد الهيمنة الأميركية كانت مشروعاً غربياً جماعياً. كانت فكرة أن الولايات المتحدة ستباشر مشروع إمبراطورية عالمية بشكل افتراضي وحدها تعتبر أكثر حماقة من أن تستحق التفكير فيها. بالطبع، إن فشل نهج العمل هذا لا يستبعد إمكانية أن ينخرط تحالف غربي أعيد تكوينه في مشروع إمبراطوري متعدد الأطراف أكثر واقعية. بالفعل، إن فشل المشروع الأمريكي أحادي الجانب بالذات يمكن أن يخلق شروطاً أكثر مؤاتاة لنشوء مشروع غربي جماعي.

في حين تبقى الإمبراطورية الكونية الخاضعة للسيطرة الغربية إمكانية، فإن مجتمع السوق العالمية التي مركزها شرق آسية يبدو اليوم نتيجة أكثر احتمالاً للتحولات الحالية للاقتصاد السياسي العالمي مما كان منذ خمسة عشر عاماً. كما

جادلت في كتاب **آدم سميث في بيجينغ** فقد ظهرت الصين كبديل معقول بشكل متزايد للقيادة الأميركية في منطقة شرق آسية وما بعدها. وفي حين غرقت الولايات المتحدة في مستنقع العراق، استمرت الصين تنمو بإيقاع سريع، مكتسبة احتياطيات مالية وأصدقاء في كل أنحاء العالم بالسرعة التي كانت الولايات المتحدة تخسرهم بها. بالرغم من أن القطاعات الرئيسية للاقتصاد الصيني لا تزال تعتمد اعتماداً شديداً على الصادرات إلى السوق الأمريكية، فإن اعتماد الثروة والقوة الأمريكيتين على استيراد السلع الصينية الرخيصة والمشتريات الصينية لسندات الخزينة الأمريكية هو بنفس الكبر إن لم يكن أكبر. الأهم من ذلك، أن الصين قد بدأت تحل محل الولايات المتحدة بوصفها القوة الدافعة الرئيسية للتوسع التجاري والاقتصادي في شرق آسية وما بعده. (أريغي ٢٠٠٧: خصوصاً الفصول ٧، ١٠ و ١٢).

إن الثقل الاقتصادي المتنامي للصين في الاقتصاد السياسي العالمي لم يضمن في حد ذاته نشوء مجتمع سوق عالمية مركزها شرق آسية قائم على الاحترام المتبادل لثقافات العالم وحضاراته. كما لاحظنا أعلاه، فإن مثل هذه النتيجة تفترض مسبقاً أنموذجاً للتطور مختلفاً بشكل جذري يكون، من بين أشياء أخرى، مستداماً من الناحيتين الاجتماعية والبيئية ويزود الجنوب العالمي ببديل أكثر إنصافاً عن السيطرة الغربية المستمرة. كانت الانتقالات الهيمنية السابقة كلها تتميز بفترات طويلة من الشواش المنظومي، وهذه تبقى نتيجة بديلة ممكنة. أما أي سيناريو من السيناريوهات المستقبلية البديلة التي أُطلقت في كتاب **القرن العشرون الطويل** سيتحقق فيبقى سؤالاً مفتوحاً ستقرر الإجابة عنه قوتنا الفاعلة الإنسانية الجماعية.

جيوفاني أريغي

آذار\ مارس ٢٠٠٩

المراجع

References

Abu-Lughod, Janet, *Before European Hegemony: The World System A.D. 1250–1350*, New York: Oxford University Press 1989.

Adams, Richard, "Harnessing Technological Development," in J. Poggie and R.N. Lynch, eds., *Rethinking Modernization: Anthropological Perspectives*, Westport, CT: Greenwood Press 1975, pp. 37–68.

Aglietta, Michel, *A Theory of Capitalist Regulation: The US Experience*, London: New Left Books 1979a.

—— "La notion de monnaie internationale et les problèmes monétaires européens dans une perspective historique," *Revue Economique*, 30, 5, 1979b, pp. 808–44.

Aglietta, Michel and André Orléan, *La Violence de la monnaie*, Paris: Presses Universitaires de France 1982.

Aguilar, Alonso, *Pan-Americanism from Monroe to the Present: A View from the Other Side*, New York: Monthly Review Press 1968.

Allen, G.C., *Japan's Economic Policy*, London: Macmillan 1980.

Amin, Samir, *The Accumulation of Capital on a World Scale*, New York: Monthly Review Press 1974.

—— *Empire of Chaos*, New York: Monthly Review Press 1992.

Anderson, Perry, *Lineages of the Absolutist State*, London: New Left Books 1974.

—— "The Figures of Descent," *New Left Review*, 161, 1987, pp. 20–77.

Aoki, Masahiko, "Aspects of the Japanese Firm," in M. Aoki, ed., *The Economic Analysis of the Japanese Firm*, Amsterdam: North-Holland 1984, pp. 3–43.

Armstrong, Philip and Andrew Glyn, *Accumulation, Profits, State Spending: Data for Advanced Capitalist Countries 1952–1983*, Oxford: Oxford Institute of Economics and Statistics 1986.

Armstrong, Philip, Andrew Glyn, and John Harrison, *Capitalism since World War II: The Making and Breakup of the Great Boom*, London: Fontana 1984.

Arndt, H.W., *The Economic Lessons of the Nineteen-Thirties*, London: Frank Cass 1963.

Arrighi, Giovanni, "Imperialismo," *Enciclopedia, VII*, Turin: Einaudi 1979, pp. 157–98.

—— "A Crisis of Hegemony," in S. Amin, G. Arrighi, A.G. Frank, and I. Wallerstein, *Dynamics of Global Crisis*, New York: Monthly Review Press 1982, pp. 55–108.

—— *The Geometry of Imperialism*, London: Verso 1983.

—— "The Developmentalist Illusion: A Reconceptualization of the Semi-periphery," in W.G. Martin, ed., *Semiperipheral States in the World-Economy*, Westport, CT: Greenwood Press 1990a, pp. 11–47.

—— "Marxist Century–American Century: The Making and Remaking of the World Labor Movement," in S. Amin, G. Arrighi, A.G. Frank, and I. Wallerstein, *Transforming the Revolution: Social Movements and the World System*, New York: Monthly Review Press 1990b, pp. 54–95.

—— "World Income Inequalities and the Future of Socialism," *New Left Review*, 189, 1991, pp. 39–64.

—— *Adam Smith in Beijing: Lineages of the Twenty-first Century*, London: Verso 2007.

Arrighi, Giovanni, Kenneth Barr, and Shuji Hisaeda, "The Transformation of Business Enterprise," Binghamton, NY: Fernand Braudel Center, State University of New York 1993.

Arrighi, Giovanni and Jessica Drangel, "The Stratification of the World-Economy: An Exploration of the Semiperipheral Zone," *Review*, 10, 1, 1986, pp. 9–74.

Arrighi, Giovanni, Satoshi Ikeda, and Alex Irwan, "The Rise of East Asia: One Miracle or Many?" in R.A. Palat, ed., *Pacific-Asia and the Future of the World-System*, Westport, CT: Greenwood Press 1993, pp. 41–65.

Arrighi, Giovanni, Takeshi Hamashita and Mark Selden (editors), The *Resurgence of East Asia: 500, 150, and 50 Year Perspectives*, London: Routledge 2003.

Arrighi, Giovanni and Beverly J. Silver, *Chaos and Governance in the Modern World System*, Minneapolis: University of Minnesota Press 1999.

Auerbach, Paul, Meghnad Desai, and Ali Shamsavari, "The Transition from Actually Existing Capitalism," *New Left Review*, 170, 1988, pp. 61–78.

Bagchi, Amiya Kumar, *The Political Economy of Underdevelopment*, Cambridge: Cambridge University Press 1982.

Bairoch, Paul, *Commerce extérieur et développement économique de l'Europe au XIXe siècle*, Paris and The Hague: Mouton 1976a.

—— "Europe's Gross National Product: 1800–1975," *Journal of Economic History*, 5, 2, 1976b, pp. 273–340.

Balibar, Étienne, "The Nation Form: History and Ideology," *Review*, 13, 3, 1990, pp. 329–61.

Barbour, Violet, *Capitalism in Amsterdam in the Seventeenth Century*, Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press 1950.

Barfield, Thomas J., *The Perilous Frontier: Nomadic Empires and China*, Oxford: Oxford University Press 1989.

Barnet, Richard J. and Ronald E. Müller, *Global Reach: The Power of the Multinational Corporations*, New York: Simon & Schuster 1974.

Baron, H., *The Crisis of the Early Italian Renaissance*, Princeton, NJ: Princeton University Press 1955.

Barr, Kenneth, "Long Waves: A Selective Annotated Bibliography," *Review*, 2, 4, 1979, pp. 675–718.

—— "Business Enterprise in the World-Economy in the Late Eighteenth and Early Nineteenth Centuries," PhD dissertation, Department of Sociology, State University of New York at Binghamton forthcoming.

Barraclough, Geoffrey, *An Introduction to Contemporary History*, Harmondsworth: Penguin Books 1967.

Barrat Brown, Michael, *The Economics of Imperialism*, Harmondsworth: Penguin Books 1974.

—— "Away with all the Great Arches: Anderson's History of British Capitalism," *New Left Review*, 167, 1988, pp. 22–51.
Bayly, C.A., *Indian Society and the Making of the British Empire*, Cambridge: Cambridge University Press 1988.
Becattini, Giacomo, "Dal 'settore' industriale al 'distretto' industriale: alcune considerazioni sull'unità di indagine dell'economia industriale," *Rivista di economia e politica industriale*, 1, 1979, pp. 7–21.
—— "The Marshallian Industrial District as a Socio-Economic Notion," in F. Pyke, ed., *Industrial Districts and Inter-Firm Cooperation in Italy*, 1990, pp. 37–51.
Bergesen, Albert, "Modeling Long Waves of Crises in the World-System," in A. Bergesen, ed., *Crises in the World-System*, Beverly Hills, CA: Sage 1983, pp. 73–92.
Bergesen, Albert and Ronald Schoenberg, "Long Waves of Colonial Expansion and Contraction, 1415–1969," in A. Bergesen, ed., *Studies of the Modern World-System*, New York: Academic Press 1980.
Bergsten, Fred C., "Economic Imbalances and World Politics," *Foreign Affairs*, 65, 4, 1987, pp. 770–94.
Berry, Albert, "Methodological and Data Challenges to Identifying the Impacts of Globalization and Liberalization on Inequality," paper #5, United Nations Research Institute for Social Development Overarching Concerns Programme 2005.
Blackburn, Robin, *The Overthrow of Colonial Slavery, 1776–1848*, London: Verso 1988.
Bloch, Marc, *Esquisse d'une histoire monétaire de l'Europe*, Paris: Cahier des Annales, No. 9 1955.
Block, Fred, *The Origins of International Economic Disorder. A Study of United States Monetary Policy from World War II to the Present*, Berkeley, CA: University of California Press 1977.
Bluestone, Barry and Bennett Harrison, *The Deindustrialization of America: Plant Closings, Community Abandonment, and the Dismantling of Basic Industry*, New York: Basic Books 1982.
Boli, John, "Sovereignty from a World Polity Perspective," paper presented at the Annual Meeting of the American Sociological Association, Miami, FL 1993.
Boltho, Andrea, "Western Europe's Economic Stagnation," *New Left Review*, 201, 1993, pp. 60–75.
Borden, William S., *The Pacific Alliance: United States Foreign Economic Policy and Japanese Trade Recovery 1947–1955*, Madison, WI: University of Wisconsin Press 1984.
Bousquet, Nicole, "Esquisse d'une théorie de l'alternance de périodes de concurrence et d'hégémonie au centre de l'économie-monde capitaliste," *Review*, 2, 4, 1979, pp. 501–18.
—— "From Hegemony to Competition: Cycles of the Core?" in T.K. Hopkins and I. Wallerstein, eds., *Processes of the World-System*, Beverly Hills, CA: Sage, 1980, pp. 46–83.
Boxer, Charles R., *The Dutch in Brazil 1624–1654*, Oxford: Clarendon Press 1957.
—— *The Dutch Seaborne Empire 1600–1800*, New York: Knopf 1965.
—— *The Portuguese Seaborne Empire 1415–1825*, Harmondsworth: Penguin Books 1973.
Boyer, Robert, *The Regulation School: A Critical Introduction*, New York: Columbia University Press 1990.

Boyer-Xambeau, M.T., G. Deleplace, and L. Gillard, *Banchieri e Principi. Mone e Credito nell'Europa del Cinquecento*, Turin: Einaudi 1991.
Braudel, Fernand, *The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age Philip II*, 2 vols, New York: Harper & Row 1976.
—— *Afterthoughts on Material Civilization and Capitalism*, Baltimore, MD Johns Hopkins University Press 1977.
—— *The Structures of Everyday Life*, New York: Harper & Row 1981.
—— *The Wheels of Commerce*, New York: Harper & Row 1982.
—— *The Perspective of the World*, New York: Harper & Row 1984.
Braudel, Fernand and Frank Spooner, "Prices in Europe from 1450 to 1750," i E.E. Rich and C.H. Wilson, eds., *The Cambridge Economic History of Europe* IV, London: Cambridge University Press, 1967, pp. 374–486.
Braudel, Fernand, Civilization and Capitalism, 15th–18th Century, vol. III: Th Perspective of the World, New York: Harper and Row 1984.
Brewer, John, *The Sinews of Power: War, Money and the English State, 1688–1783* London: Unwin 1989.
Bullock, Alan, *Ernst Bevin: Foreign Secretary*, Oxford: Oxford University Press 1983.
Bunker, Stephen G. and Denis O'Hearn, "Strategies of Economic Ascendants fo Access to Raw Materials: A Comparison of the United States and Japan," in R.A. Palat, ed., *Pacific-Asia and the Future of the World-System*, Westport, CT Greenwood Press 1993, pp. 83–102.
Burckhardt, Jacob, *The Civilization of the Renaissance in Italy*, Oxford: Phaidon Press 1945.
Burke, Peter, *The Italian Renaissance: Culture and Society in Italy*, Princeton, NJ: Princeton University Press 1986.
Cain, P.J. and A.G. Hopkins, "The Political Economy of British Expansion Overseas, 1750–1914," *Economic History Review*, 2nd ser., 33, 4, 1980, pp. 463–90.
—— "Gentlemanly Capitalism and British Expansion Overseas. I. The Old Colonial System, 1688–1850," *Economic History Review*, 2nd ser., 39, 4, 1986, pp. 501–25.
Calleo, David P., *The Atlantic Fantasy*, Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press 1970.
—— *The Imperious Economy*, Cambridge, MA: Harvard University Press 1982.
Calleo, David, Beyond American Hegemony: The Future of the Western Alliance, New York: Basic Books 1987.
Calleo, David P. and Benjamin M. Rowland, *America and the World Political Economy. Atlantic Dreams and National Realities*, Bloomington and London: Indiana University Press 1973.
Cameron, Rondo, "England, 1750–1844," in R. Cameron, ed., *Banking in the Early Stage of Industrialization: A Study in Comparative Economic History*, New York: Oxford University Press 1967, pp. 15–59.
Carr, Edward, *Nationalism and After*, London: Macmillan 1945.
Carter, Alice C., *Getting, Spending, and Investing in Early Modern Times*, Assen: Van Gorcum 1975.
Chandler, Alfred, *The Visible Hand: The Managerial Revolution in American Business*, Cambridge, MA: The Belknap Press 1977.
—— "The United States: Evolution of Enterprise," in P. Mathias and M.M. Postan, eds., *The Cambridge Economic History of Europe*, vol. VII, part 2, Cambridge: Cambridge University Press 1978.
—— *Scale and Scope: The Dynamics of Industrial Capitalism*, Cambridge, MA: The Belknap Press 1990.

Chapman, Stanley, *The Cotton Industry in the Industrial Revolution*, London: Macmillan 1972.
—— *The Rise of Merchant Banking*, London: Unwin Hyman 1984.
Chase-Dunn, Christopher, *Global Formation: Structures of the World-Economy*, Oxford: Basil Blackwell 1989.
Chaudhuri, K.N., *The English East India Company: The Study of an Early Joint-Stock Company 1600–1640*, London: Frank Cass 1965.
Chaunu, Huguette and Pierre Chaunu, *Seville et l'Atlantique 1504–1650*, vol. 6, Paris: Armand Colin 1956.
Cipolla, Carlo M., "The Decline of Italy," *Economic History Review*, 5, 2, 1952, pp. 178–87.
—— *Guns and Sails in the Early Phase of European Expansion 1400–1700*, London: Collins 1965.
—— *Before the Industrial Revolution. European Society and Economy, 1000–1700*, New York: Norton 1980.
Coase, Richard, "The Nature of the Firm," *Economica* (n.s.) 4, 15, 1937, pp. 386–405.
Cohen, Benjamin J., *Organizing the World's Money*, New York: Basic Books 1977.
Cohen, Jerome B., *Japan's Postwar Economy*, Bloomington, IN: Indiana University Press 1958.
Copeland, Melvin Thomas, *The Cotton Manufacturing Industry of the United States*, New York: Augustus M. Kelley 1966.
Coplin, W.D., "International Law and Assumptions about the State System," in R.A. Falk and W.F. Henreider, eds., *International Law and Organization*, Philadelphia: Lippincott 1968.
Cox, Oliver, *Foundations of Capitalism*, New York: Philosophical Library 1959.
Cox, Robert, "Gramsci, Hegemony, and International Relations: An Essay in Method," *Millennium Journal of International Studies*, 12, 2, 1983, pp. 162–75.
—— *Production, Power, and World Order: Social Forces in the Making of History*, New York: Columbia University Press 1987.
Crouzet, François, *The Victorian Economy*, London: Methuen 1982.
Cumings, Bruce, "The Origins and Development of the Northeast Asian Political Economy: Industrial Sectors, Product Cycles, and Political Consequences," in F.C. Deyo, ed., *The Political Economy of New Asian Industrialism*, Ithaca, NY: Cornell University Press 1987, pp. 44–83.
—— "The Political Economy of the Pacific Rim," in R.A. Palat, ed., *Pacific-Asia and the Future of the World-System*, Westport, CT: Greenwood Press 1993, pp. 21–37.
Davies, K.G., *The Royal African Company*, London: Longmans 1957.
—— *The North Atlantic World in the Seventeenth Century*, Minneapolis: University of Minnesota Press 1974.
Davis, Ralph, "English Foreign Trade, 1660–1700," *Economic History Review*, 7, 2, 1954, pp. 150–66.
—— "English Foreign Trade, 1700–1774," *Economic History Review*, 15, 2, 1962, pp. 285–303.
—— *The Industrial Revolution and British Overseas Trade*, Leicester: Leicester University Press 1979.
de Cecco, Marcello, "Inflation and Structural Change in the Euro-dollar Market," *EUI Working Papers*, 23, Florence: European University Institute 1982.

—— *The International Gold Standard: Money and Empire*, New York: St Martin's Press 1984.
Dehio, Ludwig, *The Precarious Balance: Four Centuries of the European Power Struggle*, New York: Vintage 1962.
de Roover, Raymond, *The Rise and Decline of the Medici Bank, 1397–1494*, Cambridge, MA: Harvard University Press 1963.
Detti, Tommaso, "L' avventura di ripensare il passato," Contemporanea 6 (3) 2003, pp. 549–53.
De Vroey, Michel, "A Regulation Approach Interpretation of the Contemporary Crisis," *Capital and Class*, 23, 1984, pp. 45–66.
Dickson, P.G.M., *The Financial Revolution in England: A Study in the Development of Public Credit*, London: Macmillan 1967.
Dietz, F., *English Government Finance 1485–1558*, New York: Barnes & Noble 1964.
Dobb, Maurice, *Studies in the Development of Capitalism*, London: Routledge & Kegan Paul 1963.
Dockés, Pierre, *L'Espace dans la pensée économique du XVIe au XVIIIe siècle*, Paris: Flammarion 1969.
Drucker, Peter F., *Post-Capitalist Society*, New York: Harper & Row 1993.
Dunning, John H., "International Business, the Recession and Economic Restructuring," in N. Hood and J.-E. Vahlne, eds., *Strategies in Global Competition*, London: Croom Helm 1988, pp. 84–103.
Eccleston, Bernard, *State and Society in Post-War Japan*, Cambridge: Polity Press 1989.
Economic Planning Council, *Taiwan Statistical Yearbook*, Taipei: Economic Planning Council 1977; 1982; 1988.
Ehrenberg, Richard, *Capital & Finance in the Age of the Renaissance: A Study of the Fuggers and Their Connections*, Fairfield, NJ: Augustus M. Kelly 1985.
Eichengreen, Barry, "International Monetary Instability Between the Wars: Structural Flaws or Misguided Policies?" in B. Eichengreen, ed., *Monetary Regime Transformation*, Aldershot: Edward Elgar 1992, pp. 355–400.
Eichengreen, Barry and Richard Portes, "Debt and Default in the 1930s. Causes and Consequences," *European Economic Review*, 30, 1986, pp. 599–640.
Elliott, J.H., *Imperial Spain. 1469–1716*, Harmondsworth: Penguin Books 1970a.
—— *The Old World and the New 1492–1650*, Cambridge: Cambridge University Press 1970b.
Elliott, William Y., ed., *The Political Economy of American Foreign Policy. Its Concepts, Strategy, and Limits*, New York: Henry Holt & Co. 1955.
Emmer, P.C., "The West India Company, 1621–1791: Dutch or Atlantic?" in L. Blussé and F. Gastra, eds., *Companies and Trade*, Leiden: Leiden University Press 1981, pp. 71–95.
—— "The Two Expansion Systems in the Atlantic," *Itinerario*, 15, 1, 1991, pp. 21–7.
Emmott, Bill, *Japanophobia: The Myth of the Invincible Japanese*, New York: Random House 1993.
Engels, Frederic, *Socialism: Utopian and Scientific*, Moscow: Foreign Languages Publishing House 1958.
Evans-Pritchard, Edward, *The Nuer: A Description of the Modes of Livelihood and Political Institutions of the Nilotic People*, Oxford: Clarendon Press 1940.
Farnie, D.A., *The English Cotton Industry and the World Market, 1815–1896*, Oxford: Clarendon Press 1979.

Favier, Jean, *Les Finances pontificales à l'époque du grand schisme d'Occident, 1378–1409*, Paris: Boccard 1966.
Feige, Edgar, "Defining and Estimating Underground and Informal Economies: The New Institutional Economic Approach," *World Development*, 18, 7, 1990, pp. 989–1002.
Fieldhouse, D.K., *The Colonial Empires: A Comparative Survey from the Eighteenth Century*, New York: Delacorte 1967.
Fishlow, Albert, "Lessons from the Past: Capital Markets During the 19th Century and the Interwar Period," in M. Kahler, ed., *The Politics of International Debt*, Ithaca NY: Cornell University Press 1986, pp. 37–93.
Franko, Lawrence, G., *The European Multinationals*, New York: Harper & Row 1976.
Frieden, Jeffry A., *Banking on the World: The Politics of American International Finance*, New York: Harper & Row 1987.
Fröbel, Folker, Jürgen Heinrichs, and Otto Kreye, *The New International Division of Labour: Structural Unemployment in Industrialized Countries and Industrialization in Developing Countries*, Cambridge: Cambridge University Press 1980.
Galbraith, John, *The New Industrial State*, Boston, MA: Houghton Mifflin 1985.
Gallagher, John and Ronald Robinson, "The Imperialism of Free Trade," *Economic History Review*, 6, 1, 1953, pp. 1–15.
Gardner, Edmund G., *Florence and its History*, London: Dent & Sons 1953.
Gardner, Richard, *Sterling-Dollar Diplomacy in Current Perspective*, New York: Columbia University Press 1986.
Gattrell, V.A.C., "Labour, Power, and The Size of Firms in Lancashire Cotton in the Second Quarter of the Nineteenth Century," *Economic History Review*, 2nd ser., 30, 1, 1977, pp. 95–139.
Giddens, Anthony, *The Nation-State and Violence*, Berkeley, CA: California University Press 1987.
Gilbert, Felix, *The Pope, his Bankers, and Venice*, Cambridge, MA: Harvard University Press 1980.
Gill, Stephen, "Hegemony, Consensus and Trilateralism," *Review of International Studies*, 12, 1986, pp. 205–21.
——, ed., *Gramsci, Historical Materialism and International Relations*, Cambridge: University Press 1993.
Gill, Stephen and David Law, *The Global Political Economy: Perspectives, Problems and Policies*, Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press 1988.
Gills, Barry and André G. Frank, "World System Cycles, Crises, and Hegemonic Shifts, 1700 BC to 1700 AD," *Review*, 15, 4, 1992, pp. 621–87.
Gilpin, Robert, *U.S. Power and the Multinational Corporation*, New York: Basic Books 1975.
—— *The Political Economy of International Relations*, Princeton, NJ: Princeton University Press 1987.
Gluckman, Max, *Custom and Conflict in Africa*, Oxford: Basil Blackwell 1963.
Glyn, Andrew, Alan Hughes, Alain Lipietz, and Ajit Singh, "The Rise and Fall of the Golden Age," in S.A. Marglin and J.B. Schor, eds., *The Golden Age of Capitalism: Reinterpreting the Postwar Experience*, Oxford: Clarendon Press 1991, pp. 39–125.
Goldstein, Joshua S., *Long Cycles: Prosperity and War in the Modern Age*, New Haven, CT: Yale University Press 1988.

Goldstein, Joshua S. and David P. Rapkin, "After Insularity. Hegemony and the Future World Order," *Futures*, 23, 1991, pp. 935–59.

Goldstone, Jack A., *Revolution and Rebellion in the Early Modern World*, Berkeley, CA: University of California Press 1991.

Gordon, David, "Stages of Accumulation and Long Economic Swings," in T. Hopkins and I. Wallerstein, eds., *Processes of the World System*, Beverly Hills, CA: Sage 1980, pp. 9–45.

—— "The Global Economy: New Edifice or Crumbling Foundations?" *New Left Review*, 168, 1988, pp. 24–64.

Gramsci, Antonio, *Selections from the Prison Notebooks*, New York: International Publishers 1971.

Greenberg, Michael, *British Trade and the Opening of China 1800–1842*, New York: Monthly Review Press 1979.

Gross, Leo, "The Peace of Westphalia, 1648–1948," in R.A. Falk and W.H. Hanrieder, eds., *International Law and Organization*, Philadelphia: Lippincott 1968, pp. 45–67.

Guha, Ranajit, "Dominance Without Hegemony and Its Historiography," in R. Gupta, ed., Subaltern Studies IV, New York: Oxford University Press, 1992, pp. 210–305.

Gurr, T.R., "Historical Trends in Violent Crime: Europe and the United States," in T.R. Gurr, ed., *Violence in America*, vol. II, Beverly Hills, CA: Sage 1989, pp. 21–54.

Gush, G., *Renaissance Armies 1480–1650*, Cambridge: Stephens 1975.

Haggard, Stephan and Tun-jen Cheng, "State and Foreign Capital in the East Asian NICs," in F.C. Deyo, ed., *The Political Economy of New Asian Industrialism*, Ithaca, NY: Cornell University Press 1987, pp. 84–135.

Halliday, Fred, *The Making of the Second Cold War*, London: Verso 1986.

Hardt, Michael and Antonio Negri, Empire, Cambridge, MA: Harvard University Press 2000.

Harrod, Roy, *Money*, London: Macmillan 1969.

Hartwell, R.M., "Demographic, Political and Social Transformations of China 750–1550," *Harvard Journal of Asiatic Studies*, 42, 2, 1982, pp. 365–422.

Harvey, David, "The Geopolitics of Capitalism," in D. Gregory and J. Urry, eds., *Social Relations and Spatial Structures*, New York: St Martin's Press 1985.

—— *The Condition of Postmodernity: An Enquiry into the Origins of Cultural Change*, Oxford: Basil Blackwell 1989.

Heers, Jacques, *Gênes au XVe Siècle*, Paris: SEVPEN, 1961.

—— *Société et économie à Gênes (XIVe–XVe siècles)*, London: Variorum Reprints 1979.

Helleiner, Eric, "Japan and the Changing Global Financial Order," *International Journal*, 47, 1992, pp. 420–44.

Henderson, W.O., *The Rise of German Industrial Power 1834–1914*, Berkeley, CA: California University Press 1975.

Herz, J.H., *International Politics in the Atomic Age*, New York: Columbia University Press 1959.

Hicks, John, *A Theory of Economic History*, Oxford: Clarendon Press 1969.

Hilferding, Rudolf, *Finance Capital. A Study of the Latest Phase of Capitalist Development*, London: Routledge & Kegan Paul 1981.

Hill, Christopher, *Puritanism and Revolution*, New York: Schocken Books 1958.

—— *Reformation to Industrial Revolution: A Social and Economic History of Britain, 1530–1780*, London: Weidenfeld & Nicolson 1967.

Hill, Hal and Brian Johns, "The Role of Direct Foreign Investment in Developing East Asian Countries," *Weltwirtshaftliches Archiv*, 129, 1985, pp. 355–81.

Hill, Richard C., "Comparing Transnational Production Systems: The Automobile Industry in the USA and Japan," *International Journal of Urban and Regional Research*, 13, 2, 1989, pp. 462–80.

Hirschman, Albert, *The Strategy of Economic Development*, New Haven, CT: Yale University Press 1958.

Hirst, Paul and Jonathan Zeitlin, "Flexible Specialization versus Post-Fordism: Theory, Evidence and Policy Implications," *Economy and Society*, 20, 1, 1991, pp. 1–56.

Hobsbawm, Eric, *The Age of Revolution 1789–1848*, New York: New American Library 1962.

—— *Industry and Empire: An Economic History of Britain since 1750*, London: Weidenfeld & Nicolson 1968.

—— *The Age of Capital 1848–1875*, New York: New American Library 1979.

—— *The Age of Empire 1875–1914*, New York: Pantheon Books 1987.

—— *Nations and Nationalism since 1780: Programme, Myth, Reality*, Cambridge: Cambridge University Press 1991.

Hobson, John, *Imperialism. A Study*, London: George Allen & Unwin 1938.

Hopkins, Terence K., "Note on the Concept of Hegemony," *Review*, 13, 3, 1990, pp. 409–11.

Hopkins, Terence and Immanuel Wallerstein (with the Research Working Group on Cyclical Rhythms and Secular Trends), "Cyclical Rhythms and Secular Trends of the Capitalist World-Economy: Some Premises, Hypotheses and Questions," *Review*, 2, 4, 1979, pp. 483–500.

Hugill, Peter J., *World Trade since 1431: Geography, Technology, and Capitalism*, Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press 1993.

Hymer, Stephen, "The Multinational Corporation and the Law of Uneven Development," in J.N. Bhagwati, ed., *Economics and World Order*, New York: Macmillan 1972, pp. 113–40.

Hymer, Stephen and Robert Rowthorn, "Multinational Corporations and International Oligopoly: The Non-American Challenge," in C.P. Kindelberger, ed., *The International Corporation: A Symposium*, Cambridge, MA: The MIT Press 1970, pp. 57–91.

Ikeda, Satoshi, "Structure of the World-Economy 1945–1990," Binghamton, NY: Fernand Braudel Center, State University of New York 1993.

Ikenberry, John G., "Rethinking the Origins of American Hegemony," *Political Science Quarterly*, 104, 3, 1989, pp. 375–400.

Ingham, Geoffrey, *Capitalism Divided? The City and Industry in British Social Development*, London: Macmillan 1984.

—— "Commercial Capital and British Development," *New Left Review*, 172, 1988, pp. 45–65.

—— "The Production of World Money: A Comparison of Sterling and the Dollar," paper presented at the Second ESRC Conference on Structural Change in the West, Emmanuel College, Cambridge 1989.

Israel, Jonathan, *Dutch Primacy in World Trade, 1585–1740*, Oxford: Clarendon Press 1989.

Itoh, Makoto, *The World Economic Crisis and Japanese Capitalism*, New York: St Martin's Press 1990.

Jackson, Robert, *Quasi-States: Sovereignty, International Relations and the Third World*, Cambridge: Cambridge University Press 1990.

Jameson, Fredric, "Postmodernism, or the Cultural Logic of Late Capitalism," *New Left Review*, 146, 1984, pp. 53–92.
Jenkins, Brian, *New Modes of Conflict*, Santa Monica, CA: RAND Corporation 1983.
Jenks, Leland H., *The Migration of British Capital to 1875*, New York and London: Knopf 1938.
Jeremy, David J., "Damming the Flood: British Government Efforts to Check the Outflow of Technicians and Machinery, 1780–1843," *Business History Review*, 51, 1, 1977, pp. 1–34.
Jessop, Bob, "Regulation Theories in Retrospect and Prospect," *Economy and Society*, 19, 2, 1990, pp. 153–216.
Johnson, Chalmers, *MITI and the Japanese Miracle*, Stanford, CA: Stanford University Press 1982.
—— "The Japanese Political Economy: A Crisis in Theory," *Ethics and International Affairs*, 2, 1988, pp. 79–97.
Kasaba, Reşat, "'By Compass and Sword!' The Meaning of 1492," *Middle East Report*, Sept.–Oct. 1992, pp. 6–10.
Kennedy, Paul, *The Rise and Fall of British Naval Mastery*, London: Scribner 1976.
—— *The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000*, New York: Random House 1987.
—— *Preparing for the Twenty-First Century*, New York: Random House 1993.
Keohane, Robert, *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy*, Princeton, NJ: Princeton University Press 1984a.
—— "The World Political Economy and the Crisis of Political Liberalism," in J.H. Goldthorpe, ed., *Order and Conflict in Contemporary Capitalism*, New York: Oxford University Press 1984b, pp. 15–38.
Keynes, John Maynard, *A Treatise on Money*, vol. II, London: Macmillan 1930.
Kindleberger, Charles, *The World in Depression 1929–1939*, Berkeley, CA: University of California Press 1973.
—— "The Rise of Free Trade in Western Europe, 1820 to 1875," *Journal of Economic History*, 35, 1, 1975, pp. 20–55.
—— *Economic Response: Comparative Studies in Trade, Finance, and Growth*, Cambridge: Cambridge University Press 1978.
Kirby, S., *Towards the Pacific Century. Economic Development in the Pacific Basin*, Economist Intelligence Unit Special Report 137, London: The Economist Intelligence Unit 1983.
Knapp, J.A., "Capital Exports and Growth," *Economic Journal*, 67, 267, 1957, pp. 432–44.
Knowles, L.C.A., *Economic Development of the Overseas Empire*, vol. I, London: Routledge & Kegan Paul 1928.
Kojima, Kiyoshi, *Japan and a New World Economic Order*, Boulder, CO: Westview 1977.
Kotkin, Joel and Yoriko Kishimoto, *The Third Century. America's Resurgence in the Asian Era*, New York: Ivy Books 1988.
Krasner, Stephen, "The Tokyo Round: Particularistic Interests and Prospects for Stability in the Global Trading System," *International Studies Quarterly*, 23, 4, 1979, pp. 491–531.
—— "A Trade Strategy for the United States," *Ethics and International Affairs*, 2, 1988, pp. 17–35.
Kriedte, Peter, *Peasants, Landlords, and Merchant Capitalists: Europe and the World Economy, 1500–1800*, Cambridge: Cambridge University Press 1983.

Krippner, Greta R. "The financialization of the American Economy," Socio-Economic Review 3, 2005, pp. 173–208.
LaFeber, Walter, *The New Empire: An Interpretation of American Expansion, 1860–1898*, Ithaca, NY: Cornell University Press 1963.
Landes, David S., "The Structure of Enterprise in the Ninenteenth Century," in D. Landes, ed., *The Rise of Capitalism*, New York: Macmillan 1966.
—— *The Unbound Prometheus: Technological Change and Industrial Development in Western Europe from 1750 to the Present*, Cambridge: Cambridge University Press 1969.
Lane, Frederic, *Venice and History*, Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press 1966.
—— *Profits from Power: Readings in Protection Rent and Violence-Controlling Enterprises*, Albany, NY: State University of New York Press 1979.
Lash, Scott, and John Urry, *The End of Organized Capitalism*, Madison: University of Wisconsin Press 1987.
Lenin, Vladimir, "Imperialism, the Highest Stage of Capitalism," in *Selected Works*, vol. I, Moscow: Foreign Languages Publishing House 1952.
Levitt, Kari, *Silent Surrender: The American Economic Empire in Canada*, New York: Liveright Press 1970.
Lewis, M., *The Spanish Armada*, London: Batsford 1960.
Lichteim, George, *Imperialism*, Harmondsworth: Penguin Books 1974.
Lipietz, Alain, *Mirages and Miracles: The Crisis of Global Fordism*, London: Verso 1987.
—— "Reflection on a Tale: The Marxist Foundations of the Concepts of Regulation and Accumulation," *Studies in Political Economy*, 26, 1988, pp. 7–36.
Lipson, Charles, "The Transformation of Trade," *International Organization*, 36, 2, 1982, pp. 417–55.
Lomnitz, Larissa Adler, "Informal Exchange Networks in Formal Systems: A Theoretical Model," *American Anthropologist*, 90, 1, 1988, pp. 42–55.
Lopez, Robert S., "Hard Times and Investment in Culture," in W.K. Ferguson, et al., *The Renaissance*, New York: Harper & Row 1962, pp. 29–54.
—— "Quattrocento genovese," *Rivista Storica Italiana*, 75, 1963, pp. 709–27.
—— *The Commercial Revolution of the Middle Ages, 950–1350*, Cambridge: Cambridge University Press 1976.
Lopez, Robert S. and Irving Raymond, eds., *Medieval Trade in the Mediterranean World: Illustrative Documents*, New York: Columbia University Press 1955.
Luzzatto, Gino, *An Economic History of Italy; from the Fall of the Roman Empire to the Beginning of the Sixteenth Century*, New York: Barnes & Noble 1961.
McCormick, Thomas J., *America's Half Century. United States Foreign Policy in the Cold War*, Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press 1989.
McIver, R.M., *The Modern State*, London: Oxford University Press 1932.
McMichael, Philip, "Incorporating Comparison within a World-Historical Perspective: An Alternative Comparative Method," *American Sociological Review*, 55, 1990, pp. 385–97.
McNeill, William, *The Pursuit of Power: Technology, Armed Force, and Society since A.D. 1000*, Chicago: University of Chicago Press 1984.
Maddison, Angus, "A Comparison of the Levels of GDP per capita in Developed and Developing Countries," *Journal of Economic History*, 43, 1, 1983, pp. 277–41.
Magdoff, Harry, *Imperialism. From the Colonial Age to the Present*, New York: Monthly Review 1978.
Maland, D., *Europe in the Seventeenth Century*, London: Macmillan 1966.

Mann, Michael, *The Sources of Social Power*. Vol. I. *A History of Power from the Beginning to A.D. 1760*, Cambridge: Cambridge University Press 1986.
Mantoux, Paul, *The Industrial Revolution in the Eighteenth Century*, London: Methuen 1961.
Marcus, G.J., *A Naval History of England*. Vol. I. *The Formative Centuries*, Boston: Little Brown 1961.
Marglin, Stephen A. and Juliet B. Schor, eds., *The Golden Age of Capitalism. Reinterpreting the Postwar Experience*, Oxford: Clarendon Press 1991.
Marshall, Alfred, *Industry and Trade*, London: Macmillan 1919.
—— *Principles of Economics*, London: Macmillan 1949.
Marshall, P.J., *Bengal: The British Bridgehead, Eastern India 1740–1828*, Cambridge: Cambridge University Press 1987.
Martines, Lauro, *Power and Imagination, City-States in Renaissance Italy*, Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press 1988.
Marx, Karl, *Capital*, Vol.I, Moscow: Foreign Languages Publishing House 1959.
—— *Capital*, Vol.III, Moscow: Foreign Languages Publishing House 1962.
Marx, Karl and Friedrich Engels, *The Communist Manifesto*, Harmondsworth: Penguin Books 1967.
Massey, Doreen, *Spatial Divisions of Labour: Social Structures and the Geography of Production*, London: Macmillan 1984.
Mathias, Peter, *The First Industrial Nation: An Economic History of Britain 1700–1914*, London: Methuen 1969.
Mattingly, Garrett, *The Armada*, Boston, MA: Houghton Mifflin 1959.
—— *Renaissance Diplomacy*, New York: Dover 1988.
Mayer, Arno, *Political Origins of the New Diplomacy, 1917–1918*, New Haven, CT: Yale University Press 1959.
—— *Dynamics of Counterrevolution in Europe, 1870–1956. An Analytic Framework*, New York: Harper & Row 1971.
—— *The Persistence of the Old Regime: Europe to the Great War*, New York: Pantheon 1981.
Mensch, Gerhard, *Stalemate in Technology*, Cambridge, MA: Ballinger 1979.
Milward, Alan S., *The Economic Effects of the Two World Wars on Britain*, London: Macmillan 1970.
Miskimin, Harry A., *The Economy of Early Renaissance Europe 1300–1460*, Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall 1969.
Mitchell, B.R., "Statistical Appendix 1700–1914," in C.M. Cipolla, ed., *The Fontana Economic History of Europe*. Vol. IV, Part 2. *The Emergence of Industrial Societies*, London: Collins/Fontana 1973, pp. 738–820.
—— *European Historical Statistics 1750–1975*, London: Macmillan 1980.
Mjoset, Lars, "The Turn of Two Centuries: A Comparison of British and US Hegemonies," in D.P. Rapkin, ed., *World Leadership and Hegemony*, Boulder, CO: Lynne Reiner 1990, pp. 21–47.
Modelski, George, "The Long Cycle of Global Politics and the Nation-State," *Comparative Studies in Society and History*, 20, 2, 1978, pp. 214–38.
—— "Long Cycles, Kondratieffs and Alternating Innovations: Implications for U.S. Foreign Policy," in C.W. Kegley and P. McGowan, eds., *The Political Economy of Foreign Policy Behavior*, Beverly Hills, CA: Sage 1981, pp. 63–83.
—— *Long Cycles in World Politics*, Seattle, WA: University of Washington Press 1987.
Modelski, George and Sylvia Modelski, eds., *Documenting Global Leadership*, Seattle, WA: University of Washington Press 1988.

Modelski, George and William R. Thompson, *Seapower and Global Politics, 1494–1993*, Seattle, WA: University of Washington Press 1988.
Moffitt, Michael, *The World's Money: International Banking from Bretton Woods to the Brink of Insolvency*, New York: Simon & Schuster 1983.
Moore, Barrington, *Social Origins of Dictatorhip and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World*, Boston: Beacon Press 1966.
Moss, D.J., "Birmingham and the Campaigns against the Orders-in-Council and East India Company Charter, 1812–13," *Canadian Journal of History: Annales Canadiennes d'Histoire*, 11, 2, 1976, pp. 173–88.
Nadel, George and Perry Curtis, eds., *Imperialism and Colonialism*, New York: Macmillan 1964.
Nef, John U., "The Progress of Technology and the Growth of Large-Scale Industry in Great Britain, 1540–1640," *The Economic History Review*, 5, 1, 1934, pp. 3–24.
—— *War and Human Progress*, New York: Norton 1968.
Neumann, Franz, *Behemoth: The Structure and Practice of National Socialism*, London: Gollancz 1942.
Nussbaum, Arthur, *A Concise History of the Law of Nations*, New York: Macmillan 1950.
O'Connor, James, *The Fiscal Crisis of the State*, New York: St Martin's Press 1973.
Odaka, Konosuke, "Is the Division of Labor Limited by the Extent of the Market? A Study of Automobile Parts Production in East and Southeast Asia," in K. Ohkawa, G. Ranis, and L. Meissner, eds., *Japan and the Developing Countries: A Comparative Analysis*, Oxford: Basil Blackwell 1985, pp. 389–425.
Offe, Claus, *Disorganized Capitalism: Contemporary Transformations of Work and Politics*, Cambridge, MA: MIT University Press 1985.
Ogle, George E., *South Korea: Dissent within the Economic Miracle*, London: Zed Books 1990.
Okimoto, Daniel I. and Thomas P. Rohlen, *Inside the Japanese System: Readings on Contemporary Society and Political Economy*, Stanford, CA: Stanford University Press 1988.
Ozawa, Terutomo, *Multinationalism, Japanese Style: The Political Economy of Outward Dependency*, Princeton, NJ: Princeton University Press 1979.
—— "Japan," in J.H. Dunning, ed., *Multinational Enterprises, Economic Structure and International Competitiveness*, Chichester: John Wiley 1985, pp. 155–85.
—— "Foreign Direct Investment and Structural Transformation: Japan as a Recycler of Market and Industry," *Business & the Contemporary World*, 5, 2, 1993, pp. 129–50.
Palat, Ravi, *From World-Empire to World-Economy: Southeastern India and the Emergence of the Indian Ocean World-Economy, 1350–1650*, Ann Arbor, MI: UMI 1988.
Pannikar, Kavalam M., *Asia and Western Dominance: A Survey of the Vasco Da Gama Epoch of Asian History 1498–1945*, London: Allen & Unwin 1953.
Parboni, Riccardo, *The Dollar and its Rivals*, London: Verso 1981.
Parker, Geoffrey, *The Dutch Revolt*, Ithaca, NY: Cornell University Press 1977.
Parker, Geoffrey and Lesley Smith, eds., *The General Crisis of the Seventeenth Century*, London: Routledge & Kegan Paul 1985.
Parry, J.H., *The Age of Reconnaissance: Discovery, Exploration and Settlement*, Berkeley, CA: California University Press 1981.

Payne, P.L., *British Entrepreneurship in the Nineteenth Century*, London: Macmillan 1974.
Perez, Carlota, "Structural Change and the Assimilation of New Technologies in the Economic and Social Systems," *Futures*, 15, 5, 1983, pp. 357–75.
Phelps Brown, E.H., "A Non-Monetarist View of the Pay Explosion," *Three Banks Review*, 105, 1975, pp. 3–24.
Phillips, Kevin, *Boiling Point: Republicans, Democrats, and the Decline of Middle-class Prosperity*, New York: Random House 1993.
Piore, Michael J. and Charles F. Sable, *The Second Industrial Divide: Possibilities for Prosperity*, New York: Basic Books 1984.
Pirenne, Henri, "Stages in the Social History of Capitalism," in R. Bendix and S. Lipset, eds., *Class, Status and Power: A Reader in Social Stratification*, Glencoe, IL: The Free Press 1953, pp. 501–17.
Platt, D.C.M., "British Portfolio Investment Overseas before 1820: Some Doubts," *Economic History Review*, 33, 1, 1980, pp. 1–16.
Polanyi, Karl, *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time*, Boston, MA: Beacon Press 1957.
Pollard, Sidney, "Fixed Capital and the Industrial Revolution in Britain," *Journal of Economic History*, 24, 1964, pp. 299–314.
—— "Capital Exports, 1870–1914: Harmful or Beneficial?" *Economic History Review*, 2nd ser., 38, 1985, pp. 489–514.
Portes, Alejandro, "Paradoxes of the Informal Economy: The Social Basis of Unregulated Entrepreneurship," in N.J. Smelser and R. Swedberg, eds., *Handbook of Economic Sociology*, Princeton, NJ: Princeton University Press 1994, in press.
Portes, Alejandro, Manuel Castells, and Lauren A. Benton, eds., *The Informal Economy, Studies in Advanced and Less Developed Countries*, Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press 1989.
Postma, Johannes Menne, *The Dutch in the Atlantic Slave Trade, 1600–1815*, Cambridge: Cambridge University Press 1990.
Rapkin, David P., "The Contested Concept of Hegemonic Leadership," in D.P. Rapkin, ed., *World Leadership and Hegemony*, Boulder, CO: Lynne Reiner 1990, pp. 1–19.
Reich, Robert, *The Work of Nations. Preparing Ourselves for 21st-Century Capitalism*, New York: Random House 1992.
Riley, James C., *International Government Finance and the Amsterdam Capital Market 1740–1815*, Cambridge: Cambridge University Press 1980.
Romano, Ruggiero, "Between the Sixteenth and the Seventeenth Centuries: The Economic Crisis of 1619–22," in G. Parker and L.M. Smith, eds., *The General Crisis of the Seventeenth Century*, London: Routledge & Kegan Paul 1985, pp. 165–225.
Rosenau, James N., *Turbulence in World Politics: A Theory of Change and Continuity*, Princeton, NJ: Princeton University Press 1990.
Rosenberg, Hans, "Political and Social Consequences of the Great Depression of 1873–1896 in Central Europe," *Economic History Review*, 13, 1943, pp. 58–73.
Rostow, Walt W., *The Stages of Economic Growth, A Non-Communist Manifesto*, Cambridge: Cambridge University Press 1960.
Rubinstein, W.D., "Wealth, Elites, and the Class Structure of Modern Britain," *Past and Present*, 76, 1977, pp. 99–126.
Rueff, Jacques, *The Age of Inflation*, Chicago: Regenery 1964.

Ruggie, John G., "International Regimes, Transactions, and Change: Embedded Liberalism in the Postwar Economic Order," *International Organization*, 36, 2, 1982, pp. 379–415.
—— "Continuity and Transformation in the World Polity: Toward a Neorealist Synthesis," *World Politics*, 35, 2, 1983, pp. 261–85.
—— "Territoriality and Beyond: Problematizing Modernity in International Relations," *International Organization*, 47, 1, 1993, pp. 139–74.
Sable, Charles and Jonathan Zeitlin, "Historical Alternatives to Mass Production: Politics, Markets and Technology in Nineteenth-Century Industrialization," *Past and Present*, 108, 1985, pp. 133–76.
Said, Edward W., *Orientalism*, New York: Pantheon 1978.
—— *Culture and Imperialism*, New York: Knopf 1993.
Sassen, Saskia, *The Mobility of Labor and Capital: A Study in International Investment and Labor Flow*, Cambridge: Cambridge University Press 1988.
Saul, S.B., *Studies in British Overseas Trade, 1870–1914*, Liverpool: Liverpool University Press 1960.
—— "The Engineering Industry," in D.H. Aldcroft, ed., *The Development of British Industry and Foreign Competition, 1875–1914: Studies in Industrial Enterprise*, London: Allen & Unwin 1968, pp. 186–237.
—— *The Myth of the Great Depression, 1873–1896*, London: Macmillan 1969.
Sayers, R.S., *Lloyds Bank in the History of English Banking*, Oxford: Clarendon Press 1957.
Schama, Simon, *The Embarrassment of Riches. An Interpretation of Dutch Culture in the Golden Age*, Berkeley, CA: University of California Press 1988.
—— *Citizens: A Chronicle of the French Revolution*, New York: Knopf 1989.
Schevill, Ferdinand, *History of Florence: from the Founding of the City through the Renaissance*, New York: Harcourt, Brace & Co. 1936.
Schumpeter, Joseph, *Capitalism, Socialism, and Democracy*, London: George Allen & Unwin 1954.
—— *Imperialism – Social Classes*, New York: Meridian 1955.
—— *The Theory of Economic Development*, New York: Oxford University Press 1963.
Schumpeter, Joseph, Capitalism, Socialism, and Democracy, London: George Allen & Unwin 1954.
Schurmann, Franz, *The Logic of World Power: An Inquiry into the Origins, Currents, and Contradictions of World Politics*, New York: Pantheon 1974.
Scott, A.J., *New Industrial Spaces: Flexible Production Organization and Regional Development in North America and Western Europe*, London: Pion 1988.
Semmel, Bernard, *The Rise of Free Trade Imperialism*, Cambridge: Cambridge University Press 1970.
Sereni, A.P., *The Italian Conception of International Law*, New York: Columbia University Press 1943.
Servan-Schreiber, J.-J., *The American Challenge*, New York: Athaeneum 1968.
Shaw, W.A., *The History of Currency 1252 to 1894*, New York: Putnam's 1896.
Silver, Beverly J., "Class Struggle and Kondratieff Waves, 1870 to the Present," in A. Kleinknecht, E. Mandel, and I. Wallerstein, eds., *New Findings in Long Wave Research*, New York: St Martin's Press 1992, pp. 279–96.
—— "World-Scale Patterns of Labor-Capital Conflict: Labor Unrest, Long Waves and Cycles of Hegemony," *Review*, 18, 1, 1995.
—— *Forces of Labor: Workers' Movements and Globalization since 1870*, Cambridge: Cambridge University Press 2003.

Skinner, W.G., "The Structure of Chinese History," *Journal of Asian Studies*, 44, 2, 1985, pp. 271–92.

Sklar, Martin J., *The Corporate Reconstruction of American Capitalism, 1890–1916: The Market, the Law, and Politics*, Cambridge: Cambridge University Press 1988.

Smith, Adam, *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations*, 2 vols, London: Methuen 1961.

Smitka, Michael J., *Competitive Ties: Subcontracting in the Japanese Automotive Industry*, New York: Columbia University Press 1991.

Stallings, B., "The Reluctant Giant: Japan and the Latin American Debt Crisis," *Journal of Latin American Studies*, 22, 1990, pp. 1–30.

Stedman Jones, Gareth, "The History of US Imperialism," in R. Blackburn, ed., *Ideology in Social Science*, New York: Vintage 1972, pp. 207–37.

Steensgaard, Niels, *The Asian Trade Revolution of the Seventeenth Century, The East Indian Companies and the Decline of the Caravan Trade*, Chicago: The University of Chicago Press 1974.

—— "Violence and the Rise of Capitalism: Frederic C. Lane's Theory of Protection and Tribute," *Review*, 5, 2, 1981, pp. 247–73.

—— "The Seventeenth-century Crisis," in G. Parker and L.M. Smith, eds., *The General Crisis of the Seventeenth Century*, London: Routledge & Kegan Paul, 1985, pp. 26–56.

Steven, Rob, *Japan's New Imperialism*, Armonk, NY: Sharpe 1990.

Stopford, John M. and John H. Dunning, *Multinationals: Company Performance and Global Trends*, London: Macmillan 1983.

Storper, Michael and Richard Walker, *The Capitalist Imperative: Territory, Technology, and Industrial Growth*, Oxford: Basil Blackwell 1989.

Strange, Susan, "The Management of Surplus Capacity: How Does Theory Stand up to Protectionism 1970s Style?" *International Organization*, 33, 3, 1979, pp. 303–34.

—— *Casino Capitalism*, Oxford: Basil Blackwell 1986.

Strange, Susan and R. Tooze, eds., *The International Management of Surplus Capacity*, London: Allen & Unwin 1982.

Supple, Barry E., *Commercial Crisis and Change in England 1600–1642*, Cambridge: Cambridge University Press 1959.

Sylos-Labini, Paolo, "Competition: The Product Markets," in T. Wilson and A.S. Skinner, eds., *The Market and the State: Essays in Honor of Adam Smith*, Oxford: Clarendon Press 1976, pp. 200–32.

Taylor, Peter, "Territoriality and Hegemony, Spatiality and the Modern World-System," Newcastle upon Tyne: Department of Geography, University of Newcastle upon Tyne 1991.

—— " 'Ten Years That Shook the World'? The United Provinces as the First Hegemonic State," Newcastle upon Tyne: Department of Geography, University of Newcastle upon Tyne 1992.

Thompson, William R., *On Global War: Historical-Structural Approaches to World Politics*, Columbia, SC: University of South Carolina Press 1988.

—— "Dehio, Long Cycles, and the Geohistorical Context of Structural Transition," *World Politics*, 45, 1992, pp. 127–52.

Thrift, Nigel, "The Internationalization of Producer Services and the Integration of the Pacific Basin Property Market," in M. Taylor and N. Thrift, eds., *Multinationals and the Restructuring of the World Economy: The Geography of Multinationals*, Vol. 2, London: Croom Helm 1986, pp. 142–92.

Tickell, Adam and Jamie A. Peck, "Accumulation, Regulation and the Geographies of Post-Fordism: Missing Links in Regulationist Research," *Progress in Human Geography*, 16, 2, 1992, pp. 190–218.

Tilly, Charles, "Reflections on the History of European State Making," in C. Tilly, ed., *The Formation of National States in Western Europe*, Princeton, NJ: Princeton University Press 1975, pp. 3–83.

—— *Big Structures, Large Processes, Huge Comparisons*, New York: Russell Sage 1984.

—— *Coercion, Capital, and European States, AD 990–1990*, Oxford: Basil Blackwell 1990.

Tilly, Richard, "Germany, 1815–1870," in R. Cameron, ed., *Banking in the Early Stages of Industrialization: A Study in Comparative Economic History*, New York: Oxford University Press 1967, pp. 151–82.

Tomlinson, B.R., "India and the British Empire, 1880–1935," *The Indian Economic and Social History Review*, 12, 4, 1975, pp. 337–80.

Tracy, James D., *A Financial Revolution in the Habsburg Netherlands: Renten and Rentiers in the Country of Holland*, Berkeley, CA: University of California Press 1985.

Trevor-Roper, H.R., "The General Crisis of the Seventeenth Century," in T. Aston, ed., *Crisis in Europe, 1560–1660*, Garden City, NY: Doubleday Anchor 1967.

United Nations, *World Economic Survey*, New York: United Nations 1990.

United Nations Center on Transnational Corporations, *Transnational Corporations in World Development, Third Survey*, New York: United Nations 1983.

Van Alstyne, Richard W., *The Rising American Empire*, New York: Norton 1960.

—— "Woodrow Wilson and the Idea of the Nation State," *International Affairs*, 37, 1961, pp. 293–308.

van Doorn, Jacques, ed., *Armed Forces and Society*, The Hague: Mouton 1975.

Van Dormael, Armand, *Bretton Woods: Birth of a Monetary System*, London: Macmillan 1978.

van Leur, Jacob C., *Indonesian Trade and Society: Essays in Asian Social and Economic History*, The Hague and Bandung: W. van Hoewe 1955.

Veblen, Thorstein, *The Theory of Business Enterprise*, New Brunswick, NJ: Transaction Books 1978.

Versluysen, Eugène L., *The Political Economy of International Finance*, New York: St Martin's Press 1981.

Vilar, Pierre, *A History of Gold and Money 1450–1920*, London: Verso 1976.

Wakeman, Frederic, *The Fall of Imperial China*, New York: Free Press 1975.

Wallerstein, Immanuel, *The Modern World System I: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World-Economy in the Sixteenth Century*, New York: Academic Press 1974a.

—— "The Rise and Future Demise of the World Capitalist System: Concepts for Comparative Analysis," *Comparative Studies in Society and History*, 16, 4, 1974b, pp. 387–415.

—— *The Capitalist World-Economy*, Cambridge: Cambridge University Press 1979.

—— *The Modern World System II: Mercantilism and the Consolidation of the European World-Economy, 1600–1750*, New York: Academic Press 1980.

—— *Historical Capitalism*, London: Verso 1983.

—— "The Three Instances of Hegemony in the History of the Capitalist World-Economy," *International Journal of Comparative Sociology*, 24, 1–2, 1984, pp. 100–8.

—— *The Modern World-System III: The Second Era of Great Expansion of the Capitalist World-Economy, 1730–1840s*, New York: Academic Press 1988.
—— *Unthinking Social Science: The Limits of Nineteenth-Century Paradigms*, Cambridge: Polity Press 1991.
Walter, Andrew, *World Power and World Money: The Role of Hegemony and International Monetary Order*, New York: St Martin's Press 1991.
Walton, John, "The Third 'New' International Division of Labor," in J. Walton, ed., *Capital and Labor in the Urbanized World*, Beverly Hills, CA: Sage 1985, pp. 3–16.
Waltz, Kenneth N., *The Theory of International Politics*, Reading, MA: Addison-Wesley 1979.
Washbrook, David, "South Asia, the World System, and World Capitalism," *The Journal of Asian Studies*, 49, 3, 1990, pp. 479–508.
Weber, Max, *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism*, London: Unwin 1930.
—— *General Economic History*, New York: Collier 1961.
—— *Economy and Society*, Berkeley, CA: California University Press 1978.
Wilkins, Mira, *The Emergence of Multinational Enterprise*, Cambridge: Cambridge University Press 1970.
Williams, Eric, *Capitalism and Slavery*, London: André Deutsch 1964.
Williams, William A., *The Roots of the Modern American Empire: A Study of the Growth and Shaping of Social Consciousness in a Marketplace Society*, New York: Random House 1969.
Williamson, Jeffrey G., *American Growth and the Balance of Payments 1820–1913: A Study of the Long Swing*, Chapel Hill, NC: The University of North Carolina Press 1964.
Williamson, Oliver, *Corporate Control and Business Behavior*, Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall 1970.
Wilson, Charles, *Mercantilism*, London: Routledge & Kegan Paul 1958.
—— *Anglo-Dutch Commerce and Finance in the Eighteenth Century*, Cambridge: Cambridge University Press 1966.
—— *The Dutch Republic and the Civilization of the Seventeenth Century*, New York: McGraw-Hill 1968.
Wolf, Eric, *Europe and the People without History*, Berkeley, CA: University of California Press 1982.
Wood, George Henry, "The Statistics of Wages in the Nineteenth Century. Part XIX. The Cotton Industry," *Journal of the Royal Statistical Society*, n.s., 73, part 6, 1910, pp. 585–626.
World Bank, *World Development Report*, New York: Oxford University Press, various years.
Woronoff, Jon, *Japan's Commercial Empire*, Armonk, NY: M.E. Sharp 1984.
Woytinsky, W.S. and E.S. Woytinsky, *World Population and Production. Trends and Outlook*, New York: The Twentieth Century Fund 1953.
Yoshihara, Kunio, *Japanese Investment in Southeast Asia*, Honolulu: University of Hawaii Press 1978.
Yoshino, M.Y. and Thomas B. Lifson, *The Invisible Link: Sogo Shosha and the Organization of Trade*, Cambridge, MA: MIT Press 1986.
Zimmerman, L.J., "The Distribution of World Income 1860–1960," in E. de Vries, ed., *Essays in Unbalanced Growth*, The Hague: Mouton 1962, pp. 28–55.
Zloch-Christy, Iliana, *Debt Problems of Eastern Europe*, New York: Cambridge University Press 1987.

المحتوى

الصفحة

تقديم وكلمات شكر 5

المقدمة 13

الفصل الأول: الهيمنات الثلاث للرأسمالية التاريخية 51

الهيمنة والرأسمالية والنزعة الإقليمية 51

أصول المنظومة الدولية الحديثة...................................... 65

الهيمنة البريطانية وإمبريالية التجارة الحرة 80

الهيمنة الأميركية وصعود نظام المشروع الحر 97

نحو أجندة بحث جديدة 121

الفصل الثاني: صعود رأس المال 136

سابقات الدورات المنظومية للتراكم.................................. 136

تكوين المالية العالية... 152

دورة التراكم المنظومية الأولى (الجنوية)........................... 172

دورة التراكم المنظومية الثانية (الهولندية) 199

جدل الدولة ورأس المال... 224

الصفحة

الفصل الثالث: **الصناعة والإمبراطورية والتراكم "بلا نهاية" لرأس المال** 245

دورة التراكم المنظومية الثالثة (البريطانية) 245

جدل الرأسمالية والإقليمية 269

جدل الرأسمالية والإقليمية (يتبع) 300

إعادة وعرض 328

الفصل الرابع: **القرن العشرون الطويل** 365

جدل السوق والخطة 365

دورة التراكم المنظومية الرابعة (الأمريكية) 408

ديناميك الأزمة العالمية 456

الخاتمة: **هل يمكن للرأسمالية أن تنجو من النجاح** 497

ملحق الطبعة الثانية 549

المراجع 571

المحتوى 589

.

جيوڤاني أريغي(١٩٣٧ – ٢٠٠٩)

كان أستاذاً لعلم الاجتماع في جامعة جونز هوبكينز وأحد أبرز الباحثين في تحليل المنظومات العالمية وعلم الاجتماع التاريخي.

من كتبه:

*آدم سميث في بيجينغ Adam Smith in Beijing،

* هندسة الإمبريالية The Geometry of Imperialism،

* وبالاشتراك مع بيفرلي سيلفر، الفوضى والحكم في المنظومة العالمية الحديثة Chaos and Governance in the Modern World System.

عدنان حسن

من مواليد وسكان محافظة اللاذقية ١٩٥٨ حائز على إجازة في اللغة الإنكليزية وآدابها من جامعة تشرين باللاذقية/ يعمل بترجمة الكتب العلمية والدراسات الفكرية والفلسفية.

صدر له عن وزارة الثقافة والهيئة العامة السورية للكتاب:

(النشوء والتطور)، صحوة الكرة الأرضية)، (دليل المكتشفات الفلكية)، (أطوار التطور الرأسمالي)، (الجغرافيات الافتراضية)، (ثوابت الطبيعة)، (مستقبل الحياة)، (الاقتصاد السياسي)، (الأسس المعرفية للتاريخ الطبيعي)/ بالإضافة إلى الكتب الصادرة عن دور نشر محلية وعربية.

٢٠٢٥م

يتتبع كتاب «القرن العشرون الطويل» العلاقة بين تراكم رأس المال وتشكُّل الدول على مدى حقبة زمنية مدتها 700 عام. يجادل أريغي في أن الرأسمالية قد كشفت عن سلسلة من "القرون الطويلة" المتعاقبة، كل واحد منها أنتج قوة عالمية جديدة أمَّنت السيطرة على فضاء اقتصادي عالمي متوسع. بتفحص المصائر المتغيرة للرأسمالية الفلورنسية والڤينيسية والجنوية والهولندية والإنكليزية، وأخيراً الأمريكية.

يختم أريغي بتفحص القوى التي شكلت سيطرة أمريكا على العالم، وتتجه الآن إلى تقويض هذه السيطرة. إنه أحد روائع علم الاجتماع التاريخي. وستعود أجيال المستقبل إلى المؤلف بوصفه أحد أبرز نجوم الحقبة التي عاشها. فقد وصفه ديفيد هارڤي بأنه "كان يمتلك القدرة العجيبة على استخلاص الأنماط من التعقيدات المتشابكة للسجل التاريخي، مكرساً سمعته كواحد من أعظم علماء الاجتماع التاريخي المقارن".

www.syrbook. gov.sy
E-mail: syrbook.dg@gmail.com
هاتف: ٣٣٢٩٨١٥ - ٣٣٢٩٨١٦
مطابع الهيئة العامة السورية للكتاب - ٢٠٢٥ م